

باب في الطلاق الذي لا يقصد اعادة ونحوه ٩١  
 باب في التعاليق بقوله انت طالق من كذا  
 الى كذا ..... ٩٢  
 باب في الطلاق مشبهاً بشيء ..... ٩٣  
 باب في ايقاع الطلاق اذا اعترض قبل تمامه  
 ما يمنع ايقاعه ..... ٩٤  
 باب في طلاق السكران وما يقصد به الكذب  
 في الطلاق ..... ٩٥  
 باب في تفريض الطلاق اليها والى غيرها ..... ٩٦  
 باب في الكنايات ..... ٩٧  
 باب في الاستثناء في الطلاق ..... ٩٨  
 باب فيما يقع بكتابة الصك في الطلاق ..... ٩٩  
 باب في ايقاع الطلاق على المجاعة والمختلعة  
 ونحوها ..... ١٠٠  
 باب في الرجعة ..... ١٠١  
 باب في العدة ..... ١٠٢  
 باب في الدعاوى والبيّنات في الطلاق ..... ١٠٣  
 باب في طلاق المريض ..... ١٠٤  
 باب في مسائل الابراء بالطلاق ثم في الخلع ..... ١٠٥  
 باب الخلع ..... ١٠٦  
 باب في التعليق الذي يقع في البال على  
 سبيل المجازات ..... ١٠٧  
 باب في ..... ١٠٨  
 باب في المسائل المتفرقة ..... ١٠٩  
 باب في النفقة والكسوة والسكنى ..... ١١٠  
 باب ما يسقط نفقة الزوجة ..... ١١١  
 باب فرض النكاح والنفقة ..... ١١٢  
 باب نفقة المعتقة وما يسقط ..... ١١٣  
 باب في نفقة الاقارب ..... ١١٤  
 باب في نفقة المماليك ..... ١١٥

باب في الاتفاق على الاشياء المشترطة ..... ١١٦  
 \* كتاب العتق \*  
 وانه يشتمل على ثلثة ابواب .....  
 باب في الالفاظ التي يقع بها العتق او  
 والتي لا تقع .....  
 باب في الاستيلاد ..... ١١٧  
 باب في مسائل متفرقة ..... ١١٨  
 \* كتاب اليمين \*  
 وهو مشتمل على اثنتين واربعين باباً ..... ١١٩  
 باب في الالفاظ التي تكون يميناً والتي  
 لا تكون يميناً ..... ١٢٠  
 باب في تكرار لفظ اليمين ..... ١٢١  
 باب ما يكون تعليقاً او تنجيذاً او ذكر الاجزئية  
 الكثيرة عند شرط هل يتعلق به ..... ١٢٢  
 باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط  
 تعليق الطلاق ..... ١٢٣  
 باب في ذكر الشرطين او اكثر ..... ١٢٤  
 باب في اليمين بحمل على معنى دون ظاهر  
 اللفظ ..... ١٢٥  
 باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجراء  
 فيكون تنجيذاً او يبطل او لا يقع ..... ١٢٦  
 باب في اليمين تكون على الغورام على التراخي ..... ١٢٧  
 باب في اليمين يلقط عام او مطلق فيتخصص  
 بدليل او يمينه او لا يتخصص ويعتبر اللفظ  
 دون الغرض ..... ١٢٨  
 باب اليمين على الكلام ..... ١٢٩  
 باب اليمين على الهبة والبيع والشراء ..... ١٣٠  
 باب اليمين في الفعل الا اذا نهى ..... ١٣١  
 باب في تعليق الطلاق والنكاح والتزويج ..... ١٣٢  
 باب اليمين على العتق والطلاق ..... ١٣٣  
 باب اليمين في الصلوة ..... ١٣٤

باب اليمين على الاكل والشرب ١٢٢  
 باب اليمين على المدخل والمخرج ١٢٣  
 باب اليمين على اللبس ١٢٤  
 باب اليمين على الترك والامساك ولاذن ١٢٥  
 باب اليمين على الجور والهدوء والسفر  
 والنعوت والتركيب ١٢٦  
 باب اليمين على التيمم والغرب ١٢٧  
 باب اليمين على الدفن ١٢٨  
 باب اليمين على الجماع والزنى ونحوه ١٢٩  
 باب اليمين على السرقة والاخذ من المال  
 والارباب والمحرمان ومنع الخبز ١٣٠  
 باب اليمين على الاضطجاع والبيتوتة ١٣١  
 باب اليمين على الميمن ١٣٢  
 باب اليمين بخروج يمين اليد ومنعه ١٣٣  
 باب اليمين بحرق يمين رداء الارض والمزارع ١٣٤  
 باب اليمين على ملك المالك ١٣٥  
 باب اليمين في افساد السر ونحوه ١٣٦  
 باب اليمين بحلف على فعل ثم يامر غيره  
 به ١٣٧  
 باب اليمين التي لها غاية ١٣٨  
 باب في اليمين التي هي ما يشترط فيه قول  
 امر صاحبه وما لا يشترط في اسمه والشرط  
 ما يثبت اليمين على العقل حتى يبين ثم يتغير ذلك  
 في الشئ من حاله ١٣٩  
 باب تعليق الطلاق بقول القلب وسائر الامور  
 النفسية والشك في وجود الشرط وكيفية  
 الطلاق وكيفية الايمان ١٤٠  
 باب التيميم على فعل يضاف اليه التيميم  
 ونحوه ١٤١  
 باب اليمين على فعل فيمنع منه او يعجز  
 ١٤٢  
 باب اليمين على الاتفاق ١٤٣

باب الخارج من اليمين ١٤٤  
 باب في كفارة اليمين ١٤٥  
 باب في النذور ١٤٦  
 باب في مسائل متفرقة ١٤٧  
 باب الطلاق على اظهر الوجهين ١٤٨  
 \* كتاب الحدود \*  
 وهي خمسة ابواب ١٤٩  
 باب في حد الزنا ١٥٠  
 باب في حد الشرب ١٥١  
 باب في حد القذف ١٥٢  
 باب في التعزير ١٥٣  
 باب مسائل متفرقة في الحدود ١٥٤  
 \* كتاب السرقه \*  
 \* كتاب الحير \*  
 \* كتابه يشتمل على سبعة ابواب ١٥٥  
 باب في امتلاء الكفار والمالك القديم ١٥٦  
 باب في الغنائم وما يتعلق به ١٥٧  
 باب في فداء الاسارى ١٥٨  
 باب مسائل متفرقة ١٥٩  
 باب في تبايع بين الكافر ومسلم ١٦٠  
 باب فيما يكفر به الانسان وما لا يكفر به ١٦١  
 \* كتاب الاصل فيما يرجع الى الانبياء  
 والملائكة والصالحين ١٦٢  
 باب فيما يتعلق بايمان الزوجه والامة في  
 حق حق الوفا وبقاء المروءية ١٦٣  
 \* كتاب الكراهية والاستحسان \*  
 \* كتابه يشتمل على ثلثين بابا ١٦٤  
 باب الكراهية في الوضوء وكيفية الصلوة  
 واحوال المصلي والمسجد ومصلي العيد ١٦٥  
 \* كتاب الجفازة ونحوها ١٦٦  
 باب للقراء والوعاء ١٦٧

باب في تعليم القرآن والعلم ونحوهما ..... ١٥٣  
باب فيما يتعلق بالمفتي والمستفتي والاخل .....  
بما يؤخذ في كتاب من غير سماع ..... ١٥٢  
باب في الاثقال من مذهب الى مذهب ..... ١٥٥  
باب في حق المصاحف والكتب ..... ١٥٤  
باب فيما يجب ممن تعظيم اسم الله تعالى .....  
والله عليه الصلاة والسلام وسائر .....  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام ..... ١٥٧  
باب في الكراهية في الاكل والشرب ..... ١٥٧  
باب فيما يتعلق بالخبث في الاموال والكراهية .....  
في البيع والشراء والكنس والارباح ..... ١٥٩  
باب الكراهية في اللبس ونحوه ..... ١٦١  
باب الكراهية في الرطوب ..... ١٦٣  
باب فيما يحل للنظر ومسك وكشف العورة ..... ١٦٢  
باب فيما يتعلق بالنوم والاضطجاع والاستيقاظ .....  
من النوم ..... ١٦٢  
باب في السلام والمصافحة والقبلة وتشجيت .....  
العاطس ..... ١٦٥  
باب في الخلوة باجنبية وكلامها ..... ١٦٦  
باب فيما يتعلق بالما بر وزيارتها وفي .....  
الخلو من التعزية ..... ١٦٦  
باب في الكراهية في الانتفاع بالاشياء النجسة ..... ١٦٨  
باب فيمن راف في ملكه تصرفا يتضرره .....  
في راف ..... ١٦٩  
باب في الرق في ارض غيره ..... ١٦٩  
باب في التصرفات والمحدثات في الطرق .....  
المعلمة والخاصة وما يتعلق بهما ..... ١٦٩  
باب في الاستحلال ورد المظالم والخروج عن .....  
صدد قهوانها يتعلق بالنوائب والجهالات ..... ١٧٠  
باب في التنوي والمعالجات واسقاط البول ..... ١٧٣  
باب فيما يجوز له الانتفاع والتصرف ببلها .....  
لا يملكه لغيره وما لا يجوز ..... ١٧٣

باب ما يجوز من قتل الحيوانا وخمسها في .....  
القفص وضرب الصغير والزوجة ونحوها ..... ١٧٢  
باب في الخصاب وحلق الراس والبعانة .....  
والابط ونحوها ..... ١٧٥  
باب في الغيبة ..... ١٧٦  
باب في كراهية الحيلة ..... ١٧٦  
باب في تزوالدين والمولود ..... ١٧٦  
باب فيما يتعلق بيوم عاشوراء ليلة البز ..... ١٧٦  
باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه ..... ١٧٧  
باب في مسائل متفرقة ..... ١٧٧  
\* كتاب التحريم \* ..... ١٧٩  
\* كتاب الاتباق والمفقود \* ..... ١٨٠  
\* كتاب اللقطة \* ..... ١٨٠  
\* كتاب الغصب \* .....  
واؤه يشتمل على اثنا عشر بابا ..... ١٨١  
الباب الاول فيما يكون غصبا ..... ١٨١  
باب في كيفية ضمان الغصب ..... ١٨١  
باب فيما يترأى الغاصب عن الضمان ..... ١٨٢  
باب في ثبوت الملك للغاصب وانقطاع حق المالك ..... ١٨٣  
باب في التسييب الى التلغ ..... ١٨٣  
باب في ضمان الناصر والنمام ..... ١٨٥  
باب فيما لا يجب الضمان يا تلغ ..... ١٨٥  
باب في رد المغصوب معيما او غير معي .....  
وما يتعلق به ..... ١٨٦  
باب القرم في ارض الغير والزراعة والخفر ..... ١٨٦  
باب في امر الغير بفعل فيفعل فيحصل .....  
منه جنائية بالامر ..... ١٨٦  
باب في مودع الغاصب وغاصب الغاصب .....  
والغاصب من المودع ..... ١٨٦  
باب مسائل متفرقة ..... ١٨٦  
\* كتاب الردية \* ..... ١٨٨  
باب فيما يصح له مودع ..... ١٨٨

باب ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز ١٩٦  
 باب فيما يتعلق بالمقابر والمساجد والطرق  
 الداخلة في الوقف ١٩٧  
 باب في الشرط في الوقف ١٩٨  
 باب فيما يتعلق بالوقف على اولاده واولاد  
 فلان واولادهم ١٩٨  
 باب ما يحل للمدروس والمتعلم والامام والمؤذن  
 من الاوقاف وما يحل للمتولى والقيم  
 من التصرف وما لا يحل ١٩٩  
 باب فيما يكون للاغنياء حق في الوقف ٢٠١  
 باب في وقف مضي زمان صرف غلته ولم يصرف  
 الى المصروف ماذا يصنع به ٢٠٢  
 باب في سكنى الوقف والاجارة باقل من اجر المثل  
 والامتناع من غير القيم ٢٠٢  
 باب المساجد وما يتعلق بها ٢٠٣  
 باب فيما يتعلق بالسقايات والمقابر والرباطات ٢٠٣  
 باب في تصرفات القيم ٢٠٥  
 باب في المساجد والاوقاف التي تستغنى عنها  
 او تخرب مضارفا ٢٠٥  
 باب في تصرفات القيم في الاوقاف وغلتها  
 واستدانتها على الوقف وشرى بعض اهل المحلة  
 ما لا بد للمسجد منه ونحوه ٢٠٦  
 باب في بيع الموقوف ونقص الوقف ٢١٠  
 باب في الرجوع في الوقف والمقبرتين ٢١٠  
 باب في الدمر والبيئات في الوقف ٢١٠  
 باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء  
 والغرس فيه ٢١١  
 باب فيما يجوز للموقوف عليهم من التصرفات في  
 الوقف اجارة وزراعة وقسمه ونحوها ٢١١  
 باب في وقف الكفار ٢١٢  
 باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف  
 وفي الملك لمن يكون والاختلاف فيها ٢١٢

باب فيما يخص به المردع ١٨٨  
 باب الشرط في الرديعة وحفظها بين العير  
 والامرود نعمها الى العير ١٨٩  
 باب في مسائل متفرقة ١٨٩  
 \* كتاب العارية \* ١٨٩  
 باب في التصرف فيما يحل له ١٨٩  
 باب في التميرات التي يملكها المستعير ١٩٠  
 باب في رد العارية ١٩٠  
 باب في الالفاظ التي تكون اعارة ١٩١  
 \* كتاب الشركة \*  
 \* وانه يشتمل على ستة ابواب ١٩١  
 باب في الشركة الصحيحة والفاصلة ١٩١  
 باب في شركة العنان ١٩١  
 باب في الشركة بالاعمال ١٩٢  
 باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف  
 احدهما في الاعيان المشتركة ١٩٢  
 باب في ما يتعلق بالديون المشتركة والديون  
 في مال الشركة ١٩٢  
 باب مسائل متفرقة ١٩٢  
 \* كتاب الصيد والذبايح \*  
 \* وانه يشتمل على سبعة ابواب ١٩٢  
 باب في الصيد ١٩٢  
 باب فيما يوكل من السمك وغيره ١٩٢  
 باب في الذبايح ١٩٢  
 باب فيمن يلزمه الاضحية ١٩٥  
 باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز ١٩٥  
 باب في التضحية عن الغير وفوائدها ١٩٦  
 باب التصرف في لحم الاضحية وسائر اجزائها ١٩٦  
 \* كتاب الوقف \*  
 \* وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا ١٩٦  
 باب في الالفاظ التي يقع بها الوقف وفي اضافته  
 الى ما بعد الموت وتعليقه به ١٩٦



باب في مسائل متفرقة ..... ٢١٤

\* كتاب الهبة \* ..... ٢١٣

باب الألفاظ التي ينعقد بها الهبة والقبض  
في ذلك ..... ٢١٣

باب ما يجوز من الهبة وما لا يجوز وما يشترط  
فيه القبول ..... ٢١٢

باب في التعويض في الهبة ..... ٢١٥

باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر

باب في الهبة في المرض ..... ٢١٥

باب في هبة الدين ممن عليه الدين ..... ٢١٥

باب في هبة الصغير ..... ٢١٦

باب في تفصيل بعض الأولاد على البعض

في الهبة ..... ٢١٦

باب في الإباحة والنثار والرشوة والهبة

باب في الصدقة والتحليل ..... ٢١٧

باب الوكالة في الهبة وهبة مال الغير

\* كتاب البيوع \* ..... ٢١٨

هذا الكتاب يشتمل على خمسة

وأربعين بابا ..... ٢١٨

باب فيما ينعقد به البيع وما يمنع انعقاده

باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه

باب في الضمان في القبض على سؤم الشراء

باب فيما يتعلق بالبيع وتصرف المتعاقدين

قبل القبض وهلاكه وانحواذ لك

باب حبس المبيع بالثمن والمسائل المتعلقة

بالثمن ..... ٢٢٥

باب فيما يتعلق بالفلوس والعدليات والدراهم

المغشوشة في المبيعات ..... ٢٢٦

باب في بيع الجنس بالجنس وبما يتخذ منه

باب البيع في الذمة غير عين ..... ٢٢٧

باب فيما يدخل في البيع من غير ذكر

باب في البيع الموقوف ..... ٢٢٨

باب في بيع المستأجر والموهون ..... ٢٢٨

باب في أحد الشريكين وبيع المشاع في العمارة  
والشجر والزرع والنبات ونحوها وبيع

العمارة دون الأرض ..... ٢٢٩

باب فيما يتعلق ببيع الأشجار والثمار والأغصان  
والأوراق والمبطحة والزرع ..... ٢٣٠

باب فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ..... ٢٣١

باب جهالة المبيع والثمن وعدم إضافة العقد

إلى ملكة ..... ٢٣٢

باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد عليه

وبين ما لا يصح ..... ٢٣٣

باب في بيع الأشياء المتصلة ما فيها استثناء

باب في المقايضة وما يتعلق بها من أحكام

الخيارات ..... ٢٣٤

باب في أن المتعارفين بين التجار كالمشروط فيما

يكون العبرة للمتلق ودون المتعارفين

باب فيما يتعلق ببيع الوفاء ..... ٢٣٥

باب البيع الفاسد وأحكامه ..... ٢٣٥

باب في أحكام البيوع الباطلة والفاسدة ..... ٢٣٦

باب في الشروط المنقولة للبيع ..... ٢٣٦

باب البيع بشرط الكيل والوزن والزرع

وأحكامها ..... ٢٣٧

باب في بيع الشيء على أنه كذا وإن كان بخلافه

باب في ظهور الغلط في قدر المبيع أو الثمن بعد ما

وقع القراءتين بهما على حساب آخر

باب خيار الشرط ..... ٢٣٨

باب خيار الرؤية ..... ٢٣٩

باب في العيوب ..... ٢٤١

باب فيما يمنع الرد بالعيوب ..... ٢٤٢

باب الخصومة في العيب وما يمنع الرجوع

باب أحكام الرد بالعيوب في فضل الوكيل

باب فيما إذا وجب لبعض المشتري عيبا والصلح

باب في تعليم المشتري الشفعة للشئ ٢٢٦  
 \* كتاب الشفعة \* ٢٢٧  
 باب في حصول من الشفعة وهل يثبت للملك  
 \* والتعريض في الشفعة الحاصلة ٢٢٨  
 باب من على الشفعة ٢٢٩  
 باب في فتح الشفعة والاستحقاق فيها ٢٣٠  
 باب مسائل متفرقة ٢٣١  
 \* كتاب الاحارات \* ٢٣٢  
 وهو يشتمل على ثلث وثلثين بابا ٢٣٣  
 باب فيما يتعلق بالاحارة ٢٣٤  
 باب ما في الاحارة بعد انقضاء مدتها  
 ووجوب الاحارة بغير عقد ٢٣٥  
 باب من يعمل لغيره او يبيع له عينا يستفيع  
 به ويشتري عليه شيئا لا يملكه الا حرة  
 او يعمل لحصل له منفعه ما ٢٣٦  
 باب الاحارة المصافة وتعلقها بالشراطين ٢٣٧  
 باب في احارة الغير بالملك الموقوف على الاحارة ٢٣٨  
 باب التسليم في الاحارة ٢٣٩  
 باب فيمن يمس عليه الاحارة حيث لا يتعين  
 من دفع اليه ما مع العطل ٢٤٠  
 باب فيما يتعلق بالاحارة بالانارة ٢٤١  
 باب حش العن بالاحارة ٢٤٢  
 باب احارة الاب وله الصلح ٢٤٣  
 باب احارة المستأجر ٢٤٤  
 باب حماله الاحارة والمدة والعمل ٢٤٥  
 باب تساد الاحارة بالشرط ٢٤٦  
 باب احارة العمام وكاتب الوثيقة من المعاصي وغيره ٢٤٧  
 باب الاستيجار على المعاصي ٢٤٨  
 باب استيجار المستقر من المقرض على الخط  
 مكين او مشط ٢٤٩  
 باب الاستيجار على الاعمال المنفعة والاستيجار  
 على عمل في محل ليس بمحلل او مستأجر ٢٥٠

باب في العيوب ٢٥١  
 باب فيما يتعلق بمعرفة العيوب ٢٥٢  
 باب في خيار القبول والمعتز وخيار الكف ٢٥٣  
 باب في بيع الاموال بالحد والوصى والقاصي  
 والمليط والاح والعم للصغير وشوائهم  
 وما تروى عنهم له ٢٥٤  
 باب في المراجعة والتولية ٢٥٥  
 باب الاستبراء ٢٥٦  
 باب في الاستحقاق ٢٥٧  
 باب في الامالة ٢٥٨  
 باب فيما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء وفي  
 الله من المشتري بعرض وفي الشراء  
 من المواقف والمصدق وفي التصديق على  
 المشتري وفي الوضو على المشتري على بعض  
 الما في الاول ٢٥٩  
 باب في القروض ٢٦٠  
 باب مسائل متفرقة ٢٦١  
 باب في الصرى ٢٦٢  
 باب في الوكالة والرسالة فيما لا يخفى ٢٦٣  
 \* كتاب الشفعة \* ٢٦٤  
 وهو يشتمل على عشرة ابواب ٢٦٥  
 باب في كيفية طلب الشفعة ٢٦٦  
 باب فيما يتعلق بحق الشفعة ٢٦٧  
 باب في احل المشفوع وثمنه ٢٦٨  
 باب في اخذ المشفوع بغير حكم وفي دعوى  
 الشفعة والاحتلاف ٢٦٩  
 باب في حيل لظان الشفعة ٢٧٠  
 باب في وقت ثبوت الشفعة وملكية العارض  
 ومتى شتله الشفعة ٢٧١  
 باب من يشتله الشفعة ٢٧٢  
 باب في مسائل الجوار والشركة ٢٧٣  
 باب في المشتري بحد احل بعض المبيع ٢٧٤

باب متفرقات ما يجوز ومن الاجارة وما لا يجوز ٢٨٠  
 باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسقة ٢٨١  
 باب ما ينفسخ الاجارة به وما يتعلق بالنفسخ ٢٨٢  
 باب الغدر في الاجارة ٢٨٣  
 باب في استنفاذ الاجارة ويمتنع وجوبها ولا ٢٨٤  
 باب المغيب والخيار في الاجارة ٢٨٥  
 باب ضمان المستأجر بالاثلاث والتصرفات التي لم يورث في الفقيه وبالصياغ من غير تحمل ٢٨٦  
 باب في حكم الجير الخاص والمشترك وتلازماتها وضمانها ٢٨٧  
 باب ضمان مكاتري الدابة والغاو وق والمحمل والملاح ٢٨٨  
 باب فيما يجب على الآخر وعلى المستأجر من توابع المعقود عليه ٢٨٩  
 باب في التصرفات التي لا يجوز للمستأجر والآخر في الدار والارض المسبلة وغيرها والتي تجوز ٢٩٠  
 باب الاختلاف في الاجارة ٢٩١  
 باب الاستصناع ٢٩٢  
 باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة المرحومة بنارا ٢٩٣  
 باب مسائل ٢٩٤  
 كتاب القاضي \*  
 وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا ٢٩٥  
 باب من يجوز له تقلد القضاء وجلوسه القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من صاحب المجلس والجرة الوكلاء والكتاب وبوابه ٢٩٦  
 باب من يشترط خضرته لسماع البينة والقضاء عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح به ٢٩٧  
 باب ولاية القاضي وتصرفاته على الغير ٢٩٨  
 باب ما ينقض به القضاء وما لا ينقض ٢٩٩

باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع كل باب ٣٠٠  
 باب الجرح والتعديل ٣٠١  
 باب القضاء في المجتهدين وما يتصل به ٣٠٢  
 باب القاضي يقضى بعلم نفسه ٣٠٣  
 باب ما يكون حكما من القاضي او ما لا يكون وما يجوز قضاؤه بينة على من يستعمل القاضي المبيت ٣٠٤  
 باب الاستحالة في ٣٠٥  
 باب المحبس والافلاس والشهادة على الافلاس واليسار ٣٠٦  
 باب ما يميز مقصينا به وبين حل في القضاء والشهادة والدعوى من غير ذكر ٣٠٧  
 باب القضاء على الغائب ٣٠٨  
 باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى بعد المدعى قبل القضاء ٣٠٩  
 باب منع القاضي المدعى عليه من التصرف وبعث الامين ليحكم الباب والحفظ المال وما يتصل به ٣١٠  
 باب فيما يقبل البينة على المقر والمكفر ثم يقضي بالبينة لا باقراره ٣١١  
 باب التحكيم ٣١٢  
 باب مسائل متفرقة ٣١٣  
 \* كتاب الشهادات \*  
 وهو يشتمل على احدى وعشرين بابا ٣١٤  
 باب كيفية الشهادة التي تقبل والتي لا تقبل ٣١٥  
 باب ما يلزم الشاهد من ادعاء الشهادة والموتة في ذلك ٣١٦  
 باب متى يحل للشاهد ان يشهد ٣١٧  
 باب ما يجوز ان يؤمر بالشهود ويطلب منهم لزيادة الثقة اذا اتهموا ٣١٨

باب ما يظن دعوى المدعى من قول أو فعل  
 ٣٢٠ والتناقض فيه  
 باب فيما يتعلق بحواج المدعى عليه  
 ٣٢٨ باب دعوى أولية الملك بالنتاج وما من غناه  
 ٣٢٩ باب الدفع في الدعوى  
 ٣٢٩ باب فمن يقر سلطان حقه ثم يقضى عليه بخلافه  
 فيصير مكذبا شرعا وما لا يصير مكذبا  
 ٣٢٩ باب الخصمين يتنازعان ولا يئنة لواحد منهما  
 كيف يقضى ومن يكون قوله أولى  
 ٣٣٥ باب دعوى كون العين في يد  
 ٣٣٥ باب دعوى الرق والجيرة  
 ٣٣٥ باب الدعوى والحصومات والبيئات في الهبة  
 ٣٣٥ باب الدعوى والاختلاف في الموارث  
 ٣٣٥ باب الاختلاف بين المتبايعين في صحة  
 العقد وفساده  
 ٣٣٦ باب دعوة الولد ومائر الدعوى والاختلاف  
 فيما يتعلق بالنسب  
 ٣٣٨ باب مسائل متفرقة في الدعوى  
 ٣٣٨ باب الحيوان والعلول وجل وسفله لأخر  
 ٣٣٨ \* كتاب الاقرار \*  
 وهو يشتمل على احدى عشر بابا  
 ٣٣٩ باب يحكم بالاقرار  
 ٣٣٩ باب ما يكون اقرارا من الاعمال وغيرها  
 ٣٣٩ باب المجزأ الذي يكون اقرارا  
 ٣٣٩ باب الاقرار بالكتابة  
 ٣٣٩ باب الاقرار العام والمطلق ما يدخل فيه  
 وما لا يدخل  
 ٣٣٩ باب الاقرار بالزناح والطلاق  
 ٣٣٩ باب الاقرار بالعتق والرق والاستيلاء وتعسير  
 مجهول النسب  
 ٣٣٩ باب فيما يكون اقرارا بالبراءة والقضاء  
 ٣٣٩

باب الشهادة يشهد ثم يغير شهادته بزيادة  
 ٣٠٦ او نقصان  
 باب الشاهد تفرغ شهادته هل تقبل ام لا  
 ٣٠٧ باب الشهادة القاصرة التي يتمها غيرهم  
 هل يقضى بها ام لا  
 ٣٠٨ باب الشهادة بالتسامح  
 ٣٠٨ باب من تقبل شهادة تدعو من لا تقبل  
 ٣٠٨ باب شهادة الرجل على شيم حصل بفعله اوسع فيه  
 ٣١٠ باب فيما يتعلق بحدود المدعى والشهادة  
 والعلط فيها  
 ٣١٠ باب البيئة يقيمها المدعى بعد استخلاف  
 المدعى عليه  
 ٣١١ باب الاختلاف الواقع بين الشاهد والدعوى  
 كونه اختلاف الشاهد بين  
 ٣١١ باب اختلاف الشاهد بين  
 ٣١٢ باب التهاوى في الشهادات  
 ٣١٢ باب البينتين المتضادتين وترجيح احدهما  
 على الاخرى  
 ٣١٢ باب الشهادة على الشهادة  
 ٣١٨ باب الشهادة على الميت  
 ٣١٨ باب ما تقبل فيه الشهادة حبسة من غير  
 المدعى وما لا تقبل  
 ٣١٨ باب مسائل متفرقة في الشهادات  
 ٣١٨ باب مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة  
 \* كتاب الدعوى \*  
 وهو يشتمل على ستة عشر بابا  
 ٣١٨ باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع وشروط  
 صحة الدعوى  
 ٣١٨ باب فيما يتعلق بكون المدعى في يد المدعى  
 عليه شرطا لصحة الدعوى والشهادة  
 وبيان من يكون ذاليد في العقار  
 ٣٢٠

باب مسائل متفرقة ..... ٣٥٢

\* كتاب الكفالة \*

وهو يشتمل على سبعة ابواب ٣٥٢

باب ما يكون كفالة ..... ٣٥٢

باب اخذ الكفيل ..... ٣٥٥

باب تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم تسليم نفسه

وتعليق الكفالة بسائر الشروط ونحوه ٣٥٥

باب ما يصح من الضمان والكفالة ومن يصح

كفالة ومن لا يصح ..... ٣٥٦

باب الكفالة بالنفس ..... ٣٥٧

باب اداء الاصيل الى الكفيل ..... ٣٥٧

باب ما يقع به البراءة من الكفالة ٣٥٨

\* كتاب الجلالة \* ٣٥٨

\* كتاب الصلح \*

وهو يشتمل على اربع ابواب ..... ٣٥٨

باب الصلح الصحيح والفاصد ..... ٣٥٨

باب الصلح في الموارث ..... ٣٦٠

باب صلح الاب والوصي ..... ٣٦٠

باب مسائل متفرقة ..... ٣٦١

\* كتاب الرهن \*

وهو يشتمل على ستة ابواب ..... ٣٦١

باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما

يبطل بعد صحته ..... ٣٦١

باب حكم الرهن عند هلاكه ..... ٣٦١

باب في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن ٣٦٢

باب رهن المستعار وملك الغير ..... ٣٦٣

باب الدعاوي والبيئات في الرهن ٣٦٣

باب مسائل متفرقة ..... ٣٦٣

\* كتاب المدائنات \* ٣٦٣

باب ما يتعلق بالاجل في القرض وسائر الديون ٣٦٤

باب فيما يقع به البراءة من الديون وما يتعلق

باب الاقرار بيمان في يده بالملك او الورثة

او ولاية القبض ..... ٣٢٣

باب في تذييل المقر له في اقراره ثم يعود

الى تصديقه او لا ..... ٣٢٣

باب من يقر ثم يدعي الخط في اقراره ٣٢٣

باب اقرار المريض وتبرعائه ..... ٣٢٣

\* كتاب الوكالة \*

وهو يشتمل على تسعة عشر بابا ٣٢٥

باب الالفاظ التي تثبت بها الوكالة ٣٢٥

باب التوكيل العام ما يملك فيه وما لا يملك ٣٢٦

باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن

من مشتريه او مشتري وكيله ..... ٣٢٦

باب الوكالة في الشراء ..... ٣٢٦

باب شري الوكيل وبيعه بعد جحوده الوكالة ٣٢٧

باب فيما يتعلق بالذلال والضمان على

الوكيل بالبيع والسمسار ..... ٣٢٨

باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع ٣٢٩

باب عزل الوكيل وما ينعزل به من الوكالة

المتجددة وغيرها ..... ٣٢٩

باب من يجوز له الوكيل بالبيع والشراء ان يعقل معه ٣٥٠

باب توكيل وكيل ..... ٣٥٠

باب الوكالات الدينية وقبضة والابراء

والار ..... ٣٥٠

باب فيما يتم بالتوكيل بالاتفاق ونحوه ٣٥١

باب الوكالة في اداء الزكاة والصدقات ٣٥٢

باب الوكالة في الطلاق والنكاح ٣٥٢

باب الوكالة بالخلع ..... ٣٥٣

باب الوكالة بالخصومة والتوكيل بالاقرار والراي الى

القاضي في التوكيل بالخصومة مع اياه خصمه ٣٥٣

باب التوكيل بنقل المرأة ..... ٣٥٣

باب اقرار الوكيل على الموكل واختلافهما ٣٥٣

باب ضمان المذاوى ..... ٣٨٣  
 \* كتاب الوصايا ..... ٣٨٣  
 باب الالفاظ التي تصح بها الوصية وتكون ايضاً ..... ٣٨٣  
 باب ما يستصحب من الوصايا وما يحبس ..... ٣٨٣  
 باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز ..... ٣٨٣  
 باب الوصية التي تصحح الى الاحارة ..... ٣٨٥  
 باب الوصية للثقة والورثة والعصاة ..... ٣٨٥  
 باب الوصية بالصدقات وتعيين الوصى من ..... ٣٨٥  
 مال نفسه وبغير ما وصى به الموصى ..... ٣٨٥  
 باب كيفية تعيين الوصايا اذا لم يجمع ..... ٣٨٦  
 باب الوصية لحسن من الما من ..... ٣٨٦  
 باب فيما يتعلق بالوصى والايضا والعزل ..... ٣٨٦  
 والميت ..... ٣٨٦  
 باب تصرف الاب والام والوصى في مال ..... ٣٨٧  
 الصغير ..... ٣٨٧  
 باب فيما يتعلق باتفاق الاب والوصى ..... ٣٨٨  
 والورثة على الصغير ..... ٣٨٨  
 باب ما يدع الوصى الى الطلعة ويحرم ..... ٣٨٩  
 باب الوصايا الى الصلوة وحيرها ..... ٣٨٩  
 باب فيما يتعلق بالمدى في الوصية وفيما ..... ٣٩٠  
 يتعلق بالوصى في ذلك ..... ٣٩١  
 باب تصرف الوارث في الحركة ..... ٣٩٢  
 باب ثمرات الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها ..... ٣٩٢  
 باب من الوصايا ..... ٣٩٣  
 باب تصرفات المريض ..... ٣٩٣  
 باب مسائل متفرقة ..... ٣٩٣  
 \* كتاب الفرائض ..... ٣٩٤  
 \* كتاب التحيل في الشفاء ..... ٣٩٥  
 باب السجلات والحلل فيها عرض على ..... ٣٩٥  
 باب مسائل لم توجد فيها رواية مصرحة ..... ٣٩٦  
 ولا جواب من المباحين شاف ..... ٣٩٦

باب الاقراء ..... ٣٩٨  
 باب في الاعراض من المهر ..... ٣٩٩  
 \* كتاب المراجعة ..... ٣٩٩  
 وهي اربعة ابواب ..... ٣٩٩  
 باب المراجعة المختارة والقاسدة ..... ٣٧٥  
 باب الشروط في المراجعة ..... ٣٧٦  
 باب فيما يتعلق بالمعاملات في الكرم والاشجار ..... ٣٧٦  
 وعمرها ..... ٣٧٦  
 باب مسائل متفرقة ..... ٣٧٦  
 \* كتاب المصاراة ..... ٣٧٦  
 باب ما يصح من المصاراة وما لا يصح وما يتعلق به ..... ٣٧٦  
 \* كتاب الشرب ..... ٣٧٦  
 باب القصاص في سقى الاراضي وبحره ..... ٣٧٦  
 باب احشاء الموات ..... ٣٧٦  
 باب مسيل ماء الدور ..... ٣٧٦  
 باب حكم التراب الذي يقع على حافة المهر ..... ٣٧٦  
 انا مسائل متفرقة ..... ٣٧٦  
 \* كتاب الاشربة ..... ٣٧٦  
 \* كتاب الاكرأة ..... ٣٧٦  
 \* كتاب المادون ..... ٣٧٦  
 \* كتاب الحمايات ..... ٣٧٦  
 باب ما يجب فيه القصاص ..... ٣٧٦  
 باب التسبب الى تلافى النفس والعصر ..... ٣٧٦  
 اوالد واب او غيرها ..... ٣٧٦  
 باب امر العير بالحماة ..... ٣٧٦  
 باب حباية الصبيان والمحابين وعليهم ..... ٣٧٦  
 باب مسائل السقوط والعثور ..... ٣٧٦  
 باب بناء القنطرة وحمل السير ونحوه بالطرق ..... ٣٧٦  
 باب الحثاية على الدابة ..... ٣٧٦  
 باب ما يستهلكه المهاجم من الرزق وغيره ..... ٣٧٦  
 باب التلف بالبار ..... ٣٧٦



١٣٤

٩

٤٠

هـ

النسخة المسماة

بالقنية المنية لتتميم  
الغنية من تصانيف مختار

ابن محمود بن محمد الزاهد في أبي

الرجا الغزويني الامام العلامة الملقب

بنسيم الدين وله شرح تقيس للقدوري وله

رضاء له لطيفة سماها ناصرية وهي مشتملة على اثبات

الرسالة وذكر المخالفين لنبوته صلى الله عليه وسلم والمناظرات

معههم وكان تفقه على علاء الدين سعيد بن محمد

الخياطي وبرهان الائمة محمد بن عبد الكريم

وغيرهما وقرأ الكلام على يوسف بن أبي بكر

السكاكي الخوارزمي ومات في

سنة ثمان وخمسين وستمائة

كان في الجواهر

المضية في طبقات

الحنفية

١٢

٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

نهر من الحروف التي رمز بها المصنف ر ح من اسمي العلماء والكتب

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
باب ما جاء بالالف	ب	بكر خوارزمي	باب ما جاء بالميم	ب	باب ما جاء بالميم
اصغر	الجامع الصغير	بطل	برهان القدر	جت	جامع التفاريق للبقائي
باب ما جاء بالباء	ب	ابو بكر بن محمد بن الفضل	اجناس ناطقى	جس	اجناس ناطقى
ب	برهان الفتاوى البخاري	بصت	برهان صالح ترجماني	جص	جامع الصغير
بدر	بدر الطاهر	ب	برهان كاشي	جذب	جمع البخاري
بز	بزدوي	باب ما جاء بالتاء	جامع العلوم	جمع	جامع العلوم
بق	البقائي	باب ما جاء بالظاء	جامع الكبير	جك	جامع الكبير
بو	وبوي	تاج الدين اخو حسام	ابو جعفر الهندواني	جه	ابو جعفر الهندواني
بم	برهان صاحب المحيط	ب	قاضي جلال	جل	قاضي جلال
بس	برهان مرقدي	باب ما جاء بالياء	باب ما جاء بالياء	باب ما جاء بالياء	باب ما جاء بالياء
بط	بحر محيط	ث	ابو الفتح	حك	ابو حفص الكبير
بت	برهان ترجماني	ثو	ثوري	حم	ابو حامد

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
حل	حلواني	سي	ميف مائلي	شظ	شرح ظهيري
باب ما جاء بالبناء		ميم	السماعيل متكلم	شظت	شرح ظهير تمرناشي
خج	اخجندی	س	سمر قندلي بمجموعاته	شع	شرف الائمة العقيلي
خع	خلاصة عزبي	باب مانجا بالشين		شجک	شرح الجامع الكبير
خک	خزانة الاكمل	شه	شرح بکروخواهرزاده	شق	شرح قدوري
خو	خمير ووري	شخ	شمس الائمة الحلواني	شبق	شرح بقالي
باب ما جاء بالذال		شد	شرح ارشاد	شم	شرف الائمة لاکي
اذخ	ذخيرة	شن	شمس الائمة الاوزجندی	شنز	شرح زيادات
باب ما جاء بالراء والزاء معاً		شبرز	شرح بزدوي	شبه	شهاب الائمة الاماني
ر	روضة	شخ	شرح سرخسي	شب	شرح ابوذر
ز	زيادات	شرق	شرح قاضي خان	باب ما جاء بالصاد	
باب ما جاء بالسين		شص	شرح صباغي	صغر	الفتاوي الصغرى
سج	اسبجايي	شظا	شرح طجاوي	صق	فصل القضاء

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
مسق	ملوة تعالى	طم	ظهير مرعياني	عجج	عمل الرحيم حتى
م	اصل	باب ما جاء بالعين		عجت	علائي الحمامي والناصري
صح	ملوة حلاني	عت	علاء ترحامي	باب ما جاء بالفاء	
مسه	ملوة نرمان الائمة	عجج	علاء تاحري	مسا	فتاوي نرماناني
مهب	صدر الشهيد نحاري	عجج	علاء حماني	عجج	الفتاوي التجارية
صح	صدر رحسام	عجج	علاء حياطي	مسا	فتاوي ابني الايت
باب ما جاء بالصاد		عس	علاء سعدى	عجج	فتاوي العصور على السعدى
اصح	صياء الائمة الحكي	مر	علاء الدريس راهنى	مصح	فتاوي الفصلى
باب ما جاء بالطاء		ع	عيون	عجج	فتاوي خواهر راده الحسين
ط	محيطة	عك	عين الائمة الكرناسى	مصح	فتاوي سرمدى
طج	طحاوى	عس	عمر نسفى	مصح	فتاوي صاعدي
باب ما جاء بالظاء		عجج	عمر الحافظ	مصح	فتاوي السعدى
طت	ظهير تمرناشى	عما	عطاء من الحجرة السعدى	فك	فتاوي ابني الفصل الكرمانى

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
فج	فقيه ابو جعفر	كج	ركن الدين الخزاف	نظ	نظم زند ويسي
باب ما جاء بالقاء	كص	ركن صباغى	نم	سور الائمة المنصور الى	
قب	قاضى بد يع الدين	ك	كفاية	ن	نوازل
فج	قاضى جلال البخارى	كن	ركن الدين الوفجاني	نخ	نجم الائمة البخارى
قج	قاضى خان	باب ما جاء بالميم	باب ما جاء بالواو		
قص	قاضى صدر	مت	مجد الائمة الترجمانى	وب	واقعات برهانى
قظ	قاضى ظهير	مخ	مجد الائمة البخارى	ووح	واقعات حسام الدين شهيد
قع	قاضى عبد الجبار	مح	محسن	ود	واقعات صدر الشهيد
ق	قدوره	مل	امالى	وك	واقعات كبرى الحشامى
قعم	قاضى علاء المروزي	م	منتقى	باب ما جاء بالهاء والياء معا	
قض	قاضى ابوالبشر				
قضم	قاضى القضاة المتكلم	مجمع	مجد الائمة الخياطى	ه	هشاميه
باب ما جاء بالكاف	باب ما جاء بالنون	يب	يوسف بلالى		
كب	كمال بياغى	نجم	نجم الائمة الحكيمى	يف	بثينة الدهرى فتاوى العصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوضح معالم العلوم واطل مسارها \* وبشرى ملكوت السموات والارض اصواءها وانوارها \*  
وزرع الفقه من يربها بعد التوحيد والعدل حتى انتعل في شربه هام الفرقدين \* واصاد بعليمه للشعائين  
ما بين المشركين والمعرين \* نلسان اصل المرسلين \* صلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه اجمعين \*  
وبعد يقول الشيخ الامام الاحل فدوة العلماء \* رابع اعلام انصلاء \* من الحلل والحرام كشف المشكلات  
مستى حوادث الشر \* امام اهل الفقه والاصول والمطر \* الراحي عذوبه المعود \* ابو الرحمان تارنر محمود \*  
بن نعم الحق والد بن شمس الاسلام والمسلمين \* واعط الملوك والسلاطين \* الراش حسنة محمد \* الله بالرحمة  
والرؤا \* ومهوله سارق مصفوفة في اعلى الجبال \* لما حلت عيرالم الفصائل عن فقهاء البرية \* وكثر  
وتوع الحوادث الشرعية \* واحتاج من اسأرتة العميوق الحائرة من رمر المعاصين \* ومن شاء بعد ذلك  
الغمة الطامة من فرق المتأرعين \* الى معرفة احوتها \* والتهدى الى تمييز اصواب من الخطاء في  
اقتصبتها \* وقد شلت عن اصول المتقدمين \* ولا توجد في شروح اكثر المتأخرين \* الا في تصنيف امتداد  
ومولاي حاتمة المجتهد بن \* وصفرة الاولين والآخرين بحر الملة والدين \* تدع بن ابي منصور العربي  
صاحب بحر المحيط في الله روضته العام بشأنه \* والمعه ملائح فقه وعقابه \* الموصوم صمينة



الفقهاء فإنه يجمع فيه ما لا يوجد في الأصول من فتاوى المتقنين والمتأخرين \* على رسومها من تطويلات  
 السائلين \* وهذا ياناتهم في أصولهم \* وتطبيق المفتين محاذ غرضهم في أجوبتهم \* فطال فيه الكلام \*  
 وعن المبتغى والمرام \* فاستصغيت منها البابها \* وحزرت على رسوم ضائر الكتب جوابها \* ومعيتها قنية المنية \*  
 لتتميم الغنية \* ورقمت اسامي الكتب والمفتين بأول حروفها \* وبجملة تمتاز بها عما فيه يشار كها \*  
 تحرياً للتيسير والاختصار \* بعون الملك القادر المختار العزيز الكريم الستار \* كتاب الطهارة \*  
 وهو اثنا عشر باباً الأول في الوضوء ( فح ) انجد وجهه وحيثه فتوضأ ولم يصب الماء بشرته لا يجزيه ( شم )  
 ارسل الماء في الوضوء من وسط راسه او هامته على وجهه ينسقط به فرض المسح وغسل الوجه ( شم ) ترك  
 استيعاب الرأس في المسح في ديارنا وذاوم عليه في المسح في غير زمان البرديا ثم ( ش ) ان داوم على تركه من  
 غير عذر يأنم ( بم ) قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله هارمقيما  
 لسنة التسمية ( بو ) على راسه جراحة فمسح على الاذنين لا ينوب عن مسح وفي ( فح شب ) الوضوء مرة  
 ركن والثانية والثالثة سنة وقيل في الثانية سنة وفي الثالثة نفل وقيل على عكسه وعن ابي بكر الاسكاف اذا  
 توضأ ثلثاً ثلثاً فالثالثة فرض كاقامة الركوع والسجود ( شص ) تخليل اصابع الرجل سنة مع وضوء الماء  
 الى باطنها من غير تخليل فيخلل بخنصر يده اليسرى فيبذل بخنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله اليسرى في  
 ( عن ) ويلزم الوضوء الاقطع ( صح ) ولا باس بالتوضي بالماء المشمس عندنا وقال الشافعي لا كراهة الايمن  
 جهة الطبخ في التهليل ولا يكره الطهارة بالماء المصن بالناو ويكره بالماء المشمس لقوله عليه السلام لعائشة  
 رضي الله عنها حين سحبت الماء بالشمس لا تفعلين يا حميراء فانه يورث البرص وعن غيره مثله ( شم رفع )  
 ( صح ) النية ليست بشرط في التوضي بسور الحمار ( شنب ) خمر الاناء اذا غطاه وسئل محمود بن الواسع  
 اي الوضوءين احب اليك من ماء مخمر او من متوضأ العامة قال من متوضأ العامة قال عليه الصلوة والسلام  
 ان احب الاديان الى الله تعالى السمحة الحنفية ( جلك ) كان يكره ان يستخلص الانسان لنفسه اناء  
 يتوضأ منه دون غيره ( مسج ) يجب على المولى ماء وضوء عبده ( بو ) يغسل وجهه ويمر الماء من الذقن الى  
 الجبهة يجوز السنة ان يمر من الجبهة الى الذقن ( باب ) في الاستنجاء ( بق ) من عليه الاستنجاء  
 بالماء اذ لم يجد موضعاً خالياً يتركه لان كشف العورة منهي عنه والاستنجاء ما مؤثر فيه والنفث راجح على

الامر ( شمس ) مع اليد على الجبل اريد الاستنجاء اذ به وله ان يمسحها على جداره من قبل او فمحتاجا  
 ( جمع ) ويضع له دخول الخلاه ما عليه اسم الله تع ولا يدخله الامستور الراس ويقتل على يسراه لانه  
 اقصى الحاجته ولا يتنجس ولا يبرق ولا يستحط ولا باس بطرح الشعر والظفر ونحوه في الكنيف وقيل يكره  
 والصحيح حراز ذكر الله تعالى فيه للجل يت كيف اذكر كواثما على حال مستحي من نفسه ان اذكر ك  
 فنزل اذكرني على كل حال ( ثو ) لا باس به وقيل مثله عن الاستنجاف ومحمد رح ويستتر غائطه حتى لا يلحقه  
 اللعن ( جو ) ولا يدع حال قضاء الحاجة والجماع بل قبله والدعاء اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والجماع  
 هيبالي من لدنك ذرية طيبة مطيعة لك ( علف ) يتروا في الخلاه لا يدكر التسميات التي وردت  
 ( فلت ) يجوز قراءة القرآن في الخلاه ( جنم ) دخل الخلاه وفي تكمته دراهم فيها آية من القرآن يكره  
 وفيما دون الآية لا يكره ( صج ) الافضل ان لا يدخل وفي كنهه جامع القرآن واذا اضطر لا ياتم وكذا اذا  
 لم يضطر نرحوا ان لا ياتم ( بوخج ) ولا يستنجي وباصبعه اليسرى حاتم فيه اسم الله تع حتى ينزعه الا اذا  
 محي ولم تبين كتابته وفي شرح السنة جمع الحديث النهي عن الاستنجاء باليمين ومس الذكرك باليمين  
 ولا يمكنه الا بالركاب احدهما فالصواب ان ياخذ الذكرك بشماله فيمس على جداره وموضع ناني من الارض  
 وان تعدل ويقعد وتمسك الحجر بين عقبه فيمس العضو عليه بشماله وان تعدل ياخذ الحجر بيمينه ولا يحركه  
 ويمس العضو عليه بشماله قلت وفيما اشار اليه من امساك الحجر بين عقبه اخرج وتفسير وتعنيف  
 وتلويت وتضييق وتعصف وتكلف وقال الله تع قل ما اسألكم عليه من احر وما انا من المتكلفين بل يستنجي  
 بجداره ونحوه ان امكن والاميا خلد الحجر بيمينه ويستنجي بيساره يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر  
 ( جمع ) الاستنجاء بماله قيمة لا يجوز \* ( باب ) فيما ينقض الوضوء والشك فيه \* ( شمس ) قاء دودة كثيرة  
 لا ينقض ( ظم ) وكان اذا قاء حية ملاءه ( د ) عصر القرحة فسال بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس لخارج  
 ( ففع ظم ) ينقض قال رضي الله عنه وهو الاشبه ولو خرج دبره وعليه نجاسة ثم دخل فيه فعليه اختلاف ( ففع )  
 لا ينقض ( ظم ) ينقض ( ط ) ان عالجه يده او خرقة حتى دخل ينقض وان تنفس فدخل لا يلان اليد تزيل  
 بلة منه بخلاف التنفس ( شمس ) في الملامسة الفاخشة لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتفاض طهارة المرأة كاليس  
 في حرمة المصاهرة ( خوي ) خرج الماء من اذنه لا ينقض كيف ما كان الا القيح والصليد ( ضمح ) مثله

(حك) ينقض اذا دخل اذنه ثم خرج (ط) ان خرج القيح من الاذن بدون الوجع لا ينقض والا فينقض  
(فع صح) المباشرة الفاحشة بين المراتين وبين الرجل والغلام الامر د تنقض الوضوء عند هماوذا كرابو ذرى  
شرح الصلوة الظاهر ان المباشرة الفاحشة بين الرجلين او المراتين تنقض الوضوء عند هماوذا خلافا للحمل (مت)  
وعند هماوذا لا ينقض واليه اشار في صح (بنت عك حم) المباشرة الفاحشة توجب الوضوء على الرجل والمرأة  
هنا هماوذا في المجرى مثله (فج) مثله في مشكل الاثار وشرح المسنة ان نوم النبي صلى الله عليه وسلم ليس يحدث وروى  
محمد عن البخينة رح باسناده الى النبي عليه الصلوة والسلام انه نام على جنبه وصلى بغير وضوء وقال تمام  
هيناي ولا ينام قلبي وهو من خصائصه وهو قول البخينة رح (شم) خرج من ثدي الرجل ماء خالص  
لا ينقض (مت) به جابغة فخرج منها ريح لا ينقض كالجشاء المذق (شم رفع) من به سلس البول لا ينقض  
وضوءه بالودي في الوقت لانه من جنس البول (شه) ينقض لانه حدث اخر (شم رفع كص) امتخطوفيه  
حمرة تعتبر الغلبة كما في البزاق (كص) تبقي في وضوءه وفي حديثه ولا يثقل كذا اخر الوضوء منه يعيد  
احتياطا (عك) والصحيح انه اذا قاء الطعام من مائة ينقض وعن الحسن عن البخينة رح انه لا ينقض  
ما لم يتغير قلبه وهذا اذا خرج بعد ما وصل الي مغدته وان كان يعد في المرى لا ينقض بالاتفاق (بو) اصابه  
رعاف فشد انفه بقطن فان وصل الدم الى الغضروف نقض والا فلا (بو) ظن انه لم يتوضأ ان كان خارجا للصلوة  
توضأ والا فلا (باب) في الجنابة والغسل \* (شم) تبضمض الجنب وتسلق الماء الى انفه ينبغي ان لا يورث  
من الاستنشاق (مت) الجواب على الروايتين في صيرورة الماء مستعملا بمنزلة العضو ام لا (فع شبهه يسقي)  
احتلمت او طئت ثم باليت واغتسلت ثم خرج منها مني او بقية المنى لا تعين الغسل ولو احتلم الصبي او الصبية  
الاختلام الاول الذي يبرأ من البلوغ وانزل مع المنى يكره الغسل وقال (فج) لا يلزمه وهو الظاهر (بو)  
يضرب الغسل راسها تنزكه ولا تمنع نفسها عن زوجه في الوطئ (شم) لم يجز الا اذا تمسكت بجميع راسها  
(يم) افترض عليه الاستنشاق يجب عليه ان يبلو حتى يصل الماء الى بكرة انفه ان كان يابس او قد بلون  
الرطب اختلا في المشايخ كالطعام الذي يبق في جوف الفم في الغسل (فع) قيل يجب على الجنب اذا  
اغتسل ان يبلو حتى يبلو في اذنه وهو قوله وان لم يفعل يغسل (عك حمرة خاوي مت) الاحتلام الصيني ولم ينزل  
لا يحكم ببلوغه ولو وجد امثيا في فم الشهما وليس هناك غيرهما في الاحتلام ان يغسل وقيل يعتبر الغلط

والرقة واللون وماؤه أي من الخاك والطين الكبريتي والشافعي لا يغسل عليه ماء (بئس) عليه الغسل وتلك الرحا لا بد منه وإن رأوه ومحتار ما هو أشد والمرأة تزخره وله (يقول كحل) والحوادث في غسل المرأة ابن البراءة كالزحل (أدرك) الرخا (أدرك) فيقول كشاف غزوة الطائفة نفسه (يستطاع) ويستطعن إيصال الماء إلى ما تحت مشعر اللحية في الغسل يشاي مشعر من المرأة (لغسل) قال أبو يوسف (أخرج) الشامية كعبها لا يغسل فيها دفن المزال ودون ذلك (نحو) تحرق أمي واحدة الاستحسان ولا يحرم من لحيته لله (قال محمد) راح وتلى ضحية تجتمع منها لا يستحب لها أن تغسل (منج) لأنه لم ير أحد يحرقها ولا دأب لها على ذلك (قال أبو علي) الرخا تصرف إلى الإلهة لاني وبه نقول وكذا العلم بالرائحة يضرب على القبلة والطهارة (نفع شجرة) المبانة في كالمصنعة والاستحسان سنة في الطهارة (صديق) مثله في الوضوء والغسل في الغسل (عقل) غسل يوم العيد والجمعة يتوجه من السنتين كالغسل من الخيف والجناية يتوب عن الغرصة (أفع شجرة) أدخله إليه في دونه ولم يهرق عليه الغسل (عاش) لا يغسل عليه كالهزيمة (لحم) مرقه من استيقظ زوايا ماء ولم يتذكر احتلاما كان مياضاريا لغاؤه الغسل والافلا (كس) أي الرخا الأبيض وشبهها أصغر وتظهر فائله فيما في الغسلات من حناج ثم خروج منها مني فإمكان منيه لعلها الغسل وتبقى الرخا لا (منج) مسها الرخا فوجدت له قوة يتكاثر لا ولم تعلم فيه مني أو غيره فغسلها الغسل (أفلا) احتلم ولم يوشأ ثم خرج منه مني بعد ساعة لا يغسل عليه (باب) في حكم عالم السباح والبار والواقي (شجرة) خوض كبير نجس التجمد ماؤه وتدخل الماء من الجانب ويخرج من الآخر والاحتلام متصل بالماء وهو نجس وإن كان متحافيا طاهرا وإن كان يتقاطر عليه الجند (رفع شدة) حكم الرخصة حكم السير (شجرة) تقاطر بوله في السير مثل رويس الأثر لا يتنجس ولو استقى ماء من الرادى وصبه في الخشب وفيه كبرية العنم كونهما لا يتنجس والواقي كالسير (فجج) فيه اختلاف في الأخرى وقال دهاء الدين الأصبهاني اغترب من ماء النهار بأكبره من دخل فيه من ماء أو دونه فإن لا ينجس (ظاهره) (يكون محسنا) (شجرة) ويرشح السير أن ينزح حتى لا يستل من دلهما الاتصاف فتطهر (كس) فطرطى ماء البئر لا يتنجس (رفع) استغنى من ماء الحوض وعين التاجري فتجلط ثم يغترب الماء منه في الحال لا يجوز له أن يعمد أو يملأ الصديق الماء من السير وصب في الكور يا صاب كبره ثم جعله الكور في طاهر والخالع فيه فيجاء الكم (منج) الأيد واليد واليد ولم يجد

حوضه ومعه ثلثه أو أقله مشروح يدخل فيه من ماء النهر بقدر ما يرفع الدلو ولا يتنجس فهو بمنزلة الماء الجاري  
 (فتح عاك) لا عبثة للعبارة النجس إذا وقع في الماء أنها العبثة للتراب (فك نحو) رأى رجلاً يتوضأ بماء حوض  
 نجس يجب عليه أن يغسل به (أحم) لا يجب (يت) رأى رجلاً في حوض فمات فيه إذ رعى في ثيابه يغتسل فيه  
 من جنابة لا يغتسل منه ولو رأى غيره يغتسل منه لا يغتسل بذلك لأن الحوض نجس على قول محمد بن سامة  
 روح (يت) وقع من قدام حقه قطعة في الحب لا يتنجس ما لم يستيقن أن بها نجاسة وكذا الزوج في الركبة  
 خفت بخلق وكذا الدلو إذا وقع في يلبعة الصبيان إذا وقع في البئر (بوخرج) مثله (دو) ولو اشرب الماء بالأسواق  
 يجوز التوضي به إذا لم يغلب ولو استنجى بالماء الدائم ولم يرفية أثر النجاسة لا يلزمه تحريك الماء لغسل بقية  
 الاضغاء لكن يميل إلى التجانب الآخر (من) فأرغمات في البئر فخرج منها عشرون دلو فاصاب الثوب أكثر  
 من قدر الدلو لم يجز الصلوة فيه (ظم) والمتزوج ما بين العشرين إلى ثلثين ظاهر في شرح صدر التضا  
 إذا كان غسق ماء البئر عشرة أذرع فصاعد لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه في أصح الأقوال (جث) روى  
 أن الماء إذا كان في البئر بقدر الحوض الكبير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه (عن) تلطخ عظم بنجاسة ووقع في  
 بئر فنزحوا ماءها وتعدوا خراج العظم طهروا وغسل العظم وان اعجزهم نزحها فنزحوا ثلثاً منه دلو ويحكم  
 بطهارتها (شم) مثله (فتح) امتلأ البئر من ماء نجس يطهر بنزح جميع الماء (بيح) تنجس ماء البئر ثم انتقص  
 الماء ثم نزح لا يظهر وفي الجامع الأصغر قال شد أدرح مائت نارة في بئروغار جميع ماؤها ثم عاد فهو طاهر  
 ولو غار منه ثلث عشرة دلو طاهر الباقى من الماء وقال أبو يوسف راح لو غار اكل ثم عاد ينزح منه دلو واحد  
 وقال محمد نزح ينزح عشرون دلو (شث) روث يابس أو سرقين كثير يابس النقي في البئر قال أبو يوسف  
 راح استحب أن لا يفسد الماء ولا يحفظ عن البسقية راح وعبارة الكافي قليل السرقين وكثيره يفسد الماء  
 وطبا كان أو يابساً وقال أبو يوسف راح لو كان يسيراً يابساً لم يفسد الماء فقيد الحاكم باليسير (بو) وقع  
 الزعفران في الماء أن أمكن أن يصبح به فليس بماء مطلق ولو رأى أقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به  
 ورأى سباعاً يمشی من الركبة أن غلب على ظنه أنه شرب منها فتجسس وألفا \* بآب في الماء المستعمل  
 والأسار والعرق والنجاسة وأند مع \* (يت) لا يحفظ رواية في وضوء الصبي ولعله مبنی على اختلاف فهم  
 في صلواته فمن جعلها صلوة حقيقة جعله مستعملاً ومن جعلها تحلقاً واعتياداً فلا وفي التهذيب على

من ذهب الشافعي رحمه الله انه غير طهور (يو) وضع الجنب احد يديه عليه في الاخرى في الغسل تطهر  
 السطح بماء العلياء على الوضوء (ط) مثله لان البدن في الجنابة كعضو واحد وعن ابي ذر ولا يجوز  
 قال رضي وضوء الجانث مستعمل لان وضوءها مستحب (يو) فسميت يد هاتين العينين وان لم تكن محل طه  
 لا يصير مستعملاً (باب في التيمم والجمع بينه وبين سائر الحمار) (فجر) يدل به قروح وضوء الماء دون  
 ما يثر اعضائه غير انه اذا غسل وجهه يسيل الماء على يده فيصير له التيمم اذا لم يسل من يغسل وجهه  
 (يو) له التيمم مطلقاً (حسب) مساير معه ما زاد عن شره لكنه يحتاج اليه لطمع التيمم ان كان معه  
 خبز يكفيه الى الماء لم يتيمم والا يتيمم (شع) تيمم (بم) حضرة حنابلة لوتوما يسبق بتكبيرتين ولو تيمم يدرك  
 جميع التكبيرات فانه يتروماً (عج) في مريض يصبه غيره بالنية على المريض دون الميمم (فك) ذلك  
 عكس) معه جمل في السفر او تلح وله آلات اليد ولا يتيمم (حم) جاز له التيمم (عك) انتهى الى نهو  
 جامد تحت الجمل ماء ومعه آلة التقوير يجب عليه التقوير (حم) تيمم (ط) تيمم (توضاً يسر الحمار  
 ولم يتيمم صلى ثم احدث ثم تيمم واعاد تلك الصلوة بجزئه (فع) لا يجوز به (فج) تيمم الجنب للصلوة الجنائز  
 حار (عن) يصلي بالتيمم مراً وحلامه ماء فام صلوته ثم سأل الماء فاعطى ولا يعيد لان القدر بالاناحة  
 لا بالروية قال رضي وما ذكر في الجامع الكرخي انه يعيد ذلك في الماء الكثير (عن) مما يفران انتهى الى ما  
 فرغم احد هما نجاسته تيمم وزعم الاخر طهارته فتروماً ثم جاء متوعد بماء مطلق وانتهما ثم سبقه الحدث  
 في صلوة من ذهب قبل الاستغلاف واتم كل واحد منهما صلوة نفسه ولم يقتل بما حبه جازلانه يعتقد  
 ان صاحبه محمل ذلك به اتفق ائمة بل وهو حسن (صح) والتيمم على التيمم ليس بقربة ولو من التيمم بماء وهو  
 قائم نفى انتقاض التيمم روايتان وفي المستحبات روايتان في ما اذا انتظر الماء بفوت الوقت (صح) الا في  
 ايدي العلى ومنع من الوضوء والصلوة تيمم ويومي ويعيد وكل امن منع من الوضوء والصلوة يتهلل يد ووجهه  
 ولو كان عند الماء لخص او طالم يرد به اوسع اوجية تيمم (صح) المريض وحده من يرضيه بغير اجرة لا يتيمم  
 في قولهم وان طلب اجرة يتيمم وقال ان رضي بآخر مثله لم يتيمم والا يتيمم ولو تيمم الجنب وينوي الحد والحد  
 (ز) بقي على حسد الجنب لمعة ثم احدث وتيمم لهما حاز وينوي لهما لانه اذا نوى لاحد هاتين الاخر  
 بلائية (شد) تيمم لقراءة القرآن اوله خول المسجد يجوز به اداء الفرائض جلا للشافعي (خج) تيمم في



كلمة الخوف البق او مطر او جرس يد تجاز (بفتح) ان خاف فوت الوقت واو كان في مطح ليلا وفي دية ماء  
 لكنه يخاف في الظلمة ان تدخل البيت لا يتيم اذ لم يخف قوتا الوقت قال رضي الله عنه وفيه اشارة  
 الى انه اذا خاف فوت الوقت تيم ولو كان عند امانه يخاف عليه ان ذهب الى الماء تيم (بوق) الا اجيز  
 لا يجز الماء ان علم انه يجز في نصف ميت لا يعد رفق التيم وان لم ياذن له بالستاجر تيم ويصلني ثم يغسل  
 ولو ملئ صلوة اخرا وهو يركع هذه تفسد ولو صار في ارض غيره يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز  
 ميرة فيها ان كانت مزروعة والا فيجوز ان لم يكن فيه غير \* باب المسح على الخفين والجبائر \*  
 (فتح على) لا يجوز المسح على خف من مسك (عنت) مثله لانه لا متحسناك له كالعص وقال القاضي  
 البرنجي يجوز (بوق) ان كان صلبا غليظا وعنه يجوز ان كان ذكيا وعنه يجوز المسح على الجورب المسكى عند  
 ابي يوسف والشافعي وفي قول البيهقي في رخص النظر (ظم) يجوز المسح على الجورب الواسع الذي يبدو  
 للنظر الكفيا (عنت) المسح على الخف افضل من غسل الرجلين اخل ابا اليسر (شبه جرس) الغسل  
 افضل (شسن) الخرق المانع مقدر يقدر وثلاث اصابع سواء كان في باطن الخف او ظاهرا او ناحية  
 العقب (شيب) الثياب يجز ذلك اصابع في مواضع الاصابع وفي القدم يعتبر اكثر القدم ولو مسح على غير  
 ظاهر القدم لا يجوز لان مواضعه ظاهر القدم (فتح) قال في الرازي فضل من جزم مرة واخف مرة وثلاث  
 اصابع فمسح عليه لم يجز ولو كان الجورب واسع فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كالمسح على باطن  
 الخف (صمغ) مقطعات الجبائر من غير يده فالمسح بحاله عند البيهقي في رخص ويصل عند هب وان سقطت  
 من يده ويصل عند هم \* باب في الاعيان النجسة واجسامها \* (شم) ماء قليل لا قليلا والعلب والمجلس  
 متحلان بحكم نجاسة الكل والراطبة التي تنقل من الجورب الى الخف عقولا نه مجزء سواء (فتح)  
 فحوزه (شتم) والبنون الذي يصيب الثوب مثل روم من الابز اذا انا غسل وانسطرزاد على قلبه والذرهم  
 ينبغي ان يكون كاللحم من النجس اذا التمسك (قبت) ماء دابة القرو عينه وخرقه ظاهر (يفتح على) مثله  
 (صمغ) من عبد الكرام بخروقه القبل (يفتح) اقول البراءة لا تمنع جوار الصلوة (فتح) استنجي  
 بالاحجار وعلى شربة نجاسة للجمعا تزيل على قدر الدرة ففيلم خلاف ظاهره والاحوط الاعادة (شم)  
 يمشي في السور فيبتل قدمه فما رسل به السور يصلح لم يجز لان النجاسة غالبه في اشرافنا (عج) تجزئه

(شبهه) طين السوق أو السكة في بلد فاصاب الثوب ثم رقع في الماء فتجس (س) من ابي نصر الديويني  
طين الشارع ومواطني الكلاب قية طاهر وكل الطين الموقن ورد في طريق فيه نجاسات طاهرة لا اذار احد  
عين النجاسة قال رض وهو الصحيح من حيث الرواية وقويته من حيث النصرة عن اصحابنا (م) واقع  
بول في ما قبل به الطين او وقع في طين يعتبر الغلبة فان غلبت النجاسة لم يجوز ان يغلب الطين طاهرا  
قال رحمه الله في جوازها الى غير ذلك (شبهه) (فح) والحق القليلة النجاسة طاهر ولو مكث الماء في حانية حتى يسكن  
وان كان بحيث يفسد استعماله من شدة قتيته فهو طاهر كان (فجمر مريح) (الخل صوف) الغنم (لوث) (يخوض)  
الصلوة فيه وعليه قيل لهما انها تبرئ في مريض فيها البعر الرطب ولو لها في ثوب صوفها بها غلا لا هو غفيرا  
(يبيع) (الدودة) المتولدة في اليابسة من العذرة وقعي في الماء نجسته (يسر) رقع شهيد هذا الماء القليل  
وفي جراحاته دم جاف لا يجس قال رضي الله عنه وفيه فطر فقد قال عن الله البحر جاف في النجاسة  
الاحياء الدم الكثير مع المصلي يمنع صلوته الا اذا حمل المصلي شهيد عليه دم كثير جازت صلوته ولو  
اصاب المصلي من خراكم لم يجوز صلوته لانه زال عن المكان المذبح حكم فيه بطاهرته لقليل رضي الله عنه  
فكل الذواق في الماء بول الهرة نجس الاحتياط اذ ان توقيل هذا في الذكور وول الاتي نجس اجماعا  
فالكثير من قدر الدرهم يمنع وعين من العلم كان يقولوا بتليت به لغيمت ولكن لا يترفع في  
بامادة الصلوة في مستحبات (كض) من هذا رواه حاذق الذين بول الهرة طاهر من غير فصل (فح)  
صحيح (الصحيح) ان من اجعل الفرج الطاهر كالقصة قبله تجسه ومن جعل كالقطة في طاهرة (خول) يفضيه  
مدرست من غير ان تحضنها حاجة فهي نجسة لانها لا تحل في الدنيا لانه لا يتغير الطاهر  
ويتغير الطعم لا يجس العين (يست) مثله ولو لم تصدق ما ولكن تغير الى ثمن ونسب لا يجس ايضا كالعلوة (مست)  
وليه اشكال (حيمه) المروءة اذا التفت لا تجس (صحيح) (المطعم) اذا تغير واشتد تغيره لا يجس وفي كتابه  
الاشربة ان بالتغير لا يحرم قال (مست) فيحتمل ما ذكره الجلائي على انه يابى التغير وما ذكره في الاشربة على  
تغير التغير (طخ) الى مثل الا ان اللحم اذا اقل يحرم الكله واليسن واللبن والزيت والى من اذا  
انثن لا يحرم (فح) وقع في اللحم دود واثن فهو طاهر (مست) المني نجس نجاسة غليظة ذاجبة لا يجس

وأغليت في الماء قبل شق بطنها تنجس الماء والدجاجة ولا طريق إلى أكلها إلا أن تحمل الهرة عليها  
 فتأكلها (خو) عرق في الثياب النجسة تنجس بدنه (بو) خشبة الدرة تدفن في الشرقين وجب  
 أن يتنجس (ظم) خرو الطائر من الدراج بمنزلة خرو الحمام وتصف النجاسة الخفيفة وتصف الغليظة  
 يجمعان (فخ) صلى ومعه بذرة وذو القرجاز (من) هذا البيض والبيض طاهر (ش) هو ظاهر ولا يعرف له نجاسة  
 وغدل الشافعي راح تجس (منج) واختلف في نجاسة الكلب والذي صح عند من الرواية التي في الثور وال  
 والأما في أنه نجس العين عندهما وعند أبي حنيفة ليس بنجس العين وفائدة تظهر في كلبه وتقع في المبيد  
 وخروج خيلها من ثوب إنسان يتنجس الماء والثوب عندهما خلافاً لأبي حنيفة راح (يحي) بولها الذي في  
 البري تنجس (بو) قيل بول القر من نجس نجاسة خفيفة وقيل غليظة وحكى أن تركيا أمسك فريسه بحبال  
 في السوق فنفق الناس عنه فضحك وقال تفرون من بول مختلفة في نجاسته ولا تفرون من تجارة مثقفة  
 حرمتها (فاح) بول ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة بالأجماع وأما العذرات وخرو الدجاجة والبط  
 غليظة بالأجماع (شمم منه رفع) شاة تعلق وتسلخ ثم تطعن عند اللد يجر فيخرج منها دم فهو نجس لحم  
 (بو) ولو أصابه دم القلب يتنجس لأن الدم المطاهر ما يبقى في العروق أو يملأها باللحم فاما المسائل  
 فلا (ط) عن بعض الموضع الدم الذي في القلب ليس بشيء (الصغر) أبو بكر العياضي الب ماء كلها نجسة  
 مسقوحة أو غير مسقوحة ودام قلب الشاة تجس وقال طبل الله القلا من الدم الذي ليس بمسقوح طاهر  
 وفي الإيضاح الدم الباقي في العروق والمخيم طاهر وعن أبي حنيفة راح أنه يعق في الأكل دون الثياب  
 (حك) صلى ومعه عتيق شاة فغير مغسول جاز لأن الدم في المشقوق فما سأل منه وما بقي لا بأس به لما روي  
 أن عائشة رضي الله عنها كانت ترفق في برئمتها مشفرة اللحم العتيق وغيرها وقيل مرارة الشاة كالدّم وقيل يبولها شاة  
 خفيفة عند هذا طاهرة عند (شرف) (شرف) مضميت أخرج منه البعوضات صحيحة فهو نجس (شمم) (منج)  
 طاهر (منج) اختلف في القيح والصحيح رواية الحسن أن النجاسة أنه عقوماً يفتش أن كان طعاماً  
 أو ماءً أو ما الميرة فلا (ط) القح على ظاهر الرواية كالعذرة وفي رواية الحسن خفيفة (شمم رفع صحيح) ذبيحة  
 دجاجة وغسل ما عليها من النجاسة وصلى معها جاز وأذا لم يسق بطنها (منج) أن كانت حية جاز  
 والأفلا حتى يخرج ما في بطنها وتغسل (منج) والظاهر هو الأول لأن النجاسة مني كانت في مخرجها

لا تجادل حكم النجاسة كالصفة المدرة اذا جال مجاهد ما يجوز في الصلوة معها (صغير) صلى ومعه حمامة  
 من بركة حار (حيث) ولا تحزن الصلوة مع الماء كقول المدبوني وغيره يجوز اذا لم يزد من سبغ الزكوة  
 من اليد ومن قبل بغير السائل بل ما سبق الشاة فظاهر (فيل) وحيوان البحر طاهر وان لم يترك (شق)  
 مثله حتى حذر البحر (صحيح) وحيوان البحر طاهر وان كانت ميتة قال رضي الله عنه واحتلف اصحابنا  
 فيه اليه من ذلك لا يبيح من البحر المتعارفين ولكن ما ذكره في التثريد وشرح القلوري وصلوة  
 الجلود نعم على طهارته (كب) طاهر (حيث) عن الحسن في بكرة وقعت في وتر حطة فطعنت  
 لم يترك وقال ابن عقال يترك ما لم يغير طعمها وكذا الذي من واللين وكذا امن امن سلام في الروث  
 الرطب من البقرة ايام الربيع في العلاء وكل امن شاذ ان فيه وفي عصير العنب اذا دسيت الرجل نسال  
 من يترك في العنب يترك منها الكلب (شع) ومن ما يركب العرة طاهرة فلا اغشاء مما فيه بالوى اولى  
 تسكن بقوله من قال بطهارته وفي غيره الاحتياط اولى واقرى (عن) ابن ابي يوسف ربح انه صلى  
 بالليل جمعة ونظر قوام احمر فوجد في اية حمام اغتسل منه فقال نأحل بقول اصحابنا  
 من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يستعمل خبنا (جمع) صور الكلب والخنزير نجس خلاف ما يركب  
 وغيره (ش) ولو اذنى يقول ما يركب اجزاء (مو) معه الكلب ولا يرى باللا باس به (بهي) اصاب  
 البول طريق ارجله اكثر من قبله والدم قليلا ان يقول يجزيه كالمقعد (فج) الصحيح عند ي  
 انه لا يجزيه (شبه) فتح (م) عصا في مستحبره ما لم يكن فيه فاس دم او قرح او قرح او قرح من ابي يوسف  
 انه طاهر وقال محمد بن الحسن الماء يزرعه فيه ويقيم في نجاسة احر عذبة المانية (بج) كلب ومعلقة  
 يشربون شرع الشاة بخرفة مطبوخة بطاين مطبوخة بغيرها كيلا لا تضعها وان هو ينجف ثم يحلبها بعد الحل  
 يدر رطبة في صبه باقية ذلك الطين على الصرع فهو مغفر (فب) رابع الطبع شرع الشاة يسرقينها ويصبت  
 ثم حلبها يدر رطبة ويعد نجاسة اللين روايتان (بج) جلد في الآلية التي يتركها للتصايب ما حوّل  
 للتعليق هي تتلخخ بغيرها وطاها ولكن لا يدرى الآن عين النجاسة اذا لم تصب بالية بقدرى او اللحم او  
 من يدرى يطيب ويحرق ما كل طاهر (بج) انهم يبال عن راس الجوز نالسا نل نجس او ما نلقى من راسه  
 لا بأس حكم النجاسة (فتح) الجلود التي تدفع في بلدنا ولا يغسل ملي لها ولا يتورق النجاسات في

دبحها ويلقونها على الأرض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز أخذ الخفاف  
 والمكعبات وغلاف الكتب والمشط والقرباب والدلاء وطبايا وبسا (شم) جلد الميتة الرطب دبغ بالقرط  
 ثم اصاب الثوب من رطوبته لا ينجس (بو) البيضة اذا وقعت من الدجاجة في المرقعة وهي رطبة لا ينجس  
 المرقعة وكذا السلخة الرطبة اذا وقعت على الثوب (بو) لبن الميتة طاهر خلا فالهنا والبيضة من دجاجة  
 ميتة لا بأس بهما عندهم (ط) روى عن اصحابنا ان لبن المرأة الميتة والشاة الميتة والبقرة الميتة طاهر  
 (ط) لبن الاثان نجس في ظاهر الرواية طاهر عند محمد ولا يוכל (م) عن محمد لبن الاثان كعرقها (ص)  
 مشكل كعابها (فصح) ولبن الهرة طاهر (شج) مثله وعنه قال اكثر العلماء ريقها نجس وكذا لبنها  
 \* باب في تطهير التجامات والدباغ \* (شمه) المنقش الذي يقال له بالغ قلياد يك يكون في  
 صبغه دم لا يطهر بالغسل ما لم يزل العين (فح حم) يطهر (عك) حصير من بوي تنجس يمكن غسله  
 بان يجعل في ماء جار فيمر عليه مليا يطهر ولا يحتاج الى الجفاف (عنت) عند محمد رح لا يطهر ابدان  
 وعمل ابي يوسف يطهر بان يبل بالماء ثم يخفف ثلث مرة (شمه فح) بال ثم احتلم او جامع واصاب  
 منه الثوب يطهر بالفرك (شمه) اصاب بظهر قدم الخف نجاسة فغسله ثلث مرات وامر به في موضع  
 الغسل بحيث يعمل عمل العصر ينوب عنه (شمه فح) اصابه بول فيبس نصب الماء عليه ثلثا ولم يدلكه  
 طهر ولو اصاب البول خشبا مستعملا كالبحور والنقير والمائدة والقصة نصب الماء عليه ثلثا بدفعه  
 واجدة طهر دلكه اولم يدلكه ولو كان على يديه نجاسة فغسلهما بالكوز او بالقمصة وكان ياخذ من عروته  
 ويضع يده منها في كل مرتبة غير موضع المرة الاولى فالعروة لا تطهر مع طهارة اليد (بمنح) خرق كثيرة  
 جمعت وغسلت وعصرت في كل مرة طهرت وكذا لو كانت في خريطة فغسلت وعصرت وعن علاء الايمة  
 التاجري لا يطهر قال وهو منصوص قال شيخ الاسلام علاء الدين الغياطي عن ابي اسحاق الحافظ انه  
 لا يطهر بلا خلاف وذلك في الثوبين في الاجابة فاما في الغسل يصب الماء يطهر بلا خلاف ولو خيطت  
 الخرق بعضها ببعض وغسلت يطهر كلها (بمنح) غسلت ثوبين نجسين ثلث مرات وعصرتهما جملة في  
 كل مرة يطهران الا اذا غسلتهما في الاجابة فلا الا اذا كانا صغيرين يغسلان كذلك عادة (عصح)  
 لا يطهران في الطلعت مطلقا (كعب) يطهران مطلقا (بمنح) غسل الثوب المتنجس بالاشنان والصابون ثلاث

مرات وقد بقي فيه شئ من الماء أو الاثنان ملتصقا به يظهر (فج) أصاب الطغور نجاسة أو الزجاج  
أو البرنية الخضراء أو الحشب الخراطمي فمحمها وذهب عينها أو ربحها طهر وألخيز لثة لتجشع يظهر  
والعمل إذا لم يتشرب فيه ولو تجشع النطح ويضرب الغسل فمحمها بخرقة ميلولة ثلث مرات طهر ولو سرفق  
الأرض ثم سقاها للثا يجوز التوضي من الماء في المرة الثالثة إن ذهب رائحة النجاسة ولونها وانزف في المراتين  
(ظم) مثله (شم) استنجى بالماء ويده أو خيط مشدود لا يظهر بطهارة اليد فالم ينز اليد بالحيطة  
أمر أو ابليغ (ظم) فارة ملتصقة ملتصقة يظهر بالغسل للثا إن كان تشربا للماء فيمحمها (يكت) تظهر  
إن ماتت فيها فارة بعد ما تشرب يصار لها الماء (فج) مثله في نغمة العقهها أصاب الجلد نجاسة فغسل  
بالماء ثلاث مرات من غير تجفيف طهر (فصح) مثله في الخف والمكعب والخز مرق إذا امر عليه الماء  
لثا طهر من غير تجفيف (محم) يشترط التجفيف في كل مرة في المكعب العتيق دون الجلد وفي  
سائر الأكتيب ويجفف في كل مرة (فب) والمختار أنه يغسل ثلاثا ويتروك في كل مرة حتى يذهب الندوة  
ولا يشترط اليأس (هم) يغسل الثوب عن الخمر للثا ورائحتها باقية طهر (يكت صبح) لا يظهر بالم يزل  
الرائحة (فج يسي) يشترط إزالة الرائحة عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي به استنجى فإن عجز  
لا يضره (صبح) لا يظهر بالم يزل الرائحة وإن بالغ وقيل إذا لم يزل رائحة الخمر يلقى فيه الخل فيطهر  
(عك) نسمة أو حجر أو حد يد أجايتة نجاسة غير مريئة يطهر بالغسل مرة إذا أكثر عليه الماء (خو)  
إن لم يكن عليه وسخ يظهر مرة والأفلا (ث) يشترط التجفيف في غسل الأجر الجلد بدون العتيق (مت)  
وفي الصندل له محلان وقد أشار إليه (عك) وفي صلوة الأثر عن الحسن البصري وهو إن ذرف أثناء الصبح  
قبل فيه صبي يصيب به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر قال هشام وهو قول أصحنا (مت) والشافعي (شم)  
دفع الجلد بذكر الميتة ثم غسل طهر وما تشرب فيه فهو مفقو (شطب) مثله قيل هذا قول أبي يوسف  
وعند محمد لا يطهر أبد (ابق) فالظاهر أن هذا بالاتفاق (عتج) الكيمخت المدبوغ بد من الخنزير  
إن غسل يطهر ولا يضر بقاء الأثر وهل أقول (فج شم) وعن (فج) لا يطهر (ط) صاب كرز من خمر في  
دن بين خل ولا يوجد طبعها ولا يربحها يباح الخل للجان ولرويق فيه قطرة من حم لا يباح من ساعته  
(حم) يباح للجان (ظم) أخرج طبرقاس خابية الخمر وأدخله في خابية الخل يتجلى للجان قال رضي



وهو الا هروب (بفتح) من رقة اصابها بول فبغت وصلى معها جازلا نهاضا الارض ابو ذؤانية ثقيلة  
تفجست فغسلت كاهن تجزيع (بفتح) ولو اختلف المتأخرون في الطاق الثاني من الثوب الذي اصابه  
المني والصحيح انه يفرك كالأبلى (مت من) الاسفل لا يطهر الا بالغسل لانه يصبه للبلل لا الجرم (صديق)  
النجاسة الغليظة يبتست على الثوب فيفر كها يطهر والصحيح انه لا يطهر الا بالغسل (صحيح) طرح جلد  
في حمى خمر طهر (احم) تخيل المخمر في خاية جلد بدلة طهرت بالاتفاق (صحيح) اصاب ثوبه خمر  
لا يطهر الا بالغسل وان القى عليه لمحاو بقى مقدر ان ما يتخلل وفي شرح صدر القضاة اصاب الثوب  
خمر فصار تحت خلا في موضعه فجوز البقرة فيه من غير غسل فحصلت المسئلة خلافة (ثبت) بالوعة  
كبست فعاذت ثوبا باطهرت عند نحد خلا فلا يبي يوسف والنجاسة اذا احترقت والخمر يزول الحماز وقع  
في الملحقة فصارت في الملحقة ملحا على هذا الخلاف (مت) تنورا حتى بالعدرة او الخطية النجس فعند  
ابي يوسف ينجى بالطاهر ثلثا فيطهر وعند محمد لا يظهر ابد اولو حتى بالمطهر ثم بالعدرة ينجى  
بالخطب الطاهر مرة (يشتر) هذا اذا احصى اول مرة بالنجس والا يكفيه الاحماء بالطاهر مرة عند  
ابي يوسف وهذا قول ابي حنيفة رخ في الظاهر وبه يقتي (صحيح) مسح المتنور بخراقة رطبة فغسلت  
اورش بماء نجس ثم الزرق الخبز لا بأس به (بنو) عن ابي يوسف احرق السرقين في التنور يكرهوا كل  
خمره (بجز) لا بأس به (رحمت) شعر التنور بالاختاء والارواح يكره الخبز فيه ولورش بالماء يطليت  
الكن اهة (شمر فع) اذ يب القلعي النجس طهر بخلاف الموم (شبه كص) لا يطهر الا بالغسل ثلاثا بعده  
(بشر) غسل الثوب النجس في الطست فانه يغسل الطست ثلاثا في كل مرة بعد عصر الثوب (صديق)  
وغسل الطست في الاولى ثلاثا وفي الثانية مرتين وفي الثالثة مرة (مت) قال عبد الرحيم الحنفي طاهر  
ما اشار اليه في الجامع انه لا يحتاج الى غسل الا جافة كالرثاء والكن لوفى نزح البير (ففع كص) جلد  
غير مل بواغ كالزرق جعل في النار يغسل ولا يطهر بالدبغ (بفتح) غسل نجس يجعل في طنجير ويصب  
الماء عليه ويطبخ حتى يغود الى مقدر ان العسل هكذا ثلاثا يطهر (كص) ان جربناه فوجدنا العسل  
مرا قال وكن لك الدبس اذا تنجس (ظ) ما طهر جلدك بالكن باغ طهر جلدك ولحمه بالزكوة قيل  
ويشترط عند علماءنا ان يكون الزكوة بين اللبنة واللحمين من اهلها (صحيح) مقروفا بالشمية ولم يذكر

(ط) ان لا تحرق ( نفع عك ) محرقي دبح حمار قبل لا يظهر والصحيح انه يظهر (كس) ان ذبحه المسلم ولم يسهل اظهر (دبح) الصحيح انه لم يظهر (نفع) مسح السجدة موضع الاستحاضة مرة واحدة وعلى المحرم اياها لا يجب عليه اعادة ما صلى ان اراد الدم في المرة الواحدة \* باب المستحاضة وس في هذا \* (نفع حو) مال القاضي الرزقري المقتصد ليس في حكم المستحاضة وان كان موضع الفصل معتبر حال ان الدم في موضعه (حم) مثله ومال القاضي الحكيم هو في حكم المستحاضة كمن سبغ الدم من السيلان نقطه (عت) مثله وحو (م) دليل عليه وقال من ابي يوسف ر ح ان المستحاضة ادلست الدم من السيلان لا تخرج عن كونها مستحاضة (صغر) تخرج عن كونها مستحاضة مسح الدم وهو مرفق الاول والثاني لحوط التحديد الرصود لوقت كل صلوة مادام موضع الفصل مفتوحا والثامن عنه ما ملون (ق) رفق او مال من حرجه دم ينتظر آخر الوقت فان لم يقطع توصاً وصلى قبل خروج الوقت ثم ان القطع قبل خروج الوقت الثاني توصاً واعاد للصلوة والا فلا (بشمكص) اعتاد السيلان بعد حلول وقت العشاء الى طلوع الفجر ولا يسيل بها رافعي العشاء بعد الفجر لتودي الصلوة بطهارة كاملة قال رص واما حواد اعزمت بحكم العادة ان الساخير يمين وتودي الصلوة قضاء بطهارة كاملة والا فلا يجوز كما في (نفع) اصاب ثوب المستحاضة دم لوعسلته يبقى طهارته الى ان تصلى لكنها لا تنقى الى اخر الوقت جازت صلواتها معه خلافا للشانعي ر ح بناء على مقدار الرحمة (صديق) لم يجر صلواتها بالا حياح قال رضى الله عنه لهذا الصحيح من حيث المعنى والاول من حيث الرواية فقد نص على الاول القاضي الحكيم في مختصر حيصه وشرحه ايضاً (ثو) ولو علمت انها لوعسلته يعود فحسا تعميله عند ابي يوسف لكل صلوة وعند علي لا تعمّل وتصلّى هكذا (حت) ولا يكون السيلان استحاضة حتى يدوم وقت صلوة كالا لقطع لا يتم حتى يقطع الدم الوقت كله اعتبارا للشك بالسقوط (س ط) صاحب الجرح السائل ان يسيل في وقت كل صلوة من رص او مرار وان كان مؤثراً لا يكون صاحب جرح سائل قال رضى فلم يعتبر السيلان وقت صلوة كامل اول مرة ونص في (شيس) ان المستحاضة ومن نه سلس البول وابغلات الريح وسقوط الدود سواء في ان طهارتهم تنقل بالوقت المعدل ومن المعلوم ان سلس البول وسقوط الدود وابغلات الريح لا يدوم وقت صلوة بل يتخلل ما عات حالية ولو شرط الدوام لما ثبت اهم حكم المستحاضة اصلاً قال رضى الله عنه وقت

اتمى بعض ائمة زماننا ان الدوام فيها شرط الثبوت وكان في قلبي انكاره ثم وجدت جوابا (قلت) ان  
 السيلان في الوقت مروه يكفي حال البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السيلان فقل انكاره ولكن لو كان الامر  
 الى القليل لا يشترط الدوام الا في دم الاستحاضة ويكتفى في غيره السيلان او الوجود في الوقت مرتين اولئذا  
 قلت وما البشارة اليه استاذنا راجد في حق حسن لكن غالب ظني ان من قال بالدوام لم يرد به عدم انقطاع  
 الدم في الوقت أصلا وانما اراد به انه لا يتجدد في الوقت ساعة خالية يمكنها الضرر واداء الفرض فيها وكيف  
 يعرف دوام دم الاستحاضة والاولا يجب عليها وضع الكرسيف في اهلها لئلا توضع الكرسيف لا يعلم  
 الدوام والا لقطع فيما بين القطرات واذا كان المراد منه ما ذكرنا يستولي فيه اصحاب الاخذ او فيكون  
 الحكم في اكل سواها على ما نطق عليه في الكتب وهكذا اترشح في عقيدتي لمن استأثر في الواقعين على هذه  
 الحقايق وفي الجامع الاصغر متى اجتمع في المكتوبة علمان احدهما تجوز في التطوع من غير ضرورة  
 والاخرى لا تجوز الا في حال الضرورة فالتى تجزى ليس العلتين قلت فعلى هذا الوقت ثمة تنجس  
 ثيابها واغصانها ولو صلت فاعلة لا تنجس تصلى فاعلة (مصحح) ثمة تلبس البول ثمان ركع او سجد او قعد  
 تنجس ثيابه وان صلى قائما باليما لا يتنجس قيل يركع ويسجد وهذا غلط والصحيح انه يصلى قائما باليما  
 وكل اذ كره هشام عن محمد لان الزكزاع والسجود يجوز تركهما بالاختيار في التطوع اذ اركعت بخلافي  
 طهارة الثوب \* يباب في الحيض والنفساء \* (شم) شككت الحائض في يومها انه العاشر ام الحادي  
 عشر ولا تبعت لها رأي فان كانت ترى الدم يهني حائض (فمع شم) تبديل بغالب ظنها (فمع) عادت بها  
 في النفساء اربعون وعادتها ان الدم ينقطع يومين او ثلاثة ثم يعود غال غلب على اظنها ان الدم يعود  
 لا يجب عليها ان تغتسل وتصلى يزوايه عن ابى يوسف (شم) تغتسل وتصلى اذا خاف فوت الوقت  
 لان الدم موهوم وهكذا في صاحب العشرة في الحيض اذا انقطع دمها بعد الثلاثة دون العشرة وان اضربها  
 الغسل تيممها وصلات في الاربعين للبقاء وكما قل ركعت على رداء السيلان بحشور لو رطبا وتجلوس في  
 الصلوة او يماء ولم تعالج لم تجز صلواتها (نصح) قضاء القاضى بالايان ليس بشرط الحكم به وهو الاظهر  
 (شم) اذا بلغت مكة الا يامس تعتد بالاشهر ولا تحتاج ذلك الى القضاء (شم) سرخى ديد زيام  
 حيض باسقيته ولبياض غالب فليس الحيض كسئلة البراق (مصحح) لا يثبت للمرأة عاد ثان

هذا اللغز والكم المشايخ وتيل يست كس اوتار دال الدم في شهر حمة وفي شهر سنة وباقي الشهر ظهور  
 ولوحا صحت ما حنة عشرة لثنتهم ظهورت سنة لغير وحها ان يقر بها لثنت عند دال ابي يوسف لا يحل له  
 ذلكها ولو كان حجة صحت غير ان ثلثه ثم ظهورت حمة لثنت المشايخ في قول يحد والاصح ان يحل  
 لوطيها لان اجتماع كونه حيا بالزيادة على العادة فلم يعتبر كذلك لثنتا في اذا رأت يوما دالهم  
 ظهور لثنتها ولو انقطع دم الصلوة زاد على حمة ايام حل وطيها الروح حيا صحت عند وعمل لثنت حية  
 لا يحل احس يتم عشرة وعند اني يوحى لا يحل حتى يتم حمة عشر باء على اخطاهم في الظاهر العاقل  
 (صح) اسقطت سقطا قد اسما حلقه يحكم نكو بها حامل ممل سنة اشهر وحال الد قاق ممل اربعة  
 اشهر وهو الاصح لانه المتضمن كل سنة في الولد التام ولو شك في الحمل فيعمل بعد الولادة حامل ممل  
 آخر جماع بين سنة اشهر الى هبتين وتيل حائل مالم يتبين بالحيض والاول اصح لان التبرع صايف في  
 على الاخير (رحم) بالتا لها امولة عالمة بالحمل انك حامل او امرأان وهي لا تعلم منك ترأت الدم  
 في ايام حية بها ان تترك الصلوة وتطهر (كس) اكانت ترى الدم في ايامها لم يسقط سقطا هبتين  
 الخلق تفرق ما تركت من الصلوة اربعة اشهر وما اظهرت من العياد ما يوجب ما كوفي (م) هشام  
 من لحد تزوج امرأ لم تكن ثلثة لها زوج وبني بها فصحاء فولد لامل من سنة اشهر من الكاح بالكاح  
 فامل عند لي وعلا اني يوسف لا بد تزوجها وقل بالحمل وان جاعت في يوم ولد استسار بعض جلده لا كبر  
 من اربعة اشهر وعشر الكاح جاثروا في حاميه لا يلد فيل فيل (كس) لا يطلع دم المين بتمرون  
 المعشرة يجب عليها ان تعتزل في الحمل عشرة (شهر صبح) الاخير (ميت) توقف (كس) شهر  
 ولدت في فرق مضان واستمر الدم من رمضان ثم جاءت بولدا آخر لثنته اشهر ونصف من الولادة  
 لا تبين ميام النصف الاول ويصح منه ماني النصف الاخير وكان صلواتها اذا كانت استسار بعد الصبح  
 الاول لا يلد في الحمل من النصف الاخير (كس) وغيره يستخير للجائز ان يتزوجا لوقت كل صلوة  
 وتعد في صلواته تسبح وتهلل وفي رواية يكتب لها اربع احسن صلوة كابت تصلى وكان جليل في انوب  
 يختلف الى ابي مطيع فقال له حلف اذ كان ابو مطيع عائيا يذهب الى مسجد وواحد مائة كيلا  
 تزول عنك عادة الاختلاف فيك الى الجائز (طهر) ولا يجب على المعتجاة ان تسار الى زوجها ومت

كل صلاة \* كتاب الصلوة \* باب الاذان \* (فتح شمس) جميع الاذان من كل جانب يكفيه الجابة  
 واحدة لصلوة واحدة (شمس) ولا ينتظر المؤذن والامام لواحد بعينه بعد اجتماع اهل المحلة (بنو)  
 المؤذن ينتظر شرب النقص متساوية وفي الوقت سعة تقال اعتبر الاصلح وعند روقال ابو ذر يؤخر  
 (شمس) يتكلم في الفقه او الاصول فيسمع الاذان بحسب الاجابة (فتح) جميع الاذان وهو يمشي فالاولى  
 ان يقف جماعة ويجيبه (بمنا) وغيره حضرة الامام بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعد الايجاب  
 عليه اعادة ثباتها (ظلم) ذكر في الصلوة انه كان محلا فاقدم رجلا جاء باعتد لا يسن اعادة ثباتها  
 (جمع) عن عائشة رضي الله عنها اذا سمع الاذان لم يعمل بعد وهو جرائم وكانت تضع مغز لها  
 وابراهيم الصائغ يلقي المطرقة من وراءه ورد خلف شاهد الاشتغال بالنسج جالة الاذان وتغن  
 الساماني كان الامراء يوقفون افراسهم له ويقولون كبروا واختلوا اليه والى فقيل التاذين اسلم بقوله  
 عليه الصلوة والسلام الايقعة ضمنا عوا المؤذنون امناه (صنت) وقف في الاذان لتتبع او سعال لا يعين  
 وان كانت الوقفة كثيرة يعين (شد) وينبغي ان يكون المؤذن مهيبا ويتنقذ احوال الناس ويزجر  
 المتخلفين عن الجماعة ولا يؤذن يقوم آخر من اذيا صلي في مكانه والسنة الاذان في موضع عال  
 والاقامة على الارض وفي الزمان المغرب اختلاف المشايخ (صح) قوله اذا انتهت الى الصلوة والفلاح تحول  
 وجهه يمينا وشمالا قالت الامراء وزرقة الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك والاصح ان الصلوة  
 عن يمينه والفلاح عن شماله (صحت شمس) فتح (صح) والاقامة كذلك (صح) وجعل اصبعيه في اذنيه  
 سنة الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة وعن الحسن (صحت) عن البيهقيفة راح انه يفعل ذلك في الاقامة (بمنا)  
 يرفع صوته في الاذان والاقامة (شقي) والاذان من سنين الصلوة عندنا وقيل واجب وعطاء  
 من نسي الاقامة اعادة الصلوة وقال المازني يعين ما بقي الوقت وقال سجاد نسي الاقامة في  
 السفر يعيد (صح) وعن علي بن الجعفي عن البيهقيفة وايي يوسف صلي في مصر جماعة الظهر والعصر  
 بغير اذان واقامة اخطروا الهبة واتهموا فدل انهم رأوه واجبا (كص) عطس المؤذن حال الاذان  
 بجملته وبشمته غيره (صحت فتح) لا يجهد وفي الماتة لا ينبغي لا يجد ان يقول لمن فوقه في العلم  
 الجاه حان وقت الصلوة سوى المؤذن لانه استغفاله لنفسه ونبيه لا يجوز له ان يه في الاقامة عند

الصلوة والفلاح الا لافلاس يستطرون الالفلة (بوق) يؤذن المؤذن فيغتموا المكاتب فله ضربها ان انفس  
 انها تتلح بضربه والا فلا \* باب مواقيت الصلوة \* (فمع صلح شيخ) تاخير العشاء الى ما زاد على نصف  
 الليل والعصر الى وقت اصفر الشمس والمغرب الى اشتباكها الشجوم يكره كراهة تحريم (ظلمت) يؤذن في  
 العصر في وقت مكره يستوفى سنة القرأة لان الكراهة في التاخير لا في المؤقت (سبيل) المؤثر  
 يقضى بعد طلوع الفجر بالاجماع خلاف سائر السنن ولا يفقه في كعتي (المغرب) بعد صلوة الفجر قبل ان  
 طلوع الشمس اذا شؤرع فيه ثم انفس (معن) من الميثاق اي شجاع منه قال ما لت (شيخ) من كسا الى  
 العوام انهم يصلون الفجر وقت طلوع الشمس فهل اكره ما يهملون لانهم يؤمنون انهم يصلونها  
 اصلا يهازلوا ولو صلوا بها يحوز عند اصحاب الشريعة والادب الحائز عند البعض او من الترك اصلا  
 (صديق) صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس تسبب في خلاف المصالح فيمكنه ان يبقى اكل الصلوة عند  
 السجدة رح واي يكره في حق من طهقه يثقه في اوضاره لكن لا يثقه حتى تبيض الشمس واهل هذا  
 يبطل اصلا حتى لو فقه لا ينتقض وضوءه (الشريين) الكوعين اي يوسف لا يعمل الفجر بطلوعها ولكن  
 لا يثمه حين تبيض الشمس (مسح) يكره تاخير المغرب عند غروبها عن السجدة ولا يكره في  
 رواية الحسن منه ما لم يغلب الشفق والامح انه يكره الا من قل راكيسق وطلوه او يكون قليلا في التاخير  
 بتطويل القرأة خلاف واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فيليل من نصف النهار الى الزوال لرواية  
 ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم (انه) عن الصلوة فطعت اليها حتى يتروى الشمس (كفن) وما احسن  
 هذا الان انتهى عن الصلوة فيه يعتمد تصويرها فيه (مسح) عن المؤلفي سنة من مشايخنا يقولون  
 الاصل للمرأة ان تصلي العجر بغلس لانه اقرب الى المستروى من الصلوات التي تطرح حتى يفزع الرجال  
 عن الجماعة (شمر) الافضل في الصلوات كلها ان تنظر حتى يغربوا عن الجماعة \* بالتب في ستر العورة \*  
 (شمع) عريان يمكنه ستر العورة بالدخول في الماء بلزومه (شمع) فمع شئ كذا في سترها للشرع  
 في الصلوة فانكشف من كميتها رابع بطنها او حنبلها لا يفسح شروعا (قرب) انكشف رابع اذنها الواحدة  
 او ثلثها يمتنع الصلوة لانها فضوتام والندى الناهد تبع للصدر (ن) انكشف من شعرها شئ في صلواتها  
 ومن فخلها شئ من ياقها شئ ومن ظهرها شئ ومن بطنها شئ للموجع يكون قد رابع شعرها

اوزيع فخذها اوزيع ساقها لم يجز صلواتها لان كلها عورة واحدة قال رضي وهذا انص على امرين والناس  
 منهم ما غفلوا عن احد هما انه لا يعتبر الجميع بالاجزاء كالاسد امن والاستباع والاتساع بل بالقدر والثاني  
 ان المكشوف من الكل لو كان قد رزيع اصغرهما من الاعضاء المكشوفة يمنع الجواز حتى لو انكشف  
 من الاذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع الجواز لا المكشوف قد رزيع الاذن (ز بن) عريانة لها  
 ثوب ان صلت قائمة انكشف فخذها وساقتها اوزيع ساقها تصلى قاعدة لجواز القعود في النفل بلا عذر  
 لما مر ولو انكشف اقل من رزيع ساقها فقامت (شخ) واختلف في الدبر مع اليتيم ثقيل الكل عورة واحدة  
 فاعتبر رزيعه وقيل كل الية عورة والدن بوزائها (ظن) المجنب تبع للبطن (منع) الاوجه ما يلي البطن  
 تبع له وما يلي الظهر تبع له (صح) عريان قد رزى طين يلطخه بعورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز لالا  
 ذلك لا لو قد رزى ان يخفف عليه ورق الشجر (كص) لو ستر عورته بزجاج يصف ما تحتها ان لا يجوز  
 وان كان يبرح وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كظاهرة المكان (م) عن محمد بن  
 يعطيه اذ افرغ من صلواته ينتظره وان خاف فوت الوقت وطعن المتخفة ينتظر ما لم يخف فوت الوقت (ط)  
 قول ابي يوسف مع قول البيهقي ايضا (كص) وكذا في الصلاة في مكان نجس خوف فوت الوقت جاز  
 بالايماء في السفينة اذ تغلب عليه السجود مستقبلا القبلة خوف فوت الوقت (قع) صحيح (يعني)  
 القبلة فيها ولا يؤمر (صح) انكشف عورته في الصلاة بقلعه فسدت في الحال عند فهم وان لم يكن يفعل  
 فان ستر من ساعته قبل ان يرد في جزء منها لم يفسد ولا فسدت وقال ابو يوسف والشافعي يفسد  
 اذ في جزء منها ولم يؤد (كص) عريان وجعل قطعة تشترى رزيع اصغر العورات فلم يفسدت والا فلا  
 (فتح) قال نصير سمعت يحيى عن ثوب نجس ولا ماء عندة فان كان البول في كله فخير وقال الصلوة  
 معه احب الي وان كان في ثلثه او تصفة وتبقى منه ما يوازي عورته يصل في فيه وقد يعمد في رزق اذ انت  
 الزيادة استاقد رزيعه الباطن ناعما من خيرات الصلوة عريانا اعتبارا للرزيع في التغطية بالرزيع في الانكشاف  
 (ابو) صبية صلت مكشوفة الزمان لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة تؤمر بالاعادة وكذا البغير  
 \*باب فيما يتعلق بمكان المصلي وثوبه وقيل له من احكام التجاسة وغيرها \* (قع) على مصلاة نجاسة  
 الي رهم وطنه بل انه لا يجمع ولو صلى على فراش ظاهرته وبطانتها طاهرة وخشوعه نجس جازت الصلوة

عليه (ص) بما اعتادوا أهل بلد ناس من مشيهم جفاة وبلا جرم وقى ويطأون العذبات والسرقين ويدفعون  
التيك والاصراق ثم يطأون بسط المعبد ويطأونها بها لا يلزم المصلي حمل ثوب طاهر يصلي عليه  
ولا يلتفت الى احتمال النجاسة قال ربي هذا من الورع والاجتهاد اما في ما ينابى بلد فالاصح  
ان يصلي عليها حتى يلقى عليها شيئا طاهرا فيحتاط في امر الصلوة التي هي وحده بينه وبين الله (ص) (صحيح)  
شدا الساطع على الاشجار القائمة لا يجوز الصلوة عليه ويجوز على قطعة حيد تجري في النهر (شرح)  
لا يجوز حتى يتصل بعائتي النهر منه القنطرة (فع شبر) الصلوة على الرص الجاري يجوز كالصفية  
والنجاسة في موضع القدمين والسجود تصح (ص) والنجاسة تحت القدمين تجمع كلها ان كانت من  
ابن يوسف راجح لانه يقام بهما الفرض وان امكن باحدهما بطلان النجاسة تحت اليد بن فانه لا عبرة  
بها لانه لا يقام بهما الفرض (حم) الا باس بالصلوة على الاراء الذي يسمح به اعضاء الرضوء (عك)  
(صحيح) (شرح) ان في مكان نجس فارسل طرفي سراويله مقام عليهما وهن يسجد على طرفي كنه يجوز  
(خو) لا يجوز ذلك الوقت المصلي على ما فيها وبعضه على مكان نجس الا اذا لم يتحرك ما  
على النجس يتحركها وكذلك الرص في الكلمة النجسة (يت) يصلي في الخيمة وراسه يتناول سقفها لم يجز  
(لج) يجوز اذا كان الى القيام اقرب والا فلا فان رفع سقفها لتسام قيامه طارعا اذا كانت ظاهرة والا فلا  
(خو) يصلي على مصلي في مكان نجس يصف ما تحته يجوز (يت) (ص) انقلد (صحيح) مثله ولو صلى على  
رجاج يصف ما تحته قالوا جميعا يجوز (نظ) اصابه دهن نجس مقبل ارد رهم او اقل ثم انبسط فزاد  
قالوا يمنع الصلوة (ع) وفي كتابي ابي جعفر لا يمنع منه يفتي لان الزيادة اثر وليس بعين (صحيح) (كن)  
لو وصيت بكره ما جاز لا يتبين منه شئ اذا لم يكن الكائن في الفرج الخارج في اليد ثم يجوز  
والا فلا \* باب التية والدخول في الصلوة \* في شرح القاضى الصدوقية النقل وسنن رسول الله صلعم  
ان ينوي الصلوة فحسب ونية صلوة القرآن ينوي صلوة التورونية صلوة الجنائزة ان ينوي الصلوة لله  
والدعاء ثلثة نية صلوة العيدان ينوي صلوة العيد ونية السراويج ان ينوي مطلق الصلوة فانها  
منه المحابة ونى السنة يكفي مجرد نية الصلوة وقيل لا يستحب ان يتكلم بلسانه لما ينوي بقاءه والمختار  
انه يستحب واياه اشار محمد في المناسك ولانه انما يتنوه به تحقيقا للتصدق وطلباً للتيسير وهو واجب



ثم اذا اراد النفل او البنية يقول اللهم انما اريد الصلوة فيفضلها لي وتقبلها مني وفي الفرض اللهم اني  
اريد فرض الوقت او فرضي كذا فيفضلها مني وتقبلها مني وكذا في سائر الصلوات وفي صلوة الجنازة اللهم  
انني اريد ان اصلي بك وادعوك اليك الميث فيسره لي وتقبله مني وللمتقدم ان يقول اللهم اني اصلي  
فرض الوقت متايعا لهذه الانعام فيسره لي وتقبله مني ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك  
في النية يكتفيه التكلم بالنسبة لا يكتف الله نفسه الا منعها ويجب ان يخرج الصلوة متصلا بالشروع ولا يجب  
المقارنة وقال الشافعي يجب واختلاف في نية القبلة اذا بدل والاصح انه لا يحتاج اليها اذا اُضلي الى  
مبيت المحارب القليلة اذا وجد بدلة لا تكون على سمت القبلة غالبا (مشم) وفيه يصح بناء العصر  
على تحريمه الظاهر وبناء الفرض على تحريمه النفل وعلى عكسه والقضاء على الاداء لان التكبير شرط عندنا  
وعند الشافعي ركن حتى يشترط لكل صلوة تكميزة على حدة (شبه) مثله (ظم فو) قال المصنف  
او الخالق او العليم او الحكيم بكون ذكر الله يصير شارطا ولو كان الاسم مشتركا كالرب (مشم) او اذ به ذات  
الله تع يصير شارطا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاحتالات (مشم) يريد  
او العصر في يوم غيم لا يدرى الوقت ينوي ظهر يومه او عصر يومه (يصح) قال مالك الواحدة في صلوة اذا  
علم اي صلوة يصلي قال محمد بن سبلية هذا القول رتبة وكان في اليوم والاصح انه لا يكون رتبة لان النية في  
العلم بها الا يدرى ان من علم التكفر لا يكفر ولو نواه يكفر او الماسا في العلم الاقامة لا يصير مقينا ولو نواه  
يصير مقينا (شبه) كبر وغفل عن النية ثم نواه يجوز كالصوم ثم احتلقوا فيه فليل الجوارح الى البناء وقيل  
الى ما يدل البناء وقيل الى ما بعد القاطعة وقيل الى الركوع (صحيح) تونغ المرأة يد فيها في التكبير الى  
منكبها حتى تدب بها قيل هو السنة في الحرة فاما الامة فكان الرجل لان كفها ليست بعورة (خرج) اعزم على  
صلوة الظهر جوف على لسانه فوضت صلوة العصر بجريه (عيس) شرع في الفرض وشغله الفكر في التجارة  
او المسئلة حتى اتم صلوته لا يستحب اعادته (ظم) لا يعيد (بو) لم ينقص اجرة اذا لم يكن لتقصير  
في صلوة فادخل القضاء المتكامل لا يلزمه قية العمادة في كل اجرة وانما يلزمه في جملة ما يفعله في كل  
اي القيام او القراءة او الركوع او السجود او القعود ونحوها فان لم يطق الفعل والذكر معا ونوى بهما  
عبد كفاه وان افرد كل واحد منهما بنية فهو افضل ولا يوافق بالنية حال صلوة لان ما يفعله من الصلوة

فيما به هو مغفوعه وصلوته مجزئة وان لم يستحق بها ثوابا وان جعل ان لا يتوعد العباد ببيع بعض ما يفعله  
 من الصلوة لا يستحق الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لا يتم الصلوة بدونه فسدت صلواته والا فلا وقد اعاد (قو)  
 رفع اليدين للتكبير خارج الكمين وفيها مراءى الفضل لكن خارج الكمين أولى (حم) قال الله  
 اكبار لا تفعل وعن زين المشائخ قال الله اكبار او اكبير لا تفعل لانه اشباع وهو لغة قوم (خو) ط  
 تفعل لانه من اسماء اولاد ابليس (صديق) لم يكن به شاعر في صلوته وعن محمد بن مقاتل من لا يمتن ليان  
 اللطيف يصير به شاعرا للضرورة (عيس) لا يصح الشروع بقوله اعوذ بالله او بسم الله لانه في معنى الذم  
 (شع) يصح بقوله بسم الله عند أبي حنيفة (ظمد) فتح شيد يصير شاعرا بقوله بسم الله لو حسم الرسيم  
 مكان التكبير (حيث) نسي السجدة عند التكبير نوى مقتد قوله ولا آله غيرك اجاز (ظمد) نوى صلوة  
 الإمام بشبهة دخلت عليه انه الطاهر او المعبر وهو ذلك ان عليه الطهر ثم قيل انه كان العصر يجزئ  
 اذا كان الوقت في (شد) مثله (ج) يجزئ به وان لم يكن الوقت خيفة (صديق) الثانية حمل القلب  
 وهو الفصل الى الشيء واللسان بدعة الا ان لا يمكنه ان يمتلئ القلب الا باجرائها على اللسان فصح بفتح  
 (صيح) والفتحة الاقتضار على نية القلب فان عبر بلسانه عنه جاز (شيب) تلجج الذي كره اللسان الظن  
 (صيح) عليه فاشته نوى الصلوة التي عليه ولم يعينها بفجر او ظهرا او غيرهما قال الطحاوي يجزئ به لانها  
 معيثة في نفسه كمن نوى صلوة الامام ولا يدري اهو ظهرا او عصر او لا يدري انه جمعة او ظهر يجزئ به كذا  
 هذا قوله اتخذ ابو جعفر النسفي وقال القدر في لا يجزئ لما قال ابو حنيفة فيمن نسي صلوة من يوم وليلة  
 ولا يدري ما هي انه يصلي اربعين ركعات يعين كل صلوة بنيةها ولو صلى اربع ركعات بثلاث فعدت اربعة  
 ما عليه لم يجز (باب في القراءة والركعات والتسبيح في الاخرين والقعود والثناء) \* (شم) امام  
 يقرأ فيتنقل الى مواضع اخر فتل كلمة او كلمتين مكان غيره نحو قوله لعلم تشكرون فقرأ قليلا ما تشكرون  
 ينبغي ان يعود الى ترتيب الاول واكثر ان كان آله واكثر ان تنقل الى ما توفقه والا فلا (سني) يعود  
 الى ترتيب قرائته على كل حال لقوله عليه السلام لان من رخص اذا البت انما صلوة قائلها وكان يلتقل من  
 صلوة الى صلوة (شع) البينة ان يقرأ بعد العاتية سورة الاخلاص ويروي الحسن عن ابي حنيفة في رخص  
 انه قال الا احب ان يقرأ سورة البقرة في المكتوبات حتى لو قرأ سورة فيه فاستقصها فقرأ اذا

اخرج ليطول القراءة لا يحب ذلك والركوع افضل ولو قرأ هم لا يكره وفي النوافل لا بأس به (شتم)  
 قراءة الفاتحة على قصد الثناء والدعاء ينبغي ان لا ينوب عن القراءة في الصلوة (صخر كض هني)  
 ينوب عن القراءة (ط) لم يقرأ في الاوليين وقرأ في الاخرين الفاتحة على قصد الثناء والدعاء لا يجوز به  
 (شتم) يخاف المصلي فوت الوقت ان قرأ الفاتحة والسورة يجوز ان يقرأ كل ركعة بآية في جميع الصلوات  
 ان اخاف فوت الوقت بالزيادة (ظلم سي) مثله ونقص البزدي والفجر به (فج) يقرأ على حدة القراءة  
 في الظهر والجمعة لا الوقت (بوت) خاف فوت الوقت انورد اشد من الوقت جماعة تقول ان اوله فاشاء  
 من القراءة بعد تمام الآية (وت) خاف في صلوة الجهر بالفاتحة يجهر بالسورة ولا يعيد ولو خاف  
 بآية او آيتين او ثلث يتمها جهر ولا يعيد (شلمح) انتهى الامام فحاش بالفاتحة ثم ذكرها يجهر بالسورة ولا  
 يعيد الفاتحة (فج) خاف ببعض الفاتحة في الفجر ثم ذكرها يجهر بالباقي (فجعت) الامام والمنفرد  
 اشتبه عليه حرف او كلمة او قل يقرأها خيراً في قرأته بين اربعين ولا يخالف في  
 المعنى نحو الحكيم والعليم وعلى مكسه ونحوها يقرأ على غلب ظنه وان لم يكن له غلب ظن فقرأ على  
 (شتم) نحوه (ظلم) الآية الطويلة تقوم مقام الثلث حتى اقامة السنة (بمذنب البج) قرأ  
 في الاولى قل يا ايها الكافرون وابتدأ في الثانية يا ايها الظالمين لكونهما في كبر يقطع ويبدأ بالذي جاء  
 بصرا لله (عك) يحتاج خبر (بم) قرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وابتدأ في الثانية  
 لم تركها وتبتم ثم ذكر يتم ولو اضابه ومع الحسن لا يطيعه الا بما ساءك الماء في فيه او بالخلد والام  
 بين اسنانه وبقا في الوقت فانه يقتضي بالامام وان لم يجد يصلي بغير قراءة ويعيد ولو لمقل او بالسكوت  
 او التمسح باليد في الاخرتين ثلث تسبيحات في غريب الزواج لا بأس بان يقرأ المغوذتين في المكتوبة وهو  
 قول ابي جعفر وعبد الرحمن الله وفي روضة الناطق وهو قولهم وانما لم نكتبها في مصحف ابن مسعود  
 لان الناس كانوا يتعدون بهما فاضن قوتهم ما عنهم (كث) انهما ليستا من القرآن عند ابن مسعود  
 وقا انهما من القرآن لان من كلام الله تعالى وكان يرفق بهما النبي صلى الله عليه وسلم فاشبه عليه انهما  
 قرآن ام ليستا منه فلم يكتبتهما في المصحف وفي الايضاح لا ذلك رايت ان ابن مسعود لم يكتب  
 في مصحفه الفاتحة والمغوذتين فقل له لم لم تكتبها قال لو كتبتها لكتبتها قبل كل صلاة وانما تركتها لانه



الفاتحة ثم بالسورة. واليه أشار في (مشيخ) قوله: قل كرسيد في إنشاء الفاتحة فيسبحها بعد الفاتحة  
 (صحيح) والاحسن انه يسمى في اول كل ركعة عند اصحابنا جهيل لا خلاف فيه وأمن زعم انه يسمى  
 مرة في الاولى فحسبت قبل غلط على اصحابنا غلطاً فاحشاً جز فيه من نامل كتب اصحابنا والروايات  
 عنهم لكن بالاختلاف في المخرجين فعندهما رواية ان علي بن ابي حنيفة انه يجب التسمية في الثانية  
 كموجوبها في الاولى وفي رواية هما ورواية الحسن بن علي بن ابي حنيفة ربح فيه لا يجب الا عند الافتتاح  
 وان قرأها في غيرها فحسب هو الصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة (مشيخ) فوالله القاتحة من وسط  
 السورة لا يكره (خرو) يكره بالاجمال لا يقتضي الرود (خو) خاتمة السورة في ركعتين يكره بالاعتقاد  
 في كل احدى السورتين في ركعة واحدة او سورتين في ركعتين عند الامكنة ولو قيل لا يكره (مشيخ) لا يكره  
 فيهما لا يجب (جمع بين السورتين في ركعة لا يكره لا تلا عليه السلام كان يقرأ بفتح من الفضل (فرض)  
 يكره ولو قرأ بالسورة في ركعة ثم تكلم بها في الثانية يكره الا في التواضع (صحيح) قرأ  
 واجبة لكن قراءة الفاتحة واجب حتى لو قرأها في الصلاة الاولى ثم تلاها في الثانية وسوى ذلك بالسورة  
 لا يؤمر (صحيح) سئل عن هبة القرن انه في حق المفسر في الصلاة الاولى ثم تلاها في الثانية وسوى ذلك بالسورة  
 لكن يجب ان يكون المستحب في ركعة واحدة كان اطول ولها في حال طهران بالقبول الخ (صحيح)  
 كبرية البر كبرية والسجود ثم طهرت بها وقرأ من السجود صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قرأ الحمد فركع  
 اما ما قل يخفف فانها يقرأ ورأى الطلعي في الكليج او ذوا الحاجة واذا صلى لنفسه فقل طول ما شاء  
 فحمدت الله تعالى عليه قال رضي الله عنه فقل وركعة ثقل فيركع لا يكره كبر الحسب في المجرى من  
 ابي حنيفة ربح قراءة الامام المفضلة والمسورة ثم قال قال ابو حنيفة واللي يطلو وتكون بالسورة  
 الامام في جميع ما وصفت في القرأة سنوي للجمهور وهذه النص على ان القرأة في المنيعة بسورة في جميع  
 الامام والمنفرد والنباس عنها فليكون (صحيح) قرأة سورة الحمد يكره في كل ركعة بل التيم وان كان  
 بسورة وعشرين آية او اربعة تسعين آية (صحيح) اقرأ المستوفى نحو الاخوان من الايام لا يفتقر  
 عليه القراءة فيهما تفصيلاً (شيب) الاخر من يلزمه تحريك اللسان في الصلاة كان بالقرأة عند الصلاة  
 بن الفضل (فيج) لا يلزمه (صحيح) يوازيك الشفتين واللسان ويلزمه (صحيح) رواه الامام فيهما

كالا حرم من قال رخص وفيه نظر لا يجوز من يعرف القولة فيحرم كما في محاربهها بحللات الامم (شهر)  
 نفع صريح مما رأى الاولى من المعرف والاعطروني الثانية ويل لكل همزة لا يكره (كص) (يكره)  
 لان الاولى ثلث آيات والثانية تسع آيات ويكره الزيادة الكثيرة واما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى  
 من الجمعة تسع المسموعة في الثانية هل انتك حديث الغامضة فتراد الثانية على الاولى تسع  
 آيات لكن السمع في السور الطوال مشهور والوصال ان الست بينهما فمعنى الاصل والسمع ثمة اهل من  
 بعده (يشترح) قال العلماء في ما راجح يشترح في الامور التي ذكرها في التمام لا القراءة في تفسيرها وورد في  
 ولا يختلف في تفسيرها اول المعمل قل اكثرهم من سورة عهد وقيل من قال وقال آس هما من سورة  
 والضمي الى الثامن (ط) قيل من السجرات (اشتب) بمعنى ان لا يفصل بين الركعتين سورة او  
 سورتين واما بفصل سور (فصح) او لو تفصي بالسمع لا يجب ولو تفصي في الصلوة لا يقطع لانه قرأ  
 بحروف القويان لكن لا يتوحد في القراءة (فك) مراعاة الترتيب في القراءة اتصل من الايات المفصلة  
 كآية البقرة في سجدة ولو ترك القراءة في الثالثة من التراتي في احد الركعتين من الفجر وصلوة السفر  
 بدلت قال رخص ولا يمكنه اصلاح صلواته اصلا ما سب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود والادكار  
 (شهر) اسطرين يدوس علىهما يحريه ونكرة (يت) ارفع راسه من الركوع رافضه يد في القراءة  
 يد تفص حتى لو لم يعد في صلواته وعن اسعيل الرشد رجع راسه رافضا فلم يقرأ في تفص  
 الركوع على قيامين قول ابي حنيفة خلا فيهما يكلفني الى الجمعة فلو شرب في السورة اترافض  
 في الايام ولو ترك التسبيح حتى استوعب ما لا يلقى بهما لو لم يكثر حال الا يعطى احتيا ركع او سجد بركعة  
 ويجب ان يحيط بها اربعين في محله (فصح) ما كبر قال الركوع ولم يعرف ما روي في التكرار  
 والقيام جميعا ولم يلزمه الرفق بركع بالما (كص) (يكره) قال رخص لأن ما يثله من القيام الى ان يصير  
 ارب الى الركوع ركع (سراج) السفيقة لم يجد موقعا للسجود للرحمة ولو احر الصلوة تعل الزخمة  
 فيحل من صغايو حرها وان حار السجدة على قيامين قول ابي حنيفة في المحل من ادلم يعني ماء ولا تقرأ  
 يطبقها (مت) في غرضه الرواية عن الرازي في السجدة كان يحل في التكرار ويحل في صلاة السجدة بتكرار  
 الركوع قال ابو يوسف في الصلاة وركعت (فصح) بصلتها وصلواتها في الركعة التي فيها ركعتان

تعلينا للجواز (يث) المنفرد يأتي بالتشجيع حالة الرفع . حالة الاحتقار (خو) مثله  
 (عج) حالة الرفع (شخ) أما المنفرد فيقول سمع الله لمن حمده واد استوى قائما قال ربناك الحمد  
 في الجواب الظاهر قال رضي الله تعالى عنه وهو الصحيح وقد روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده عند  
 الرفع ثم يقول وهو قائم ربناك الحمد وفي بعض شروح الجامع الصغير للمتقدمين انه يقول سمع الله  
 لمن حمده عند الرفع ويقول ربناك الحمد عند الانحطاط (شخ) رقع رأسه من السجود قبل امامه  
 يعود اليه (فع شيب) ثم الطمانينة في الركوع والسجود واجبة عند ابي حنيفة على اختيار الكرخي  
 حتى لو تركها ساهيا يلزمه السجود على اختيار الجرجاني هي سنة حتى لا يلزمه سجود السهو بتركها  
 واجمعوا على ان الاعتدال في القومة بين الركوع والسجود وبين السجودتين ثم تسبيحة واحدة  
 سنة قال رضي الله تعالى عنه وقد شددا القاضي الصدوق في شرحه في تعدل بين جميع الأركان تشديدا  
 بايضا فقالوا اكل على وكن واجيب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف والشافعي راح  
 قرأية فيمكنك في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب  
 عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او ترك شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها عمدا يكن له  
 الكراهة فيلزمه ان يعيد الصلوة اذا انحطها ويكون معتبرة في الحق سقوط البسوط والركب والركبة من طاف  
 رجينا يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول والكل هناك واعتك هما صلواته فائدة (كحل حشمت) صلى قائما  
 على اصابع رجليه او عقبيه ولا غلظ يديه للجواز (فع) لا يجوز (حشمت) وقيل في من انحط للسجود  
 يجوز له من الركوع ان لم يعلم (شخ) وتفرق الاضاليع سنة ركوع للرجل لا النساء (شيب)  
 في السجدة الاولى سجد على اظهر ارجل الجواز قال ابن مقاتل هذا اذا وضع ركبتيه على الارض والا فلا وعن  
 محمد يضع يده على فخذي به في القبة في بحيث يكون اطراف الاضاليع عند ركبتيه (شط) يضعهما على  
 ركبتيه كالركوع (زا) دخل في ركوع الامام فلما سجد تسبيحة رفع الامام واسأله انها ثلاثا وان دخل  
 قبل ركوع الامام لا يتبعها بل الرفع (ط) لا يتبعها مطلقا \* كتاب ابن القفلية والذكر فيها والقيام  
 لها والخروج من الصلوة \* (شم) ترك القعدة الاولى في الفرض قلما قام عاذا اليها وذكر الله لم يكن

له لا يعود يقوم في الحال ولو عاد الأيتام لا يعود معه القوم تحقيقاً للمحاجة (سبح) يعود معه القوم  
 (نبح) أو نوحى القعدة الأولى في الرتبة مقام لا يعود (شبه) ولو شرع المسروق وتعد صل الإمام في  
 العدة الأولى بتمام الإمام صل أن يشرع هز في التشهد فإنه يشهد وفي الأخيرة أو يسلم يقوم وسلياً في  
 في يصل المسروق أيضاً والله تعالى (س) قعت من التشهد في المقعدة الأخيرة ما لم يأتها فليأتممه  
 صل بحره ولو أنه يد عرف المقعدة الأخيرة بعد التشهد لم يحل له أن لا يد عرفاً يشهد للصلاة  
 لا يه عليه الإسلام علم ابن مسعود المشهور قال لا يتم الحشر من ذلك ما اتصل به (صحت) الدعوات  
 والآثار بعد التشهد بالله ما كان يزيد من على من الحسين عدهن في ذلك على من الحسين وعدهن  
 إلا بعد من في ذلك على من أبي طالب السار من وقال عدهن في ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عدهن  
 في ذلك على من قاله فكل من زلت به من عبد ربه العلة للمسلم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت  
 على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على  
 إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم  
 وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم تحبب على محمد وعلى آل محمد كما تحبب على إبراهيم وعلى آل  
 إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
 إنك حميد مجيد قال ومن هذه الرواية مخالفة لما اعتد به بعد التشهد وتنبهت الأصول وسألت  
 العلماء فلم يجدوا رواية لا يروونها بغيره ولا مخالفة حتى اعتقدت ما امتد لاه مثل ما حتى ظفرت  
 بحمد الله في الصلاة لجميد الروي صاحب الإحسية كيعقوب المصنوع التي مروت على رضي الله عنه  
 ومعه من كتب ابن حجر في إسناده قالوا للشي صلعم عرفنا السلام عليك فكيف الصلاة عليك فقال  
 قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم  
 بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد روي عن من  
 وعبد الله بن عباس وابن مسعود وحاضر رضي الله عنهم أنهم قالوا لرسول الله صلعم عرفنا السلام  
 عليك فكيف الصلاة عليك فقال عليه السلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك وسلم على محمد وعلى  
 آل محمد وارضهم عبد آل محمد كما صليت وباركت وترحميت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين



وبنا انك حميد مجيد ثم قال (جو) ان اخذ المصلي بخل  
 فاحسن وان اخذ بخل الصلابة فهو الجور واحسن وبه فانه  
 (الشيخ) المقتل عند نسي التشهد في القعدة الاولى قل ذكر بعمل ما قام فعليه ان يعود ويتشهد بخلاف  
 الايام والاشهر في جواب (ظهير) فيمن اذرك الامام في القعدة الاولى فقام الايام قبل  
 يشروع المصلي في التشهد فانه يتشهد تبعاً للتشهد الايامه كذا هذا (الشيخ) فيمن اذرك الامام في القعدة الاولى فقام الايام قبل  
 من التشهد قبل الايامه فانه يتشهد تبعاً للتشهد الايامه كذا هذا (الشيخ) فيمن اذرك الامام في القعدة الاولى فقام الايام قبل  
 المسنون والصحيح انه اذا استقر في القبلة لا يأتي به (الشيخ) وبطل القعدة بالعود الى التشهد وسجدة  
 التلاوة عند ابي حنيفة وابي يوسف وعنه وعن ابي حنيفة لا تبطل (صحيح) يعتبر في قبل التشهد عند ابي يوسف  
 فراغ الامام عن قبله وعن محمد انه لا يعتبر الفراغ وانما يعتبر قبل التشهد لا الفراغ (الشيخ) فيمن اذرك الامام في القعدة الاولى فقام الايام قبل  
 من التشهد قبل الايامه وذهب لما رت صلواته \* بنات في السجدة والمرور بين يدي المصلي \* (صحيح)  
 في غير باب الرواية انه لا يكره ان يسجد في السجدة كالطريق وكذا المحوض الكبير (عنه) (الشيخ) فيمن اذرك الامام في القعدة الاولى فقام الايام قبل  
 المرور بين يدي المصلي فان كان معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر ويأخذ ولو كان اثنان يقوم احدهما  
 اما به او يمر الاخر ويقعد الاخر هكذا او يمران وان كان معه دابة فمر راكباً ثم وان نزل وتستر بالدابة  
 ومن لم ياتهم ولو من رجال من متحاذيين فابلى المصلي هو المار (فمرفح) قام في آخر الصف في المسجل  
 وبنيته وبنين الصوفى موضع خالية فليد اخل ان يمر بين يديه ليصل الصوفى لانه سيقط حرمته نفسه  
 فلا ياتهم المار بين يديه قال وجب دل عليه ما ذكر في القردوس بزواية ابن عباس رج عن النبي عليه  
 السلام انه قال من نظر الى فرجة في صف فليسيدها بنفسه فان لم يفعل فميرما فليخط المار على رقبته  
 فانه لا حرمه له اي فليخط المار على رقبته من لم يسجد بالفرجة \* بنات في السجدة والمرور بين يدي المصلي \* (صحيح)  
 (شيخ) (الشيخ) بان يتكلم مع المصلي ويجيب هو برأسه (يمن) مثله به ورد انك لا تجوز الا لوطن عائشة وعن  
 (الشيخ) (الشيخ) المقتل عن المصلاة والدعوات لما فرغ من التشهد لا يكره والمواظقة في الافعال  
 شرط اذن الاذكار (شأنه) جلس في الصلوة للصلوة يكره ان يتنخم بتممة ويسر ولا اتصال في التنخم الى  
 اليسار (عنه) السدل ان يلبس الصدرة ولا يخل يده في كميها كما ذكروا اهل بلدنا وعن جاز الله

للعلامة مثله (صح) السدل <sup>١</sup> يجعل ثوبه على رأسه وكفيه ثم يركل أطرافه من الخواشوش فاداءه  
 طرفيه اساميه بليس تسدل وفي كراهة السدل خارج الصلوة اختلاف المشايخ (صح) واحتلف بيمن  
 يمين يمين يمين كونه يعمل كان يعمل على الصلوة لو كان حيثه ذلك لم يقص شعره وجمع دوائيه يعمل  
 وكان يعمل على الصلوة او حيثه ذلك او صلى في ثوب واحد وملك قميصه وعن الحسن عن الشيخة  
 بهاءه يعني الإمام ابن بليس ان اراد رداءه وميضاً ما لم يمسح في قميصه صليق او اراد متوشحاً به احراره  
 رواه ابن ابيهم في الاراء او ساروا بل يقبل اساميه لا يعلل عارياً واساميه في الخدمة واستحب اللبس المعاد  
 لا يلهيه متوارث (ظلم) صلى وهو مشدود الوضوء لا يكره (شرح) صلى لقاء يشد وسطه بعبه تشتير  
 في العبادة (صح) طهر على ابعديه في الصلوة مسحه اولى من ان يقطر منه على الارض وكان يرسل  
 كبره في الصلوة ويقول لا ياب ايما كفاك الثوب وابه مكروه (مرفح) وعيرهما كما يوايمسكون  
 ذلك قال ركن وهو الاجزاء <sup>٢</sup> ياب يسا بقصد الصلوة من الافعال وغيرها (صح) حمل المصلي  
 مقبل ارضه او اكره ثم وضعه لم يغسل ولو حرك طهره الى المصلي وسدت (مرفح) مرة جلست على محد  
 المصلي او حجرة وعليها اجامية اكثر من قد رالد وهم سدت ان مكثت عليه قد ركن (ط فح) ركن  
 طهر الساجد حتى ثيابه تحسه سدت ان كان لا يستحيك على طهره تحسه وان كان يستحيك لا يغسل  
 لان ثيابه يبع له قال رضي الله عنه وعلى هذا الاتصاف بالهرة لانها تستحيك (مرفح) يستحيك للشيء على  
 رؤوسه والبركة في الطهر على طين التمام ثم يركب يسمى (الحكاح) ذكره في التشهد في العجرا  
 لم يقرأ في الاحيرة فقام وصلى ركعة سدت (مرفح) ان يركب ركعة ومعتداها (صح) طلى ارتضع  
 ثلثين اسم في الصلوة بغير فعلها وركل اللبس لم تغسل (ط) سدت وان لم يركل لا تغسل (شرح)  
 فان كان ثوبه ثوباً لم يركل ولا يركل في السواد وركل لها ليس لم تغسل وهو الاصح (ينت) تلاية السجدة  
 وسجد مطلق المرحم به ركع ركع او سجد في الم تغسل صلواتهم وان سجد والراجرى وسدت (م ط) مثله  
 (كص) سقى ايما في جميع الاركان لكنه كان مشركه في ما بين الركبتين كالعمرة ولو سجد لم تغسل  
 وعليه صلح ركعة واحدة لان المتابعة صارتا فبها من الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة  
 وانما لم يغسل بالاولى لانهما لا يشتركان في القومة لم يتصل بسجودهما من ركعتين وقيل تغسل

لا نفرأه بركوع وسجود وفي كتاب المتجائز قيل لمصل منفرد ذكره في سجدة واحدة أو دخل رجل في ركعة  
الصلاة فثقل المصلي حتى وضع المكان عليه ففسدت صلواته وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتقلد بركوعاً نفسه  
(يجمع) قام الإمام إلى الركعة من المغرب فتأبعت المتثقل ففسدت فعل الإمام أو لم يقعد وإن تدكر فعاد  
وكذا في الخامسة من ذوات الأربع علم به الأول يعلم وبه (فتن) لا تفتل أنه في موضع الأفراد (جفت)  
مثله (شط) وذكر الفضلي لما تفسد إذا فعل الإمام في الركعة والإمام تفسد لأنه لم يحق عليه إلا إذا  
عجز يقيد الخامسة بالسجدة (ظن) والصحيح ما ذكر في الشافعي أنه لو قام إلى الخامسة قصد اللبث  
خرج من الظاهر في الحال وإن لم يقصد لا يخرج حتى يقبلها بالسجدة فكذلك أهنا لو قام المتثقل ساهياً  
لا تفسد وإن قام عائلاً بخط الإمام تفسد وكذلك في المسبوق قال رضي وعلى هذا إذا سجد الإمام سجدة ثالثة  
صهوا وتابعة المقتدى مع جلته أنها ثالثة لا تفسد فيها ظهر (ط) تابع المسبوق الإمام في سجود السجدة  
ثم تبين أنه لم يكن عليه فهو فسد (أصغر) ذلك برأى سجد الإمام لتلاوة من غير أن يجب عليه  
وتابعه القوم فسد صلواتهم ثم قال هذه رواية عن أصحابنا وأما عندنا فلا تفسد (م) بشر عن أبي يوسف  
رفع المصلي إلى صف النساء أو حول وجهه أو كشف عورته أو وقع قد أم إمامه من الزحام فصلوته  
تامة ما لم يركع أو لم يسجد في تلك الحالة وهذا قول أبي جنيقه وإن عمل شيئاً منها فسد (جفت)  
من محمد يصلي ويبدع عنان دابته أو مقودها وهو نجس فإن كان موضع قبضته نجساً لم يجز إلا بهز  
إن كان يتحرك يتحرك في ركوعه وسجوده وإن جف بته الذابته حتى زال عن موضعه فجاوز موضع  
السجود فسدت إلا فلا (صغر) سمي عن القعدة الأخيرة وافتتح التطوع لا تفسد ما لم يقيد الركعة  
بالسجدة ولو جعل فسدت (من) تفسد في الحالين \* باب في الأقوال المفسدة \* (ظن) ارتج على  
الإمام ففتح عليه من ليس في صلواته وقد ذكرنا أن الجدل في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد ولا تفسد  
لأن تدكره يضاف إلى الفتح (ظن) وفتح القراءة من المراهق كالبالغ وعن عبد الله الصغار ولو سمع  
المستمع من ليس في الصلوة ففتح على إمامه يجب أن تبطل صلوة الكل لأن التلقين من الخارج (شم)  
ولو تلاسته القراءة ثم ارتج عليه لا يفتح عليه المقتدي ما لم يخف فساد صلواته (بو) سمع المصلي من  
مصلي آخر ولا الضالين فقال أمين فعن أبي جنيقه أنه لا تفسد صلواته وعند المتأخرين تفسد (فج)

تفصيل كذا إذا كان خارج الصلاة في موضع فمجلسه كغيره لا يفسد بالركعة التي قبله بل بالركعة التي بعده  
رجل وثاني في الموضعين أن يجهر بالتكبير وركع الإمام والعاقل يجهر بالمؤذن للرجال بالتكبير فإن فعلوا  
جوابه فسدت صلواته وكذلك المؤذن إذا لم يقرأ الحمد لله والثناء لله في صلاة مؤذن أو مؤذنة إذا لم يقرأ الحمد لله والثناء لله  
الشهادتين يند في ذكر المؤذن الشهادتين فإن تفصل بينهما فصل لا حاجة به إلى شيء (في معنى) فقام الإمام إلى الصلاة الثانية  
فتنحج المقتدي بتبنيها لا تفصيل (ظهير) أخطأ الإمام فتنحج المقتدي ليتصل به إلى الصلوات لا تفصيل  
(في معنى) لا تنحج بغير سبب يكره وإن كان بسبب كخشونة في حلقه أو إعلام لغيره أنه في الصلاة  
لم يكره ولم تفعل صلواته (في معنى) أن لم يمكنه إلا لأجل التنحج فهو ملزم بالإصباح أن لا تنحج لتزيين  
القراءة لا تفعل الصلاة (في معنى) ذلك الدغية العقرية فقال يسلم الله عز وجل أبي حنيفة أنه تفصل كالآيتين  
من رجع (في معنى) قبل النهار ونما في سلم قائما على طين أنه أتم الصلاة ثم علم أنه لم يتم فسدت الصلاة لأنه سلم في  
غير محله بخلاف القعود في الصلاة الجنازة وقيل يميني ولو قام الدال الثالثة والمابعة فتح المقتدي ما مطلق أنه  
أخطأ فبعد وسلم ثم ذكر أن لم يتم يميني (في معنى) شبح) قوله الإمام يا أيها الذين آمنوا فقال المقتدي ليحك  
أو قال سمعنا وأطعنا لا تفصيل (في معنى) فب) قال بعد الشهادتين الأول ناسيا السلام عليك ثم ذكر فقال  
ورحمة الله لا تفصيل (في معنى) ذلك) سلم المسبوق ناسيا ودعا بدعاء عاد كان عادته عاد (في معنى) شبح) لو قال  
استغفر الله وهو ما دق لا يعلم كرخي يفعل قال رخص ولو قال المسبوق بعد الترويض بحت سبحان الله الرحمن  
كما هو المعتاد ينبغي أن لا تفصيل (في معنى) فب) قوله المسبوق العاتحة بعد سلام الإمام على المحتاج ناسيا لنفسه  
(في معنى) ترك جبره الآية أو أخطأ في إعطاء فتاد أو لم يتم ذلك بالحرف أو الآية فدخلت بطلت صلواتهم  
إذا دخله لأنه يعلم بلا حاجة وذلك الرخص اسم النبي صلى الله عليه وسلم فعلى عليه (ركض) استعطف  
هزة أو كلبا أو ساق حمار أو أوتفه بلفظة أهل البرستان لم تفصل الصلاة لأنه صيرت لا حاجة به بخلاف الآيتين فإنه  
هزة ممدودة مع غنة (في معنى) رأي منكرا فجهر بالقراءة وهو لو لم يقرأ لا يضره واجمعوا أن الصلوة  
لا تفصل الصلاة والحمد لله لعطاس غيره لا تفصل وعن أبي حنيفة أنه تفصل (في معنى) فب) قوله الإمام  
إلى الثالثة فقال المقتدي سبحان الله لا تفصل والتعجبى بكلمات القرآن والتعوذ بين الوسوسة لا تفصل  
(ط) والحمد لله مع الوسوسة في أمر الله نيا تفصل وفي أمر الآخرة لا تفصل (في معنى) فب) قال عند ذكر النار قال

اُخْبَانًا اَوْ قَالِ خَاشِعًا نَادَا اَوْ قَالَ وَالْوَالِدَيْنِ فَتَقَرَّبَ لِحَدِّهِ لَوْ قَالَ اَوْ مَعَهُ <sup>بِشَيْءٍ</sup> اَوْ لَا تَقْسُدْ قَالَ رَضٍ فَشَرَعَ فِي  
 الْفَرَسِ وَلَمْ يَتَضَخَّرْ وَلَا يَحْجَاهُ فَرَقَ (يُقُولُنَا) قَدِ اخْتَلَفُوا فِي فَعْلُوهُ فَقَالَ يُلَاحِظُ عَارِضِيًّا يَعْنِي اَلْعَطْمَى اَوْ النِّجَى اَللَّهُمَّ  
 نَجِّنِي لَا تَقْسُدْ \* بَارِبِ فِي الْجَمَاعَةِ اَوْ مَجْلِسِ الْجَمْعَةِ \* (صَحِيحٌ) اَلَّذِي كَانَ مَطْرُوبًا وَبِذَلِكَ شَأْنُ يَدِ  
 اَوْ حَوْفِ اَوْ حَامِي فَلْيَكُنْ كَلِمَةً يَدْمَعُ لِمَزْمُومِ الْجَمَاعَةِ (شَمْعٌ) اَلْوَحْلُ وَكَانَ (صَحِيحٌ) وَالْمَسْفَرُ لَيْسَتْ بِمَعْنَى (شَمْعٌ) رَفَعُ  
 يَصْلَى بِهِمْ فَظَلَعَتْ الشُّطْرَانُ يَسْتَجِبُ الْجَمَاعَةُ فِي الْقَضَاءِ (رَفَعُ) وَالْاَدْبَارُ كَبْرٌ مَبْجُودٌ مَجْلَعٌ لِرِيَادَةِ تَقْوَى غَيْرَةٍ  
 اَوْ عِلْمَةٍ فِي فَنَائِزِ مَعَالِدِ اَمَامِ مَجْلَعَةٍ يَصْلَى الْعِشَاءَ قَبْلَ غَيْبِ بَنِي الْبَيْتِ اخْتِارًا بِقَوْلِهِمَا قَالَا اَفْضَلُ اَنْ يَصْلَى  
 وَحْدَهُ بَعْدَ الْبَيْتِ اَوْ فِي الْعِظَمِ اَلْمَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدِ خِيَةِ اَوْ صُلَى عَامَةً اَوْ صُلُوهُ اَوْ بَعْضُهَا فِي جَمَاعَةٍ  
 جَامِعٍ مَصْرُوعٍ فَقِيلَ هُوَ اَفْضَلُ وَفِي الْجَمَاعَةِ مَسْجِدٌ حَيَّةٌ اَفْضَلُ وَاِنْ كَانَ مُتَّفَقًا فِجَمَاعَةٍ مَسْجِدٍ اَسْتَأْذَنَ  
 لِدَرْسِهِ اَوْ لِسَمَاعِ الْاَخْبَارِ اَوْ مَجْلِسِ الْعَامَةِ اَفْضَلُ بِالْاِتِّفَاقِ اَلتَّحْصِيلُ اَلتَّوَابِينَ كُلُّ مَا تَقْبَلُ اَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ  
 بِنِ الْفَضْلِ (شَمْعٌ) اَلِاسْتِغْنَاءُ بِالْجَمَاعَةِ كَيْلَا يَغْرُتَهُ رُكْعَةٌ اَوْ رُكْعَتَانِ اَوْ اَكْثَرُ اَفْضَلُ مِنْ اَسْمَاعِ الْوُضُوءِ  
 السَّيِّئِ ثَلَاثًا (بَو) اَلتَّوَضُّعُ ثَلَاثًا اَفْضَلُ مِنْ اَدْرَاكِ تَكْبِيرَةِ الْاَوَّلَى لِانْ اَلْاِخْبَارِ فِي التَّوَضُّعِ ثَلَاثًا مُتَوَاتِرَةً  
 وَفِي التَّكْبِيرَةِ الْاَوَّلَى مُشْهُورَةٌ (رَفَعُ شَرْ) يَدُ رُكْبَتَيْ التَّكْبِيرَةِ الْاَوَّلَى فِي مَسْجِدٍ آخَرَ وَفِي مَسْجِدٍ يَفُوتُهُ  
 رُكْعَةٌ اَوْ رُكْعَتَانِ اَفْضَلُ مَسْجِدُهُ (شَمْعٌ) وَغَيْرُهُمَا تَرْكُ الْجَمَاعَةِ بِغَيْرِ عِلٍّ يَجِبُ اَلْتَّعَلُّقُ بِرِوَاثِمِ الْجَيْدِ اِنْ  
 بِالْاِسْكُوتِ عَنْهُ (شَمْعٌ) يَشْتَغِلُ بِتَكْرَارِ الْعَقَّةِ لِيَلَاؤَ نَهَارًا وَلَا يَحْضُرُ الْجَمَاعَةَ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَلَا يَعْلَمُ اَلْاِمَامُ  
 وَالْمَوْذُنُ وَالْجَيْدُ اِنْ بِالْاِسْكُوتِ (يَسْمَعُ) يَشْتَغِلُ بِتَكْرَارِ الْلُغَةِ فِيَقُوتُهُ الْجَمَاعَةَ لَا يَعْلَمُ بِخِلَافِ تَكْرَارِ الْعَقَّةِ  
 وَمَطَالَعَةِ كِتَابِ الْعَقَّةِ اِنْ يَفْعَلُ رَفِي تَرْكُ الْجَمَاعَةِ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَوَابُهُ الْاَوَّلُ فِي مَنْ رَوَى طَلَبَ عَلَى  
 تَرْكِ الْجَمَاعَةِ تَكَاثُرًا وَقَلَّةً مَبَالَاةً بِهَا وَجَوَابُهُ الثَّانِي فِي مَنْ لَا يَتَوَضَّعُ عَلَى تَرْكِهَا لَا شُغْلًا بِالْعَقَّةِ لِنَفْعِهَا  
 وَلِلْمُسْلِمِينَ وَلَا لَالِ الْجَوَابِينَ عَلَى هَذَا اَلْمَقْصِدِ حَلَسَ (بِمَنْ) شَرَعَ فِي غَائِثَةٍ لَا يَرْجِبُ التَّوَضُّعُ ثُمَّ اَقِيَمَتْ  
 الْجَمَاعَةُ لَا يَقْبَلُهَا اِنْ خَافَ فَوَاتِ الْجَمَاعَةِ (جَبْتُ) وَمَنْ شُغِلَ عَنِ الْجَمَاعَةِ جَمْعُ بَاهِلِهِ فِي مَنْزِلِهِ (رَفَعُ  
 مَسْأَلَتُهُ) قَالَ اَبُو حَنِيْفَةَ سَهْنِي اَوْ نَامَ اَوْ شُغِلَ مِنْ الْجَمَاعَةِ جَمْعُ بَاهِلِهِ فِي مَنْزِلِهِ اِنْ صَلَّى وَحْدَهُ  
 يَجُوزُ (شَمْعٌ) يَصْلَى بَاهِلِهِ فِي مَنْزِلِهِ اَحْيَا نَا يَكْرَهُ اَيُّ مَنْ غَيْرُ عَدْرِ (صَحِيحٌ) خِلَافُهُ (عَلَيْكَ حَمْدُ) اَهْلُ  
 الْبَيْتِ اَلَّذِينَ مِنْهُمْ اَلْمَسْكُوتُ فَمَسْجِدُ السُّنُقِ مَسْجِدٌ مَجْلَعٌ مَادَامَا فِيهِ وَمَسْجِدُ السَّكِكِ فِي

ماثر الاوقات (مسح) الاكثر على اهل الجماعة سنة مؤكدة ولم يتركها اهل ناحية اثروا ووجبت قبلها لهم  
 بالصلاح لانها من شعائر الاسلام (شبهت) انها سنة مؤكدة غاية التأكيد وتاركها مسيء وقيل انها فرض  
 كفاية وبه احدى الطحاوي والكرخي وجماعة وقيل انها من فروض الاحيان وبه دار الدين على الاصح مما في  
 واحمد بن حنبل وامحاق بن راهوية وابن خزيمة حتى قالوا الوصلى وحده لم يجز في الصلوة التقى  
 الجماعة واجبة عند العراقيين بانهم يتركونها مرة بلا عد وتوصل الحرامانيين انما ياتم اذا اعتاد تركها  
 واختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها اقامتها في المسجد الا في الفضيلة وهو ظاهر من كتب  
 الشافعي (ن) ابو بكر رأى المصلى في ثوبه نجاسة اقل من الذر لم يغسله وان خاف فوت جماعته  
 وان حارب فوت الوقت والجماعة مضى صلواته بواجب الي ان يدخل في الجماعة اذا خاف فوتها ولا يغسله  
 (صحيح) فاقته بالجماعة في مسجد فأتى مسجد آخر فيه جماعة فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد  
 النبي صلى الله عليه وسلم مؤذن المسجد اذن واقام وصلى وحده ليس لمن يجيء بعد الجماعة فيه (مصحح) ينتظر  
 الاقامة لدخول المسجد فهو مسيء (فح) مثله (شبه) صلى فلثا من العصر ثم اقيمت ليس له ان يصلي الرابعة  
 قاعد لينقلب فعلا فيرك الجماعة لان الاتمام فرض والجماعة سنة باب سبب الإقتداء وما يصنع (شبه  
 له فح) رفع رأسه من الركوع واليسجد قبل اتمامه يجب عليه العود متباعدة للوام والمعتبر هو الاول  
 (طرح) مثله (يت) للمقتدى في الجماعة ان يدل كراهته في قلبه دفعا للموسسة (مصحح) امام لا ياتى  
 بالطمأنينة لا يعلى ولا لا يقتل اذ به ويفتدى بمن ياتى بها (كتب) وغيره يعلمه الطمانينة ويصلى معه  
 يمسى القنوت وركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقنت وركع ثانيا وتابعه القوم فسدت صلواتهم لانهم  
 اقتلوا في الركوع الثاني مفترضين بالمتنفل (شبهه فح) لم تفسد صلواتهم على الروايتين في العود الى  
 القنوت (فح عك) انتهى الى الامام وهو في الركوع فان قام في الصف الاخير يركب الركعة وان  
 مشى الى الصف الاول لا يدركها بركها ولا يمشى (مصحح) لا يكبر عند الباب اذا اضاف قوت الركعة  
 (خذو) لا بأس بالجماعة في الصف في مد زمة الترجمانيين لانها في المسجد قال رضي جوز الجماعة  
 في منأ المسجد للحرف فيحفظ هذا الان فيه بلوي لاهل الرساتيق في الصيف (مسح يت حمه) ولو كان  
 الإمام في صفة واقف يبه انسان في صفة اخرى لم يجزه (عك) صلوا بالجماعة في خان القاصي او

بخان المسبل والباب معلق يجوز الاقتداء بالامام فيه وان لم يجر جواب القاضى حكيم  
 بخار (بو) لا يجوز (صح) قيل المسافة التي تمنع الاقتداء بالامام تسعة في البيت والاصح  
 انه يجوز في البيت كالمسجد وهو يرد جواب (عليك صح) معه صف واحد في المسجد وباقيه حال فقام  
 رجل خارج المسجد لزيق الباب واصطف الناس عنده يجوز صلواتهم لان المسجد مكان واحد فالدعي عند  
 الامام كانه عند الباب حكما (عس) مثله (شبه شظم) لا يصح (سن) التي جماعة ولم يجد في  
 النصف فرجة يقوم وحده ولا يجلب باحدا (صح) قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجلب باحدا  
 من الصف الى نفسه فيقف لجنبه والاصح ما روى هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء  
 رجل والا جلب اليه رجلا او دخل في الصف قال رضى والقيام وحده اولى في زماننا لغالبة الجهل  
 على العوام فاذا اجره يقسم صلواته وفي المجرد عن البيهقيفة روى ان من دخل المسجد يقوم بما نقص  
 الجانبيين من الصف فان استويا فالايمن فيصير الامام بجدا وسط الصف والقيام في الصف الاول  
 افضل من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث هكذا روى في الاختيار وهو ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على  
 الجماعة ينزلها اول على الامام ثم يتجاوز عنه الى من يجلسه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى الميامن ثم  
 الى الصف الثاني وروى عنه عليه السلام انه قال يكتب للذي خلف الامام بعد اتمه مائة صلوة وللذي في  
 جانب الايمن خمسة وسبعون صلوة وللذي في جانب الايسر خمسة وثلاثون صلوة وللذي في سائر الصفوف  
 خمسة وعشرون صلوة (صح) محمد عن ابراهيم النخعي اذا تكامل الصف فلا تراحم فانك تؤذي والقيام  
 في الصف الثاني خيرا من الاذي (بو) وجل في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الصف الثاني  
 لانه لاحرمه لهم لتقصيرهم حيث لم يسد والصف الاول وبه (عليك صح) والسواقي تمنع الاقتداء  
 كالانهار عند ابي يوسف روى عنه عن ابي حنيفة وقال محمد لا تمنع الا ما يجري فيه المسفن  
 ولو ادرك الامام في القيام وهو يخاف بالقراءة يستفتح والا فلا رواية فيه عن المتقدمين وقال  
 المناخلون لا يفتتح بجمع القراءة اول لم يسمع وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يفتتح بجمع من كان غلام  
 مصاعه لبعده لوضعه وقيل لصم لم يستفتح ولبعده يستفتح والاصح لا تسوية كما في الخطبة (صح) نقل  
 قدم المأموم عليه غايلا قيل لا يجوز كيف ما كان وقيل يجوز ما بقيت الاحتياط في شيء من القدم

والاصح ان الاعتبار باكثر من قولهم الاختلف قدم الامام والمأموم في الصغير والكبير الاصح ان الاعتبار  
بالساق والكعب لان القوام به (شلاط) كبر والامام راعى فانحنى وصوى ظهره قبل ان يرفع الامام  
رأسه من الركوع لقد ادرك الركعة والانفلا (بوس) مثله قال رضى وقال المتأخرون ان لقيه وهو  
اثرى الى الركوع ما رمد وكاوالانفلا (صحيح) مثله \* باب فيما يتعلق بالامامة ومسائل المحاذات \*  
(فع) يصلى العشاء وحده فقرأ الفاتحة او بعضها نجاء وحلا و اقتدى بابه يحجر فيما بقي ولى (فع) مثله  
(فك) ان قصد الامامة يحجر (ظم) ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة لا يلزمه ولا يائمه بتركها  
(شم) ونية الامام امانة النساء تعتز وقت الشروع لا بعد (بم) واونرى امانة امرأة بعينها  
لا يصح اقتداء غيرها به (فمح) مثله (فع فك حم) ونية النساء تصح بدون حضورهن (عك)  
يشترط كونهن (حك) نوى النساء الاقله عملت نيته (فك) المحارم كالاجنبيات في المحاذات  
(رشد) ولا المحاذ اقل في صلوة لا تشتركان فيه مكروهة (عك) اقتدى به ولم ينو هاهل تصير شارعة  
في النفل فيه روايتان (اعتد) لا تصير شارعة لاي الفرض ولا في النفل (حل) الجنب  
والجحد ثم انما فالجحد اولى بالامامة ابوذر المقتدى بالمرحى لا بعيد وبالمحيرة والمشبهة بالمخالفة  
في الجنب (عك) المقتدى حقيقى المذهب فمالم يترتب من يراه منه يجوز لان الوجود فيه  
خفيف ولهذا يلزم من القراءة في البركات كلها (شبهه صحيح) لم يحز (ط) عن محمد بن الفضل انه يصح  
(نضم) انما يتذكر الامانة لزيارة قبره لانه في الرمتاق اضموعا ونجوه او لمصيبة او لاستراحة  
لا بأس به ومثله يعزى العادة والشريعة (بوان) علم الامام نقيض صلواته المحتلت فيه فلم يأمرهم  
بالامادة لا يستغفرون ويحب العمل فيمضى ما يعتقده (صحيح) ثبيل له انه صلى بغير وضوء بحسب عليه الاحباب  
نقل والممكن (حك) لا يلزمه الاخبار بذلك لانه ما سكت عن معضيد بل من خطاه معفو عنه قال رضى  
وهذا اصح من خراف (بو صحيح) واليه اشار ابو يوسف سواء كان فساد صلواته محتلفا فيه او متفقا عليه  
فان الامام اذا لم يعلم فساد صلواته لا تعمل صلوة المقتدى بآن عند الشافعي فينبغي ان لا يلزم الامام  
اعتبارهم بذلك اصلا (ثن) لا بأس بقول الامام قبل التكبير استروا ويكسر قبل الاستواء وبعده  
ولما انتشر الصلوة منه فداوا قبل فداه رجل مكبوا فاقبالا لجله وهو على التكبير الا لى لعدم تغييره بغيره



ولو كانت امرأة ترفع التحريم الأولى للتخيير (عنه) . . . . .  
 الخنثى يجوز استحسانا لاقياسا (صح) من يجوز اقتداء الصالحة ببارئته فقل غلط غلطنا حشا لاحتمال  
 اقتداءها بالحائض كقتل اء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل فصار في مسئلة اقتل اء خنثى المشكل بالمشكل  
 روايتان (س) اذ كان برجل جرح سائل فتوضا وام قوما قال مشايخ بلح لا يجوز وقال محمد بن شجاع  
 صلوة القوم جائزة كمثيهم ام المتوضيين قال رضى هذا قول صحيح فقد قال في الجامع الا بصحاح صاحب  
 الجرح السائل ام الاصحاء قيل لا يجوز في حق المقتدين وقيل يجوز لهما وبه قال ابو يوسف وفي هذا  
 الخلاف المبطلون والمستحاضة في تأسيس النظر وينبغي ان يجوز اقتداء الحرة بامة حائضة الراس  
 (شبه) قال ابو يوسف بكراهة اامة صاحب هوى او بدعة وهو من كان على غير الحق بتاويل فاشد  
 كالخوارج ومن كان من اهل الخصومات في الدين فهو صاحب بدعة (يو) دخل المسجد من  
 هو اولى بالامامة من امام المخلة فامام المخلة اولى (كض) عارضا صاحب جرح سائل لا يؤتم اخذ منها  
 صاحبه لانه اقتل اء كما من بغا واثبت اء صحيح بصاحب عدل (شيخ صحيح) اخذته المرأة اقل من مقتل او  
 ركن تقسدت عند ابي يوسف وعندهما تقسدت بمقتل اء ركن (صح) قال الزاوي في شرحه اقتل اء  
 الخفيفي في الوثائق من سلم عند الركعتين لا يسلم معه ويصلي معه بقية الوتر لان امامته لم يتجزج بالسلام  
 من صلواته لانه مجتهد فيه كما لو اقتل اء بامام قد رفق انفه ويرى الامام انه لا ينقص وضوءه حتى  
 الاقتل اء لانه مجتهد فيه فظهارته ضحيعة في حقه (صح) قيل صح الاقتل اء في فصل الرعاي والحجامة  
 وقيل لا يصح وبه الاكثر وان راى انه اهل الجيم ثم غاب فالاصح انه يصح الاقتل اء به لانه يجوز ان يتوضا احتياطاً  
 وحسن الظن به اولى فان شاهد المقتوى انه من امرأة ثم صلى قبل الوضوء قال مشايخنا صح الاقتل اء به  
 وقال ابو جعفر وجماعة لا يجوز اختلافهما في جهة التعرض يمنع الاقتل اء به بباب في الشن  
 وما يتعلق بشركها (شم) قال الله على ان اصلي منه الفجر اربعا لا يلزمه ويتبعني ان يصليها اربعا  
 في وقت آخر كما في الصوم (شم) عليه سنة العشاء وقام الامام الى التراويح يقدم السنة ويقضي  
 الترويقة (شم) مثلي سنة الفجر وقائه الفجر ينبغي ان لا يعيد السنة اذا قضى الفجر (ظم) لا يصلي في  
 لغة الاولى في سنة الظهر ولو صلى فاسيا فعليه السهو (ينب) لا يلزمه السهو ولا يصلي في الاربع

قيل الجمعة وبعد ما وادأمام إلى (إلا) لا يستفتح فيها المأوى يصلي ويستفتح (طهر) آخر السنة وثلاثة  
 الفرس ثم ادهان آخر الوقت لا يكون سنة (عك) لا يكون سنة (بيت) لو اشتعل بالاربع قبل الظهر بقرته  
 وكعبان من الظهر ترك السنة بخلاف سنة العجر لو كادتها (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع)  
 من التعليس ليقرب من العرس وقيل المستحب فيها اول الوقت (شمع طهر) قدر بالمس واتي  
 بالمندوبه فهو السنة وقال تاج الدين ابو صاحب الحيط لا يكون آتيا بالسنة (طهر) صلي سنة  
 المظهر طهرها الطهر بشرع في الركعتين ثم ذكره بتمها ولو افسد ما يتعاهل (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع)  
 في الاربع قبل الظهر من ادلوجاب انه لو صلى سنة العجر بوجهها تعوته الجماعة ولو امتصر فيها  
 بالغا تعة وتسيعة في الركوع والعجز بدركها له ان يقتصر عليها لان ترك السنة حائلا لا دراك  
 الجماعة لتترك سنة الهيئة اول ومن القاسي البرر بحري لو حاد ان بقرته الركعتان يصلي السنة ويترك  
 المشاء والمتمود وسنة القراء ويقتصر على آية واحدة ليكون حمايسهما وكل اى سنة الطهر (شمع)  
 شرع في سبب العجز ثم علم ان الجماعة تعوته لا يقطعها ولا يقتصر على آية بكس يتم الفاتحة (طهر)  
 شرع في السنة ثم ذكر اياه اذ اها مقلعها فعليه القصاد (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع) (شمع)  
 فتمت اياها وقعتا بعد العجز فانه يربح عن سنة العجر ولو ادرك الامام في التشهد في العجز يتابعه  
 ويترك سنة العجر (عك) والقصر في ركعتي العجر في القراءة افضل من التطويل (طهر) في شرح  
 الاثار لا افضل ان يطال (شمع) ولو طول العزاه فيها لا يعجز بخلاف العرس (شمع) مثله (عك)  
 والمطوع قبل العجز ركعتان باثنا وسبعة (م) بقرأ بينهما قبل اياها الكافرون والاحلام وان  
 تطولها فلا مان ومن اى حبيبة رما حرات فيها حرثان من القرآن (عك) الكلام بعد الفرس  
 لا يسقط السنة لكن ينقص ثوابه (صح) وكل عمل يماى التحريم اى صا قال رص وهو الاصح (شمع)  
 من الصلوات على مراتب ما قرأها ركعتا العجز ثم سنة المعرف ثم التطوع بعد الطهر لانه متفق عليه  
 وقوله مختلف ثم التطوع بعد العشاء ثم التطوع قبل الطهر ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع قبل  
 العشاء ثم الاصل ان يكون كل من يتيه الا التراويح (شمع) واحتلف في اكد الحسن بعد سنة العجز بقل  
 الاربع قبل الباهر والركعتان بعد الركعتان من المعرف طها سوا والاصح ان الاربع قبل الباهر اكد

قلت وقد استقصيت الكلام فيها في شرح مختصر القل ورتبه وركعتي الفجر من العنق  
اذ افاقت على الانفراد لا تقضى عندنا وعند الشافعي تقضى وان كان مع الفرض تقضى عند العراقيين  
كالاذان والاقامة وعند اهل حراسان لا تقضى بخلاف سنة الفجر لتأكدها ولا يترك المسافر ركعتي  
الفجر وله ترك ما سواها ( مسح ) ولا يؤدى بهما قاعدا ولا راكبا واختلفا فيما سواهما ( جف )  
من عن اهل بلكة تركوا الاذان او سنة من السنن يقاتلون وان كان واحد اضربه وحبسته وعن  
ابن يوسف راح لا يقاتلون على السنن وعنه انهم يقاتلون على الاذان وعن نصير في الترو والقم  
والاتف في الجنبه يؤدى دون ويحبسون ويقاتلون في السواك والقم والاتف في الرضوء وركعتي  
الفجر تأمرهم ولا تؤدى بهم قال الباقي واطلاق ما ذكرنا يقتضى خلافه ( ش ) بترك الاربع قبل  
الظهر او الركعتين بعده او ركعتي الفجر لا يلحقه الاساءة لانه تطوع الا اذا قال فعله الحنبلي صلعم  
وانما فعله فيكفر ( كص ) صلى الفريضة وجاء الطعام فان ذهب خلاوة الطعام او بعضها يتناول  
ثم ياتي بالسنة وان خاف قومه بالوقت ياتي بالسنة ثم يتناول الطعام ( صت ) مثله ( شب ) اذا  
لم يسع وقت الفجر الا للترو والفجر او السنة والفجر فانه يؤتى ويترك السنة عند ابن حنيفة  
وعند هؤلاء السنة اول من الترو ( مسح ) شرع في سنة من السنن او الترويح لا يلزمه المضى ولا تضامها  
اذا اقبل ولو شرب في سنة الفجر ثم ذكر انه اذاها يقطعها ولا شيء عليه ( بم ) كذلك ( بو ) اقام  
المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر يؤدى بهما ولا يجب عليه اعادة الاقامة \* باب النوافل والصلوة  
المنذورة \* ( نم ) دخل مع الامام في الظهر متطوعا ثم ذكر انه لم يصل هذا الظهر يقطعها ويشرع  
معه في الظهر لان ما شرع فيه يصير مؤدى باذائه الظهر فيكون قطعه لا كماله ( شم ) نوى انه  
يتطوع اربعاً وشرع فيه فهو شرع في الركعتين عند ابن حنيفة ومحمد فلو سلم عند الركعتين ناسياله  
ان يتمها اربعاً ( فع ) مثله ( يفت ) او يجب على نفسه صلوة في وقت بعينه يتعين ولو فات يقضيها كالصوم  
( نم ) اداء النفل بعد النفل افضل من اداؤه قبله والنداء ( عك ) اراد ان يصلي نوافل قيل  
ينذرهما ثم يصليهما وقيل يصليهما كما هي ( شمسي ) ظن ان في الوقت سعة فشرع في التطوع ثم علم انه  
انتهى بفوت الفرض عن الوقت لا يقطعها لما لو شرع في النفل ثم خرج الخطيب للحطبة ( فع ظم )

قال الله تعالى ان اولى بوما عليه ركعتان (شعر) ولو قال ان قدم فلان نلله على صلوات شهر فقدم  
فعليه صلوات شهر كما لم يروى مع التورودون السنن لكنه يصلي البوتر والمغرب اربعا (بق) انه ليس  
بحد كور ويجوز ان يقال يلزمه ستون ركعة لكل يوم ركعتان ويجوز ان يقال مائة وثمانون ركعة لكل يوم  
ست ركعات ويجوز ان يقال خمس مثل الم فروضات لكنه يتم المغرب اربعا (صت) وهو الاولى (جهر)  
ان عني الفرائض لاشيخ عليه وان عني مثلها يلزمه ويتم المغرب اربعا (شيب) يفتح فعم (نذر) ان يصلي  
اربعا بتسليمة يصلي في التشهد ويستفتح اذا قام الى الثالثة (شيب) فص عليك فجع (ولو قام المتطوع  
الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر ومن على البزدي انه لا يعود (فتح) في غريب  
الرواية انه قام الى الثالثة في النفل ما هي يضي فيها عند ابي حنيفة وعند محمد رحمهما الله يجلس  
ويجهد السهر ولو ترك القبلة الاولى تقيد قيا سالا استحيانا (شع) مثله وان لم ينو اربعا وقام الى  
الشفع الثاني يعود في الاجوال كلها وتعيد ان لم يعد (شعر) يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
ويستفتح في ذوات الاربع من النوافل دون السنن (فتح) الاصم ان لا يأتي بهما لانها صلوة واحدة  
(فك) مثله (ظم) لا يأتي بالصلوة في القبلة الاولى من الاربع قبل الظهر ولا في غيرها وقد مر  
جنسه (شص) صلوة تحية المسجد ثابتة عند ثاويل يجلس ثم يقوم ليكون اروح والاصح ان يصليها  
كما دخل قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم في المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس  
(بق) ولا يجوز بعد طلوع الفجر (جم) مثله في شرح السنة من دخل المسجد عند الشافعي لا يجلس  
حتى يصلي ركعتين تحية المسجد وذهب قوم الى انه يجلس ولا يصلي وهذا قول ابن سيرين وعطاء  
والنخعي وفتادة وربه مالك والثوري واصحاب الرأي في مناقب ابي حنيفة ان ابا حنيفة رجع كان يصلي  
ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال محمد بن الحسن وليس بواجب (صح) ودخول المسجد  
بنية القرض او الاقتداء يتوب عن تحية المسجد وانما يؤمر بتحية المسجد اذا دخله لغير الصلوة (خج)  
نوت اربعا نرضا ونعلا ثم حاضت لاقضاء عليها (شص) عليها قضاء النفل وفي صوم النفل روايتان  
(شع) شرعت في صوم النفل ثم انسلت فحاضت فعليها القضاء وان حاضت قبل الانسداد ففيه روايتان  
ولو شرعت في الصلوة ثم انسلت فحاضت فقتها ولو حاضت ثم انسلت تدخل فيها شبهة القولين (جبت)

في الصلاة قائماً ثم مرض ان كان يرجى برؤه لم يجز ان يقضه <sup>في قضاء المكتوبة فانه يجوز قاعداً</sup>  
 في الجائين (صح) ولو قال الله على سجدة تلاوة تلزمه ولو قال <sup>لأبو حنيفة</sup> راح لا تلزمه خلافاً  
 لابن يوسف <sup>في قضاء</sup> في شروحه للجامع الصغير في مسئلة ويكرهه <sup>عدي</sup> الإي وما زوي من الاحاديث  
 ان من قرأ في الصلاة الاخلاص كذا مرة ونحوه فلم يصحها الثقات اما صلاة التسبيح فقد اوردوا الثقات  
 وهي صلاة مباركة وفيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة ورواها العباس وابنه عبد الله وابن ابي جعفر  
 وعبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواها ابو عيسى في جامعه وعبد الله بن ابي حفص  
 الكبير في جامعه واجهيد بن زنجويه في الترغيب لروايتين والمختار منهما ان يكبر ويقرأ سبحانك اللهم  
 الخ ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرات ثم يقرأ الفاتحة ومرة مثل  
 سورة الضحى ثم يقول سبحان الله الخ عشرة مرات ثم يكبر ويركع ويسبح ثلث مرات ثم يقول سبحان الله الخ  
 خمس مرات ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم يقول سبحان الله الخ عشرة مرات ثم يكبر  
 ويسبح ثلاثاً ثم يقول سبحان الله الخ عشرة مرات ثم يرفع رأسه ويكبر ثم يقول سبحان الله الخ عشرة  
 مرات ثم يكبر ويسجد ثانياً ويسبح ثلثاً ثم يقول سبحان الله الخ عشرة ثم يقوم ويفعل في الثانية مثل ما فعل  
 في الاولى ويصلي اربع ركعات بتسليمة واحدة ويقعد ثلث هكذا يقول له في كل ركعة خمسا وسبعين  
 مرة ولا يعد بالا صابع فانه يعد ان يحفظ بالقلب وان احتاج يعد بجزء الاصابع حتى لا يصير عملاً كثيراً  
 ولم يذكر (ص) وقتها وذكر حميد بن زنجويه فقال في اول هذا الحديث اربع ركعات تضليهن من  
 ليل او نهار وذكروا في آخر هذا الحديث الاغفر الله لك ذنوبك قل ينهاها وحيد ينهاها وغمدها وخطاها  
 مبرها ولا ينهاها وخرجت من ذنوبك كيوم ولدتك امك فان لم تستطعت ان تفعل ذلك كل يوم مرة  
 والافكل جمعة والافكل شهر والافكل سنة مرة قال رضى وفي شرح السنة زادوا الانفى كل عسكرة من  
 الدنيا مرة واحدة (صح) تفعل بثلث او خمسين او سبع قضا ركعتين خلافاً للشافعي (شرح) المتنقل  
 في المغرب يتمها اربعاً فان قعد الامام عند الثالثة وقام الى الرابعة وتابعة المتنقل فقيل تفعل  
 وتيل لا تفعل (جث) وكذا تفعل قبل القعود \* باب في التراويح والوتر \* (ظم) صلى العشاء وحده  
 فانه ان يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الغرض ليس عليهم ان يصلوا التراويح جماعة

لانها نبع للجماعة ولذا لم يصح التراويح مع الامام بل ان يصلي الوتر معه (عك) اذا لم يصل الوتر  
 معه لا يتبعه في التراويح ولا في الترتيل (يثبت) اذا صلى معه بعض التراويح يصلي الوتر معه وكذا اذا  
 لم يدرك شيئا منه وكذا اذا صلى التراويح مع غيره له ان يصلي الوتر معه وهو الصحيح كذا ذكره (ث)  
 (شمس) فمدت التروية نقضاً لما يكون تروية (صحيح) داخل المسجد والامام في التراويح فقال  
 اصحابنا يصلي النساء والام يتابعه في التراويح وعن الزمخرا في ادراك الامام في بعض التراويح  
 يصلي معه الوتر ويصلي بقية التراويح بعك (بو) ترا في قيام الليل آية تعدل ثلثا فصلا فهو مستنون  
 (عن) ولو نام المقتدي في القعود فتنبه وقد سلم الإمام فانه يتم التشهد ثم يسلم وان لم يدرك ما كان بقى  
 من التشهد يسلم ويتابع امامه في التروية الاخرى (يصح) امام يصلي التراويح على سطح المسجد  
 فقد كثر في كراهيته والاولى ان لا يصلي فيه عند العذر فكيف في غيره (ط) صلاها في شدة الحر  
 على سطح المسجد يكره (بو) اقتدى به على ظن انه من التراويح فاذا هو وتر يمتعه معه ويضم اليها  
 ركعة رابعة ولو افسد ما لا يشرع عليه \* باب في السهو والشك في الصلوة (شمس) كبر المسوق جهرا  
 وهو ارفع امامه فكثير التشرع يتبعني ان يلزمه السهو ولو تجدد لم تفسد صلواته (نسي) مثله (فج)  
 غلب على ظنه انها الزابعة فاتمها وقعد وضم اليها اخرى وتعد احتياطاً فهو مفسى لان الغالب كاليقين  
 ولو نام في صلواته بركعة او سجدة لا يلزمه السهو (يصح) التائب فيما يوجب السهو كاليقظان (ظمن)  
 شك المقتدي في صلوة الامام وهو في القعدة الاخيرة انه صلى ثلثاً ام اربعاً ينقض في صلواته منع  
 الامام ويعدل (ظمن) وغيره والمنفرد يعتاد الجهر في صلوة الجهر فخافت في بعضها فنام سائماً جهر او جهرا  
 ثم خافت لا يلزمه السهو ولو عاد المقتدي قبل سلامه الى سجود السهو منع امامه بعد ما سلم فوقع موقعه  
 لانه مجتهد فيه (عك) شك الامام انها الثالثة او الرابعة ينتظر قيام القوم او يعود هم وبنى عليه  
 حازلته طالبا ملوارة بخلاف ما اذا دخل في صلواته وجلان معاناه فربما شك احداهما انه مستبوق  
 ام لا فلحثل في بقل صاعمه تفسد وكذا اذا شك في قد رما سبق فاعتبر فعلى صاحبه تفسد (ظمن)  
 لرغ من اليقين وتغير كتابا اي مودة يقرأ مقل اركان يلزمه السهو ولو ترك الامام الجهر في  
 التراويح او الوتر يلزمه السهو ولو قرأ الفاتحة في خلال القنوت او لم يقرأها لا يسهر عليه (صح)

قيل اذا ترك كل الفاتحة يلزمه السهو وقيل بل اذا ترك آية منها يلزمه السهو وامان هب انه لا يجب  
 اذا قرأ أكثرها وعن القاسم بن محمد الجوميني اذا ترك التسمية في أول كل ركعة يلزمه السهو (جس)  
 ولا يتعلق السهو بترك الاستفتاح والتعوذ والتسمية وتكبيرات الصلوة وقوله سمع الله من حمه  
 ربنا بك الحمد وكل ذكر ليس بمقصود وهو ما يجعل علامة لغيره فبتركه لا يلزم السهو وما هو  
 مقصود كالقراءة وهو ان لا يجعل علامة لغيره فبتركه يلزمه السهو (مسح) ولو ترك تكبيرة او تكبيرتين  
 من صلوة العيد فعن أبي حنيفة رج انه يلزمه السهو (بزدوي) ولو ترك تكبيرة الركوع من  
 صلوة العيد يلزمه السهو دون غيرها قلت والظاهر انه اراد بها تكبيرة الركوع الثاني لانها تقوى  
 بتكبيرات العيد لكونها تبعاً لها (مسح) ترك سجدة التلاوة عن موضعها يلزمه السهو في الغنية مثله  
 (جس) بدأ بالسلام من اليسار فلا سهو عليه ويثنى باليمين ولا يعيد وعن أبي يوسف اعاد في الأخرى  
 ما قرأ في الأولى يسجد للسهو قال (مت) وهذا نص على انه لا يجوز ان يقرأ في الثانية ما قرأ في الأولى  
 (مسح) في غريب الرواية عن أبي يوسف يجب السهو وهذا في الغرائض اما في الغضائل فلا سهو عليه  
 عند الملائكة الواردة فيها (شذوذ شمس) لما جلس المنفل يوم الجمعة صعد الامام المنبر وعليه سهو  
 يسجد بها قال (في صحيح مت) صلى العصور عليه سهو واصفرت الشمس لا يسجد للسهو (كص) قرأ  
 القرآن في ركوعه او سجوده او عودته فعليه السهو فكأن في القومة بعد الركوع (شبه شخص) ندمي  
 في السورة وركع ثم رفع رأسه وقرأ السورة انتقض ركوعه (كص) حتي لو لم يعد الركوع تفعل صلوته  
 (سج) قيل على قياس قول زفر تفسد وعند اصحابنا لا تفسد (صديق) دخل المسبوق في صلوة امامه  
 بعد ما يسجد سجدة واحدة والحق السهو فتابعه في الأخرى لا يقضي الأولى اضلاً (مكث) قيل الخامسة  
 بالسجدة ثم رفع رأسه راقضا قبل التحنث لا يرتقض (شبه) العاجز عن السجود والمومي والد في يسير  
 على دأبيه اذا سهوا يسجد ون للسهو (مسح) سلم المسبوق مع الامام فعليه السهو في التسليمة الثانية  
 لاني الأولى كل اذ كره ابن سماعة في النوادر عن محمد ولو ترك سجدة من ركعة وسجد في الثانية لثلاث  
 لا ينوب الزائفة عن الفاتحة الا بالنية لانها دين ولو نهى عن السجدة في الأولى وقام الى الثالثة قبل  
 التشهد ثم ذكر السجدة الفاتحة فسجد بها لا يفعل بعد هذا لان السجدة في التحنث بالاولى فلم يكن القعدة

في محلها بخلاف ما روى عنهما في الثانية أيضا فإنه يسجد بعد رُفْعِ الْقِيَامِ إِلَى الثَّلَاثَةِ سَجْدَتَيْنِ وَيَقْعُدُ لَأَنْ  
 مَا بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ أَوَّلَ السَّجْدَةِ (فَجَمْعٌ) تَطْوِيعُ رُكْعَتَيْنِ وَسُجُودٍ ثُمَّ يَنْبِئُ عَلَيْهِ رُكْعَتَيْنِ يَسْجُدُ لِلسُّهُورِ  
 وَلَوْ بَنَى عَلَى الْفَرْضِ تَطْوِيعًا وَقَدْ سَهِيَ فِي الْفَرْضِ لَا يَسْجُدُ (فَكَ) سَهِيَ عَنْ التَّسْمِيَةِ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ يُلْزَمُهُ  
 السُّهُورُ (عَلَيْكَ) أَوْ حَتَّى يَتْرَكَ التَّسْمِيَةَ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ بِمَا بَنَى فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ\*  
 (شَمْرُ بَنَى) فَعْ) بِسَبَبِ تَقْدِيمِ التَّالِي فِي آيَةِ السَّجْدَةِ عَلَى السَّامِعِينَ (بَشْبَزْ) يُتَقَدِّمُ التَّالِي وَيُصْطَلَقُ  
 السَّامِعِينَ خَلْفَهُ (شَخْصٌ) مِثْلُهُ وَلَا يَرُفَعُ السَّامِعُونَ رُؤُسَهُمْ قَبْلَهُ فَإِنْ فَعَلُوا أَجْزَاءَهُمْ وَلَوْ تَبَيَّنَ نَسَادُ  
 سَجْدَتِهِ بِسَبَبِ لَمْ تَعْسَلْ عَلَيْهِمْ (عَسَّ) يَسْجُدُ التَّالِي وَيَسْجُدُونَ مَعَهُ حَيْثُ كَانُوا وَإِنْ كَانُوا لَا يَزِيدُونَ  
 بِتَسْوِيَةِ الصَّفِّ خَلْفَهُ لَأَنَّ تَقْدِيمَ التَّالِي فِي الْمَعْلُومِ أَنْوَاعٌ مُتَابَعَةٌ أَمْرًا وَابْهَاطٌ دُونَ مَا سَوَّاهَا (بَشْمَرٌ)  
 وَيَسْتَحَبُّ لِمَنْ يَقْرَأُ لِلْسَّجْدَةِ ثُمَّ يَحْرُمُهُ إِلَى الْعَجُودِ وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً وَارَادَ أَنْ يَسْجُدَ مَا مَتَزَادَتْ (فَعْ) قَرَأَ  
 أَقْرَأَ بِاسْمِ رُكْعَةٍ فَلَمَّا قَالَ وَاسْجُدْ سَكَتَ وَلَمْ يَقُلْ وَاقْتَرَبَ يُلْزَمُهُ السَّجْدَةُ (ظَمْرٌ) نَوْقَاضِي حَكِيمٌ وَلَوْ نَوَّاهَا  
 فِي الرُّكُوعِ عَقِيبَ التَّلَاوَةِ وَلَمْ يَنْوِهَا لَمُقْتَدِي لَا يَنْوِي حَتَّى (فَعْ) مِثْلُهُ وَيَسْجُدُ إِذَا لَسِمَ أَمَامَهُ وَيَعْبُدُ  
 الْقَعْدَةَ وَلَوْ تَرَكَهَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ (شَمْرٌ) تِلَاوَةُ السَّجْدَةِ وَيُرِيدُ أَنْ يَكْررها لِلتَّعْلِيمِ فِي الْمَجْلِسِ فَالْأَوَّلَى  
 أَنْ يَبْدَأَ بِالسَّجْدَةِ ثُمَّ يَكْررها وَلَوْ أَحْرَسَ سَجْدَةً عَمَلًا أَوْ تَأْسِيًا يَسْجُدُهَا حِينَ تَذَكَّرَ فِي أَيِّ حَالٍ كَانَ  
 وَلَوْ تِلَاوَةُ السَّجْدَةِ فِي الشَّعْخَعِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّفْلِ أَوْ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَسَجْدَتُهَا ثُمَّ تِلَاوَةُ الشَّعْخَعِ الثَّانِي  
 يَسْجُدُ وَفِي الْفَرْضِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَبِي بُوَسَّافٍ وَبُخَارِيٍّ وَيُكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ إِلَّا مَامَ آيَةِ السَّجْدَةِ فِي صَلَاةِ  
 الْمَحَانِثَةِ إِلَّا إِذَا رُكِعَ بِهَا (عَمْتُ) مِثْلُهُ (شَمْرٌ) فَعْ يَمْتَحِلُ ظَمْرًا وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَنُزِ الْإِيصَاءُ  
 بِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ (فَعْ) قِيلَ يَجِبُ سَلَامٌ فِي صَلَاةِ الْعَجْرِ بَعْدَ مَا قَعْدَ قَدْ رَأَى التَّشَهُُّدَ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنْ هَاهُنَا سَجْدَةٌ  
 التَّلَاوَةِ وَطَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ عَيْنَ التَّخْفِيفَةِ (ظَمْرٌ عَمَّ) لَا يَجِبُ نِيَّةُ التَّعْيِينَ  
 فِي السَّجْدَاتِ (عَمْتُ) السَّجْدَةُ أَوَّلَى مِنَ الرُّكُوعِ بِهَا فِي صَلَاةِ الْبُحْرِ دُونَ الْمَحَانِثَةِ (عَمَّ ظَمْرٌ)  
 قَامَ صَعْدُ الْمَنْبَرِ أَوْ مَدَّ رِجْلًا مِنْ جِلْسِ الدَّرَجَةِ فَتِلَاوَةُ السَّجْدَةِ ثُمَّ قَصَّ لِلنَّاسِ حَتَّى أَتَاهُ أَوْ قَرَأَ عَلَيْهِ سَبْعِينَ  
 أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ قَصَّ لِلنَّاسِ حَتَّى أَتَاهُ أَوْ قَرَأَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ أَعَادَ تِلْكَ الْآيَةَ فَعَالِيهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ (بُو) تِلَاوَةُ فِي مَجْلِسِ  
 التَّعْلِيمِ حَرَّتَيْنِ يَسْجُدُ مَرَّةً لِأَنَّ الْمَجْلِسَ وَاحِدًا وَإِنْ طَالَ (صَحَّحْ) قَرَأَ آيَتَيْنِ بَعْدَ هَاتِمِ رُكْعَةٍ بِهَا يَجْزِيهِ وَفِي



الثالث لا يجزيه في وسط السورة وفي آخرها يجزيه (ش) تلاها وتحول عن موضعه فأعادها فنحن حين  
 رجع انه اذا تحول عنه مثل عرض المسجد او طوله فعليه اخرى والا فلا فاعلى ظاهر المذهب فعليه  
 اخرى قريب من ذلك المكان او بعل (عن) ولو تلاها في الصلوة نسبت صلواته فعليه ان يسجد لا نها  
 لما فسدت بقي مجرد تلاوة فلم تكن صلواته ولو ادائها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لصحتها لان  
 بالفساد لا يفسد جميع اجزاء الصلوة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه (صح) صلى  
 الظهر خمساً ثم ذكر بعد سجدة تلاوة يسجد هاشم يضم اليها السادسة ويجب ان لا يسجد في قول  
 ابي يوسف لانه خرج من الصلوة التي تلاها فيها عند (ش) المرأة تصلح ايماناً للرجل في  
 سجدة التلاوة دون صلوة الجنائز ولو صلى على الدابة فقرأ احدهما آية السجدة في الصلوة مرة والاخر  
 في صلوة مرتين وسمع كلاهما من صاحبه فعلى من تلاها مرتين سجدة واحدة خارج الصلوة وعلى  
 صاحبه سجدة ثان (صح) وعن الشيخ حنيفة لا ارى سجدة الشكر شيئاً مأموراً به وعنه انه كرهها قال محمد  
 لكنها لا تتركها وتستحبها وسجدة الشكر اذا اتى الانام امر يسره فاراد الشكر فعليه ان يكبر ويخبر  
 ساجد مستقبل القبلة فيحمد الله ويشكره ويسلم ثم يكبر فيرفع رأسه وقال الشافعي احب سجود  
 الشكر اذا انعم الله نعمة ظاهرة اوردفع عنه تقمة متوقعة اما اذا اسجد سجدة منفردة فليس بقربة  
 وبإباح فاما السجدة التي تقع عقب الصلوة فيكره لان الجهال اذا رأوها اعتقدوها سنة او واجبة  
 وكل مباح يؤدى الى هذا فهو مكروه كتعيين السورة للصلوة وتعيين القراءة لوقت ونحوه (بمع) يكره  
 ان يسجد شكر بعد الصلوة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره \* بأب صلوة المسافر  
 والصلوة في السفينة وعلى الدابة \* (شم) سفينة وقعت على الارض سجدت لا يصلي فيها الا قائماً  
 (بمع) قرب) مسافر دخل مصر او تزوج لا يصير مقيماً بنفس الزوج (فمع) صار مقيماً لحدث عمر  
 عرض ولقوله عليه السلام من تزوج في بركة فهو بمنها والمسافر في تصير مقيماً بنفس الزوج عند هم  
 (عن ظم) مسافر ومقيم اشتريا عبد اي صلى العبد صلوة مقيم (عجج) الاصح انه يصلي صلوة مقيم  
 في اصح الجواب في (ش) ثية السفر والاقامة الى الزوج اذا استوفت مهرها والا فاليها لان لها  
 ان تحبس نفسها وان سلمت نفسها عند ابي حنيفة قلت وهذا في المهر المعجل دون المؤجل قال وكذا

الجندی اذا خرج مع الإمام فالنية إلى الإمام ان ارتزق منه والا فلا وكذا النية إلى رب الدين  
اذا خرج لمديونه اذا كان معلسا والا فلا وكذا النية إلى الشخص اذا شخص غيره طالما لا تنه غالبا عليه  
اوله الاحتيار وكذا النية إلى الاعرج دون فائه اذا فاده باجر والا فلا ثم اذا علم التابع فيها بنية المتبوع  
صار مقيما والاعية اجتناب والاصح انه لا يصير مقيما حتى يعلم ونحو النواذر كوفي يارعد ابره وخرج  
مع عياله يريد ان يتوطن بمكة فلما انتهى إلى التعليية رجع إلى خراسان ليتوطن بها ومير بالكوفة يتم  
لان الوطن الاصلي لا ينتقض الا وطن اصلي وهو لم يتوطن بعد (ضح) الراكب اذا كان مطلوبه باله  
ان يصلي وهو سائر (كيس) وان سير الدابة لا يجزيه اصلا كرخي يجزيه للمطلوب ان كان يرتكض  
(ضح) ولا يجزي للطالب اصلا (شبه) اذا لم يجز في المطر مكانا يمرل يقف بد ابتة نحو القبلة ان  
امكنه والا فيستدبرها ويصلي بالايما (فتح) مثله وكذا اذا تعد عليه النزول للخوف وكذا اني الحمل  
يد وراى القبلة ان قد زهد اكله اذا كانت الدابة تسير بنفسها اما اذا سورها راكمها لا يجزيه الغرض  
ولا التطوع عليها (كس) واذا لم تسر لا بتسييره يؤخر الصلوة الى الوقت الثاني كما في حالة المسابقة  
والسباحة (شح) اقتبلى مقيم بمسافر وترك القعدة مع امامه تسدت صلوته فالقعدتان فرض في  
حقه (شق) والعامري وغيرهما من المشرحين انه لا تفسد وهي نعل في حق المقتدي (خلع)  
ولو اقتبلى مسافر بمقيم وترك القعدة الاولى فالاصح انه لا تفسد صلوة المسافر (حس) وليس على  
المسافر ان يصلي السنن وقيل اذا كان نازلا فانه يصلي وقيل يصلي ركعتي العجر خاصة وقيل ركعتي  
المغرب ايضا جازا ومسافر الرستاقى يقصر اذا جاوز بيوت القرية وحيطانها وان لم يكن فيه قرية فالبيوت  
(حس) نوى إقامة خمسة عشر يوما فقل يعتبره زمه على البتات وقيل اذا غلب على طينه انه يمضي  
على عزمه ولا يرجع عنه كفى (شح) رجل ام قوماى بليدة وسلم على رأس الركعتين وذهب واتم القوم  
صلوتهم ولم يعلموا انه كان مسافرا صبح صلوتهم ام كان مقيما ففسدت فسد صلوتهم لان الظاهر انه  
كان مقيما سلم على ركعتين سهوا وان كان خارج المصلا تفسد ويجوز الاخلا بالطاهر في مثله كسقيم ومسافر  
ام احد هما صاحبه وصليا اربعاً وصلى الامام عن القعدة الاولى وسجد للسهو ثم شكاهما الامام فاشكال  
هو المسافر فسد بصلوتهما والا فلا فانه لا تفسد صلوتهما لان الظاهر ان الامام هو المقيم

(بو) مضاف صلى ركعتين بخبر قراءة ثم نوى الإقامة قبل السلام وصلى ركعتين فقرأ فيهما صح صلواته  
وعند محمد والشافعي لا يصح إلا بالقرأة في الأربع فرض عند الشافعي وعند محمد لما يقرأ في الركعة  
الأولى فسدت كالنفل فلا ينقلب صحيحاً بعده ولو ترك المصنوع الأولى ثم نوى الإقامة يجوز لأنها منه في  
الفرائض \* باب في صلوة الجمعة \* (يب) مصلى الجمعة في الرمتاق لا ينوى الفرض بل ينوى  
صلوة الامام ويصلي الظهر وايهما قد مجاز في الرمتاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق قلت وفيه  
إشارة إلى أنه يؤخر الظهر إذا اختلف فيها قال (يب) ويلزمه حضور الجمعة في القرى ويعمل بقول على  
رض اياك وما يمتنع إلى القلوب اثاره وان كان عندك اعتبار في فليس كل سامع فكذا تطبق ان تسمعه  
قد راو لعلم وهو في دارة ان الامام قد خرج للخطبة فان قرب داره بحيث يسمع الخطبة لا يصلي  
السنة وان بعدت تخير ان شاء صلى السنة فيها ثم يحضر وان شاء تركها وحضر (شه) كان المؤذن واحدا  
للجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم كثروا في عهد عثمان رضي الله عنه (ظهر) شرع في سنة الظهر  
ثم شرع الامام في الخطبة يمضي وان كان في النقل يقطع قبل الصلاة وبعد الركعتين (فصح)  
مبني خطيب يوم الجمعة وهو يعقل فالمختار عندي انه يجوز (ط) مبني خطيب يوم الجمعة وله منشور  
الوالي وصلى بالناس بالغجاز (فصح) لا يجوز ولا يجوز صلواتهم (والنقل) هو اياها يصح فاما الخطيب  
فمستلزم فيه ان يصلح للإمامة في الجمعة (صح) ولما ابتلى اهل من وباقامة الجمعيتين بهما مع اختلاف  
العلماء في جوازهما ففي قول الجدي يوسف والشافعي ومن تابعهما هو اياها طلتان ان وقعتا معا والا فجمعة  
المسبوقة باطله امر بمتهم باداء الأربع يد الجمعة حتما احتياطاً ثم اختلفوا في نيتها فقل ينوي السنة  
وقيل ينوي ظهر يومه وقيل ينوي اخر ظهر عليه وهو الاحسن لانه ان لم يجوز الجمعة فعليه الظهر وان جازت  
اجزته الاربع عن ظهر فائت عليه قلت والا حوط ان يقول نويت اخر ظهر ادركت وقته ولم يصله بعد لان  
ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت في ظاهر المتن (صح) واختياري ان يصلي الظهر بهذه النية  
ثم يصلي اربعاً بنية السنة ثم اختلفوا في القراءة فقل يقرأ بالغا لجة والصورة في الاربع وقيل في الاولين  
كالظهر وهو اختياري وعلى هذا الخلاف فيمن يقضي الصلوات احتياطاً والمختار عندي ان يحكم رأيه  
فيها واختلوا انه هل يجب مراعات الترتيب في الاربع بعد الجمعة بهر والعصر حسب اختلافهم

في النية واختلافه من الحق والجمعة بما لا يتميز لاذ اجتماعي بمقتضى واحد قليل بالشرع وتبين بالقرآن  
 وتبين بهما والآول أصح وأما الثاني في المحرم من هل يجب عليه الجماعة في كل وقت والآخر لا يصح إلا  
 إذا بقي المولى حاشا على وجهه فلهذا روي في الموضعين ما يوجب كونه فمختلف كالأصلي إذا أوجب فأنزل  
 وتبين لا يجب عليه إتيان الجماعة لغيره هو كالمقادير على المشي فيجب في قولهم وهو الصحيح لأن المكون  
 ميلوك لغيره فلهذا لا يمتنع والعدو إلى الجماعة لا يجب عليه إذا كان مائة الفقهاء أو اختلاف في الانتخاب  
 والاصح المذهب على المسكنة والآل يوافقوا المستحقة المشي إليها لأنه عليه السلام ما تركه عن جماعة  
 وفي الركعة لا يختلفون في الصلاة بل يكونان متصليين في الركعة بين الخطبتين (أخرى) أهل معظم لم يفتوا  
 في الجماعة المانع بغيرهم لادعاء الظاهر بجماعة الآية أشارت إلى غير أن الله الخطبة ثمانية يند إلى  
 تلك منها بالتحديد وهي خطبة الجمعة والامتنع من الخلق وفي الخمس بالكبير وهي خطبة العيد بين  
 والخطبة للثلاث بالموم لكنه يند إلى الخطبة بمكة وبغداد بالكبير ثم بالكسبية ثم بالتحديد (مستمع) نزل  
 الحديث وصحبه الحديث ولم يستحلف الحق أو القوم أن يغتسلوا (أصح) قال ابن مسعود ما سمعت  
 عبد الله يقول لو أن أهل مصر ماتوا واليه لم يبقوا رجل يصلي بهم لحار أو أحر فإن رجلا لم يبقهم فماتوا صلى  
 بهم الجماعة أجره ذلك (صحيح) يجوز الجماعة خلف الخارج والمقلبا ومثل أبو بكر الزاوي لو كان  
 للسلطان أو منافقهم أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجماعة ويصير كان الإمام إذا نزلهم فيه لتند  
 امتين (أصح) قال البراء بن مالك في الجوامع ينبغي للإمام إذا حضر المنبر أن يتعوذ بالله في نفسه  
 قبل بالخطبة (مثبت) يترفع الظاهر إذا يقض الجماعة بأن يكلم فيها عبد الله حقيقة راحة الله  
 وعند هذا لا يرتفع ما لم يؤد هذا هكذا أن يكون المحسن وقت طاهر لرواية إذا رأى بعض الجماعة كان  
 لا ارتقاس الظاهر عند هذا (بالجملة) لعين بن وكثير الشريفي (أصح) تقدم صلاة العيد  
 على صلاة الجنازة إذا اجتماع (صحيح) وقدم صلاة الجنازة على الخطبة (من) أمرع في العين ثم  
 انفسه قضى وكنتين عند هذا وعند الحقيقة راجح لا قضاء عليه أبو حنيفة الكبير يقضى ركعتين لا يكبر  
 فيهما (مثبت) التسيح بين تكبيرات العيد أولى (جنت) من الحسن يفصل بين كل تكبيرتين بقدر  
 تلك تسيحات ولا يقول شيئا (أصح) ولا يصلي العيد أهل القرى والبرادى وقال الشافعي بمثلها

الرجل والمرأة منفردا في أي موضع كان (شمس قلع) إقامة صلوة العيد في الأماكن المكررة كراهة تحريم  
(عمدة) صحيح وكان إذا امتنع ذلك بغضب غصبا شد يد (جنت) والتوارث في الخطبة افتتاحها بالتكبير  
ويكبر قبل أن ينزل من المنبر أربع عشرة تكبيرة (جنت) وعن مالك تهنئة الناس في الفطر الاضحية  
قبل الله منا ومنكم من فعل الاماخير وكبره وهكذا رواه عباد بن الصامت عن النبي صلعم وعن الاوزاعي  
التيحة بالسلام حسن وتلاقيهم باليد فاه يده وكذا عن الحسن انه محلة ث و عنه انه كان يقال له فيقول  
قبل الله منا ومنكم وكان ابن ابي امامة رواه عنه وكذا عن الليث لا بأس به وكذا عن عمر الصغير تقبل الله  
منا ومنكم فلا تذكر (شك) يستحب يوم الفطر للرجل اثنا عشر شيئا الاغتسال والسواك واللبس احسن  
ثيابه والتختم والتطيب والتكبير وهو سنة الاغتسال والابتكار وهو المسارعة الى المصلي والافطار  
بالخلق قبل الصلوة ولولم يأكل قبل الصلوة لا يام وان لم يأكل بعده الى العشاء يتبعه عليه واداء  
صدقة الفطر قبل الصلوة وصلوة الغداة في مسجد خيبر والخروج الى المصلي ماشيا والرجوع في طريق  
آخر والاضحية كالفطر فيها الا انه يترك الاكل حتى يصلي العيكة وهو سنة وكانت الصحابة رخص يمنعون  
مبينهم عن الاكل واطفالهم عن الرضا الى ان يصلوا وقيل هذا في حق من يصلح ليأكل من الضحية  
اولا واما في حق غيره فلا (ص) المتطوع اقتلح بالمفترض في ايام التشريق يكبر معه ثلثا (شمس)  
توجه الرستاق الى المصلي ليلا من فرسخ او نحوه بيد ابا لتكبير اذا اطلع الفجر وتوجه الى الجبابة قال  
رض الصواب ان المسبوق يكبر اذا فرغ من الكلال فقد اطلق الكرخي انه يكبر بعد القضاء (جنت)  
ولا يكبر المسبوق حتى يفرغ وقال ابن ابي ليلى يتابعه (شك) مثله وقال ابن ابي ليلى يكبر تبعا امامه  
ثم يكبر بعد القضاء مقصود اوقال الحسن يكبر تبعا لامامه ولا يكبر بعد القضاء (كص صحيح) ويستمع القوم  
لخطبة العيد وينصتونه لانه يخاطبهم ولكن لا يكره الكلام كما يكره في خطبة الجمعة وتعجيل صلوة العيد  
والجنب وما خض عيل ادرن عيل \* ليا ب قضاء الفرائض \* (شمس) يعيد صلواته المودعات احتياطا  
لا احتمال فسادها الاولى ان لا يفعل ولو فعل لا يام لكن لا يضلها في الاوقات المكررة (سني قلع) يكره  
ذلك لانه امر لا دليل عليه (سني شمس) صلى مشافرا للمغربا ركعتين شهر اثم علم انه لا يجوز سقط الترتيب  
(سني) المرأة تركت الظهر فحاضت في العصر ثم طهرت سقط الترتيب و عنه لا يسقط الترتيب وكذا

لا يسقط لربنا ثلث اوراق قبل العيوض (ظن) مثله (يبت) وهذا على قيا من رواية عن ابي ولى  
 قيا من قول ابي حنيفة رآني يوم سجد وروايت عن محمد انه يصح الموقفية قبل قضاءها (صح) وهذا بناء  
 على ان الاعتبار في الكثرة بالمدّة عند ابي حنيفة وابي يوسف ومنه بما بالصلوات ذكرها (صح) فحين  
 ليس ثابتة ثم ذكرها على شهر قال ومن تكن بينه وبين الحائض فرق واضح فلا يمكن بناء مسألة الحائض  
 عليه فيجب عليها الترتيب (رفع كس) مثله (شهر) وكذا لمن اغشى عليه اكثر من يوم وليلة (كس)  
 وكذا المصح ثم جن من ساعته ثم افاق بعد مدة يكمل مسح المدة (بط) بخلاف الاغماء ولو قضى فوائت  
 ولم ينو انما الاولى والاخرى اجهله بذلك ثم علم فعله اعادة ما قضى بدون هذه النية (ظن) الاصح  
 ان ينوي الطهور والعصر وما لا يسقط عليه ان ينوي انها هي الاولى ولو فاتت صلوة ونسيها ايا ما ثم  
 ذكرها لا يجب الترتيب (صح) وفيه نص ابو يوسف وفي رواية ابن شعبة عن محمد يجب الترتيب لان  
 عند هياذ خلت ساعات بين العائنة والوقفية في التكرار فسقط الترتيب وعند محمد الاعتبار بالصلوات  
 وليس خمسين فوائت فلا يسقط الترتيب (شهر) صلى المغرب اربعاً ولم يقعد عند الثالثة وهو يظن انه  
 يجوز ثم علم بعد اربع صلوات فساد هياذ الجاهل كالناهي فلا يجب عليه قضاء ما صلاها (فع) التثفل اولى  
 من قضاء الصلوات التي فسدت في قول وهو يري جوازها وكذا اذا لم يطب قلبه بالصلوات التي صلاها في  
 شبابه والتثفل اولى ابو نصر الدومى لا يمتنع قضاءها قال رضي الاعادة احسن اذا كان فيه اختلاف  
 من المجهول بين (خو) اذا لم يتم ركوعه ولا سجود ويومر بالاعادة في الوقت لا بعينه (يبت) القضاء اولى  
 في الجاهل (ط) سجد على الصورة او كان فوق راحته بعد انشائه او امامه في الخطا او الاستوى يصح ويكره ولكن  
 يصح ان يقال بالاعادة لا على وجه الكراهة وكذا الحكم في كل صلوة اذ يتبع الكراهة (شيخ) صلى خلف  
 امام يلحن في القراءة ينبغي ان يعيد (ط) يكره للانسان ان يقضى صلوة عمره ثانياً قال رضي هل يجوز للمسلم  
 ما اذا لم يكن فيها شبهة الخلاف في الجواز ولم يكن مؤداة على وجه الكراهة (كس) من يقضى الصلوات اجتناباً  
 لشبهة الاختلافات يصلى المغرب والوتر اربعاً بثلث قعات (صح) فعمد مثله علاء الخطاطي (ظن)  
 لم يصليها ثلثاً (فتح) صبي بلغ وقت الفجر لم يصل الفجر وصلى الطهر مع ذكره يجوز ولا يجب الترتيب  
 بهذا التقدير (ب) شرع في المكتوبة وشغل عنها حتى ضاق عنها وقت الغرض الاخر بحيث لا يسع الا

الوقتية فلا راية فيه عن المتقن ميان والمشاخرين فان قيل يضمن فيها غللة وجه  
 (حك) وضعه في العشاء والفجر ثم قال باختلاف فيه شفعوي ترك فلو ان حنة ثم صار حنكنا يقضيها على مذهب  
 البصينة (حج) على اي مذهب قضاهما جاز (صح) عليه ظهر يومين فتوى احد هما لا يعينه قيل يجوز  
 لا اتحاد الجنس والمذهب انه لا يجوز به لان اختلاف الاوقات يجعلها لا تقرأ من المختلفة (حك) يصلي  
 المغرب مع الامام وذكر ان عليه العصر يتم اربعاً (خون) يقطعها لادائه الى تأخير المغرب وانه مكرره  
 وفي صلاة النحر ذكر في القرآن عليه المغرب تفسد عند البصينة خلافاً لهذا (شبر) مثله (صح) عليه  
 فتوات اربع والوقت لا يسعها والوقتية ويسع لبعضها ولو لم تكن فالاصح انه يجوز الوقتية (فمخ) لا يجوز  
 حتى يقطعي ما يسع فيها معها (صح) صلى الوقتية ليلق الوقت حتى سقط الترتيب ثم خرج الوقت لا يعود  
 على الاصح كما اذا سقطت كثرة القوائيم **باب الحد في الصلاة والاستحلاف فيها** (فمخ) سبقه الحد في  
 في صلاة الجنازة ينبغي ان يبنى في الاستحلاف خلاف يفتي زعم في صلواته فذهب ليتوضاً وغسل  
 ثوبه عن دم اصابه منه اوبه مما ردم ثوبه لاكثر من رفق والدم هم يتي ولو غسله من نجاسة اخرى استأنف  
 ولو مر على حوض ماء ثم جاوز منه الى حوض آخر اجنى (حك) ما عطين فيسبغه حدث ينبغي (فمخ) سقط  
 منها الكبر سلف مبلول لا يغير فعلها يمت في قولهم وان سقط من حجر يكها يبتدئ قول ابي يوسف خلافاً لهما  
 (حب جمر) الحد في الامام فقل من من جانب الصف او من آخر الصفوف لا بأس به (حك) الثاني  
 اخل نعله ليتوضاً او شيئاً اخر فسلت (س) احدث في ركوعه فاستوى قائماً او في سجوده فاستوى  
 جالساً فسلت لانه ادى جزء مع الحد ولو تأخر محل ودباً من خلفا يبنى ولو اختلف الامام وجهر  
 بالاية التي ينتهي اليها فسلت صلواته وصلواتهم لانه قراءة بعد الحد وهو اداء الصلوة مع الحد  
 (شرب كص) اذهب الى البناء ثم وقف وبتفكر في امره ثياه فسلت (كص) من (م) ولو وقف وتفكر في ركعة  
 صلى يبنى (شرب) ولو سبقه الحد فمكث ساعة ثم انصرف فسلت لانه مكث غير محتاج اليه كرخي  
 ولو استقى الماء من البئر فسلت وقال يجوز خاني لا تفسد الا اذا وجد غيره ولا امام ان يستخلف مادام في  
 المسجد والصغير والكبير فيه سواء الا اذا كان مثل جامع المنصورة وجامع بيت المقدس من (شرب) استخلف  
 محل ثا فسلت صلواتهم وفي الجمعة يجوز ويقل ثم هو غيره فيصلي بهم ولو قدم امرأة فسلت صلواتهم (م)

[illegible]



لا يمكنه الصلوة الا باصوات مثل اوه ونحوه يجب عليه ان يصلي (قع) اعتقل لسانه يوم ما وليلة فصلى  
صلوة الاخر من ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة (فج) عجز عن الرضوء والتيمم اكثر من يوم وليلة  
بان شلت يداه ولم يجد احد ايوضيه او يمسحه ثم قد لم يلزمه القضاء كالعاجز عن الصلوة (شمر كس)  
مثله (شمر) مريض لا يقدر على القيام الا مقلد اثنان او ثلث يفترض عليه القيام (ظهير) ولو قد رعى  
القيام قبل وتكبيره الا بقتل يصرى فاجل (ط فحج) يكبر قائما ثم يقعد ولو قد رعى بغض القيام يوم  
يقعد بما يقدر فاذا عجز يقعد (شج) مثله (صلى) مريض اضطر على جنبه وصلى وهو قادر على الاستلقاء  
قبل يجوزوا لا يظهر انه لا يجوز وان تعدوا الاستلقاء ويضجع على شقه الا يضره او الا يضر وجهه الى  
القبلة (شج) اخل به شقيقة فلا يمكنه السجود يومئ (خنو ينع) ولا قد بقي الصلوات بحالة الحيوة  
بخلاف الصوم (ظم) مثله (قع شج) عين عمن في النواذر قطعت يداه من المرفقين وقد ما من  
المباين لا صلوة عليه وفي الطريقة المغناطية اغشى عليه ثم لاقى قبل اكمال يوم وليلة ثم غشي عليه ثم  
اتفاق كذلك يلزمه الصلوات وان دام اياما للفضل (شلف) عجز عن السجود لا يلزمه الركوع  
(كص) سقى البنيخ فنام يومين يقضي لان المعتكز يجاع من قبل العتاد (بوا) سجد على وسادة ثلث وثلاث  
وفرضه الايمان يجوز اي عمن القدر المحكم قال ارخص فحرف بهذا ان من يجزئه الايمان لا يكفيه اقل  
الا نحيانا نحو التحقق بل يخفض بما قل ان الممكن \* باب الجنائز \* (شط) اشتد مرضه وذا موته قالوا يجب  
على اخوانه والصلوات ان يلقنوه الشهادة ولا يقال الصلوات ولكن يقال وهو يسمع ويتلقن (فج) اجتمعت  
جنات قالوا لا في الصلوة الواجب ان يلقنوا له ولا يلقنوا له ولا يلقنوا له ولا يلقنوا له ولا يلقنوا له  
قانونا واولا يلقنوا له ويخطي الى العرش والاشجار والنباتات الحيات الخفا وفي التعزية لم يمتحي فوفى القبر بالسبح  
بنائميكا اوحا وثلاثا او اقل من ذلك لا يجوز ويضمن جميع اقرئك الا التابوت ولو نزع الميت في  
الحيات مكر ومولود غن في الزرع لا يباع ذاك المولود في ذبحه او يلقن ان لا يلقن في كل من فزع الميت  
في البيت لا ان لا يلقن في مكره ولا يلقن في جنازة (عكس) الشتر حيا على الموت لا يلقن في الميت لا يلقن  
اذن الباطن والامر من الميت الى الميت من غير تابوت يجب عليه ثلثة ديون التركة (بم) امك امرأة  
في حنونة الجنان لا يباع (نظ) المتيقن من فعله في حياها النساء جاز ووطن اليك بقر بن حامد الدجاء

بعد صلوة الجنائز مكره وقال محمد بن الفضل لا يباح به (ظاهر) ولا يقوم الرجل بالجل عليه بعد صلوة الجنائز  
فإنه لا يباح به بشيء إلا بإجازة في صلوة الجنائز (عنه) شيخنا حضرت فأتت صلوة الجنائز بقوله تعالى  
الجنائز على سنة المغرب (سنة خمر) يقدم سنة المغرب (يسخ) حزبي دخل دار الإسلام ومنعه شعب  
صغير ما يتبع فيها غسل ولو صلى غير المولى فاعادها المولى ليس لمن اضل عليه المولى يصلي مع المولى مرة  
اخرى ولو تجوز الميت منيته يوم الجمعة يكره تأخير الصلوة وتقدمه ليصلي عليه الجمع العظمى بعد  
صلوة الجمعة ولو خالف قول فوفت الجمعة بسبعين سنة في يومه غير ذلك فن (يسخ) وتقدم صلوة الجنائز على صلوة  
الجنائز ويقدم صلوة الجنائز على الخطبة والعيادة ان تقدمت على صلوة الجنائز لكنه تقدم صلوة العيد بخلافه  
المشهور او كذا يظنها اخر تابعنا المصنف انها صلوة العيد (جنت) عن شيء ذلك كرهنا لغيره فاعتدنا  
القبول ذكره في التجرده وبعده التتابع الجنائز افضل من التوالد اذا كان الجوار وقراءة اوصلاح مشهور  
والا فالتوالد (جنت) ذلك لا افضل صغرى فالرجال في صلوة الجنائز في آخرها وفي طينتها اشارة الى ان  
التواضع يكون شفاعة على القبول (ظاهر) كالم ينتظر والمبوق تكبير الايام بل تكبير قبله (يعني اشارنا  
(عنه) ان يكره في من حيث لم يمت عليه الصلاة الشرا في ايام المجهول بيده فانه جاز لا طهر الا يكر  
(يسخ) وجن راى ادمى لا يغسل ولا يصلي عليه ولو غسل صار الماء مستعمل وغسلته الحائض الا يكون  
عنده اي حنفية راجح كرهه ابو يوسف ولو كانت ميتة لا يكره (تفقا) ميت مات في سنة فقلنا لو رثا  
لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لان غسله في بيته من نحو رثه وهي مقابلة على حق المورثة (شبه)  
يقول بعد التكبير والاول سبحانك اللهم وسبحك لمع وبعد الثانية اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والتوبعد  
الثالثة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرا وكبيرا وذكرا وانثانا من المؤمنين والمؤمنات  
والمسلمين والمسلمات اللهم من احييته منا فاحيهم الى الاسلام ومن قوتيته منا فتنزهه الى الايمان  
والمسبوق بتكبيرين يقرأ مع الامام ما يقرأ الامامة وغما يقضي الاستفتاح والصلوة (يو) الاقراة في  
صلوة الجنائز وفي التكبير الاول يجزئ التحليل ولو قرأ فيه الحمد لله جاز ولو كان ساكنا يجوز صلواته  
(مسح) ولو زاد على اربع تكبيرات ففي رواية عن الحسينية روح انهم يسلمون ومنه انهم ينتظرون سلامه  
فيسلمون معه (جنت) ولو كان يقوم مائة مصطفون ثلثة صفوف يتقدم واحد وخلفه ثلثة وخلفهم

اثنتان وخلفهما واحد قال عليه السلام من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له (شبح) ويكره لمشيى الجنائزة رفع  
 الصوت بالذكرو قرأة القرآن (صلى الله عليه وسلم) كراهة تلحظ (عن) هو ترك الأولى (شمر) كرهت  
 صلوة الجنائزة في المسجد كراهة تحريم (شده) كراهة تنزيه ولو خرج أكثر الولد حييا ثم مات صلى عليه والا  
 فلا (عن) ولا اعتبار بالاستهلال في البطن (شبه) مبيح صبي مع أبيه الكافر ثم مات أبوه في دار الاسلام  
 ثم مات الصبي لا يصلى عليه لتقرر التبعية بالموت (صح) والطهارة من النجاسة في الثوب والبدن  
 والمكان وستر العورة شرط في حق الامام والميت جميعا (فبيح) السارق الذي يصلب بأمر السلطان  
 ففي الصلوة عليه اختلاف الروايات (بمر) مقابر بلغ اليها حطام النجس لا يجوز نقلهم الى موضع  
 آخر (ش) صغير لم يبلغ حد الشهرة مات مع تساء ليس منهن رجل غسلته وكذا للصغيرة مع الرجال  
 لانه ليس لهما حكم العورة حال الحيوة حتى لا يجب ستره وبإباح النظر اليه وكذا بعد الموت كرخي  
 قال ابو يوسف راح في الجارية العظيمة والرضيع لا بأس به ان يغسلهما الاب والجد والزوجة والرحم  
 المحرم وكرهت غيره وعند محمد لا بأس به ايضا (بو) اما التزيين بعد موتها والامتناع قطع الشعور  
 لا يجوز والطيب يجوز والاصح انه يجوز للزوج ان يراها (عن) التابوت في بلادنا افضل من تركه  
 (شبن) اذا تعدى اللحد فلا بأس بالتابوت لكن يفرش فيه التراب ويجعل عن يمين الميت لرخاوة  
 الارض ويساره اللبن الخفيف ويظن بطن الطبقة الاولى ليصير كاللحن (فبيح) ولومات ولا شيء له  
 ووجب كفنه على ورثته وكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغيب منهم بحصة لهم ليس له الرجوع  
 اذا انفق عليه بغير اذن القاضي قال رضي كالعبد والزراع والنخل بين الشريكين انفق احدهما عليه ليرجع  
 على الغائب لا يرجع اذا فعله بغير اذن القاضي (عن) يجب منه من اذ انفق من تركته ولها لنفسه (خج)  
 مثله (صلى) انما يرجع اذا انفق ذلك ليرجع قتل عبد غيره وصحته لا يملكه حتى لا يكون الكفن  
 عليه (صلى) ومن قتل نفسه عمد او خطأ يغسل ويصلى عليه عند ما قال ابو يوسف لا يصلى عليه  
 \* بآب فيمن يتلى بالمرتين ايها المختار منه في الطهارة والصلوة \* (نمر) يخاف في الجاهل ان اشتغل  
 بالطهارة فيقوته الوقت يصلى لان الاداء مع الكراهة الاولى من القضاء (طمر) بطله (سبي شمر)  
 لو اشتغلت بالصلوة بيكني والهاؤان ارضعته بقوت الوقت ترغعة اذا اقامت عليه حتى لا يغالب (بو)

لغزت الصلاة إلى طلوع الشمس حراماً ولا شائتم (فزع طبري) عريان معه ثوب دباح وثوب كرايس  
 فيه بحاسة أكثر من مدركهم بقرص عليه أن يصلي في ثوبه الذي دباح (شعر) مريض لو صلى ما عدا  
 أمكه سنة المرأة ولو صلى قائماً يعجز عنه فالأصح أن يقبل (صت) قال ابن مقبل لو علم أنه لو قام  
 لم يرد على قوله الحمد لله رب العالمين وأن قد قدر العاتق والسورة بعيداً في قياس قول أبي حنيفة  
 ربح لا يحره إلا قائماً وبالمدح لا يحره إلا حالاً ساء على قدر من المقرأ (فزع) وعند أبي أن في  
 قياس قولهما يعني أبا يوسف ومحمد أراح أن قد روى قومة لا تسع لثلاث آيات يقوم عدي حتماً تلك  
 القومة فيؤدي مرض للقيام ثم يحلله فيؤدي مرض القراءة الأخرى أن المقتدي عليه القيام ولا قراءة  
 عليه وكذلك في الأحكام والأحاديث وليس عليه أن يعزأ بعض القراءة قائماً بقدر القوة وبعضها جالساً  
 لأن القراءة شرعت أماً قائماً وأماً قاعداً (فزع) هذا هو المشبه بالأقوال عند أبي قال رعا ما حكاها  
 (صت) عن عبد الرواية يستصواب في شيء لا يه قال (فزع) لا تقول بقرآن من ثلث آيات  
 قائماً ما يمكنه جتماً والبقية جالساً لأن العرص لا يتأدى يد لك ثم قال (فزع) وهو المشبه عند أبي قلت  
 فالجواب أنه يتخير أن شاء قرأ البعض قائماً وما بقي جالساً وإن شاء قرأها كلها جالساً وفي الشفاء من  
 فتاوى أبي الفصل وغيره بضرورات لو صلى في المنزل ما عدا غير قراءة لا تسهيل وإن وحده أحد هم  
 تسهيل يصلي في منزله قائماً أو غير قراءة (عجبت) أحلقه قراج إذا سجد سأل لم يسجد عند أبي حنيفة  
 ربح وعندهما يستعد وكذلك إذا كان يسيل لو قرأ والأصح أن يجزأ ربح مع أبي حنيفة ربح (فزع) ثم  
 أنه وضع السواك ما دام يمسك في يده ماء ياريد الدود وأدباً يسانه وصاق الوقت فانه  
 يقتل في غير ذلك لم يحدده يصلي بغير قراءة قال ربح وكل في تكبيرة الافتتاح ولو كثر تكبيرة الافتتاح  
 سأل حرجه بشرع فيها غير تكبيرة (بو) يلخص في قرآنه لسانه عند وصاق الوقت يصلي ولا يقرأ  
 قال ربح لو جاز قلح غير الصلاة لا صلاح لا حوت شهو لو أعواماً وأنه شيع (شع) مسأله لا يقدر  
 أن يصلي على الأرض لا يصلي بحسبة على آيات لا يطوي صلى بالإيماء ولا يجيد إذا جاف موت الوقت والآيات  
 فيؤخرها حتى يحلها مكاناً لا يجد فيه حال يشاء تحيا ويحور التيمم لحوف موت الوقت والرواية في مسألة  
 السجدة روايتي التيمم بعد المروق وقيل من مله روى في التيمم بقرع في المشقة فاذ في

المسئلة روايتان ( كص ) اذا حثت فرجها تذهب عذرتها وان لم تفعل لنسيل الذم تصلى مع  
العيلان لان هذا باب جزء من اجزائها \* باب مساثل متفرقة \* ( فح ) ام في الصبراء  
وخلفه صفوف فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز ( شمر ) حنفي المذهب اذا كان لا يتوضأ من  
الفصل لما سمع انه مذهب الشافعي فعليه الاعادة ( فح ) الا ان اخذ بفتواه وعن ركن الاسلام  
الليبادي ابن مسلمين في دار الاسلام بلغ ولم يتفكر في معرفة الله تعالى مدة طويلة وكان يترك  
الصلوات ثم تنبه وتفكر فعرفه بذاته وضافاته حق معرفته فعليه قضاء ما ترك من الصلوات اذا كان  
مقربا الاسلام ملزمه حاله حاله كان عقله ولو كان صلاها قبل معرفته فعليه قضاءها لان المعرفة شرط  
كالطهارة وقال نور الائمة البيهقي يلزمه قضاءها ترك ولا يلزمه قضاء ما صلى قبل المعرفة ( صت )  
يجب عليه ما يجب على المسلمين من وقت بلوغه ( شمر ) من بلغ عاقل في دار الاسلام فالظاهر انه  
يعرف الله جملة فيؤمر بقضاء ما ترك ( صبح ) المصلون استة من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى  
الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنن ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على  
تركها فتوى الظاهر او الفجر اجزأته واغتيت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك  
فيؤتى الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض او السنن يجزيه والثالث يتوهم الفرض ولا يعلم  
معناه لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصليها الناس فرائض ونوافل فيصلي كما يصلي الناس ولا يميز  
الفرائض من النوافل لا يجزيه لان تعيين النية شرط وقيل يجزيه ما صلى في الجماعة ونوع صلوة  
الامام والخامس اعتقد ان الكل فرض جائز صلواته والسادس لا يعلم ان الله تعالى على عباده  
صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لا وقاتها لم يجز ( شمر ) صلى قائما على عقبه او اطراف اصابه  
او رافعا احدى رجله عن الارض يجزيه ويكره ان كان بغير عذر ( بو ) قضى بعض المقتد بين صلواته  
وقال ان الامام حسن في قرأته فعلى بقيتهم قضاؤها ان كان ذلك فقيها ثقة ( حث ) وقيل فيمن كان عنده  
انه يصلي مع النجاسة او ظن انه صلى الفرض فاجادها ثم ظهر خلافه انه يجزيه ومن كان عنده ان امامه  
محدث او عليه فائنة او كان عنده ان الشمس لم يزل اعياد ومن كان عنده انه ميت او خالف تحريره  
في القبلة ثم ظهر خلافه في كل ذلك ويخشى عليه الكفر ( ص ) انه آثم في القراءة وعن ابي يوسف راجح انه يجزيه

وجعل لروحه عنه في من كان عندنا ولما جعلناك وحسبنا ومن ابني بكر محمد بن الفضل فيقن بالحديث  
 او يترك المسمع ثم يلقن بحاله ان ادعى كصاحب التيقن الاول استقبل والا مضى (كص صاحب) قائم  
 الى الجامعة في الطاهر قبل ان يقبل ونبيه المقوم فلم يتراجع ماذا يصنعون حتى يصح صلواتهم قال ليس  
 ذلك في ايديهم ولو كان بعد في الحر لبعثهم قائم الى الجامعة فالاصح انهم لا يتابعونه بل يستظرون  
 فان عاود قبل ان يقبل الجامعة بالسجدة يملكون معه وان قيد هاسلوا بانفرادهم (ففع شمت ضمخ  
 كص) امر يضر دفع مالا الى فقير من صلواته ثم برأ لا يسترده نظيره (ث) دفع زكوة الى فقير ثم  
 طهرانه لا زكوة عليه لا يسترده لانه دفع طلع عار عن قلبي المتكلم الحمد التي صلى في الدار المعصومة  
 لا يحرقه لان القسيح لا يكون فرضا وفي شرح (فصل) اذا وحيبت عليه في غير الارض المعصومة فادها  
 في الارض المعصومة لا يجزيه وقال العياشي رحمه الله اذا أدى الصلوة في الارض المعصومة مع فحشيت المسئلة  
 خلاصية وفي شرح العهد للقاص المتكلم فخصب لو باوكان فرضه ان يؤدي الصلوة بلا شتر فستره قوته  
 وصلى والمطالبة قائمة بسدت اذا صلى به والوقت يمتنع والا فلا لان الواجب عليه انقل بهما على  
 الرد وكل اذا الزمه ردود يعة او قضاء دين الا ان ينتهي حال صاحب الحق الى ان لا يجوز تاخير  
 حقه لصورة وخلاصة فتعسل وان ادبها في آخر الوقت وقبل احوال الحسين الاضوي صلواته حائزة  
 ان لم يستعصر صاحبها بالتأخير صورا بل (يصح) صلى ثوبه منسوب مع مطالبة صاحبه وفي الوقت  
 سعة لا يطالب بها ثانيا وقضاء الدين اولى من مراعات الوقت اذا كان في التأخير ضرر بالطالب  
 (ففع) عن ابي القاسم الحكيم من غزا في هذا الزمان فباتته صلوة عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة  
 ليكون كفارة لها (يصح) من ليس له يد ولا رجل اصلا قال في النجاشي لا يجنب عليه الصلوة  
 \* باب نزلة القاري وانتم تسعة انواع في ذكر حرف مكان حرف \* (عليك حلت حمه بو) قرأ  
 ونسعد بال دل المعجمة بسدت صلواته (عليك) التحيات بالطاء تفسد وعن زين المشايخ في المحرر المشايخ  
 قال سبحانه ربي العظوم لا تفسد (بو) تولوكم الادبار ثم لا تنصرون بالتاء تفسد وقال رحلوا الله  
 لا تفسد قال الشيخ وهو خشن وانه التفات عند اهل البيان وعن جابر الله لو قال التحية واصلوا  
 والطيباء بالياء لا تفسد وهي لغة بان من اعربها من يقول جاء في البنون والبناء (عليك) لو قرا من ذل الله

من الشيطان أو الشيل إن إذا كان في لسانه كنية لا تفسد (عك) (عك) الحمد لله لا تفسد وكل  
 أياك نعبت أرفعير المغذوب أو التحيات لله أو التيبات أو الصلاص أو لم يلبت ولم يولت أو الصرات أو عبل  
 بر سورة (عك) السالحين تفسد وعن القاضي الزرنجى لا تفسد لأن السالحي الذي هو ذو السلاح  
 فلا يغير المعنى (مت) وفي المستحقين حمامة المشائخ أنه تفسد وقيل لا تفسد (مت) سألت جارا لله عن  
 قرأ وصطا أو واصبع أو مصقراء أو مصخرات بالصاد مكان السين فقال لا تفسد لأن كل كلمة وقع فيها بعد  
 السين طاء أو عين أو ظاف أو خاء جاز أن يبدل بالسين ماد أو لو قرأ أو رخصت لا تفسد لأن رخم بمعنى  
 رحم لغة أهل اليمن ولو قرأ رحلة الشطاء تفسد (عك) قرأ اللهم سل في التشهد الأول أو نسطغفر  
 أو نخنح أو نشجل أو نتوكن أو نسجي أو العذيم تفسد (عك) وأصروا بالسين لا تفسد لأن الأسرار  
 يستعمل للأظهار قال الله تعالى وأسرؤا الندامة أي وأظهروها ولو قرأ كشييا مهييا مكان مهيلا لا تفسد  
 لأن المعنى لا يتغير (هو) وبنار ك الحمد لا تفسد لأن الجرفين لا يكون كلمة بخلاف الحمد لله فإنه  
 ثلاثة أحرف غير منغضوب تفسد قال رضى يحتمل أن يكون في المسائل أن الرء واللام من مخرج  
 واحد فلا تفسد لهذا أو في قوله أيضا الحمد لله (هو) قرأ السرات مكان الصراط لا تفسد والأعامة أولى  
 ولو قرأ المضاد سين في كل القرآن فكذلك الجواب قلت وهذه القضية العامة حسنة لكن بناء على  
 الصراط لا يصح لأن السين فيها قراءة مشهورة وليس بلحن (مت) قرأ مسيد بالياء فهي لغة بني  
 أسد يجعلون الجيم ياء وتتميم يقلبون الهمزة عينا فيقولون أشهد عن محمد أو أزدت عن أفعل كذا  
 ويقال له عمنه تميم وهذا يدل وثيقة يجعلون الحاء عينا فيقولون عمنى مكان حتى وإذا دخل عرابي على  
 عمر رضى فقال له قتلت ضبيا مكان ظبيا وأنا محرم فلم يد ر عمر فقال بعض جلسائه وهي لغة بني عقيل  
 وتميم يجعلون الضاد زاي في كل موضع وربيعة يجعلون الصاد سين وتميم وينو أشد يجعلون مكان كاف  
 الخطاب شينا فيقولون اصطفاش وطهرش ولستعد من تميم لغة يقولون وقلوبهم وجره مكان وحلة  
 وقيس وتميم يقولون في كسطلت قسطلت (مت) فعلى هذا إذا قرأ ذلك في صلواته لا تفسد عند  
 الأئمة شيعة وغيرهم وعند أبي يوسف تفسد إلا إذا كان مثلها في القرآن (فمع شمر) قرأ في التشهد الأول  
 حميت مجيم تفسد (عك) اللذين مكان اللان تفسد وكل الصمت ورضوله وفي السلوات يعيد

الاحتياط (شبه) فوالق المصروكان المراء لا تفسد (كمن) مشهور ما كان الزاء لا تفسد قال ابن  
 جرير بنشيت المراء في نشيت و بهما بمعنى (جبت) من ابن مقار قال في حمله في الرفع  
 من الزكوة ارجوان يجوز قال رضي الله وهذا اجس مندد بغير (يشيح) الى من الصلابة من روى  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا ارفع رأسه من الزكوة قال صلح الله لي جيله بالام وهو انه  
 روى عن العرب بن صابر الائمة المتكلمين والذين المشائخ ليسوا بالزاء لا تفسد قال رضي سالت استأفنا  
 علامة الد نيا برهان الائمة المطر زعمنا من الله روحه فمن قرأ في صلوة طاعة فيها جهم بالجمع كان  
 اول خوارزمية الجبل اوجيا كالك ياتي آخر خوارزمية الرجل لو الماء بالفتح كالك في اول خوارزمية  
 بالجمزة هل تفسد صلوته فتأمل فيه كثير ثم تقر وراي على انه ليس مفيد قلت ينبغي ان لا تفسد على  
 باختاره المتأخرون انه اذا تقارب المخرج لا يكون رخصة مفيدة المصلاة فكيف اذا التحل بالمخرج  
 وبهذا القدر من التعبير لا يختلف المخرج فيبغي ان لا تفسد على ما اختاره المفسرون (عمر) قرأ  
 غير باع بالعين المهملة لا تفسد لان الهاء هو الجنابة والمجرم قلم يتغير المعنى تغير الفاحشا فلا تفسد  
 \* باب في ذكر كلمة مكان كلمة \* (مست) سالت البقالي النجوي عن قرأت صلوته لا يشقيها مكان  
 لا يملكها فقال لا تفسد لان الهاء مصدرية معناه لا يشقي مثل الشقاوت كما في قوله لا اعل به احد  
 من العالمين يعني لا اعل به احد اب احد او عن جارا لله قرأ وما جعلنا فتنتهم مكان عد لهم لا تفسد  
 لان العلة هي الفتنة (سهر) قرأ نصر بن ماضي آثارهم مكان اذا بهم تفسد (يو) قرأ ما تنزل الملائكة  
 مكان قوله ما تنزل الملائكة او وعد الله فيلا مكان حقا تفسد (عس) قرأ ما تجاب سيات مكان لييات  
 تفسد ووجوب اعادة مثل هذا الصلوة لا يوجب الترتيب لان من العلماء من قال لا تفسد الصلوة  
 خطأ القاري ايصلا ومنهم من لا تفسد اذا كان مثله في القرآن قلت فعلم بهذا الا جوبة الثالثة  
 ان الفتوى في مثله على قولها لا على قول أبي يوسف انه اذا تغير المعنى تفسد وان كان مثله في  
 القرآن \* باب في التقدير والتأخير في المعنى في الاعراب \* (فع عس) قرأ اذا لامناق في  
 لعلهم لا تفسد لعدم تغير المعنى وعن جارا لله قرأ ملك ياخذ كل سفينة فصبا بفتح اللام تفسد وله  
 قرأ وباركت بالكسر ينبغي ان لا تفسد لان بنى على يقبلون الياء بعد الكسرة العافية قولون الماصة



والإبادة وتبنا ورغما كان النامية والهادي وفي ورعي (شهر) قرأوا أرسلنا من رسول الأنوحا  
 وتبيل قال رضي الله تعالى عنه وعلى ما ذكره جاز الله ينبغي أن لا يعيد (ميت) عن زين المشائخ قرأ  
 بالبعث عليهم الكفار بالرفع لا تفعل لأن بابل إلى البحر لا يتغير الكلمة عن منتهى زين المشائخ قرأ  
 بسم الله الرحمن الرحيم برفع النون والميم أو ينصهها لا تفعل ويجوز رفعها من حيث العزمية  
 وينصهها بالاختصاص \* باب في الرفع والوصل \* (رفع عليك) قرأ سبحانه كلهم بالفضل تفعل إذا  
 بينه يينا نا ظاهر (يو) إذا لم يطل السكتة على النون بحيث أن لا يضره ولا فلا يركن الجاب في أمثاله  
 \* باب في حذف الحرف والزيادة \* (رفع جمل) قرأ أو تعال جملك بغير ياء لا تفعل وعن جاز الله  
 مثله لأن العرب يكتبون بالفتحة عن الالف اكتفاءهم بالكسرة عن الياء ولو قرأ عدل بالله لا تفعل أيضا  
 لا اكتفاءهم بالجمة عن الواو (عك) وجاز الله والصلاوات لا تفعل وكل الوقور أو طور منين بحذف  
 الياء لا تفعل (عك) ولو قرأ فسبحك أو فوهمين بك لا تفعل (عك) وكذا الف اصطفايناك مكان  
 في اصطفتك جاز الله وقرأ أو عافنا فيمن عفتت أو قرأ فيمن هاديت لا تفعل لأنه أشيع للفتحة  
 (عك) في الإخلاص لم يالد فالعادة أحوط وفي قوله تشكروك وتكفروك وتزكروك يعيد (كص) قال ابن  
 المبارك قرأين عز اليتيم لا تفعل على قياس قول أبي حنيفة وأبو حنيفة وابن المبارك من زاد حرفا  
 في كلمة أو نقص وهو يركن الكلمة بغيره لم تفعل صلواته والوقر أو في السماء زكك أو إذا وقع الواقعة أو لا  
 يرفعوا أضوا لك يحذف الميم وجميع ما يحذف على لسان القاري من هذه النسخ من الخطأ جازت صلواته  
 عند المتأخرين وقال الآخرون هذا غير ما أراد الله فتفعل \* باب في المتفرقات \* (ميت) قال زين  
 المشائخ ولو قرأ الله أكبر مشددا لا تفعل وهو لغة بعض العرب في الوقف يقول في جعفر جعفر وعن  
 فخر المشائخ مثله جاز الله ورد ماء من ينشد يد الملك لا تفعل (عك) قرأ وترحمته بتخفيف الحاء  
 تفعل وبه جاز الله (جم عك) لا تفعل (رفع) عن زين المشائخ قرأ الله بالتفخيم يجوز وحكى جاز الله  
 عن الزجاج أنه قال ينبغي أن يكون بالتفخيم وكان شيخنا عليه حتى فارق الدنيا (يو) قرأ هو  
 الذي من نفس واحد لا تفعل ولو لم يكن في صلواته ثم ترد إليه سفسل أم لا يمضي في صلواته ثم يستفتي  
 (شهر) وإن ترد في حذف حرف من الكلمة أكن لك أم كن لك فقد مر (عك) من قال لا ادري

كيف كانت ثم أتى من وقت التكليف بالاحتياط لا غاية له وسعت رحمة الله لا نهاية لها قال رضي  
 الله عنه لا يجب القضاء والاحتياط ان يقضى قيل له لو كان عاميالا يميز بين المفعل وغيره قال  
 لا يقضى بالسداد ويحمل امره على السداد (عنه) فترأت عجز الفاتحة عند (حك) فقرأت فيها ما يسهل  
 الصلوة فامر ما يترك ما يسهل فقل له فيما مضى يقال لا يلزمها قضاء هالان الخطأ عند الشافعي  
 لا يوجب فساده الصلوة فقال له الباقى هذا احسن لكن عند الشافعي في غير الفاتحة فقال اخذت  
 من مذهبان الخطأ لا يفسد الصلوة دون تعيين الفاتحة فقرأ عليه وعن أبي يوسف انه قد خرج  
 من الحمام وام القوم ثم اخبره الحماني انه كان في الحايبة فارة فاعتسل واعد الصلوة ولم يامر القوم  
 بالامادة وقال اجتهدوا في يلزم نفسي لا غيري وفي طهارة هذا الماء اختلاف كثير وقيل من رأى غيره  
 في رمضان ياكل ناسيا لا يحجر لان باكله هذا لا يفسد صومه (قضى) فقرأ وهو الذي خلق السموات  
 مكان الذي او انعمت عليهم تكسر التاء تفعل وقال قوام الدين الصقاري لا تفسد (كفن صح) يجب  
 على الامي ان لا يترك احتجاده اثناء ليله ونهاره حتى يتعلم قدز ما يجزي به في صلوته فان قصر فيه  
 لم يدر وان اجتهد لم يقدر وهذا ما من لا يمكنه اقامة اللحن في الحروف كالهندى والتزكى يقرأ  
 الحمد والرحمن بالهاء والحاء او المنصوب بالذال والضمد بالسين فلا رواية فيه عن المتقدمين وينبغي  
 ان يجتهدوا حتى يصحوا والفرغ من ان لم يقدر واحلوا بغير قراءة وان قرأ حسبي ما ذكر تسنن  
 صلوتهم وصار ذلك بمنزلة الكلام وان الخراسانيون يفتنون بجواز الصلوة بتلك القراءة لكنه لا يقتدى  
 به غيره وروى ذلك عن ابراهيم بن يوسف وابي مطيع ومحمد بن الازهرى قال ابو بكر الرازي لو صلى  
 الامي منفردا وهو يجتهد قاريا في بيتا ومسجدا لم يجز صلوته ولا يلزمه ان يطوف في البلد يطلبه  
 قيل له اذا غلب في ظنه وجوزد الماء لزمه الطلب فكل اهل العلم يجب \* كتاب الزكوة \* وانه  
 يشتمل على ستة ابواب \* باب فيما يجب فيه الزكوة \* (فع عت عك) المتعبر في الزكوة وزن  
 مكة قال عليه الصلوة والسلام الوزن وزن مكة والمكيال مكيال اهل المدينة (يب) نعشرة دنانير  
 وزن مكة يتقاسم عند ثابلي دينار ثلثين وبلغت الدنانير موزن المد ثمانية عشر وثلثي دينار ويجب فيه  
 الزكوة وفي فتاوى المتصلي ايضا يعتبر ذراهم كل بلد ودنانيرهم بوزنهم فيعتبر في خوارزم ووزنهم

(من فجع) في الجامع المعتبر ان من له ارض الزعفران فزرع فيها الحبوب فعليه خراج الزعفران لان ثمره كان يزرعها زعفراناً ثقل منه إلى الحبوب حتى قالوا وكذا من انتقل إلى اخس الارضين يغير عن (روايته) كذا (عنه) ولو انبت كرم ما ولم يطعم سنين ففيها وظيفة الارض الى ان يطعم فان اطعم قليلاً فان كان ضعيف وظيفة الكرم ففيه وظيفة الكرم وان كان دونه فنصفه ولا ينقص من قفيز ودونهم وفي رواية ففيه وظيفة الارض الى ان يطعم اطعام الكرم قال رضى فمعرف بهذا ان حقيقة الكرم هو المعتبر في خراجها الاصل جهة (عنه) منقطع اراضي من الديوان ان باع ارضاً من جملة الاقطاع من الملاك فغصبه وعين خراجها اليوم يذهب اليه المشتري ولم يرد له المشتري اليه سنين وكل سنة يحسب عليه من حاكميته فانه ان يطلب ذلك منه (عليك) ارضه ارضاً وانما له الراهن الانتفاع بها فزرعها سنين والمالك غائب فالخراج على المالك (يتم) امثله (ظنت) خراج المهرونة على الراهن لانه مهرنة الملك فتأوى النسي من عطاء السعدي ان الخراج في بيع الوفاء على البائع ان نقصتها الزراعة لان النقصان يوجب الضمان والضمن كالاجرة والخراج على الاخر عند ابي حنيفة وكل اذا لم يطلب اليه الضمان لانه هو الذي ضيع حقه كالاجر ابرأه عن الاجرة (سج) اذا كانت الارض خراجية ففي الوجوه كلها يجب خراجها على رب الارض الا في الغصب اذا لم ينقص الارض من الزراعة فخر اجها على الغاصب (يو) الجريب كروية يزرعها من الحنطة ستون سنين عن ابي ذر خمسون منافي ديارنا (جبت) الجريب ستون ذراعاً في ستين يزرع الملك وهي سبع قمبات وهو الصحيح وقيل مائة عصبة في مائة قصبة كل قصبة ثمانية اذرع وقيل يزرع مائتي رطل وقيل ما يعمل فيه ان وقيل في القمبات غير منصوبة الا بهام (فنج) دفع الرائي الى رجل ارضاً مواتاً لم يحميها لنفسه ولا عشر عليه ولا خراج فهذا ما اشرطه غير لازم وله اولاد يوانه اولاد آخر بعده طلب ذلك (فنج) الدين لا يمنع وجوب العشر والخراج بخلاف الزكوة وصلة الفطر \* يارب في بيت المال ومصارفه ومساكن متفرقة \* (يو) من له حظ في بيت المال فخر بما هو وجه البيت المال فله ان يأخذ دياره وللامام الخيار في المنع والاعطاء في الحكم (ط) مريض له مائة درهم وعليه من الزكوة مائة درهم لا يعطيها ولو اعطاها فللورثة ان يرجعوا على الفقراء بثمنها قال رضى هذا قضاء لا دياره فقد اطلق (فنج) في اماليه

يؤد بها كالميراث الورثة وله ان يستقرض لاداء الزكوة اذا غلب على ظنه انه يقبل (على قضاءه) لو اجهل  
نفسه والا فلا وميه شك انه هل ادى زكوته ام لا قال ابن المبارك يؤد فيه كالصلوة في وقتها بحلها  
الصلوة خارج الوقت ماله لا يلزمه الاداء ومن يؤجر الزكوة ليس للمفقير ان يطالبه ولا ياخذ ماله  
بغير علمه ويصن بالاحد فان لم يكن في قبيلته الغنى من هو اخو ح منه يضمن باخله في الحكم اما  
ديانة ميراثي ان يحل له ذلك والله اعلم \* كتاب الصوم وانه يشتمل على ثمانية ابواب \*  
\* باب في نية الصوم \* (خجج) نوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم يصح نيته (مت) ولا تفسد  
الصلاة (حسن نيب) والصفا واصبح يوم الشك متلو ما تم اكل ناسيا ثم طهر رمضان فنيته ونوى الصوم  
لم يجزه (حت) والصحيح في السيان قل اليه انه كما بعد ما (شك) لم يجزه \* باب فيما يتعلق  
بالحلال والحرام والعيدين \* (فع جمع) لا باس بالاعتماد على قول النخمين وعن ابن مقاتل انه كان  
يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم (شخص) او قول من قال انه يرجع الى قول  
اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فانه عليه الصلوة والسلام قال من اتى كاهنا او عرافا فصدقه بما  
يقول فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وفي التهذيب متى صدق الشافعي ولا يجوز  
تقليد الخنم في حيا به لا في الصوم ولا في الاطوار وهل يجوز للمنجم ان يعمل بحساب نفسه وفيه  
ومعها (شيخ) الشرط عند فاني وخوحد الصوم والاطوار وزوية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول المنجمين  
(مت) وما اذن اتفق اصحاب آبي حنيفة لا التاد او الشافعي انه لا اعتماد على قول المنجمين في هذا  
\* باب فيما يقسح الصوم \* (فع) وضعت النحر سف في البرج الدخيل وملقت به خيطا صغيرا  
ليس له قوة الا حراج وهو في الحكم الخارج ولو دخل حلق النقال حوز مثل السمعة من فقره يسد  
صومه ويكفي الوتنس الساخل على لبيل فل خل يخلقه من الخبز اما اللبن وهو ذاك كالمصومه (نخلت)  
لا تقسح (مسلح) قيل خيطا ببله بمرقه ثم ادخله في فقه ثم اخرجه ويعمل ذلك مرارا لا يقسح صومه  
وان فعله عشر مرات بقي في الخيط عقول البيل لقوى النظم بقس (فك تسج) نزل الحاط الى راعن  
انعه وكل لم يظهر ثم جنى به فوصل الى اخره لم يصح (فع سبي) استنشق فارتفع الماء الى انفه حتى  
خرج الحانيه ولم يصل الحانيه لم يقسح (شحن) لا يكل الا شربا او لجامع لارميا لم يقسح في الفرض

فيجب الزكاة عند هم في مائة وخمسين وزن سبعة قلت فعلى هذا ان ملك مائتين درهم في زماننا  
 يكون نصا باوان لم يبلغ وزنها مائة مثقال ولا قيمتها اثنا عشر دينارا (جئت) بعت العبد في حاجته  
 قبل الحول ثم حال عليه الحول هناك قوم في البلد الذي فيه العبد وان كان في مقارة اعتبر المصير  
 الذي يضم اليه (بق) الذهب البيغوني اذا بلغ الذهب الذي فيه نصاب الذهب وجبت زكاة  
 الذهب واذا بلغ الفضة فيه نصاب الفضة وجبت زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة فاما اذا  
 غلب الذهب فهو ذهب كله ويجعل الفضة مستهلكة تبعا وان غلب الفضة لم يجعل الذهب تبعا لانه  
 اعز واطى قيمة (فع عك) له ايل عوامل يعمل بها في السنة اربعة اشهر ويسمى بها الناقى ينبيغ  
 ان لا يجب فيها الزكاة \* باب في اداء الزكاة والنية \* (عج) له مال خبيث يتصدق به وينوي به  
 اداء الزكاة عن ماله يقع عنها وقال ناج الدين اخو الصدق الشهيد لا يسقط عنه الفرض ولو كان الخبيث  
 نصا بالانزاع الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق لبعضه (بؤ) مسلم له  
 خمر فوكل ذميا فباعها من ذمي للمسلم ان يصرف هذا الثمن الى الفقراء من زكاة ماله نصح بهذا  
 جواب (عج شمر فع) له والمكان معسران فاحتال في صرف زكوته اليهما فتصدق بهما على الفقير  
 ثم صرفه الفقير اليهما يكره (عك) عليه زكاة ودين ايضا وماله يفي باحد هما يقضى دين الغريم ثم  
 يؤدى حق الكريم (عك) دفع المحتزم زكاة ماله وقاله لقتله اليك قرضا ونوي الزكاة يجزئه لان  
 العبرة فيه بالقلب دون اللسان (عك) لا يجزئه (جئت) يجزئه ان تناول الفرض بل الزكاة قال ارض  
 وهل احسن الاجوبة والاصح رواية انه يجزئه لان العبرة للنية الذي افع لا لعلم المدفوع اليه الا على  
 قول الجعفر وقتل اعترض عليه في (جئت) في انه ينوي الزكاة بما اخذ منه الظالم ظمنا وان كان  
 ياخذ الظالم على غير جهة الزكاة (ص) وهب للمسكين ذرها وسماته هبة وتوالة من زكوته اجزاء  
 (ش) لان العبرة للنية فلا يعتبر بلفظ الهبة ومن امتنع عن الزكاة فخذها الا لم يكرها ووضعها في  
 اهله اجزاء لان للامام ولاية اخذ الصدقات فقام اخذها مقام دفع المال (ص) وفيه اشكال لان  
 النية فيها شرط ولم يوجد منه (فك) امتنع عن اداء الزكاة لا يترفع منه خبر الكون بحيثس حتى  
 يؤدىها عن اختيار وقاين الشافعي رخ يوافق خبرنا (فتح) في ايماليه الافضل هو الاعلان في اداء الزكاة

والأطوار في التطورات الإجماعية والابواب التي لا يتركها بين الفضل روح الفضل إن يرد بها الزكاة  
من المال المطهر بنفسه لأن هؤلاء لا يضعون الزكاة موضع الخلاف الخراج فإنهم يضعونها موضع  
لأن موضعها المقتضى هو لا معقولة لا فهم يحسون بسبب الإلهام بأن سبب دخولها في الخراج هو (جمع طلبها)  
لأنه قد قبل الزكاة للحوال المحض موقفاً وإيراد الدين الملبون عن الدين بهذا الحول فإن كان الملبون  
الميل لا يتصل بالاجتماع وإن كان غير متفق فيه راجعاً إلى أن والتب من يجوز دفع المصلحة إليه (دعوى)  
له تعاضد على مثلها أو ثبوتها وكان الدين السبيل فلهذا قد يكفي حال المعيشة وروى بكيفية إلى وطه لا يجوز  
توقع الزكاة إليه (دعوى) لم يصب له أم شيء فلهذا لا يملكه يجوز دفع الزكاة إليه (دفع فلت) دفع زكاة في ميراث  
موتة إلى أخيه ثم مات وهو وارثه وقعت موقعتها ليست بحكمه لا يصح كصل أو صبي بالحق ليس للوصي  
أن يملكه إليه إلى قريبه الميت لأنه وصية كذا (الميت) صحيح لكن للزكاة الوردية اعتباراً بأنه وصية (ظمت)  
ميراث زكاة إلى الميراث غني عن ميراثه وغائب وتركه لا ينفقه لم يجزه بأنه في الخراج والغش  
أدب إلى متعلق بنفسه من عقد الخراج شفاعاً أو غيرهما لا يلزم ما التصديق ويغنى عن ميراثه إلى نفسه  
إذا كان معصياً كالفتى والمجاهد والمعلم والمعلم والملاكر الواعظ الحق وعلم ولا يجوز لغيرهم وكل إذا  
تركه مثل البطلان الخراج لا يجب بدون عليه (عليك) تركه أوصاه المزرعة يعمل رزقاً به وأجل ياذن  
لإلوائ حتى لا يحصل فالربع لصاحب البذر ولا يقص من ما ينفق المربي لكنه إذا أذاع الخراج يرجع على  
رب الآخرة (شهر) أعطى تصيب شره من الخراج بغيره فلهذا فهو موقوف (ط) مثله (عس) جبي  
إلى عامل الخراج من الأكارم لم يجذب الأكارم خبراً فلهذا يرجع عليه لأنه مضطرب الأرض في يده  
تلم يصر متبرعاً (ظيت يصر) لا يرجع الأكارم عليه فما ظاهراً له (عس) (شهر) عدا رضاء وقد بقي من  
البنية ما لم يتمكن فيه من تروايتها حتى لم يجب عليه الخراج فاجتده العامل منه لا يرجع على المانع  
(جمع) عامل الخراج لا يرجع الخراج إلى يده (موت) وجب من أهل المقتضى ليس له أن يرجع على  
أهل القرية بخلاف الأكارم على قول الميراثي وكان الجاهل بالزكاة ونزل البنازلين ونحوها (يت) أهل  
قرية نصيبوا ما لا يتفق ليجب خراجهم ويصرفه إلى الرأى ثم توارى واحد منهم وأجل خراجهم من  
العامل فيه أن يرجع عليه ولو كان للميراث يصلح للكرم فزرها حيلة فعليه خراج الحيلة بخلاف ما ذكره

والغفل وقاله كـ يقتضى الغرض \* باب فيما يوجب الكفارة وما يضير شبهة فيه \* (ظم سـ) حائل  
 رأت الدم فظنت انه دم حيض فافطرت ينبغي ان لا يلزمها الكفارة (بمـ) تلزمها (نمـ) وتلد التورات  
 الدم قبل ان يبلغ طهرها خمسة عشر يوما فافطرت على ظن الحيض ينبغي ان لا يلزمها الكفارة (ظم  
 فـ) عليها الكفارة (فكـ) ظنته دم الحيض ولم يكن لا يلزمها الكفارة سوا عرائته في ايام الحيض الاول  
 (فـ) ظهرت بعد نفاسها الا ربعاين يومين او ثلثه ثم رأت الدم فظنته دم نفاس او دم حيض فافطرت  
 لزممت الكفارة عليها (بمـ) استمر بها الدم الى السبعمائة عشر فافطرت لا كفارة عليها ان ثبت الخلاف  
 في الصدر الاول والا فليها الكفارة ولا يكون خلاف الشافعي شبهة قلت والظاهر انه لا كفارة عليها  
 لان اكثر الحيض خمسة عشر يوما في قول ابني حنيفة راح الاول وهو قول مالك والشافعي (حكـ)  
 ولا يجوز اسقاط التولد قبل ان يصور الولد في الحرة قولوا واحد او الاصح في الامه هو المنع والدم  
 بعد الاسقاط استباح فلو افطرت على ظن انه حيض لا كفارة عليها (فـ) تيسر بعد العجرا بكاذبة  
 فظن انه فطره فاكل بعد الصادق لزمته الكفارة (شمـ) اكل عجينا بالبحر في ليل منحه حنيفة لزمته الكفارة  
 (فـ) ولو افطرت في كفارة الفطر متعمدة ثم حائضت في ذلك اليوم لا ينقطع التتابع (ظمـ) من السك  
 في رمضان شهرة متعمدة ايو من يقتله (شمـ فـ) رأى الهلال في آخر يوم من رمضان وقبل الغروب  
 وافطرت متاؤلا بقوله عليه الصلوة والسلام وانظر والرواية فعلية الكفارة (فـ) في (الشمـ) خلفه فقال  
 بورا. هـ الهلال في الثلاثين نهار الا يقطر غوان في قول ابني حنيفة ربح واحمد وقاتل ابو يونس من ان رأت  
 قبل ان يروى ان افطرت من الليلة الماضية وبعد الاذان افطرت والا كفارة عليهم لا لهم فافطرت  
 بتأويل (فـ) عادتها في الطهر شهر راتن انوا اكثر فحيضها لا ينقطع التتابع في كفارة كلها لانه تاذر  
 (بـ) افطرت في رمضان مؤنة بعد اخوى بشر احدا ولم يزل الاجل المتعمدة فعلية الكفارة ربح له وكتبت  
 غيرة نعم والمفتوحة على ذلك مؤنة اليمامة مضار (بـ) وغيره قال كما المشعرت امه او غلاما او تنحل في  
 ملكي باي طريق امن الطريق الشرعية او حرة او قن وجب عليه كفارة المظهار او الا فطر وهو  
 ضمني لا يجزيه الصوم لانه قائم على التكفير بالاعتناق فقد ذكر في (الشمـ) في المظهار اذا خلع يعق  
 كل مملوك بملكه اني كذا عليه كفارة فقال لرجل اخفى عنك عنى بكن الخيجور ولا يفتن (حكـ)

جامع مجبوتة عمد الى رمضان فعليه الكفارة (شيخ) فاما البتان الصغيرة التي لا تستهني بمنزلها فلا  
رواية فيه وقيل لا يجب عند هذا خلافا لابي يوسف روح كافي حرمة المصاهرة وقيل هو كالجماع وقيل  
لا يجب بالاجماع وفي طريقة الكرميني الحرة الى العلة العاقلة اذا مكنت نفسها من صبي او محزون فزنى  
بها وعليها الكفارة بالاتفاق وفي التواتر على قيام الحيض لا يلزمها اش (جامع بهيمة او ميتة فلا كفارة  
عليه اقل او لم ينزل حلا لا المشايخ (بصر) الف ذكره بحرقه فجامعها كفران لم يمنع الحرقه وصول الحرارة  
اليه والا فلا مثل في التجليل (حمد) ابتلع بزاق حبيبه لا كفارة عليه (ط) كفر (يت) ظن ان الفجر  
يطالع ما لم يكن وكان الظن كبير (صح) لا كفارة عليه (جمت) الا صغ انه لا كفارة عليه (فكث) سمع اهل  
الربح ياتي ابيات الطبل يوم الإثنين فطنوه يوم عيد فافطروا ثم تبين ان الطبل كان لغيل ولا كفارة  
عليهم \* باب في المنبج الاططار والقدية في الصوم وجواز مع المرأة والعنق من الصوم (شمس) وضيع  
مريض لا يقدر على شرب الدواء وزعم الطبيب ان امه تشرب ذلك لها ان تفسد الطر المستاجرة كالام  
في اباحة الاططار ومن ابيح له الاططار يعطس سرا الا اذا كان العذر ظاهرا (بصر) الحائض تعطر سرا (بصر)  
خاف نقصان العقل او زيادة الروع من الصوم فله الاططار (جمع) ابتد مريضه كوصومه (فج) ان ازداد  
فيه رجعا او حمدا شدة فلا فطارا في ولو تصدق الشيخ الفاني في الليل من صوم الغد يجزيه وفي فتاوى  
ابن عثيمين الكبير ان شأ اعطى القدي في اول رمضان بخرة وان شأ اعطاه في اخره وعن ابي يوسف لو اعطى  
نصف صاع من يوم واحد للمساكين يجوز قال الحسن ويؤخذ وان اعطى مسكيتا صاعا من يومين فعين  
لبي يوسف روايتان وهذا البيهقي لا يجزيه ولا اعطاه في كفارة اليمين (عمت) الحامل اذا خافت طي ولدها  
الهلاك يباح الاططار في اول الجزه ويفترض في آخره (بوغث) المحترق المحتاح الى نفعه علم انه لو اشتغل  
بجرفته يلحقه ضرر مبيع للفطر يحرم عليه الفطر قيل ان يمرض (حمد) لا يجوز للحائض ان يجزيه خبز لا يوصله  
الى ضعيف مبيع للفطر بل يجزي نصف النهار ويصير في النصف قيل له لا يكفيه اجرته لو ربحه فقال  
هو كاذب وهو باطل بانصر ايام الشتاء (جمع) التعب نفسه في شين او عمل حتى اجتهد العطش فافطر  
كبر وقيل بخلافه وبه (بف بق) والزواج ان يستعز ولجئ من كل ما كان الايجاب من جهتها كالتلوع  
والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى كتناول مضان ونحوه (سج) كفارة اليمين بدفعها من



الضوم لان الايجاب بفعلها وكل صوم ونحوها وكل القبل الا اذا ظاهراً من امرأته لا يمنع  
من كفارة الظهار يتعلق بحق المرأة بها (خرج) سافر من مكانه او حضر من سفره يكره الا فطار في  
ذلك اليوم (ط) ان شاء السفر بعد ما أصبح لا يجعل له الا فطار بخلاف ما لو مرض بعك ما اصابه  
\* بانك في البذر والشروع في الصوم \* (بق) قد يصوم الابن فاكل للرض او خيفن يغلي له (ط) ا  
لو قال لله على ان اصوم ابني اضعني عن الصوم لا يشتغاله بالعيشة فله ان يفطر ويطعم كل يوم نصف صاع من  
حنطة ولو قال لله على ان اصوم ابني يوم فلان يقدم فيه فلان فقل م في يوم فواه تطوعاً يتوب عن البذر  
ولا يلزمه النية التطوع شيئاً كرهه ابن النضر والمغني (ط) وعن ابني يوسف قال لله على ان اصوم اليوم  
الذي يقدم فيه فلان فقل م في يوم هو صائم فيه من رمضان او كفارة او نحر يجزيه لما هو به صائم وعليه  
صوم يوم لقل م فلان \* بانك الاجتفاف \* (خرج) قال لله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار ثم  
دخل فعليه اعتكاف شهر عند علمائنا رحمهم الله تعالى \* بانك صفة الفطر \* (شم) عجل صدقة  
الفطر قبل ان يملك مقدار النصاب ثم ملك ينبغي ان يجزيه لان السلب زائل بموته ويلحق عليه ولو  
اداه على ظن انها عليه ثم ظهر انها لم تكن عليه فليس يستعجل ولو تكون نافلة (فع خرج) تزويج صغيرة  
معسرة فان كانت تصلح لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب ولا فعليه صدقة فطرهما (فعلم) له عند  
فلتجارة لا يساوي نصاباً وليس له مال الزكاة هو لا يجب صدقة فطر الغنم وان لم يربها الى كائنها  
لان سبب وجوب الزكاة فيه موجود والمعتبر منبأ الحكم لا الحكم فلم يستحسن (بسم) هذا الجواب  
وترد فيه (بسم) وضع عند الفقير منوين من الخبز فما كل يعضه وقال المصنف له خذ هذه البقية يتوب  
من صدقة الفطر اذا ذواها ان كان الذي يفتح بجهة التملك والا فلا ولا يحتاج فيه الى معلقة بالفقير  
الظاهر (بق) تصدق بطعام الغير عن صدقة الفطر يجوز اذا اجازة المالك والطعام قائم والا فلا  
فان ضمنه جاز في جميع الاحوال (خرج) عبد ماذون له في التجارة لا للتجارة لا يجب صدقة الفطر  
على مولاه وهو للتجارة (طس) يجب صدقة الفطر من عبده الماذون المليون (خرج) تزويج امرأة  
على عبد وسلمه في يوم الفطر ثم طلقها قبل المدخول فعليه صدقة فطره (ص) مثله وان كان قبل  
التسليم فلا صدقة على الواحل منها (طس) لها خولها ولا تليسها في الا عباد وتزويج بها بالتزويج

[illegible]

الغالب خلاف ذلك فالقرض ساقط قال رض وعليه الاعتماد (بمع) يمشى قليلا فيضييق نفسه فيحتاج  
 الى الاستراحة فيستريح ثم يمشى قليلا فلا يقدر عليه الا بعد الاستراحة هكذا اوله زادورا حلة لا يجوز  
 له تأخير الحج وان كان من نيت الوصية وكذا لو كان يضربه الهواء البارد وينجم بلغمه بالخ منجموشى  
 اي يصير ضيق النفس \* باب فيما يحرّم على المحرم وما لا يحرّم \* (فتح مل) لا باس للمحرم ان يحتجم  
او يفتصد او يجبر الكسر او يختشّن لان ذلك ليس من محظورات الاحرام (من) مبتله وله نزع شبهة  
 اذا اشتكى \* باب فيما يتعلق بالحج عن الغير والوصية بالحج (عك) دفع الى آخر ثلثين دينارا على  
 ان يحج منه فحج منه بل لك فلما فرغ انفق في الرجوع من نفسه ثلثين بعد نعا ذلك فان كان هذا  
 بخوارزم فلا يصح ويضمن (يت) اوصى بان يحج من ثلث ماله وامر وصيه بذلك وفوض القيام باقامة  
 فريضة الحج بعد موته الى رجل بعينه وعين للحج شيئا معينا بحيث يخرج من ثلثه ثم صار الطريق مخوفا  
 والشئ المعين لا يفي لا فامة الحج لما في ذلك من تحمل المشقة والحاجة الى زيادة النفقة لكي يقام العبادة  
 فلو تصرف الوصى في الشئ المعين ليزيد او يولد فوض اليه القيام باداء الحج ليس له ذلك بل يحج  
 من ذلك المال من حيث يبلغ (فع) اوصى الى رجل ليحج من ثلث ماله وتعذر رعايته المشى الكعبة فله  
 ان يقرض ذلك الثلث باذن القاضى (فعم بمع) اوصى بان يحج من ماله عن ابيه الميت يصح وعن  
 ابي بكر الاسكاف اوصى بماله ليحج عنه ان حسن الطريق والاصرف حيث يراه الفقهاء ومن وجوه البر  
 فالوصية جائزة واذا اختلف القوانل فعلى الوصى ان يحج به عنه اما بخروج واحد او اثنين وعشرة  
 فلا بد فع بل يمسه عشرين ثم يتصدق به على الفقراء لانه اعظم وجوه البر \* باب في مسائل متفرقة  
 (صت ظم) صلى الظهر والعصر يوم عرفة في وقت الظهر فليس له ان يتنفل بعد ما صلى العصر (فع)  
 قال السمرقندى قال بعض فقهاءنا حج الغنى افضل من حج الفقير لانه يؤدى لفقير القرض من مكة  
 وقبل ذلك متطوع في ذهابه وفضيلة القرض افضل من فضيلة التطوع \* كتاب النكاح وانه يشتمل  
 على سبعة وعشرين بابا \* الباب الاول في الالفاظ التى ينعتق بها النكاح وما يتعلق به (فع) قال  
 الاجنبية بالخ اخشوقاريخ ما بر اذينا وقلالت قازين ويعلمان انه عقد نكاح بينهما لا يصح حتى يصروحا  
 بالنكاح او ما يقوم مقامه (فع شم) قال لها اخشوقاريخ ما في نكاحك ادينارا فقالت نعم فقال

الزوج آرقامين يا حقا زين ينعقد الكاح (فصح) قال لها يا بالي ما ناصيلج في سد دينار فقالت هي  
 اياها وادنيار بحضرة اليهودي (شمع) قال لا خير بالي ها فريد يا فريد ام في سد دينار كايين فقال  
 الاجر فلت صم الكاح وان لم يقل الاب ها فريد في تكا لا لانه صار مدعا رانية (ط) في فسوة اخلفا  
 المشا (شيط) وهل ينعقد الكاح بلعطاء الا عطاء او قال بالي اهي ها فريد فقال ها فريد فان كان  
 للمجلس للزود موعدا وان كان للعقد فتكا (شمع) قال زوجتك بنيتي بكلي امكن ساكتا فقال له اب المرأة  
 ادفع الي المهر فقال الزوج شهاد مهر قبول في المجلس وبعد ولا يكون قبول (فصح سبي) ليس بقبول  
 (فصح) حط لا به الصير لكن قال في الزود هل زوجتني بنيتي بكلي او لم يقل لابني فقال ابو الخطيبة  
 اعطيتها لا بنك فلان بكلي الا يصح (شمع) قالت لو جل تزوجتك على عشرة دنانير فقال الرجل  
 زوجت نفسي منك بحوز ولا فروع يان ان يكون هذا من جانبها او جانبها (ن) ايو بكر حنثي ويشكل  
 زوج من حنثي مشكل آخر يرضى الولي فكبر افاذا الزوج امرأة والزوجة رجل فالكاح جائز عندي  
 لان قوله تزوجتك يستوي من الجانبين في جواز الكاح وقال (يت) لو طهر الروح غلاما والزوجة  
 حارية حازوا فلا (فصح) قام احد الزوجين غلب القبول بطل قال رضى وهذا مستقيم على احد  
 الزوجين يتبين في البيع دون الاخرى فانه لو يام احد المتبايعين ففي بطلانه روايتان (بسم) ان كان  
 عمل زوجتي بنتا فزوجكها امكن او لم يمتا لم يصح لعدم كون الحمل محلا للكاح حنثي لير قال زوجتك  
 هذا الحمل وكانت متتالم يصح (فصح) قالت زوجت نفسي منك بطل انتصا ما عدتني لا يصح وكذا لا يصح  
 تعليق الكاح بالشرط لا يجوز اضافته الى وقت مستقبل (يسن) له بنتان ايم وذات زوج فقال لرجل  
 زوجت بنتي منك ولم يسمها صح ولو زوجت نفسها منه فلم يقل شيأ بل دفع اليها المهر في المجلس فقبول  
 (بسم) مثله (فب) لا ينعقد (فب) قال لها بحضرة اليهودي خويشتن را بزي يس ده فقال شاباش  
 فان قالته استهزا فردوا وكان فيه دلالة قبول فقبول (بسم) لا ينعقد (فصح) قال لها رن ملن باش فقال  
 يا شيه كير او قال خويشتن بيم دادي فقالت دآده كيور ينعقد ادا ارادك به التحقيق (عس) قال  
 لامرأة السلام عايك يا زوجتي فقال السلام عليك يا زوجتي بحضرة من اليهودي لا ينعقد (بسم) قال  
 لها هل زوجتني نفسك بكلي فقال بالي لا محال فجواب في التثني يستحب ان يكون الكاح طاهرا وان

يكون قبله خطبة وان يكون عقله في يوم الجمعة وان يتولى عقله ولي رشيد وان يكون بشهود عدول  
 \* باب في الشهود (بم) زوج غيبه امرأة وهو حاضر بشهادة رجل واحد سوى المولى جاز وكذا  
 في الأمانة (بم) لا يجوز فيهما اختلاف البنت البالغة وقال استاذنا رضى فيهما روايتان (فتح) فضولى  
 زوج رجلا امرأة بشهادة واحد والزوج حاضر ساكت يتعقد ولو تزوجها بحضرة النائمين ففيه اختلاف  
 المشايخ والاصح انه يتعقد (بم) تزوجها ليلا فسمع الشهود صوته ولم يروا شخصها يصح ان كانت في  
 البيت وخدمها والا فلا وكذا في التوكيل \* باب في نكاح الصغار والصغائر (بم) صبي تزوج  
 امرأة بغير اذن ابيه ودخل بها لا مهر عليه وفي الغبل المحجوز يجب بعد العتق لانه ضمان قول  
 (بم) فبم) زوج بنته البكر البالغة برضاها فدخل المخمل واشترى بها جهازا لها وسلمه اليها فليس  
 لها انكاره لان الاب ما دون بشرى الجهاز وعرضا وعادة وسواه علمت او لم تعلم انه اشترى بها من مالها  
 (بم) زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حرا لاجل وكان معتقاً وهو باطل وقال رضى وينبغي ان يكون  
 بالاتفاق (ط) رجل زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه محلاً لا يشرب الخمر واخبره الناس بذلك  
 فدخله شرباً ملئاً ان لم يعلم الاب شرباً وكان غلبة أهل بيته الصلح فالكاح باطل بالاتفاق وانما  
 الخلاف فيمن زوجها من رجل عرفه غير كفولاً (ظ) ولو زوجها القاضى من غير كفولاً يطع (محسن م)  
 لاحت البنت ان يقول الاب الزوج اذهب بها الى بنت زوجها وان كان الزوج صغيراً \* باب في نكاح  
الابكار (بم) (فتح) استأمر البنت البكر البالغة وقال لها ان فلا تاذن لك بك به مهر كذا فوثبت من ملكها  
 لو هي ساكنة هكذا مرتين فزوجها الاب جاز (فتح) استأمر البكر فسكتت فوكل من يزوجها من سمها  
 جاز ان عرفته الزوج والمهر (شم) مثله ولو وكل رجلاً بتزويجها قبل الاستئمان ثم استأمرها  
 الوكيل بذكر الزوج وقت المهر فسكتت فزوجها جاز (ط) سكوت البكر عند العلم بنكاح وكيل الاب  
 كسكوتها عند نكاح الارملة (بم) ليس برضا وعنه ان علمت وقت العرض انه وكيل الاب فهو رضا  
 (شم) قال لها عمها الذي هو وليها لا غير هل وكلتني في امرك ان ازوجك على ما استصوب فسكتت  
 فزوجها من ابنه او غيره بعشرين دينارا صح وهذا رضا (بم) زوج البالغة وليها بحضرتها وعلمها  
 فسكتت ولم يستأمرها ففيه اختلاف والاصح انه رضا (ق) ابنه رضا (نم) سكوت المعتقة البكر

الدالة عند احتيمار مولاها رضا (يمنح) اسما رها في نكاح رجل بعينه فسكرت لو اذنت ثم حوى على  
 لسان الروح قبل الزفاف ما وقع به اعرقه فليس له ان تزوجها منه يحكم ذلك الاذن لانه انتهى بالعقد  
 \* باب في الاولياء (شم) يجوز لاجل الاولياء المستورين في الدنيا حنة ان يتفرد بالاعتراض اذا سكنت  
 الباقون (قب) ام الاب اولى بتزويج الصغيرة من الام (طن) من عطاء المسك في الاخت لاجل  
 وام اولاب اولى من الام في تزويج الصغيرة ثم قال والنساء اللواتي من قوم الاب لهن ولاية التزويج  
 منهن مالم يعصيات باجماع بين اصحابنا وهي الاحت والعمية وبنات الاح وبنات العيم فاما الام والنساء  
 اللواتي من قبل الام لهن ولاية عمل التصفية وامي يوسف حلا بالمحمل ثم قال (يم) وماذا كثر شي  
 الاسلام عطاء السعدى من الاجماع فمستقيم في الاحت لابي العمه لانها من ذوى الارحام (بما)  
 ولا يجوز لو وكيل الاب ان يتزوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها \* باب في الكفاءة \* (شم) نفع  
 هي (رحل) ارند والعياد بالله ثم احلم وهو كقول من لم يعز عليها ردة (شبه نفع) غير الاب والجد اذا روج  
 الصغيرة ممن لا يقدر على المهر والنقعة لم يصح (بما) زوجت نفسها من غير كبر ولها وليان فرضي  
 احد هما لم ينق للاخر حتى الاعتراض كالانتداء (فصح) الجائز لك ليس بكفر لو نكحت الدشقان وان كان  
 منسرا او قيل هو كثر \* باب في الشروط في النكاح \* (بما) زوجت نفسها من رجل على ان يطلقها  
 بعد ما دخل بها فعند امي حنيفة نكح للزوج الاول وعند امي يوسف النكاح فاسد وعند محمد رجع صحيح  
 لكن لا يجل الاول وي المسعودي فان تزوجها على ان يطلقها الى عشرة ايام فالنكاح جائز والشرط باطل  
 (فصح) قالت زوجت نفسي منك بذلك على ان يكون امر طلاقى بيدي فقال قبلت النكاح لا الشرط  
 لا يصح هو الصحيح (يمنح) تزوجها على انها بكر فلم تكن بكر اولى ان تدفع اليه المرأة كذا فلم تدفع اولى  
 العكس صح النكاح \* باب في حرمة المصاهرة \* (شم) نظر الى فرج صبية مثلها تجامع اولى العكس  
 ثبت حرمة المصاهرة (بما) صبي مستة امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشتبه للنساء  
 فلا ثبت حرمة المصاهرة وقال في ابن ست او سبع ثبت حرمة المصاهرة (ظم) صبي ثلثه امرأة ابنة  
 اولى العكس بشهوة قال رايت رواية منصومة عن العقيه امي جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع  
 ثبتت حرمة المصاهرة والا فلا وكذلك ابنت المرأة الصغيرة قبلت زوج امها بشهوة اولى العكس ان كانت

بنت الحَمَسِ سَنِينَ لِإِقْبَتِ فِي بَنَاتِ التَّمَسُّعِ ثَبِثَ وَكَذَلِكَ فِي بَنَاتِ السَّبْعِ إِنْ كَانَتْ بَضْعَةٌ مِشْتَهَاةً وَالْأَفْلَا  
 (ط) أَدْمَخَلَتْ ذَكَرَ صَبِيٍّ فِي فَرْجِهَا وَالصَّبِيَّ لَيْسَ أَهْلُ الْجَمَاعِ ثَبِثَتْ حُرْمَةُ الْمَصَاهِرَةِ (ط) قِيلَ لِلْمَجْنُونِ  
 إِمْرَأَتُهُ أَبْشَهُوَّةٌ أَوِ السُّكْرَانُ يَتَبَيَّنُ أَحْرَمٌ (يُتَج) وَبِحُرْمَةِ الْمَصَاهِرَةِ لَا يَزُفُّ النِّكَاحُ وَكُلُّ بَالٍ بِالنِّزَاعِ  
 حَتَّى لَا يَخْلُقَ لَهَا التَّرْوِاجُ يَزُولُ حَتَّى لَا يَبْعُدَ التَّيَازُكَةُ وَالْوَطَى فِيهَا لَا يَكُونُ رِيٌّ \* بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ  
 إِلَّا نَكْحَةً وَمَا لَا يَجُوزُ \* (شَمْس) أَهْلُ الْحَرْبِ الَّذِينَ هُمْ يَقْرَبُونَ وَأَمَّا مَعْطَلَةٌ فَلَا يَجُوزُ لِلْحَمَلِ أَنْ يَزُولُ حَتَّى  
 مِنْ نِسَائِهِمْ (عَلَى) مِثْلَهُ (بِمَح) تَزْوِجُ أُمَّةً ثُمَّ سَبِيلُهَا لَمْ يَجُزْ وَلَيْ الْجَامِعِ وَالزَّوْجُ بَادٍ لَيْسَ يَجُوزُ وَبِهِ  
 (طَف) عَمَّحُ وَقَوْلُهُ فِي مَكْتَبِهِ مِنَ الْقَوْلِ يَزُولُ وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَوْ كَانَتْ كُلُّ أَوْ أَحَدٍ مِنْهُمَا  
 رَجُلًا لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْأُخْرَى فِي الْحُرْمَةِ الْمَوْلُوكَةِ وَأَنَّهَا مُؤَقَّتَةٌ تَزُولُ بِزَوَالِ مَلِكِ الْيَمِينِ (يُثَبِّتُ)  
 شَفَعُوا فِي الْمَنْ هَبَّ تَزْوِجَ الْخُفْيَةِ بغيرِ رِيٍّ لَمْ يَجُزْ وَعَلَى أَعْيَاسِهِ إِجَازُ (بِمَح) طَفَتْ لَا يَجُوزُ الْمُنَاكِحَتَيْنِ أَهْلُ  
 الْعَيْنِ لَوْ بَيْنَ أَهْلِ السَّنَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالزَّوْجَةِ عَلَيْكَ فَقَدْ أَثْبَتَ كُلُّ التَّحْمِيلِ الْبَصْرِيِّ عَنِ التَّزْوِجِ بِحَنِينَةٍ  
 فَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَهْوَدٍ (حَرَمٌ) لَا يَجُوزُ إِعْلَانُ عَمَلِكِ بِمَصْلَحَةِ الْمَسَائِلِ لِحِمَايَتِهِ \* بَابُ قَبْلِ فِي النِّكَاحِ الْغَاسِقِ \* (يَهْدِي)  
 أَلَيْتَ قَوْلِي فِي النِّكَاحِ الْغَاسِقِ يَتَبَيَّنُ الْمُنَاكِحَتَيْنِ بغيرِ ذَمٍّ وَتَوَقُّفٍ (شَمْس) أَلِ الْخُلُوعِ فِي النِّكَاحِ الْغَاسِقِ لَا يَوْجِبُ الْإِلْهَامَ  
 وَالصَّافِي الشَّامِلُ إِذَا أَتَاهَا فِي الْبَلَدِ فِي النِّكَاحِ الْغَاسِقِ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَبْسُطَ الْغَاسِقُ الْغَاسِقَ (يُخْلَعُ)  
 تَزَوَّجَهَا فِي عَيْنٍ غَيْرَةٍ وَدَخَلَ بِهَا فَعَلِيَّةٌ الْأَقْلُ مِنَ الْبَسْطِ تَوَقُّفٌ لِمِثْلِهَا وَعَلَيْهَا الْبَغْلَةُ وَيَتَبَيَّنُ الْخُلُوعُ  
 (صَمْع) قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَّارُ أَبَتُ الْعَدْلِ فِي النِّكَاحِ الْغَاسِقِ مِنَ الْوَطَى الْأَخْيَرِ وَهُوَ قَوْلُ تَزَوُّجِ الْغَاسِقِ  
 أَيْ جَعَلَ قَوْلُ ابْنِ يَرْسُفَ مِنْ وَقْتِ الْفَرَاقِ (بِمَح) مِنْ وَقْتِ الْمُنَاكِحَةِ وَعَلَمٌ غَيْرُ الْمُنَاكِحَةِ شَرْطٌ لِحَصْرَةِ  
 الْمُنَاكِحَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ حَتَّى لَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا لَا يَنْقَضِي عَنْ تَهْلَا بِمَنْ الْمُنَاكِحَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْعَوْنِ كَأَنَّهُ مَوْلَا  
 أَوْ لَمْ تَكُنْ حَتَّى تَزُولَ عَنْهَا وَمَضَى عَلَى عَيْبَتِهَا سُنُونَ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَخْرَ (رَفْعُ) ذَلِكَ فِي الْمَنْ يَخُولُ الْقَبِيلَ  
 وَفِي غَيْرِهَا يَتَفَرَّقُ إِلَّا بَدَلًا وَهُوَ لَزِمُهَا عَلَى قَصْدٍ لَنْ لَا يَتَفَرَّقُ إِلَيْهَا (بِمَح) فِي النِّكَاحِ الْغَاسِقِ لَيْسَ يَتَبَيَّنُ أَكْلُ  
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِفُسْخِهِ قَبْلَ الْخُلُوعِ بِالْإِجْمَاعِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْخُلُوعُ مُخْتَلَفٌ وَأَمَّا الْقَوْلُ فِي الْمُنَاكِحَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ  
 فِي الْأَمْرِ كَأَنَّ النِّكَاحَ الْغَاسِقَ (بِمَح) وَكَانَ لَزِمُ النِّكَاحِ الْغَاسِقِ بِحَصْرِهِمَا مِنْهُمَا رَكْعَةً وَالْأَفْلَاكَ تَكُونُ  
 الْوَكِيلُ النِّكَاحُ هَكَذَا الْعَيْنُ ابْنُ يَرْسُفَ رَاجِعٌ وَقَوْلُهُ الْكُلُّ أَنْ تَقْتُلَ الْخُلُوعَ مِنَ الْمَنْ يَزُولُ مِنْهُمَا رَكْعَةً

\*باب في الرضاع\* (دفع نسي) ما امرأة كانت تعطي ثدي بنتها مربية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن  
 في ثدي بنتي لبن حين المقتها نبي ولا يعلم ذلك الا من جهتها بخلاف لا ينهها ان تزوج به هذه الصيغة  
 (دفع) ما روي في المهرلة تعزم عليه بنتها من الرضاع وهي منسوخة في (عن) ثم امثلة ولو ارضعت ابن رجل  
 والمهر صغائر يجوز لك الرجل ان يتزوجها وكذلك يجوز ان يتزوج بنت المهرضة التي ارضعتها مع ابنته  
 (بمع) ارضعت صبية اسمها عائشة ولزوج للرضعة بنت من زوجة اخوة صارت هدية مع عائشة اختين  
 من الرضاع ولا يجوز الجمع بينهما في النكاح انما ارضعتها لنفسه \*باب في المهر\* (شبه) تزويج  
 ما مرأته وهي اجلال له بمهر معلوم لا يجب المهر (دفع) يجب ويجوز الزيادة في المهر من غير شهود  
 (دفع شبه) المترواقى عليه عشرة دنانير من المهر لم تزوجها بتك العشرة فهو تزوج بمثلها (دفع)  
 قالت تزوجت نفسي منك بمثلين دينار او ابرأتك من الخمسين فقال قبلت بتعقل بمهر المثل  
 (بمع) مريضة زوجت نفسها بقل من مهر مثلها ثم ماقت فليس للزوج ان يعلموا ان مهر مثلها  
 (قب) قالت زوجتك مهر جائز في الشروع لينصرفا الى مهر المثل (بمع) مثله (بمع) ينصرف الى  
 عشرة دراهم (بمع) احتلفا في مهر المهر فقالت وهينم لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط بالقول  
 قولها (بمع) عادة خوارزم لك النساء لا يطلبن المهر الا عند البراق او بعد الموت فهو تأجيل عرفا  
 ولو طلعهما جميعا لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه اخذ عامة المشايخ (قب) يصير حالا (بمع)  
 مثله (بمع) المهر طلب المهر مع الحال لكن للقاضي ان لا يسمع ذلك مادام حلالين (بمع) المهر في مهرها  
 غير مؤجل ولها المطالبة متى شاءت (بمع) ولو تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي  
 ثيب لا يجب الزيادة (بمع) وكل اخاه ان يتزوج ابنته في زوجها الوكيل كزها وزفت اليه كرها ودخل  
 بها كرها يجب مهر المثل (بمع) ولو وطئ المطلقة ثلاثا من اوطئ طين انها تجل له فباعه كل وطئ مهر  
 ان ادعى الاشتباه عند كل وطئة ولو وقعت بين الزوجين حرمة المصاهرة ثم وطئها قبل المتاركة  
 لا يحد وعليه مهر المثل وتبعد المتاركة محل (ط) قبل الزوج ام امرأته او بنتها او على العكس ثم وطئها  
 الا حد عليه ادعى الاشتباه او لم يدع لاحتلاف الصحابة فيه (بمع) ولو قال لغير المدحولة ان خلوت  
 بك فانك طالق فجلاها بوجوب نصف المهر لا كاله (بمع) دفع الى زوجته مالا فقالت هي من المهر وقال



المزدوج ودية فالتقول قولها ان كان من الخمس المشروط والا فللزواج (فك عك) تزوجها بكنز باس  
 ولم يكن كروطولا ولا غرظا فعليه كز باس من قطن يبلغ دينار (عك) تزوجها وخلا بها وقال لم اجامعها  
 وضد قته فعليه كان المهر (يتم) بخلا بها ولم تمكنه من نفسها ففيه الاختلاف المتأخرين (فعلتم) صغير  
 يقبل رملي الا يلاجر فنت اليه امراته وهي صغيرة تجامع ثم لها وخلا بها لا يجب كمال المهر كما لم يرض القادر  
 اذا لم يشته (يشرح) خلوة الصبي الذي يتحرك اليه ويشتهى ينبغي ان يوجب كمال المهر (خرج)  
 يترك المهر (يشرح) افتبر فاقالت افتبر قنا بعد الدخول وقال للزوج قبل الدخول فالتقول قولها  
 لانها تنكر سقوط نصف المهر \* باب الزيادة في المهر \* (ط) الزيادة في المهر بعد هبة المهر  
 تصح (فصح) قال بعد الهبة جعلت المقدر لهم مهر لا يلزم (فصح) جد للبحال نكاحا بمهر يلزم  
 ان جد دلاجل الزيادة لا احتياطا (عك) ابن أيتي فاني امهر بك بمهر اجد بك انما يراى فيه فجدة  
 لها مهر امع الحمل في هذه الصورة يبرأ من المهر الاول ويجب الجدي (فك) تزوجها بمهر جدي  
 مع قيام الحمل ففي وجوبه اختلاف بين ابى يوسف ومحمد (خرج) وهبت او ابرأت ثم جد بمهر فعلي  
 قياس قول ابى حنيفة ومحمد يثبت خلاف ابى يوسف وقيل بالاتفاق لا يثبت الثاني بعد الاول وانما  
 الاختلاف فيه حال قيام المهر والامح ايه مختلف (عك) حم لا يثبت الثاني \* باب في نكاح  
 الكفار والمرتدين \* (فصح) مجوسي اسلام وتحت اخيه ثمين بدوان تغريق القاضي (فك عك) جاهلة  
 متى خاصمت الزوج اظهرت كلمة الكفر مغايظة او قرارا عنه تحرم اللعينة وتجبر على الاسلام وكل  
 قاض ان يجد ذلك النكاح بينهما امهر يسير ولو بد ينار راضيت وايت (احم) مثله (ن ث) تجبر على  
 الاسلام وتعرز خمسة واسبعين وليس لها الا الزوج وزوجها الاول (فصح) مثله (ط) تجبر على النكاح  
 وبعض مشائخ يلح منهم (اجله فصح) وابو القاسم الصفار واسمعيلى الزنا هل من ائمة بخارا وبعض ائمة  
 هم قتل كانوا يقتلون بعين ثم للفرقة بوندتها حسمتا لئلا يلب المعصية وفي الجمع مع الا صغر كان شاذ ان  
 وابو نصر الدبوسى يقتلان لانها لا تبين (شخص) المارقة ما دامت في دار الاسلام فانها لا تستلحق  
 في ظاهر الرواية وفي المواد وعن ابى حنيفة انها تستلحق (مناف) ولو كان الزوج عالما استولى عليها  
 بعد الردة فتكون فيا للمسلمين عند ابى حنيفة رخص ثم يشتردها من الامة او يصرها اليه ان كان مصرفا

فإن أنتمي مفتحة بهله والمرواية بحسبها لهذا الإجماع لا بد من بدليلتي وفي زماننا بعد فتنة العترة العالمة  
مباركة هل لا يزالوا بالتالي التي عليهم وعليها وأجلوا بالحكم لهم فيهم كغوازيوم وماودا غا السهو وخرنا لمال  
ونحوها ما يوتوا من العترة في الظاهر والاحتساب عليها الزوج بعد الردة بمكها ولا يحتاج إلى شرائها  
من الأيام فتبقى في ملكه بحكم الرق حنسا كيد الجهلة ومكر المكورة على ما أشار إليه في السير والكبير  
لهما كتب فيما يتعلق بكما ع العيود والامانة (بمفتح) أذن لعبد في العزوة ثم أبقى لا يبقى ما ذونا  
(لمفتح) فيبقى ما ذونا (بمفتح) سكوت المولى عند تزوج العبد ليس بربض (لمفتح) لذن لعبد  
إن لم تزوج لانه بالف مقزواها بالعين يتوقف الحق على الحارة المولى (لمفتح) اشتترى جارية تحت  
زوج قيل بالحق المولى لم تدخل بها في ملكك المشتري حقا للمهر والبائع (لمفتح) باع عبد له بنتا زوجة امرأة  
ما لمهر في رتبة العلام بينه ورمعه المتعاد وهو المصحيح كد بين الاستقلال (لمفتح) المهر في الفرس  
(لمفتح) زوج عبد له حرة لم أعنفه فخير في تعالين الحرة لا ولعبد (لمفتح) يضم المولى الأهل من  
قبيلة (لمفتح) من عترة (لمفتح) زوج مدبر وامرأة ثم مات المولى ما لمهر في رتبة العبد يورث به إذا اعتنق  
في العالمة المتأخر بعد الألف في الحرة في خلق السلاخ حتى لا يستحقه مطلقا لية الزوج والقسم لو الوطن  
والنفقة بهما فيما يتوزع المهر في الزوجات في كل (لمفتح) المهر في العترة إلى العترة  
ما بد ذلك فلم يترك إذا حبست نفسها بالصدقة في الألف لا كمن والابن والظاهر تزوج بل في البطلان  
فولدت منه ثم أراد أخوها لهما في التزويج في الألف لا بالمولد المهر خطا ثم ابتاعها في كل (لمفتح) المهر  
يجل حها إلى الرستاق من كان الرستاق قريبا فيل له ما القريب قال ما دون السطر قال رضي الله عنه  
وهو الصواب وتاويل ما جاء به (لمفتح) كمن والابن والظاهر ما إذا كانت المسافة مقصورة إلى أبيه العالم  
الصغار هو الذي يختار قول المصنفين مع نفسها من المصنفين لها المهر ومنع ذلك في الزوج  
أن يخرجها إلى ما دون البطلان وإن لم يوف المهرها بعد فترق بهن إلى الزوج إن يخرجها من البطلان  
إلى القربة إذا لم يكن بالمسافة سفر باقعا بين المصنفين وصاحبه وإن لم يوفها بمهرها (لمفتح) امرأته  
لا ينطق علمها ولا يخلصها ولا يكسوها وفي أوقافها مهرها ولم يوفها ليها لكنها لا تطلق اليه ليس لها أن تمنع  
نفسها منه (لمفتح) جانب في الحصة (لمفتح) الإجماع في المصنفين وان كانت مسافة المصنفين مع زوجة المصنفين

او كانت مطارية ما لم يفعل ذلك واذا افتقر او تزوج كل واحد منهما فخصته الصغيرة للابا اذ لم تكن  
 لهما من تكون لهما الحضنة ولو تزوجت الام بزوج آخر وتمسك الصغيرة معها ام الام في نيت الزا  
 فلا لب ان ياخذها منها (مصحح) الصغيرة اذ لم تكن مشتتة ولها زوج لا يسقط حتى الام في خصانتها  
 ما دامت لا تصلح للرجال الا في رواية من ابني يوسف اذ كانت تصلح للاستيناس بها والصغير اذا كان  
 في حضنة الام وهر من اولاد الاشراف يستحق على الاب خادما يحل منه فيشتريه او يشتت جرة (مصحح)  
 صغيرة عند جلة تخون حقها فلعمري ان ياخذ منها اذ ظهرت خيانتها \* باب في ما يتعلق بنكاح  
 الفضولي ونسخ العين في تعليق الطلاق \* (سني) المجيز في النكاح الموقوف لوقال حل هل امن المهر او قال  
 اذ فعه الى فلا فة من المهر فهل الاجازة بالفعل (رفع) قال ادفع هذا اليها ولم يقل من المهر فهو اجازة  
 قوله وكل الوقال بالغ خلال من ياروزدوا الاجازة بالفعل ان يدفع ما يدفع ويضم في قلبه انه من المهر  
 يظهر بعد الاجازة (ظم رفع فب) لوقال عند البعث هذا امن المهر فهو اجازة بالقول (ظم رفع)  
 وحيول المنقول المبعوث اليها ليس بشرط للصحة (فب) لا رواية في مجزء البعث وقيل يكون الاجازة  
 ولو قال ادفع اليها هذا الشين فهو اجازة بالفعل (ق) حلف لا يطلق امرأته فيخالفه عنه فيزهر  
 فان اجازة باللسان جنب وان اخل من ل الخلع لا يحنث (شم) لوقال بالغ خنجا كام كام خلال  
 ياروز اعين فلا فة فهي طالق ثلثا لا سبيل له اليها يعني يد ونفسح اليمين (بم) ان اتز و نجت فلا فة  
 او تخليت في نكاحي فهي طالق ثلثا فنزوجهما منه فضولي واجاز بالفعل طلقت ولا ينفعه هنا نكاح الفضولي  
 (ط) عن نعيم الدين النسيبي ربح كل جواب عرفته في قوله كل امرأة اتزوجهما يعني من جواب نكاح  
 الفضولي فيه فهو السواء في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالزوج  
 فكان ذكر الدخول في نكاحه كل كرا المتزوج قولاً كان تعليقاً به فيمنحل اليمين قبل الاجازة فلا يحنث  
 واذا قال كل امرأة تصير جلالاً في هذا او ما لوقال كل امرأة تدخل في نكاحي سواء قال رضي الله  
 عنه الا ان جواب (شم) (شم) (شم) (شم) قال كلما تزوجت فلا فة او زوجت مني بعقل  
 فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصير فلا فة امرأة في او زوجة لي فهي طالق مني ثلثا قال هذا كله  
 هل له طريق ان يزوجها ولا يحنث سوى الحكم فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي واعطاء شيع من المهر



ولا يشترط أن يقع فيه لأن قسمة العسر ظاهراً لا يتصور عن الإرشاد فلا ينقل قضاءهم خصوصاً عند الشاقعي  
 (فتح) (لم يفتح) لا يحتاج في إجازة عقد الفصول إلى معرفة الفصول (بم) طلق منكوحة نكاحاً موقوفاً واحدة  
 وثلاثاً فيجوز إجازة (م) ابن سماعه لم ينص فيه من غير إجازة ولو قال فهي طالق فعند المستنصرية إجازة  
 وتطالقي وعند محمد رد ولا تطلق (بم) زوجها فصولي ثم بعث الزوج إليها فربما نقضت لا يكون الإجازة إلا  
 إذا قيل لها إن الزوج بعث إليك الزوجة فكاح وقبضت فها إجازة (فتح) زوج له فصولي وبعث قوم المرأة  
 إليه ثياباً فأنس بعثتها فجوز إجازة (بم) قيل له في عقد الفصولي كم تجعل المهر فقال كذا ذينار فهو توكيل  
 وكذا إذا قال اثنان اثنان بعشرين لا بأكثر وإن زاد الفصولي شيئاً قليلاً ولو نصفاً ذينار لا يصح (فتح) قال  
 كل امرأة تزوجه أهلي طالق ثلثاً ثم إجازة عقد الفصولي بالمعول ثم خالعهما بعد ذلك ثم تزوجه بنفسه يقع  
 الثالث (فتح) قال مشايخنا البراءة وابن أبي الليث لا بأس إن يؤخذ في تعليق طلاق الأجنبية بنكاحها  
 بقول الشافعي راجح لأنه لا يقع وعنده ذلك يصح القول بالحل إذا اتصل به قضاء القاضى بفسخ الميسر  
 وإذا إجاز المحالف عقد الفصولي بالمعول \* باب فيما يتعلق بالنكاح المطلقة ثلاثاً (فتح) (م)  
 الصلح بين البرذونين محمد بن علي بن سعيد بن المسيب رجع عن من هبه في أن الدخول بماله ليس بشرط  
 في صيرورتها حلالاً للزول (م) والموقوفى به قاض لا ينفذ قضاءه فإن شرط الدخول ثبت بالإقرار  
 المشهورة (بم) فتح يستل في العطلية الثلاث ويأخذ الزنى بذلك وتزوجها للزول  
 دخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاءه من يفعل ذلك قالوا أن يسود ويبعد (فتح) نقيه يفتى بمذهب  
 سعيد بن المسيب وتزوج للزول فقال بقيت مطلقة بثلاث ويغلز النقيه (م) المحلل إذا أوج إلى  
 مكان البكارة يخل للزول والموت لا يقوم مقام الدخول في حق التحليل (ط) وكذا الخلوة في نواذر  
 هشام إذا انتهت في ذنبها لا تحلل للزول (م) والزواج الثاني لا يهدم ما دون التلث إلا بالدخول  
 (فتح) (م) قال لها إن دخلت هذا الدخول فانت طالق ثلاثاً فدخلت ومينعت نفسها عن الزوج ثلثة  
 أقراء وتزوجت بأخره دخل بماله وطبقها وانقضت عتتها ثم طابت من الأول أن يجعل دأها كما حان فخل  
 غير ما لم يصنع وهي في يده لا يجوز لها أن يك ولا تحلل للزول (م) (م) لا يصدقان في حق استنفا  
 العدة قضاء ويصدقان في دية (بم) طلق امرأته ثلاثاً ثم أنكر وهاب عتتها فلها أن تتزوج بأخر بعد

العدة قد بانه (عنت) لا يجوز في المأثم الصحيح (عن) حلف ثلث نيل انه لم يحدث وحيث  
 لم يحدث وطقت اهل الموضع حصرته بذكر اليقين فلذا اغتاب عنها بسبب من الاحكام فلها التحليل وبانه لا  
 نكاه بال (عن) ما لم يمسها السيد انما شجاع تكتب انه يجوز ثم ما لم يمسها بعد مدة يقال لا يجوز والطاهر انه  
 ايما احاب به في امرأة لا يوثق بها (عن) شهد عدلان لامرأة ابروز وجها طلعها فلما هو بحد ثم ما لم  
 اوغابا بل ان يشهد عند المقاضى لم يسعها المقام معه وكذلك اذا شهد اهل رضاء بينهما فان قيل واثبت  
 على الهرب منه لم يسعها ان تعتد وتزوج بروح احرا لا يفي الحكم ووجه الاول قتل القصاص بالفرقة  
 (ش) قالوا اهل انى القصاص واليهاد كذا ديانة وكذلك ان سمعته انه طلقها فلما ثم حلف انه  
 لم يفعل فردها الناضى عليه لم يسعها المقام معه ولم يسعها ان تتزوج بغيره ايضا قال رضى الله تعالى  
 عنه بالحاصل ان على حواش شمس الاسلام الاور احمدى وانجم الدين السفلى والسبيل الى شجاع  
 واثبت حامد والعصر حسى بطل لها ان تتزوج بروح احرا فيما بينها رضى الله تعالى وعلى حواش الرايس  
 لا تحل (عنت) ما لم يمسها لثنا كيف صرت حلالا لاى بقالت على وجه الشرع غير ما تطلق بعيا للتزويج  
 وتعتبر الجيران من نفسها يسعه ان يتزوجها قليل له فلو كان السائل يقيها قال الجواب ما امر (عليك)  
 لموقالت حللت لك او قالت حلاله كعدم لا يسل له التزوج ما لم يستعسر بها لا احتلاف بالنكاح في كيفية  
 التحليل قال رضى وهو الصواب باب في البسبب والعين \* (يذكر) تزوجها وولدت ثم قيل انما امره ثم  
 بسبب الولد منه ويرث ولو تزوج محبون امرأته بشهر ودود حل بها وولدت لا يمس البسبب منه حالية  
 لها ولد يقال مولا هار ديت هي مولى ولد اولم يهل لا يثبت نسب هذا الولد منه (رسم) رجل له آية  
 قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل المهرح ليس لزوجته حق المطالبة بالتفريق \* ما لم يمس من المرأة  
 وما يجتمع بغيرهما لمن يكون \* (عليك) غرلت جوزة الروح نادته او سكرته وبسببها كرايمس بهي  
 للروح وان مسها ومع هذا عرله وبعثته فلولها وعليها قيمة الحوزة فلو لم يمس الغرل الروح او دفع  
 الاحرة الى الحائك في فصل الملع فهو متزوج (شمر) ادفع اليها حوزة وبعثته لتتخذ ثيابا وتعمل  
 فعملت ثم نسحت ثيابا كثيرة فهي للزوج ان كان السمس نادنه والا فالمرأة (شبح) عزلت القطن باحم  
 الروح التبعيل له من دلائل فانت قتل السمس هو لصاحب القطن (حج) رجل قوام على امراته بفق

عليها ويشترى لها من النجوة فنهى عن زوالها وندفع الزوج عزها الى الحائك فيمنعهه اقربا ثم وقعت  
 العرقه بينهما فان كان نسجهما التباع اولا تخاذ الثياب له فهي له وان كان لها فهي لها \* باب في الاموال  
 التي تدفع في المصاهرات والرجوع فيها \* (عك) حمل الى الخطيئة امتهنة من جنس ما يحمل  
 اليهن في العادة ودفع اليه اهل الخطيئة مثل ما حمل اليهم فلا رجوع لهم فيه اذا ائتمروا بالمساهلة  
 في مثل هذه العزيمة فيما بينهم (فتح) في المبعوث بالخارج انك يك يطلبون في عرف جرحانية خوارزم  
 هروما مثلا لمثل الامحالة وفي رسالتك خوارزم يطلبون عوضا وان قل يرضون به جرح العرف والعبادة  
 وينتظرون كل تلك الى عزهم (شمر) بعث اليها شيئا معينا كما هو العادة ثم تزوجها ولم يخل بها وخلعت  
 نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عرفتته (صفت ضح) له طلب المبعوث (فتح)  
 له طلب العوض ان لم تعوضه (فتح) بعث ابو الزوج الى الخطيئة مستقيمان ثم اختلعت نفسها قيل  
 انك خول منه بالمهر ونفقة العلة ليس لآب الزوج ان يطالبها بما بعث اليها (فت) ان كان بعث اليها  
 ان يهر من اركبها يزوجها بالتمام دون الهالك (كح) خطب لابنه الصغير امرأة وبعث اليها فقل  
 ثم فسدت المصاهرة فالمبعوث للابن (فتح) ان عقن النكاح فهو للابن يسترد (فتح حم) خطيئة  
 لابنه خطيئة وبعث اليها نالير ثم مات الاب فان تمت الوصلة فهو لابنه والا فغيره وان كان الاب  
 حيا يرجع الى نيتته (فتح) ولا يملك الابن الصغير ما بعث الاب بفنفس قبض الاضهار (ول) بعث  
 بهن ايا الى خطيئة ابنه ثم مات الابن قيل الزفاف يرجع الاب بالتمام منها دون الهالك وان بعث  
 اليها ايا من مال الابن يرضاها لابن جمع (عك) بعث الى خطيئة بالخارج ائله يك وبعث قوم الخطيئة ليلى  
 المتوسطا با برسم العيلة وقالت هي لك عيلة فاقطعها ثوبا ففعل وهو بعث اليهم قد رامن العين  
 والفراكة ثم فسدت المصاهرة فمهم يتجاسسون ولا يتزادون الفحل ولا يتزادون ما اتفقوا في الصيقات من  
 الجانبين (فتح عك) العادة الجارية في بلدنا انه يضمن الخاطب انه يبعث اليه كن او الى ثياب الخطيئة  
 كن او يتخذ ابوها ثوبا لغيره فاعلوا بك وزوجت اليه وتفرق بعد مدة ليس للزوج ان يحسب ما بعث اليها  
 من المهر اذا بعثت اليه في مقابلته ثوبا ولو ارسل الى خطيئة دفاتير ثم اخذ واله ثوبا بالكل هو العادة ثم يقول  
 انفق بها من المهر قال قول قوله ولو كان قال اصرفوا بعض الدنانير الى اخوة الحائك وبعضه الى ثمن

الأشياء والحياء والشمع لا يقبل قوله في التعيين قال رضي الله عنه فحاصل جوابه في هذه المسائل انه  
 اذا بعثت الدنانير الى حقه اخر غير المهر لا يقبل قوله بعد انه من المهر والا فالقول قوله انه من  
 المهر وان لا تحل والله ثيابا (ظنت) بعثت الى امرأته متاعا وبعثت الى المرأة متاعا اذعى الزوج ان  
 للمعروف كان امي انما فالقول له مع يمينه فان حلف والمتاع قائم فالمرأة ان تزود وترجع بما بقي من المهر  
 وان كان هالكالا ترجع بالمهر واما ما بعثت اليه اب المرأة ان كان هالكالم يكن على الزوج شي وان كان قائما  
 وقد بعثه من مال نفسه يرجع وان كان بعثه من مال البنت برضاها لم يكن له ان يرجع (رض) تزوجها  
 وبعث اليها مال ايا وعرضته على رجل ثم ردت اليه ثم فارقها اذعى ان ذلك عارية فالقول له فاذا استردته  
 من المرأة ولها ان تسترد ما عرضته عليه قيل ولا يرجع كل واحد بما فوق من المتاع ما حبه باذنه  
 صريحا او دلالا ولا يملك كولات من الاطعمة والنفقة الرطبة \* بآسب فيما يتعلق بتجهيز البنت وثياب  
 الاختان والبردين \* (شمر) أزوح ابنته البالغة وجهازها بامتنعة معينة ولم يسلمها اليها ثم شفع العتق  
 وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بنك الجهاز لان التجهيز تمليك فيشترط فيه التسليم (فمنه)  
 ولو كان له على ابنته من تجهيزها انوها ثم قال جهازها بدلها على وقالت بل بما لك فالقول للاب (فمنه)  
 القول للبنتا عنه القول للاب فانه قال لو قال الاب لا ملك على مائة دينار فالتحلل للجهاز بها  
 وقالت بل من مالك فالقول للاب قال رضي الله عنه ولعل الفرق بينهما ان دين البنت على الاب  
 معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراءة عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باعراؤه وبكل  
 مع البراءة عنه فكان القول قوله كمن قال للقاتل بعت هذا العبد من فلان وغاب قبل نقد الثمن  
 يتبعه القاتل ويؤديه الثمن وان كان قضاء على الغائب لان كون العبد للغائب انما طهر باقراره مشغولا  
 بحقه بخلافه اذا كان قبله معلوما لا يتبعه (ظنت) ذفع الى ام ولد شيئا لتخلل جهازا للبنت فتمثلت  
 وتمثلت اليها لا يضح تماثيلها لم يسلمها اليها وان الصغيرة نفس الاتخاذ يكفيها لها الثبوت الملك لها  
 في التحلل (بهر) بعثت الى الخليفة دسقمينان وزفها الاب اليه بلا جهاز قل ان يطالب الاب بقدر المتعوضات  
 جهازا (لمنح) له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من دسقمينان وهو اختيار  
 الاكثر اكبار وجمال الدين الرضيد مولى وزيره ان الدين والصد والشهيد (فمنه) والوزن



اليه بلا جهاز فلان يطالب الاب بما بعث اليه من البدن فانما وان كان الجهاز قايلا فله المطالبة بما يليق  
 كما لم يعثر في غيرهم (بمع) لم يفتى بانه اذا لم يجهر بما يليق بالمعترث فله استرداد ما بعث والمعتبر بما  
 يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكنت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضا لم يكن له ان يحاسم بعد ذلك  
 وان لم يتخذ له شيء (بمع) فعمد صغيرة نسجت جهازا بمال امها وابيها وسعيها حال صغرها وكبرها  
 فماتت امها وسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لآخرتها دعوى نصيبهم من جهة الام (فمع) عمت  
 جهاز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاحتسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رضي الله عنه المصواب  
 والصحيح في تسليم ثياب الختن ما اجاب به (بمع) انه اذا حملت الثياب التي اخلت بها اسم الختن الى  
 بيت الختان ثبت الملك له فيها اذا لم يكن الحمل اليه للزوجة والاسترداد بعد ها وان كان وضعا حتى الجهاز  
 ثيابا باسم الختن وخلصت مع ثياب الختن الى يمتة لا يثبت الملك لاختيه ما لم يقبضها (عمد)  
 امرأة نسجت في بيت ايها اشياء كثيرة من البرسم كان يشتريه الاب ثم مات الاب فعهد الاشياء لها  
 باعتبار العادة (ظمر) صهر قال لختنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك عتاييا ولا منك وتبياجا  
 ففعل فليس له دعوى الدراهم عليه (ق) ارسل الى ختنته ثيابا فقبضها ليس له استردادها اذا  
 خاطها الختن (بمع) المصاهرة بعثت الى ختنها ثيابا ليس لها الرجوع بعد وان كانت قائمة وسئل  
 مرة اخرى انها اذا بعث ثوبا الى الختن لطريق الهبة فلها الرجوع ان كان قائما قال رضي الله عنه ووجه  
 التوفيق بين الجوابين ان البعث الاول كان قبل الزفاف ثم حصل الزفاف وانه كالهبة بشرط العوض  
 وقد حصل فلا ترجع والثاني بعد الزفاف فترجع (بمع) دفعت في تجهيزها لبيتها اشياء من امتعة  
 الاب بحضرته وعلمه وكان بها كفا وزفت الى الزوج فليس للام ان يسترد ذلك من ابنته وكل الزا نفقت  
 الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن (ظمر) بعثت عند الخطبة اليها اشياء من سبومة  
 فيها ديناج ثم زفت اليهم قال الخليل الديناج من البراز يعني لارادة فليس له ان يسترد منها جيرا  
 اذا زفت اليها على وجه المملوك (بمع) افتراق بين بيتها ما جارية يقلتها مع نفسها او استخذمتها سنة  
 والزوج عالم به ساكت ثم انزعها قال لقول له لان ايدى لها كانت ثابتة ولم يوصل الميزيل بل ياب الاختلاف  
 في صحة النكاح وفساده (فمع) خرج تزوجها وكان في الملك اشهرين ثم قال الزوج كنت غيب بالتحسين

تزوجتها وقلد الرجل تأييد الخليفة لا يصدق فيه وعليه تعلم المأهر والتم بقاءها هو غير بالغ لكي يخلوها  
المهرة صحيحة عليه كالمأهر (ط) قالت لزوجه تزوجتني بغير مهر وروى قال لا يل بشهود فالقول للزوج  
ولو قالت تزوجتني وانما منيتم وقال الروح لا يل كنيها بالبرقة والقول لها ان لا يل في حنين فله في المسائل  
ان الزوجان متى اختلفا في صحة العقد وفلاده كالمشهود بالقول لمن في معنى الصحة لشهادة المظاهر  
واذا اختلفا في وجود اصل المصاح كالمسئلة الثانية والقول لا يل ليكون الوجود ونقص عليه في الجماع  
الا صرح كذلك في ما يصلح اليه كزوجا (يخج) انما رجل تأييد الخليفة يكلم به الماهر (بو) رجل تزوجته امرأة  
بلى في ثلثها مهر وقيلة وتصدق في لثا فخر صيته عنها الوعد مهرها ولا حول لها كبينهما يرجع اليها  
فان اقرت الاول وهي تزوجته وان ايكوت فلا بد له من اليستار قلنا نيت من الثاني وعليه نصف المهر  
(ابن) ما عني امرأة في بد غير وقال طلقها وكنت معنونا ان عرف منه الحنون بان كان رآه القاضي  
او كان مشهورا عند اكثر اهل ذلك المكان فالقول له \* يا رب في القسم بين النساء \* (افك) رجل  
للزوجة وخارجه يستعند عند المزدحم ليل من الاسبوع وليلتين عند الجارية او في المطالعة قلها  
ذلك اذا لم يقصد الا صبرها (ظلم) مثل (مثل) لا يتلذذ بحقها في ظلها للرواية في يوم وليلة  
ارفع ليلان ولكن يوم من الزوج بان راعى قلبها ويبتليها معها الحيا فلا روى الحسن عن ابي حنيفة رض الله  
كانت له اموة واحدة واشبع نخل منها بالقيام والقيام او بصحبة الامه فخاصته في ذلك قصي القاضي  
لها بليكه في كل اربع ليل لان للزوج ان يسقط حقها في ثلث ليلان بلان يتزوج بثلاث اموات ثم قال  
والصحيح ان يومه وان يؤمنها بصحته لهما فاما من غير تزويج \* يا رب في مسائل متبرقة \* (فج) قالت  
لا جنتين تزويجي ولا اريد بكم من حقوق الليل ولا من حقوق النهار واعتز زوجها لا يعتد بتمتع التفقة  
ولا لم يستل الا ان يتركها ذلك بعد المصاح (فج) المقتضى في القاضي يقول اذا عقدت بمقدد اليك بلي وبار  
وان عقدت بتعقيد للثبث فلي نصقه بجل له فذلك ان كان لهما ولي غير والاول لجل له لا في يتزوج عليه  
لقد آخر نفسه حتى لجل هو من حب ظلمه \* كتاب الطلاق \* وانما يشتمل على ثلثين ليل \* يا رب في مسائل يكون  
ابتناؤها ولا يكون لها يكون زوجها ابنتا \* (فج) قالت له المصاح على الطلاق فعمل الحليلين لجلها  
يقع المهر فيكون لولا فمفي بالورود ويقع في ذلك وفيه في غنى لا يقع (عك) مثله (حج) مثله (عك)

فيه اختلاف الصحيح انها تقع لا نهى للتحقيق (ط) مثله (حمر) فتوى الباقي قالت طلقني ثلاثا فقال  
 بالتحخرجي لئلا يتبين لا يقع ما لم يقبل معينا نادى والزواني تحرجي فاذعني يقع وان لم يقبل ما بين لادن قوله  
 ضعي لا يستعمل الا في المزوج (ع) مثله (جك) قالت طلقني فقال غدا ان برأحتي اني يكون ما دغالي  
 حنين يقع الثالث وكذلك الزواني فانني يحكمش فتجني يقع ان غدا وان لم يقبل طلقني نفسها في المجلد  
 يقع (متى) لو قالت طلقني طلقه فقال متى ما هاذي شئت فقلت اي معينا كما هو قير فقالت اما اقرا  
 اخياور هو قال بكسر الهمزة لا يقع شيء وان نودي (ذفع) مثله وكل الزواني هو قير بالفتح الرا لا يقع وان  
 نودي (شهر) قال انها في الغضب او كفاخ شيلو ان لم يقبل براح ولم يكن له شقة لا يقع شيء (عنت) يقع  
 الثالث وان لم يتولا نه ليست ههنا شيئا مخصوصا بوقت الطلاق فانصرف الية (اع) قالت من الطلاق ادنا  
 فقال الزوج كمين هم بالتحكيم على قال بعض مشايع من القتل يقع (فمح) قالت لزوجها تراسه طلاق فقال  
 تراسه طلاق باد يقع (فمح) براح هاتين يقع كما حكى عن (فمح) لانه وان كان للاستقبال لكن الزمان الذي  
 يقبل لانه لا يقبل (البر) سخا مين يقع بغير نية وهر تفسير قوله طلقك غير فاور ان نوى حقيقة  
 اللغوية قيل تصديق (عنت) انك شياور براح برفع الباء يفتي بالوقوع وعنه ان كان به ظلو ما يصدق  
 والا فلا ولو قال لها انت طالق خمسین طلقه فقالت ثلاثا كقيني فقال الباقي لصاحبك تطلق كل واحدة  
 لمن البرأحتي ثلاثا وقال (طمح) ومجهول شجاع وادى على الزواني عدوا لثا فعي لا يقع على صاحبها  
 شين (ط) مثله لان غدا والى الثالث غير عاجل اضلا وفيه حكاية احمد بن ابي عمران امتاذ الطحاوي  
 (بنف) وخمير الزواني قيل له الفلح باث بالتحقت شيئا وبراخ او قيل له يا ورشيتا وبراخ فقال الزوج  
 شيئا ورا وقال شئ براد ينبغي ان لا يقع (مت) ونهني ان يقع ومثله في (عنت) قيل له انك امرأ  
 قال لا قيل له فاح باث فقال باث قال اشكر الى شفته وقضها ليك وتصلق والله لم يعن المرأة الا  
 يقع طلقه عمر السافط قيل له فاح باث اع سفتك فقال باث ان نواي بطلاق والا فلا (خو) يقع رجعي  
 (بنف) يقع بلا نية للعرى (فمح) قالت له طلقني اربعا فقال بالراح انا اخسك يقع (مت)  
 وعندني لا يقع شيء \* باث فيما يكون اقرا بالطلاق والثالث والباقى (بنف) قالت له طلقني  
 فلما طلقه بذلك فقال بل بشئين فقلت انما طلقه بذلك فقال بالتح شيئا وقع الثالث ولا يقبل منه

تفسير (الجمع) مثله (نفي) انما قالت له انا حرام فقال هل انت حلال ثم قاليت بالبحر كاو سيل حتى اجلال وحلال  
ادوار ما يحيا حرام وجزاء تعبد اكله يلام ضائع لا يقع به شيء (شبه فجع ميت) هو قصد بقولها وان قرار  
بالضرورة (فجع) قيل له ما جازي لمصر انك فقال بالبحر وما سيلناه فهو قرار بالطلاق ويحتمل الوائين والروحي  
واللبثا بيني (فجع) لئيهما خصومة فقيل له بالبحر اوشا جي مع امرنا لك فقال بالبحر بند ارك وبانح  
في ذلك لئلا الاخر فهو لقرار بالثالث (عليه يست خسر عيت) هو اقرار بالثالث (نفي) يرجع اليه  
في بيان السبب لانه قد يقول ذلك لسوء خلقها وقوله بند ارك وانح في الحقيقة يتصور قوله لا سبب لي  
عليها (نطقت) قال بالبحر فلما لم يرد بند ارك يستأخرون فاجابا اني فقلت اقرار بالثالث (نفي) فيه وانح  
اقرار بالثالث حكما لا ديانة (فصح) لا يكون الا بالنية (كسج) ما قالت له نازد عشي نزار ديك فقال الزوج  
واياها من نزار ديك واياها سلع يرد ذلك لوقال واياها سلع يا ورتطلق فلما قال الفصلين (فصح) قيل له  
هل ازواجك طالق منك مطلقا بالبحر اما هل نزار ديك في واحدة واحدة الا اذا انزعي المزيج قبلي الحويات  
(بسم) ادعى على امرأته فثقا وهي تينكر فقال للمترسطين اقبل يوم حتى يطلقني فهو لقرار بالنيكاح  
(تخلت) بينهما خصومة عندهم على اقرارها بها فقبل له ردين زوجتك فقال لرداني عن حق حقا وبها وبها  
الفعل لها وما كان دفع الصك فهو اقرار بالطلاق (بسم) قيل الوائمين حرام تفسير بالبحر اجماعا  
وذا فقال الى بان كاستله امرأته يجوز في البها والايالي مستكرمة (جهد) هذا اقرار بالضرورة من مطلقا (فليس)  
لن لم يكن مغرورا بل هو عار الاسم فلما علم ان الضرورة والافلا (بسم) قالت له علقني فقال قد كان لم طلاق  
واما انا استيت بك ام نكاح فهو اقرار بالثالث وكذا لوقال قد اني بالطلاق بما فيه استيت وقد نكاح يكون  
اقرار بالثالث (فصح) فقلت من زن حرام تو ان من جوعي خواهي فقال المزوج چون حرام اي ان يكن  
كله زنا حرام مي كند فهو اقرار بالضرورة ولوقالت انك بالي الضيك فابا لخرام عليك فقال بالبحر هو اقرار  
يا وركيه حرام فهو انكار ولوقال اني بالبحر لخطيت فو شارب (بسم) المشبهات فما حرام امرأتك او قيل له  
هل تشكيت حرمته فقال لا هو ليس بل قرار بالضرورة لانه لا يشك انما حلال لا شبهة في فيه ولا يشك  
بشك حرمته (فصح) فقلت من زن حرام تو ان من جوعي خواهي فقال المزوج چون حرام اي ان يكن  
(فصح) قال ان يطلقني فلا بد فقال اني فارق امرأته وفيه هو اقرار بالطلاق (شع) الاقرار بالضرورة

ليس باقرار بالطلاق لا خلاف اسمائها (بفتح) قوله بالالح خالفتي ائج بوا را دخ بمن اقرار بالبائن في  
عروفتنا قلت وفي زماننا يسمى به الصك بالطلاق الرجعي قرا انا ايضا فلا يكون اقرار بالبائن (بك) ولو  
قال اذهبى وتعالى قارار بالثلث (فت) جماعتى ترا كفت هزكر الرثبة اذن بطلاق است دست بتر نيد  
بالججا يفاذهنه دست زد ندي طلقت امرأة كل واحد منهم (م) لا تطلق (نيم) دعتبه جماعه الى شرب  
والخمر فقال لي حلف ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب ذلك طلقت امرأته (بفتح) اتر وتجنبا  
ثلاث مرات بعد الاول لا يكون اقرار بالثلث ولو اذعت عليه اميرالا وحرمة فدل بوجها الى الصلح ابقان  
بالح ما نبا كميته خلل ان كفتكاه دوا تغر علم كام باقرار بالحرم مقبولوا ظهر نسخة ثقيل له ملى كتبها فقال  
بالح او فاني مكي خلل منك فليس يا قرا بالحرمه فلو قال لها زوجي نفسك ابقا قرا بالحرمه كالمساومة  
والا اذا كان النكاح لينهنا ظاهرا (يت عك نحو) قيل له طلقت امرأتك فقال لا ثقيل انك واجعتها  
فقال واجعتها تطيبا لقلبه لم يكن اقرار بالطلاق (الشايق) (اخو) غلق طلاق امرأتك بالشروط ووجد  
ثقيل له لم فعلت الشرط فقال بالح تا وحكام بل فهو اقرار بالثلث (فع ابو) والخطيبى الاقرار بالحلف  
لا يكون اقرار بالطلاق (بفتح) وقوله يار يا شيخ لئينا منق فلا كتبنا لها الصك اقرار بالحرمه (ظهير)  
را عطى لها حنطة وقان احسبها عنى ثقة عند تكه قارار بالطلاق (شيق) شهدنا والعلية انه قال اكر ابن  
ثور من نحو لم نبوذى ورا دهنورى اذلى ادمى تا اين لجا امدى لا يثبت الحرمه بهذا والمعه كدة  
\* بكتب في الطلاق الذى لا يقصن الاقاعه وانحوه \* (شمر) ككتبنا انت طالق وقالت لزوجها اخذها  
فقرا به لا يقع ما لم يقصن به خطا بها (شمر) مثله (شمر) يكون مشاغل الطلاق عندك ووجعك وتقول انت  
طالق ولا ينوى الا تطلق (بم) من علم يكتب نا فلا عين كتاب فتقل وتقول فان وتوفى ثم نفل عنه امرأتى  
طالق ثلثا ونقله باللسان وكتب وتوفى ثم نقل عنه ان لم ادخل الدار وفاله باللسان وكتب ولكن  
قصده الصك لا الايقاع لا يقع (طلت) قالت لزوجها اقرار هذا الد عاقه انت طالق بائن فقال  
لا تطلق ان كلنا معز بونا بالجهل (شمر) (في نورا) عسل غنل اغتبه الطلاق فطلقها وهو لا يعلم  
يك: فقال شاورت اصحابي فيه فاتفقت ان لا نؤا الله لا تقضى بالو قوع (والا لكتبته الطلاق بالغرنية  
فطلقها وهو لا يعلم يقع ومثله عن ابن سباعه عن محمد (نو) اعين ابي القاسم المطبق يقع (نعم)



لا امرأته في حلال ما يحرّم ان لم يكتب لك الصك غدا فلم يفعل حزنّت عليه (ظم) اشهد المظلوم  
 انه ان هو قال عند استخلاف الظالم هي طالق ثلثا كان كاذبا ثم قال ذلك عند ظلمه يقع (فع بو) يصدق  
 لما شهد قبله في الطلاق والجرية جميعا قال رضى الله عنه وهذا صحيح (ط) قال لعبد هو خروا راد به  
 الكذب يعتق منه قضاء لادبائه قال رضى الله عنه وانما يقع قضاء لان القاضي يتهمه انه اراد الكذب فاذا  
 اشهد قبل ذلك زالت التهمة وذكر شمس الايمة المحلواني في مجالسة قال لعبد هو خروا وعني به  
 الاخبار كن بافائه لا يعتق وكذا اذا قال لا امرأته هي طالق وعني به الاخبار كن با (ص) في باب التلجية  
 اذا اترأصعا انا فختبر عن الطلاق او العتاق على ما لك باثم اخبر عنه لم يكن ذلك طلاقا ولا عتاقا ويدبر  
 فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقه (خج) سمى امرأته حراما عند قوم ثم سماها بذلك  
 عند آخرين تحرم قضاء لادبائه (ص) وعلى ما ذكر في (ن) ينبغي ان لا تجوز قضاء فانه قال اشهد وا  
 ان اسم عبدني حر ثم دعاها يا حر لا يعتق ولو قال يا آزاد يعتق \* باب في تفويض الطلاق اليها  
 والى غيرها \* في الهداية فان لها ان تطلق كيف شئت فقالت شئت بائنة او قالت ثلثا ولم ينو الزوج شيئا  
 فالوا يقع على ما شاءت قضية للتخير قال وفي الاصل اذ لم تشأ شيئا يقع طلقه واخذت رجعية عند  
 الشيخين رحمهم الله وعند اهلنا يقع شئ ما لم تشأ (شمس) قال لها سكتي خزايا نكحك عند غدا فقلت  
 انا طالق منك يقع ولو قالت انت طالق معنى لا يقع (ظم) وغیره قالت خروا هاوچ ميتس اكادانا  
 حد يثا اكافال الزوج مكنز والمبايد اك دنادك فقالت طلقث نفسي ثلثا لا يقع (اط ن) قالت انه  
 يك سجن كويم تراروا واشئ او قالت يكي كاز كيم واواشئ فقال داهتم فطلقث نفسي ثلثا لا يقع  
 والقول للزوج انه لم يرد الطلاق فهو ايدل على انه لو نوى يقع (مثلك) قال تمشا فختبا من قال لغيره  
 خروا هاوچ منى اك دد شاهدك اكافال له هاوچ لا اذنت لك فقال طلقث امرأتك ثلثا لا يقع (فع اصاك)  
 قال لا خير لما طلق زوجته فقال طلقها الف مرة فطلقها ثلثا ان كان قال ذلك على زوجة التفويض يقع والا فلا  
 قال الشيخ راجع وهذا الحسن لانه يدل كره هذا اليعدم المبالاة بتطليقه بغير اذنه (شمس) بمردي ديكيو  
 كفت زن واطلاق يكن الزوج اب كفت حكم تر اسك وفي كفت حكم مر اسك طلاقش كرام لا يقع لان قوله  
 حكم تر اسك في الا موبالتطليق لا في التطليق (لمر بطح) ان تزوجت عليك امرأة فامرأها بيدك ثم

دخلت امرأة في نكاحه بشكاح الفسوق وأجاز بالفعل ليس لهذا أن تطلقها ولو قال إن دخلت امرأة في  
نكاحي فلها ذلك وكذلك التوكيل بذلك (فجب) قال لها إن لم يصل إليك النفقة إلى ثلاثة أيام فأمرتك  
بيدك فبجاء بالنفقة في اليوم الثالث فتوارت المرأة فلم يجد ما تحتها مضى اليوم الثالث فأمرها  
بيد هالو حود الشرط (بم) تزوجها بهرة وقال لها ذهبي إلى مرقوب إن لم أتك إلى خمسة أشهر  
فأمرتك بيدك تطلقين نفسك بواحدة ذهبت إلى بلخ ولم يمكنها إلا تيان إلى مرقوب فحضر مرقوب قبل  
خمس أشهر فما وحدها وما علم مكانها حتى تمت المدة فطلقت نفسها يقع أن كان لا يمكنها إلا تيان  
إلى مرقوب لو قال لها بخار إن غبت عنك ومضى من غيبتني خمسة أشهر ولم تفعل نفقتي إليك فأمرتك  
بيدك ثم غاب إلى بلخ ثم بعد أربعة أشهر من غيبتني ذهبت إلى بلخ وأقامت فيه مع زوجها مدة ثم رجعت  
المرأة وبغى الزوج لبلخ خمسة ولم يرجع إليها فلها أن تطلق نفسها بيدك إلا مرقوب (جل) مثله (بم)  
قال لا حزان غبت من زوجي أشهر وأطلقها بغائباً عنها شهر ثم حضر ثم غاب فطلقها الوكيل وأطلقها  
قبل أن يعيب مرة ثانية يقع (بم) وحل إلى المصاكن فقال الزوج امرؤ من بتو يسل إليك طلاقك  
أكرى كما هرابوي نرسم تطلق نفسها متى شاءت ثم بدد لها من كتبة ذلك الصك يصير إلا يريد لها  
(فجب) هذا القول بالامرأة قال أرضى الله عنه فجوابها يؤيد قول من قال إن يجوز للمرأة بكتبة  
حك الطلاق يقع الطلاق أو يطهر ولا يشترط الكتابة ولا يكون توكيلاً (بم) إن قيمت عشرة أيام  
ولم تصل إليك النفقة فأمرتك بيدك ثم اختلفا بعد مضيها في وصول النفقة فالقول للزوجة (م) مثله  
(بم) إلى العكس (بم) كتباً إلى أخيه إما بعد فإن وصل إليك كتابي فطلق امرأتي إن سألت ذلك  
عوضاً وعرض عليها فلم تستل الطلاق إلا بعد أربعة أيام أو خمسة ثم سألته فطلقها لا يقع الطلاق (ط)  
قال له طلق امرأتي إن شاءت لا يصير وكيلاً ما لم تشاء ولها المشية في مجلس علمها فإذا شاءت فصار وكيلاً  
فلو طلعها في المجلس يقع فلوقام عن مجلسه بطل التوكيل (شرح) وينبغي أن يحفظ هذا بأن البليوى فيه  
يعم فإن عامة كتب الطلاق بهذه الثلاثية والولاء يؤخرون الإيقاع عن مشيتها ولا بد من أن الطلاق  
لا يقع (بم) جعل امرأته الصغيرة أو المجنونة بيدك فطلقت نفسها يقع (فجب) إن فعلت كذا  
فأمرتك بيدك ثم طلقها قبل وجوب الشرط طلاقاً بائناً ثم تزوجها بقي الأمرين فها بعدك (بم) لا ينبغي



في ظاهر الرواية (فصح) ان تزوجها قبل انقضاء العدة فالامر بان وان تزوجها بعد انقضاء عدتها لا يبقى  
(حط) ان دخلت الدار فامر ك يديك ثم طلقها واحدة او اثنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم  
دخلت الدار صار الامر بيد هاشم وعروا تزوجها في العدة او بعد ها او كانت غيبه مدخل بها قال رضى  
الله عنه فان كان المراد انه طلقها قبل وجود شرط الامر وهو الظاهر فاجواب (قُب) موافق لما ذكر  
فى (حط) وان كان المراد انه طلقها بعد ما وجد شرط الامر وصار الامر بيد هاشم فاجواب (بم) موافق لما ذكر  
فى (ط) فانه كان فيه لو جعل امرها بيد هاشم طلقها طلاقا بائنا خرج الامر من يد هاشم ولو طلقها رجعيًا  
بقى الامر على حاله (بم) لو قال لها امر ك يديك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجها ففى بقاء الامر  
فى يد هاشم وايتان والصحيح انه لا يبقى (ظم قُب) قال لها ان غبت عنك اربعة اشهر فامر ك يديك  
ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر ثم عادت الى الاول وغاب عنها اربعة اشهر فلها ان تطلق  
نفسها ولو تفرقا بثبوت بطل الامر (بم) ولو جعل بيد امرأته امر كل امرأة يتزوجها ثم ابانها ثم  
تزوج امرأة قامر الجديدة بيد هاشم الا اذا جرى فى مقدّمات الكلام ما يدل على التقييد بحال قيام  
الزوجية فيثبّت كرخى جعل امرها بيد هاشم فقلت لها توابى الله على لو كانت عريانة فلبست لا يخرج الامر  
من يد هاشم (فصح) جعل امرها بيد هاشم ضربتها بغير جنابة فخرجت الى المأتم بغير امره ثم ضربها  
بعد سنة وقال ضربتها بتلك الجنابة وقالت بل بغير جنابة فالقول له لانه العالم بالجهة وغال ايضا  
قال لها ان لم ادفع اليك الدينار الذي لك على الى شهر فامر ك يديك ثم وهبت الدينار قبل مضى  
الشهر بطل التعليق ولو قال لها ان لم اتخذ لك ثوبا غدا فامر ك يديك ثم ابرأتها قبل الغد بطل  
ان كان القاضى افرض لها ثوبا والا فلا (بم) علق امرها بيد هاشم بعد ما ايسال النفقة الى شهر ثم احالها  
تحواله شرعية وغاب ولم يؤد المحتمل عليه بقى الامر بيد هاشم (قُب) لا يبقى (بم) قال ان شربت مسكرا  
بغير اذنك فامر ك يديك ثم شربه واختلعا فى الاذن فالقول للزوج والبينة بينة المرأة (بم) وكله  
بتطليق امرأته اذا ابرأتها من المهر فقالت هي ابرأتها بشرط الصك والطلاق وقبله الوكيل وطلقها  
وكتب الصك لا يقع لانه وكله بالتطليق بعد البراءة وهذا قبله ولو شهد ان تزوجها الغائب ونكح  
بهمه بتطليقها اذا ابرأتها فطلقها بعد البراءة ثم قال لاكن بنا وتزوجت هي باخر لا يفرق بينهما (بم)

ما لها طلقى نفسك فقالت خلال الله على حرام يقع بحرار ررم وبحارا \* باب في الكيايات \*  
 (شمر رفع) قالت له اي نيسلك را ارامح معال باحاف وروى يقع (رفع شمر) ولو قالت يا رعتنا  
 ما اراد انزيمج اك فعالت فعلت وروى يقع (ط) انت على حرام الف مرة يقع واحدة (رفع شمر) ناليج  
 انك ما اراد اني حنناوك في شاي وروى لا يقع (يصح) بالث ليزوحها في محاصمة الميال ان ما تاحد في  
 حرام معال ناليج حرام يا اوتك ولم يبرو الطلاق لا يقع لانه رد (شمر) بالث في عرونا بتطليقية (شمر)  
 ان فعلت كل ادا نام رذخلال ما فاج ونعل لا تحرم امراته (شمر ن) انت يا حسنة وروى الطلاق  
 لا يقع وفي حال مثل اكرة الطلاق اقرا (شمر) تو مرا هيج كسنة وروى الطلاق لا يقع (رفع) قال لها انت  
 حرام فقالت انا حرام فقال بل الف مرة حرام فهو واحدة ان لم يبرو الثلث (رفع شمر) والتشد تعبر لوني  
 فقال الروح رد دتك بهد العيب وروى الطلاق وقع (رفع) انت حرام وقال ما نوبت له الطلاق  
 لا يصدق وليس للمعنى ولا للقاصي ان يحكما على طاهر المدس ويتزكلا العرق (رفع عمت) انت حرام  
 اوانت على حرام يقع الطلاق بدون الية وهي نائة (يبت) لا يحتاج الى كلمة على وكذا في (شخص)  
 يقال لو قال لها انا نائس ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك وليس هذا اشبه تحلا في ما اذا قال انت  
 نائس او انت حرام قال رضى الله عنه وفي حرام لا كمل (ع) لو قال انت حرام او نائس ولم يقل  
 مسمى فهو باطل وعد اسهر منه حيث نقله من العيون وفي العيون ذكره اذ يك من حاسب المرأة  
 يقال ولو جعل امر امراته بيدها فعالت للروح امت على حرام او انت مسمى نائس او انا عليك حرام  
 او نائس ووقع ولو قالت انت نائس او حرام ولم يقل مسمى فهو باطل ووقع في بعض نسخ العيون ولو قال يعبر  
 تاو التائيت نظر صاحب الاكمل فيها مسألة مستند في نظن انه لو قال ديك الرجل لا امراته فهو  
 باطل قال رضى الله عنه وعلم من اراد فهو شيئا يحرم الائمة السحاري الميراد فيها القطع لها يقال  
 ولو قال لها انت حرام او نائس فهو باطل والمسئلة محالها مع تاو التائيت هذا كورة في الواقيعات  
 اكثر في المرتبة وغير المرتبة في مسائل العيون فيعبر به سهرها (يصح) لو قال لها انت امرأة حرام  
 ولم يبرو الطلاق يقع لطلاق تصاع وديانة ولو قال هي حرام كالماء تحرم لانه تشبيه في البرعة (عمت)  
 نوبت نقول الجلال على حرام غير المرأة لا يصدق تصاع وديانة (يصح) يصدق وديانة لا تصاع وهذه يصدق



(بق) قال للكتاب ان ما كتب لك ما كتب لها وهو في ذكر العلق يقال لم يقع حتى يقول ملا فاقبل له  
 لو قال ان لم اجد الى سنة ما كتب لها فاقبل ان تعليق قيل له لم قال من وحيي ما ليس لها دك  
 (بج) اهل لها نكبة الصك ولم يرد عليه فكتب يا ثناء وثلاثا لا يقع الا بالية (فج علك) ادن له فكتبة  
 الحكي معطفا فكتب لها ما كتب بثلاث وعيد احواف المشايخ فقبل يقع واجت ويل لا يقع شين صدر البعير  
 (بج جج) تعاصا عند ان كتاب يقال له ان كتاب ايش اكس يقال ان كتب لها ثلثة احرف فكتب ثلث  
 (تطليق) فوقف ادن في ثلثة احرف ثلث تطليقات (مخ) ان كتب لا مواتى صك الطلاق فارم المارور  
 عيره فكتب يا كان الاول بعد رجلي ان كتابه بعسه لا يقع والاميقع ويشترط فيه ان يعلم الامر الاول  
 لا يقع وعادها في باب في ابعاد الطلاق على الامانة والمصلحة وسوها (فج جج) تروح امة وعير اذن  
 امر لاها ثم اشتراها بعد الد حول ثم طلعها ثلثا لا يقع الا في العتق في بعض روايات السواير (شب)  
 واشترى روحها واعيه او الروح اعتق الامة والعن باقية ثم طلقها يقع عند اني يوسف حلا بالمر  
 (س) الا وبع في قول اني بزماني الاول وده عتوني قوله الا حرقع قال رضى الله عنه وامامه العتق  
 ولا يقع على عليه في الكافي يقال ان اشتريت روحها او ملكه سررا او شقصاصه لا يقع طلاقه عليها  
 وكن الرومك اهر انه او شقصاصه لا يقع طلاقه عليها (شر) طلعها على الف فقلت ثم قال في حلها  
 (ت) ترائس لا يقع (ح) ولو قال لها ايت نائس ثم قال في عدتها انت نائس بتطليقه اخرى يقع (ط)  
 بال ثمانية اشك بتطليقه لا يقع في علم الرد وسما بال محتلية او ما به اس طالق نائس او انت  
 طالق الدنة وروي الثالث قال ابو بصير (ج) الله هي ثلث خلاف الرمر فانه واحدة عند (م)  
 قال لا حرقع اهر انك (و) اعتقب عتقك يقال الروح او المولى سهل نود لا يقع مقرر بن محمد  
 بالسفر قدي مردى مردى عارا كعتق من رند قراعه طلاق ادم يقال الروح فيك اوردى يقع الثالث  
 (ط) طلق امراته عيره يقال الروح بشر ما صنعت فقال العقيه ادركون ادرك الله يقول هو  
 الحارة ولو قال لعم ماضعت فلا وعدي عكسه وبه ان لا يمشي لانه الطاهر (س) قال لها ان دجيت  
 الدك انك بالحق بالعب احتجته فيه وقيل دجولها على العير قول ولزها الا ليع والاحتار انه لا يكون  
 قوه والا بما لم يقبل بعد الروح خول ولود جاسته ثم حطت حطوة او حطوتين ثم قاست لا تطلق (م) عند

آبي حنيفة اذا قال لها انت طالق الى الف ذره ثم ان دخلت الدار فقبل اليها بعد دخول الدار  
 يقبل مائة يد خل ولو طلقها الى ما ان بعد الطلاق الرجعي يصح \* باب في الرجعة \* (يت) قال  
 لمطلته طلاقا رجعيا رجعك يا هيچ كايين لا يجيب عليه شيء من المهر سواء كانت وصيت مهر قبل  
 ذلك او لا (بم) مثله (عك) تزوج مطلقته الرجعية في عدتها ووطيها لا يصير مراجعيا لان التزويج  
 لغو والوطي بناء عليه فيكون كاجتمية (بم) طلق زوجته الامة رجعيا ثم تزوج خرة فله ان يراجع  
 الامة (قن) اجاز مراجعة القبول (بم) طلقها رجعيا ثم راجعها بفعل او قول لا يصح  
 (فمح) يصح وعن (بم) صح بهما وعن (فمح) صح بالفعل دون القول (جمع) الايمان في دبرها ليس  
 برجعة والفتوى انه رجعة وبه (بوس سح) يطير من راجعها برقوق بصره على فرجها بشهوة من غير  
 قصد الرجعة \* باب في العدة \* (فع) ارادت المعتدة عن الوفات ان تخرج من مصر الى الرستاق  
 لحاجة عمارة الكرم فلا قيت في غير منزل مصرها (شم) خرجت من بلد هالا صلاح ما لا بد لها كالزراعة  
 وطلب النفقة واخراج الكرم ولا وكيل لها قبلها ذلك (فع) تزوجها نكاحا فاسدا وانكر الدخول وهي  
 تزعم انها غير بالغة وانه دخل بها الزمها العدة حتى حرم نكاحها على غيره (كض) وغيره تزوجها  
 ثم طلقها ثلثا بالشرط ثم خلاها خلوة صحيحة لكن لم يدخل بها ثم طلقها باثنا قبل الشرط ثم وجد الشرط  
 قبل انقضاء العدة من الطلاق البائن لا يقع الثلث (فمح) وطى المختلعة في عدتها لما يحرمها  
 لا تستقبل العدة وعليه الحد (بم) تستقبل (ط) خالها بما لا او غير ما لا ثم وطىها في العدة مع  
 العلم بالحرمه تستأنف العدة لكل وطية وتلد اخل الاختلاف الصحابة في التحريم انه رجعي او بائن  
 قال رض ولو علق الثلث بالتزوج ثم تزوجها ودخل بها مع العلم بالحرمه ثم تزوجها فعليه العدة  
 للاختلاف (قن) طلق الثلث خول بها وعمرها خمس وخمسون سنة ثم مضى عليها اربعة اشهر ولا تحيض  
 ليس له ان يزوج ثلثا حتى يمضي مدة الحبل ثم ثلثة اشهر الاجتياط وفي (خطا) تزوجها  
 بغير شهود ودخل بها ثم عزم على ترك وطيها واخذ ثلثي العدة ثم طيها بعد مدة في العدة فعليه اعادة اخذها  
 وتب اخلان وفيل خلا (تج) لا يجيب بالوطي الثاني مدة (شم) تجب العدة بدخول زوجها  
 المراهق وفي احاديثي عهد الله المخرجاني صح في قول البيهقي واني يوسف ان المهر والعدة واجبان

في وطى العنسى وفي قول من ثجب العدة ذوات المهر ثم قال ولا خلا في بينهم لانها اجابا في مراهق يتصور منه  
 الاعلاق ومحمد اجاب في الذي لا يتصور منه لان ذكر افعال حكم اصبعه في انتم الزند الوصى زنت العاقلة الواجبة  
 بصى او مجنون لا حد عليها وعليها العدة ولا مهر لها (الشيخ) اذ اجمعت المحتد واولادك تنقض العدة  
 العدة مع المقتان غير يصل بين ما اذا كان من المطلق او من الزنى او من المهر لا تنقض به العدة من الزنى ولو كان  
 الحمل بنكاح بائنا وان قبل المتاركة لا تنقض به العدة ولا بعد ما تنقض به (الشيخ) اجمعت ما يطلق  
 المدخول ثم راجعها ثم طلقها قبل الدخول لا عدة عليها عند زكريا كان البائن (عليك) طلقها ثلثا ثم حله  
 بعد مدى قالت فحلت وحدثها من دخل معها ثم اعترى بالان التحليل كان كحل او فتر فافعلها العدة  
 (بو) طلقها ثلثا ثم تزوجها ودخل بها فلا عدة عليها عند النبي وروى عن محمد بن جعفر عن زوجها بعد الثلث  
 فقالت رضيت غير انه لا تحل ليا ذك او طهرها او فتر فافعلها العدة عليها ان يكون ذلك رابعا قال في قول  
 لا حد عليها وفي العدة لغير (صغير) تزوج بصكر حرة او غير وهو لا يعلم انها منكورة غير المعبر عنه دخل بها  
 تجب العدة وان كان يعلم انها منكورة او غير ودخل بها لا تجب العدة والدخول في النكاح بغير شرط  
 يوجب العدة لا يوجب العدة فيه وكل نكاح هل او عقه والدخول فيه يوجب العدة (شبه) قالت المعتدة  
 اسقطت سقنا استبان خلقه او بعض خلقه تعلق وتنقض به العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة  
 اربوم (فع بقاء) اذا قالت انقضت هذا في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم تقل اسقطت لاجتماع  
 (بو) حلان (شيخ) تزوجت نفسها من رجل ثم قبل الدخول والحلوة وزوجت نفسها من آخر وحلت  
 من الثاني فلما سمع به الاول ارسل اليها صك الطلاق فلا عدة عليها من الاول وان ثبتت نسي الاول  
 منه اذا كان حاضرا بالاتفاق وان غاب فعند البيهقي لا يثبت النسي امر حكى فلا يظهر في جميع  
 الاحكام حتى يجوز للزوج الاول دفع الزكوة الى هذا الولد ويجوز شهادة هذا الولد لهذا الزوج  
 الاول عند البيهقي مع انه يثبت نسيه منه عند والمثليتان في النكاح الواقعة المولية (شيخ) ولدت ثم  
 طلقها زوجها ومضى مبعة اشهر وتزوجت باخر لا يصح اذا لم تحض فيها ثلث حيض قيل له فان لم تكن  
 حاضرا قبل الولادة قال الجواب كذلك لان ولادتها لا تحض لان من لا تحيض لا تحبل \* باب في  
 الدعاوى والبيات في الطلاق \* (في) ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط

يوم لم يرقبل فإيمدة فيه عيشة المرأة ولو لم يرقبت عليه الله خلف لا يضر فلهو له هي هو أنه لا يضر بها من غير  
 من ذلك ما أوقاها المبينة بثبوت كلاً الأمرين وتطلق باليهما كأن \* بالجنحة طلاق الميراث \* (بشر) لا يكره على  
 من طلاق امرأته ثلثاً فطلق لم يضر ولو لم يرقب ثلثاً فطلق لم يضر ولو طلقت نفسها ثلثاً في الميراث فلهو له هي هو أنه لا يضر بها من غير  
 أو كومات ثلث منه لأن لا يطل الرجل منه \* (بشر) في مسائل الإبراء عيا الطلاق ثم في الإجماع \* (بشر) قالت  
 في لزومها بالتحريم فقال انفعلي وما تفعلين التسمية فقال يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 لا يطلن له فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 أو لا يطلن له فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 من طلقها فقامت فيضج الإبراء غضباً في ضمن العقل (سني) أمثلة (بشر) أو أنها لا تقبل أن يطلها فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 يوم لم يطلها فقامت فيضج الإبراء غضباً في ضمن العقل (سني) أمثلة (بشر) أو أنها لا تقبل أن يطلها فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 لا تجرد المقبول إلا إذا اقترنت بها عمت نفس القبول ولو قالت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 في طلقها في ذلك المجلس ولو أقرته ليقبل أنه يحسن إليها فقبله يبرأ ولو أقرته ليقبل أنها طلقها فقامت فيضج الإبراء  
 في يقر أن لم يرفع طلع حكم المجلس والأفلا ولو دفع إليها داراً وبالمهر ثم تخاضعاً فأقرته من مهرها ليطلقها فطلقها  
 ويقع مجازاً ويعدل هما مجازاً وهو المهر وهو المسمى قبل دفع الدار ولو بانك منه بوجه وهما لم يعلما ذلك حتى  
 يا ابن أمية ليطلقها فطلقها لا يبرأ أو يقر فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 البديل والإفراجي (بشر) قالت لزوجهما بالبراءة ما يمكن يا شك فيمي جبك إك فقبل يقع الثالث  
 والبراءة قبل من كنية الصك (سني) أمثلة (بشر) أو قالت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 فقبل (بشر) أمثلة (بشر) أو قالت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 يكتب بالصك (سني) يقع (بشر) أو قالت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 لها الصك لا يبرأ ولو ذهبا معها إلى الصكاك وكتبت يبرأ أو قالت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 قالت بشرط الصك يشترط كتيبه في المجلس ولو كتبت بعد الإقرار لا يقع (بشر) أو قالت يا ابن أمية فقلت يا ابن أمية  
 بشرط الصك فقبل لا يبرأ ولو كتبت في المجلس يبرأ وإن كتبت خارج المجلس يقع الطلاق ولا يبرأ  
 بشرط الصك إلا وإن يدفع إليها الامتعة المعينة فقبل البراءة وكتبت لها الصك ولم يدفع إليها الامتعة

لا يبرأ ويقع طلاق زحمي (شمت نفع شمت) قالت ابرأ أنك بالطلاق فقال ان جئت برئت فقلت قبيلت  
 لا تبين (فك بيت) ولا فرق بين قوله ابرأ أنك بالطلاق او بشرط الطلاق في انه لا يبرأ ولا يطلاق  
 بالقبول (مجمع) ابرأ أنك فطلقني فقبل زوي انه لا يبرأ الا بالطلاق وبشرط (لو) وبفعلت يقع وبه المؤذن  
 ب (جنت) لا يبرأ الا بالطلاق وفي قولها ابرأ أنك متى انطلقتي متى المقبول اقول له متى تلك الدار  
 ا (كتب ابيح) ابرأ أنك عن المهر بالبحر ما عاشت ما طر مسكن خلو ذمى ابرأ أنك ابرأ فقبل الزواج  
 والبراءة في المجلس ولم يطلقها لا يبرأ ولو طلقها فيكون بائناً ولو قالت بشرط الطلاق والى الصك فطلقها  
 في المجلس ولم يكتب لها الصك لا يبرأ ولو كتبت لها الصك الطلاق من غير ان يطلقها بلسانه يبرأ  
 ما وان لم يشهد ثابته (شمت) ولو قالت بشرط الصك فطلقها بلسانه لا يبرأ وبالعكس يبرأ (ظمت) ولو قالت  
 ابرأ أنك وطلقني فوقع النكاح ولو قالت ابرأ أنك فطلقني لا يبرأ اذ لم يطلقها (مجمع) ولو قالت ابرأ أنك عن المهر  
 وبالصك والطلاق فلم يقبل بلسانه بل امل غير به بكتابة الصك فهذا مقبول فيقع اذ لا يكتب الصك  
 ادى المجلس (فتح) وقالت ابرأ أنك متى فوكن نكاح ابرأ فقبل ولم يجد النكاح لم يبرأ ولو ابرأ به بشرط  
 لان يجد لها نكاحا نجد دالما ان المشهود شهد وانا لها مطلقه عليه بالثالث فلهذا النكاح باطل ففوق  
 ر بينهما لم يصح البراءة (مجمع) ولو ابرأ به مطلقته بشرط الامهارة في التعليق لانه شرط متعارف وتعليق  
 الا براء بشرط المتعارف جائز فان قبل الامهارة وهم بلى بمهرها ثابت ولم تتزوج نفسها لم يبرأ القوت  
 الا الامهارة الفصحى ولو ابرأ به المباشرة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها مائة فلو وجد دلها نكاحا  
 بعد بئنا ثابت لا يبرأ بدين الشرط (ن) خلافة (فتح) قالت المشرحة لزوجها تزوجني فقال عني ان المهر  
 التي نكحتي فافتروا بك فابراة مطلقا غير معلق بشرط التزواج يبرأ اذ تزوجها والا فلا لانه ابرأ  
 مسلقى دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لان هذا لا يبرأ على وجه الرقوة فلا يصح وباليه اشار في (ن)  
 وقال المطلقة لا يبرأ ففك ما لم تهين ما لك العيا من المهر فوهبت مهرها فلي ان يتر ويجعل المهر على الزوج  
 بئنا زوجها اولم يتر زوجها الا في العتق على المولى في النكاح مستمع قال رضي الله عنه فهذا المسائل قد اقل  
 ان الامير اعلى شرط الزوج لا يصح الا في الرقوة (مجمع) ابرأ انه بشرط ان يتفكها فيمعر وف ويحسن معاشرتها  
 فلا يبرأ بها ولا يطلقها فقبل ام تزوج عليها ابرأ فلي تاملها واذا طلقها فلا يبرأ بهذا الشرط غير صحيح



(يتم) قال لمطلقته فلما أبرئني عن الصداق بشرط أن لا يخلد بك صدقاً فإنا برأته بهن الشرط فجدد  
لها نكاحاً حالاً يبرأ بفساد (تمسح) قال لها الميراثي من مهرها فقلت إياها ومنك نسوة العاقبة وإن طلقني  
فقال أبرئني فإني لا أدفع لك نسوة العاقبة ولا أطلقك فإين أقيم ولم يقل أبرأه الشرط فليس هذا بتعليق  
وكبر في الحال \* باب الخلع (تمسح) اختلعت لنفسها بالمهر بشرط أن الزوج يعطيها بكل ما من  
الأرزاق البيض وخالعها به لزوجي أن يضح ولا يشترط بيان مكان الأبقاء عند الإختلاف لأن الخلع ما وسع من  
البيع (فزع) خالعها على ثوب بشرط أن تسلم إليه الثوب فقلت قه لكها لثوب قبيل التسليم لم تبين لآيته  
جعل لنفسه التسليم بشرط (تمسح) وهبت مهرها لا يخلعها فاختارها منه بالمهر قبالة ثم اختلعت  
نفسها منه بشرط أن تسلم إليه القبالة عند التقبل ولم تسلم إليه القبالة عن طاعة تحرم ولوا اختلعت بشرط  
الصك أو قالت بشرط أن تودا ليهما لقمشتها فقبل لا تحرم وبشرط كتمه الصك في رجل لا يمشي في المجلس  
(فعمركم) مثله (جحد) خلعتك على عيني وقف على قبولها ولم يجب شيئا (بشرط) خلعتك بمالي  
عليك من الدين وقالت ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شيئا وبطل المدين (تمسح) وقدره أدعت  
مهرها على زوجها فأكبر ثم اختلعت نفسها بمهرها وقيل ثم تبين بالشهود أنها كانت أبرأته قبل  
الخلع فليس له شيء ولو اختلعت على عيني ثم تبين أنه عيلى الزوج ولا ذكرك إلا بالتصادق فينبغي أن  
لا يلزمها شيء لأن ما هو بل الخلع يسلم اليه كما لو علم أنه عيلى أو سئل لو كان الخلع على مهرها لم يبرأ  
تبين أنها للزوج فلم يجب (فزع) قال لها نحو بشتين مني خذي بنفقة عيلى وأكافين فقالت خذي مني  
أخلعها إلا أن تزيد الخلع ولو قالت مني خذي مني يكون خلعاً على هذا في البيع لو قال ابن كمال بن عبد  
من خذي فقال مني خذي مني يكون بيعاً (تمسح) لا يسلم الخلع ولا يبيع في عوفنا (تمسح) خول بشتين بخولي لم يبي  
أولاً بل في قبالت خذي مني فليس بطلاق ولا خلع (طمر) هو طلاق ولا يسقط شيء من المهر (تمسح) إن نوى  
طلاقاً فطلق يائس ولا يبيع شيء (تمسح) خلع ما عرف وإن لم يقل الزوج فهو ختم ولو قال الزوج  
خذي بشتين خذي مني يبرأ وإن قبالت فهو ختم قاله (طمر) هو خلع ويسقط المهر (يبرأ) ليس بخلع (فأ)  
إن نوى الطلاق يبيع ولا يسقط المهر إلا لا يكون خلعاً ولا طلاقاً على قول أكثر المشايخ (تمسح) ولو قال خذي  
خذي مني ولم يذك شيئاً فقالت خذي مني خذي مني يبرأ (تمسح) ولو قالت خذي بشتين خذي مني يبرأ وإن قبالت

[illegible]

كردم فهو بائن وسقط المهر ولو قالت اشتريت نفسي منك امين الا انك لم تبع فقال لا بل بعثت وقع  
 الطلاق وسقط المهر ولو كان على العكس فالقول لها بخلاف ما اذا قال الزوج طلقك امس باللف درهم  
 فلم تقبل او قال خالعتك بها وقالت لا بل قبلت في القول له (بمع) اشهد رجلين على ان امرأتي اذا  
 اشترت نفسها مني بالمهر ونفقة العدة فيأتي ابيع في تلك الحالة المنطقة لا نفسها فجاءت واشترت بها  
 فقال الزوج فزوختم واشار الى المنطقة والشاهد ان يريان ايشارته صح الخلع لانه صريح والاشارة  
 متروكة ولو قال لزوجتي الغائب ان زوجك وكنتي بالخلع معك وصلته المرأة وهو مدل في زعمها خالعتها  
 ثم مضى ثلثا حيض فلها ان تنزوج بزوجه الآخر (بمع) شرا ولو اقامت بينة ان زوجها المجنون خالعتها  
 في صحته وبالنكاح واليه وهو بعد الا باقة بينة لانه خالعتها في جنونه فيبينة المرأة اولى (بمع) ولو قيل له  
 زن توافر يشان خريدك بعدت وكا بين فقال في زوختم ثم تبين انه لم يكن كذلك لم يقع شيء ولو قال  
 لمبا تنفي الغافل بن وطلاق خويشني خريدك فقالت خريدك وقال هو فزوختم لم يقع (ط) قالت لزوجها  
 اختلعت منك بكك او هو يفسخ الكرياسن فجعل ينسج ويخاصم ثم قالت خالعتك فهو جواب ان لم يطل  
 وقيل جواب لو ان يطل انه يتعلق كما تهم بالخلع (تشنو) مثله (فلب) زن خود را چوب می زاده  
 خويشاني بخود آن خويشاني را خريدك يعني بك وكافين او شتما فزوقت يقع الطلاق ولا يسقط المهر والنفقة  
 ولو اختلفا في الكره بالخلع والطلاق فالقول له ببيع اليمين (فج) مثله (فنب) تزوجه افسد لو داخل بها  
 ثم تزوجه صحيحا باللف درهم ثم قالت خويشاني خريدك بعدت وكا بين وهذه حقيقة لا يسقط مهر المثل  
 البراءة بالخلع ولو تزوجهها غاملا او دخل بها ثم قالت خويشاني خريدك بعدت وكا بين وقال نفروختم  
 لا يسقط مهر المثل (بمع) مطلقا لانه جعل كناية عن الابراء (فج) والنزاع لها بعتك نفسك بكك انما قال  
 ما اشترى بينهما ثم قالت اشتريت في المجلس صلح والمي فأكسبه لا يصلح ما لم تقبل هي بخريدك ولو ادعت بالخلع  
 فانكرت فقامت عليه تبينة وقضى عليه بالبرقة ثم قال اني كنت خالعتك ولكن تزوجه بغيره يدعي  
 منه في خلاصة العزايي خالعتها بئنا لم خالعتها بالعدلة لم ينسخ وان طلقها فقال بعد الخلع وقع ولا  
 المال والخلع والطلاق بئنا المال الطلاق المراجع يصح والجب المال قال ان خالعتك بمال ثم ادعت  
 تبينة انه كان طلقها قبله بائنا المثل لا يثبت في التعليق الذي يقع في الطحال على السبيل المجاز والمبا

(سنة) قالت لروحها اي تارن قال انكر من تازم فادست طالق فان مال ذلك من غفيرة وقع فطلقا  
وكل الوقات له يا كسلان فقال لو كنت كسلان مانت طالق (خروج) كان يصرفك لانه مقاتل له كالمرا  
يقبل مثل هذا مال لهار ورحها ان كنت كاسر انما تقول ان قامت طالق فبئنا وقع التثنية (سنة) وهذا  
مر من حمله على الحار او على ظاهر العوايد هو ثعلبي بالشروط \* باب لا يكره \* (سنة) مال لها انكر من  
ما ورد فيكم يا سرور بالثبوتهم ارمع ولا ترمع ولم يقرها سبعة اشهر فلان انكر من لا يحرم والطلاق  
انها تحرم \* باب في الطلاق المهم \* في المرواد قال المذنبون فيه احدكم طالق ثم اطلق احداهما  
لم يقع الاخرى لان الطلاق لا يحرم الوثن بخلاف الثلاث (سنة) مال الهاشيك من امر حواكم  
وانا خرجنا زور لا يحسن الا اذا نوى الايقاع صياء الصحيح وقع وعيل لا يقع فبئنا وقع (سنة) قولان  
مال ربي الله معه سئل عمن قال مالح كاهن ايام سكده بني خنيسجي ذهبي يتركك لغيره عالج على  
من مع الطلاق متوقفت ثم سئل لوقالت دابر ميكسكده حرزوا باور في ايام فقال عالج فقلت حسأل  
من يسه ما يتهم ما نوى طلاق وان لم تكن له ثنية فالتعيين اليه ولت وكان في الاول من امره لولحوا لانهم  
بيها من حيث المعنى \* باب في المسائل المبرقة \* (سنة) مال لها اها فبئنا عالج كاهن محبا  
مسألة كل الوقات لها اياه ابراج فقالت نعم وقد كانت فعلت ذلك لم يقع (سنة) ان نوى الايقاع حيث  
وان نوى التدوير لا يحسن (سنة) قالت لروحها ضربتني فقال فالحج اياه شيئا وبرز ابراج كساها ما  
فعلت نعم من نوى لم يقع (فح) ارمع في يد عا درهم اما انه ثم اتهمها فقال حج اما حج طالق فلنا ان كنت  
اجلته يقال دعم وطهرها بها كارب اجلته لم يقع اذا نوى تحويرها لوقال بالبح اياه مكان قوله اها حج  
لا يصدق انه نوى تحويرها لا الايقاع (فح) ولو قال لها حج سيكده حرزوا فهو تحوير في عرف خوارزم  
اذا مال ما حمت (فح) الا مزارا بالحل لا يكون اقرا بالطلاق ولو مال ما توثبت به طلاقا ولا غير  
لا يصدق (سنة) طلقها فلنا يقول كست طلقتهما قبل ذلك بواحدة فبئنا نصبت هذا فان كان انقصاه  
لا يصدق به بل هو ما عد الياس لا يقع الثلاث والا يقع (فح) حكم عليه وقوع الثلاث باليمنة بعد انكاره  
فلو قام بيمينه كست طلقتهما قبل ذلك بطلقة بعد فبئنا يدينه لا يلتصق اليه (فح) طلقها فلنا ثم قال  
بعلها قال قبلها طلقه واحدة وانقصت بعدتها ولم يقع الثلاث وصلبته في ذلك فقد ذكر في الجامع

إلهما يصد فإن وذكر على البزء وعندهما لا يصد فإن وعليه الفتوى وإن لم تصدقه هي لا يصدق (م).  
 طلقها ثنتين قبل أن يخل ثم قال كنت طلقها قبلهما وأحقة يوم أخذ بالثالث (شبه سبي) حلف بالثالث  
 بشرط وأقر بوجوب الشرط كاذبا ففرق بينهما ويعذر في الأول وأج ذبانه (يمت) تدعى عليه المهر ونفقة  
 العدة وإنها مطلقة وهو يقول بل اجتمعنا ولا يمينه لهما فالقول لها في المهر وله في نفقة العدة ولو قال لزوجته  
 الأمة إن دخلت بالد أو فالت طالق ثلاثا ثم اغتصبها مولاها فد خلعت وقع ثنتان (ظمنه) مثله وفي جامع  
 الكواشي طلقت ثنتين وملك الزوج المراجعة (بمع شين) طلقها بائنا ثم قال هرز في كنه هلست مولا  
 طلاق وقع على المطلقة (بمع شين) إن سكنت في هذه البلد فامرأته طالق وله مبانة لا يقع عليها  
 (يمت) حلف بالطلاق ليصلين الظهر في مسجد ثم ذهب إلى قرية لورضع إلى مسجد ويد هي الوقت  
 يصلني هناك وتطلق امرأته ولا يؤخر البصرة (قرب) في الثالث يؤخر في الملتقط لجلال الله على حرام  
 إن فعلت كل أو ليس له امرأته فتزوج ثم فعل ذلك الفعل لا تطلق (فمح) طلقت (فع) له امرأة  
 مجتنبات وخائض ونفساء فقال لهن اخبطن طالق طلقت النغساء (جامع) في انجسكن على الحيض  
 لأنه نص \* باب في النفقة والكسوة والسكنى \* (ظمنه سبي) قال لها خذي هذه البائنة الخمسة  
 لنفقةك ولم يعين الوقت فهو تملكك إلا بأجرة (قرب) إذا لم يعط لزوجته نفقة ولا كسوة فلها إن تنفق آمن  
 طعامه وتختل ثوبا من كبراسه بغير إذنه (يمت) فرض لها القاضي كسوة فدفعها إليها ثم غصبها منها  
 فليس لها إن تمنع نفسها منه ليدفع الثوب (قرب) تزوج أمة تخدم السيد طول اليوم والزوج طول  
 الليلة فنفقة اليوم على المولى والليل على الزوج ولو أبت أن تسكن مع زوجها أو أجماع الزوج كأمه  
 فإن فرغ لها من البد أن يتبعها على حدة له غلق ليس لها أن تطلب بيتا آخر وفي الجامع إلا بصغره  
 امرأتان طلبت أحدهما دارا على حدة فقال محمد بن سلام الزوج مخيران شاء جمع بينهما وإن شاء ففرق  
 بعد أن لا يجوز عليهما قال رضي سخطي في تزوج بكنية واسكنها في حافوته فيمضي من الثنتين فلها أن  
 تطلب دارا أخرى (يصل كن) مثله \* باب ما يسقط نفقة الزوجة \* (كيب بمع) كنية زوجته  
 نيت واحد في هيت الكنية إلى بيت أمها ليس تخرج زوجها يتبعها على حدة فلها النفقة (قرب) يسكن في  
 دار زوجها فخرجته عن الدار فإن هيا لها بيتا وقال لها اسكني في بيتي فلم تسكن فلا نفقة لها (ط)

لوقالت اني انا ابكيت مع امك واريد بيتا ملئ حلة ليس لها ذلك عند البعثة واني يوسف ربح  
وقول عند ربح آخر \* باب في فرض القاضى النفقة والكفالة بالثلثة ونفقة المعتدة وما يسقط \* (كسب فسخ)  
بمرا رجل ذهب الى القرية ولوكها الى البلد فللقاضى ان يفرض النفقة مع الحيلة ولا يشترط له نية  
مفر (كسب) قول القاضى اعتد على عليه في كل شهر كذا اقضى منه كعبس المدي على عليه فضا به (برج)  
يساع العبد في نفقة مدة امرأته كافي المهر (كسب) فرض النفقة عليه وقال ابو له عن ابي الباقى فقد  
فمنيت النفقة ثم خالها قبل ان يفسخ ثم تزوجها ثم غاب فقل سقطا عن الكفالة بالصلح (شمس) والصلح  
المعتدة من نفقة العدة كل شهر بثلاث دينار ونصبت مدة ولم يؤذ اليها ذلك لا يسقط البتة ولا يفرق بين  
ان يكون صلحا ويمن ان يكون الفرض حكم لا حاكم والمؤخر جث بعد الفرض من البيت الذي وقع  
ايه القرعة بغير رضا لا يسقط قدر المدة التي غابت (ط) وطن معين ته ختى وأجبت علة اخرى لم انقضت  
الاولى وبقية الثانية لا تستحق النفقة فيها لانها لا تستحق النفقة في حد في البرطن كالنكاح القاسد  
والعدة منه (فسخ) المعتدة اذا لم تلزم ليست العدة بل تسكن في ما تار وتخرج لصلها لا تستحق النفقة  
لانها لا يشترط (فسخ) المعتدة اذا ابت ان تطبع فهي كالمكروه ان كانت من بنات الاشراف او غيرها  
بل لا تستطيع الطبع والخبز كان على الزوج ان يأتي بطعام مهيلة ويأتي بمن يطبخ ويحضر ولا الا  
(ظلم) تزوجت في مدة الغير ودخل بها الثاني فعلى الاول نفقة لها في الطلاق البائن (مست) يخلاف  
الرجعي لان نكاحها قائم فقد توفيت على الزوج بالزوج والنفقة منافع البضع فممازوت تافرة تسقط  
النفقة (م) عن ابي يوسف المعتدة من طلاق بائن أو رخصى اذا تزوجت وادخل بها ثم فترق بينهما  
فلا نفقة لهما \* باب من نفقة الاقارب (شط) ويجبر الاب على نفقة امرأة ابنته الغائب ولو كان الملام  
على نفقة الولد لتزوج بها على الاب ولكن لا الابن على نفقة الام لتزوج بها على الزوج امه وكذلك الاخ  
على نفقة اولاد اخوته لتزوج بها على الاب ولكن لا الابن الا لبعث اذا غاب الاقرب (ط) الام اولى بالتمتع  
بغير ما نزل الا قارب حتى لو كان الامم فمفسر او الامم واجب الاب مؤمل ان تؤم الام بالاتفاق لتزويج  
بما دون الجسد (سخج) تحيل الاخت على بالتمتع من الام لانها اقرب الى الاب (فسخ ظم) كل نفقة  
يتمتع فيها آخذها من آخذها له الا الزوجية (مط) جازم الا يجب نفقة الفقير المعسر على ابيه المرسل

وفي نفقات صدر القضاة قال اصحابنا يجب نفقة طالب العلم على الاب (طسج) الرجل الصحيح  
 قبل لا يقدر على الكسب لخرقه او لكونه من اهل البيوتات فنفقته على الاب وهكذا قالوا في طالب العلم  
 اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا يسقط نفقته عن ابيه بمنزلة الزمن والاثني قال رضي الله تع عنه  
 والظاهر انه لم يخف على ابي حامد قول السلف بوجوب نفقة طالب العلم على الاب لكن انفى بعدم  
 وجوبها لفساد احوال اكثر طلبة العلم فان من كان منهم حسن السيرة مشغلا بالعلوم النافعة ينصب  
 الاباء الى الانفاق عليهم وانما يطالبهم الفساق المتذرعة الذين شرهم اكثر من خيرهم يحضرون  
 الدرس ساعة بخلافات ركيكة ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار  
 بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس بما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فيقذف  
 الله البغض في قلوب ابائهم وينزع عنهم الشفقة عليهم فلا يعطون منها في الملابس والمطاعم  
 فيظالونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التائيف ولو علم بسيرتهم السلف لحرمو الانفاق عليهم  
 ومن كان بخلافهم فهم نادرون في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا لخرج التمييز بين المصلح والمفسد  
 قلت لكن ترى طلبة العلم بعد الفتن العامة مشغولين بالفتنة والادب الذين هما قواعد الدين  
 واصول كلام العرب والاشتغال بالكسب يمنعهم عن التخصيل ويؤدي الى ضياع الغايام بامره  
 والتعطيل فكان المختار الان قول السلف وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة كالا ولاد والاقارب  
 (بفتح شط) له بم وجد اب الام مؤسرا فنفقته على اب الام وان كان الميراث للعم (بفتح) ولو كان  
 له ام واب الام مؤسرا فنفعه على الام وفيه اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب اذا كان له ام وعم مؤسرا  
 فالنفقة عليهما اثلاثا فلم يجعل الام اقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدمة اب الام اقرب من  
 العم ولزم منه ان يكون النفقة على اب الام مع الام ومع هذا اوجبها على الام ويتفرع عن  
 هذه الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له ام وعم واب الام مؤسرون ويحتمل ان تجب  
 على الام لا غير لان اب الام لما كان اولى من العم والام اولى من اب الام كانت الام اولى من  
 العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل ان يكون على الام والعم اثلاثا (تصح) اذا فرض النفقة  
 على اب الاب لا يقتصر عليه نفقة خادم الولد ولا جازنته الا اذا كان صغيرا لا يقدر على الاكل

اَوْ مِنْهَا يَفْتَرِي فِي ثَلَاثَةِ خُدَّاهُ وَلَوْ كَانَ لَهُ ابْنٌ مَعْسُورٌ قَامَ بِهِ عَلَى كَيْسِيٍّ مَا يَكْتُمُهُ وَوَلَدٌ وَجَدَ مَوْسَى فِي ثَلَاثَةِ  
 عَلَى آيَةٍ \* يَا بَابُ فِي ثَلَاثَةِ الْمَالِكِ \* (بسم) يَنْبَغِي أَنْ يَحْبِثَ ثَلَاثَةُ الْمَيْمَنِ قَبْلَ الْقَبْضِ عَلَى الْإِشْتِرَاءِ  
 وَتَكُونُ تَابِعَةً لِلْمَلِكِ كَالْمَرْهُونِ (وَد) وَثَلَاثَةُ الْمَيْمَنِ عَلَى الْبَائِعِ مَا دَلِمَ فِي يَدِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ (أَصْغَرُ)  
 لَكِنْ يَرْفَعُ الْبَائِعُ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ فَيَاذِنْ لَهُ فِي بَيْعِهِ أَوْ أَحَازِقَهُ (ش) وَثَلَاثَةُ الْعَبْدِ الْمَيْمَنِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ  
 عَلَى مَنْ لَهُ الْمَلِكُ فِي الْعَبْدِ وَقْتُ الرُّجُوبِ (شَب) مِثْلُهُ (شَيْخ) قِيلَ عَلَى الْبَائِعِ قِيلَ يَسْتَلِ أَنْ يُبْرَحَ  
 عَلَى مَنْ يَصْرِفُهُ الْمَلِكُ كَصَدَقَةِ الْقَطْرِ \* بَابُ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمَشْتَرَكَةِ \* (بَسْمُ) وَنَهْرَةٌ مَشْتَرَكَةٌ  
 بَيْنَ الْجِيرَانِ أَمْثَلُ أَنْ لَا يَسْلُبَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَطْلُبَ الْبَاقِينَ بِالْمُشَارَكَةِ فِي التَّغْرِيفِ كَالْبَلَدِ الْمَشْتَرَكِ وَأَنْ  
 دَخَلَ دَارُ أَحَدِهِمْ مَاءُ الْمَنْهَرَةِ يَرْفَعُ ذَلِكَ إِلَى الْحَاكِمِ فَيَاْمُرُهُمْ بِهِ وَمَوْزُونَةُ الْمَنْهَرَةِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِينَ  
 ذَوْنُ الْمَالِكِ كَالْبَلَدِ الظَّاهِرَةِ دُونَ غَيْرِهَا وَالْإِنْهَارُ الَّتِي فِي مَوَادِّكَ نَائِحُ شَاشَتَانِ وَخَاسِكِيَانِ  
 وَرَمِيحَانِيكَ خَاصَةٌ وَكَرْبَاهَا عَلَى أَرْبَابِ الْأَرْضِ وَالْمِيَارِكِيِّ وَالْأَقْبُورِيِّ وَالْقَبَائِلِيِّ مَامَةٌ \* كِتَابُ  
 الْعَتَاقِ وَأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ \* بَابُ فِي الْإِلْفَافِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْعَتَقُ أَوْ التَّنْذِيرُ وَالَّتِي لَا يَقَعُ \*  
 (فَع) يَا نَانِي هُوَ نَانِي ذَارِبَانِ أَنْجَ وَنَوِي بِهِ التَّنْذِيرُ تَصِيرُ مَذْبُورَةً وَكَلِمَةُ الْوَقَالِ يَا نَانِي هُوَ نَانِي ذَارِبَانِ  
 بِأَرْبَابِ الْأَنْجِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ فَلَيْسَ بِعَتَقٍ وَلَا تَنْذِيرٍ (شَبْم) إِلَّا إِذَا نَوِي التَّنْذِيرُ تَصِيرُ مَذْبُورَةً  
 وَقِيلَ نَيْمَانُ قَالَ لَا يَبِيعُ لَهَا وَارْجِي لَهَا يَشِينُ تَنْذِيرُ (جَمْع) لَا يَصِحُّ (بَسْمُ) قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ لَهَا وَلَهَا لَيْسَ  
 بِأَقْرَبَ إِلَى الْعَتَقِ وَلَا بِالتَّنْذِيرِ وَلَهُ الْبَيْعُ (تَج) وَفِي مَوْزُونَةٍ زَادَ كَارِي قَبْلَ وَخْتَانِ مِنْ يَابُنَا نَانِي فَلَا يَبِيعُ لَهَا  
 وَصَدَّقَتْهُ لَا تَعْتَقُ وَلَوْ نَوِي بِهِ الْعَتَقَ عَتَقَتْ (سَبِي) فَع) جَارِيَةٌ صَغِيرَةٌ يَقُولُ لَهَا يَا بَابُ فَيَقُولُ لَهَا  
 أَوْلَيْكَ لَا تَعْتَقُ (شَم) مِثْلُهُ (سَم) وَلَوْ قَالَ لَهَا قَوْلِي لَنَانِ أَيْ جَاهِ كَوْنُهَا لَا تَعْتَقُ وَكَلِمَةُ  
 لَوْ قَالَ لَهَا تَعَالَى بَنِي (شَبْم) قَوْلُهَا يَخْرِبَانِ ذَلِكَ لَا تَعْتَقُ (فَع) عَتَقَتْ (بَسْمُ) وَلَوْ قَالَ لَعَبْدَةٌ  
 مَخَاسِبَتَايَ زَادَ كَمِ أَوْ قَالَ ابْنُهَا لَطَفَايَ مَا حَكَمَ زَادَ كَمِ لَا يَبِيعُ وَلَوْ قَالَ لَعَبْدَةٌ أَوْ أَمَتُهُ  
 إِذَا هَبَكَ عَتَقَ إِذَا نَوِي وَلَوْ قَالَ لَعَبْدَةٌ فِي حَبْرَةِ الْأَصْلِ هَلْ أَمَكَ لَعَبْدًا لَا يَبِيعُ (بَسْمُ) وَلَوْ قَالَ لَهَا  
 أَيْ كَيْفَ يَدْرِي مَنْ لَا يَبِيعُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا عَوْنُ أَهْلِ الْخِيَارِ فِي تِلْكَ الْأَصْفَارِ هُمْ وَلَوْ رَفَعَ تَبَاءَ غَلَامٍ  
 قَدِيرَةٍ فَقَالَ مَوْلَايَ أَيْنَ تَبَايَسُوكَ مِنْ أَمَتٍ فَأَدْنَعُ إِلَيْهِ يَعْتَقُ إِذَا كَانَ الْغَلَامُ مَجْهُولَ النِّسْبَةِ (عَت)



قال له ما خواسا لك لا يعتق لانه شتم (علك) يعتق (حك) قال لعبد هو اصغر منا منه يا ابني اوبابني  
 لم يعتق (احسن) يا ابني يعتق (شبهت بين شيخ بحب) يا ابني لا يعتق (بق) قرعت الباب فقالت  
 امته من انت فقالت امك الفاء لمة عتقت (بو) قال لجار يته اغزلي هذا القطن وخواسا ريزويز  
 وعني بفرأعها منه يجب ان يعتق اذا غزيت (ط) قل لفلان انك حر اقل انه حر عتق في الحال ولو قال  
 قل له انت حر لم يعتق حتى يقوله وهو تركل وهكذا في الطلاق (فع) دبر امته ومات وهي تخرج  
 من الثالث ثم هكت التركة قبل ان تصل الى التركة فلم يحق التسعاية (بصح) لو قال ان ميتا وضعت  
 على اللوح او قال في القبر فعبد بي حر فهو تدبير مطلق لا (بصر) قالت لمولاها ان اعتقتني خل متك  
 فماد ميت حيا وادفع لك ثمنى فاعتقها بهذا الشرط وتركته عتقت ولزمها ان تسعى في قيمتها (بصح)  
 ان خل متني كثيرا فان انت حر فاذا خل منه اكثر من شهر عتق والا فلا \* باب في الاستيلاء (ط) استولد  
 موطوعة الاب بعد موته ثبت نسبه وان كانت مشتركة بتدليك المستولد انصيب صاحبه (بو) ولدت  
 بجاريته وقيل له الهز منك قال ينبغي ان يكون يجب ان يكون اقرا (الضحك) قيل له ممن حمل  
 جاريته فقال الحمل جميعك فهو اقرا بامية الولد (بو) ولدت جاريته فقال له اولاده ما تقول فيه فقال  
 هو كما حدكم يصدق اذا قال عنيت به الكرامة قال رضى الله عنه فهذا اشارة الى انه اذا لم يقل عنيت  
 به الكرامة يكون اقرا به ولو قال ليس مني ثم قال بعد لم ضربت ابني فلا فاعتق ولد جاريته عتق  
 (عنف) ولو استولد المشتري الجارية ثم اقامت بينة على البائع بالعتق يرجع على بائعها بالعتق (بصح)  
 ومضى ولدت الجارية من مولاهما جارات ام ولد له في نفس الامر وانما يشترط دعوته للقضاء ولهذا  
 يصح استيلاء المعتوه والمجنون مع عدم الدعوى منهما (ط) اقر قبل موته بشهر ان جاريته حامل  
 منه فامقطعت بعد موته باربعة اشهر سقطا مستبين الخلق بكما له جارات ام ولد له (يتم) قال لامته  
 اهتالي في امقاط هذا الحمل فاني في خيائه منه فهو اقرا بانه منه (ش) لامته ولد داخل فقال ولدت  
 هذا الامه مني ولدا فهو اقرا بانه ام ولد ولا بالولد لانه مغرب واقربا للمكر فيكون ولد شاعبد \* باب  
 في مسائل متفرقة \* (بصح) اوصى بان يعتق عنه عبدا بعد موته فاعتق فالولاء له دون المعتق (علك)  
 بصح العتق من مولاه وهو يجهن بخضر الجمع ولا يترك خل متته واما الامه فانها ثقالة بسلاح كالجرة

إذا جحد زوجها البائن (فك) المعلن يقول المشايخ يضمن قيمتها مائة نصف قيمتها فنة (خج)  
 وطى جارية ابيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد اذ هي الواطى الشبهة اولالانه ولد ولد فيعتق  
 عليه حين دخل الى ملكه وان لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه  
 وان لم يثبت نسبة منه نص عليه في (ط) \* كتاب الايمان وهو مشتمل على اثنين واربعين بابا \* باب  
 في الالفاظ التي تكون يميننا والتي لا تكون يميننا \* (شم) ان دخلت عليك ثما اخذت يميني فهو  
 براء فان دخل عليه ما يميننا فاذ ملك شيئا ولو شربة ماء يلزمه كفارة يمين ولو قالت لزوجها انت  
 لي حرام فيمينت ثوت او لم تنو (فع) الكلام منك حرام يمين بالله (يف) لا يكون يميننا حتى يقول  
 لا ملك لي تا وا الطعام على (فع) يمين بالله (ظم) ان اراد حرمة عليه فيمين (فع) عنت زينه  
 ما (ن) ان ذكر شرطاً ولو قال بالبح نذر ممكن ان كلمته فكله فعلية كفارة يمين (شم) مكند خراما  
 ن فعلت كذا فليس يمين قال رضي الله عنه هذا امشك لانه ترجمة قوله احلف او اقسم وقد نص في  
 لكتاب الله يمين (ط) سوكتك مبيح ورم ان فعلته فيمين (شم) ولو قال الله فيو ايام ان فعلته فيمين  
 يمين (ن) ان كر فلان كاركتم هو كركم فكفتم لا اله الا الله فيمين (ظير) قال على انك راو على يمين ولم يعلقه  
 عليه كفارة يمين (ن) قال اشهد ولم يعلقه لاشيى ما به ولو قال على انك روكتك فعلية كفارة يمين (شم)  
 لو قال بالله العليم كره فلان كاركدي كركم فليس يمين الا بالله (بو) لو قال زينه فاران كان  
 اميا فيمين وان كان فقيرا فلا (عنت) زينه اوان فعلت كذا فيمين (من) ليس يمين (عك) لو قال  
 ابرئني من الكعبة او من بيت الله فليس يمين (عنت) صلواتي وصيا ما تي له البكر فليس يمين  
 عليه الا استغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب وان نوى المقربة فيمين (حمر) اخو يمين (اي) رمضان  
 ايج مني اني انك ان فعلته فليس يمين وكل (ار) فينك كمي خضم (حمر) يمين لقوله تعالى والحامسة  
 ن غضب الله عليها (حمر) اي ليجيا كذا مي فينك ك ان فعلت كذا فيمين ولو قال والا او بلا  
 وان الهاء فليس يمين وقيل يمين (يخ) في الله اي شرط ممكن ان فعلته فليس يمين في الفتاوى  
 بخارية (بمر) قال لها اتر اطلاق بشرط انك فلان را فيخو اهي فتش وحيث به بعد العلقة ينقل هو انه  
 بن ابعلى في ثم ذكر بعد هذا كاي فاقام فينك يتكجام فانت ظالم او قال كايينك فكام

فكبحكم فانتم طالق ثم انقضت عدتها وتزوجت لا يقع الاطلاق بهذا الشرط \* باب في تكرار لفظ اليمين \*  
 (شمس) هذا راي ابي روافد الله ان فعلته ينبغي ان يكون الف يمين (ظلم) هزار بار والله ان فعلته  
 ففعل فكفاراة واحدة (بخلاف) لغير غرضي قال حلفت بالف يمين قال والله لا اضربك عشرين مرة  
 لا ينعقد الا يمين واحدة \* باب ما يكون تعليقا او تقييدا او ذكر الاجزاية الكثيرة عند شرط هل  
 يتعلق بها \* (شمس) فع (بني) في تفسير كلمة كلما بالجملة جعجا كما قال نور الائمة المتصور الغشي وعلی  
 في الفرق بين كلمة كلما ومتى ما بالغوا في زمية ويفرق بالثنية قال رضي الله تعالى عنه وهذا انظر المحققين  
 قلت ويترأى في فرق بينهما وتفسير قوله كما ما د خلت الي ان جعجا كما ما د خلت يا غدا  
 كما وجب فيكون الاول لعموم الي خول دون الثاني ويظهر هذا الفرق في قوله يا غدا كما دى دينار  
 فخرام كما وقوله جعجا كما دى دينار فخرام كما دى دينار فخرام كما دى دينار فخرام  
 وفي الثاني على كل وقت من اوقات المجهل (مصح) لا فرق في غرضنا بين قوله بالجملة جعجا كما دى دينار  
 اكاولين قوله تكاح اكاين وانكر قول من فرق بينهما قال رضي الله عنه وهذا جسد وكلاهما تفسير لقوله كما  
 تزوجتك في عرفنا فيكون الحديث في كلتا الصورتين حتى يتم الثالث قلت وما بالاش واليه استنادنا بمقتضى  
 في ما اذا علقه بكلمة كلما على غير التزوج فانما اذا علقه بالتزوج لا يتم بالثالث (شمس) قالت لتزوجها  
 انه ذهب الى قريتي فغضبت له الزوج وقال همك يا سريكم وما برأي جلال حرام همك يا سريكم قالت  
 طالق ثلثا ووقع الثالث في الحال وكذا النكاح ان طالق ثلثا همك يا سريكم (بني) وهو في الحقيقة  
 تقييد به ابو ذر رزح وفي العرف تعليق وبه الوجه في الاقوى التعليق (شمس) وقع بينهما كاذبة في النكاح  
 فقالا بالجملة اشيا من اجله كانا فرج وقال ثوبت الانكار يقع الثالث فضع (فصح) وقع الثالث ان اراد به  
 التحقيق (بني) ان اراد به التعليق لا يثبت (فصح) قيل له تزوج ثلاثا فقال لا فاعاد كلامه فقال  
 يراجعها فراجع شيئا وركعتي كامل اكم كما فترجوها لا يقع (بني) لا يقع الا بالثنية (شمس) يضرب ولتعالا  
 امه ان تاحل منه فقال انت طالق ثلاثا مايج ماخف فهو تقييد طاهر واذا قوفي التعليق في تعليق  
 (فصح) هو تعليق (شبهه) هو تقييد (عكس) قال للمفسر ان لم تدفع اليي النكاح الى خمسة ايام اكون  
 اوتى لك طالق قال تعالى يا ايها الذين آمنوا انكروا ما كان قولكم ان تكتفوا طالقاً ان

وادعت كل افعال بالبحر امة از او و هو حواشي و ان را على حزن في الجواهر لانه انكر السملعة ويقع  
 واحدة (فتح) مثله (بما ان) واكتفت تراكي طلاق وود طلاق ووه طلاق الكوشا انه من القرائن وقع الثلث  
 قبل الدعوى بقوله يكي طلاق وود طلاق (ظما) كمال لها ان حرجية افع الطلاق يجوز حيث لم يقع المولا  
 لدركه الاشارة هناك الثاني الاستصحابي قال لها في الخصومة خامس من اباش ذكره نداء مثله طلاق  
 بالبحر ايعوض زوايا كذا كى فانوشيك كاتجين فان اريد به التعليق لا يقع (بمع) طالت طالق فلان شرط  
 كذا از شهر نروي وقلت وقع الطلاق بقبولها (بمع) انت طالتي ثلثا كليه غير كامل اعز وفتح وخرج ابواش  
 خرج نيكام بانه لم يبي خصامكم فهل اتعليق والكل شرط ولزقان وبالد ليس لما يقونه في ثلثا و اسم صفا  
 منك كات كى دما بواي حلال حرام كاقدي ولو كبرني فمك ايح العشر افر ايج المباد بايها كك قد مع  
 انسان اليه غير او من فباحث اوصا به فيه فتقرر آراءهم انه لا يثبت والجزء لا يتعلق الا بالبحر  
 بالروس وقوله اما دنيواك يقرر الاول لا يتعلق به (فتح) قال لها كان في الصرة كذا اقلت لم يكس  
 فقال انت طالتي ثلثا كوث ميت فهو تنجيز (بو) قيل له امرأتك تعمل كذا اقل فلان طالتي ثلثا فلها  
 لا تعمل كل اهل التعليق وقال ابو ذر تنجيز (مت) فالمسئلة الاولى يجب ان يكون على هذا الخلاف  
 (عليك) كانت انتهى زوجها من امر فقال انت طالتي ثلثا كقما في يرد كل فتنجيز (بو) تعليق  
 بقوله تعالى تناوعا لنفسى ون ازوى منه طلاق كه اين كار كردم او تكردم او يقول كه ولان كار لكم او كه  
 نكم ولا يقول اكرهه اهل السنة في ديارنا تعليق لا تنجيز و عن اكرهى صفة حرانه على العلة التعليق  
 ان تعارفه شرط (ط) واما قوله كه فان لم يتعارفوا التعليق به بيع للحال وان لم يتعارفوا الا به فتعليق  
 وان تعارفوا به وبصر به الشرط فاحتمل فيه والاصح انه لا يقع (فتح) قال لها هو اطلاق اكره لال  
 كذا كى وازاد به التعليق غلبت بتعليق ولا تنجيز ولو قال اكره لان كذا كى اقرار طلاق وازاد به التعليق  
 كان تعليقا وعلى المتأخرين تعليق ان الوجهين لا شمار الخطاب فيهما قلت والفرق للسعد ظاهرا لان  
 في الاول لم يثبت اطلاق خطا بل لا يقتضي الثاني فقد مل على ان اذاته (بمع) ذكر ان طرح  
 الباب لم يفتح له يقال ان لم يفتح الباب الليلة بايت طالتي ثلثا لم يكن في الدار لخل ففصل الليلة  
 ولم يفتح لا يتعلق (بمع) ابواش غير ما على انها خطيبة فقال كذا شغل في يوا و يفتح او قال كذا في العليل

ففي يوم يقيم داخرام افاج فاصحاه او اصلاحه هو بعد موتهم الا تحرم (بم) دعتة جماعة الى شرب  
الخمر فقال لي خلف يا طلاق ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت (الفتح) لا تطلق ادريانة  
\* باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط تعليق الطلاق \* (شمل) قالت له ستادك استرجعة  
ذا زلتا من خفيك فقال كانا وستادك استرجعاها ج فانت طالق ثلثا فان كان يعلم ان الاول كان اتقى وانقضى  
وقع والا فلا (فع) ان كان هو تقيا نقيانا نظيفا لا يقع (عنك) بالجملة ناكش انا فراغ من ليس له قوت ولا شجر  
ولا دار (شم) من ليس له زرع ولا شجر هو المهان في عزنا (شم) فماش هو من لا يحرز عن الامور  
الكذبة عادة (فع) مثله (شم) قال لها كافي اعني واذا ذارني همزا فهو تلاف مالها واسبابها ولا يشترط  
اتلاف الكل ولو قال لها كا نام دام نبيج فانت طالق قد هبت مقدر ارفر سخ او نصفه وبلغت حنما آخر  
لا يحسن وان عادت اليه بعد ذلك (عنك) كافاج فاذا لم ياي ايدي خل ذار الحرب قال رضي الله تعالى  
عنه والاول اصح (الفتح) وكثير الاكل ان يأكل اكثر من منويين وقيل هو ما لو حضر وقت طعام آخر  
لا يمكنه الاكل (ظم) قال لها ان لم تكوني احسن من الشمس والقمر فانت طالق ثلثا لا يحسن لقرته  
تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم وفيه حكاية معروفة (عنك) قوله بالج بدين هو من لا يغيب  
حسناته على سيئاته ولو قال ان كنت يهودي الوجه فانت طالق ثلثا فان كان عبوس الوجه مقبوضا ولم يكن  
هشابا كما هو عادة السلف حنث والا فلا ولو قال لها ان لم ازبن منك السمحات فانت كل افلو اذا اذى  
بليغا وتامتها في كل امر لا يحسن ولو قالت له ما حكم ويد فقال ان كنت كل لك فانت طالق فان اظهرت  
حنث الخروج اما رات الفجار يحسن يظلم فيها كل مراتب فيحسب يقع الثالث \* بافت في ذكر الشرطين  
او اكثر \* (شم) قال لها بالج كاحتك خرا اكبين خرا الكازاي اك كاجفت اك كاجفت اك كاهنان خناي  
فانت طالق ثلثا ثم شرب خمر او بكين لا يحسن لانها شروط معتضة فيقدم الموت خير يكون الاخير شرط  
الانعقاد وما قبله بشرط الانحل قال رضي الله عنه هذا في العربية اما في الجوارزمية فلا يريدون به الا  
تعليق الجزاء بجعلتها وبكل واحد منها وهو الاظهر لانهم يريدون به التغليب على انفسهم بايمان  
كثيرة لكن يدكرين الجزاء بعد ما اختصرا فيحسب (شم) ولوا تهما برجل فقالت انت طالق ثلثا  
كما برخيانت ام كنج الود وايان فافان راوز غير نج واراد بالخيانة الزنا رجعت الى ضيعته حنث وان

رجعت اليها في وقت زوال التهمة (مضى) مثله (منح) قال كما يفتتح خروا ولبكين خروا فانت طالق ثلثا  
نشراب الخمر ذوق البكين حدث (نصب) مثله ومنه اكل شرط واحد (بمع كيب) كيانا فامى ذار مرغنى  
نا منجاح او دما نش ميد امنجاح فانت طالق ثلثا وكان دعاهما لكنهما لم تدسب معه لم يجنب والفرق حسن  
يدور في التأمل في قوله من الجالف (ظ) ولوقال زن الزوى انه طلاق اكر ملكي مثلي خور ودمقا موي كندر  
وكور ودارد كال مجدين الفضل كل واحد شرط على حدة وقال عميرة من المشايخ اكل شرط واحد ولو قال  
ممكن في خور ودمقا موي كندر وكور في دارد فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف (ط) مثله (ب) مشايخ  
بلغ كانوا يفتنون فيمن احلف ان كلمت فلا لما ولا فاما ان طالق فكل واحد مما حثت لا نفهم يعنون عظم  
كلامه فلا تكلمون واحلف امة (لج عيك) اتهمها بفا حشة يقال ان كنت فعلت ذلك وان فعلته  
فانت طالق بحيث باحد هاتين قوليه وتقبلان (ان) فان دخلت داولان ويدخل فلان دارك  
يعنت باحد هاتين (حيث) نحو موي فيصور ابن سلام ونجامة ان دخل فلان وفلان اليك ارجع  
بداخول احدهما وهذا كله في اختيار المتأخرين وحيث اكل كتاب بخلافه (ط) قال انت طالق ان اكل  
كدر او شرب كدر او كلم فلا ولا واخر الجزاء منها لا يقع الطلاق حتى يجمع اكل الا ان ينوي شيئا آخر  
كذلك اعم من المقام الصغار وان كرر حرفي الشرط بان قال ان اكل وان شرب وان كلم ان قدم الجزء  
يقع الطلاق باحد هاتين لا يقع ما لم يوجدا اكل او هذا عند محمد وعند ابي يوسف يقع باحد هاتين  
في الفضل وتزفع اليمن وان ذكر شرطين وذكر بينهما جزء بقدر كل شرط في موضع ويكون الشرط  
الاول شرط لا انعقاد والثاني شرط لا تحليل وتحلوا الجزاء الثاني بان قال ان دخلت اليك ارجع فانت  
طالق ان كلمت فلا فاند خلثا ثم كلمت طلقت ولو كلمت ثم دخلت لا تطلق (منح) قال كل امراة تزوجها  
فهي طالق ان تزوجت عليك فتزوج عليها لا تطلق التي تزوج الا اذا تزوج عليها اخر فان طلق  
الثانية (نصب) اكر فردا بفلان دية نروم وفلان كاريما موزم فامراة طالق قد ذهب عبد الى القرية  
ولم يعلم ذلك الا امر بحيث (بنت) مثله وقد مر مثله (بنت) ان لم تحضر في فراشي ولم ترا عيني حتى يحضر  
فراشي ولم تحضر هي ولكن راعته حدث فيجعل عدل محض وهما شرطان قال رضي الله عنه انها التحقها  
بصيغة الجاهل وهو ما اذا قال ان لم تكن ضربتني فذل بين الصوطين في دار فلان فيعبد في حجر لغيري احدهما

في غير داره يحنث أو قال إن لم أكل فلا تأولنا اليوم فكل واحدهما اليوم ولم يكلم إلا خريحت وفيه  
 إشكال وبينهما فرق جلي لان الحنث في أي يمين كان إنما يتحقق إذا صدق ما دخل عليه حرف  
 الشرط فإنه إذا قال إن أدخلت إلى أرقانما يحنث إذا صدق دخلت وإن لم أدخل فأنما يحنث إذا صدق  
 لم أدخل فإذا قال إن لم أدخل هاتين الدارين اليوم أو قال إن لم أكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان  
 بحرف الشرط أدخل على لم أكن دخلت هاتين الدارين أو ضربت هذين السوطيين وقوله لم أكن دخلت أو  
 ضربت هاتين نفى لمجموع دخول الدارين وضرب السوطيين ونفي المجموع يتحقق بنفي أحد أجزائه  
 بخلاف قوله إن لم تحضرى فراشى ولم تراءينى فإنه لما كرر حرف النفي كان نفيا لكل واحد منهما ونفي كل  
 واحد منهما لا يصدق مع ثبوت أحدهما فإنه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمر ومع قدوم  
 أحدهما ويصدق قولنا لم يقدم زيد وعمر ومع قدوم أحدهما لكن ذكر في (م) ما يدل على صحة  
 تحريمهما (ط) أكرىخانه فلان روم وباوى سخن كويم فأنث طالق ثلثا يحنث بأحد هما (شح عس) كمثله  
 (س) إن أكلت هذا الرغيف اليوم فامرأته طالق وإن لم أكله فامرأته حرة فأكمل النصف لم يحنث لأن عدل أم  
 شرط الحنث في اليمين (ط) كمثله قال رض عنه وهذا مشكل جد أو يجبر إن يحنث في يمين البعث لانه  
 لم يأكل الرغيف أو نقول لا واسطة بين الثفى والاثبات وكل واحد منهما شرط الحنث فيحنث في أحدهما  
 وفي الجامع الأصغر عن أبي القاسم الصفار قال إن شرب فلان هذا الشراب فامرأته طالق ثلثا ولم يؤقته  
 وقال الآخر إن لم يشربه فلان فامرأته طالق ثلثا فشربه فلان مع غيره أو شربه غيره أو دابة بعضه أو نصب  
 بعضه فنشفة الأرض حنث الثاني دون الأول لما مر قل هذا \* باب في اليمين بحمل على معناه دون  
 ظاهر اللفظ \* (ثع شم) سكران قال الآخر إن لم أكن عبد الك فامرأته طالق ثلثا لا يحنث إن كان  
 متراضعا له (بم) قال لها من بنه توام وأكرم من بنه توأمين فأنث طالق ينوي فإن أراد به إلا نقياد كعادة  
 العبد لا يحنث (قب) عن أبي يوسف خلف لا يعبر هذا الماء وهو جار ثم عبر بعد ساعة لا يحنث لانه لم يبق  
 ذلك الماء فقال مشائخنا في عرفنا يحنث ولو قال إن مررت بهذا الماء في فمر بقنطرة عليه يحنث (بم)  
 حلال خذ أي بر من حرام كه همة عمر سيكى خورم أو قال يا فلان رايزنم يقع اليمين على ما يعتاده في  
 كل أسبوع أو في كل شهر (عن) أكرىخ خورم يا بل ست كيرم فآخذها لا للشرب يحنث إلا إذا نوي

إلا خلل الشرب ولو قال هي طالق بالبح كأي حرمين أو زار قبلها أو لمعها حنث (ط) ان وضعت يدها  
 على المغزل نكذ أو وضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنث ولو من العهر إلى الحنث به أذفع إليه من البقر  
 للزراعة فقال ان وضعت يدها على هذا البقر فوضع يده عليه ليلا لطلب خماره لا يحنث (بمع) قال لا حتى  
 جئنا كركمك مغزاً ما دامك بساواً فأمراًته طالق ثم نسى فاحل حتى جئنا كركمك ثم نكح فتركه أتركه بساويح  
 حنث والفرق بينه وبين وضع اليد على المغزل أو الثور أنه يراد بوضع اليد ثم الغزل والكرب والمراد  
 باحل جئنا كركمك هنا تعلق الحكم به حتى يستقيم قوله وأما ما دامك بساواً لأنه يستعمل هذا البيان تعلق الحكم  
 بالامتناع لتعلق ذلك الحكم بالأدنى في تعلق به ضرورة (بمع) قال لها كركمك بساواً فأمراًته طالق ثلاثاً ثم فسدت  
 الطاحونة فاصحها وأمرها لم يحنث (بمع) قال لها ان دفعت لاصيكت شيئاً ودفع إليها الزاد والتدفع إليه  
 لا يحنث (فمع) قال لها ان الغضب ان لم أكسر قطامك تحت جلدك فهدأ على الضرب الشد يد  
 (بمع) خرج من دار وحليف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه في داره لا يحنث (بمع) قالت له تشتري  
 جارية دمي وكف أكسك أم أودارح يقال كان نكح خنا فهي حرة فوهبت له جارية فباعها بخمسة وعشرين فقال  
 له المشتري اشتريها مني بعشرين وبعنيها بعشرين حتى لا ياحل النحاسون الدلالة من خمسة وعشرين  
 ففعل الحالف لا يعتق ولو خلف كان نكح يا نانا ما كبر يخاف داري قد ضلت بغير علمه ثم رأها ولم يامرأها  
 بالحر واج لا يحنث ولو قال لها كركمك باقعي كركمك كركمك فتركها بك يباحل لا يحنث لأن شرط الحنث تزوجها  
 لا تزوجها بالقدر المذكور باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزاء فيكون تبييناً أو بطلاناً أو لا يقع  
 (فمع شبهة) قال لها كركمك خيانتك أكنت ويريد ان يقول فانت طالق ثلاثاً فقالت له امرأته اترى  
 الزنى قال نعم قالت فارجى بيننا اريم فقال انت طالق ثلاثاً فهو فاصل ووقع الثلث ولو قال آلتك اني  
 هل اعدت الشرط يعمل بغالب رأيه وان لم يكرره رأي لا يقع (فمع) فمع ضي) دهاه الظالم فقال  
 اني مؤثر فقال بالبح افاجيت يا ودياً وروايج ان كنت مؤثراً فقال لا فاعاده اربعاً فيقول لا فقال  
 الظالم في الخامسة افاجيت ولم يزد فقال يا زياً يا باهراً يا زياً وروايج ان ما قاله اخذوا انوا لا يقع شيء  
 (طحاك) ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فعدت حر والد أو احد لا يحنث قياً  
 حتى تدخل دخلياً وفي الاستحسان لا يحنث بدخلة واحدة وعن الكرخي على قياً من قول البيهقي



يعتق للحال لان التكرار هدر فصار فاصلا وعند هـ لا يفصل فيتعلق قيل قال مشائخنا هذا قول الكاس  
ولو قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان دخلت الدار او قال العبد وانت حر وحران شاء الله تعالى وقع الطلاق  
والعتق للحال خلافا لهما \* باب في اليمين يكون على الفورام على التراخي \* (قبت فـ) قال لها في الخصومة  
الحلال على حرام ان لم تخرجي فقال ما اردت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعات بحيث ان كانت  
الخصومة في الخروج والا فلا وفي الجامع للبرغري لو قال لها ان لم اضربك فانت طالق فهو على اربعة  
اقسام فان كان فيه دلالة الفور بان قصد ضربها فمنع انصرف الى الفور وان نوى الفور بدون الدلالة  
يفسق ايضا لان فيه تغليظا وان نوى الابد او لم يكن له نية انصرف الى الابد وان نوى اليوم او الغد  
لم تعمل نيته (شم) قال لها بسبب الخصومة في امه تريد ان تخرج امي فان خرجت فانت طالق  
ثلاثا ثم خرجت امه لاحتاجها لا بالخصومة لا يقع الثالث وهو على الحال (قـ) قالت له طلقني طلقني فقال  
ان لم اطلقك فهو على الفور (شم) باع منها جوزة فطال بها بالثمن فلم تدفع فقال ان لم تدفعي الى  
الثمن فانت طالق ثلاثا لا يحسن ما اذا ما حين الا اذا اراد الفور ولو اجل بضرب امرأته و ارادت  
ظن ولده ان تخرج فقال كاند اوز ايج نين و اراد به الظن فنهى طالق ثلاثا و اراد الحالف ان لا تبلغ  
بضرب الضرب الى ايها وامها (قـ) لم يكن على الفور (شم) على الفور (ظم) ان خرجت بعد انقطاع  
الوحشة لا يحسن قال رضي الله عنه وهذا احسن الاجوبة لانه لا يريد به الا لانه لا يمتنع رولا الفور  
المضيئ بساعة اليمين لان الغرض ان لا تخبر الوالد بن فيكون المراد حالة الوحشة (حـ) قال ثمان  
الصهر وترك ضيعته ميراثا لبنثية فقال السلف لعسفه انك تأكل من ضيعة صهرك وتشرب من ماء نهره  
فقال ان كنت اكلت من ضيعة او شربت من ماء نهره اوز رعت في ارضه فامرأته طالق وقد كان  
زرع في ارضه وشرب من ماء نهره واكل من طعامه حال خيموة صهره و ينصرف الى دلالة  
الحال (بـ) قال لها ان ذهبت الى عرس فلان ولم تغسلي ثوبي فكل اذن هبت اليه ثم جاءت  
وغسلت ثوبه حنث لانه للحال (فـ) ان اخذت من مالي شيئا ولم تخبرني فكل انا خلته ولم تخبره في  
الحال ولا قبله وانما اخبرته بعد ايام لا يحسن (حـ) ان رأيت سارقا فلم اخبرك فعلى  
الفور ولو قال ولم اخبرك و ان لم اخبرك فعلى التراخي ولا بد من الشرطين (حـ) ما سألت

رمتك هذه المرأة بالبحر دكا هين في هجر نوح فان طالق فسالتها شيئا ولم تعطه في الحال لا يحنث  
 (بو) مثله قال رضي الله عنه وينبغي ان يتقيد هذا اليمين بحال بقاء حاجة السائلة اليه ولو قال  
 لها ان لم اخرجك من هذه الدار اذ اقدم ابوك فهو على التواخي بعد اللفظ (يحب) وفيه نظر  
 قال رضي الله عنه وينبغي ان يشترط اخرجه بعد القدوم قبل مضي زمان يظهر فيه رضاه بكونه في  
 الدار (بو) تنافي الفرائض للوطى فقال ان لم يَدْخُلْ في الفراش فان طالق فان دخلت قبل  
 سكن شهرته لم يحنث \* باب في اليمين بلفظ عام او مطلق فيتمتع بدليل او بنية او لا يتمتع ويغتبر  
 باللفظ دون الغرض \* (فع) ان دفعت شيئا بغير اذني فان طالق قد فعث من مال نفسها بغير اذنه  
 لم يقع (فحب) دخل بركة ومعه خمس رفاق مملوكة من الدمن وله زرق باراغ معها فاخذ به البياغ  
 للمكس واستخلفه ان ليس معه زقاق سوى الخمسة فحلف ومعه الزرق البارغ لا يحنث ولو دفع السكران  
 لامرأته دراهم فقالت تعيق وبازمي ستاني فقال اكر باز ستانم فان طالق ثم اخذها في الحال لا يحنث  
 ويصرف الى قيد الاحل بعد الاقامة (بمر) خاصم اخيه فقال لامرأته اكر زواد اري كه خراهر من  
 بحانه من اندر آيد وچيز من بخورد فان طالق ثم تسالما ودخلت الاخت يمينه واكملت من طعامه  
 باجازتها لا يحنث ولو قال ان دخل احد من اقربائك داري بكل اثم دخل احد من اقربائها حنث  
 (بم) ان عملت في هذه الرعية فكل اوعى به العمل في حائرت معين ضح نيته ولا يحنث اذا عمل  
 في غيره (فع عك) ان لبست من لباسك وعنى به الثياب التي تصنع في المستقبل صدق دبانة (بو)  
 اراد ان يذهب بجاريته الى السفر فحلفه زوجته ان ذهب بها يتقيد بهذا السفر (فع) ان قبلت  
 احدا فامرأته طالق ثلثا لا يحنث بتقبيل امرأته اذا كان الحلف لما زعمتها في تقبيل غيرها (بم)  
 ان احسنت الى اقربائك فان طالق فاحسنت الى واحد منهم يحنث ولا يراد الجمع في عرفنا  
 \* باب اليمين على الكلام \* (شمر) حلف لا يكلم احدا او كل اصم لا يسمع اصلا ينبغي ان يحنث (سي) مثله  
 ولورد السلام بحيث لا يسمع المسلم ينبغي ان لا يحنث (مهي) قال ان كلمت فلانا بعد اليوم فان طالق  
 طالق ثلثا فكلها فلان فسكت ثم قالت بالبحر احو اماج اي خسك شعل تنكح وماذا تطلب مني ولا تريد  
 عجاظته وقبح الدلي (فع) لا يحنث قبلت وهو الا يطهر والاصوب (ظم) ان كلمت فلانا فان طالق

ان الفلان ناذى في دار الحالف يطلبه فقال بزوجته ليس في الدار ولم تعلم انه الفلان حنث والعلم  
 في كلام فلان ليس بشرط الحنث في الجائنين (ظمر) قال ان ذكرت معي فلانا فانت طالق فقالت  
 اذكره واذكره حنث \* باب اليمين على الهبة والبيع والشراء \* (هن) حلف لا يهب فوهب بشرط  
 العوض ينبغي ان يحنث (تمم) حلف لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي ان يحنث (يصح) حلف  
 لا يبيع هذا التوب فوهبه وسلمه ثم باعه بالوكالت لا جل الموهوب له حنث (بم) حلف لا يشتري  
 لا يحنث بالتعاطي وقد اختلف فيه ائمة بخار او سمر قتل (م) لا يحنث بالتعاطي ويغل المواضعة على  
 من والمبيع والثن يكون تعاطيا ما لم يجر على لسانهما لفظ البيع والشراء (يصح) ان لشريكتك مكعبا  
 فانت طالق فاشتراه لم يقع حنث يسلم (ظمر) يحنث (قرب) لا يحنث ما لم يسلم (بم) باع جارية  
 ثم قال ان دخلت هي في يميني فهي حرة فان ردتها عليه بغير قضاء يعثنى والا فلا (حلف) حلف ان اشتراها  
 يحنث بالا (قرب) حلف لا يبيع لا يحنث ببيع التلجئة \* باب اليمين في الفعل الاباء \* (بم) حلف  
 لا يشرب خمر بغير اذنها ثم امتا اذنها فقالت تردني فهو اذن (قرب بم) ولو اذنت له ان يشربها  
 في دار كل افشربها في غيرها حنث في الجميع الا صغير حلف لا يخرج من بخار الاباء من هؤلاء الثلاثة  
 فحن احد هم لا يخرج لانه ان افاق المجنون حنث والوفيات احد هم لم يحنث لئلا يظن ان اليمين (يصح)  
 قال لها ان خرجت من الدار الاباذني فانت طالق فوقع فيها غرق او خرق غالب فخرجت لا يحنث  
 \* باب في تعليق الطلاق والنيكاح والتزويج \* (شمر سنة سني) قيل له انك تزوجت فلانة فقال  
 كما نكح اكنك ذار ياتي اوداهي اكا فهي طالق ثلاثا تزوجها نكاحا صحيحا بعد ما كان تزوجها قيل  
 باليمن فامد احنث (ظمر) عقلت نكاحا صحيحا ثم قال قبل الزفاف لها ان اصلحت هذه المصاهرة فهي  
 طالق ثلاثا فاصلحتها بغير امرأة لا يحنث قال رضى الله عنه ينبغي ان يحنث في عرفنا اذ اوفت اليه  
 ورضي بك لك (حك) تزوج ثم وقع بينه وبين ابوه بسبب خلة جهاز الخطيبة مشاجرة فقال لهم ان اصلحت  
 هذا امر فهي متى طالق ثلاثا فاصلحتها بنفسه من غير ان يستشيرهما لا يحنث (شمر سنة سني) حلف  
 كما يزويان اي شغل لي لا يحنث بالنكاح الا اذا اتوا فقلت وعمرأ به انه لا يتعد اليمين (فيع سني)  
 قيل له يتزوج بفلانة فقال براجها فاجابه كايين اكا مكا م تزوجها لا يقع الا بالنية (شمر) ان فعلت

كذا اجل الحاج الخ اذا حرم الظاهر لا يترفع له عالم يشوب الحرام المودة التي يتزوجها (رفع كالحل لا يتزوج  
 من خبيثة لان يتزوج بنته لا يحنث (يسمى) قال لا يورثه ان يدخل عليكم احد اي شياء ورد به في ذلك المص  
 لا ينفق (يسمى) ان لا ينفق ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا من جهتي او طلقك صم و صاير كما به قال  
 ان دخلت الدار وتزوجتك فانت طالق ولو قال لا يحنث الا ولدت فانت طالق مبي يتزوجها فولدت  
 طلق (يسمى) حلال الله عليه حرام ان تل زوجت بلائمة ثم تزوجها حرمها والا يبرأ منها الا تحرم (يوا)  
 قال لا يبرأ انك تحرمك او اجمعك فانت طالق ثلثا ما كان يمينه بالعلانية فهي على الوطء في النكاح  
 او لا ينفق على كل واحد من الزوجين بعد الطلاق (فجسد) ان تزوجها باكثر من ثمانية فكل يتزوجها بل ينار  
 ثم زاد في مهرها الا يحنث (رفع ما يصلح) المصاهرة فقال الحلال ما به حرم وان اجماع هذا الامر والاذنية لا  
 التحريم ان وجد الشرط (ثمة) وقطعها اسطوان و وقعت منزل ثمة فقال كاه يا ذوان ذابوا الحفران ما من اثني  
 طالق وقد كانا زوجها من احدى هما قبل اليمين فان تزوجها من الاخر حنث لانه سفل منه ينفذ  
 على نعلين لا يتزوجا اجتماعهما فانعكس على كل واحد منهما لسياسة (يسمى) ان اجماعا امر  
 خنثى مع فلان فالحلال عليه حرام وهي بالغة لا يحنث بحضوره ولا يسكوته ولا يتصور به اذا اجماعا حنثي  
 (يخرج) ان كريمين ينام توارك سجودهم فهي طالق يتزوج امرأة اسمها هينك ولا تهاذلك (يكن) لها اجم  
 آخر معروف وشهور لا يحنث (يسمى) يحنث (خو) ان لم اذهب بكم الى مكان حتى نهى طلق ثلثا لا يرفع  
 (يسمى) مثله (عليه) هو لغو ان شاء الله تعالى باب اليان على العتق والطلاق \* (احد) قال ابنته  
 لان طرحت من زوجك فامك طالق ثلثا فجعلها الايمان من زوجها واجازت لا يحنث لان الخلع من جانبها  
 يبرأ ولا يحنث بفعل الوكيل والقضوي اذا حاز (فصح) ان طلقها بيمين بعد جوف كل رجلا بيمين او بطلاقها  
 وطلقها بيمين قبل لا يعتق (يسمى) مثله (يسمى) يعتق (رفع) بيمين ان لم يطلق زوجها اليوم او قالت  
 ان لم تسرح تروا اذا اتى ما في وسعها من الحاجة الى الاحكام وتقوله بلسانها ولو حلف لا يتزوجك بيمين  
 على اختنه فان كانت صغيرة فزوجه من يده بر وان لم يكن له زوج في الاثني اعشار عشرة فله ان يتزوج  
 على نزعها بغيره ولا يكون تاركا الامع الرضا والقدر \* باب في اليمين في الصلوة \* (يسمى) قال لها ان اجرت  
 حارة الفجر من وقتها فانت طالق فقامت حتى طلع الشمس لا تزوجة لها واختلف فيها في قيل اذا اتيتهن

مع العجوة ثم نامت حنث والا فلا يؤقيل لا يحنث مطلقا (ط) والله تعالى اخبرت صلوة عن وقتها  
 ان كان نام عن صلوة حنثا فخرج وقتها ثم طلاه فاقيل حنثا وقيل لا يحنث (ب) ثم ان خليف لا يصلي  
 في يوم الجمعة فاقيل لا يحنث (ج) ثم ان خليف لا يصلي في جماعة فام يغيبا فاقيل لا يصلي في يوم  
 \* باب اليمين على الاكل والشرب \* (بني شهر) حلف لا يأكل اليوم طعاما فحنثه يصح فيه الفسوق  
 الى حلقها شيئا منه حنثا (رفع) لا خصص ما اكل ان يمينه (شهر) ولو حلف لا يأكل في اليوم الا ما اكل في اليوم  
 فحنثا حنث وان نوى الكسر فصدق (يا نبي) ارفع يمينه (شهر) لا يأكل من هذا الا بطريقه عشيا الى القطع  
 قبل المطامير ثم جعلها عجميا وطمعها شيئا اخر فاقيل لا يحنث (رفع يمينه) ارفع يمينه فحنثا حنثا  
 فقال ان كثرت اكلت ان يمينه من اليوم فان نيتك ان تأكل في القصر صحت بصلواته وشرجه فام لا يحنث  
 (بني شهر) ان شربا شربا فحنثا (بني شهر) ان شربا شربا فحنثا (بني شهر) ان شربا شربا فحنثا  
 لا يشرب خمر او شربا شربا فحنثا (بني شهر) ان شربا شربا فحنثا (بني شهر) ان شربا شربا فحنثا  
 في التمتع فاقيله حنثا ان كان نيتك ان تأكل في اليوم (ط) او الاصل فيه ان الحلف من يمين اكل الحلو في  
 عليه وجعل ما خلط بخلاله فحنثا فان شربا شربا فحنثا (بني شهر) ان شربا شربا فحنثا (بني شهر) ان شربا شربا فحنثا  
 فحنثا من كل وجه حنثا قال رضي الله تعالى عنه وقتها ثم اللؤلؤ في الهمس الحلو فبقائه لونه وزواله  
 يزواله واللؤلؤ في التمتع ان كان الشور باح فالبا لا يحنث والا فيحنث ولو حلف لا يأكل مباحا فاحل  
 طعاما فيه فحنثا ان كان اما الحيا ليج شورا والا فلا ولو حلف لا يأكل هذا اللبن فطبخ مع الحلا فحنثا  
 فاقيله لا يحنث وان لم يجعل فيه الماء يحسن حلف على نخل لا يأكله فاقيله فحنثا (بني شهر) ان شربا شربا فحنثا  
 حلف كل ما اكلت لهما فامرتوه طالق فمطبخ لقمة منه ثم ابتلعها بثلاث كرات وكان يشفقين هيك كل مرة  
 يقع طلقه واخي حدة وفي شرب الماء في هذه البصرة ثلاث (ط) كلما اكلت لهما فحنثا فحنثا فحنثا  
 حر الزم به بكل لقمة عتيق عبيد ابو القاسم ان شربت مسكرا طلق سنة في زوجه لهكران وانكر شرب الخمر  
 فشهدوا عليه لا يقبل الحياكم شهادة من لم يغاين شرب المسكرو يكن تحت طائلة المرأة في التنزه عنه  
 (بني شهر) حلف لا يأكل من هذه الشجرة في صلبها بها غصنا من الجرح وانظر البوصل فاقيل لا يحنث  
 (بني شهر) مثله (ظم) وغيره يحنث (بني شهر) حلف ان يشرب خمر من غير ضرورة فمريض فقال له الطبيب

ان لم تشرب الخمر في هذه العلة ففيها خطر الهلاك فاشربها لشرب حنت مسلما كان العائيت او كافر الام  
 ضرورة المريض الاحتشاء ولا شفاه في الحرام بالنقض لوقيل ان تعين الخمر ان في العلة فهي ضرورة (فتح)  
 يخلط لا ياكل هذه البعثة فلا اب لم انجم ثم اكله لا يحنث بخلاف ما لو حلفت لا يشرب هذه الماء فانجم  
 ثم ذاب فشربه حنت (بما) اكره وتوكل في ان من خور وعاقر من واحد فاكل قطعات من اخبار  
 يحنث ببلغ ترصا واحد الجب ان لا يحنث لانه لم يوجد اكل قرص واحد (فتح) يحنث لانه للشاة  
 في المنع ولو خلف بالبحر خاشخو خمس فاح في اخرام دجى اربع مسمعا وجوب خرد لا يحنث (فتح)  
 يحنث (بما) حلف لا ياكل من كسب لان لشرب من ماء جملته الذي وضعه على الطريق للناس  
 احان ان يحنث (فتح) حلف لا ياكل من هذا القدر ولو لم يكن فيه شيء ثم طبخوا فيه شيئا واكل منه  
 فان كان يعلم انه ليس فيه شيء يحنث وان لم يعلم لا ينعقد اليمين عند هذا خلاف البيت بنو صفه كس  
 حلف ان لم اجامعك الليلة وكان القجر طالعا فان كان يعلم بالاطلوع فهو على الليلة المستقبلة وان لم يعلم  
 لا ينعقد اليمين عند هذا (فتح عكس) حلف لا ياكل بطيخا لا يحنث باكل الحديج في الصيف ويحنث في  
 الخريف والشتاء في عرف بلبل ناولوا اكل العجوة لا يحنث (فتح) حلف لا ياكل من هذه البقرة  
 او من هذه الشاة فاكل من لبنها او صميمها لا يحنث الا يند لالة الحال عليه ويتقبل اليمين في هذه  
 الجنس بالعين لا بما يتولد منه \* باب اليمين على اللواحق والخر وج \* (فتح) حلف لا يند خل دار  
 قد خل اصطلبه لا يحنث (فتح) كان في البيت الشوى فحاضم الامر اذ يقال ان دخلت هذه البيت  
 الى العيد فالاحلال عليه خرام ثم قال ثوبت ذيك البيت بعينه يصدق (قريب) لا يصدق حكنا (بما)  
 يحلف لا يند خل الحمام قد خل بيته الذي يترزع فيه الثياب لا يحنث (فتح) يحنث (ظما) حلف  
 لا يند خل هذه السكة بعد انه فرسه وادخله السكة بالبحر رويد يند يحنث وقال غيره لا يحنث (فتح فتح)  
 يحلف لا يند خل على هؤلاء القوم قد خل عتية الباب فراء واحد امتهم فرجع لا يحنث (عكس) حلف  
 لا يند خل هذه الدار فادخل فيها مكرها ثم دخل فيها الطومعا حنت وهذا الظاهر (بما) انتقل المزوجان  
 من الرمثاق الى قرية فلاحقه مزون الى جوان فقال لها اخرخي معي الى احييت كما نية فابست الى الجمعية  
 فقال ان لم تخرخي معي فكلنا فان كان قد تاهب للخر وج فهو على الفور واللاوان خر جنتي معها

قال الى ضرب القرية ثم رجعت ثروان اراد زوجها الخروج اصلا الى حيث كانا فيه \* باب اليمين  
 اللبس \* (عك) قال ان لبست من غزلك او ثيابك فانت طالق فلبس من ثياب غزله المرأة  
 من جوزة الحالف لا يحث الا اذا نوى ذلك (شم) قال لها ان مثلت منك ثوبا ولبسته فانت  
 طالق لما سمع شكايته امته انه يطمع منها ثيابا ثم قال عنيت التعاذ ثوب بعد اليمين لا المتخذ قبل اليمين  
 يصح في ديانته (مسي) يصح قسلة (يمز) حلف لا يلبس من غزل امرأته فلبس ثوبا من غزلها  
 ثوب ثوبا او الحاف ليس من غزلها يحث بالاجماع وقيل لا يحث قياسا على مسألة لبس الحرير فوق  
 اللثام فانه لا يكره وهكذا فعله بعض المشايخ (بمر) لبس الحرير فوق اللثام لا يكره عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه اعتبار حرمة استعمال الحرير ان كان متصلا بيد ضرورة (شج) حلف  
 لا يلبس من ثيابها فباع ثيابها منه ولبسها لا يحث الا اذا نوى غز لها (عك) ولو لبست  
 لبنا حث على الحالف من غزلها فان المقام على نفسه من ماعته لا يحث (ط) لو لبس ثوبا من غزلها  
 يحث عند ابي يوسف وعنه محمد بن زويان (ينب نو) ان اتخذ ثوبا بعد اليوم فانت طالق  
 قال اتخذت له اراد اشترى او تصف شبرا فانزله وستر عورتة الغليظة وبعض الحقيقة يجب ان يكون هل  
 منصر فالى ما يستريح العورة على وجه يجوز به الصلوة ولا عبرة بطول الحالف وضخامته (عك) ولو كثر  
 ان اراد من غزلها يحث وعنه لا يحث بالتكوير ويحث بالانزالية قال رضى الله عنه وقد اكله مستقيم  
 على ما عليه جواب الاصول اذا كان اليمين بالعربية فانه يقال لبس الارز والعمامة والقلنسوة والتكة  
 اثنا بالخرارضية فلا يحث في امثال هذه وهو الصحيح لان تحميناك لا يتناول وضع القلنسوة على  
 الرأس والتكوير والانزالية (منج) فانه قال بالبح كنجي جي ويساد تحمينا اوقال كنجي جي وزيد فكون  
 من غزلها اراد على رأسه او التحف بمعلقة من غزلها في غزها لا يحث (عك) حلف ان لبست من  
 غزلك فاشترى الغزل منها ثم نسيه ولبسه لا يحث قال (مك) ان كان الحلف لمعنى في الغزل يحث  
 والا فلا كما في (ن ث) حلف لا يدخل دار فلان فباعها ثم دخل يحث ان حلف لمعنى في الدار  
 والا فلا قال (مك) وان لم يكن ظاهرا بل كنه تفصيل حسن \* باب اليمين على الترك  
 والامساك والاذن \* (فع) ضاع متاع المودع فاتهم المودع فقال حالة الغضب كانت جي نورانيا

الختم برحمتي داره اشياء لا يبيد ولم يعلم بها واخرجها بعد مئة ايام حيث ان لم يكن في انظاره ما  
 يدل على الاجانب (بمـ شد) حلف لا يترك فلانا يخرج من بيتي او يخل ويخرج بغير علة او دخل  
 لا يحسن (بمـ) ولو آتاه فيه ولم يخرج لا يحسن (ط) انما القام الصغار حلف ان ادخلت فلانا  
 في بيتي فهل املى الدخول بامر علم او لم يعلم ولو حلف ان يدخل فهل املى دخوله امر او لا علم  
 او لا ولو حلف ان تركت فلانا يخل في بيتي فهل املى ان يدخل بعلمه ولا يمنعه (بمـ) اكر من  
 فردا ترانما نم ونروم فانت طالق فجاء العبد فذهب الى قرية وقد كانت ذهبت الى قرية اخرى قبل  
 ذهابه ولم يعلم به لا تطلق (بمـ) قال ان امسكتك في البيت فانت طالق فخرجت في نورها ثم جاء  
 بها الناس الى البيت او الزوج مبكر لم يجزها فمكثت فيه يحسن اذا لم يخرجها حسا وان قال لها اخرجي  
 اخرجي (شر) حلف ان اذن لها في الدخول الى العرس فكل ما اخبرته بذلك ولم يمنعها حيث  
 باب اليمين على الحيز والدخول والسفر والعبور والركوب \* (سمـ) قال لها ان خبزت فانت طالق  
 يد ارا الحنث على ما دنتها الحيز ولا يحسن بالعجن فان اعتادت الا امر بالحيز يحسن بالامر وان  
 اعتادت بعض ذلك يحسن وان اعتادت جميع ذلك وحدها لا يحسن الا بالالصاق والاخراج (بمـ)  
 ذهبت الى العرس فقال لها ان ذهبتا بعد ما يمشي يحسن جازها فانت طالق فلو ذهبت الى التعزبة  
 تطلق ويراد بكل مجمع الا اذا نوى التقييد بالعرس (طـ) ان مروت بهذا الوادي فهي طالق  
 فمر بنظرة عليه حيث (سمـ) حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا في قافلة فيهم فلان حنث (فب)  
 لا يحسن ما لم يجمعهما الطعام الواحد (فج عيس) قال ان ركبتي على اليد اية فانت طالق فركبت العجلة  
 فان نوى العجلة يحسن قال رضى الله عنه ولا يتقيد بها وان نواها لانه خلاف الطاهر \* باب اليمين على  
 الشتم والضرب \* (بمـ) قال لها اكر بعد اربعين مراد شتم دعي ثم اطلاق ثم قال لها اي ما دنت شر زن  
 قالت ما دنت اميت لا يقع وهي قاذفة قال رضى الله عنه والا حسن ان يحسن مطلقا لان هذا الكلام  
 في العرف شتم للمسايط (فع عك) شتمه رجل فقال بالبح فثب بأكف فقول له شتمته فقال ان كنت  
 شتمته فكل المتجسرين ان لا يحسن في المحايل او في الادنى من الا على (شمـ) حلف لا يضرب غلامه  
 لا يضرب فوق ثيابه يحسن لم يبق لا يحسن (فج) حلف لا يضرب امرأته فمد شعرها ارجحها او وطئها



- يخله فهذا آكله ليس بضرب بلسان الخوازمية (بم) حلف لا يضرب فلا تأخرناه بالمدارة وآله لا يحنث  
 (بم) قال لها كانا دما فانت طالق دعي دمه بازوجيد اوداي شارخويته اى اردن دارها فرد تحك  
 يحنث قال رضى الله عنه وآفته علاء الائمة الخياطى وهذا حسن ومواب (فج) حلف ليضربن!  
 امراته بخشبة لا ذنب لها ولا رأس يضربها بالكرة \* باب اليمين فى الدفع \* (سي) ان دفتت الى  
 تولدك من اشياى فانت طالق فاخذ ولدها من اشياى باذنها حنث (بم) ولو قالت لبنتها دفتى  
 اليه قرصا فدفعت حنث (بم) وكل اذا وضعت الحبر عنه وقالت له كله قلت وينبغى انه اذا وضعت  
 الحبر عنه لم تقل له كله فاكل يحنث لانه دفع عونا وغرضا (شجن) دفع الى قصار ثوبا ثم جعله القصار  
 فقال ان لم اكن دفعت ثوبى اليك فامرأته طالق ثم ظهر انه دفع الى ابن القصار وتلهيل لا يحنث اذا كانا  
 فى عيال القصار الا اذا نوى نفس القصار فحنث (قب) ان دفعت هذا الشيء اخذ فانك طالق  
 واحتاج اليه فارسل اليها انسانا فسا لها ذلك الشيء فدفعته يحنث الا اذا سالها بطويق الرسالة بان  
 يقول ان زوجك يسأل هذا الشيء فحنث لا تطلق (فج خج) ان دفعت اليك الحياى ثم غطياها لا يحنث  
 \* باب فى اليمين على الجماع والزنى ونحوه (عك) ان جامعته فلانة فهى طالق فجاء معها ذون  
 الفرج وقضى شهوته فان اولج حنث والا فلا (ط حك) عتابى قال ان جامعتك او باضعتك فعنك  
 حر فهو على الجماع فى القبل ومبارمولىا فان قال غنيت فيما دون الفرج حنث به ايضا بلقرارة  
 ولا يصدق فى ابطال الاول قضاء حتى يبقى الايلاء قال رضى الله عنه وما اجاب به (عك) وان كان  
 منها لما فى الكتابين لكنه حسن ومواب لانه اجاب فى حق الخوازمى لان ترحمة الجماع بالغ ما فيه  
 منين والفاو او وهذ بطريق الحقيقة يتناول الايلاج فى القبل والى برجميها \* باب اليمين على  
 السرقة والاخذ من المال وار تكاب المحرمات ومنع الخير (فج) ان سرقت منى فانت طالق وبينه هواء  
 دقيق فاخذت منه لا يحنث الا باخذ الزيادة من نصيبها (بم) ولو اقرت بالسرقة لا يحنث ما لم يرضه  
 الزوج بخلاف الحيض ونحوه لانه يمكن الوقوف على السرقة فى الجملة فلا يثبت بقولها بخلاف الحيض  
 (عك) قال كانجيد بينينا منجياج وانجيد باماسنا منجياج وچى فان اجسدين فامرأته طالق وما اخذ  
 منها بل اكل منها حنث لانه اخذ وزادة (عك) قال لتلمين ان سرقت منى شيئا فامرأته طالق فسرقت

مئة خمسين او ثمانين او ارفع مع دمه في الهويصة لا يحنث يا عتبار لغوف (بع) لو كان شيئاً لو بئنه لم يحنث  
 به يحنث والا فلا (قريب) حلف لا يركس حراماً ثم حنث ثم زنى في حنونه لا يحنث (قوله فم) يحنث (فم) حلف  
 لا يباكل حراماً نشر المثلث لا يحنث عالم يسكر منه باب اليمين على المضطجاع والليثورة \* (قوله  
 قال ان وضعت رأسي مع امرأتى على وسادة فهي طالق قوله رفع راسه اولاً عليها ثم وضعت راسها يحنث الا  
 اذا كان قائماً يستبه وان انتبه وبقي كذلك حامية حنث والا فلا (فعظم) كمثل في كفي على المضطجاع  
 (فع) قال لها كاي حرمين اوزاريشي ما به ثقيلها اولس ما عها اولس ما عه سانه او قبلته في المدة لا يحنث  
 وان لمس بطنها شهوة حنث (فع) يوق قوله ان لم اربح الليل منلها يعتذر اكثر الليل وطول قال  
 لها كاي فاني في تحرام احيا ودخله وقال عشت به وطهرها يوم حل به لولا يصديق في ترك حقيقة اللفظ  
باب اليمين على اليمين (فع) قال امرأته طالق كما سكر حرام ثم طلق طلاق لسرته لا يحنث في عرف لساننا  
 (قوله) حنث باب اليمين بجري بين رب الدين وقريته \* (فع) قال لك بونه وهما في دار رب الدين  
 ان لم تجع بالعين التي عليك عند اقامرتك طالق نقل نعيم فالتقياني ديار اخرى وقضاء الدين لا يحنث  
 (بع) عليه عدا ليات تحلف ان لم ادفع لك كل يوم منها حتى لية فامرأته طالق فكيف ذلك يومين ثم تبصره  
 الكل في دفعها جمة لا يحنث لان الغرض منه عدم تأخير القضاء عن ايام مثل عدا العدا ليات ولم يبرخر  
 علم يحنث ولو قال ان لم ادفع لك الدين في وقت كذا فامرأته طالق نقضاء قبل ذلك الوقت لا يحنث  
 (رفيع) خلف المشتري من الوكيل بالبيع قبل اداء الثمن اليه ما للموكل عليه شيء كان بارئاً ولو حلف  
 ما للموكل عليه شيء كان كاتماً باب اليمين بجري بين رب الارض والمزارع \* (شمر شمر) (فع) قال  
 الاكارم رب الارض كفاتبش كازكريك الاحابيز فامرأته طالق ثلثا فلم يعجل حتى ادرى المزارع ثم  
 حنث في الحنث والحصاد والتلزية لا يحنث (قوله) حلف كاسر ذكرك اكرام قطع حشيش الارض  
 وسقاها للذروين رها وكروها غير حنث ولو حلف اسر ذكرك اكرام فانه يقع على المبلر (عليك)  
 حراث طاربه شريكه وصحك منه تحلف بثلث تطليقات ان زارعه بعد ذلك كاهيث انكيت ياكوك اكرام  
قال اردت بطني ايعام القابل لاني اتام هذه المزارعة لا يصدق \* باب ليمين على ملك المال \*  
 (بع) مات واخذ الوالي امواله الطاهرة وحلف ورثته لحنثوا انه ليس عندنا من اموال المتوفى ولا نعلم

له أمراً ولا من وجوهه شيئاً البتة يغتد زوناً إن غنوا بأموالهم للملك (فخرج علك) قيل له أكت تفسد  
 لفظاً من من الحنطة فقال ابن كعب لم تشكك بنفسك حقاً أكثر من ستمائة فامرأته طالق فوزوها فكانت  
 تزني من ألف فقال عليّ ديون حنطة فنويها لا يحسن \* باب اليمين في انشاء السر ونحوه \* (ينس)  
 ان انشئت هذا السر وكل امرأه يمر وجهاً فهي طالق ثم تحل لي يا فلانة فصحك ويستمر الميخيل في فهم  
 منه النشر فان كان قل فهم من فعله الا اظهار حنث (نشر) خلف لا يحسن هذا ان الحنث يت عند فلان  
 عند ثمة عند الا سطر أنه او المالحا كما هو خيلة الجاهلين وفلان حاضر يحسن ولو قال ان الحنث ثمة لفلان  
 بانه كافيد أي كاشفهم وازال الكنج لا يحسن لانه يشترط فيه خطابه (نشر) قال لها ان لم تعرفيني من قال  
 لك هذا القول فازد طالق فقالت لا اقول له من اراد حنث عرفه القائل غير ما فصل قتله وقالت تعلم يدك  
 (نسي) مثله ولو قال لها ان لم تقولي لي من قال هذا لا يحسن (عمر) ففتح حلقه بالطلاق بان لا يقول  
 ذلك السر الذي بيننا ثم ذكره المحلف لا خرم ذكره المحلف لا يحسن قال رضي الله عنه لا تله لما ذكره  
 المحلف مع غيره لم يبق ذلك السر سر (عمر) لو قال ان تكلمت بهذا السرا وقال قلته فهي طالق  
 قل ذكر وعند من هو عارف به يحسن ولو قال ان انشيت لا يحسن \* باب اليمين بحلف على فعل ثم يامر  
 تميزه فيفعله \* (ط) حلفت لا يضرب عبده فامر غيره حتى ضربه حنث بخلاف ما لو حلف على جرح لا يضربه  
 لا يحسن بالامر لا تملك ضرب عبده فصحه امره وغيره بخلاف السر حتى لو ملك ضربه بان كان  
 مملطاً او قاصياً يحسن بالامر وان تولى الضرب بيده ودين ديارته ولو حلف لا يضرب ولله فامر غيره  
 قصر به لا يحسن وقيل الزوجة نظير العبد وقيل نظير الولد (قبي) ان جنب الزوجة فنظير العبد  
 وان لم تبين فنظير الحر قال رضي الله عنه ولو فضل احد في الولي تفصيله في التزوجة تحسن وذكر في (ط)  
 يحسن هذه المسائل اجلاو عندها فقال هي الحنثي وفسر لوقن مسئلة في ستة عشر منها يقع الحنث  
 بالمباشرة والا من جميعها وهي النكاح والصلح عن ذم العمل والطلاق والعتاق والهبة والصلبة والقرض  
 والاستقراض والضرب في العيب والذبح والبناء والخطا والايديع والاستيلاء والاعارة والاستعارة  
 وفي خمسة منها يقع الحنث على المباشرة وهو البيع والشراء والاجارة والاستجارة والصلح عن  
 المال الا ان يكون الخالف شيئاً يعال به مباشر هذه العقود بعضها في الحنث بالتفويض او اذا كان مباشراً

وبعوض آخره قليل يعتبر الغلبة وقيل يعتبر السبعة واذا انوى التيمم بنفسه في الطلاق واخواته صلة  
ديانة لا قضاء (وملأ) قال لها ان لم تنزعي الليلة ثيابك ولم تصطحبي معي فانت طالق فنزع ثيابها  
لصتها غير ما لا يحب لانه بطل اليمين \* بانث الايمان التي لها فاية \* (شم) قال ان لم اقصك الدين  
الى الغدا لا يدخل فيها كل الغدا فان قضاها قبل الغدا تبرأ ولا ينجت والوقال ان جامعتك جوف ان كذا  
وامين فانت طالق انا بانها وتزوجه في العدة واجامعها يقع الطلاق (فج) بان لم يسكتك بعد ايام  
والعيد فانت طالق يطلقها بانثا بعد ايام العيد متصل ثم تزوجه ينجت ولو قال اني مسكتك منذ كذا انفسام  
كام الى يدي فان طالت غطيت غطلي للحجامة فامر انه طالق فوصل في شوال واحتجهم في المحرم بعت  
(ظت) ولو قال لها كاذبة ما يدعي اني نفسي فانت طالق فلم يوصل اليها بعد غروب الشمس ينجت ولو قال  
ركبت الى نور الكافي فان دياك ينجت باكثر النوم (ن) قال لها ان لم اذهب بك الليلة الى منزلي فانت  
طالق فان ذهب هناك قبل مضي اكثر الليل لم ينجت والا فيجنت (فج) قال لها ان لم اطلقك عند افانم  
وطالق ثلثا اليوم فلم يطلقها عن احتس المحرنت الشمس طالت ثلثا حيث لم يفرق في اليوم (فج)
ان ذهبت الى دار ابيك ومكنت فانت طالق فان لم يكن في الكلام مد لالة بمقتلة يتصرف الى الشهر  
(فج) اكرام سال كاذبان كنتم فنت كنن اوقالو في وسع السنة يقع بمينه على بقية السنة ولو قال اريد  
سنة كاملة يصدق (فج) لا يصدق قضاء (بج) حلف لا يفعل كذا في ايام العيد فعيل الفطريوم وعيد  
الاثنين ثلثة ايام وقيل ايام العيد يتصرف الى ابتداء العيد (ط) مثله \* بانث اليمين على عقوب ما يشترط  
فيه قبول صاحبه وما لا يشترط (ش) حلف لا يؤكل افوكل ارحلا فلم يقبل ينبغي ان ينجت (بج)
ان لم اخلعها اليوم فقبل مما اخرها لعمها فم تقبل بر (فج) قال لها ان ذهبت لفلان كذا فانت طالق  
توهر ملك الرجل فله نعت اليه لكنه لم يقبل ينجت لان الوقوع يتم به كافي الهمة والصدقة والافراغ  
والاستقرن واللعطة والعارية \* بانث اليمين على الفعل في شيء ثم يتغير ذلك الشيء عن حاله \* (ظن)
تخلف لا يستعمل من هذا القارورة فنجت لئلا هذا لم يملك لم اذا اجر فاستجد حنت وكذا في اللوا  
\* بانث بعلتي الطلاق بعثت القلب وما اثر الامور الحسنة والشك في وجه الشرط وكيفية الطلاق وكيفية  
والايمان \* (بج) قال لها ان لم فوطني ما لم طالق لم ينجت في هذا الصنورة ايد (عليه عن ابونا)

مثله (فج) مثله (فج عك) لو قال بعل فراغه او بعد مدة غويض لا يحنث ولو قال غوام م في الوقت  
 التي قلت ذلك يحنث قال رضي الله عنه وهو الصحيح ولو قال ان اردت امرأتى فهي طالق فقبل له  
 ان تريد بها فقال اريد ها اولا فماذا تريد لا يحنث (بسي) مثله (عك شم) قال لها كام غويض فانت  
 طالق فقال له اخوها لا تريد احنث فقال اهام في غويض حنث ولو قال عنيت الاستهزاء لا يصدق  
 (فج) قيل له تريد فلانة فقال بالغ كام غوايج اوداة تكاح اكا فهي طالق ان عقدت فلواتزوجها ولم يقل  
 انريد ها لا يحنث (عنث) قال لها كام غواني اناج في نجمعلة وانيد فانت طالق ثم اخذ منها ثوبا ولجبه  
 لا يحنث (شم شله البسج) قيل له لك حصيد فقال ان كان لي حصيد فهي طالق ولو قال بعل مدة كان لي  
 حصيد حين خلقت ان كان لي حصيد يحنث (افج) قال لها ان طمعت فيك فانت طالق انجما معها لا يحنث  
 حتى يظهر الطمع بلسانه ولكن اني الطمع في المال وغيره (ظم) ان نظرت الى اخي نظرا شفقة لا يحنث  
 بوضع الطعام عنده والاعتبار فيه باللسان ولو قال لابنه في المنازعة ان كنت مني فامك طالق فان  
 اراد به حقيقة الانحلاق لا يقع وان اراد النسبة اليه يقع (بمر) اكر يد ريرا عبد اب نيميت في القبر فامرأته  
 طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك ولو حلف بسبب طير فحلف احد هوائه غراب والآخر انه حياهم  
 ولم يعلم ذلك لا يحنث احدهما (اصجرا) قال لها ان كان رأسي اثقيل من رأسك فانت طالق ثلثا لا يقع  
 لانه لا يعلم (قث) قالت لي وجع البطن فانكره وقال ان كان لك وجع البطن فانت طالق لا يقع (بمر)  
 بالقول قولها كافن الحيض (افج رنو) قال ان كان جاهي وخرمتي ورمالي انقص من عاه فلون وماله وخبر منته  
 رقامرأته طالق ينبغي ان لا يقع لانه يجوز ان يكون جاه احد هما انقص في موضع والعظم في موضع  
 الآخر (شض) قال لامرأتين اله اطولكما خيرة طالق لا تطلق في الحال فلو كانت احد بهما بنتين  
 بنته والاخرى بنت عشر منين فماتت الجوز قبل الشابة طلقت الشابة في الحال ولا يستند خلاف  
 زفر قال رضي الله تعالى عنه ولو ما بينهما معالا تطلق واحدة منهما (عنث) ان لم يخرج القساق من  
 فانت طالق ثلثا لا تطلق لتعارض الأدلة (عك) قال اقل كرو حلفا معلقا بشرط ذلك وجك ولكن  
 في اكان بالله ام بالطلاق يعمل على اليقين بالله (ط) اذ لو نصحني الي يورضي حلف ونسي لانه  
 في الله ام بالصيام ام بالطلاق فحلفه يا وعلم الحالف ان عليه ايديا كثيرة لا يعلم علمها

[illegible]

هذا أبو يريه وجهه فأتاه وقد قاب لا يحث ولا يحث والمدايون ليقتضيان حتى فلان عند انجاءه ليقتضى  
 رهنه فلم يجز في المدة (س) لا يحث عليه (ن) يدل فعد إلى القاضي فلا يحث (ت) ينصب القاضي  
 وكذا ويأمره بالكف عن اليه فعد أدفعه إليه لا يحث وعن أبي يوسف رحمه الله إن قبض هذا الوكيل  
 فاطل به (ظ) لا يحث لا يسكن فيه الدار فوثق فلم يقد على الخروج إلا بطرح نفسه من الجائط  
 لم يحث وكذا الماء الغمر وهو غير منافع (ط) لا يحث لا يسكنها فخرج فوجد بابه مغلقا بحيث لم يمكنه فتحه  
 فقتل يحث وقيل لا يحث وبه ابن الليث والفضل والشهيد بخلاف ما لو حلف إن لم يخرج من هذا  
 المنزل اليوم فتيقن ويشتد حث وكذا لو قال لها في منزل والد ها إن لم تحضري منزلي الليلة فانت طالبي  
 فمضت بها الوالد من الحضور وتطلق هو المختار ولو قال أكر من أمشب يا ابن شهر باشم فكذا إفاضا به حث  
 يحث لم يمكنه الخروج حتى أصبح حث بخلاف ما للزقيني (فج) ولو قال لا صحابه إن لم اذهب بهم  
 إلى الليلة إلى منزلي فكذا اذهب بهم بعض الطريق فاخذ هم العبدس فحبسهم لا يحث (حسن) قال لها  
 اذهبي إلى فلان واسترد يا منه كذا أو احمليه إلى الساعة وإن لم تحمليه هذه الساعة إلى فانت طالبي  
 ثلاثا فحبس اليه ولم تقل على استرداده إلا في اليوم الثاني حث وقيل ينبغي إن لا يحث وهيها  
 من الاسترداد كذا لقيل في المسئلة المقتضية عن أبي يوسف حلفا ليركن هذه الدابة اليوم فلو وثق  
 بوجوبه حتى مضى اليوم حث (د) وعلى قياس مسألة الهكث لا يحث (خج) إن لم يعمل هذه السنة  
 بما بها في المضارة فهي طالبي ثم مرض فلم يتم السنة حث ولو حبسه الشيطان لا يحث (ط) حث  
 إلا كذا أو المضارة لا يكون من أكره فلان أو من مزارعة فلان إن كان فلا ناعا ثبلا لا يمكنه نقض إلا كذا  
 أو المضارة حث وإن كان خارج المضارة فخرج في الحال وإنما قصه لم يحث كمن حلف لا يسكن هذه الدابة  
 فلم يجد مفتاحها فخرج فان كان في طلبها لمفتاح حتى وجدها وخرج لم يحث وإن اشتغل بعمل آخر  
 حث كذا أهل أو لو منعه انسان عن الخروج إلى صاحب الأرض أو طلبه في المضارة لم يحث قال رضي  
 الله عنه وكل إذا حلف المضارب أو شريك العنان أو المفاوض إن لا يكون شركا لفلان ولو قال لها إن لم تردني  
 ثربي الساعة فانت طالبي فآخذ هو قيل إن تدفع اليه لا يحث وقيل يحث ومثله إن لم تحج بفلان  
 فانت طالبي فآخذ فلان من جانب آخر بنقسه فالجاءل أنه متى عجز عن الفعل المخلف عليه واليمين

مروتة بطلت عند أبي خنيفة ومحمد رحمهما الله خلا فالأبني يومئذ آخنة الله (ففع ظم) ذما امرأته إلى  
 الوقاع فابت فقلت متى يكون قالت هذا ان قال ان لم تعيل لي هذا المراد عند فانث طالق ثم نسيها حتم  
 ومعنى الفل لا يحنث (بو) حلف لنخرجن ما ركن داره اليوم والساكن اظام غالب يتكلف في اخراجه  
 فان لم يمكنه فاليمن على التلفظ باللسان \* باب اليمين على الاتفاق \* (قب) حلف لا يتفق هذه الشاة  
 كد خذ لئمتة لبا معها وانفق ثمنها لا يحنث الا بالنية (ظم) اقل لها ان انقعت اكثر من من من ختمته فانه  
 طالق فانقعت مهورين من كيشك الحنطة حنث \* باب المباح من الايمان \* (بم) حلف وقال  
 من امرؤ ذري في عالم باسم فيك اني حلف درين دنيا فيك بخمس ختمى يضمن اليوم فلا يحنث وهو  
 خمس في سجل الرائي او القاضى او في بيت من بيوت الناس لان الحيمين يضمن نعيما قال الله تعالى  
 او ينشوا من الارض ولو قال اكره وحنث بكش تر اطلاق واكره لكش تر اطلاق وترجمته بالبح كقروا بحكم  
 تفعل باجيد الحاجبين دون الاخر وكنك الوقال ان يحنث هذا الغلام وان لم ابعه وعلى هذا في ابتلاع اللقمة  
 وغيرها ولو قال لها ان لم افعل معك ما تفعل الكلاب فانث طالق يحرق ثوبها ويجرها من مكانها فلا يحنث  
 (بم) حلفا كذا في جواب جيبا فيعيبك وانا فيعيبك بك فانه يخل الماء من ثوبها او مع العرا او يخل فلا يحنث  
 (بم) حلف لا يبيع النعمة فباع تجالام احل لا يحنث \* باب في كفارة اليمين \* (شم) يجوز خرق  
 كفارة اليمين الى ابن السبيل كالزكاة ولا تدفع كفارة اليمين الى (وحيها لاشته) الايمان بالله تعالى اذا  
 كثرت ثلثا اخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهدة الجميع قال شهاب الائمة هل اقول لعبد وهو  
 المحتار وعندى ومن ابن يوسف لا تقتل احل ولا يقتل به (شم) في تحج التبعة في كفارة قص الاطفال  
 كفارات الايمان لا تقتل احل بالاجماع \* باب في التلويح \* (فع) قال الله على زكاة يوشح الى بيانه  
 فان مات قبله فعليه نصف دينار ولو قال الله على ان اصدق عليك ثم باعه نفق ويتصدق بثمنه وقيل  
 لو اراد ان يقول الله على صوم يوم فجزى على لسانه صوم شهر لا يلزمه لانه اخطاه (شم) يرمك واجب  
 كما فيك قراميكى واصلى الصبحى ولم يقل الله على يلزمه ذلك (فع) مثله (ضم) ولو نذر ان يتصدق  
 بل دينار على الاغنياء فينبغي ان لا يصح قلت او ينبغي ان يصح اذا نذر بناء القليل لانهم محل الزكاة  
 (قب) ان قدم غائبى فله على ان اضيف فلولاء الاقوام وهم اغنياء لا يصح (فع ظم) نذر ان يقول



دهاء كل ان ذير كل مملوّة عشر مرات لم يصح ولو قال لله على ان اصابني على النبي صلى الله عليه وسلم كل  
 يوم كذا (شمر) يلزمه (فجع) لا يلزمه بكوفي (حك) للناذر تأخير المصوم عن الوقت المضاف اليه  
 النذر (بم) ان ذهبته هذه العلة على فله على كذا ان ذهبته ثم عادت الى ذلك الموضع لا يلزمه شيء (ظمر)  
 قال كذا وجبت على كفارة فعلي كفارة ثم وجبت عليه كفارة فعليه كفارة واحدة بالشئ والمعلق \* باب في  
 مسائل متفرقة \* (شمر) قال لو قلت ان لي اباً واماً فانت طالق ثم قال مات ابني لايجزى ولو قال لها انت  
 طالق ثلاثاً كام غويج اود كذا ذارياً ولم يبينها موضوعاً لايجزى (فجع) قال لها ان حملت لبنتك فغسلت ثياب  
 زوجها بغير اذنها حنث ولو حلف لا يصلم فلا نفرد عليه السلام ان علمه حنث والا فلا (شمر) هي  
 التزوج فلاته فهي طالق ان فعلت كذا الاصح التعليق ولو قال المرأة التي يتزوجها فهي طالق صح لانه  
 عرف المرأة بوصف الزوج وهذا المرأة معروفة فلغا الوصف كالقوله ان هذه المرأة التي اتزوجها فهي  
 طالق لا يصح قال نورا لانه المتصور اني فعلت هذا القوله ان اتزوج المرأة فهي طالق ينبغي ان يصح (شمر)  
 يصح (فجع) المص عليه في الزيادة على بدل المصالح فقال كما يترد عليك رنك ياهاج فامرته طالق في الغيب  
 ثم زاد شيئاً غير اللعن لانه يثبت ولو قال لها ان لم تفتح الباب فانت طالق فتعت المفتاح اليه ففتحه لايجزى  
 ان عني الدخول وكل الوامرات خادمتها ففتحت ولو قال ان تركيك بلا شيء فانت طالق فامرها ياخذ  
 اللبث من القروض لايجزى (فبمع) لو قال لها ان دفعت الى فلانة شيئاً منك خرامكاً وياخذوك با رزدي  
 لا يكون اقواراً بالطلاق وان اراد الايجاب فهو تعليق (بمع) شيك خرامكاً وياخذوك با رزدي ان دخلت  
 هذه الدار ثم دخلها حنث لانه يستعمل الاعراض عن الاول قال رضي الله عنه وانه حسن (الفتح)  
 ان لم تصل نفقتي اليك الى عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصل وانكرتها  
 هي فالقول له (فب) اكر بخافه ما دروي انكرت انزلتم نر اسه طلاق فبعت الى دار امها ولم يضربها  
 في القور حنث (فمع) انما يجزى اذا اراد القور قال رضي وهذا شرط معترض على الشرط تقضيته ان تقلد  
 الموقر ويؤخر المقدم وههنا جعل الاول شرطاً لانقضاء والثاني شرطاً لانحلال لانه يبعد في مثل هذا  
 ان يجعل على الضرب شرطاً لانقضاء اليقين ثم يجعل الثاني شرطاً لانحلال فكان ما ايجابه  
 حسناً (بم) قال لها اكر وسمه كني فانت طالق فجعل عليها عينها حنث ان كانت شريفة لايجزى ذلك

بينهما (بفتح) قال لها يا حي بخسيتك يخرج كبح لحي جي نفقت بعور غيثا عليه من  
سبعته وقالت ان جارتنا تسع هذا فاشترها واخذت الثمن وانفقت في غير النفقة بحيث لان المراء  
بغير غير انفسه وانفاق هذا الثمن ونور اذ نه (شمر) قالت ان فعلت كذا فعلى صوم سنة ولا كفارة فهل  
ليتان اني اتي بغير اجاب (سعي) مثله (ففتح) قال يا فاما صوم ايام من غيل يا من منجلا اورد ما يشي  
سليم من حاج فانك طالق اورد هيس في اشارة الى ذلك في اورد امي لا ينجس (كسب) مثله قال رضي  
الله تعالى عنه وفيه نظر لان الاشارة في عرفاء عليها (يمس) ان يكتفي في هذه اليل فافهم انه طالق  
في خرج في الفور وخرج امراة ثم يكتفي اقل انقضاء عدتها لا يطلق لانها ليست بالموأنة وقت وجود  
المشرط (شرا) مثله (ن) قال ان فعلت كذا فجعل الله علي حرام ثم قال ان فعلت كذا فخل الله على  
حرام لفعل آخر ثم فعل احد الفعلين حتى يانته امراة ثم فعل الاخر فقل لا يقع الثاني لانها ليست  
بامراة عند الشرط وقل يقع (بتم) وهو الاطهر (ن) قال ان فعلت كذا فامراة طالق ثم فعلت كذا  
امراة ان تطلق احداهما وله ولاية التبعين (شمر) لا تطلقان (يمس) له تلك نسوة فقال من صدقت  
المسطح ممكن فهي طالق فصعدت احداهن فبثت ذرات يتبعها ان يقع عليها التلث لان القبل اذا  
اذهب الى جماعة يتكرر حكمه يتكرر الفعل فان يجد رجة الله تعالى ذكر في المسير الكبير ان الامير  
اذا قال لجماعة من المؤمنين قتل منكم قتيل الله عليه فلا قتل واحد منهم قتلى قتلوا اسلامهم بقتل اهلها  
الجماعة (ففتح) قال لو كان لي اليك حاجة او الى امرأة اخرى فانك طالق ثم اجامع هذه  
لا يطلق (كسب بمر) يطلق (يم) ان لها ان لم يكن بيننا موافقة الى سنة فانك طالق ثم قالت بعد السنة  
لم يكن بيننا موافقة وقال الزوج بل كان بيننا موافقة فالقول للمرأة وقد مز خلاها في الا نفاق (ظمر)  
قال لها ان ظهرت فانت طالق وهي طاهرة للرجال وقع (حك) طلقها ثم قال ان امسكت امرأتى الى  
امراتى فهي طالق ثلاثين كذا يعني ان يتقضى عدتها ثم يتزوجها بعد يوم لا يقع لانها بمنى العدة خرجت  
من ان تكون امراة في النكاح لم يمك امراة (ظمر) قال لها كذا وقع عليك طلاق فانك قبلها طالق  
لثلاث طلقها بعد ذلك لثلاث بقعن وهذا طلاق الذر وانها لا يقع عند الشافعي رحمه الله قال الغزالي في  
ولا يجوز هذا قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلثة انقسم في باب الطلاق على اظهر الوجهين وقيل اذا فجز

وإحدى أن يقع ذلك التواخيذ وقيل يقع الثالث إن كان يعلم اللجأ قول ثم قل الغزالي لو قال إن وطئت  
 وطئاً مبهاً خافاً كنت ظالمين قبله قوطي فلا خلاف في الله لا يطاق في إماله (فلم) قال لغيره أن إليك حاجة  
 أثبتة هيها قال نعم فحلف بالطلاق والعتاق أنه يقصدها لم فقال جاحظي إليك إن تطلق إمرأتك ثلاثاً  
 إن لا يصلح له لا فامتهم وكل البر خالفه إن يطيقه فيما يأمر به وينهاه ثم له من جماع إمرأته لا يصلح  
 إلا بالالة قل رضى الله عنه فهذه أيتال على القبولها من الإيكل والشرب لا يصلح وإي الطريق  
 الرضوية الجمعتان إلا أهلية في التعليق والطلاق لا تعتبر وقت الإيكل لا وقت الشرب حتى لو كان مغيباً  
 وقت الإيكل فيجوزنا وقت الشرب فيصح ويصح المعكوس لا يصح للغيرين (شهر) ذكر من قال يكسأل إن كان رين  
 شهر بأشهر رضى كذا أن الزاود وباشد زوى الطلاق لا يتن خيل من كانت في النكاح وقت الإيكل لأن هذا ين  
 اللغطين للاستقبال إن قيل إنما الحب معناه ما يكون أحد هما لغوا فلا يصح الإيكل عند الإيكلية روح  
 قيل له إنما يلغوا ذكر وعين ذك اللغظ كقولك أنت حر وأجران شاء الله تعالى أما لا تكرار بلغظ آخر  
 كقولهم كلهم أجمعون فلا (شهر) قال لزوجه كثير لكي طلاق وذو طلاق وسه طلاق وجهاً طلاق أو قال  
 تو يك طلاق وذو طلاق وسه وجهان بكل باء فلا ينسخن كونه صريح من التعليق لأن اللفظ مختلف  
 كقولك أنت حر وعتيق إن شاء الله تعالى (شخص) الإيكل بالله تعالى مشروعة بكتاب الله تعالى وشيئة  
 النبي صلى الله عليه وسلم واجتماع الأمة وهي مباحة بنوا أصيقت إلى الماضي أو المستقبل ولكن تقابل  
 الإيكل أولى من تكثيرها وما الإيكلين بالطلاق والعتاق والمصوم والحج وغيرها في المستقبل قيل يكره  
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحلفوا يا أيها النكاح ولا بالنظر فميت فمن كان منكم حالفاً حلفاً بالله أو ليلع  
 وقيل لا يكره لثبوت النكاح من ذلك من غير تكثير والصحيح أن الإيكلين بغير الله إذا أصيقت إلى الماضي  
 يكره وإذا أصيقت إلى المستقبل لا يكره بقول العجلائي بعد اللعان إن أمسكتها فهي طالق ثلاثاً لم يكره عليه  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هذا من الإيمان العقلية من الناس أو لهمج منهم (شهر) وقوله الجاهل بالله  
 يخال أي ويغامر بهل الكلام فيه خطر عظيم لأنه يسوي بين الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم قال وعلم إن  
 الحلف بغير الله لا يجوز ثم ترى الجاهل يخالف بزواج الألفين ويجعله وبراهم والذي يقول هذا أنه لم يتحقق  
 إسلامه بعد فإن عماد الإسلام تعظيم الله وتعظيم النبي وكل من يقوم في الصف فقيول إيمان كل الحق

ابن بكر وعمر وعثمان أو علي أو حنظلة أو بكر اعظم من ان ربا ع تحمقوا امنا به وهذا كله احتجافنا بالدين  
 واستهانته بحكمة الاسلام \* كتاب الجدل ودورته تخلصه لهو اعداءه \* يالهي الجدل الزنا \* (تسليم) \* يستحق  
 ان يصحح رده عن ان الاقرار بالاحسان كراهة عن الاقرار بالزنا (خطيب) \* يالهي الايلاح في المداير عند هذا  
 لو حوى الجدل عند هذا ولا يشترط الاقرار ان \* يالهي في حد الثوب \* (عشيمة) \* لا يجوز للقاضي للزيتاني  
 اوقافه ان لا يلتفتة في اقامة المشاخذ اقامة حد الشرح الا بتواليه الايعام \* قاضي حد القتل \* (ا)  
 (البحر) \* خطيبا فذات وهو مصلح ظاهر ولم يكن عبيد في التسريع في اقامة القادر بالجهد بما بين الله  
 تعالى قال ارفض الله عنه فله نظر كل الملهوم من قوله ولم يكن عبيد في المصراة من الزنا ولا كان  
 واقيا لم يكن قوله موجب للحد فكيف يعذر في كسب لم يسمع له من اهل كثيرة ان فلانا في بلاد والاعلان  
 في حد قلمهم ان يشهدوا في المظالم ان له اوله يصح في السماع وان لم يعلموا الحقيقة ولو كان واحد لهذا  
 الموت ولد الذي لا يخلو (بنت) ولو قال لو قيل اني قاتل رجل حد القتل لم لو انكر القاتل لا يخلو وقار  
 في عوف ما وراي اليه المبدأ يمكن من نفسه في التواطية (فوسم) ولو قال لا يخلو في حد من زاد ولا يجب  
 له ان القتل ان قال رخص قوله كسب لا يخلو قال ذلك الوالد لا يخلو عليه التعزير \* يالهي في التعزير  
 (تحت) \* باع ما وجد سكران ويوجد منه الموائمة لا يخلو ولكن يعزير في القتل من اربعين سوطا (عشمة)  
 ولو وجد منه في اثمة الخمر دون السكر يعزير (بمع) \* كولا يوحى التعزير يحمي يروي السكر ولو وجد منه  
 اثمة فيها ثمن يعزير او الشاغل ان ثاب التعزير يوصى على الغالب في مثل هذه الامور في الحاجة  
 في اللقي فيمن روى في الظاهر (بمع) \* لو شرب في الحضور ويوجد منه الواثمة عند  
 اولى الامر كالتعزير او الخمسة بحد والاثمة بحد (بمع) \* قال لا حرمات حرمين يعزير ويكره هذا التعزير  
 حقل للحد يسقط باعقابه ولو قال له انك لا تعلمهم كسبي في عالمنا ان في ان قاله في الحضور مع استيفاء ايد  
 بتعق الامم اربعة والاشتم يعزير وان قاله حكاية له لا يعزير ولو قال له كساد فاك كساد في قفاج لا يمكن  
 كسبا كام لا يجب التعزير للتخليق ولو قال لو وجد في الحظ انما اول امرأة محترمة كل لو قال  
 ما كثر في ان قال له قيل اني قال في زور من رسوا الله على نعمة الامتصاص في لا ولو قال لم يمتي ما يخلو  
 ما يورث في ولا يورث في هذا كله حقا للحد ولا للشر \* (علا) \* ان الناجد في الصالحات

وغيرهما متعلم رشيد كان ينبغي انما ناعن القماني فقال المنهي للناهي كما ليس بما خسر ابوتك او ابوتكين و  
 جاسكي بشكيب و فاويا فانه يعز لا انه استخفاف به (كسب) قال له يا مينا فني او انت مينا فني يعز (شتم)  
 مسكينة اخذت كسوة تجلب من خمار قصر بها حتى ضرعتها لينس له ذلك ويعز (بسخ) غلام من اهل فني شتم  
 ما لما فعله التعزير ولو قال لا خيرا جوارها فانه يعز ولو اقام مدي على الشتم شاهد بن شاهد ارحل هيام  
 اذ قال له يا فاسق والافراقة قال يا فاسق لا يقبل هذا الشهادة (فجع جنت) وضربت المسلم بيتع الخمو  
 قمر يا وجميعا ولا يفرق التعزير في الاعضاء بخلاف اللذي يمتي يتقدم اليه فان ياع في المصير بعد التقدير  
 اليه ثم اسلم لم يسقط الضرب (يبت) هن اذ ليل ملي ان التعزير لا يسقط بالتوبة (امت) وفي مشكل الاثار  
 واقامة التعزير الى الامام عنده يستيقظوا اي يوسف ومحمد والشافعي روح والعفو اليه ايضا قال  
 الطحاوي وعندي ان العفو ثابت للذي ياعني عليه لا الى الامام قال رخص ولعل ما قالوه ان العفو ان  
 الامام فذلك في التعزير الواجب فقل الله تعالى بان اركب مبكر اليس فيه حد مشروح من غير ان يمتي  
 على انسان وما قال الطحاوي فيما اذا جنى على انسان (الشتم) السليل الصغير ان التعزير الى الامام كما  
 ذكر الطحاوي (عن) المعلن في حد القذف حتى البطل الا ان الامام يستوفيه (سبح) التعزير من حقوق  
 العمد حتى يسقط بالعفو ولا يخل بالتقديم ويوضح فيه الكفالة وهو حتى الا دامي وغير الملوك لملك اقامته  
 كالمولى والزوج فله زوجته وكل امن عليه التعزير اذا قال للرجل اقم اعني التعزير ففعل ثم رفع الى القاضي  
 فان القاضي يستحب ذلك التعزير الذي قال ما فعله (ابن) ابو بكر اسلم عبد ولا يعز (يبت) هذا  
 خلاف قول الصاحب بناء وله التعزير دون الحد وانه نازل وكلف تك المرأة لان الله تعالى قال واخبروه  
 (ظم) راع غير ه على فاحشة موجبة للتعزير فعزروه بغير اذن المحتجب فللمحتجب ان يعزير المعزير  
 ان عزروه بعد الفراغ منها قال ورضي الله عنه قوله ان عزروه بعد الفراغ منها شارة الى انه لو عزروه  
 حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك وانه احسن لان ذلك نهى عن المنكر وكل واحد مأمور بغيره  
 الفراغ ليس ينهي لان التمهني عما مضى لا يتطور فتخص التعزير اذ لك الى الامام (سحق بمس)  
 حكم العورة في الركبة اخف من الفخذ حتى لو رآه مكشوف الركبة ينكر عليه يرفق ولا يناديه ان لا  
 وان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه يعنف ولا يضرب به ان لا يضرب به ان لا يضرب به البسوة من البسوة والادبه

من ثلثه ان لم يرد على ما عدل لملك ابلههم ان لكل رجل فاقمة الثمن وروحه الا يستقيم لافقه الماء وروحه  
 في حال كونه كاشفا لغزوة والى هذا لو كان على احد (الحج) فقل له ثوبا فاشترى ثم اراد ان يشتري بفسقه بل لا يشتري  
 بل دفع للثمن من ثمن نفسه لا يبيع فيقبل لابل المشاهدة على ايجوز الجوز وتالفقبي لا تقبل الخلاق  
 ما اذ كان يال الحزم ان ثبت انما في البيلة بقتل لافقه مشعل في الخلد ولو اراد ان يباد في بيعه لما يبيع لافقه  
 الخصومة كجر مع الشهر في الشقاق ومخوفة يكون فاعلته ردة تقبل المينة كل اهنا ولو اراد ان يبيع على رجل  
 من الفاضل سرقة وزعموا ان اجماع الامة على ان لا يبيع في السرقة لان المقصود من ذلك هو المصلحة  
 ليات انما لا نسبته الى السرقة بل هو في الزنا وان لم يسلد التامة المصلحة لكن لا يمكنه ان يبايعها الا  
 بالنسبة الى الزنا وكان قلده النسبة الى الزنا وفي المال يمكنه ان يبايعه قبل ان يثبت النسبة الى السرقة فلم يكن  
 فاصل النسبة الى السرقة (دفع) ضار في غير ذلك فغير الحق وانصر في المضروب ايضا انه ما يعزوان ويعد ابا فامة  
 التعزير بالبيع منيها لانه اظلم والمواجب عليه امين في باب مسائل متفرقة في الخلد وفيه نجم الامة  
 المحكي في كتب هذا القدر او التعزير عنك الامام قاضيا لقلد وفي ان يقيم الخلد على القاض في نفسه  
 لا يعزى بالامام ان كان المقلد وفي قريه اقاموا الخلد بغيره (عجبت) انهم الجوز لان اجارهم بانه مكر لان  
 فاجعوا الطلبة مع العلم المحلة والمؤذن وغيرهم او دخلوا بيوت المسلمين بغير اذنهم وطلبوا لرواينا  
 والرفق والسطوح في كل بيتك فاعلم اذ بك فلم يجدوا الخلد يعزروا وفلكا غيره ليس لهم ذلك او يمتنعون  
 اشد المنع (عجبت) له حجابات يملكون كالبطير هل فرق المسلم مطلقا على عواريات المسلمين ويحصر  
 وجايات الناس فيزمنه فلك الحجابات يعزروا ويمنع اشد المنع فان لم يمتنع اذ يجمعها المحتجب (دفع  
 صحت) الخلد لا يسقط بالتزوية فقد نص في (حجبت) نص في ان قد يمسك بضرب صوطا وحل اثم ايلام  
 بضرب تسعة وتسعين اجازت بها فقه (مبعض) ان جلد الزني لا يسقط بالتوبة \* كتاب السرقة \*  
 (دفع ظم) سرقة من ايمان من موطورة في اكرادة حنطة لا يقطع الا اذا كان عليها جافا او ياب مغلي  
 (صت ط) لو سرق المذنون في المفاضة يقطع \* كتاب العيزر وانه يشتمل على منفعة ابواب \* باب في  
 استيلاء الكفار والمالك القديم (عجبت) كافر استولى على مال مسلم واخزوه بل او الحرب ملكه ملكا  
 طيبا حتى لو اصابه بطينها له ولا يجبا عليه رده ولا يتصدق به (بم) المتولى الكافر على اموال المسلمين

لا يجوز له ان يهاجروا الى دار الحرب ثم يدخلوا وجعل منهم اذ ان الاسلام ميثاقا من اقوالكم المالك ان القديس المان في  
 باب لا ياتلوه لصدقة بالقيمة (فقد علمت) ان دخل دار الحرب بايمان فاشترى عبد منهم فالبقي فهاكم  
 يدخل التجار الى الاسلام يخرجون في ذلك ان كان مملوكا فذلك الا ان كان بالشراء  
 بالقيمة الزينة ملكا بالقيمة (خجج) ليس الطلعي العبد سبيل لما تمككه في دار الحرب \* باب بيع الغنم وما  
تعتيق به (فقد علمت) المشتري جارية مأمورة لم يولد منها الخمس من الامير يفتك ويطلق وظيفها وان اشترى لها  
 بعين وقع في سهمه لقتل في اربعة اخلاصها ولا يعمل له وظيفتها (فقد علمت) للشيدان الصغير هربي دخل  
 دار الاسلام بغير ايمان فدخل به واجل من المسلمين فهو يبيع الجماعة المسلمين عند البي حنيفة ورواية  
 بالذي عن ابي يوسف وعنه عما هو له حاجة وفيه وجوب الخمس عن ابي حنيفة وعنه روي ايمان قال  
 عن ابي حنيفة عن ابي مالك الذي ارجله دار الاسلام كالخلاف في نفسه (البيع) وعلى هذا الاموال  
 الخليلين حين كانت في بلاد الاسلام التي تحت قهرهم واقلية لهم كتبوا ارضهم فند ثم اغار عليها عسكر  
 قوارزم (خجج) اشتبا جرحه لخل مته في السفر وحفظ ما له فخر افر من المسبة الجز وسلاحه فان شرط المشتري  
 في العقل ان ما اصابه والنمست اجز في سهمه من الغنائم له والا فهو بينهما \* باب في ذناب الاسارى  
(افق حكمة) اراد في دار الحرب ان يشتري السارح وقيهم ارجال ونساء وعلما وجها قال ابو في  
 ان يشتري الرجال اولا حتى لا يضيروا اعوانا علينا والجهة ان محافظه على اسلامهم قال رضي الله عنه وجوابه  
 ان كان منصوصا من السلف فسمعا وطاعة والا ففضيلة الذليل ان يكون شرف التيسر ان اولي حنيفة  
 لا يضاع المسلمات قلت والعماء احترام العلم \* باب مسائل مشفرة \* (فقد علمت) كافر جاء بولد الصغير  
 الى دار الاسلام وبياعه فيها لم يجز ولو رجع الى دار الحرب وترك ولده فيها فولد حرم مسلم تبعا للدار  
 (فقد علمت) اهل البغي قاتلوا اهل العدل ويجب على اهل العدل ان يقاتلوهم ليرجعوا الى امر الله بالآية  
 والحد يث الذي روي القاتل والمقتول في النار محمول على الباطنيين يقتتلان لا يخل الدين والمملكة  
 وكذا اذا قتل اهل الحجة للحمية والعصبية لا ينبغي لاهل ان يقال اهل اهل اهل ان لا يشتري قريته  
 من النساء واعتق عليه بالقرابة واسلم ويضلي ثم اراد ان يرجع الى دار الحرب يمنع ان اراد  
 التوطن هناك \* باب فيما يصير به الكافر مسلما \* (فقد علمت) فان النصر ان كان في صلح فليسلم يحكم

بأحلامه فليت لا يقول بيا ويكن مرسل الما بقرين أو العرف (كص) ذكر محمد بن الفضل ان يكتفي  
 لو وصيف رجل من المسلمين الاسلام بعلام كمال يقال يا علي هذا خير من يعلم انه مال ذلك واهم  
 ما قيل له ان اكبر الرأى عليه فهو مسلم وان كان اكبر الرأى عليه لا يدين رده ما قيل له يقال له صفة الاسلام  
 ما يد اوصف ويلم ما قيل له وهو مسلم والا فليس بمسلم بقوله اما على هذا ابو الحسن الشيخ الحائلي اذ اثبت  
 بكمه الشهادة وهو يعلم انه الاسلام يحكم بالسلامه وان لم يعلم بغيره من ذلك فليكن له ان يدين  
 الاسلام (عاشد) ولا يشترط معرفته المسلم لصلح واصحة اسلامه به معرفته اسم ابيه وانهم حدة  
 دل كسفي في صحة اسلامه بغيره لاسمه هتيم الاسلام \* قال فاما يكفر به الا لسانا وما لا يكفر به انه انواع  
 الاول بما يرجع الى الانبياء والملائكة والصحابة \* (دفع) قال غلاما كاتب هذه الوثيقة في كسيتها قليل  
 انه موقوف به معتمد عليه في كسيتها الوثائق مقال قد غلط رسول الله والوثيقة فلا سيما كانت هذه  
 الوثيقة لا يكفر ولا يعرفه صلح ولو قال لو كان ولا سيما المصلد فته ولا آمنت به لا يكفر لانه لا يكون (دفع)  
 آجل فيه حتى وان كان آلهها والله الذي بيا يكفر لاسمه احتراء بحلته في النسي عليه السلام (بسي)  
 وال كاسر مشيان في ار حشني اناج د فاما ساج اى ملك الموت اى حل يشكيه فقد طهر كفرة لا ان يكفر  
 الا به (موا) صلى ما لم تصلى لعنتك الملائكة فقال ان لعنتي الملائكة لعنهم بحسب ان تكفر (جمع)  
 يقال يا ايها عليه السلام كثر واكثر لك ابو حنيفة بقوله او كشف عورته عليه او شك في صلته او سمع  
 او شققه او لو قال رويحل او معيحل فيه خلاف والا صلح انه لا يكفر ولو تسمى ان لا يكون الله بعنه دنيا  
 لم يكفر ان لم يكن هذا اوة واستحجابا فانه وان قال لم اومن به كفر ولو طس العا حرد يا تكافر (نسي) قال  
 هو كسفي لم يكفر ولو نسب الى الانبياء ان يقول احش كعرامه فلي الربا وحره الذي يقول له الحشرة في  
 يوسف عليه السلام كبر لاج به شتم لهم وقيل لا يكفر به او دوسر من قال ان كل معصية كفر او قال (نسي)  
 وقال مع ذلك ان الانبياء معصوا انكارا لانه شاتم ولو قال لم نعصوا احوال الشرة ولا ملها كفر لرد  
 المصرون (صت) قيل من لم يعرف ان محمدا آخر الانبياء فليس بمسلم لا انه ملوم من ديه اهلية  
 السلام الما بحر ودية قليل ولو قال الما ريس اطن ان ملك الموت توى ولا يقبض روى الا يكفر قيل لرحل  
 عليك خذلة فلا يعمل هل يقال هم اربا وركا دريل ان قصد الاستغفار فيهم كفو وان فصل الاستغفار



بكتبتهم لمعاصيه لم يكفرو قيل لو قال لا اقبل شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في المهلة فكيف اقبلها  
منك لا يكفر لانه لا يجب عليه الا مهال وترك حقه ولو قال اخطاء الانبياء ولم يحضره تاريل لا بأس  
به ولو قال ما كان علينا نعمة من النبي عليه السلام في تبليغ الرسالة وتعليم الشرائع لان ذلك  
كان واجبنا على النبي عليه السلام فهو مبطل في تعليقه لان بعثة الرسول واجبة على الله تعالى وهي  
من اعظم النعم على عباده وكفر هذا القائل بانكاره نعمة الرسول عليه السلام قال رضى الله عنه وجوب  
الفعل لا يمنع كونه نعمة اذا قصد المنع والاخلصان الى البغى كنفقة التاريل على الولد والنبي عليه  
السلام قصد في تبليغ الرسالة هي كيتهم لو ارشادهم من الصلاة الى ما فيه فوزهم عند ربهم ومن  
تأمل قوله تعالى لعنك باخع نفسك الا يكونوا مؤمنين وقوله تعالى ان تعرض على هذه آية فان الله  
لا يهدي من يضل وقوله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزز عليه ما عنتم اخريص عليكم بالمؤمنين  
رؤف رحيم عرف ذلك وزالت عنه الشبهة الثاني فيما يكفر لكونه اقرارا يكفر وزواجه (فجع) قالت لزوجها  
كفرت عن احز انك اوقالت كفرت عند هؤلاء الاولاد لا تكفر ولو قال لها يا كافرة فقالت انا كافرة  
اوقالت لزوجها يا كافر فقال انا كافر فليس بكفر لانه شتم عادة (شتم) كقول قيل صار شتما في العرف فقال  
هو شتم (يب) قالت في الغضب انا يهودية وكافرة خرمت على الزوج (فجع سبي) قال لها في الخصومة  
بالدين ابا همك كافرا انك راى فقالت ارس اوك كجنى مسلما فاك وازيح فقال نوش ميكن بكفر (شتم)  
كفران المراد به الخروج عن الاسلام (فجع) قال لها جنى في شتمك يا وديتج فقالت نعم فقال لها كفرت  
فقالت نعم كفرت لا تكفرو لو قيل له لا تتكلم بهذا الكلام فانك تشترج عن الاسلام فقال لو اني يميني  
ان لا يكفر لانه للاستبعاد (بمذ) قالت لزوجها لو علمت انك تزوجت علي لذخلت في اليهودية كفرت  
(شتم شع) قال كافر ميم ديمش ما ن بارورين لا يكفرو (عانت) قال انا فرعون اوابليس لا يكفرو لانه للشقة  
المذا اقال اعتقادي كاعتقاد فرعون اوابليس وقوله في ضمن الا غتل اركنت كافرا فاسلمت لا يكفر  
لان له للمبالغة دون التحقيق (يو) يكفرو لو قال كين تاوكس اتك ديمش فينت كنيتا زيف فقال نعم يكفر  
(يخس) قال لها في المخاصمة انت كافرة فقالت الكافرة لا تحرم انا لو قال لها الكافرة انت فقالت  
انا كافرة صارت مرتبة ولو قيل للمتناقلة عن الضلوة اما تعرفين الله قال لها لا كفرت ولو قالت له لا تبذل

ذا رين فذلكم تكون في المسجد والنافع انك عند صلاتي واقر بوزن المكام جهلست به انه (الصمت) لا تترك  
 من اي الامور انك بهل المصلحة في صلاته نفسه امن الفكر ان رضى الله عنه ومثاله هيجن الالبسة الحسن  
 (اجمع) ابن اسلام مريض قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اتقول لم يكفر وقوله ان كان ذلك الكفرية كقرني  
 تلك الساعة ولوقال دعني اصبو كما قر التوقال اعتلاني كما قر اوله لا غفر وكفروا قيل انما اعتلاني كما قال الكفر  
 (خجج) وحلاف في قوله استعيني امر اردت ان اكفر في قوله جعلتني كما قر اوله الجاني اليه او قاله  
 جئت الى الكفر او قال نعم هكذا بلا اسلام قال الصحيح انه لا يكفر في هذا كله ولو قال قد علمت كذا كذا  
 عند هولا لا ولا دكرت يحلاف قولها كبرت صدق ولا لا ولا (يو) قالت لوليه ان لم تقربني الي  
 وان زوجه اكفر فقال كبرت الا ان تقول فانا كما قره قاله يحجج ان يحشد كبره او قوله ان فعلت كذا انما  
 ما صير كما افهموه من ان احشد فيها كبر وقيل من وقيل في كلمة الشهادة لان الغنى والانيات من  
 غير ما نفع ولم يرد غنى مغرود غير الله تعالى قال يطلق هذا للميا لغنى التعجب فان هي هلم لم يكفر وقال  
 ابو رطيم ولا يكفر وقيل فيمن اغضبها اليها وزوجها فقال كبرت المراءة وقول لم اعن نفسي لا تصدق  
 لان اللام يرجع الى المعهود ولا معهود متاخير هـ (يو) يصدق البرة وقالت لروحها ما دمت مغني  
 في غير ما نفع لكام فقال بعزم على الكفر كفر الا ان يقول ذلك متى مبيع الخلف (ثو) لو قال انا بوجه من الله  
 لو قال ان لم يتم تعليقه خذ ديانته (مت) هذا ليس بجواب وحوايه في (ن) عن ابي سلمان الجوزجاني  
 انه لو قال انبت طالق ثلثا لولا فان هو مستثن ولا يقع الطلاق (اجمع) قوله عند رويته هالقا لغيره  
 يكون مطلقا علم الغيب لا لعلامة كفر (فع) تزني زنا اليهود والنصارى كفر (علك) لو قال كبرت  
 استهزئ بهم ولم اعتقد دينهم صدق ديانة قيل لو قالت الشك في وليها مؤثك عدل ظلم في قلبه لا يكفر  
 فهو فاحش ولا يكفر لما قربت به يانه عدل وميناهم ثقيل (يو) لو قال يا رب جمعيت في (المقولات)  
 محبطا كفو عن ابي ذر مثله الثالث في انكار حكم من احكام الشرع والاستحسان به والعلم والعلماء  
 (فع) انكر فرضية صلوة الجنابة او كفارة الظهار وكفر (فع شج) انكار اصل التوراة اصل الاضحية كفرا  
 وفي نظام الزند وبسى خلاف هل ان قال اذا افكر شيئا من الفرائض ولم يره حقا مثل الصلوة والوضوء والزكاة  
 او الحج او الغسل من الجنابة او من الحيض او الوضوء بعلم الخلد بكفر فيقتل ولو انكر الاضحية فربما

أَوْ مِنْ قَهْرٍ لَطْفٌ لَا يَقْتُلُ إِلَّا خِلَافَ النَّاسِ فِيهِ وَكَذَلِكَ إِذَا انْكَرَ الْمُسْلِمُ عَلَى الْخَفِيَّانِ وَادَّالِمَ يَرَى الْيَمِيمَ حَقًّا عِنْدَ الْمَرِضِ أَوِ الْشَّفَرِ يَقْتُلُ قَتْلًا وَلَا تَنَاقُ فِيهِ قَوْلُ الْحَلَوَاتِيِّ أَنَّهُ انْكَارُ أَضَلِّ الْأَصْحِيَةِ وَقَوْلُ الزُّنْدَقِيِّ أَنَّ انْكَارَ أَضَلِّ الْأَصْحِيَةِ لَا أَضْلَاهَا مِيقَمٌ تَوْفُرُ فِيهَا سَهْوًا وَوَجُوبُهُ لِمُخْتَلَفِ (فَع) جَعَلَ الْعِشْرَ وَصَلَ قَهْرُ الْعِشْرِ لَمْ يَكْفُرْ قِيلَ لَوْ انْكَرَ الْحَزْنُ الْجَوَّاءُ الْعِشْرَ لَا يَكْفُرُ وَلَا يَفْشَقُ خَضُّ وَصَافِي زَمَانُنَا (يَسْج) اخْتَفَى الْمَنْ هَبَّ قَالَ مِنْ هَلَبِ النِّشَافِيِّ لَيْشَ اخْتَفَى وَلَا لِيَجُوزَ الْعَمَلُ بِهِ لَا يَكْفُرُ (بُنْتُ فَنَبْت) قَالَ لِيَحْمَ الْكَلْبُ الْوَلَحْمُ الْحَمَّا زَجْلَانُ إِنْ قَالَ ذَلِكَ لِلْمَيْتَةِ كَفَرُوْا لِلْمُتَحَيِّ أَمَّا هَذَا لَا يَكْفُرُ وَكَانَ الْإِسْرَافُ وَالْفَارَةُ بِالنَّحْوَةِ الْوَرُودِ النَّصُّ عَلَى حُرْمَةِ الْمَيْتَةِ دُونَ الْحَيِّ (بُنْت) اقْرَأْ مَا تَمَّ مِنْ بَابِ الْحَنْظَةِ بِطَائِفَةِ وَخُمْسِينَ وَقَالَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ خَلَالَ كَفَرٍ لَرَدِّ النَّصِّ وَلَوْ قَالَ لِأَمْرَائِهِ دُونَ جُرْأَمِيكُونِي فَقَالَتْ خُوشِ آوَرْدَمَ وَفَزَّ آوَرْدَمَ إِنْ رَادَتْ بِهِ اسْتِخْفَافُ الَّذِينَ تَجِدُّدَ الْإِيمَانِ وَالْإِيكَاحُ (شَيْخ) قَالَ لِأَخْرَافِ ذَهَبَتْ إِلَى مَجْلِسِ الْعِلْمِ تَطْلُقُ أَمْرًا تَكُنْ فَقَالَ هَذَا اسْتِخْفَافٌ بِالْعُلَمَاءِ وَالْعِلْمُ فَيَكْفُرُ (مُت) قَالَ لَا أَقُولُ بِقَتْلِ الْإِمَامَةِ وَلَا إِعْلَانُ بِقَتْلِهِمْ فَهُوَ رَادٌّ عَلَى الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجْتِمَاعُ الْإِمَامَةِ وَتَنْبِيهَاتُ النَّصُوحِ نَزَمَهُ التَّوْبَةُ وَلَا يَسْتَعْفَرُ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْتَنِبُهُمْ لَيْشَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ (فَع) مَنْ قَالَ قَالَ مَنْ أَكَلَ حَرَامًا فَقَدْ أَكَلَ مَا رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ أَثَمٌ وَمَنْ اسْتَحْلَلَ حَرَامًا قَدْ عَلِمَ فِي دِينِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْرِيمَهُ كُنْكَاحُ ذَوِي الْحَرَامِ أَوْ شَرْبُ الْخَمْرِ أَوْ الْكُلُّ مِيتَةٍ أَوْ دَمٌ أَوْ خَنَزِيرٌ مِنْ قِيَرَانٍ وَوَرْدَةٍ فَيَكْفُرُ وَقَعْلُهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فَسَقَدَ دُونَ الْإِسْتِحْلَالِ وَبَعْدَ تَحْرِيمِهَا قَالَ لَوْ رَأَيْتَهُ يَأْكُلُ الْحَمَّ خَنَزِيرٍ كَعَزَّتْهُ وَلَمْ أَجِدْ قَهْرًا إِذَا قَالَ ظَنَنْتُهُ يَحْلُومُ مِنْ أَيْ حَقِصَ مِثْلِهِ فِي الْخَمْرِ وَالْفَتْوَى مَا يَقُولُ (فَع) مَنْ قَالَ الْخَبْرِيُّ قَالَ يُعَدُّ مَا خَرَجَ إِلَى دَارِ الْأِسْلَامِ مَسْلَمًا أَلَمْ يَعْلَمْ بِحُرْمَةِ الْخَمْرِ وَزُرَّ وَلَا يَحِلُّ لَخَلْفِ الْمَوْلُودِ فِي دَارِ الْأِسْلَامِ (مُت) فَكَذَلِكَ التَّكْفِيرُ عَلَى هَذَا (جَمْع) لَوْ قَالَ الْمُسْلِمُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ أَعْلَمُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ أَتَمَّ فَرَضَتْ عَلَى أَوْ الزَّكَاةَ كَفَرُ (فَع) عَنِ أَبِي عَمِيَّةٍ قَوْلُهُ حَلَالٌ وَهُوَ يَسْتَشِيقُ تَحْرِيمَهُ كَفَرُ فِي الظَّاهِرِ قِيلَ لَهُ وَفِيمَا بَيْنَهُمَا وَيُنَاقِ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ لَا إِدْرِي فِي ذَلِكَ لَمْ أَذْ أَسْتَحْلِلْ الْحَرَامَ مِثْلَ مَالِ الْغِيَرِ أَوْ الزَّوْنِ أَوْ اللَّوْاطَةِ أَوْ الْخَمْرِ أَوْ الْوَرْدِ أَوْ قَتْلِ الْمُسْلِمِ أَوْ الْكُلِّ الْمَيْتَةِ أَوْ الدَّمِ عِنْدَ غَيْرِ الضَّرُورَةِ أَوْ الْجَمَاعِ حَالَةَ الْحَيْضِ يَقْتُلُ (خَبْر) اسْتَحْلَلَ شَرِبَ نَبِيلًا إِلَى بَكْرٍ كَفَرُوكَ إِجَازَةً لِيَعِ الْخَمْرُ وَلَوْ قَالَ مَنْ يَعْرِفُ حَكْمَ اللَّهِ إِيَّاهُ فَكَفَرُ وَكَذَلِكَ الشَّرِيعَةُ وَالْمَسَائِلُ الَّتِي لَا يَدْرِي بِهَا بَدَلُهَا لَوْ قَالَ الْآنَ لَا مَسْئَلَةَ وَكَذَلِكَ الرُّقَالُ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ لَا مَعْرِفَةَ

ذكر أبو بكر الرازي في الحكام القرآن ان قول مالك انه يجعل الدنيا في يمينه ما فيها وطع اهل ذلك قال  
 وان ذهبي عن ذلك عبيد اصحابه ولهذا نالا يجعل وقال ابو ذر لا يكفر مستحله الخلفي يعلمي فيه لو الله اعلم  
 بجعله في الفلق وعن امي نصر المقام الصفا ومن لا يستحل المواطئة يقرأتم كفره مثله جهور العلماء  
 (ن) لو قال الشريعة كلها تلبس او قال حيل ان قال في كلمة يكفرون في المبالغة لا (يو) اطلق الكفر في  
 قوله تلبس لان قوله بغيره ابو ذر مثله وعنه قبل الخبيث من نفسه فقال هل في جلال كفر الرازي فيما يتعلق  
 بالصلوة (شهر) خففه التراجع بقيل له نقل بالبحر انك نالوا وحيا كما منكم امي يا نعمه الله  
 بوزن اوتجكم منكم لا يكفر لان معناه ان لا نعمته في جميع الاحوال (بمع) قول له قم فصل فقال  
 اجرو امي اجزوا كذا فجلا يكفر (افع جمع) الخلف في سجود ومعد ثا وصلوته ربا و الاختيار ان لا يكفر  
 ويتركها انها وتالكفر قيل لو صلى جنة باخر فامن خصومة فجام لا يمكن القطع يكونه كبر اقصر ولم يتعم  
 ولو قيل له لا تصلي في رمضان فقال وهل تصلي في غير رمضان فهذا لا يقر ان علي انه لا يصلي في الجنة ومثله  
 لا يكفر (يو) كفر الخامس فيما يتعلق بيوم القيمة قيل له يوم القيمة يكون كذا او كذا فقال ما نيا كذا  
 ونيا منكم فزعله يصغر وتجوم عليه امراته (ابح) ظمت لا تكفر (افع) ما مثله كما قال لا خير تموا  
 فاحتسب ميت يتفهم ان ساواديون وايدك يكفرون والا فلا السلاس فيما قال يقول في الله تعالى (يوسف)  
 قليل له الاعتق الله تعالى او الا تعارف الله فقال لا كفر (افع) قول لا جنسية مكنتي من الزفالة كفر (شهر)  
 نهته عن تركها المصلحة فقال ما كنتي كما مراد او اي الله في بارئ كرج فكيف انت في بارئ هو هذا بكفر الا اذا  
 فوفت له لا ينتهي بنهية (سي) لا يكفر (غلب) كقل التلميل لا يستألفه ما مثل يمتا خبر المستأجر بلن العوايد  
 عو فقال لا استأذ لا نسلم فان بل امك الموحر قل اساء الا في ب ينخشى عليه لكن نرجو ان وصل الامم  
 بان الله ملكها من الموحر ان لا يكفر (نحيث) كان يصنف الله تعالى عن زوجة فقال كنت طهنت  
 ان الله تع في العلم فليست بمسلمة ولو قالت ان ما لم لا كشي الله تعالى فاركب فقال هذا هو قول الرازي  
 كبر كما يتذكر انك كبر وارتد اخضع قيل لو عابت على غير ما عينا في راعتها فقال الله تادى ان يحملك  
 كل لك فقالت العافية اما مجنونان يجملي كان بك كفر ان عنت ان خلق العيب جنون وان عنت ان  
 ملا منها عن العيب مكنة وصحابة الحكمة جنون لا بأس به قال ابو ذر قال لا ذر انت عند في كثر فقال

لا تقبل هذا فإني لا أصلي إلا أن تدين به كقوله قال رضي الله عنه لو كرر ذكر الله تعالى فقال الآخر هو ابن عمر  
 كقولهم لا يستهان به فلو قال هذا مكان لا إليه فيه ولا رسول فضل أراد به أنه لا يعمل فيه أمر الله ورسوله  
 فلو قال له دج كثرة الكلام فقد أنزلت من السماء أو قال وضعته بين يديك فهذا غير متعارف  
 وكأنه أراد به ما روي أن الله عند الإنسان كل قائل ولو قال منعه الله تعالى الواجب حتى مات جوعاً أو غنى  
 الواجب أن الحكمة كفروا أن عني حبس الزرق لا أبو ذر وآه غفوا الله عن كل كافن كقولهم لا يكفرون  
 أو قال هل من الدنيا القبر وإن كان مغطياً (بو) قيل له لا يتغل يا رضى الله فلا تعطيني قطرة أو ربحها فقال  
 لم يمت هل يا رضى الله انما هي الله لا يكفرون أنور ما ظله عن يمينه يحيل فقال لا يا رضى الله رضى الله لك  
 يا الزرق من هذا الوجه القبيح فلو قال له رد القول رضى الله لك من هذا الوجه القبيح لا يكفرون ولا يكفرون  
 (بو) لا يكفرون السابغ فيها يتعلق بالاذكار والقرآن (فجع) ولو قال هل شرب الخمر الحرام له أكثر من  
 ذكره لأجل الشرب ولو ذكر تفسير القرآن فقال البغض طويل هذا التفسير كقوله (ومن) سمع أشعار  
 العرب فقال ما أطيب كلام الله من ربه يا بغي الأشعار يخاف عليه (كفر) (بو) معلوم قال لصبي سكنت من  
 القرية كذا يا بيا قال غش في الله محرف إلى استخفاف الصبي بوزن القرآن قلت بخلاف قوله كوييد  
 (بهم) قال لها ضعي رجليك على الكرسي إن لم تكوني فعلت ذلك فوضعت عليها وجلها لا يكفر الرجل  
 لأن مواده لا تخون ذنبا وكفرا طرفة قال رضى الله تعالى هذا الزم أن يكون مرادها التخون في ينبغي أن يكفر (بهم)  
 لو وضع رجله على المصحف بما لم يتروا في غير الخلف استخفافاً يكفر (ظنم) مثله (خج) أو ما يربح من  
 القرآن لا من خافه قال المشيخ يخاف كقوله (بو) مثله (ثو) جعل سورة أو آية من القرآن كقوله وزعم  
 أنها ليست من كلام الله فكفروا لا يكفرون بكلمة ولو حووا بالاعتقاد لال التامن في المتفرقات (شمت) شمت  
 (فجع) أو يقول عند الخواص فقالوا له هيا وكذا وليس يكفر (شم) ما بات ابنها نقا بيت أحد سولم فيقبل لا يكفر  
 ولو قالت أي قتلنكم متعين كقوله إلا إذا عنت في المحبة فلا قيل قولها لزوجهما أنت عند الله ليس  
 بكفر لأنها تعني به الباطنة في الطاعة حتى لو عنت به مستحق للعبادة بكفر ولو أصابه الباطن فقال يا سم  
 منا ميقن لا يكفر (أكبت) مثله إلا إذا أراد الاستخفاف بصنيع الله تعالى (بهم) قال أحب الخمرة  
 ولا أصبر عنها كقوله وقى والد والخمر أول سورة فتشترق وأوه ما به كقوله ولو كنت الوفاة لشد مباد أن يكسر لكم

بِشَادَتِي مَا شَادَ إِلَهُكَ (فَسَبَّ) لَوْ قَالَ لِمَنْ نَأْمُرُ بِالْعُرْوَةِ وَجْهِي عَنِ الْمَكْرُوفِ قَالُوا كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَحْدَهُ الْإِيمَانُ  
 بِجَدِّهِ الْإِيمَانُ (فَعُكِّ) قِيلَ مَنْ يَقُولُ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْعَارِ وَالْزُّنُوفِ بِلَا كَيْفٍ أَوْ يَأْتِي الْقَدْرَةَ مَعَ الْفَعْلِ  
 لَا يَكْفُرُ وَتَكُنْ مِنَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبَلْبَعِ يَحْزُرُ الْخُرُوجَ عَلَيْهِ (خُجَّ عَرْتَجًا) قِيلَ لَهُ إِنَّ اللَّهَ يَلْعَنُ مَنِيَّ أَبْلَيْتُ لَكَ  
 فَقَالَ لَسْتُ الْعَنُ عَلَيْهِ تَحْرِمُ عَلَيْهِ أَمْرًا أَنْ يَخْرُجَ (فَخُجَّ) قِيلَ لَهُ فِي الْخُرُوجِ الْإِنْدَارُ الْحَرْبُ يَجْزِي فَقَالَ الْكَلْبُ  
 وَدَارُ الْحَرْبِ خَيْرٌ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ قَالُوا أَرَادَ بِهِ إِنْ رَجَعَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِطَرَفٍ وَلَنْ يَرْجِعَ بِهِ إِنْ  
 وَبَنَاهُمْ خَيْرٌ كَقَوْلِهِ رَغْنٌ وَكَلَامُهُ هَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِلَا مَنَ أَنْ الْكَلْبُ خَيْرٌ مِنَ الْإِسْلَامِ لِمَا لَمْ يَكُنْ  
 وَالتَّجَارَاتُ لَقَدْ خِيَانَتُهُمْ وَعَلَى رَحْمٍ وَقَدْ ظَلَمَ لِمَنْ التَّجَارَةُ وَفَعَلَتْ لَمْ تَخْلُ وَلَا تَكْتُمُ أَمْرًا لَهُمْ بِغَيْرِ رَأْيٍ  
 لَوْ مِنْ الْمُحْسِنِ وَهُوَ الظَّالِمُ لَا يَكْفُرُ (عَلَّكَ) جَلَسَ مَجْلِسُ الْفُلْجِ فَاجْلَسَ مِنْ يَمِينِهِ وَبِئْسَ أَوْ مَغْنِيَّةً وَمَطْرَقًا  
 وَآخِذَ بَشَرِ الْحَرَمِ قَالُوا لِمَنْ الْمَلِكُ الْيَوْمَ فَمَنْ أَيْدَلُ مَنْ أَيْدَلُ لَمْ يَسْلَمْ رَعْلًا (فَخُجَّ) هَذَا أَعْلَامُهُ كَقَوْلِهِ  
 (يُو) قَوْلُهُ لَا تَجَلَّيْ لِي لَعَلَّ اللَّهَ يَجِدَ نِيَّيْهِ خِلَافَ قِيلَ لَعَلَّ اتَّقَى اللَّهَ فَلَا تَقْعَلْ قَالُوا لَا خَشْيَةَ لِلَّهِ عَفْوَ الْكُفْرِ  
 وَلَوْ قَالُوا أَمْرًا نِيَّيْهِ الْحَبُّ إِلَى (مِنْ) اللَّهُ تَعَالَى كَمَا أَنْ أَرَادَ الظَّامَةُ لَهَا وَانْ أَرَادَ الشَّهْرَةَ فَلَا بَأْسَ وَلَوْ قَالُوا  
 الْخُرُوجُ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ الْمَشْرُوعَةِ عَلَى التَّعْلِيمِ لَمْ يَكْفُرُوا وَالتَّجَرُّعُ خَيْرٌ مِنْهَا فِيمَا تَقْبِيهَا لَفَعَلَهُ لَمْ يَكْفُرُوا خُرُوجًا  
 اللَّهُ بِلَا إِيْمَانٍ فِيهِ خِلَافٌ وَعِبَادَةُ الصَّنَمِ كُفْرٌ وَلَا يَتَعَبَّرُ بِأُطْنِهِ وَلَوْ هُوَ (فَيُخْبِرُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ بِجَدِّهِ كَقَوْلِهِ  
 وَلَكِنْ أَيْتَازُ الصَّنَمِ لِدَاكِ وَكَذَلِكَ أَسْتَعْفَا فَوَ بِالْقُرْآنِ وَالْمُحْجِدِ وَفَعُولًا وَسَاءَ لِعَظِيمِ (يَقِي) قَوْلُهُمْ أَحْسِنُوا  
 وَهُوَ قَبِيحٌ كَقَوْلِهِ رَضِ ثَعْلَبِي هَلْ إِذَا حَكِي عَنْكَ قَبِيحٌ أَيْ ائْتَمَمْتَ فَلَئِنَّا وَهُوَ رَيْتَهُ أَوْ خَلَّتْ مِنْهُ كَلْبُ الظَّلَامِ  
 أَوْ خَفِيَتْ مِنْهُ كَلَامُ مَنْ تَمَالَهُ أَوْ قَالَ دَقَعَتْ فَلَا تَأْتِي الْأَهْوَاءُ لَوْ الْكُفْرُ فَآخِذَ وَآمَنَهُ كَلَامُ أَوْ فَعُولًا مَعَالِيهِ  
 حِكَايَةً عَنْ ظُلْمِهِ أَوْ فَعَلْ مَا هُوَ قَبِيحٌ عَقْلًا أَوْ شَرًّا عَقْلًا الْحَكِي لَمْ تَزِدْ دَلَالِي الْخَلَاكِي أَوْ لَفَضِيحَةٍ يَتَنَهَى بِالْإِيمَانِ  
 هُوَ وَرَدَّ أَمْرًا أَوْ قَالَ خَرَّبَ دَا مَكَّحٌ يَنْبَغِي أَنْ يَكْفُرَ (جَمْعُ) قَوْلُهُ هَلْ لَا تَعْرِضُ لِقَاءِ الْكُفْرِ وَالظَّالِمِ  
 خِلَافَهُ لَا خِلَافَ اللَّهِ تَعَالَى أَغْتَرَا أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ الْخَائِفُ لَا يَكْفُرُ وَلَا يَكْفُرُ أَطْلَا فَتَعْلَمُ مَبَالَا تَقِي  
 (يُو) قَالُوا عِنْدَ يَمِينِهِ هَلْ الْإِيمَانُ ثَلَاثَةٌ تَهَاوُ نَاقِبُ كَقَوْلِهِ بَابًا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَيِّمَانِ الزُّوْجِيَّةِ  
 وَالْأَمْنِيَّةِ حَقِّ حُلِ الزُّوْجِيَّةِ وَنَقَاءِ الزُّوْجِيَّةِ (فَخُجَّ) غَالِبًا عَلَى ظَنِّهِ أَنْ الْإِيمَانُ عَلَى التَّقْلِيدِ لَمْ يَقُولْهَا  
 وَلَا أَمْنَهُ رَوْنًا عَنْ مُحَمَّدٍ (شَحْم) خِلَافَهُ وَقِيلَ يَشْتَوِصُهَا الْإِسْلَامُ إِذَا اتَّهَمُوا وَقَدْ يَعْرِفُ الْإِنْسَانُ

الشيء ولا يقدر على تغييره (بم) اذ اغلب على ظنه انها لا تعرف الله فودعة (بو) مثله قيل اشترى وصف  
 زوجته الاسلام فاعطرت الجهل بالصفات وقد طلقها ثلاثا قيل ذلك فتكا حها صحيح بظاهر اصلا وما وقع  
 الثالث عليها ويجوز ان تعلمها ولا يمكنها التعبير عنها الا اذا ظهر يتيقن انها كافرة وقت العقن (حك)   
 مثله ومثل بعضهم من مخدرة بلغت فتحكمها ابوها رسالة محمد عليه السلام فامنت به فقال لا يكفي ذلك  
 ولا بد من المخبرين من كثرة تعلم عندنا انه لا دأى لهم الى الخير الا صدقه قيل له لو جمع رسالت  
 النبي عليه السلام من الواعظي المنبر يحكيها على وجهها وهناك جمع عظيم وهم سكوت يكفي ذلك  
 اذ ادعى الواعظ عليهم العلم بك فلم ينكروا عليه وصار بمنزلة اخبارهم وان لم يدع العلم عليهم  
 يصير ذلك دلالة ايضا على صدقه اذا علم انه لو كان لا ينكروا عليه ولو آمنت برسول آمن به المؤمنون  
 ولم تعرف اسمه ولسانه فهي مقبلة في ايمانها بالرسول فان علمت مع ذلك العجزة التي بها آمن به  
 المؤمنون فهي غالبة بصدقه مؤمنة به (شبح) بلغ في اقصى بلاد الكفر ولم يبلغه الدعوة ولم يقر بوحدةانية  
 الله تعالى ولم يعبد غير الله تعالى حتى مات فاختلف فيه واكثرهم على انه تعبد بقلته وفيه نظر قوي  
 واختلف في وجوب معرفته الله تعالى والنظر فيه بعد كمال العقل قبل البلوغ لاهل الرضول والفروع

او من هب اهل العدل والتوحيد انه يجب ذلك \* كتاب الكراهية والاستحسان وانه يشتمل على ثلاثين

بابا \* باب الكراهية في الموضوعات والصلوة واحوال المصلي والمسجد ومضلي العين والجنابة ونحوها

(شم) لا بأس بالصلوة حذرا الى البلوحة اذ لم تكن يقربه (حك) لا يكره الصلوة في بيت فيه البلوحة

(أفع) ويجوز ان يتخذ في مضلي العين والجنابة هدف للرمى (ظمر) ولا يكره الصلوة مستقبل

السراج المتقن (شبح) الصحيح انه لا يكره ان يصلي وبين يديه شمع او سراج لانه لم يعبد هما احد

والجوز من يعبدون الجمر لا النار الوقت حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة والنور في نفسه اولى من

الاستعانة بغيره كالصلوة في الارض الظاهرة اولى منها على الطائفتين (شم) لا بأس بالصف المبيد

في المسجد غائبا عن الصف عند الامام وليس بينهما صنف متصل ولو كان الى المسجد من دخل من دار

موقوفة لا بأس للامام ان يدخل للصلوة من هذا الباب لانه روي انه كان يدخل من حجرة رسول

الله عليه السلام الى المسجد (شم) مثله (حك) ليس لك ركن المسجد ان يجعل من





يسهل لانهما مجتمع الشياطين وفي شرح الآثار ان البيع وخفيف النعل وانشاد الشعر مما كان لا يعي المسجد  
 من هذا غير مكروه وما كان يعمله منه او يغلبه فمكروه (حمر) يجوز الدخول في المسجد وان كان فيه  
 المستعمل اللود ووازي المسئلة لا يدخل المسجد واجاب غيره بمثله (عك) لو علم الصبيان القرآن  
 في المسجد لا يجوز واياهم وكذلك التاديب فيه (ميت) انما لا يجوز العاديب اذا كان باجرو وينبغي ان  
 يجوز بغيره اخر واما الصبيان فقد قال عليه السلام اجنوا متعاجد كم صبيانكم ومجانينكم وكذلك لا يجوز  
 التعليم في دكان في بناء المسجد (ميت) هذا عند ابني حنيفة وهذا مما يجوز اذا لم يضرب العامة (حمر)  
 بناء عليه التوراة الشديدة في الطريق قد حل مسجد اقيم خشب الغيز ولو لم يوقد نار الهلك فحسب المسجد  
 في الايقاد اولى من غيره (بنت) يجوز الدخال الجيوب واوقات البيت في المسجد للخوف في الفتنة العامة  
 باب القراءة والدعاء (مثنى) لا بأس بالقراءة اذا كانا شيئا اذا لم يكن ذلك الموضع معد للنجاسة فان كان يكره  
 (فع) الا فضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر (عك) ومنس اليد من على الوجه عقيب الدعاء سنة  
 وقيل ليس بشيء والاول اصح قال عليه السلام اذا سلمتم الله تعالى فاسئلوه بطون اكفكم ولا تسالوا بظهورها واذا  
 دعاه احدكم ففرغ من دعائه فليمسح بيده على وجهه (شخ) والا فضل ان يبسط كفيه ويكون بينهما  
 فرجة وان قلت ولا يضع احد على يد يهمل الاخرى فان كان وقت عذر او برد فاشار بالمسبحة قام مقام بسط  
 كفه (شم) وضع اليد على القبر بدعة والقراءة عليه بدعة حسنة ولا يمنع القاري من قرأته الا اذا  
 عرف انه يعتاد السؤال بقرأته (بمرط) يكره قرأه الفاتحة بعد المكتوبة لكفاية المهمات جهر او مخفية  
 (قلب) لا يكره (فع) قوم يجتمعون ويقرأون الفاتحة جهر دعاء لا يمتنعون بعبادة والاولى المخفية (خبرج)  
 امام يعتاد كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي واخر البقرة وشهد الله ونحوها جهر الا باس به والا فضل  
 الاخفاء (بو) ولا بأس باجتماعهم على قراءة الا خلاص جهر عند ختم القرآن ولو قرأوا اخذوا واستمع  
 الباقون فهو اولى (بمر) في (شخ) يكره للقوم ان يقرأوا القرآن جملة لتشهد بها ترك الاجتماع  
 والانصات الامور بهما (فك) لا بأس به (عك نجم) الاشتغال بقراءة الفاتحة اولى من  
 الادعية الماثورة في اوقاتها (صح) ويكره الصعق عند القراءة لانه من الرياء وهو من الشيطان  
 وقد شد الصحابة والتابعون والسلف الصالحون في المنع عن الصعق والزعم والصياح عند القراءة

والتكبير حهر في غير ايام التشريق لا يسن الا ايام العدة والصلوة وقام عليه بعضهم الحرايق  
 والمحاوي كلها ومثله في شرح الاصل للكشاني (شمر) قام عنده جمع عظيم يرفعون اصواتهم بالتسبيح  
 والتهليل حملة لا نام به والاخفاء الفضل ولو احتجوا في ذكر الله والتسبيح والتهليل يحفون والاخفاء  
 راقب عند الفزع في السجدة او ملاحتهم بالقيوت وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في  
 تفسير الثمان المستحب ان يرفع يده عند الدعاء ليعمل به كذا في رواية ابن عباس فعل النبي صلى  
 الله عليه وسلم (يحيى) يقول عند تمام ورد من القرآن او غيره والله اعلم او صلى الله على محمد  
 واهله بكرة (ثم) يجوز للمجتري كالحائض والا يكاف قراءة القرآن اذا لم يشغل مما عليه قلبه عنها والا فلا  
 ولو كان القارئ وحده في المكتبة يجلس على المار من الاجتماع وان كان اكثر ويقع الجلس في الاجتماع  
 لا يحب عليهم (مبدا) ولا يكره قيام قارئ القرآن تعظيما للحائض اذا كان محتجا للتعظيم (ظنهم) لا نام  
 بالقرأة مصطحعا اذا اخرج راسه من اللحاف لانه يكون كاللبس والا فلا والمريض اذا لم يخرج راسه  
 من اللحاف لا يجوز صلواته لانه كالعارى (ط) ولا نام بقراءة القرآن اذا وضع جثته على الارض ولكن  
 اقيم وحليه (ط) لا يقرأ حهرا على المشتغلين بالايمان ومن حرمة القرآن ان لا يقرأ في الاسواق  
 او في موضع اللغو (شمر) صلى يقرأ في البيت واهله مشغلون بالعمل يعد ورون في ترك الاستماع  
 ان انتبهوا للجل قبل القراءة والا فلا وكذا القراءة العقه عند قراءة القرآن (حم) من يدبر في المسجد  
 وفيه مقرب يقرئ القرآن بحيث لو مكنت من دبره لسمع القراءة يغير في دبره وعن ابي هرير  
 الدبر متى يكتب العقه ويحنيه رجل يقرأ القرآن لا ولا يسكه الاستماع مع الكتابة ولا المراجعه فلا نام  
 على القارئ (ظنهم) يكتب من العقه او يكرهه وغيره يقرأ القرآن لا يلزمه الاستماع لان النبي صلى  
 الصلوة والسلام داخل على اصحابه وهم في المسجد حلقتان حلقه في سدا كورة العقه وحلقه في قراءة القرآن  
 فجلس في حلقه من كورة العقه ولو لم الاستماع لما فعل ذلك (بو) في المسجد علة وقراءة القرآن والاستماع  
 الى العلة اولي (شلت) عن ابي اسحق بن عمار يقول بكرة ان يقول الرجل استغفر الله واقترب اليه ولكن يقول  
 استغفر الله واسأله التوبة لانه وعمل لله ترك انك وتغلب وقال الطحاوي رحمه الله عليه والصحيح  
 لجوار له قوله عليه السلام ممن انسان يكون في مجلس فيقول حين يريد ان يقوم صحابك اللهم

صلح كلاً من الله إلا أنتما استغفرني والتوب اليك ألا هضر الله له ما كان في ذلك المجلس (عنت) يقرأ  
 القرآن ويلحن وعند من يحسن القراءة فعليه ان يترسل وسأله الأول يسأله كمن ضل في مفارقة وهناك  
 من يعرف الطريق فعليه ان يترسل وسأله الثاني يسأله (ظن) من ختم القرآن في السنة مرة  
 لا يكون هاجراً وعن المستقيمة رحمه الله تعالى من قرأ القرآن في السنة مرتين فقد قضى حقه وزوى  
 انه عليه الصلوة والسلام غرض القرآن في السنة التي توفي فيها مرتين (صح) فيه اقوال والاحسن  
 الختم في كل شهر مرة (يو) افضل القراءة ان يتدبر في معناها حتى قيل يكره ان يختم القرآن في يوم  
 واحد خزانة الاكمل ولا يختم في اقل من ثلاثة ايام تعظيماً له وقد قال عليه الصلوة والسلام من قرأ  
 القرآن في اقل من ثلاثة ايام لم يفقه وبقرة بقراءة مجمعة عليها ولا يقرأ في الاسواق ولا للسؤال ولا في  
 موضع غير طاهر ولا افضل من المصحف الكسرى قال صلى الله عليه وسلم عرضت على اجور امتي حتى  
 القذاة او البقرة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب امتي فلم اذنبوا كبر من آية او سورة  
 او فيها الرجل فنسيها (يس) والنسيان ان لا يمكن القراءة من المصحف (يو) الصلوة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلوة فيها  
 (فك) على المولى ان يترك مملوكه حتى يتعلم من القرآن قد زما يصح به الصلوة وكذلك الزوجة  
 \* باب في تعليم القرآن والعلم ونحوهما \* (فع) اعمى يجتمع منه نساء يقرآن عليه ويتعلمن منه  
 يكره ذلك (عجعت) مل يورن ذوعيال تعلم من الفقه ما يكفي للتكليف فالسعي على قيامه هو الواجب  
 دون تعلم الزيادة (فع) لا بأس بان يكتب من كتب اهل الحشوية رفع منها للواعظ اذا كان يعرف  
 للشبه دفعا (فع شح) في الصوفيين الذين اختصوا بنوع لبسة واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا  
 لانفسهم المنزلة افتروا على الله كل باهم جنة فليس النبي صلى الله عليه وسلم من الرد ولا الرد منه  
 ونهى عن لبس الشهرتين فليسوا على شيء الا شاء ما يزرعون قيل له ان كانوا زائغين عن الطريقة المستقيمة  
 هل ينفون عن البلاد لقطع فتنتهم عن العامة فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة واميل في الديانة  
 وتتميز الخبيث من الطيب اركمى وأولى وفي كراهية روضة الناطقي رحمه الله ان اجتمع عشرة  
 او فوقها اودونها في موضع يعبدون الله تعالى ويفرغون انفسهم لذلك اكره لهم ذلك ولزوم

العايات في الامصار والجمعة احسن الي وان كان معهم اهلوههم (بحيث) عن ابي يوسف رحمه  
 الله تعالى مثله \* باب فيما يتعلق بالمفتي والمستفتي والآخذ بما يوجد في كتاب من غير صياح \*  
 (علك) استفتي مفتين حنفين في حادثة فائتي احدهما بالصحة والاخر بالفساد وبالجمل والاخر  
 بالجرمة يأخذ العارمي بقول من افتاه بالفساد في العبادات وبالصحة في المعاملات (ظم)  
 ان كان المستفتي مجتهدا يأخذ بقول من ترجح عنده بدليل والعامي يأخذ بقول من هو انقه منهما  
 هنك وان استويا عند يستفتي غيرهما وان لم يسد في بلد ته يكتب الى بلد اخرى كما كان يفعل الصحابة  
 أو التابعون رضي الله تعالى عنهم (شمر) سأل متفقها عن مسألة فسنى على جوابه ثم سأل مفتيا فاننا  
 بعكسه قضى الصلوات الى صلاها بناء على جواب غير المفتي اذا افتاه المفتي بالقضاء (علك) اشار  
 المفتي برأيه وكان قوله نعم اللهم مستفتي ان يعمل به (ن) عن ابي القاسم مثله (ظم) الا لان  
 اشارة التناظر لا تميز (جرح) ينبغي للمفتي ان يفتي للناس بما هو اسهل عليهم (ميت) كذلك  
 ذكره الميزد ومخرج في شرح الجامع الصغير وينبغي للمفتي ان يأخذ باليسر في حق غير خصوصاً  
 حق الضعفاء لقرله عليه الصلوة والسلام لعلني ومغادر رضي الله عنهما حين بعثهما الى اليمن يصر  
 ولا تعسر (ن) امر والطب والجنز نحبس خلاف ما لك وغيره كولو يفتي بقول ما يكبر وجهه الله جاز  
 وقوله وبعد ما يدركه ويدل على ان الافتاء باليسر اولي في بعض المواضع وبالاحتياط في بعضها (بمع)  
 رأي المفتي جواب فتوى في رعيه انه خطاء لان المصرون عليه عند من يحل به يعمل في ترك الجواب  
 ورد وان كان مجتهدا ليعلم ان كان مضموا بكتاب الله تعالى فلا يعلن اذ العلم انه يعمل به (كمب)  
 لم يعلن وان كان عالما بالخطا او علم انه يعمل به (ظمت) ما ذكر في شرائط المفتي انه لا يجوز للمفتي  
 ان يعنى بمسئلة حتى يعلم من امن قلبا هل يحتاج في زمانا الى هذا ام يكفيه الحفظ فقال يكتبني بالحفظ نقلا  
 عن الكتب المصححة (بمع) الحفظ لا يكفي وتيل هذا يختلف باختلاف الاحكام وتيل لا بد من ذلك الشرط  
 في كل زمان (ع) عصام بن يوسف رحمه الله قال كتب في ما تم قبل اجتماع فيه اربعة من اصحاب ابي  
 حنيفة رحمه الله تعالى رفر ابو يوسف وحانية وقاسم بن حسن فاجمعوا على انه لا يحل لاحد ان يفتي  
 بقول ما لم يعلمه من ابن قلنا (فج) سمعت ابن له الخطاء في جوابه بصحة الصلوة او جوار الوضوء بجم

الاغلام ان ظهر خطأه يبقان وان تحول رايه الى رأي آخر في المجتهد فلا (تفع) في اصول الفقه  
 لا يبي بكر الرازي رح الله فاما ما يوجد من كلام رجل ومن هبة في كتاب معروف به وقد تد اولئك النسخ  
 يجوز لمن نظر فيه ان يقول قال فلان كذا او فلان كذا وان لم يسمعه من احد نحو كتب محمد بن الحسن  
 رح وموظا لما لك رحمه الله تعالى ونحوهما من الكتب المصنفة في اثنتي العلوم لان وجودها على  
 هذا الوصف بمنزلة خبر المتواتر والاستغاضة لا يحتاج مثله الى اسناد (ن) قيل لا يبي نصر وتعت  
 عندنا أربعة كتب كتاب ابراهيم بن رستم واديب القاضي عن الخصاف وكتاب المجرد والنوادر من  
 وجه هشام هل يجوز لنا ان نفتي منها فقال ما صرح عن اصحابنا ذلك علم مجتبي مرغوب فيه مرضي  
 به فاما الفتوى فاني لا اري لاحد ان يفتي بشيء لا يفهمه ولا يتحمل اثقال النام فان كانت مسائل قد  
 اشتهرت وظهرت عن اصحابنا رجوت ان يسلم الاعتماد عليها في التوازل قال رحمه الله تعالى والفتوى  
 فيما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف رحمه الله لزيادة تجربته \* باد في الا يقال من من هبة  
 الى من هب (ظم) عما في حنفى المذهب اقتصدوا ولم يعدوا لطهاراة اقول اني الشافعي رحمه الله  
 تعالى في حق هذا الحكم لا يسوغ له ذلك (علك) ويصنع لو فعل ذلك (تفع) فلك يا شافعي يا الجرب  
 والقرواج بحيث يشق عليه الوضوء بكل صلوة مكتوبة ليس له ان ياخذ بمن هب الشافعي رحمه الله  
 الله تعالى ولكن ان كان يضمره الياء يقيم ويصلى (ظم) ليس له ان يتحول من من هب الى  
 من هب ويستوي فيه الخففي والشافعي وقيل لمن انتقل الى من هب الشافعي رحمه الله لينزول كذا  
 اخاف ان يموت مسلوب الايمان لانه لا هانته بالذليل الحقيقة قل رة (تفع) استغنى الشافعية قولهم فقط  
 جوا بهم لا يسعه ان يختاروه وللرجل او المرأة ان ينتقل من من هب الشافعي الى من هب الشافعي  
 رحمه الله عليهما وعلى العكس ولكن بالكيفية اما في مسئلة واحدة فلا يمكن من ذلك وعن عبد السيد  
 الخطمي انه سئل عن اعلق الثلاث يتزوجها فقيل له لا تحن على قول الشافعي رحمه الله تعالى  
 فاختاره على انه مجتهد يعتد به فهل يسعه المقام معها فقال علي قول مشايخنا العراقيين نعم وعلى  
 قول الخراسانيين لا (صحت ح) لا يابن بان ياخذ في من هب الشافعي رحمه الله تعالى لان كثير  
 من الصحابة رضي الله عنهم في جانيه قال رحمه الله واذا لم يكن بالانخذ بقول الشافعي في هذا

قلت الشبهة وضع القول بالعدل اذا اتصل به حكم الحاكم فيستحق التعليق وهل اصحابه به المبلوغي ربي  
 هذا رخصة مطلية \* باب ما يقع المصاحف والكتيبات (محتاج) اللغة والنحو وترويع واحدا ليوقع بعضها  
 فيرق بعضه والتعبير فيهما والكلام فوق ذلك والاختيار والمراعاة والذوات المروية  
 فوق ذلك والتعريف الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة (مستحب) (مستحب) (مستحب) (مستحب)  
 كتب عليه الملك للذكر به عليه واستعماله الا اذا علق للزينة ينبغي ان لا يكثره وينبغي ان لا يكثر  
 الكلام النابض له مطلقا اذا كان مكتوبا على البساط (وكتب) يكثره حتى الحروف المعروضة وزاها بعض  
 الامة شيئا فانزول الى هذا في كتب في ابوابه ليعرف الله سبحانه اتم عنه ثم سئلهم ان يكتبوا الحروف  
 فيها ايضا وقال انما نهيتكم في الابتداء لاجل الحروف فقال (صحيح) قلنا اكره لغير الحروف  
 الا يكثره الكلمة من كلام الناس قلنا رضى الله عنه بكن الاول احسن واوسع (مستحب) ويجوز ان يقول للمصنف  
 الحمد لله الذي يقراء من المصحف ثلثين اوراقا بقلم او مسك (مستحب) ويجوز ان يقول للمصنف الحمد  
 الذي هذا المصحف (يصح) ولا يجوز ان يكتب في كل اهل فيه مكتوبا من الفقه وفي الكلام الاولى ان لا يفعل  
 وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى لو اسم النبي عليه الصلوة والسلام فيجوز من قوله  
 ليل في فيه شيء (فصح) وسحب بعض الكتابة بالريق فيجوز (صحيح) وقد ورد النهي عن محو اسم الله  
 بالبراق (صح) محالوها يكتب في القرآن واستعمله في امر الدنيا يجوز (فصح) محالوها وتابوت  
 فيه كتب فالادب ان لا يضع الشياطين في (بسم) يجوز في ان المرأة في بيت فيه مصحف مستور (فصح)  
 علف) يكتب القرآن في اوراق ثمانية او وديرة لا يأم (صحيح) عن الحسن من الحقيقة انه يكره  
 ان يمسح المصحف وان يكتب بقلم دقيق وهو قول ابي يوسف رحمه الله قال الحسن وبه فاحد قال رضى الله عنه  
 لعله اراد كراهة التنزيه لا الالم (نقطة) ينبغي لمن اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط  
 وايته على احسن ورقة وايضا فوطا من باقهم قلم وابق مداد ويخرج السطور ويغتم الحروف  
 ويضع المصحف ويجرد عما سواه من التعشير وذكر الاي وعلامات الوقف ضروري المنظم الكلمات كما هو  
 مصنف الامام عثمان بن عفان رضى (حسن) ويكره التعشير والنقط (شظ) والمشايع لم يروا به بأس لان  
 العجم لا يمنهم التلاوة الا بالنقط وما كتبه اسامي السور والآي ونحوها ذهبي بذهبه حسنة (صحيح)

يا للوقوف والتعاشير في المصحف (حج) كواحد من الاخبار والتعليقات يشتملها الورق  
 في المصحف وكتب الفقه والتفسير لا يابس به ولو كثر في كتب النجوم والادب (حج) ولا يجوز في المصحف  
 الخلق الذي لا يصلح للقراءة ان يجلب فيه القرآن (سج) يجوز ارمي رواية القلم الجدي ولا يزين  
 برأية المستعمل لا حترامه كخشيش المسجد وكناسته لا يلقى في موضع يدخل بالتعظيم \* باب قيمته  
 يجب من تعظيم اسم الله تعالى واسم نبيه عليه الصلوة والسلام واسم ائمة عليهما السلام والصلوة والسلام  
 (ولما) سمع اسم الله تعالى عز وجل يجب ان يعظمه فيقول سبحان الله وتبارك الله لان تعظيم  
 اسمه واجب في كل زمان (ط) والصلوة على ذكر النبي عليه الصلوة والسلام عند الطحاوي يجب  
 في كل منة وعند الكرخي لا يجب في العمرة والجمعة وقيل يكفي في المجلس منة كسجدة التلاوة  
 وبه يقتضى وتبقى الصلوة ديني في الدنيا فيبقى ذكر الله تعالى لان كل وقت محل الاذاعة للذكر  
 فلا يكون محلا للقضاء (شمع رفع من كفن) ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم (فان)  
 عن ابراهيم النخعي راح ان السلام يجوز عن الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام (من) ذكر الله  
 تعالى في مجلس الفسق ناويا انهم يشتغلون بالفسق فانما اشتغلوا بذلك فهو افضل كالذكر في السوق  
 افضل من الذكر في غير ذلك او ان ذكر الله تعالى على وجه واجه الا اعتبارا فكل لك وان ذكر على وجه يعقل  
 عمل الفسق انهم كتشبيح البائع للزورج المتاع قلت ان ذكر الاسم ويحسني عليه الكفر لانه اياه باسفه  
 ويغضل به كراهة التعظيم لغيره بالسنة (سج) قال الاستاذ لا يابس به ولو قل قل على ترويض الله  
 عنه لانه المحسن ثم يبين ان في هذا لا شك وعنى الاستاذ لا يابس به اياه اذ قال بل هو افضل منه  
 \* باب في انكر اهية في الاكل والشرب \* (عنه) اكل او شرب يوضع على الاقان يحل اكله وكرهه  
 ولوشرب الشاة خمر اكل بجه من شاة لا يكره وان ملكت تخبث بمنزلة الشاة لا حاجة الاخلاص (شمع) ذكر المشاة  
 وغدا دهاط في اللحم في المزة لا يكره المرفة وكراهة هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم (سج) رخم ما يترك  
 لحمه حلال ان كان متصلا به حين ذبح (فج) دود اللحم وقع في مرفة لا يجهل ولا تؤكل او كذا المرفة اذا  
 تقشعت فيها وكل الصنف اذا مات في الماء (ومن) هشام عن محمد اذا تقطع فيه اكرهه لا يلى وجه التحريم  
 (سج) وغيره غسل بين الواحدة الواحدة لا يلى لا يكفي لسلطة غسل اليد قبل الطعام لان الماء كونه

فصل في الذين ذكروا في الرمي: فتح الموضع لقل الماء على الشفاياك لتشرب مني بيته او خائوته (عنه)  
ولا يجوز لادخل ان يترك المني في الفرج (طه) من اذ من طهق في وقر خنطة لا ترمى  
ولا يركله البهايم بخلاف ما تقشر من جلد في كفه ذلك كخناج الماء باب الحنجره او اختلط بالاطعام للسرور  
وكذا العرق اذ يقطر في العينين فالقليل لا يمنع للصلاة (هي) الا يلبس بان يستعبط الرجل بلبس المرأة  
او شربه للذي وادوى شرب لبن المرأة للبالغ من غير ضرورة واختلاف المتأخرين (هم) من الحي يوسف  
رج لا يباين باكل لبن المرأة ولا يابس باستهال الذي يقيق والنشأ للحائض والقصار قبل (عنه) ما الهيب  
ذلك (حم) والموضع الخنزير للاهل اما كان الكثير او يتخوز (عنه) يكره (احل) ومن اصابه من مخمة  
وقد نذر فيه طعام فلم يأكل منه يكره لانه يمتد به ويحتوي ما تاجر عيشا ب (عنه) ويكره ان يأكل  
الخنزير ويولد في الحشكار لما يليه والرجل الذي يتيق بسور الهرة ويختل لا يكره للادى (عنه) يكره قطع  
الحب بالسيكين (فك حم) لا يكره (حم) لا يكره قطع اللحم بالسكين وفي المفرد ومن لا يقطع الحب  
بالسيكين اكرمه فان الله تعالى اكرمه وبرأيه عائشة وام سلمة رضي الله عنهما لا تقطعا اللحم في  
الجوان فانهم من جنس الاما حرم وانفسه فانه لهما و امر في استحسان جزائه الاكمل واذا اراد الاكل  
يستحب له غسل يديه في طرفي الاكل ولين ابيهم الله الرحمن الرحيم في اوله ان كان بخلا وبالجمل  
لله في آخره كيف امكن ولا يقطع الحب بالسيكين والمستحب النهي ولا يجمع النوى والنوى على طريق  
واحد ويلتقط نباتات الطعام ولا يقوم على المائدة حتى ترتفع ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف  
وحكايات الصالحين (عنه) لا يجوز وضع القهقاع على الحب والسكرحة والمالحة ويجوز وضع كافلة  
فيها ملح على الخبز ووضع الملح عليه ايضا ووضع البقول عليه (شرح) كل ذلك جائز وقال خير ان  
تهدأ بها يهود (عنه) (ط) تعليق الحب بالجوان مكره وكذلك وضع الحزبت  
انقصه ثم قال وراينا كثيرا قد اذ لك بخار او سرقند فحضره الكبار من الائمة ولم يمنوا قال زح واما  
فيه هامن الماكولات كالزماورد والسنبلون واشباهها يجوز وضعها على الحب عند هم (عنه)  
احل الزماورد من المائدة حرام وان كان طعام الاباحة (ن) من خلف ابن ابيوب آخذ بعد من السفلة  
(يو) يظن ان اعمام الاب الناس في ذلك الموضع (عنه) يجوز هم اليد على المكاف (ط) يكره استعمال



عن غلب في وليمة المينح بها الاصابع وكان يوجر عنه زجر ابلغا ولا يجوز مسح اليد على ثيابه ولا بد ستار  
وعن قال ربح على هذا لا يجوز على المندبل الذي يوضع عند الخول لمسح الايدي به قلنا لكن تعاليل  
(عشرون) في ثيابه يقتضي جوازها بالمندبل لانه قال لان الثوب ما نسيج لهذا او المندبل ينسج لهذا (ظلمة)  
ويجوز اكل مرقه وقع فيها عرق الاذمعي ونحوه منه او دمه وكن الماء الا اذا غلب او صار مستقرا طبعاء

\* باب فيما يتعلق بالخبث في الاموال والكراهية في البيع والشراء والكسب والارباح (شتم غلب على  
ظلمه ان اكثر ثيابا عاشر اهل الشارقة لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتنزه عن شرائه ولكن مع  
هذه الواشراء يطيب له المشتري شراءه اذا كان يحق المشتري الاخير صحيحا (تمج) رد العدل ليات  
من له بصيرة على انها زيف فليس له ان يذفع اليه من ياكلها ما كان الجيدة لانه تليس وعذر (فجع)  
اشترى خبطة وثقاها للطحن ثم بدله ان يبيعهها فالمستحب ان يبيعهها نقية ولا يخلط فيها ما خرجه  
منها (شتم) الاول ان لا يخلط (فجع) مثله (شبهه) له خبطة نقية اراد ان يخلط فيها من التراب  
ما يكون فيها عادة لبيعهها ليس له ذلك (فجع) رامين شرط وقت المرامات الى الهدي ان من بقي  
فعليه كذا لا يجوز لانه من الجانبين والواجمع منه مال لزمه التصديق به قال ربح فلم يوجب  
الرد على من اخذه منه ان ظفر به بل اثبت له الملك بوصف الخبث (بمع) امرأة اجنبية تغزل  
في دار رجل ويعطيها في كل يوم قطعا وخبرا فالغزل يطيب له ان لم يشترط عليها الغزل في يده  
خزفتوا ضع رجل لا يعلم خزنته مع صاحب البيت ان يهبه له وهو يهب الثمن له ايضا فعلا ذلك وقبضه  
ومات في يده فعليه رد الثمن ولا يعد رد يانه في منعه من المشتري (تمج) في العادة التجارية  
الناس انهم يسلمون في الاثمان مثلا في الدينارين طسوجين زيوفا لا يعد ران فيه وقال غيره يعد  
(فجع) اجتمع عنده زيوف من الذهب فباعها من الصراف بنقصان وانفق الصراف ثم ندّم بما  
صنع فله ان يرد الثمن ويسترد المبيع قال ربح وهذا اذا تراضيا او كان البيع فاسدا ولو اجتمعت هذه  
الزيوف واراد ان يعد ريد بها فيمتنع بالذهب منه (فجع) يجوز اتخاذ الصراحيات من القلعي مع  
انه يعرف انهم يشربون الخمر بها عندهما (شتم) يجوز للمحتاج الاستمراض بالربح ويكره بيع خاتم  
الهدى والصفر ونحوه وبيع طين الاكل (فجع) لا باس بالذهب الى دار الحرب متجرا اذا كان الغالب

منهم الرماء ولا ناس بالكتب العلل وان كان له قوت مئة او اكثر (شم) ولا يجوز بيع البطيخ ونحوه  
 بالصر من الصبي اذ لم يعلم كونه ماذونا فيه (فع) ولا يسأل الصبي فيما يشتريه له لجة البيت وقت غيره  
 يسأل وصاحب الميزان اذ يجمع الانسان شيئا مشيا ثم ورثها فوحدها اريد يجعل له ما يد جلد بين الزوفين  
 مادة وما لا فلا ولا يامس بالاستراحة يد كان العبد او بيع متاع فيه غير اذ فم اذا حري التسامح من اهل  
 تلك البلد في مثلها ولا يامس بشراء حوز الدلال الذي يبعد الجوز بما حله من كل الف عشرة وبشرى  
 لجم السلاحين اذ كان الملك راصا لذلك عادة ولا يجوز شوي ببيعات المتأمر من المكسرة وحقرا تهم  
 اذ اعرى ابيه اخذها قمارا (فك بحم) لا يشتري الملك فيما يقمر (فك) ويتصدق الصبي بعد البلوغ  
 بالدرهم التي يبيع الكعاب من رجل قبل السلوغ (حم) بعد الا يكون يبعها وانما يشت الملك تسليكة  
 الدرهم لا بالبيع لانه يات به لا يتقوم شراؤه ولو بلغ الصبي لا يحس عليه رد تلك الدرهم ولا التصديق  
 بها في هذا ليس ببيع صحيح ولا ماسد لعدم المالية في الحمل (مت) وتعليقه يدل على انه لا يصح  
 متلف الكعاب قال رح ومن احكم مسألة الداع الصبي لا يواجله بما دفع اليه حيوانا كان نصابا كان  
 الصبي نائعا او مينا وان كان مشترى بالان انا جمعية رح يقول بطله على الاتلاف فلا يصح وهذا اعم الثمن  
 والمبيع والوديعة والمقرض والعارية ولا يصح في الكل عند ابي حنيفة رح (مد) حطط الدباء المراء  
 بالجلوات فعل التمييز ثم باعها جيلة يحل له الثمن اذ كان المرصالح لها ثم اولى آدم رافع او محترف  
 بعض الاثمه حرام الاستعمال او لم يحضر البهر وجعل وسائر الثامن ويسقى ارضه منه لا يمكن في رويته  
 شبهة الحبث (بم) له مال فيه شبهة اذا تصدق به على ابيه يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الاحس  
 وكل اذا كان له معه خمسين كان مبيع ويشترى وبها ليوع فامدة موهبة جميع ما له لانه هل اخرج  
 من العهدة (فع) ولا يتصدق بالحبث على زوجته (حم) لا يامس بالبيوع التي يفعلها الناس للتحررا  
 من الربو (عليك) هي مكروهة وذكر القائل في تفسيره ان عند محمد رح يكره عند ابي يوسف رح  
 لانا س به وعند ابي حنيفة رح مثله قال الررنجري حلاف محمد رح في العقد بعد القرض (ما اذا) باع  
 ثم دفع الدرهم لانا س به بالاتفاق (فك) دفع طاما من انسان فدفع اليه عشرين دينارا فباعه الاحل  
 منه درهما عشرين دينارا ليحل لا يحل له (مت) هذا على قول محمد رح اما على قولهما فلا باس به

إذا كان البائع ملجأ \* ياب الكراهية في اللبس ونحوه \* (عكس) أكره المنطقة المفضضة (عكس)  
 ولا بأس بها وبالبد يباح في وسط المنطقة دون ثلث أصابع لأنه تبع كافي طرف القباء التركي (فك)  
 لا يجوز استعماله للرجل (ظننا) محل إذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع (فتح) في غريب الرواية يرخص  
 للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها (ضث) فلا ولي إن يجوز لها لبس خمار رقيق يصف ما تحته  
 عند محارمها (فع) ويكره تعليق الطائفة من يديها صني ذكر ولا يستحب اللالي (شيد) مثله (بني)  
 وينبغي أن لا يكره اللقافة الأبريسمية كالغراش (فع فك) يكره للرجال (عكس) لا يجوز (شيد)  
 يكره التكة المعمولة من الأبريسم هو الصبيح وكذا القلنسوة وإن كانت تحت العظيمة والكيس النوى  
 يرتفع (فع) يكره بالمع اقراوج فاكنت على ذلك كور الأمل الرضيع لنبت الخاج من (عكس) لا بأس  
 بوضع الحناء للرجال للقد ولا بأس بتخيم المرأة بخواتم في الأصابع واتخاذ النعل من الخشب يذقه  
 ولا بأس باستعمال مكثف قبيحته وأسن نصابة فضة إذا كان اعتماداً على غير موضع الفضة (فك)  
 ولا بأس باستعمال منطقة حلقتها فضة (عكس) لا بأس أن يكون قليلاً ولا فلا (فع فك) لا يكره  
 استعمال منطقة حلقتها نحاس أو شبهه أو حديد أو عظم (عكس) يكره الصفر والنحاس (فع) يكره  
 حلقة المنطقة من نخل أو الخاتم أو العوار الذي ينسبه الشيطان في أيديهم ويجوز بيعها وهو رخص  
 وفي حلقة المنطقة في الفضة والحاج لا خير ولا بأس للنساء بتعليق الخرز من شعورهن من صغير ونحاس  
 أو شبهه أو نخل يداق نجرها للزينة ولا يسوء من هولاء بأس يشبه الخمر وعلى من سارق المصبي الوالد تعليلاً له  
 (فك جند) لا بأس بتعليق الأجزاء من مل عنق للغراس والثور (هنا) لا يجوز عن يمين القامع  
 من الصغار أو ج الحف فوعزوا والحف إلا يملأ الحف لها مكان والحف إلا هو حش الحف العلم أو لقل  
 بالقيمة تشر من من كيار الفقهاء بلح فبارأيت لا يجد هم خفي البوص ولا إخمور ولا سمعت أنه مهك  
 أو أروحي إن النبي عليه الصلوة والسلام أمسك بحف أسود أو أبيض أو كحل أو حنظل أو حنظل أو حنظل أو حنظل  
 (منح) واختلاف في السدل في غير الصلوة فقبل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص من فوق الأزار  
 وقيل يكره كفاف الصلوة والصحيح قول أبي جعفر راج أنه لا يكره (فع شيد) لا يلبس ثوب البد يباح على  
 من مكنته للنيو يجوز إذا لم يلبس خن يلبس في المكاني (عكس) عليه كلام بين الماشي (فع) من يلبس خن يلبس في المكاني



في اسم كنهه في المتن في علي الرواية (فعم) يحرم للرجال استعمال زينة يوسف الا قبل العلم  
 (كوب) يكره ان كان بخلص (خج) والنساء فيما يرد من الحل من الاكل والشرب والادهان والعقود  
 في الذهب والفضة بمنزلة الرجال في الكراهة لعموم الاثر بخلاف الحرير لانه يحل لمن استبرأ منه  
 عن البلوى عليه ونحوه (تج) مثله وقال لا خلاف فيه بين الامة (جم) امرأته لا يصيد له في موضع قد بها  
 منك متخذ من غزل الفضة وذلك الغزل مما يخلص (حل لها) استعمالها (عك) يكره (شط) واما الفضة  
 في المكاتب فيكره في رواية ابي يوسف راجع وعندهما لا يكره (فك حم) لا يجوز صبغ الثياب اسود  
 او احمر تاسف على الميت (صح) لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت (فك عك حم)  
 لا يكره الاستناد الى الرسادة من الدجاج (عك) استعمال الحاف من الابريس لا يجوز لانه  
 نوع ليس (صح) وفي شرح الجامع الصغير للمعري مثله (شد حم بويت) لا يابس بملاعة الحرير  
 قوضع على مظهر الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكلمة من الحرير للرجال لانها كاللبس (جم) ليس  
 الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند ابي حنيفة راجح لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذ كان  
 متصل به لانه صورة وابو يوسف راجح اعتبر المعنى يعني اللبس قال راجح فهذا تنصيص من (بم)  
 ان عند ابي حنيفة راجح لا يكره لبس الحرير اذ لم يتصل بحل وحتى لو لبسه فوق قميص من غزل ونحوه  
 لا يكره عنده فكيف اذ لبسه فوق ثياب او شيئا آخر محشوا وكانت حية من حرير بطانة لبست الحرير  
 وقد لبسها فوق قميص غزلي قال راجح وفي هذا رخصة عظيمة في موضع عم فيه البلوى ولكن طلبت هذا  
 القول عن ابي حنيفة راجح في كثير من الكتب فلم اجد سوى هذا (شيخ) ومن النام من يقول انما  
 يكره اذ كان الحرير بمس الحبل وما لا فلا وعن ابن قدامس راجح انه كان عليه حية من حرير وقيل له في  
 ذلك فقال اما تترى الى ما يلي الجسد وكان تحته ثوب من قطن ثم قال الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل  
 حرام وفي شرح الجامع الصغير للبزدوي ومن النام من اباح لبس الحرير والديباغ للرجال  
 ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء على انه يحل للنساء دون الرجال \* باب الكراهية  
 في الوطى \* (س) له اختان امتان جمع بينهما في المس او التقبيل ينبغي ان لا يكون له وطى  
 احد لهما لان الدواعي الى الجماع الحقت بالجماع كما في المصاهرة (فع) ليس للشانعة ان تكون

بعضها من روثها الحصى في اليوم السادس عشر من حيفها وسجل عليها (طهر) يقال اما يغنى المقتضى  
على مدة لا على مدة (ظن) اننا قد حصلنا ثم تزوجها لله وطبها \* باب فيما يحل  
له الطهر ومنه وكشف العورة \* (عك) اراد عصار اراد في الحمام وليس له ان يراى احد من غيره عليه  
ولكن يصب الماء عليه يكتفى ويرويه من التي يوسف ارسله (يبت) مثله ولو اراد الاعتسال لا يتحرد  
من ان اراد ان كان مقفدا ولو لم يكره (عنت) ان كان في بيت وحده وامس دخول النائم عليه يعدل  
ان شاء الله تعالى (من) مات صغير لم يمسح على الشبهة مع نساء ليس منهن رجل غسلته وكذلك الضعيفة  
مع الرجال لانه ليس له حكم العورة خالة الحيوة حتى يباح النكاح بعد الموت اولى (عك) للحن ان يتطهر  
الى دراع ام الضعفة شعرها (الاس) ان يعمر تطهر امه وطهرها حدة لها من وراء الثياب (عنت)  
يجرد في بيت الحمام الصغير لعصار اراد او لخلق القائل بياهم (عك) يتحرد للعسل ان يتحرد في المدة  
اليسيرة (كك حم) لا بأس به وقيل يتحرد ان يتحرد للعسل ويتحرد تحرد روثه للحمام ايضا اذا  
كان البيت ميرا مقدرا خمسة اذرع وعشرة (منت كص) والحائض السائلة لا بأس بان يتحرد ويتحردا  
في البيت ان يوتر الدلو في لا يكره ان يعتسل متحردا في الماء الجاري او غيره في الحايض (بو) كشف  
ثيابه في بيت او كفة غير حايض يكره وذكر قاضي القضاة في مسائل في العرج انه لا بأس به (طهر)  
للطهر ان يطهر المرأة بعد موتها لا يحور (عنت) ولو حامت الا فتصاد من امرأه فلا حصى ان يفتصد  
بها \* باب فيما يتعلق باليوم والاضطجاع والاستيقاظ من النوم \* (يوم) الاضطجاع بالحن الايض  
للاضطجاع المؤمن والاضطجاع الملكوت ومثروها الى السماء اضطجاع الاسماء وفي الوحدة اضطجاع  
الكفار والاصوب ان يضطجع مائة لا يمس ثم يمشي الى الايسر ويشتان الى البيت ويستحب له عند  
الخروج ان يضطجع حتى يمشي من القلة فان قال الله ان يمشي الى الحائض الاخر فتعل ويستحب  
ان يقول عند الصبح بسم الله الذي لا يصر مع احنة شين في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم  
ويقول حين استيقظ الحمد لله الذي احياني بعد ما ماتني واليه المشور فاذا اقبل هذا فقد ادى شكر  
ليلته وتكره النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء وما بين العشاء ثم قال ويستحب النوم في وسط  
النهار وعمره انما هو انه ينظر الى ولده وهو نائم ثوبه الصغير بركته يرضاه وما ان نام الله عبيدك

اتمام في الساعة التي تقسم فيها الارزاق او ما علمت انها النومة التي قالت العرب انها مكرمة مكسلة  
 مكرمة منسأة للحاجة ثم قال اليوم ثلثة خلق وخرق وحنق فالخلق نومة الهاجرة والخرق نومة آخر  
 النهار واوله لا ينامها الا احمق او سكران او مريض والحنق نومة الصبح (حبيب) نظي النومي صلعم  
 عن النوم قبل العشاء وعن الشرب بعد ما وعنه انه ستر في بيت ابى بكر رضي ليلة لا مومن امون  
 المسلمين وعن ابن عباس ومسور انهما مضرا الى طلوع الثريا وعن عائشة رضي الله عنها لا سمن الا  
 لساغر او مضى ومعناه دفع النوم وعن حمزة انه كان لا يدع غايما او يقول ارجعوا فاعل الله يترق صلوة  
 او تهجد (شط) لعل النهي عن النوم بعد دخول الوقت فتدري وما كانت نومة احب الي منى رضى  
 من نومة بعد العشاء قبل العشاء قلت انما هو انما اراد يعي صلوة العشاء الاولى قبل العشاء الاخيرة  
 \* باب في السلام والمصافحة والقبلة وتسميت المعاطين \* (ظلم) لا يسلم المتفق على اعتناقه ولو فعل  
 لا يجبر دسلا به ولكن لك الخصمان اذا سلمنا الى القاضي (ذكره) اذا عطس انسان جاءه الاذان  
 يحجل ويشتمه غيره (منه رفع) لا يحجل (ق) عطست المرأة فرد الرجل عليها بسلام ان كانت  
 عجوزا رد عليها وفي الشابة رد عليها في ثوبه (فع عطت) تسميت المعاطين مستحب (رفع) لا يسلم  
 على الشيخ المجازح او اليربوع او الكلب او اللأغى ومن يسب التائب او ينظر في وجهه اليسوار في  
 الاسواق ولا يعرف قوتهم ولا يامن بمصافحة المسلم (حذر) لا يصير انى اذا رجع بعد الغيبة وتأذ بها فترك  
 المصافحة (منه) السلام آتية الزائرين والذين جالسوا في المسجد للقرأة او للتسبيح او لا انتظار الصلاة  
 مع جلسوا فيه لدخول الزائرين عليهم فليس هذا وان السلام فلا يسلم عليهم ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم  
 اني اخل وسعهم ان لا يجيبوه (ط) السلام انما يكون على من جلس للتحية والزيارة (فبت) ولا يكره  
 قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما له (شط) في مشكل الاثار القيام لغيره ليس بكره لغينه  
 انما الكره محبة القيام من ان يري يقام له فان لم يجبر القيام وقاموا له لا يكره لهم قال رضى الله عنه  
 قيام قاري القرآن لمن يجي اليه تعظيما له لا يكره اذا كان امين يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم  
 بين يدي العالم لم تعظيما له فاما في حق غيره لا يجوز (مخرج) والسنة في المصافحة بكفا يديه (المص)

بعض الناس القاصي وإن استأذنه انسان أن يقبل ترأسه ويأذنه ولا يحل فعله (الفتح) فيكره تقبيل  
 المرأة من امرأة أخرى أو المذمومة أو اللقاة أو الرذاع \* باب في الخلوة بالجنسية وكلامها (فتح)  
 يجوز الكلام المباح مع امرأة الأجنبية (محسن) يمكن رجل في بيت من دار أو امرأة في بيت آخر منها  
 وكل واحد مطلق على لحدية لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجتمعا نيت (ظن) وكل من حجرتين  
 من دار (نيت) مثله (علك) هي خلوة فلا تحل (مات) من (شديد من) ولو طلقها بائنا وليس  
 له الايسة واحد يجعل بينهما حرة لا فخر ولا المسترة يقع الخلوة بينه وبين الاجنبية ولو لم يعلمها  
 محرم فهذا ابدل على صحة ما قلناه وفي احتسنان القاصي المظنون ويقتضي اللاحق من الرضا  
 أن لا يحلوا باحتة من الرضا لأن الغالب هناك الوقوع إلى الجماع (صغرة) الخلوة بالاجنبية  
 ومكرهه كراهة التحريم (حت) من النبي يوسف ليتل التحريم (الفتح) أو اجتمعوا إن العجل ولا تسافر  
 بغير محرم أو لا تحلوا رجل شاكرا أو شاعرا ولها أن تصافح الشيوخ في الشفاء من الكرمين  
 العجوز الشيوخ والشيوخ الذم لا يجامع مثله بمنزلة المحارم (بمع) ماتت عن زوج وام فلهما أن يسكنا  
 في دار واحد إذا احتاجا ما العتنة وإن كانت المهرضة شاة فليجوز أن اجتمعوا منه إذا احتاجوا  
 عليهم العتنة \* باب فيما يتعلق بالمقابر وزيارتها وما يجوز للعلم للتحريم (نيت) لا نعريف وضع اليد  
 على المقابر سنة ولا مستحب ولا نرى به بأسا (علك) هلك أو حدثا من غير تكبير من السلف (شم)  
 تلبسة وعن جاز الله العلامة روح مشافحة يتكبرون ذلك ويقولون أنه عادة أهل الكتاب  
 وكذلك تقبيل المصحف وفي أحياء العلوم المستحب في زيارة القبور أن يقف مستند بر القبلة مستقبلا  
 لوجه الميت وأن يسلم ولا يمسح القبور ولا يقبله ولا يمسسه فإن ذلك من عادة الكفار (مات) وفي  
 شرح الجامع الصغير أن تلبس الدبابة قبلة الحجر عند الاستلام وقبلته المصحف وعن عمر رضي الله عنه  
 أنه كان يأخذ المصحف كل غداة أو غيلة ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل (بنت) لا بأس بالجلوس  
 للتعزية ثلاثة أيام في غير المسجد من غير أن يركبوا أو يمشوا ولا يعطون القراءة ولا يعطون لهم شيئا (من)  
 يكره الجلوس للمصينة ثلاثة أيام أو أقل في المسجد وفي غير وجاءت الرخصة للرجال وتركه الحسن  
 (حت) ولا بأس بالجلوس للتعزية ثلاثة أيام في بيت أو مسجد يأتيهم الناس مجلس رسول الله صلى



الله عليه وسلم في المسجد لما قتل جعفر وزيد بن حارثة وابن رواحة والثامن يا قومه اوفى بستان ابني الليث  
 مثله (محدث) الاول ان لا يصنع في المقابر (بو) كان يوسع في ذلك ويقول الله قبرها بمنزلة سقوف  
 الدار فلا تبا من بالهجرة (شيخ) يكره قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لان طاعة علي جمر احب الي  
 من اطاعة علي قبره (محدث) ياتهم بوطئ القبور لان سقف القبر حتى الميت (شيخ) لا يبعثه يات المقابر  
 يريد ان يتصرف فيها ولا طريق له الا على المقابر فله ان يتخطى المقابر اذا كان الاموات في الترابيت  
 (شيخ) ويكره اتخاذ المقبرة في السكك والاسواق لان مواضع البليات المقابر ولو بالخل كما ثابته اليه من  
 فيها موتى كثيرة يكره ايضا لان البناء على المقابر يكره ويكره ان يتخذ لنفسه تابوت قبل الموت ويكره  
 الصلوة في التابوت وراى ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه رجلا يصلي في تابوت يحفر لنفسه  
 قبر فقال لا تعد قبر النفسك واجد نفسك للقبور (شيخ) لا يابن بان يرفع ستر الميت ليروى وجهه  
 وانما يكره ذلك بعد الدفن (محدث) امرأة جلست في بيت الميت فتمن به وتكره من قبله فتبكي وتبكي  
 معها النساء فان جن بها فتنب بيطمع يكره وان فعلت ذلك من غير طمع فلا بأس به (محدث) والمذكور  
 في الكتب انه يحرم مطلقا وفي السير الكبير باسناد محمد بن ابراهيم بن جابر الجعفي قال قدم علينا رجل  
 من الانصار فحدثنا عن احد ته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بمنى هبل الاشهل وهم يذبحون قتلاهم  
 يوم احد فقال لكن حمزة لا يواكبي له قالت فخرنا حتى اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينما  
 حمزة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت حتى سمعنا نوحا من اهلنا فاصبتم اوقد احسنتم  
 قال السرخسي وانما قال ذلك لان حمزة رضى عنه كان سيد الشهداء يومئذ ولكنه كان غريبا فرثاه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال وفي المغازي ان سعد بن معاذ وسعد بن عباد ومعاذ بن جبل  
 رضى الله عنهم لما سمعوا ذلك جاؤا بنساء قومهم الى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بنون  
 حمزة فاستأنس لبيكاهم حتى قام ومن ذلك الوقت جرى الرسم فبذل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم انهم اذا مات احد يدين ارضا بالبكاء لحمزة وفي رواية ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فاستيقظ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن يبكين فقال يا ويحهن انهن لهن تاهنا من هذا اليوم فليرجعن ولا يبكين  
 على هالك هلك بعد اليوم قال السرخسي ربح فمن العلماء من اخذ بظاهر الحديث وقال قد انتسح

وشهدا اليدين بفساد الخبز لئلا يكثر هم على ان يقع الصوت بالكاء والنواحي قبل التمشيح ولا رخصة  
 فيه قال عليه الصلوة والسلام اليانعة من جوارها من مسمتعة لها عليهم لغية الله والملائكة والانس  
 اجمعين يا مالا لكاء من غير رفع الصوت بلا باس به لانه لما قبض آتاهم من رسول الله صلعم دمعيت عيناه  
 بقا غولنا الروح من ابن عوف قد نهيتنا عن الكاء فقال عليه الصلوة والسلام يا نعم نهيتمكم عن صوتي  
 لحياتي فما جردن يا مالا في روحية الله يجعلها الله عز وجل في قلوب الرحماء الذين ياتي مع والقلب يحزي  
 ولا نقول فاما بعضنا الذي (شك) لولا باس بالكاء على الميت من غير ان يحتلط بقوله لوصياح او فاحة  
 ولا باس بتعريف اهل الميت وقراءتهم في الصلوة والرحماء بقضاء الله تعالى لئلا يواي بك احرا الصايرين  
 وللكاء على الميت في الرحمة والغفران (حت) ومن بعض اصحابنا انه اذا اجتمع الى باكية في المقابر اذا اجمع  
 الجناة لليلتين قلعة لانا من له باب في الكوفة في الانتفاع بالاشياء النجسة (رفع) يكرها استعمال الثوب  
 النجس لانه اذا لم يجد على قد والدارهم وله ثوب طاهر اهدى الا يكره الا اذا فرحش مثل ربع الثوب قال روح  
 في (الشمس) اشارة الى انه يجوز ليس مطلقا (شتم) ويجوز استعمال الطين الذي يتجلى المصطوف  
 وله اشارة المقر للرض الا تحل لاختلاف العلماء (رفع) اجزاء الفقه احيائها نجاسة يحرم استعمالها  
 ولو من الماء عليها لثلاثا وثمقت عند كل من لم يحكم لاطهارتها ان يجلس على طنة واولها (صحيح) او ما لا يحرم  
 لم يحرم الا لانتفاع بها على كل وجه (الحد) ان يتجلى خلا او ميا وقال ابو حنيفة يكره الا يتشاطر يديه  
 الحسروا كرهوا التطهر بغير الطين بالخمور والنظر الى اللحم وفي الزحاح تلذذا بها (مشتب) والا لانتفاع  
 بالارزاق جائز بخلاف العذرة (يكره) وغسالة الثوب بالنجس ان تميز طلعها ولو نها او رجمها  
 يحرم الا لانتفاع بها كالبول والايحزوي غير الشوب والاشطهير اكل الطين ومقن الدواب (رفع)  
 واذا تمسك الحسروا الطعام لا يجوز ان يطعم الصبي او المعجوه او العيتون الماكول اللحم وقال اصحابنا  
 لا يجوز الا لانتفاع بالميتة على وجهه ولا يطعمها الكلاب والحوارج لان الله تعالى حرم الميتة تعريضا مطلقا  
 لمعلقا بغيرها كذا ذكر الرازي في احكام القرآن وحقن ابي يوسف روح لا باس ببيع ثوب نجس ولا باس  
 بان طن ان المشتم في صلح فيه فاحسبوا الى ان بين قال لا تحل استعمال الحناء البقرى الطيرة  
 وفي تعجيل ليل الجحور في ومن اعلم الله الباطن ان قرض لوليه السجاسة اقوا ما يستحسن جردتها الى

فيا عهم ولو بقيت لشق الامر ولذهب العيش وهذه مسئلة حشنة وهي انه لو نقلها بنية تطهير السكك  
 جائز ثم يخلطها بتراب فيسند بها الارض فيجوز ولو نقلها بنية السند فلذلك حرام لان الافتتاح بالعدو  
 لا يجوز كما لا يجوز بيعها \* باب فيمن يتصرف في ملكه تصرفا يتضرر به جاره وما يمنع منه وما لا يمنع  
 منه \* (شه) نصب منوالا لا استخراج الا برسم من الفيلق فللمجيران المنع اذا تضرروا بالبخان  
 ورائحة الدبدان (فتح) يرفعه الى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضررين (بفتح) اتخذ في دار ابويه  
 عمل نسج العتاييات فليس للجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع وللجيرة يمنع وللجيران  
 منع وفاق الذهب بالبحر في كورا كوندك من دقة بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرر ابويه  
 (بفتح) اتخذ تابخانه في دار مسئلة مستاجرا ووضع فيها كوى للنور والجار الملاق بل يقول ان تلامذته  
 يطلع علينا اذا كنا في السطح او المبرز او عند الباب فسد والكوى ليس له ذلك ولو زرع في ارضه  
 ارزاو يتضرر الجيران بالنزهر ابينا ليس لهم المنع منه قيم استعار دارا يحل فيها النجاسة فحما  
 ونشر او نقرأ بجانبها دار متدرع يتضرر بها فله المنع منها ولا يمنع المراق والزنبع لان رائحته  
 ليست تضر في حق كل احد لان منهم من استلذذ بهما الا اذا كان دخانه دائما (عشج) وكذا  
 اللنداف وان اضر ببعض الجيران لمصره وقيل اذا كان ضرره بينا يمنع (فصح) وكذا اذا اتخذ دمارا  
 اصطبل للدواب على سطحه منبيل ماء سطح جاره فله ان يرفع سطحه او يبنى عليه ولا يمنع (جك) له  
 ان يبنى على حائط نفسه ازيد مما كان وليس لجاره منعه وان بلغ عنان السماء \* باب في المرو في  
 ارض غيره \* (تج) مرو في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئصال ان اضر بها كالمزوعة او الرطبة  
 والا فلا الا اذا رآه صاحب الارض فيجب عليه الاستئصال لا بد الله ولو كان له حق المرو في ارض غيره  
 فمر فيها مع فرسه او خماره قبل ان يشتهه بالخجعة ليس له ذلك \* باب في التصرفات والمحدثات في  
 الطرق العامة والخاصة وما يتعلق بهما \* (فتح) له اتخاذ الطين في السوق ان كان الطريق واسعا ولو  
 زال انسان في موضع الطين ليلايضم (شم) صرام ينصب مشاجبه في الطريق عند فتائه يلقى عليها  
 مرومه ليس له ذلك ويضمن ما تلف بها (بفتح) المحدثات مستوحاة في سكة نافذة بتراعى الجيران ثم  
 قبل تمام العمارة منعوه وليس لهم فيه ضررين فلم يمنع (بفتح) قال احد الخارئين للاخر هذا الساباط

لئلا ياحر حته محكث وقلة الاخر كل ذلك في القديم والقول للملح يجب لكونه متمسكا بالاميل  
 (تبع) والسكة بيعة من مد من انه معدن (تبع) على مكسه قال روح والصحيح هو الاول (فجع عمت)  
 هلم واعد بيعة في سكة مير بالدة وفيه حجاج بالبحر جانيبت ملكه ان يسيه كما كان وليس للبحر ان حق  
 للملح (عمك) ان كان الحجاج قد يسبحور (روح) الكل واحد قلح المحتاج في السكة المايطة وان كان  
 قد يما انما الفرق بين القديم والقديم في سكة مير بالدة (جم) صيد حاجة في سكة ملاهل السكة  
 منه عتد بالرمح الى القاصي (ط) له كلاب لا يحتاج اليها ارسالها في ملكه فليس للبحر انه للملح وان ارسلها  
 في السكة فلهم الملح وان امتنع والارفع الى المحتسب فيصعد وقد لك من امسك حاجة او حشا او مجرلا  
 في الرمثان فهو على هلدن الوحيين قال روح بيعتكم اركبيرة مير ادها على صبرة من جماعة  
 فالتحل كل واحد منهم حصته ذرا على حدة ووضع مير ادها على تلك المصرة فكثر الميار يسا عليها فهل  
 للبحر ان معهم منها فاحاب بعض المتعيلين في زمانها انه ليس للبحر ان معهم كما اد العكس البائع  
 فيها حواجه من الناس وكما اذا اشري ليد او الموالاة جماعة من الناس من واحد وسكرها وكثرت  
 فيها هم على مير ادها فان ضر الميار يسا ليس الا كثرة الماء وقد لك لا يجمع وكل ال اواع داره في سكة  
 فيير بالدة من جماعة ليس لاسلمها الملح وان لمهم ضر وكثرة الشراكوا المارة في الطريق ثم ورد  
 المتقوى والحواث على شيتا (نبح) فتوقف باحث فيه اصحابه واهل عصره اياما ثم تقرر رأيه على  
 ان للبحر ان الملح بعلات تلك المسائل فان الضر وميها غير لازم ولاد اثم ولا كل لك ههنا من شأنه  
 المراد ان يقر من في المهر العام لمصلحة المسئلة الى له ذلك (فجع عمت) اخذ الى الردغة عن وسط الطريق  
 واخذ الثرام من عاتبي المهر العام لا يجوز الا اذن الوالي لانه حتى العامة (ن) ان لم يكن  
 فيه ضرر على الطريق فلا تأمن برعه ولم يذكرا ان الوالي قاله (عت) وكلاهما حسن \* باب في  
 الاستحلال ورد المظالم والحرور عن عهدتها وما يتعلق بالمواثب والحيات (شمس) سلم المودة في ملي  
 المؤدى اليه مرة بعد اخرى وكان يرد عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على نفس المؤدى انه قد مر عا منه  
 ورضى عنه لا يمثل ولا يستحل واجب عليه (فجع) امثله (شمس) آناه ولا يستحل له الحال لانه يقول هو مبتلي  
 فلهما فلا يجرمي لا يمثل ربي التاحير (نبح) عليه ديون لاناس لا يعرفهم من غضوب ومظالم وصايات

يتصدق بقلرها على الفقراء على هذه القضاة ان وجد هم مع التوبة الى الله عز وجل فيعدل رولو صرف  
 ذلك الى الراديين والمولودين يصير معدوا وكذا في ازالة الخبث عن الاموال (شم) عليه ديون  
 لانياس شتي لزيادة في الاخذ ونقصان في الدفع فلو تعري ذلك وتصدق على الفقراء بثوب لوقوم  
 بذلك يخرج عن العلة قال روح فعرف بهذا الذي في مثل هذا الايشترط التصديق بحسن ما عليه (فجع)  
 جمع اموالهم الياس للفقرة بناء المسجد فانفق منها دراهم لخالته ثم ردد لها في نفقة المسجد لا يبرأ  
 من الضمان الا بالودا الى المالك او نائيه او تجديك الاذن منه فان لم يعرفه استأمر الحاكم في الصوف  
 فان تعذر رجوت في الاستحسان ان يعذر بانفاق مثل ما نفق على المسجد في دفع الزوال اما الضمان  
 فواجب عليه (ص) الركيل بقضاء الدين صرف حال الموكل الى قضاء دينه ثم قضى دين الموكل من ماله  
 ضمن وكان متبرعا في قضاء دينه وبهذا الفصل امور البياعين والسماصرة ويبتني عليه مسائل ايتلى بها  
 العلماء والصالحاء منها المعام او الهاي مرد ان المال للمفقير شيئا وخالطها ودفع ضمن ولا يجوز لهم من زكواتهم  
 فيجب ان يامر الفقير او لا يبرأ لك فيصير خالطا لعموال الله باذنه ومنها دفع زكوات اليه دراهم ليغطيها  
 من زكاة ماله فخلطها قبل التصديق ضمن ومنها المشوي اذا خلط اموال اوقاف مختلفة ضمن ومنها  
 السمسار خلط غلات الناس او اثمانها ضمن ويكون متبرعا في الدفع والاتفاق من ماله الا في اشو وضع  
 اجرت العادة بالاذن بالخلط كما جرت العادة بالاذن من ارباب الحنطة للطحان بالخلط اذا تركوا غلاتهم  
 عند ولا يعرف في السماصرة والبياعين قال روح فعلى هذا ان عرفنا لا يضمن البياع مرد لاذن الفقير او  
 والملاك له دالة بخلط ما يجمع للفقراء (ن) انفسات المزارعة والبذر من المضارع حتى وجب عليه التصديق  
 بشيئ من الخراج فتصدق على نفسه او اولاده للكنار الفقراء لم يجوز بخلاف اللقطة (فسمج) رجل قال  
 اعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني اكلت من ماله شيئا فان لم تجدوه فاعطوا ووثته فان لم تجدوها تصدقوا  
 عنه فوجدوا الميراث لا غير قال ابو القاسم راجع ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواها يدفع  
 اليها مهرها وان لم تدع المهر فليها الربع منها اذا اكلت الاولاد له (فجع) قال جعلت كل من ظلمني في حل  
 وسعة في الدنيا والاخرة سوا ظلمي في نفسي او مالي او عرضي يعدر الظالم بهذا القدر مع الندم وعنه  
 غاب الظالم او مات فقال المظلم جعلته في حل وسعة وهو لا يعلم بذلك يعجز ان ندبم بذلك وتعذر

عليه استخلافة وبعثته تعافى الخصمين لأجل العذر واستحلال (تفسير) تشاماً يجب الاستحلال عليهما  
(بنت) اشترى من حارة البغاة على المسلمين مصحفاً وغيره ثم قدّم ولا يعلم صاحبه فهو كاللقطة عن  
الشيخ الجليل المتكلم راجح ان من شتم غيره أو ضربه قال فما بذله في الاستحلال لا يجب وبخروج من  
اللعنة بالأرصاد اليه (شخص) عليه حق غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم إحيى هو أم ميت  
لا يجب عليه طلبه في البلاد (شيخ) لوقال اليهودي أو مجوسى يا كافر يا ثم ان شئ عليه ويتصل به مسائل  
النواصب والجبايات يزدوي في (حق) أما النواصب فهي ما يثربه من جهة السلطان من حق أو باطل  
أو غيره تصلح الكفالة بها لأفهاديون في حكم توجه المطالبة بها ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه  
النواصب على المسلمين بالقسط والمعادلة كان مأثوراً وان كان أصله من جهة الدنيا يأخذ به باطلاً ولهذا  
قلنا من قضى ثأبته بغيره بأية رجع عليه من غير شرط الرجوع استحساناً به منزلة من المبيع يخلف  
الزكوة والجراح وغيرهما (جنس) ضمن عليه نواصبه وأخراجه وقسمته جاز (شيخ) النأب ما يضرب  
السلطان على الرعية للمصالح والمصلحة الرعية وقال أبو جعفر البلخي ما يضرب السلطان على الرعية ومصلحة  
الهم يصير ديناً وجباً وحققاً صحيحاً كالخراج وضريبة المولى على عبد وورثه الله صلى الله عليه وسلم  
وأمر أهل الملك ينة بأن يردوا الكفار يثلث ثمار الملك ينة ثم ينصفها وكانت ملكاً للناس ومنع ذلك قطع رأيه  
د ونهم وأمر أصحابه بحرق الخندق حول المدينة ووضع أجر العملة على من قتل نكلاً السلطان وقال  
أما نحن نأخذ كل ما يضرب إلا ما لم عليهم لمصلحة لهم فالجواب هكذا يحتج الجرة الحراسين لمصالح  
الحريين والمؤمنين ونصيب النواصب والبواب السلك وهذا يعرف ولا يعرف أخوف الفتنة وقيل  
النواصب ضرب البعوث يأمر لخروج خمسة أو ستة من كل عشرة فمن يأتي يضرب عليهم مؤزنتهم وهذا  
أحق وأحب فرض كالخراج يجوز له الضمان (شيخ) اختلف في معنى النواصب فقيل أجر الجاهل  
أو غشواؤه واجبا شرعاً وقيل ما يحتاج اليه السلطان لتجهيز الجيش القتال المشركون والاحتياج اليه  
باعتدافاً من رضى المسلمين غير طفق عليهم ما لا يهوى النأبته وهو واجب الاداء طامعاً للإمام وصح الصبيان  
له لان كل واحد من هؤلاء يتجسس به قال راجح فعلى هذا ما يؤخذ في خبر الزوم من الغلابة لأصلاح سنة  
البيوتحوان أو لأرض القوي من عبادة دين واجب وحق مستحق لا يجوز الاعتناء عن إرادته

وليسن بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعمل به وكفى اللسان عن السلطان ومعباته فيه لا للتشهير به  
لا لتجاسروا في الزيادة على القدر المستحق (شخص) توجهه على جماعة عجيبة بغير حق فلبعضهم دفعه  
عن نفسه اذ لم يحفل خصته من الميادين والا قالوا ان لا يدفعها عن نفسه قال رح وفيه اشكال  
لان اعطاء امانة للظالم على ظلمه ثم ذكر السرخسي مشاركة جريدين عبد الله وولده مع سائر الناس  
في دفع النأية بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الوقت لانه امانة على الطاعة واكثر النوائب  
في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه قل لك خير له \* باب في البدن اوي والمعالجات  
واسقاط الولد \* (يصح) جراح اشتري جارية رتقاء فله شق الرقيق وان المبت (حتم) يجوز اكله ان يكون  
في الثور الذي يقال له يا نحو ارضية غاويك تستنيك (حك) لا يركل وربما يجوز للبلد اوي (شبه  
شبه فع) استعمال الخزيان للشفاء يجعل في المعقولة طلبا للمسن لا يحل (ظلمت) امره الطيب  
المحاذق بالكل الخزيان او لحم الخنزير متفردا الوهم الدوية مباحة للبلد اوي لا يحل اكله (ظلم)  
قال له الطيب المحاذق عليك لا تملك الا بالكل القنفذ او الحية السوداء يجعل فيه حية لا يحل اكله  
(جنت) عن النبي يوسف كان ابو حنيفة يروح يكون للترياق لان فيه شيئا من الحيات ويجوز بيعه لغلبة الحلال  
ومن الحسن تبين لمن رطل انه سقى بجان به من جواريه الترياق (قلت عليك عنت) تأثم باسقاط  
الملتقط قبل ان يصور حرة كالتاومة وعن (حك) في الحرة لا يجوز وفي الامه خلاف والاصح هو  
المنع قلت وفيه نظارد عليه قوله عقيب هذا او التصوير ان يظهر عليه شعرا واصبع اوز بهل وانحore  
فان ظهر فهو ولد فقبل التصوير لا يكون ولد افينبغي ان يجوز (ط) فيه كلام واختلاف (حك) لا يجوز  
استعمال الخشاء البقر في الجبيرة (شبه فع) لا يلبس بالحواري الشفاء الملتقطه من الطريق وادارته  
حلون من اصابتها العين وطين وصب الشمع فوق الصبي الخائف قال الشيخ الملبا دهرج انما يباح اذا لم ير  
الشفاء منه (فع) ولا يجوز صب البول او ماء الحمام التحس على ما اصابتها العين (ط) قيل لا يابس  
بكتبة الباقية بالدم او البول اذا علم ان فيه شفاه قلت وهل ابعد لان الله تعالى لم يجعل الشفاء في  
المحرم في جعل الفقه لا ينبغي للشافعي ان يخطئ ولا يفتي به ما لم يتحرك الكوليد فاذا تحرك اكب جاز  
ما لم تقربا الولاد ومحافظة على الولد الا اذا لحقها بشركة حرانين \* باب فيما يجوز له الاتيها

والتصرف بما لا يملكه لغيره وما لا يجوز \* مثل (فَع) غُضِرَ وَجَدَ شَيْئًا حَقِيرًا كَالْحَبِطِ الَّذِي يَشُدُّ عَلَى  
 الْجُرَاتِ وَالْكَنْدَرَةِ فَبَشَّةٌ بِهِ فَقَالَ مَا هَذَا الْوَزْعُ فَلَبَّاهُ ذَهْلًا أَتَاهُ جَلٌّ أَوْ لَوْ وَجَدَ قِرْصًا وَدِرْهَنًا يَبَاحُ  
 الْكَلْبُ خَضِرًا مَا زَمَانَ الْبَسْعَةَ وَكُلَّ الْأَكْلِ مَا كَانَ مُبَاحًا وَمُتْلُوكًا لَا يَلْتَقِيَتِ إِلَيْهِ وَلَوْ أَخَذَ مِنْ حِزْمَةِ الْغَيْرِ  
 خَلَا لَا لَأَمْنَانِهِ لَا يَبْعُزُ (شَمْر) يَبَاعُ الصِّقْلِيُّ إِذَا دَاخِلَ الْقِصْلَمِ بِالْحِشْوَةِ أَنْ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهَا جَازٌ وَلَا إِلَّا  
 وَلَا يَبَاحُ ذَلِكَ إِلَّا بِصَرْحِ التَّمْلِيكِ وَأَنْ جُزَّتِ الْعَاذَةُ مِنْ قَدِيمِ الدَّهْرِ بَرَكِيهَا مَعَهُمْ (فَع) لَا بَاسَ  
 بِأَمْسَاكِهَا إِذَا كَانَ مُلَاكُهَا لَا يَبْعُزُ وَنَبَاهُ وَغَنَهُ فَيَا يَكْسِرُ الْبَلَدَ مِنْ أَغْصَانِ الْخَلَفِ فِي الرِّبْعِ يُسَمَّى بِالْحِ  
 وَدِ انْزِعِ أَنَّهُ يَحِبُّ الصَّمَانَ وَغَنَهُ فَيَا يَبْقَى مِنْ أَمْوَالِ الْحَبْطَةِ وَالِدِ بَسٍ وَنَحْوِهِ فِي يَدِ الدَّالِّ لَا بَاسَ  
 بِهِ أَنْ وَسْعَرَاتِهِ وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ مَا يَتَسَامَحُ بِهِ مُلْكُهُ كَالْحَبْطَةِ الَّتِي يَأْخُذُهَا الْعَارِمُ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبَيْدِ وَنَحْوِهَا  
 (بَسْج) طَحْنُ حَبْطَةٍ فِي رُخَا غَيْرِهِ فَاحْتِلَاطٌ بِدَقِيقَةٍ مَا يَبْقَى فِيهَا مَادَّةٌ مِنْ طَحْنٍ غَيْرِهِ بِالْحِ ذَرْسُكَ لَا بَاسَ  
 بِهِ وَيَحِلُّ لَهُ وَكَذَلِكَ أَنْ طَحْنُ فِيهَا شَعِيرًا وَقَدْ كَانَ بَقِيَ فِيهَا دَقِيقُ الْحَبْطَةِ وَلَا يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَطْحَنَ بَعْدَ  
 الشَّعِيرِ حَبْطَةُ لِيَكُونَ الْبَاقِي مِنْهُ مِثْلَ مَا اخْتَلَطَ بِدَقِيقَةٍ وَكَذَلِكَ النَّسَاجُ فَيَا يَوْصِلُ مِنْ غَزَلِهِ أَوْ غَزْلُ غَيْرِهِ  
 بِغَزَلٍ مِنْ نَسِجٍ لَهُ قَبْلَهُ بِهِ هَذِهِ الْآلَةُ بِالْحِ جَاجٌ يَغْدُرُ فِي الْفَتَاوِي الْجَارِيَةِ ذِكْرُ صَدْرِ الْإِسْلَامِ مِنْ جَمْعِ قُشُورِ  
 الْبَطَلِ طَيِّبٌ حَتَّى مَا زَالَ لَمْ يَبْعُزْ بِأَعْيَانِهَا يَتَصَدَّقُ بِالنَّسَنِ \* بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ قَتْلِ الْحَيَوَانَاتِ وَحَبْسِهَا فِي  
 الْقَفْصِ وَضَرْبِ الصَّغِيرِ وَالزَّوْجَةِ وَنَحْوِهَا \* (بَقِي) يَجُوزُ ذَبْحُ الْهَرَّةِ وَالْكَلْبِ لِنَفْعِ مَا (شَمْر) يَجُوزُ الِانْتِفَاعُ  
 بِمُسْكَاةِهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً (مَمْت) الْأَوَّلَى أَنْ يَذْبَحَ الْكَلْبَ إِذَا أَخَذَتْهُ مُرَارَةً الْمَوْتَ (مَمْت) يَجُوزُ  
 اسْتِعْمَالُ الْبَقْرَةِ فِي الْكِرَابِ (بَمْر) وَرُكُوبُ الثَّوْرِ وَضَعُ الْحِمْلِ عَلَيْهِ مَشْرُوعٌ (بَسْج) وَاسْتِعْمَالُ الْحِمْرِ فِي  
 الْكِرَابِ وَالْأَبْلِ وَالثَّيْرِ فِي الدَّوْلَابِ مَعَ شِدِّ اللَّعِينِ بِشَرِّطِ أَنْ لَا يَجْهَدَ مَا يَجُوزُ رَحْلُ الْأَجْهَادِ إِنْ يَمْنَعُهُ  
 مِنَ الْأَمْتَلَفِ وَلَا يَضْرِبُ رَأْسَهُ وَمَعْدِلُ الْبَحْثِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَضْرِبَهُ أَصْلًا وَإِنْ كَانَ مُلْكُهُ وَكَذَلِكَ أَحْكَمُ كُلِّ مَا يَسْتَعْمَلُ  
 مِنَ الْحَيَوَانَاتِ (بَسْج) أَخَذَتْ الْهَرَّةُ لَحْمَ الْغَيْرِ أَوْ طَيْرٍ لَا يَحِبُّ عَلَى الرَّائِي أَخْذَهُ مِنْهَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ  
 مَا لَكُمْ وَلَوْ كَانَ الطَّيْرُ غَيْرَ مَمْلُوكٍ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْ فَمَّا إِذَا كَانَ يَسْتَضِيرُّهُ وَيَتَعَذَّبُ بِهَا (طَم) لَا يَخْصَمُ  
 ضَارِبُ الْحَيَوَانِ فَيَا يَتَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلتَّادِيْبِ وَيَخْصَمُ فَيَا زَادَ عَلَيْهِ (خُمْر) لَا يَجُوزُ ضَرْبُ اخْتِهَا الصَّيْغَةِ  
 الَّتِي لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ يَتْرَكَ الصَّلَاةَ إِذَا بَلَغَتْ عَشْرًا (مَمْت) إِنْ لَمْ يَنْضَرْبِ الْيَتِيمَ فَيَا يَضْرِبُ بِهِ وَلَدَهُ



به وردت الأخبار والأثار وفي الروضة له أن يكره ولده إذا خلف أن لا يصلي أو لا يكلم أباه أو أمه على البحث ويكره ولده الصغير على تعلم القرآن والأدب والعلم لأن ذلك فرض على الوالدین قال النبي صلى الله عليه وسلم ويل لأولاد أمي من أبائهم لا يعلمونهم القرآن والأدب فينشأون جهالاً أولئك أعدائي يعني الأبناء (ط) للزوج ضرب امرأة على أربع خصال وما هو في معنى الأربع على ترك الزينة لزوجها وهو يريد هاو ترك الإجابة إلى الفراش وترك الصلوة أو الغسل وعلى الخروج من المنزل وفي كتاب العلل في ضرب امرأة وولد على ترك الصلوة زوايتان (شخص) امرؤ غيره بضرب عينك حل لما موثر به بخلاف الحر قال رخ فهذه التنصيص على عدم جواز ضرب ولد الأمر بأمه بخلاف المعلم لأن المأمور يضربه نيابة عن الأب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك بملكك أي لمصلحة المعلم (فك) تضرب جارية زوجها غيره ولا تتعذب بعظمه فله ضربها (حمر) حبس بلبلا في قفص وعلقها لا يجوز ولا يجوز رمي وكر الخطاف من الميت وفيه أولاد صغار (ع) لا بأس برمي عيش الخطاف والحقايش التي تقدر المسجد بما فيه من الأولاد وفي تفسير أبي ذر ربح الكلاب ثلاثة كلب يضرب وهو الذي أمرنا بقتله ومن ضرره النبح على الضيف وترويح السائل فيحل قتله وكتب ينفع ولا يضرب فيسحل بيعة وامسأكه وكتب لا يضرب ولا ينفع فلا يعترض له (فصح) لا بأس بوضع الرأية في عنق العبد في زماننا الغلبة الأباقي خصوصاً في اليهود

\* باب في الخضاب وخلق الرأس والعانة والابطونحوها \* (ظمت) يستحب خلق الرأس في كل جمعة (ظمت بفتح) خلق شعره وهو مملوق ما لا يد منه (فتح عمت شح) الأفضل أن يقلم أظفاره ويحلق شاربه ويحلق عيانتة وينظف بدنه بالاعتسال في كل أسبوع مرة فإن لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً ولا عدل في تركه وراء الأربعين فالأسبوع هو الأفضل والخمسة عشر الأوسط والأربعون هو الأبعد ولا عدل في ما وراء الأربعين ويستحق الوغيد وفي ما يابا النبي صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه يا على إذا طبخت فانضج وإذا أكلت فاصغر اللقم وأطل المضغ ودقق ومص الماء مصاً واكتحل وردا واستك غرضاً وزغباً واذن بالليل وأظلم أظفارك في كل شهر ويحلق العانة في كل عشرين وانتف الأبط في كل أربعين وانتف الأنف في كل شهر واغسل ثيابك في كل شهر واخضض في السنة مرتين وأدع الله عند نزول الغيث وعند الزحف وعند قراءة القرآن وبعد المكتوبة (فصح) لا ينتف أنفه لأنه

يؤتى الحجة وفي القردوس عبد الله بن بشر بن النخعي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تنتفروا الشعر الذي  
يكون في الأذن فإنه يؤتى به الأمانة وتكون طاعة (الحديث) في خلق شعور البصل ووالظاهر ترك الأدب  
(المخرج) يجوز وخلق الراعي وترك الغوزين إن أرسلهما وإن مثلهما على الراعي فلا \* باب في الغيبة \*  
(فتح) غارة قولها إذا شرفه ذلهم ثلاثة أيام فمنعه منه إياها كثيرة وسوته فرفضه لعند الناس بكونه خائفا  
أو كذا لئلا يفتخر في ذلك (فتح) ومن بعض المتكلمين ذكره بما يستحق به أنما يكون غيبة إذا تصد الأضرار  
والثغافة بما إذا ذكره تاسيلا لا يكون غيبة وقال راجع هذه المسحج ذكر في (طس) رجل ذكر مساوي  
أخيه المسلم على وجه الاحتكام فلا بأس به ومثله في الواقعات وعلى يانه أنما يكون غيبة إن أراد به السب  
والنقص \* باب في كراهية الخيلة (فتح) له والد أن معسر أن قد فزع الزكوة إلى فقير ليدفعها إلى والداه  
أو أوصى بثلاث مائة إلى محبوتة فاختار الوصي لبله الخيلة ليصرفها إلى عمارة المسجد بكرة \* باب في  
بر الوالد بن والمولودين \* (بسم) الابن البالغ يغسل عملا لا خذ رعيه دينا ولا دنيا بوالديه وعلما بكرهانه  
فلا بد من الاعتناء أن آتية إذا كان له منه ولد (المخرج) إذا تغل وعليه جمع مراعاة حق الوالد بن بان  
يتأذى أحد هما لبر الحجة الآخر يرجع بحق الأب فيما يرجع إلى التعظيم والاحترام وحق الأم لغيرها يرجع  
إلى الخدمة والاعتناء وعن هؤلاء الأئمة الحكم على مزج قال مشافئنا الإلحاق يقدم على الأم في الاحترام  
لأن النسباً منه والأم في الخدمة حتى الودخل عليه في البيت يقوم للاب والولم لا منه ماء ولم يأخذ من يده  
أحدهما فليبدء بالأم (ط) يترك لها اب من ليس له من يقوم عليه سواها والمزج يمتنع من  
تعاونه فإنها تعضي زوجها وتبليغ أباها مسلما كان أو كافرا إن أمالي (فتح) لا يستلج إلى مال ولد  
لغيبه ماله وفيه رجل وولده في المفارقة ومعهما ماء يكفي لأحد هما فالابن الأول بين الأقران حيث عليه  
أن يسقى أباه ويؤتى هو من العطش فيصير قاتلا لنفسه وإن شرب هو لم يكن معينا أباه في قتل  
نفسه هل بمنزلة ارتحابين أحدهما قتل نفسه والآخر قتل غيره كان قاتل النفس أعظم وررا ولا بأس  
للأب أن يغضب على ولده ما يكره ولو أراد الابن أن لا يروى له بشيء ويخاف الله لو أمره لا يستل  
أمره يقول خذ آية أو يسر الكرايين كرايكي يا فكي ولا يأموره حتى يلحقه عقوبة العقوق \* باب في  
يتعلق بيوم شؤرا وليلة البرأت قال راجع كتبت في الموت أن السراج الكثرة في السكن

والامور ان يلحقه ويحل في المساجد ويقضي القيم (بو) خلط الحوائج يوم عاشوراء لم يرد فيه اثر  
 قوي ولا يابس وزينما يثاب يوم عاشوراء معظم يستحب فيه الصوم قيل الاحتفال يوم عاشوراء كان سنة  
 ولكن لما صار علامة لبعض اهل البيت وجب تركه (حب) يكره الكحل يوم عاشوراء لان يزيد اوابن  
 زياد عليه ما يستحق الكحل بدم الحسين رض وقيل بالاثم لتقوعينه بقتله وقيل لبعض السلف  
 هو سنة وليس فيه ذكر عاشوراء قال الشيخ رض من سنة المتخفين (صح) خرق القاص ثيابه في مقتل  
 الحسين يوم عاشوراء تأمغا على المصيبة وامرهم بالقيام والتشجيع فهل يجب على ولاية الدين ان يزجروه  
 فكتيب (بمع) يمنع عن جميع ذلك ثم استفتى (بمع) وهل يكون المستمعون في ذلك معذورين فكتب لا  
 ثم استفتى يا وارمينج منغوند اى قاص في مقتل اود مخيار اى نفوسج اود اى قاص اوداه مكار  
 ماذا يجب عليهم فكتب سبق الجواب انه يمنع ويخرج \* باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه \*  
 (فع) ذكره قاضي القضاة في اصول الفقه اتفقوا ان الكافر لا يقبل خبره لكن منهم من يقول  
 ان مع التأويل لا يكون المرء كافرا اذا صدق الرسول وشرائعه فجوزوا قبول خبره فاما الفاسق فقد  
 اختلفوا فيه كالخوارج واهل الاهواء فبطل الفقهاء على تجرير العمل بخبرهم وشهادتهم اذا كانت  
 شرائط الشهادة حاصلة وقال ابو علي وابوهاشم وبعض الفقهاء ان خبرهم لا يقبل وهو الواجب في  
 القيام وما قاله الفقهاء اقرب الى الاثر والاتباع فقد حدث في آخر ايام الصحابة من البغاة والخوارج  
 ما حدث ومع هذا كانت الشهادات والاخبار مقبولة عندهم واستمرت هذه الطريقة فيما بعد  
 من ظهور الاهواء والاختلاف في الدلائل ولم يختلف العادة في القبول (صت) وقيل من يقول  
 بالخروج من النار وبالروية بلا كيف وبالقدر سح الفعل لا يكفر ولكنه من اهل الاهواء والمذبح  
 يجوز الرواية عنه (بق) في اصول الفقه اذا اعطاه الحديث الكتاب واجاز له ما فيه ولم يسمع ذلك  
 ولم يعرفه فعند ابي حنيفة ومحمد رح لا يجوز روايته وعند ابي يوسف يجوز (ط) اذا وجد الرجل سماعه  
 مكتوبا ولا يتذكره لا يعمل له ان يرويه عند ابي حنيفة رح خلا فاليها فشرط الرواية عنه ان يحفظ  
 الحديث من حين سمعه الى ان يرويه وعندهما الحفظ ليس بشرط ويتصل بهذا العمل ورواية  
 المماثل من كتيب الفقه اذا رآها \* باب في مسائل متفرقة \* (شم) يكره غسل الارز والعلس والماش ونحوها

في بالوعة تتماثر فيها (بوت) سكر أن قال لغيره: إن لم تقبل في الأرض لما نرى ألقى طالق ثلثا ملو قبلها  
 لا يكثر لكن حنط اللذين على النفس أولى من جعل الزواجة على المغير وعنده دفع ظلم الجبابة وحقوق  
 الأبناء التي لا يحسد عليه وهو يعلم أن تصيبه يومئذ من المصعاع لا يفعل ذلك لأنه يغفل من السئلة  
 من لا يعطى المائة في قومه (ظلم) المطلقة تمنع النكاح من الاختطاف في المرواح الأبدية ثم  
 إليهم مالدفع والاحتزام لآلته وشوة (بمع) دفع إلى راعي الأمراء ووزيرهم خبز البسج غنمه في  
 حظيرة أو أرضه كما هو العادة لا يجوز ذلك إذا كانت الاعتماد متكاللراعي لانه رشوة وكل إذا لم يصرح  
 باشتراط الإباحة لانه مشروط عرفا ولذلك الجمع أن يعتبر ما دفع إليه والحيلة فيه أن يستغير الشاة من  
 مالكها ويأمر مالكها الراعي بالمالا تفعلت المنتعير ويد مع ذلك القدر إليه احسانا لا أحرة قال زح  
 ولو كان الزاعى لا يبيتها أيضا يأمر بالالازق كان رشوة أيضا (شمر) ما سمعت شيئا نيا بلقى من الحطت  
 على المقبول ظلال الطريق ولو أخذها انسان لا يأمن به مرصت التجارة مرض الموت فاعتاقها أولى  
 لتموت حرة (فح) تعزل لحارها بومًا وحارها لها بومًا لا بأس به ولا يكره ذلك إلا أرضه وخزونه وظنحه  
 وعيره أولى (شمر) لا يجوز بيعت المعلم صتيًا إلى حاجته ولو بعته إلى احقر شريكه يمتنع أن يحوز إذا كان  
 يعلمه (فح) عن الخلوأني الكراهة اقحش من الاماءة وعن الشيخ اللما دي احسان الكافر  
 طاعة الله ولولا معاصية المدح به (سمر) عالم ظلم ضعيفا وغيره يقد على دفع الظلم يد فعه اذا لم يلحقه  
 ضرر ولا يمتنع حقه علمه (فتح) امرأة قد كوفى قضتها مقتل الحسين رض واهل البيت رض ليس لها ذلك  
 يتيمة ليس لها ولي تشك عن انسان يطعمها ويستعملها في افعال البيت يجوز اذا صلح ما يدفع اليها عوضا  
 (فتح) مات معتتها عن بنتا واح فاشترت المعتقة من بنت المعتق شيئا بمال خطير لا ينصل ميراثها إلى  
 الاح في صحتها لا تعدل في القصد وكتب غيره لا (بمع) وغيره عليه مهر فاعمل امرأته شيئا ملفوا او  
 صالحا مع الاخصى في هذا المهر على ان لها خيار الرؤية مادامت حية حتى يمقط المهر في الحال  
 لا تعدل في حد الحيلة أن قصدت ابطال حق الورثة والا فتعذر ويكره تفضيل بعض الأولاد  
 المتساوين في الصلاح على البعض في الاستحسان والترتبة (رفع) رهن فله ارار تلق فيه مصحفا وممكن  
 فقطع منه بليحا على رهن لم يصرح يستحل من صاحبها ان له في الانتفاع ولا يبر من الرجل الى

الملقوق من الذي كان اضر بالامارة ولم يضر مجلس الحاجة اول للنظاره ويكره اشكار رتب الماء في الحمام  
 للزاحة ولورأي كمشرة خيل في النجاسة يغسل رقبته وتوكلها ولا يتركه غسلها ولو كان له جيزان سفهاء  
 ان سألهم يتركون الشرخياء منه وان اظهر خشونة يرون القوا الخش يغسل رقبته المسألة طاهر  
 ولو دعاه بخاره الى داره فقال نعم لم يذهب اليه فهو خلف ولا يامه ولو اتخذ في يده وثنا ثم تاب  
 لا يتركه السطح (رفع) رافع المعلوم من كوالان المستجد ووضع في كتابه علامة فهو محقر (جسج)  
 للمن يرون اذا لم يكن له وفاء بدينه ان ينقى بقل رجليه ويتخذ ثيابا لا ثقة بجأه ولو اتخذ فان ياد  
 على لجأه فللقاضي ان يبيعها عليه ويستترى له ثيابا بقل رجاها ويرد الغاضل الى دينة ولو امتنع  
 الملك يرون من محرقته التي تقضى الى قضاء دينة لا يغزل (ظمر) لا يجوز مقاطعة شوق الغاشين وغيره  
 ولا كسبة الوثيقة بها ولا كسبة الشهادة فيه وفي استحلال ذلك مخاطرة الكفر ولا يجوز للمرضعة دفع  
 لبنها للثلاث او ان اقتر بالصبي (فتح) يجوز شري العضائير من الضياد واعناقها اذا قال من اخذها  
 فهي له ولا يجوز ج من ملكه بالا عتاق (بم) لا يجوز لان فيه تضييع المال (رفع) عن الحسن بن زياد  
 لا ينبغي ان يتخذ المراجع في داره كلبا الا كلبا يحرس (عك) لو تواضع اهل بلدة على زيادة في ضباحتهم  
 التي يوزن بها الدراهم والابرياسم على مخالفة سائر البلد ان ليس لهم ذلك ولو وطل غير و كالة  
 مطلقه فقبلها وامر غيره بكتابة الوثيقة ثم ضاعت من الوكيل او من وقت او من وقتها انسان يخل للكتاب  
 ان يكتبها ثانيا من غير زيادة ولا نقصان بشرط اعلام تكرير الكتابة (فك) له امرأة فاسقة لا تنزجر  
 بالزجر لا يجب تطليقها (عاط) عن ابي حفص البخاري له امرأة لا تصلى يطلقها وان لم يكن له ما يعطى  
 به مهرها وان يلقى الله ومهرها في عنقه الحب التي من ان يطاء امرأة لا تصلى \* كتاب التحري \*  
 (سم) يوقع تحريه على الاثاء النجس في ثلاث آيات ان يكون المثنى طاهرين قولوا وقعه على الطاهر  
 لا يجوز له التحري بعد ذلك في الاثامين (بق) له عشر خواتين من مغل ومغل في احد بها فارة مبيته  
 واخرجهن ثم نسي تلك الخابية فاقه يرسل عليها الهرة فعلى ايها جلست فهي النجسة والبواقي طاهرة  
 (سم) اشتبه عليه القبلة فتجوزي ولم يقع تحريه على شين الصلى الم يدع حتى تظهر فكتب بل يتجوزي ثم  
 يصلي (رفع) كتب نعم (جسج) عليه فوايها فوقع تحريه على قلار ثم تبين له انه اقل يقتصر عليه

بالتحري في القبلة (جيب) صلى ولا يحضره نية القبلة ولا إنها مشكاه يظهر الخطأ أعاد وإذا ظهر  
 الصواب أو لم يظهر شيء أجزاء وإن اشككت فصل في غير تحري أعاد إلا إن يظهر الصواب ولو ظهر  
 الصواب في الصلوة مضى فيها أيضا ولو كان أكبر رأيه أنه أصاب بالصحيح فيها ويعد لها أنه يعد وإذا  
 وجد من يسأله فليس له أن يتحري فإن تحري لم يحضره إلا إن يثبت ومن أحضره بالقبلة ثم ظهر  
 الخطأ أجزاء من لم يكن له رأي في القبلة فيقبل قبل لا يصلي وقبل يصلي إلى أربع جهات وقيل بحجم  
 وكذا البرصلى ركعة بالتحري إلى جهة ثم تحول رأيه إلى جهة أخرى يصلي الركعة الثانية إلى الجهة  
 الثانية ثم قل كرا نه ترك سجدة من الركعة الأولى اختلاف المشايخ والصحيح أنه يعد صلواته  
 في كتاب الإتيان والمفقود (بم) راد الأبق استعمله في حاشية نفسه في الطريق ثم ابق منه يمين (رفع)  
 من أبي حنيفة راح إن مدة العقل معروض إلى رأي القاضى فيحكم بما أدى إليه اجتهاده فيقيم ماله  
 حينئذ بين الأحياء من ورثته (ميت) وهذا نص على أنه إنما يتكلم بموته بقضاء لأنه امر محتمل  
 فبالمنضم إليه القضاء لا يصير جهة (شمع) إذا اعتدت زوجة المفقود بعد انقطاع إقراره أو بعد  
 مضي مدة على قول الآخرين فلها أن تتزوج قبل القضاء (شيب) إذا بلغت المرأة مدة الإياس  
 فأنما تعتد بالأشهر ولا يحتاج فيه إلى القضاء (ط) بقدرت مولاها ولا تجب نفقة وخيف عليها الفاحشة  
 فللقاضى أن يبيعها أو يزوجها من امرأة ثقة وليس له تزويجها (فع عك) وللقاضى بيع عبد المفقود  
 وأرضه إذا كان ينقص بعض الأيام (ط) ما خيف عليه الفساد من مال المفقود فالقاضى يبيعه لأنه أقرب  
 إلى المحيط وبالإجماع الكرخى للقاضى بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرتيق والعقار إذا  
 خيف عليها الفساد وليس له أن يبيعها لكن نفقة عيالها متى باعها الحرف الضائع نصارت داهم  
 أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه (جميع) لا يبيعها للبيعة وإن فعل فعل ولو باعها بقضاء دينه  
 جاز وكذا الوعلم حيوته لكنه لا يرجع منذ منين (عس) أرض مشتركة بينه وبين ابنه العاقل البالغ  
 قد غاب وأراد الأب أجارها فلان القاضى يوجب نصيب الغائب بأخر مقبلى ثلاث سنين وكذا أهل  
 الجملة إذا مات الميت أخروا المخرج غائب وأرادت ورثته الاستيجار فان القاضى يوجبها منهم ثلاثة  
 سنين لا يجوز أكثر منها \* كتاب للقبلة \* (عك) خشب يعى بها الحجيجون نهى لقطعة إذا كان عليها

بإقامة الملك والافمبا ع كالنابت على شطئها (بسم) صبي وجد لقطعة فاشهد ابوه او وصيه وعرفها ماله  
تعر بفها فله ان يتصدق بها (تسج) وجد الصبي لقطعة ولم يشهد يضمن كالبالغ (شمر) يمشي في السوق  
وينفخ في التراب فوجد عدلية او فلسا او ذهباً لا يحل له الا بعد التعريف ثم يتصدق عليه اذ كان  
فقيراً (فج) اما الفلس والعدلية فيباح له اذا كان فقيراً وفي الزيادة لا ويجوز ان يتصدق في العدلية  
والفلس قبل التعريف وما يتصدق به الملتقط بعد التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحبه لا يجزى  
ايضاؤه (شمر) يجب الا يضاء على الملتقط ان كان يرجو وجود المالك (بسم) حمام انهدم ومضى  
عليه سنون فاتخذ رجل بينا باذن السلطان ثم اشتراه منه فقيراً ولا يعلم مالک الحمام ولا وارثه حل  
له السكنى اذ كان السلطان ملك من الاول العرصية \* كتاب الغصب وانه يشتمل على اثني عشر باباً

---

\* الباب الاول فيما يكون غصباً \* (بسم) جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم مرآته ونظر فيه  
ودفع الى آخر فنظر فيه ثم ضاع لم يضمن احد قال رح لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئاً بجوفاً  
الشمع في استعماله يكون غصباً (بسم) رفع قدوم التجار وهو يراه ولم يمنعه فاستعمله وانكسر يضمن  
(بسم) اخذ احد الشركين حماماً صاحبه الخاص وطحن به بغير اذنه فاكل الحمام الحنطة في الوحي  
ومات لم يضمن لوجود الاذن دلالة في ذلك قال رض فلم يعجبنا ذلك لا اعتقادنا العرف بخلافه لكن  
عرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحاً حتى لو فعل الاباحمار  
ولده ذلك او على العكس او احد الزوجين بحمار الاخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل  
جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها وبقت لا يضمن (تسج) وضرب عبد الغير لا يصير غصباً

---

\* باب في كيفية ضمان الغصب \* (فتح فب) الابريسم متلى (بسم) ينبغي ان يكون من ذوات القيمة  
ولوا تلف مشتوته المقتل يضمن قيمته وفي كون الاجر واللبس مثلياً وايتان من ابي حنيفة رح  
(بسم) هدم جدار غيره فتقوم داره مع جدارها وتقوم بدون هذا الجدار فيضمن فضل ما بينهما  
(جس) هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن محمد بن  
الفضل رح ان هدم حائطاً متيناً امن خشباً او عتيقاً من رهص يضمن قيمته وان كان حديثاً  
يؤمر باعادته كما كان وفي درابفته يؤخذ في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان (ط) يؤخذ بالقيمة

وقيل بالبناء (فتح) قطع الغصان شعرة غيره فان كان النقصان فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فالنقصان  
 (ط) حفر حفرة في ارض غيره فاضربا لارض فعند علمائنا يلزمه النقصان وقيل يؤمر بالكبس (جس)  
 من عند روح حفر يبرأ الى سكة غير نافذة يوحد بالطم دون نقصان الارض وفي الدار والارض يوحد بالطم  
 وان نقصت بمالنقصان قال رضى لان نقصان السكة والطريق ينجز بالطم ونقصان الارض والدار  
 لا ينجبر به لانه قد يتقلب بالطم سكة ويخرج عن صلاحية البناء والزرع مائة مائة وفي الحفر في  
 بناء الدار كلام انه كالارض ام كالتريق قال روح ولو القى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون  
 النزح وفي البئر العامة يؤمر بنزحها كما مر في هدم حائط المسجد (بمع) مثله لان للهادم نصيبا في  
 العامة ويتعدى تمييز نصيب غيره عن نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة (ظم) السليم مثلي  
 (ليت) المثلث مثلي (ط) التراب من ذوات المقيم وقيل مثلي (صغر) العزل مثلي (ضم ظ) كذا  
 والمصوغ منه (ص) غصب غزلا فتسجبه ثوبا او ساجدة فأتخذها بابا نا أو حديد امانته (سب) كذا  
 قيمة الحديد والساجدة والغزل (شص) يضمن مثل الحديد قال رضى فكان في كون العزل مثليا  
 وروايتان كالا بربسم (فع) اتلف ديبسه فعليه قيمته (صت) لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكنهم  
 مراعات المائلة لتفاوتهم في الحداقة (وليت) لو حوّل الدبس اجرة في الاجارات لا يجوز (فع شه)  
 يجوز استقرضه قلت فعلى قولهما مثلي والعصير مثلي والا بريقمي وكل السطة المحلوطة بالشعبين  
 (فتح) اشرت السعينة على الفرق فالتقى بعضهم حطة غيره في الماء حتى خفت يضمن قيمتها في تلك  
 الحال (ط) فيها كلام قال روح الفيلق الشمس اذ ابلع تشميسها عايتها مثلي وقبلها قيمى واليه اشار (بمع)  
 قال الكواغيب والنبن والجمد والماء مثلية وفي اللسن وروايتان والكشم والشحم والالية والصقراط قيمة  
 باب فيما يبرأه العاصب عن الضمان\* (بمع) غصب حطابا واستأجر المعصوب منه فاوقد هاتى قدر  
 العاصب ولم يعلم بالمعصوب منه بانها حطاب فاليقياس ان يبرأ كالمو غصب طعاما ثم اطعمه المالك  
 قال روح في الاصل اتلعه المالك في مقصوده من الطعام ولا كذا لك في العرع فافترا (بمع)  
 ضرب حمار غيره فعيه وضمن به ثم زال العيب فله ان يروح بما ضمن ولو غصب حمارا ثم جاءه  
 وادخله في ابطيل المالك واخبره به فقال نعم بما فعلت لا يبرأ عند ابي حنيفة روح وببرأ عند عبد



مـ ح لان الاجازة لا تلحق الانفال عند ابي حنيفة ر ح وتلحق عند محمد ر ح \* باب في ثبوت  
 الملك للغاصب وانقطاع حق المالك \* (شمر) غصب دود القز واوراق التوت ورباها فالغلب  
 لصاحب البذر (يـ ت) القليل للغاصب (فـ ك) غصب دود القز ورباها فالغلب للغاصب ولا شيء  
 عليه عند ابي حنيفة ر ح وعليه قيمتها عند محمد ر ح قال رض والفتوى في زماننا بقول محمد ر ح (شـ مـ شـ)  
 (هـ نـ) عجن الغاصب الذي يقطع حق المالك (شـ مـ) يجعل الارزايض يقطع حق المالك (فـ عـ)  
 (يـ مـ) لا يقطع (شـ مـ) جش الحنطة والذخن يقطع (فـ عـ) يخبر كذب الشاة (سـ نـ) لا يقطع وعلى  
 هذا الوجه الشاة ايض (بـ مـ طـ ت) وغيرهما جعل الحنطة كشكلا يقطع (شـ مـ بـ مـ) استعار  
 منشارا فانكسر في النشر نصفين قل فعه الى احد اذ قوصلة بغير اذن المميز يقطع حقه وعلى المستعين  
 قيمته كسائر اركان الغاصب اذا غصبه منكسر او لو غصب ثوبا او اصبع عليه بقره حتى صار سرقتين  
 فحينئذ لصاحب البقر وعليه قيمة الثوب ولو غصب با با مع العضادتين وركبه في دارة يقطع  
 بالقيمة (فـ عـ) مثله وقصارة الثوب بالنساشج والغراء كضفة (سـ نـ) ووشمة بالطاهر كضفة  
 وبالنسج تنقيص (فـ عـ) غصب قرطاسا وكتبه يقطع (بـ مـ) ويصل غصنه بشجرة قيمة بالبح كوفيك  
 بخاتم الوصل فهو له والشجرة لصاحبها ولو غصب النجار خشبة وادرجها في بناء غيره بغير اذن  
 مالكها لا يملكه النجار ولا زب الدار (يـ مـ قـ بـ) غصب قطنا وحلجه لا يقطع حق المالك (بـ مـ بـ) باع  
 خبذة الغير بغير اذنه وفتقه المشتري وخاطه اغيق يقطع حق المالك (قـ بـ) وجد في دار انسان  
 خمر فالق في فيها ملحا فصار خلا فهو له وان لم ينقل الدن عن مكانه قال ر ح عرف بهل ان بنفس  
 القاء الملاح يملك الخل (فـ عـ مـ ت) ما يغصبه الا تراك من الجزوغ والعوارض وسائر الخشب وكسرها  
 كسرا متفاحشا لا يقطع حق المالك وان اذداد قيمتها بالكسر واليه اشارة (شـ مـ بـ مـ) غصب بطيخة  
 وقطع منها شريدة لا يقطع حق مالكها ولو جعل كلها شرائد يقطع لرواها واستها ولو ذبح شاة غيره  
 وقطع لحمها اربا اربا فقيه روايتان (شـ جـ كـ) لتاج الائمة قتل عبد انسان وضمن قيمته لا يملكه باداو  
 الضمان حتى لا يكون عليه الكفن فان المضمون اذا كان ذملا يملك بالضمان \* باب في التسبب الى  
 التلف \* لتاج الائمة البخاري حرقت احدى المرأتين اذن الاخرى في المشاجرة تسقط منها القرط

نفاع لم يضمن (ش) تعلق رجل يوجل وخاصة فسقط عن المتعلق به شيء نفاع يضمن المتعلق  
(جب) ولو غر به فسقط ميتا يضمن ماله معه وثيابه (ط) غر به وسقط ميتا يضمن الضارب ماله وثيابه اذا  
ضاعت (فج سي) ضرب غيره فاضى عليه ولم يمكنه البراح فاخذ ثوبه لا يضمن الضارب (شبهه فع)  
التي مرة في بيت حمام الغير ولم تجر مخزحاً فقتلت الحمام باسرها وهي طيارة يا اخوار زمية فقتلت  
ماوروس واذها غالبة القية عند من يطير وقها يضمن قيمتها على هذه الصفة (سي) كسرت حصرها  
واشرف على الادراك فقال للبايع لا تسقه فان السقى يضره فسقا وجف العنب يضمن النقصان ان سقا  
مقيا غير معتاد (فع) لا يضمن ازيد حمار يوم الجمعة فنع بعضهم بعضا فوقع على زجاج الحزاف وقدره  
فانكسرت يضمن الدافع ان انكسرت بقوة دفعه (تج) قطع شجرته فوقع على شجرة جاره فانكسرت  
يضمن ولو ازيد نقص جدار مشترك فمنعه حاره فقال الناقل ايدن لي فما خرب من دارك فاننا ضامن  
له فاذن له بعد الشرط فنقضته وخرب من داره شيء بنقضه لا يضمن ان لم يكن مباشرا وفي فتاوى  
الفصلي مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا كما لو قال ضمنت لك ما يهلك من مالك لا يصح وكذا لو بنى  
حما ما وعمرها وقال ان لحقك مما صنعت خراب دارك فعلى ضمانه شرف الائمة العقيلي هدم حداره  
فسقط خشبه على جدار حاره فهدمه لا يضمن (ط) هدم بيته فانهدم من ذلك بيت جاره لم يضمن  
في فتاوى الفضلي ولو اذن لجاره في هدم حدار مشترك بشرط ان ينصب الاجشاب فلم يفعل يضمن  
(حسن) لا يضمن على كل حال (فتح) فتح رأس بجملة غيره بغير اذنه وتركها مفتوحة فاذا به  
حز الشمش لا يضمن (بم) مر بالرمث تحت القنطرة فكسرا سطوا انتهيا وخربت القنطرة يضمن  
(حت) صب في ملكه ماء فخرج من صبه الى ملك غيره ضمن اما انفسل استحسانا وكن الودق سقط  
عن بيت حاره شيء من ذلك (شع) اشترى مد هنة وبنى فيها خراسا ومداقة وفي جوارها مكتبا  
فسقط من دق الحنطة والا رز يضمن صاحب المد هنة قال روح لان التلف لما حصل بذ لك كان هذا  
مباشرة لا تسببا ولا يشترط التعدي بنى المباشرة (عمت) قصا ريدق الثياب في حانوته فانهدم حائطا  
الجار يضمن لانه مباشر (شبهه) استأجر نجارا اليه هدم حداره وهو على الطريق فاخذ في هدمه فسقط  
شيء منه على رجل فمات يضمن النجار (قب) حفر مطورة في ارض الغير وجعل فيها جزرا ومعه

هذا ضيق الارض لو لم يعلم بذلك فهلكت فقيده اختلاف المشائخ والاصح انه يضمن اتخذ فاليرى  
 ووضع على مواضع البرزور من زيات الزيتون جها الحمام او لا يفسد ها المطر فان الهيا انسان فهلك  
 البرزور فان الزلزال في غير وقته واليقين المحقق ضمن والا فلا وتفسير الضمان ان يقوم الارض مع البرزور  
 وتقوم بنونها فيرجع بفضل ما يملكها ولو فتح اكوة يثبت فيه بطا طيح او ثمار فهلك بالبرد ان الجمل  
 في الشال يضمن الا فلا كما لو خجل السعينة المشدودة بالسطا (رفع فاك) منيع وكيل الرعية الماء من  
 صا خب الصليعة حتى يبتس ذرعه لا يضمن (وليك) غصب عجز لا فاتلفه حتى يبتس ضرع امه يضمن  
 العجل دون نقصان المقرة (احبس) آخذ ارضه من رجل بحنطة فلما جسد المستاجر ذرعه وداسه  
 مبدعه المخرج من فقله ليدفع الاجرة فانفسد المطر لا يضمن (طس) الشمال فزل في مفارقة وتهدية الانتقال  
 بفعال من المتاع يظن وسرق يضمن اذا كان المطر والسرق غاليا فيهما وقيل يشترط ان يكون  
 صاحب المتاع معه ولو اصابك رجا جاتي جاء آخر فاخذ منه ما لا يضمن (يغت) ادخل  
 الجناسالم في المسجل بغير اذن خادمه وادخل مفتاحه وجاء سليل فاهلك بسطال المسجل يضمن \* باب  
 في ضمان الساعي واليهام \* (يغتم) سعى برجل الى السلطان فاخذ منه ما لا ظلم يضمن الساعي  
 روى هذا عن زفر راج وده اجل بكميل من مشا ائنا لمصلحة العامة (نشن) ان كانت السعاية يحق كما  
 لو اده انسان او دام على الفسق ولا يتعطل بالعطلة فاخبر السلطان فغرمه ما لا يضمن ان اخبره انه وجن  
 كثر او وجد لقطعة وكذب فيه فغرمه بقبوله يضمن بالاخلاف كشاهد الزور اذا رجع اما اذا اخبره بان فلانا  
 ياتي الى امرائه فيشيث بها ويغرمه فيطاها وكذب في قوله وغرمه السلطان فقبل يضمن الساعي  
 على قياس قول محمد حيث قال ان كان السلطان جائرا يعرف انه يغرمه لا محالة يضمن واما اذا كان  
 قد يغرم وقيل لا يغرم لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياس ظاهر الرواية (يشخ) اشترى جارية  
 بغيبة النخاس ومضت منه فاخبره بهذا انسان فاخذ النخاسية يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا  
 في ديارنا فان الظلمة ياخذون البنا من جميع السلع فمن اخبرهم ببئيع او شراء حتى اخذوا  
 البنا من اول النجاية منه يضمن والمظلوم ان يرجع عليه (تسح) اخبر الظلمة ان فلان حنطة في مطمورة  
 فاخذوها منه فله ان يرجع بها على المخبر وكذا اذا عملها الظالم لكن امره الساعي بالاخذ يضمن (بهر)

السام قال للظالم لعل فرمى حين فاحل ومنه نهو صامس (تج) شكى عبد الوالى بغير حق واتى  
 مقاتل نصرت المشكوة بكسر صه او بك يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حسن بسعا يتدبر  
 وتصور حد ارا السجى باصاب دل قه تلف يضمن السامى فكيف ههنا بقل اتفتى بالصمان فى مسئلة  
 المهر قال الاولومات المشكوة نصرت القائل لا يضمن الشاكي لان الموت فيه نادر وسعا يتدبر لا تعفى اليه  
 قالوا (تج) موم الدلال المتاع للحرية السلطانية واللامر له بما لا يتعاض فيه فاحل منه بل لك  
 القدر يضمن الدلال اذ اعلم تمام قيمته \* باب فيما لا يحسب الفصل الثالث \* (يت) اراق الحمر  
 فى المعروف وكسر او اتيهها وما وحل فى مجلس الشرب من آلات العشق فله ذلك ولا ضمان عليه (فتح)  
 مرضى عند نقار ثور لا يرحى حيوته يحام به فلم يجد ما لكه فسلمه الى ام المالك بامرت قصا باليد  
 يحسب المالك فى تصنيف اي الثلاثة شاء ان لم تكن الام فى عيال الاذن والا فلا ضمان على النقار قال روح ولم يذكر  
 حكم الام والقصاب وذلك يستمى الى ان الاحصى اذ ذبح حيوانا ما كول اللحم للغير فى حال لا يرحى  
 حيوته وهو من كورى (وط) فاحتيا ر الصد والشهيد روح فى ذبح مثل هذا الحيوان المربى اذا  
 كول ما كول اللحم ان الاحصى يضمن بخلاف النقار والراعى (ت) الاحصى لا يضمن كالنقار والراعى  
 للادنى فى الذبح دلالة به (دم) فاما فى الغرس والنخل والحمار يضمن عندهم جميعا فى الروضة  
 اشترى مسلم حمرا من دمي فالتفها لم يضمن ولو غصصها منه فالتفها يضمن (نط) اشترى حمرا من  
 دمي حشرها فلا ضمان عليه ولا فى (احم) متلف كعاب الصبيان لا يضمن \* باب فى رد المتصرب  
 جميعا او غير معين وما يتعلق به (حك) مؤنه الرد على العاصب سواء غيب المعصوب او عاب المالك  
 منه وان اتى باصاف قيمته (شهرج) عصب حارثة فحلبت ردوها المالك فماتت فى بعاها يضمن قيمتها  
 صل اى حمية روح كالروحنت ثم رد لها قتلت بصا صا بتلك الحناية وقالوا يضمن القصاص كالورد ها  
 محمومة او ردت عمل هه ذهلكت بالحمى او بالثلث (دم) صرب ثور غير وكسر اصلاعه ضمن قيمته عند  
 اى حمية روح وعند غسان فمات به ولا يضمن العاصب بقضيان السعرة \* باب العرس فى ارض الغير والراعة  
 والسر \* (حك) عرس فى ارض الغير بعرا دته بالشيرة للعارس ويتصدق بما اراد على قيمة غرسه  
 لو كان مسجقا فتصدق به على نفسه بغيره وليس لصاحب الارض ثمنها بالقيمة ولكن يعزم العارس

تضمنان الارض ان ظهر ( ط ت ) يتملكها مقلوعة بالقيمة ان اضر القلع بالارض وقيل بقيمة شجرة  
لغيره حق القلع ( عك ) ولو غرسه المسلم في ارض مسجلة كان حبيلا ( شمر ) اتقى حب القطن في ارض  
لغير غصبا ونبت فيها وما لك الارض فالحوزة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تعبه رضا  
به الا اذا ظهر انه تعبه للغاصب ( بمر ) ولو جاء المالك وكربها بعد نبات الزرع الغاصب وذرع  
فيها شيئا اخر لا يضمن للغاصب ( قع ) غصب دبرة وجفرها نحو ما ضمن ضمان الاتلاف ( شمر ) ضمان  
النقصان ( سي ) يورث بالكنس ويضمن ان تقص \* باب في امر الغير يفعل فيفعل فيحصل منه جنابة  
بالامر \* ( فسخ ) رجلان على شطى نهر فقال احدهما ارم بقاى الى قوماه وضاع في الماء يضمن اذا اوفت  
قوته برمي يوصله الى الشط والافلا ( قع حم ) امر قيرة ان ينظر المي غايية هل صار خلا فنظر وسأل  
فيها من النهر صار خلا يضمن نقصان ما بين طهارته وتجانسته ( عك ) يضمن وعن ابي بكر  
الغياضى سأل دم من مشترى الخل في تخاييته ان نظرفية باذن جاك لا يضمن والا فيضمن  
( هك ) نصارت المسئلة خلافية ( قع ) استباح قوسا فقال له يا نعهامد هافمت فانكسرت يضمن  
وكحل اذا قال مد فان انكسرت لا ضمان عليك يضمن ايضا قال ( عس ) هل اذا اتفقا على  
الثمن كما اذا اخل شيئا على سوم الشرى وقال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك يضمن كل اثنان  
\* باب في مودع الغاصب وغاصب الغاصب والغاصب من المودع \* ( قع ) اركب تلميذ مكارى  
الحمار امرأة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما اذا نزلت وسلمت الحمار  
الى التلميذ لانه مودع عاد الى الواقع وان هلك في حال الركوب يضمن المكارى ايها شاء  
ولا يرجع احد هما على صاحبه بالمضمون قال رح على هذا اذا واذا ق اذا اخل في العجلة متاعا  
او انسانا ( جت ) ومن اثلغ الغصب في يد الغاصب فادى اليه القيمة بري وعن ابي يوسف رح  
لا يبرأ بخلاف رد العين ( نظت ) رد الغاصب الثاني قيمة الغصب الى الغاصب الاول يبرأ في قول  
ابي حنيفة رح ولا يبرأ عند ابي يوسف رح ( جك ) يبرأ من غير ذكر خلافت ولا خلاف ان الغاصب  
الاول اذا طلب القيمة عند فقد ان العين انه تقضى له بها ولا فرق بينه وبين المودع اذا غصب منه  
الاني وجرو منها ان الغاصب الاول لو اقر بقبض العين او بالقيمة من الثاني لم يصدق الا ببينة

ويبرأ العاصب بامر ان المودع منهما وان كان العصب كيليا او رنيا فاسيه كنه الثاني واحد الاول  
 قيمته ذراهم اود نائير لا يبرأ الثاني لانه يبيع وليس له الاقتض عينه اود له في باب مسائل متفرقة  
 (يبيع) عصب البعد المذكور وما باع منه للزبايا الذين مطالبته بالقصة (مس) ادعى انه اراق  
 حمرا لمسلم وقال المسلم ارنته بعد ما صار خلا فالقول للمختلف (فتح) له حق القرايرى ارض وتعد  
 او سلطانية وتصورها مير له ليس له حق الاسترداد (فتح كتب) له ذلك (فتح) وان لم يثبت حق  
 القرار اذا تركها الامام له حسن مسلم في الاستدعاء قال روح قول (يبيع) لا يحوط الجميع الا بصرا مع  
 هذه القصة الى احد من الصغارين ليصلحها له معها الى اجدل وبسبه لم يصح كالمودع اذا تسمى  
 البردية انما هي احدى موضع ومثله في تناوعها على ما يقع في العلل الى سماح لم يبين ولم يدل الى  
 من شئت مد مع وهو بملك موع اليه لا يقصم وهذا بخلاف امر الموكل للوكيل وكل احد لا يصح  
 واسما يصح ان لو قال وكل من شئت وكليا التابعة اذا قلنا لو الى البلدة فليد احد القضاة لا يصح ولو  
 قال من شئت صح (فتح) لها حطة وتبعية في جانية وحربية في اخرها مارت احتها ان تدفع الي  
 هوائها الجارية فحطت من دفع اليه الربعية ثم ارسلت المرأة ليرتجها مع الحراث لتقل اليه  
 الحطة للدر فحطت ونذرهما لم يثبت ثم قيل انها ربعية تصح اي الثلاثة شاييت لانها لما احطت  
 الا تحت مارت عاصية والسب والجرات عاصب العاصد قال روح وهذا جيب دقيق يشرح منه كثير  
 من اوراق كتاب كتاب الردية \* فانها فيما يصير له ميردعة \* (عك) وضع عند وشيا وقال له احطه  
 حتى ارفع بصاح لا احطه وتركه صاحبه صار مودعا ويصير ان ترك حطه (فك) لا يصير مودعا  
 والا لم يصح ترك الحط (ط) مثله (عك) ولو كان ارجا الى صعه في هذا السب من يرمى الا الى  
 لا الحرم جعله يعنى يصير مودعا \* انما فيها بعض ابدان المودع \* (فتح) المودع يلبس الردية  
 ويبرأها ويستعملها كونه نفسه به كذا في غير الاستعمال لا يقصم (شمس) ادفع اليه هذا الحطة  
 قالنا في هذه كعادة التجار وسبق حلقه لا يقصم (ثبت) ادفع الى مرأى حق قمعة لسقى الماء تتعال  
 فيها نضاع لا يقصم (ثبت) اودعه نائير وسأل منه ان يقرعه ذراهم موضع المودع الذي نائيرى حمرا  
 ليحل له الذراهم ثم قام وبسبها نضاع يصبى اودعه سكبيا يجعله في ما حقة لا يقصم ان لم يقصم

في الحفظ وقتل مران المودع لو فتح الكوة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلكت الفواكه والبطاطيح المودعة  
يضمن ان جمعت في الخان والا فلا ولو اودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء  
ليشربه فيقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن (بفتح) وضع المودعة في داره ويدخلها انا من كثيرة  
قصا عت فان كان شيئا يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن والذئب يضمن (يو) احترق  
بيت المودع فلم يبق المودعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر  
قلل ربح ويعرف من هذا كثير من الواعقات (يقف) اودع عاتل لوان مالا فوضعه في ايام السلطان  
فقلل امتعته وترك المودعة وتوارى فاعبر على يمينه والمودعة يضمن وان ترك بعض امتعته في بيته  
\* باب الشرط في المودعة وحفظها بين الغير والامرين فعلها الى الغير \* (فع) خلواني اودعه بقرة  
وقال له انك ان شئت انك الى المرمى للعطف فاذهب ببقرة ي ايعا فاذن هب بها دون ثيراته فصا عت  
لا يضمن (يم) اودع شاة بين فديها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرق الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاصا  
للمودع (ط) المودع لو ارسل الجزار او البقرة الى السرح يعتبر فيه العرف (فمح) سلم المودع الدار التي  
في بيت منها المودعة الى آخر الحفظها ان كانت المودعة في بيت مغلق حصان لا يمكن فتحه بغير مشقة  
ولا فيضمن (ظم) وكله يقبض ولا يعتبه بحجز المودع فطالبه بعد ايام فامتنع وهلك يضمن لان الثابت  
معاينة فوق الثابت بالبينة ولو اثبتت بما لا يثبت بالبينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فلهي الاولى  
\* باب في مسائل متفرقة \* (فع) جحد المودعة ثم ادعى المودع غيبا عنها ليس له ان يحلف المالك  
على العلم (فع) اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع  
بيعها دون اكلها بشرط الضمان (ثم) اخملت زوجة الابن الى دار ابيه فالبية فاخذها الاغونة وقصرت  
المصهر في المنع منهم مع قدرته عليه يضمن قال ربح قد جعله مودعا بدون صريح الايداع دون  
اهله وخجل منه لانه القيم في الدار والمتصرف فتعين للخط \* كتاب العارية \* باب في التصرف فيها  
بخلافه \* (فع) استعار من اليدق مبطخة فذبحها وفرغ ثم اعانها من غيره وبناع يضمن المالك ايها  
شاء (نبي) مثله قال ربح قال (بم) المروا المسحاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل وانما الضمان  
لكون الاعارة بعد انتهاء من قبلها بالقراغ من العمل الذي عينه للاستعارة (بم) قال للمستعير

أمرت ذاتي هذه ولم نسم شيئاً فلور كها ليس له أن يركس قفيرة ولا أن يدفعها إليه للحصول ولو حمله  
عليها فله أن يعيرها عيرد للحصول (تج) استعار دابة للحصول ولم يعلمها حتى ماتت يصص استعار كدرة ثم  
أعارها من عيرد لا يصص ولو استعارت ملاة المصينة ثم حرحت منها إلى مكان آخر فبحرقت تصص  
والعارية كما سوب بالزمان تيقوت بالعمل (فج) استعار فاسا وصره في الحطب وصحت شد در هرم -  
ويترد بكر كرمت ومعه آت تررد والكسر يصص (فب) أن كان الصرف معتاداً لا يصص استعار  
الرومي دابة لعمل الصي ولم يرد لها ناليل حتى هلكت فالضمان على الصي دون الرومي فالروح  
وابها عجيبة (تج) استعار طستا وعسلت فيه نالنج بكيم بارناع فالكسر أن كان يعمل مثلها في مثله  
وكان العسل معتاداً لا يصص استعار حماراً عرج في العمل لا يصص ولو استعار دابة والطنج قطع  
فيها مرفة وبعلها من الكابون مع المربة وأخرجها من البيت توقع من دابة والكسر بالصحيح لده  
لا يصص بخلاف الحال اذارلق (ط) مثله كما لو استأجرت ثوباً بالتمسه فيحرق من لبدها واستأجرت  
سراويل درلقت رحلها في المشي فيحرق لا تصين (ص) وقع من يد لرب البيت شيئاً على ود يعة  
صك فاصد ها وعر عليها سعة عليها باليسل ها يصص وأن كان بساتاً أو ميادة استعاره ليسطوي  
لم يصص هو ولا أخيره بخلاف الحال لأن فعله يعر من يتقيل بشرط السلامة بخلاف هذا # ناف في  
التمصقات التي يملكها المستعير # (فث) استعار كدابة ليقراء فحاراً أن يصلح خطأ وأن علم أنه لا يقرأ  
ذلك ما لكة ولا يحب والأفلا (تج) استعار دابة للحصول فله أن يركنها كالأحارة ولو استعارها للحصول  
عليها كدابة من الحطة إلى البلد فهلك الحطة في الطريق فله أن يركنها إلى البلد وفي العود  
أيضا إلى منزل المعير وكذا في الأحارة إذا لم يكن المكارى عند العود (تج) وأعاره الممطر نالنج  
وارميج كالتياب ليس له أن يعير وعيره # ناف في رد العاربه # (سم) استعار دابة للحصول إلى  
مكان كدابة أو مال له المالك ابتعها مطلقاً فتعها على يد من ليس في عياله فهلك في الطريق لم يصص  
(يع) مثله ولو رد الثوب المستعار فلم يحل المعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يصص ولو  
يحل في عياله ولم يرد يصص ولو استعار دابة ليعيرها فمعه ثم ردها بيد من في عياله فركها من  
(نح) أودعه أحباساً وعاب وما يولم يحل المودع وأرثاله هو يصب منه المراهقة يعدل رني اندع



إليها إذا كانت تقلّز على الحفظ \* باب في الالفاظ التي تكون اماره \* اماره الجزاء الشائع تصح  
كيف ما كان في التي تحتل القسمة او لا تحتملها من شرك او اجنبى وكذا اماره الشر من اثنين  
اجمل او فصل بالتصنيف او بالتثليث (فمعظم) دفعت لك هذه الحما رلتستعمله وتعلمه من عند  
نفسك فهو اماره \* كتاب الشركة وانه يشتمل على ستة ابواب \* باب في الشركة الصحيحة والفاسدة  
(بمعنى فمع) اشترى ثمر اكرم ثم قال للبائع بالبح اذا فكام في الربح فقال نعم وبقيما عليه فليس بشركة (فمع)  
اشترى ثمر اكرم ثم قال لا اشر اشركتك فيه في الثلث فهي فاسدة ان كان ذلك قبل ادراك الثمر (بمع)  
اشترى ثمر اشر اشركتك فيه فقال هلال بالبح انا لا يصير شركا لان معناه اشركتك لا اشركتك  
كقوله كل فيقول فليكن معناه ساكل (فمع سبي) له سفينة فاشترك مع اربخه على ان يعلموا بسفينته  
والا تما والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه  
البشر (فمع) باع فاليزن الخمسين دينارا ثم قال البائع اكون شركا لك فيه فقال المشتري نعم فسكتا  
على ذلك فكان البائع يبيع بالبطاطيح والمشتري يبيعه بالف الهنوق على هذا احتيا نقلا لا يصير شركا  
فيه (مع) باع بقره ثم سألها من المشتري بالبح فامد ان فقال المشتري ها افر فليكن فامد ان يا مادك  
ماديك اود شغا وخيك اود ينمك فقال البائع مغي هيل امس قبول بكما من فهذا بيع النصف عز فانيكون  
شركة واولادها بينهما (فمع) دوشخص قراد ان يد بايكن يكره ملك فلان را بهر دوشخص فليكن فليكن  
وعقل احد هما بحضور الآخر وكان ساكتا فبني ان يكون مشتركا بينهما قال رح ينبغي ان يحفظ هذا  
قان المنصوص عليه فيما اذا اصطلاحا انه اذا اشتراه احد هما يكون على الشركة انه يكون مشتركا بينهما  
لا هذا (مع) اقترض لصاحبه مائة ودفعها اليه ثم اخرج مائة اخرى وخطا المائتين وقال للمستقرض  
خذ هما واتجر بهما على الشركة فهذا مختل وليس بشركة (جس) والروضة قال محمد بن الحسن رح اذا  
كان دود القز من واحد وورق التوت منه والعمل من الآخر على ان القز بينهما نصفان او اقل او اكثر  
لم يجز وكذا لو كان العمل منهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب  
الاوراق لا يضره وبه نص (خج) قال بخلاف المزارعة (ط) مثله \* باب في شركة العنان \* (شمر)  
هو اشتراك عنان بالذناير ورأس مال احد هما شائب لا يصح ولودفعه بعد الافتراق عن المجلس

ليشرك الشريك بالمالين على ذلك العقد يعقد الشركة بالدفع (ملك) شركاؤا شركة مائة على العموم  
اسلم احد هما الى صاحبه في كرجطة على الشركة لا يصح اصلا \* باب في الشركة بالاعمال \* (وعملك)  
اشرك ثلاثة من المالين على ان يملأ احد هم الجواني وواحد الثاني من مهابا ويحملها على الثالث  
فيملأها الى بيت المساحر والاخرينهم بالسوة مهي ماسد مال روح مساد هالهد والشروط فان شركة  
المالين معجده اذا اشرك الجمالون في التمثل والعمل حصصا (ش) فيمجان اشركا في نقل كتبت  
البحاح على ان ماورد بهما الله تعالى فيه مسهما بصفا مهي شركة حائرة (ش) اشتاخر رحاين  
يحملان له طعاما من الغرات تحمل كل واحد هما ومساو شركا في العمل فالأخر بينهما والا للمحمل  
نصف الآخر نصف السعام ولا شيء له في النصف الآخر لا نه كان صامتاله (طمر) ولا يجوز شركة  
الذلايين في عملهم (فمس) ولا شركة القرآء في القراءة في المحالس والتعار على ان يمسح مسحة  
عليهم (شص) ولا شركة السوال لان السوكيل في السوال لا يصح (فتح) احيانا وناميد اشتراكا في الحياطة  
على ان يقطع الاستاذ الثياب ويحيط التلميذ والاخرينهم اقتصا والتاكان على ان يهي احد هما  
العزل للسبح والسجدة الآخر بمعنى ان يصح هذه الشركة كالمواشرك خياط وصاع (شص) اشركا على ان  
يتعدل احد عمل الساع وعمل الآخر او سيقبل احد هما المتاع ونقطعه ثم يدفعه الى آخر ليحيطه بالنصف لآخر  
باب في الاحلاف من الشوكين ويصلى احد هما في الاعمال المشتركة \* (فتح) قال الشريك ربحت  
عشرة ثم قال ربحنا ثلاثة فله ان يحلفه فانه لم يربح عشرة (فتح) اعتلت دابة مشتركة واحد الشريكين  
هائب وقال السيطرولى لاند مل كيهانكروا هالسا صر نيكلك لا يفسس ولو كان بينهما ماع على دابة  
في الطريق فمقطت فأكسرى احد هما دابة مع عيبه الآخر حرقا فس ان لا دهلك المتاع او نقص حار  
ويوضع على شريكه حصته (ممر) اذا دار بين اثنان احد هما وآخرها الآخر واحد الآخر فلعائنه  
ان يشرك في الآخر فالروح تها الاشارة الى ان العام لم يملك الا حرة (ش) اشار الى انه يملكها  
وسمى بخصه شركته للبحث كالعامة (ممر) دار بين احرين واحتين ولهمار وخات وللاحتين  
رحاين فلالا حرة ان معوللوا الخ الا حيين من الذي حول فيها اذا لم يكونوا محرمين لروحانتهما ولو كانتا  
بين سلمي يمسكان بينهما ليس لاحد هما ان يبيع صاحبه من الصداق على سطحها لانه نصوى في ماله

حتى يؤيده ما ذكر في (ط) عن الفضلي أنه لم يجد إر مشترك بينهما إذا رآد أحد الشريكين أن يرفعه  
 بطول مما كان ليس للآخر منعه إلا إذا كان خارجاً من البرشيم (عش) له منعه وعن محمد بن روح مثله  
 وهذا بخلاف الصعود لأنه لا ضرر في الصعود والضرر في رفع البناء لا زم (ت) أرض بينهما فتأبى  
 أحد هما فلشريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زراعاً وقلد كتبته في  
 القسمة أن للقاضي أن يأذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع الخراج \* باب فيما يتعلق بالدين المشتركة  
 والدون في مال الشركة \* (فع بسج) قبض أحد الشريكين نصيبه من السلم والدون المشترك ورضي  
 الآخر بقبضة لنفسه فله أن يرجع عليه بحصته بعد ذلك (تسج) ولا أحد الشريكين ولا أحد الورثة أن يطلب  
 نصيبه من الدين المشترك بينهم بنصيب واحد خال غيبة الباقي نص عليه في ودعة (اجص) وفي  
 الجامع الكرخي لو كان بينهما ثمن غبل دين ياعاه من رجل أو قتل لهما غبل أو غضب أو استهلك  
 أو وزنا ديناً عن رجل فقبض أحد هما نصيبه فهو حصته ومملكه ولم يقبض من حصته شيئاً لكن لشريكه  
 أن يشركه فيما قبض هو أو كان المقبوض مثل الدين لو أجودا وأزدي فان أخرجهما لقا بضع من ملكه  
 لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه فيما  
 قبض ويكون مستوفياً حقه وما بقي على الغير لشريكه (فك) الشريك ما مال الشركة دون على  
 الناس ولم يبين ذلك بل ما من مجهولاً يضمن كالومات مجهولاً للغير \* باب مسائل متفرقة \* (فع) خيام  
 الخيام يأخذ سبع الغلة والمواضعة والعرف ظاهر يجوز (فعج بسج) أبو ابن يكتسبان في صنعة  
 واحدة ولم يكن لهما شيء فالكسب كله للأب إذا كان الابن في عيال الأب يكونه معيناً له إلا ترى أنه  
 لو غرس شجرة تكون للأب (فعج تسج) وكذلك في الزوجين إذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بنسبيهما  
 أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له إلا إذا كان لها كسب على جهة فهو لها (كسب)  
 الكسب بينهما نصقان قال روح وهكذا أكتبنا اسمع الجواب من اقراه الناس أنه بينهما نصقان (جم)  
 وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايش فهو للزوج عتيد هم جميعاً (تسج) قال في عشرة دنانير  
 فادفع الي ذهباً فاشترى بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداراً فدفع إليه خمسة فاشترى بالخمس عشرة  
 منلعة تكون اثلاثاً كاته قال اشترى بالخمس عشرة سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون اثلاثاً كل أهل لفظ

الشركة تحتل شركة الاملاك ثم قال وهذا اذا عيى البائل جنس السلعة كالحنطة ونحوها بما ادا  
لم يعين تاكل للشريفة عليه الحصة لئلا يمتدح التوكيل للجهالة (فحس) في شرط الربح يعتبر  
قيمة راس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشترى تعتبر قيمة راس مالها  
وقت الشرف وفي ظهور الربح في تقسيمها او نصيب احد فضا يعتبر وقت القسمة لانه ما لم يظهر راس  
المال لا يظهر الربح \* كتاب الصيد والذباح وانه يشتمل على سبعة ابواب \* باب في الصيد \* (شمر)  
حفرير الى خيليرة لصيد الذباب بحيث اذا وقع فيها لا يمكنه الخروج وذهب الى الجمعية ووضع  
قيره امام البيضة لتدعو الى المرور بها فيقع فيها ثم وقع فيها ذئب نهو للحا فر (بمر) نصب سجلا  
لصيد جمار الوحش وسمى به ثم وحل حمار الوحش مجروحاً به ميتاً لا تحل واورمى طيرا في الماء فادماه  
ثم نزع الخف وخاف في الماء فوجد ميتاً وكان يحال لو خاض فيه متحفظاً لو حله حياً يحل (ثقب)  
لا تحل (بمر) رمى صيداً فامره بغيره بالطلب حاز (شمر) رمى صيداً فخرج ظهره ومات في الماء لا تحل  
(شيب) يحل فان اصاب بطنه او عينه لا تحل (بمر) ولو رمى في الهواء ولم يصبه فلما عاد اليه سهم الى  
الارض فاصاب صيداً يحل لبقائه بعله ولهذا لو اصاب انساناً حاله العود او مالا يضمن (خج)  
او رمى الكلبه فدخل صيداً كثيراً تسمية واحدة بتغير اشتعال الكلب بشيء آخر ولا ترك يحل اكل  
\* باب في ما يؤكل من السمك وغيره \* (فحسك) ارمي سمكة في ماء نحس فكبرت فيه لا باس باكلها  
للحال (خج) وحل سمكة مجروحة ميتة في البحر طافية تحل (حك) لا يحل الحنف ودلشه بالحنافش  
(حمر) وغيره يحل (ط) في الحنفاش لاختلاف (ت) ابو بكر لا باس باكل الهدد (عبت) جدي  
او تقع ثدي الكلبة يحل اكله اذا ذبح بعد ايام والا فلا وقال ابن الماركي في المرسى لمن الاثان  
اكرهه ويحل اكله \* باب في الدبائح \* (شمر) اشرف ثور على الهلاك وليس معه الا ما يخرج  
من بطنه ولو طلب آلة الذبح لا يدرك ذكره فيخرج من بطنه لا يحل اكله الا اذا قطع العروق  
(فحسك) يحل ان حرقه (فحسك) وعن ابن ابي ليلى انه يحل ذابحة المجبرة اذا كانت اياه هم مسيرة  
فانهم كاهل الدمة وان كان اياه هم من اهل العدل لم يحل لا نهم بمنزلة الماتدين ومن  
ابى حاجم العامر ذبح لصيف شاة وسمى الله يحل ولو ذبحة لقد وسم الامير او واحد من العطاء

وقد ذكر اسم الله تعالى لا يحل لأن في الأول الذبح لله والمنفعة للضيف والهاتين يضعها عنده ويأكل  
 منه وفي الثاني لتعظيم الأمير لا لله تعالى ولهذا لا يضعه عنده بل يدفعه لغيره (ط) مثله قال روح  
 فعلى هذا ما يفعله القضاة في بلد ثامن اصعاد البعير بالبحر جار تارك وقت النثار فيكون بحوثه فيه فهو ميتة  
 وإن ذكر اسم الله تعالى عليه ويكفرون بذلك وهذا فصل عنه الناس عما يلون خواصهم فكيف  
 هو منهم (علك) قال عند الذبح لا إله إلا الله وذبح النصف من الودجين والخلقوم والمبرى ثم قال  
 ومحمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريد التسمية فريضة ولو قال بسم الله وترك الهاء لا يحل (ث) فصل  
 أن قصد ذكر الله وترك الهاء يحل وإن قصد ترك الهاء تحريم (ط) مثله (فجع ظم) ولو قال الله ولم يذكر  
 غيره يحل (شمر شه فجع) مثله قال روح إنما يحل إذا أراد به التسمية فقد قال في مختصر الكرخي  
 وشرح القنبري إذا قال سبحان الله أو قال الحمد لله يוכל أن أراد به التسمية ثم قال في الكتابين  
 وكل أكل شيء ذكر من أسماء الله تعالى على ذبيحته يربك به التسمية يוכל (ط) إذا أراد بقوله سبحان  
 الله الحمد لله الله أكبر التسميع أو التحمين أو التكبير لا يحل قلت فكذا في قوله الله إذا أراد به ذكر  
 الله ولم يرد به التسمية لا يحل \* باب فيمن يلزمه الأضحية \* (ممر) لها دار تبلغ قيمتها نصابا  
 تسكنها مع زوجها فعليها الأضحية وأدقة الفطر إذا قلدر زوجها على الأسكان (فعمم فتح كمب)  
 لا يجب عليها الأضحية ولا أدقة الفطر مؤسر إن كان الزوج أرمعسرا قال روح فاختلافهم فيه يدل  
 على أنها إن لم تسكنها ينبغي أن تجب عندهم وبه اجبت (كسج) له دين على الناس مؤجلة وليس  
 في يده أيام الأضحية ما يشتري به الأضحية لا تجب (علك) له دين على مفلس مقر لا تجب ما لم  
 يصل إليه (علك) له دين حال أو مؤجل على مقر مملوك وليس في يده ما يمكنه شري الأضحية لا يلزمه  
 أن يستقرض فيضحي ولا يلزمه قيمتها إذا وصل إليه الدين لكنه يلزمه أن يسأل منه ثممن الأضحية  
 إذا غلب على ظنه أنه يدفعه (فمح) له مال كثير غائب في يد شريكه أو مضاربه ومعه ما يشتري به  
 الأضحية من الحجرين أو متاع البيت يلزمه الأضحية \* باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز (شمر)  
 أربعة مشر نفر أضحو ببقرتين مشتركتين ينبغي أن يجوز (بمر) لا يجوز التضحية بالشاة الموهنة  
 (شمر) قيل لا يجوز التضحية بالشاة الخنثى لأن لحمها لا ينطبخ (فجع ظم) تما مشر شعير الأضحية في

غير وقتها يجوز اذا كان لها ثمن اغمغ وقطع اللسان في الثور يمنع وفي الشاة اختلاف (خص) والقطع  
 في الاذنين لا يجمع عند كل الرازي ويجمع عند ابن جماعة (فك) لا يعتبر الشعر المسنن مع  
 الذنب في المانغ (فك) شلخ (حق) يعتبر \* باب في التضيعة عن الغير وفواتها \* (يو) اشترى  
 شاة للاضحية فتصنها منه رجلا ثم ذبحها بنية الاضحية فغن المالك يجوز له ولا يحتاج الى الاجازة (شج)  
 قالت لزوجه اضحى حتى كل عام من مهرين الذي لي عليك بكذا وكذا افعل ففيه اختلاف (بهر) لا يجوز  
 التصديق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند ابى حنيفة ربح  
 خاصة (طفت) ولا على امه المعسرة \* باب التصرف في لحم الاضحية وسائر اجزاها \* (بهر) تصدق  
 بلحم الاضحية على الفقير بنية الزكوة لا يجوز في ظاهر الرواية (حك) يجوز به (يو) يجوز ولكنه ياتى  
 (حك) اشترى بلحم الاضحية ما كولا فأكله لا يلزمه التصديق بقيمة اللحم استحسننا (يصح) اذا  
 لم يجد اضحية في بلد او قريته يلزمه المشي لطلبها الى موضع يمشون اليه من بلد ولشرب المشاة  
 \* كتاب الوقف وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا \* باب في الإلقاط التي يقع بها الوقف وفي  
 اضافته الى ما بعد الموت وتعليقه به \* (يت) قال هذا الذي كان موقوف بعد موتي اوقاف منسب  
 ولم يمت مضر فالا يصح (حك) قال دارعاهلة مسئلة الى المسجد بعد موتى يصح ان يخرج  
 من الثلث ودين المسجد والا فلا (فع حك) قال ان ميت فهداه الله الى مسئلة لمسجد المجلة ثم مات  
 صارت مسئلة (ت) عن ابى بكر البجلي قال ان مت من مرضى هذا اتقد وقفت ارضى هذا لا يصح  
 لان الوقف لا يتعلق بالاخطار (صحيح) مثله (يصح) مسئلة هذه الي اراى وجه امام مسجد كذا من  
 جهة صلواتى وصيا ما تى تصوير وقفا وان لم يقع عنهما كالوصية لابن بنته عن الصلوات تصح ويستحبها  
 ولا يجوز به عنها \* باب ما يجوز من الأوقاف وما لا يجوز \* (شمت شى) صح (عز) من شجرة عليه  
 ناقة نهر عام ليستظل بها المارة وجعلها وقفا عليهم او على قنطرة معينة لا تصير وقفا (فع) تصوير وقفا  
 ان كان عبادتهم غرضها لعامة المسلمين ولو وقف ضيقة على واعظا فير معين في مسجد كل ايصح  
 ولو وقف ضيقة للمسجد بنى في محلة كذا ثم مات المسجد ثم بنى المسجد لا يصير مسئلة (تصح) وقف  
 الاذنية في البيمارخانه لا يجوز اذا لم يذكر الفقراء (بهر) وقف مائة وخمسين دينار على مرضى

إلى ذهب إلى الإنسان مضاربة ليستغلها ويصرف الربح اليهم (ط) وقف الدار لهم والمكيل والمودون  
 كمن لك (ط شبن) وقف أرضا على المقبرة أو على صوفى خاتنه بشرائطه لا يصح (فصل) وقف أرضا على  
 البصوفية وطلبة العلم فقبل لا يجوز لأنهم ليسوا بمعلومين وقيل يجوز لا رادته الفقهاء ويصرف إلى  
 الفقراء منهم وهو الأصح (ظم) يننى من رسة ومقبرة لنفسه فيها ووقف عليها ضيعة وبين فيها  
 ابن ثلاثة أرباعه للمتفق وربعه يصرف إلى من يقوم بكس المقبرة وفتح بابها واغلاقه وإلى من يقرأ  
 عند قبره وقضى القاضي بصحته وفيه وجعل آخره للفقراء يجعل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم  
 ولمن يكنسبه وكذلك إذا كان فيه وجعل آخره للفقراء وسئلته إلى المتولى وليس فيه وقضى القاضي  
 بصحته ونظائره في الوقف لهلال وللخفاف (علك) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح وكذلك  
 البوصية (حمر) يصح الوقف (واك) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره كل يوم وسئلها إلى المتولى  
 فقال هذا المتعين يا طل (فتح) سبل طاحون الجوز خا إلى المسجد لا يصير مسجلا لعدم جريان التعارف  
 فيه (خودت) وقف له شترى البسط للفقراء جاز (تج) وقف أرضا فيها أشجار وزروع لغير الواقف  
 كالقوى التي تقفها إلا مراء يصح وقفها وتسليمها إلى المتولى مع شغلها بها بخلاف الهبة فإن القبض  
 فيه شرط لتبامها دون الوقف والشغل بأشجار الغنم لا يمنع التسليم كافي البيع (فتح) وغيره وقف  
 حجري رجا إلى مع البيت الذي فيه دون سقته يصح قال رح وهذا يرجع إلى وقف المشاع وكان هذا  
 احتيازا لقول أبي يوسف راج (فتح) ولا يجوز وقف فعل البقر وغيره لينزو\* باب فيما يتعلق بالمقابر  
 والمساجد والطرق الدخلة في الوقف\* (فع) رعية وقفت فاستثنيت منها مساجد ها ومقابرها  
 لكنها لم تعد فاشترى رجل أرضا منها فادعى الموقوف عليهم فساد الشرى وادعى المشتري صحته  
 وبطلان الوقف بسبب عدم تعديل المستثنيات وحكم الحاكم بصحة البيع وفساد الوقف فنقل الحكم  
 (شمر ضيح) ينقل البيع وإنما يبطل الوقف إن لم يكن معكوما به (صح) وقف رعية يد كزحد ود  
 المستثنيات من المقابر والطرق والمساجد والحياض العامة (فع) لا بد من ذكرها حدودها  
 (شمر) لا بد من ذكر الحدود إن أمكن (سنى) لا يصح الوقف بدون التعديد (كنج كص كسب  
 ضمين) وبقيّة ايمة خوارزم وقف أراضي المملوكة على أولاده وأولاد أولاده وبقا لا زمان منع شرائط

وكان في حدودها أرض مسجلة إلى قنطرة نهر عام وهذه مسجلة قبل مدة معلومة حتى زودها مرسوم وقف مشهورة عند أهل الرعية والواقف والموقوف عليهم وحكم الحاكم بعد ذلك الوقف ولم يستثن شيئاً من المسجلة لشهرتها عند الناس نصح هذا الوقف باب في الشرع والوقف (فتح يفتح عليك) وقف صيغة على أولاده الفقهاء وأولادهم وأولادهم فكانوا فقهاء ثم مات أحبهم من ابن صغير فقهاء بعد حين لا يوقف له فيه ولا يستحق قبيل حصول تلك الصفة (خبر) مثله ثم قال إنما يستحقه المقتضى ما وإن كان واحداً (بفتح) وقف أرضه مع الزوج القام فيها على نفسه ما دام حياً وبعد وفاته يعلو كل الميراث أنها تستدل وتلد من الحصاد كل سنة كل ما تنقل من غلاتها بيد أباداء الخراج والمؤمن الملازمة ثم يصرف من الفائض الثلث إلى فلان وأولاده وأولادهم وأولادهم بطن ثم بعد هم على فقراء المسلمين ويصرف الثلث الثاني منه إلى قضاء صلواته وصيامه ويصرف الثلث الثالث إلى قضاء ديون الواقف وذكر أرباب الدين وقد زال دين ثم بعد ذلك إلى فلان وأولاده وأولادهم إلى آخره إلى بطون ثم على فقراء المسلمين يصح هذا الوقف ولو قال مقام الدين المعينة بعد قوله ثم يوضع كمر الفائض كل سنة كدائمن الحنطة ثم إن جاء مدح واثبتت بنامى هذا الواقف يصرف ذلك الفائض إلى ذلك الدين ثم إلى فلان إلى آخره يصح أيضاً ولو لم يظهر دين في تلك السنة وصرف الفائض إلى المهر المذكور ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المذخوع اليهم \* بألف فيما يتعلق بالوقف على أولاده وأولاد فلان وأولادهم \* (فتح علك) وقف صيغة على أولادهم وأولادهم بطناً بعد بطن فولى أولادهم وأولادهم وأولادهم بطن فلول مات واحد من الموالى أو من القرابى الآخر وبقي منه أولاد فالأولى أن يصرف لصيب الميت إلى أولاده دون من بقى من البطن الأولى (صحيح) الوقف على أولاده وأولاد أولاده يستوى فيه المذكور والأختى (بفتح) وقف أرضاً على أولاده وهم فلان وفلان وفلان ثم بعد هم على أولادهم وأولادهم وأولادهم بطن فلول مات واحد منهم من أولاده فلا شيء لهم ما دام من البطن الأول حي ولو حلل التولية إلى هؤلاء الموقوف عليهم ثم بعد هم إلى من وصل إليه نونه المستحق أقام مات واحد منهم لا يبقى التولية للباقيين بالكيفية حتى يجعل القاضي التولية اليهم بالكيفية أو يضم اليهم مقام الميت فغيره قال راجع وأفتيت في هذا كذا



\* ياتي ما يصل للمدرس والمتعلم والامام والمؤذن من الاوقاف وما يصل للصوتي والقيم من التصرف  
وما لا يصل \* (فتح) الاوقاف ببغارا على العلماء لا يعرف من الواقف شيئا غير ذلك فليقيم ان يفضل  
البعض ويخزم البعض ان لم يكن الوقف على قوم يحصون وكل الوقف على الذين يختلفون الى هذه  
المدرسة او على متعلمي هذه المدرسة او على علمائها يجوز للقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض  
ان لم يبين الواقف قدرا ما يعطى كل واحد (فتح) الاوقاف المطابقة على الفقهاء الترجيح فيها بالحاجة  
ام بالفضل (بو) الترجيح فيها بالحاجة (بق) بالفضل (عك) فاخذ يقول (بو) قال روح ابو بكر  
وكان يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمره ورضي عنهم على قدر الحاجة والعفة  
والفضل والاخذ بما فعله عمر ورضي في زماننا احسن فيوتيز الامور الثلاثة وان كان في احد ما فضل  
مع اصل حاجة وعفة ورخصه على من هو اقل فضلا وان كان في ذلك الخروج واعف فهو المعلوم من غرض  
الواقفين في زماننا (فتح) اذ لم يدري من الكثر ومن لم يدري الامام ولم يؤذن المؤذن الى اكثر السنة  
فللموتى ان يعطى كل واحد منهم ما شاء اذا كان الواقف على كل من يك راض ويؤذن ولا يعتدل  
وقت اخر وج الغلة قيل له لو كان حقه في الغلة الجاهل لا يكفيه الا بعض السنة فيستغل بقدر ذلك  
فيل يستحقه قال الجواب ما قلنا (فتح) استخلف الامام في المسجد خليفة ليوم في زمان غيبته  
لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة (فتح) يدري من  
بعض النهار في مدرسة وبعض النهار في مدرسة اخرى ولا يعلم شرط الواقف يستحق غلة المدرس  
في المناسين ولو كان يدري من بعض الايام في هذه المدرسة وبعضها في الاخرى لا يستحق غلتها  
بتمامها قالوا حكيم المتعلم والمدرس في المسائلين سواء (حك) ولا يجوز اخذ غلة وقف المدرس  
حتى يكون مكنته فيها اكثر مما في داره واكثر ثقله فيها ولا يسع اخذ غلتها من قرا فيها كل يوم  
مبقا وسكن داره (بم) ام في المسجد سنة فلما ادرك غلة الوقف فيه مات فهي لورثته بخلاف زوق  
القاضي (سم) شبهه (فتح) الوقف على المتفقه حنطة فيدفعها القيم دنانير فلهم طلب الحنطة ولهم  
اخذ الدنانير وان شاء اولوا برأ صاحب الحق القيم عن الضميمة بعد ما استهلكه لا يصح (عك)  
لا يصل للامام غلة اوقاف الامامة اذا كان غنيا شرعا الا اذا كان الوقف عليه بعينه قال راج ولكني

استعس في البني الذي لا يتعرون مع نفسه للإمامة ان جعل له كالمفتي والقاضي وما يشهد  
 من المتعلمين (علك) الأوفاء على الفقهاء بحول لا يجدها اذ افرغوا انفسهم للبحث فانه كالفقير وان  
 لم يعرف نفسه فان كان معيا جازوا الا فلا (علك عت) الوقت على الجمعية المحتلطين الى هذه المدرسة  
 لا داس للمعنى منهم ان باخذوا شمسهم يستوفوا فيه العني والفقير (علك) امام في احد مله  
 الامامه سن ثم اضى له انه لا يحل وقد استهلكه فكيفه ان يدعها الى دم ذلك المعجل ثم  
 يصرفه القيم الى ما يستحق به والى المسلمين (حمر) وقف دار لسكنى امام هذا المعجل ولم يعين  
 الامام فلا داس (القى ان يسكنه) (بعت) للإمام القى احد له الامامه (شمر) امام احد مله  
 السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي في ذلك وهي لمورثهم ولو نصيب اهل اعله اما ما رخصه صليل المسجل  
 ومقود من دوايه اليد ولم السنة و اراد تركه فقال اهل المحلة اترك حصاد اهل السنة لا تك الخلية  
 حصاد السنة الماضية ولم تقوم فيه ليس لهم ذلك والمعتبر فيها ان يوم قد راس السنة لا اكثرها (عت)  
 ام الامام شهر او اشهر من مله السنة ثم يصعد اهل اعله اماما تحل ليس لهم ان يستردوا ما اهل وكذا  
 لما نفعل فمعه (ط) احد الامام اعله وقت الا لا راكم ثم نسل لا يسترد منه حصه ما بقي من السنة  
 كالعاضى اذ اجازت وتلك الخلية روق السنة او يحل للإمام الكل حصه ما بقى من السنة ان كان فقيرا  
 وهكذا الحكم في طلبة العلم اني المذ اربن او على ايد اكون العطاء مساهمة فاخلوا بالمعلم وقت العسة  
 ثم ترك المدرسة قال تروح وعلى دوا من ما كنت عقيقه من (لمح) انسى ان يسترد من الامام حصه  
 ما لم يؤم فيه (شمر) لا يصح فقد ابلد على الامام (لمح) ولا امام ان باخذ من سنة الميرين بر ما اهل  
 الخلية اذ علم يكن فيه تيم والامام بوالموثم ان باخذ غلة الوقت او يصرف الى وجهه بغير اذن  
 القيم ان وحسا الامر بغير عقده (شمر) يجوز صرف شي من وجوه مصالح المسجل الى الامام اذا  
 كان متعطلا المسجل لو لم يصرف اليه (شمر) يجوز صرف الفاضل من المصالح الى الامام الفقير فان  
 العاضى (نو) الا داس ان يدع شي من مسجلات المصالح للامام (علك) فصح (او يدع وجوه الامام  
 من مصالح المسجل ثم نصب امام احواله احد) ان كانت الزيادة قلة وجوه الامام وان كان لمصالح  
 في الامام الاول ثم يصرفه او يدعها حجة ولا يحل للثاني (هيجيت) واليد الطاهر قال الامام

للقاضي ان مرسومي المعين لا يثنى بتفتن وثيقة عمالي فزاد القاضي في مرسومه من اوقاف المسجد بغير  
 رضاء اهل المحلة والامام مستغن وقومه يوم بالمرسوم المعهود بطلب له الزيادة اذا كان عالما تقيا (سبح  
 كبح) وغيرهم وجه الامام تسعة دنانير مع السكنى فلا يستقر فيه امام لقلته فزاد القيم المنسوب  
 من جهة الزاوي دار امن مصالح المسجد وفيها مائة باستنواب اهل المحلة جاز وعذر ورون وكان  
 (بفتح) يقتضي بجواز صرف شيء من مصالح المسجد الى الامام باذن القاضي اذا كان فيها مائة ولو احتج  
 بذلك الى المصالح يمنع منه وكذا الوجه الاصلية اذا احتج الى عمارة المسجد (بفتح كص) محتج  
 كتب كبح) امام موقوف زراعتان ولهما مهتغلان خاصة وفي وجوه مصالح المسجد مائة فطلب من القاضي  
 ان ياذن للقيم حتى يعمر مهتغلا قهنا من مصالح المسجد عند الحاجة حتى يرجع فلا تهما مسئلة  
 اليهما بفعل للقيم ان يعمر فامس مصالح المسجد (حيف) في وجوه الامانة فله فزاد اهل المحلة  
 دار الممن منه ثلاث المسجد وحكم الحاكم به لا يتفق (يث) غالب المتفقة شهر او شهرين فحرم عليه  
 اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مسافهة وحضر وقت القسمة وقيل اقام اكثر السنة يحل  
 (تسج) الامام لا يزوم تلك السنة وبأخذ المرسوم كله ثم مزل وتصب غيره ويسترد منه حصة ما لم يزوم  
 ويصرف الى العمارة وان لم يحتج فالى الامام الثاني وقد مر انه لا يسترد منه وان ام شهر او احدى اقم  
 مزل او انتقل (صح) ادفع حنطة الى امام المسجد وقال سبلت هذه الحنطة لهذه الفكرة المسئلة المسجد  
 ثم زرعها الامام بالحصاد للزراع ولا يحل له بل يتصدق على الفقراء \* باب فيما يكون للاغنياء حتى في  
 الرقت في وقف هلال الرقت على ثلاثة اوجه وجه يختص به الفقراء ووجه يكون للاغنياء ثم للفقراء ووجه  
 يستزى فيه الاغنياء والفقراء كالرباطات والحافات والمقابر والمساجد والسقايات والقباطران الغنى  
 يحتاج الى هذه الاشياء كالفقير (تسج) لا يجوز صرف الادوية الموقوفة في البيمارخانه الى الاغنياء  
 بخلاف ماء السقاية لان الحاجة الى الماء اغلب قيل له حاجة المريض الى الدواء اشد قال لو ترك  
 الحطشان شرب الماء يأم ولو ترك المريض الداء لا يأم ولا يصح وقف الادوية في البيمارخانه  
 الا ان ذكر الفقراء قيل له لو وقفها على الاعتياد وانفق اهل يصلح كاستيائة فانه اذا اطلق الوقف  
 لا يجوز على احد القولين ولو قال على الفقراء والاغنياء لجوز ويدخل الاغنياء قبل الفقراء فترتفع

وتجوز الانتفاع بالطاعون والطلعت الموقوف للفقير والغني والادوية لانها عين مال والهبة  
 منبذعة ويمتري فيها الغني والفقير كالو باطحات (فمع فبق) واذا اشترط ان يعطى خلتها من شاء او قال  
 علي ان يعطى حيث شاء له ان يعطى الا غنيا فله بابي وثق مضى زمان صرف غلته ولم يصرف ان  
 لم يصرف ماذا يصنع به \* (فعمد ربح) وقف مستقلا على ان يصح غلته بعد موته من غلته كل اشاء كل  
 سنة وقبلا سمعوا لم يضح القيم عنه حتى مضت ايام النحر ليمدق به (فصح) لم يكن الى العبد امام  
 ولا مؤذن واجتبع غلات الایامية والتاذين سنين ثم نصب امام ومؤذن لا يجوز صرف شي من تلك  
 الغلات اليهما (بم) لو عيلود للمستقل كان حسنا (فمع) يصرف اليد غلة تلك السنة في يومه  
 بقيتها للعبارة (ظهير) يتبع فيه شروط الموقوف ولا ينع الى هذا الامام (شعب) يدفع اليه ما اختص  
 والاولى ان يكون باذن القاضي (شعبه سي) لم ينع الايام غلة الوقف سنين ثم مات لا يورث لابن  
 هله صله لم يقبض ولا يجوز احده وللإمام الثاني ويبنى ان يصرف الى عبارة اوقاف الامام (فمع) فله  
 ربح غلة الوقف للعبارة وثلاثة ارباعها للفقراء لم يجوز للقيم ان يصرف ربح العبارة اذ لم يستعنى  
 منها الى الفقراء ليسترد ذلك من حصصهم في السنة الثانية (فصح) وتنفذ على ما لم يعينه ليصرف نصف  
 غلته الى نفسه ونصفها الى من يختار اليه من درمه ولم يختار اليه احد في السنة فصرف ارباع الى  
 نفسه ثم ند م على صرف نصيب غيره اليه يقال هذا لبقطة فينصاق بها على الفقراء \* باب في معنى  
 للوقف والا حارة باقل من اجر المثل والاستيعار من غير القيم \* (شعبه ربح) عكس الدار متين بزم  
 الملك ثم استعقت للوقف بالبينة العادلة لا يحب عليه اجر ما مضى (رحم) اذ لم يلقم منزلا  
 وقباني يد راحل فجعل فاقام عليه البينة وحكم بالوقف لا يحب غلته اجر ما مضى فاما اذا اقل  
 بالوقفية وكان متعتاى الايكار وجبت الاخيرة (ط بم) سكنها سنة ثم بان انها وقف او ليس  
 بحيث احرا مثل بخلاف ما مر (ربح عتج) في الدور والعوانيت المسئلة في يد المستأجر بمسكنها  
 بغن فاحش نصف احرا مثل او فحور لا يغن زاهل المحلة بالسكوت عنه اذا امكنهم رفعه ونحسا  
 على الحاكم ان يامره بالاستيعار باجر المثل (كسب) مثله ووجب عليه تسليم زيادة السنين المأوية  
 ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الرفع الى القاصي لا غرامة عليه والصافي على المستأجر (فعمد ربح)

يستأجر الوقف فاجله المستأجر القدر منه بالغلبة والمقهور وسكن فيها تمام المدة فالأجر على  
 القدر دون الجدي وسكن الموقوفين منها القدر يتم بعد تسليم القيم الدار المستأجرة اليه (بفتح) احسن  
 الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة دون اذن الآخر فعليه أجر حصة الشريك سواء كانت وقفا  
 على سبيلناهما وموقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الأجر على الشريك اذا استعمله كله  
 وان كان معن الأجرة وليس للشريك ان يملك الوقف ان يقول للآخر انما استعمله بقدر  
 ما استعملته لان الماهية انما يكون بعد الخصومة (كص ظمت) ضيعة موقوفة مغللة للأجرة في  
 يد رجل بغير حق أجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفيتهما بالبينة العادلة  
 فليجوز قرق عليه اذا كان فيما ان يطلقوا أجر مثل الأرض التي آجروها المدعى عليه (كس تسج) ادفع  
 الإمام واحدة من دوزة الموقوفة الى وجهه الى رجل مجانا فسكن فيها لمدة وكان القيم سلم هذه  
 المدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى العاين ان يخرج المثل \* باب المساجد وما يتعلق بها \* (فتح بفتح)  
 اختلقت في مسجد الدار والخان والرباط انه مسجد جماعة لم لا والاصح ما روي عن ابى يوسف ربح  
 انه اذا غلق باب الدار فهو مسجد جماعة للجماعة التي في الدار اذا لم يمنعوا غيرهم من الصلوة فيه في سائر  
 الاوقات لان مسجد الزقاق الذي ليس ببناء قل مسجد جماعة او يتناولون بالصلوة فيه فضيلة الصلوة  
 في مسجد الجماعة وان صلوا فيه في وقت اغلقوا باب الزقاق كذلك هذا (م) عنه ان كان فيه جماعة  
 فمن في الدار بعد الاغلاق ولا يمنعون غيرهم في الاوقات الاخر فهو مسجد جماعة والا فلا (فتح)  
 مثله (نهت عن) من محفود الاوز جندى لا يجوز الاعتكاف في مسجد زقاق غير نافذ لان طريقه  
 مملوك لاهله الا اذا كان له حائطا الى طريق نافذ فتحيث يمكن التطرق اليه من حق العامة فيخلص  
 الله تعالى فيصير مسجد اقال روح والذى اختاره (فتح) اصح وقد رابنا المساجد ببخار وغيرها في  
 دوار وسكك وازقة غير نافذة من غير شك للامة والعوام في كونها مساجد فعلى هذا المساجد التي  
 في الدار من بخرجانية خوارزم مساجد لانهم لا يمنعون النامس من الصلوة فيها واذا اغلقت  
 فيكون فيها جماعة من أهلها (ث) اتخذ مسجدا على انه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل (صحيح)  
 جعل وسطه ارضه مسجد واذن الناس في الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق ما من مسجد

في قولهم جميعا والا فلا مند أين حقيقة زوج وقالوا يصيب مسجد أو يضيق الطريق من حقته من قير  
 بشرط كماله أو أرضه ولم يشترط الطريق وكرهوا أحد تلك الطوائف في المساجد ورؤوا ذلك من  
 ابن مسعود رضي وجماعة من الصحابة والتابعين (الصحیح) جعل أرضه مسجد بشرائطه إلا أن ينع  
 أشجارا وما وراء موضع الأشجار مسجد الاخير (الصحیح) قيم البنايع القليلة أجر مرفعا تحت ظلة  
 الباب لبعض الحكام لا يصح (الصحیح) قيم يسير فناء المسجد لغيره القوم لا بائس به أن شاء الله  
 تعالى إذا كان فيه مصلحة للمعبد وكذلك الموضع في فناءه ضررا أو تجرعا إذا لم يكن أمموا العلماء والمتأجلو  
 يكون معلورا أن شاء الله إذا كان لإصلاح المسجد وفناء المسجد ما كان عليه ظلة المسجد أو لم يكن  
 ميمو العامة المسلمين قيل له لو وضع القيم على فناء مسجد مرق كرامى ضررا أو تجرعا أو يضر في الأجر  
 الموقوف أو الإمام يقال ليس له ذلك (مست) وهذا قوله إن يضر في الأجر إلى من شاء إلا أن الحق  
 ملكه وإن لم يكن ملكه يتصدق به على الإمام إذا كان فقيرا (الصحیح) لا يجوز إزالة الحائط الذي يمسح  
 المسجد من لجعلها واحد إذا لم يكن فيه مصلحة ظاهرة وكذلك أرفع سقفه ويضمن القيم ما انفق فيه  
 من إصلاح المسجد (ظهر) بنى في فناءه في الزميتا دكانا لاجل العلوة يصلون فيه بجماعة كل وقت  
 فله حكم المسجد وبالله إشارتي (وإن فتح بقى) لا يوضع الجبل على بطن المسجد وإن كان من  
 أوقافه (صحیح) أجره نفس بسك المسجد في مصالح المسجد دون الخادم وغنمه لا تجب على الخادم ولا  
 في مصالح المسجد لأن الطلوة بالأرض أفضل باليد فيما يتعلق بالسقايات والتعليق والزباطات (فتح)  
 صغير كان يخل من السقاية ما لا صلاح للزراعة أو قصعة للشرب ثم بلغ وندم لا يكفيه الندم بل يرفه  
 الإنسان إلى القيم ولا يجوز له حبس مثلوى السقاية (الصحیح) الخياض للسقاية مائة مرة بعد حرق  
 حتى يبلغ حرة مثلا وكان القيم قد سبى تلك السقاية الخمسين حرة فصبا حرة قضاء الحق بقية  
 أن القيم صار ضامنا لكل (شهر) إذا موقوفة للماء والمجد ليس للقيم أن يشتري ما من غلتها خاوية  
 لمقتضى النام (الظهر) الأهل إليه مئة أن يشربوا من السقاية وينزلون الخياض الذي وقفه المسلم (شهرست  
 كهن) جودا موقوف على أهل المسجد يعمين إذا بقى منه شيء يضيح ويلاوب وغرض الزايف التقر  
 لا يستمتع الناس لا التجميع جائز لأهل الخياض إذا جردوا إلى يزرعهم (والمراد وقف أرضا على أن يدان

فيها اقرباؤه غاذا لا يقطعوا اناخرو الفقرا او ردقن فيها من اقرباؤه جليل خبرته مع البرقيده والوقوف  
مقبولة او بخا ثابعت امتوته علوا رثته لان يدفن فيها ميتا له ويقترب فيه القربا بدفن في قبر واجب القربا  
من التبت يلك وتغير المشروط وتكونها قال ابو نصر المذابيوسي زوج الانا جليل البرقيده على شرعي  
الخبر واليثاب والتصدق بهما على الفقرا ويجوز عندنا ان يتصدق بغير الغلة من غير شرع غير  
ولا ثوب لان التصديق هو المقصود حتى جاز التفرع بالتصدق في ذون الشرعي ولو وقف على ان يشترط  
بها الخيل والسلاح فيحمل عليها في حليل الله بجاز ذلك فان كان ان يتصدق بالخيل والسلاح  
على محتاج المجاهد من جاز التصديق عليهم بغير الغلة كالجند واليثاب وان شرط ان يسلم الخيل  
والسلاح لمجاهد من فقير قهليكي ويشترط من احب ثم يدفع الى من احب بجاز الوفاق ولا يشترط فيه  
الغني والفقير ولا يجوز التصديق بغير الغلة ولا بالسلاح ولا يشترط في الخيل والسلاح ولا يشترط في  
على وجهها لان الوقف وقع للاباحة لا لغيره فكذلك لو كان الوقف على شرعي بالنسبة وعقدها جاز ولم يجر  
اعطاء الغلة وكل الوقف ليس على اوليها كقولنا قليل بل عنة في كل سنة بجاز وهو لا يشترط اقلها  
كل سال كان من هذه الجنس يراعى فيه شرطا الواقف كالزوليد يعقود عيده او ذليح بشارته بجملة لم يتصدق  
بقية عيده وعليه الوفاء بما سمي ولو تكرر ان يتصدق بعباده على الفقرا او ذليح بشارته بجاز التصديق بجملة  
او بجملة ولو وقف على محتاج اهل العلم ان يشترط عليهم لليثاب واليمن واليكنوا غنى ونحوها من  
مصلحتهم جاز الوقف وهو ثابت لان للعلم طلبة بالي يوم القيامة ويجوز مزاولة شوطه ويجوز التصديق  
بغير الغلة عليهم ولو وقف ليشتري به الكتب وتدفع الى اهل العلم فان كان تملك بجاز التصديق بغير  
الغلة وان كان اباحة واعازة فلا (فتح) وقف بالي يارز موحيا فله على ان يدفع الى كل من يقرأ  
القرآن كل يوم من الخبز وزرع من من اللحم فللقيم ان يدفع اليهم قيمة ذلك وراقا ولو وقف  
على ان يتصدق بفاضل غلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا اكل يوم كذا فللقيم ان يتصدق به على  
السؤال في غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على فقير لا يسأل قال روح الاولي عندنا ان يراعى  
في هذا الاخير شرط الواقف بباب في المساجد والاقواق التي يستغنى عنها او تخرب مصارفها  
(فتح) كردة منسبة الى مسجد قد خرب وفي المحلة مسجد آخر ليس لاهل المحلة ان يصرقوها اليه

(هذا كمنافذ الشيخ) هو من أرضه فخرها وتفرق الناس منه فليقا من أن يمر فلان وفلانة  
 إلى مسجد آخر لو حرق في شروحه للزبداء والسيح إذا امتنعت عنه المسلمون ولا يصلي  
 فيه وخرب سبنا حر الطبعوا ذلك ما جمع كما كان أن كان حيا والى ورثته إن كان ميتا وهذا قول  
 في حنيفة ربح ومحمد ربح وقال أبو يوسف يبقى مسجد ابد انما اوقاف المسجد فان كان بائنا بالمسجد  
 في محتلهما والحق لا يكره ميراثا وإن كانوا جماعة يصرف إلى أقرب المسجد إلى تلك الجماعة لأن قصد  
 إلى التعلق بالاولى من سائر مسجده وهذا لما عطلت الجماعة والزم في المسجد آخر في الجماعة  
 فلما رآها (أي حيا) أرض وقف على مسجد صارت بحال لا تترفع فجدد لها رجل حوزة للعمامة لا يجوز  
 للمسلمين إلا انتفاع بما من ذلك الجوز ولو ضرب أحد المسجدين في قوة واحدة فليقاضي من في حشبه  
 إلى صاحب الأرض إذا لم يعلم يأتيه ولا وارثه وان علم يصرفها إلى من يشاء فليمنه ان شاء كما هو (أي) لو ضرب  
 في الجوزين العام فكسبه الناس وبشر الخلية تصراقت فليقاضي أن ياخذ الجوز مثل الأرض ويصوبه إلى  
 الجوزين الجوزين تلك القرية باب في تصريفات القيم في الأوقاف وغلتها واحتد انتبه على الوقف وشري  
 بعض أهل الجماعة لا لا قبل للمسجد منية وقبور (مسجد) نصيب القاضي فيما مطلقا ولم يعين له الجوز  
 فتسعى فيه منة فلا شيء له (هذا) عزل القاضي عما هي القيم انتهى أجرو له كل مشاهرة أو مساهمة  
 وصلة مع المورثين لا يقبل إلا بالينة ثم إن كان قد رما ومنه أجر مثل عمله ما ودونه يعطيه الثاني  
 أو لا يحيط الزيادة في عطية الملقى (في صحيح) القيم يستحق أجر مثل مبعينه سواء شرط له القاضي أو أهل  
 الجماعة أجر المثل لا لا يقبل إلا القوامه مظل هو إلا باجرو والمجود كالمشروط قاله روح وقالوا إذا عمل  
 القيم في عمارة المسجد أو الوقف كعمل الأجر لا يستحق أجر إلا أنه لا يجتمع عليه أجر القوامه وأجر  
 المعمل أي أن على أنه يستحق بالقوامه أجروا ولو أنكشف سقف السوق يغلب الجرم على المسجد  
 المصنوع لوقوع الشمس فيه فليقيم ستر سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع به هذا القول ولو كان  
 في يد القيم من مال المسجد خمسة مائة أو ثمانية عشر مائة لا يحصل منه خمسة دنانير ولو  
 دفعها معاملة تحصل الخمسة وزيادة وليس له ذلك إذا لم يملك أو مبيعات أجر مثلها خمسة وما كان يعطى الساكنين  
 فيها إلا ثلاثة ثم طعموا القيم بمال المساكين فله أن ياخذ ذلك النقصان ويصرفه قضاء ديونه



لا طم نفع الا يجوز لائتم شراي شيعه من زمان المسجد لنفسه ولا البيع بقوان كان فيه نفعه اظلمون  
 للمسجد (ط) ادخل جن عال في ازال الوقت ليرجع في غلته اجاز والاحتمال ان يبيعه من الاخر  
 يمشي له منه للوقف (بو) قيم الخفق في عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع به ثلثه في غلة الوقف  
 فجاز سواء كان غلته مستوفاة غائبة او غير مستوفاة (متمم) اشترى من وجوه لبيد المسجد او الكولان  
 بطم نفسه للمسجد ينبغي ان يجوز ولا يضمن (حيث) لو اشترى بساطا ثقيلا للمسجد من غلته جاز اذا  
 استثنى المسجد عن عمارة (مخرج كس) طالب المقيم اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للائتم  
 بما في قامة القاضي به فاقرضهم مات الا مالهم مفلسا لا يضمن القيم (تمج) مثله ولو آجر القيم ثم عزل ونصب  
 لا يخرق قليل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه للمنتصوب لان المعزول آجرها للوقف لا لنفسه باع القيم  
 لجاز اشترائها بما في الوقف فله ان يبيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن التل وكذا  
 اذا عزل ونصب غيره فلمنتصوب اقالته (عتمج) اذا اذن القاضي للقيم في اخلاط مال الوقف  
 فيما له تخفيفا عليه جاز ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله وعن ابي يوسف ربح الوصي  
 اذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن (حيث) قيم يخلط غلة الدهن بغلة الجوارى فهو سارق خائن  
 (بمن) للقيم فسخ الاجارة مع المستأجر قبل قبض الاجر وينفذ نفسه على الوقف وبعد القبض لا ولو  
 ابرأ القيم المستأجر من الاجرة بغل تمام الملك يصح البراءة حتى الى خبيثة ومخرج يضمن والقيم  
 يخرق شيعه من مال الوقف الى كسبة القنوى ومخاض الدعوى لا يستخلص الوقف والمتولي اذا آجر  
 نفسه في عمل المسجد واخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية وله يفتى وقيل يجوز كالوصي وهو اختيار  
 الميكن اني قال ربح (ط) في مسئلة الوصي روايتان (تمج) وانزاج السراج الكتيبة في السكك  
 والاسواق ليلة البراءة بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا ان يضمن اذا اسرق في السراج في  
 رمضان وليلة القدر ويجوز الامراج على باب المسجد في السككة او السوق (يسج كس) ولو اشترى من  
 مال المسجد شمعا في شهر رمضان وليلة القدر يضمن قلت وهذا اذا لم ينص الواقف عليه (فج وب)  
 اوصى بثلاث ماله ان ينفق على بيت المقدس جاز وينفق في سراحه ونحوه قال هشام فدل هذا على  
 انه يجوز ان ينفق من مال المسجد على قناديله وسرجه والمنقط والزيت (ط صغر) مثله (كهن)

كتبت ان المشايخ ( فتح الحنفية ) نقل للقيم شري المرواح من مصالح المسجد نقالا لا ( عت )  
 التي من والجصير والمرايح ليس من مصالح المسجد إنما هي عمارته ( جهر ) الجصير والذهب  
 من مصالحه دون المرواح قال ربح وهو شبه بالصواب واقترب الى عرص الوقف ( عك تيج ) انه  
 المسجد فلم يصفه القيم حتى صاحبت حشبة يفيض ولا يصون القيم اذا وقع المد ويازده اذا لم يملك  
 ذويه ( فع عت ) اشترى القيم من الدهان وهو دفع الثمن ثم ائلس اليه ان لم يضمن قال ربح والقيم  
 الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا ليقسم ذلك على الموقوف عليهم ( فكت ) احتقر القيم  
 لمصالح المسجد فهو على نفسه ( عك ) لا اصل له في زماننا ( حم ) له ذلك ( بق ) لا يستد بين الاياذن  
 القاصي ( شب ) ليس للمتولي ان يستد بين على الوقف للعمارة قال ربح والمختار ما احتاره الصدوق الشيعي  
 ولو اليت انه اذا لم يكن له من الاستدانة يرفع الى القاضي قيامه به فحيثما يراجع في الغلة  
 وتمايله في ( ط ) وليس للقيم ان يأخذ ما فضل من وجهه منارة المذرية ديما ليصرفه الى الفقهاء وان  
 احتاجوا اليه ( نظم ) للقيم ان يוכל فيما نوص اليه انهم القاصي المتعويض اليه والاعلا ( ت )  
 ولو مات القاصي او عزل بقى من نصه على حاله ( يت ) يمتنع فيما ( فكت ) اجتمع من مال المسجد  
 شيئا فليس للقيم ان يشتري به دارا للوقف ولو عد ذلك وقف يكره وقعه وايه من ( ت ) انتم  
 بين سلمة نائه يجوز ( ث ) وهذا احتسار والقيام ان لا يطور ويسعى ان يشتري ويتبع ما من الحاكم  
 ولو اشترى بالعلة حاقوا لا يستعمل ويبيع عند الحاجة فهو اقرب الى المحواز ( ط ) اذا اشترى بملك  
 المسجد دارا او حاقوا ثم باعها جارا اذ كان له ولاية الشراعي في الحاجة بالحوادث الموقوفة  
 باختلاف المشايخ ( ببح ) انما يجوز الشراي اذا كان القاصي لانه لا يستفاد الشراي من مجرد تعويض القيمة  
 اليه ولو استد ان يضمنه وقع الشراء له وجوز شري عمارته من ودار المسجد اذا كانت الموقوفة  
 بتملكه الا فلا ( مسج ) انما بالضرورة للقيم ان لم تهمل المسجد المعام يكون ضرره في القابل اعظم فلم  
 اهل منه وان خالعه بعض اهل الحيلة فليس له التاخير اذ امكنه العمارة فلو لم يملكه ولم يكن فيه ثمة  
 للعمارة في الحال فاحسب من العشرة بدلا من عشرة في سنة واشترى من المقرض شيئا يسير انما  
 ادنايتم بوجه في غلبته في العشرة وبعينه الزيادة ( ببح ) نصب القاصي فيما لا يجوز الا ان كان

منه تصوبا الواقف وان كان منصوبه ويعلمه وقت نصب الثاني ينزل بخلاف ما اذ انصب السلطان قاضيا  
 في بلد لا ينزل الاول على احد القولين لانه قد يكثر القضاة في بلد دون القوام في الوقف في  
 مسجد واحد فتاوى صاعد متولى الوقف يناع شيئا منه اورهن فهو خيانة فيعزل او يضم اليه ثقة  
 ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا ينزل الا ان يقول له او للقاضي فيخرج (فتح)  
 القيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قد راضمان الى المصروف بآذن اذن القاضي يخرج  
 من العهدة (ط) وينبغي للقاضي ان يتحاسب امتناعه فيما في ايديهم من اموال الميتمس ليعرفه  
 الخائن فيستبدل له وكذا القوام على الاوقاف و يقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من  
 الغلات الوصي والقيم فيه سواء الاصل فيه ان قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يشتر من الانفاق  
 على اليتيم او على المضيق وموعات الارزاق <sup>في ادب القاضي للخصاف</sup> ويقبل قول الوصي في المحتمل  
 دون القيم لان الوصي من فوض اليه <sup>للتصرف والقيم من فوض اليه</sup> الحفظ دون التصرف  
 وكثير من مشائخنا سواي بين الوصي والقيم لا يبال فيهم من الانفاق وقالوا يقبل قولهما فيه  
 وقاسوه على قيم المسجد او احد من اهله اذا اشترى للمسجد ما لا بد منه كالصير والحشيش والدفن او اجر  
 الخادم ونحوه ولا يضمن للاذن دلالة ولا يعتدل المسجد كذا هذا وبه يفتى في زماننا قال رح والصحيح  
 والصواب في عرفنا بشوارزم انه لا فرق بينهما وان اتهمه القاضي بحلفه وان كان امينا كالمروج  
 يدعى هلاك الرديعة او ردها قيل انما يستخلف اذا دعي عليه شيئا معلوما وقيل يحلف على كل حال  
 وان اخبروا انهم انفقوا على اليتيم والمضيق من انزال الارض الكيل او بقي في ايدينا كل افان عرفنا  
 بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئا فشيئا وان كان متهمه بجبره القاضي  
 على التفسير شيئا فشيئا ولا يحسبه ولكن يحضره يومين او ثلاثة ويحرقه ويهدده ان لم يفسره فان فعل والا  
 يكتفى منه باليمين ولو عزل القاضي ونصب غيره فقال الوصي للمنصب حاسبني المعزول لا يقبله الا  
 بيمينه في وقف الناصي لذا آجر الواقف اوقيمه او وصى الواقف او القاضي او امينه ثم قال قبضت  
 الغلة فضاءت او خرقتها على الموقوف عليهم وانكروا قال قول له مع يمينه في الشروط الظهيرية لوجعل  
 متولين في الوقف ليس لاحد هما ان يبيع ظلمته عند اي حنيقة ومحمد خلاف ابني يوسف كالوصيين

بفتح باب في بيع الموقوف ونقص الوقف \* (شه) وقف بديم لا يعرف صحته ولا فساد به بامه الموقوف عليه لفرضه ونقص القاضي بصفة البيع ينعك اذا كان البائع وارثه الواقف (حم) باعه الراث لفرضه فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصفة البيع يصح ولا يفتح هذا الباب (فع علف) وللقيم ان يبيع ثوابا من كردة مسيلة اذا كان فيه مصلحة (بصح) مبادلة دار الوقف بدار اخرى انما يجوز اذا كانتا من محلة واحدة او تكون محلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى حكمه لا يجوز ان كانت المملوكة اكثر معاينة وقيمة واحدة لاحتمال خرابها في اذن المحتلين لن نالتهما وقلة رضات النائن فيها \* باب في

الرجوع في الوقف والمقبرة وغيرهما (علف يث) دارمي فلن، موقوفة مسيلة على مصالح مسجل كذا بعد موتي صح وله الرجوع (طنب) مثله لان الوقف بعد الموت وصية (ص) جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء وعلفها الى القيم فليس له ان يرجع عنه وكذا في المقبرة والعمارة والدار والسكنى الحاج لمكة وللمساكين وللغزاة بغير مكة بعد تمام وقعه بشرائطه (ط) مثله ثم قال وان هذا قوله ما قال ابو حنيفة قبح له ان يرجع في جميع ذلك وعن الحسن من المحنفة رح انه لا يرجع في المقبرة في موضع دفن فيها ويرجع فيما بقي (كب) اذا رجع في المقبرة لم ينبت بها عند ابي حنيفة ويبنى ويوزع هكذا الان النباش

هو ام \* باب في الدعوى والبيئات في الوقف \* (شم) دارمي يد رجل اقام عليه رجل بينة انها وثقت عليه واقام قيم المسجد بينة انها وقف المسجد فان ارخا بهي للسابق منهما وان لم يورخا بهي بينهما فصفا (كسج عسج ظمت) وغيرهم وقف بين اخوين مات احد هما وبقي في يد الهى ولولا د الميت ثم الهى اقام بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي في بيت والواقف واحد والوقف واحد يقبل وينتصب حضما عن الباقي ولوا قام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق عليك وعلينا فبينه مد على الوقف بطنا بعد بطن اولي (كسج) وغيره وقف بين جماعة فلو واحد منهم ولو كيله او على واحد منهم او على كيله يصح الدعوى اذا كان الوقف واحدا (فع) لا يصح الدعوى على بعضهم ان كان الجدل وفي ايدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بقل رماي يد الحاضرين ولوادى الامام ان هذه الكردة مسيلة لامام هذا المسجد وقال اهل المحلة بل للمسجد ولا بينة لهم فالقول لاهل المحلة (فع خسج) اشترى ارضا وتصرفها ستين ثم اقام بينة على ان فيها كردة مسيلة فله ان يسترد ثمن الكردة قال رح

وفي (ط) ليس الخصامة في المسئلة اليه انما هي لتولى الوقف وان لم يكن له متول ينصب القاضى متوليا  
حتى يخاصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب (بخج) مستقيم على قول الفقيه  
ابى جعفر وابى الليث والصدور الشهيد رح لان دعواه وان لم يصح للتناقض لكن بقيت الشهادة  
على الوقف وانها ثقيل على قول كثير من المشائخ بدون الدعوى (فصح) في اماليه باع دارا وعقارا  
ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف فالاصح انه لا يسمع دعواه بخلاف مالو باع عبد اثم ادعى انه حر  
او اعاقه ثم باعه يسمع دعواه وفي فتاوى القضاة لا يسمع دعواه في فصل الاعناق عند ابى حنيفة رح  
وفي التجارية يسمع \* باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء والغرس فيه \* (يت) لو وقف دارا على  
رجل وعلى اولاده واولاد اولاده ابد اما تناسلون انقطعوا فالى الفقراء ثم بنى واحد من اولاد  
اولاد الموقوف عليهم بعض الدار الموقوفة <sup>بعض</sup> البعض وجصص البعض ونسط فيه الاجر فطلب الآخر  
منه حصته ليسكن فيها فمنعه منها حار <sup>بعض</sup> له حصته مما انفق فيها ليس له ذلك والطين والجص  
صار طبعاً للوقف وله ان ينقض الاجر قال رح وانما ينقض الاجر اذا لم يكن في نقضه ضرر بالوقف  
كمن بنى في السانوت المسبل فله رفعه اذا لم يضر بالبناء القديم والا فلا (فه) عن ابى بكر ولوبنى في  
ارض الوقف بناءا ونصب فيه بابا او غلقا ان نواه حين فعل انه للوقف صار وقفاً والا فلا وقال ابو نصر  
لا يصير وقفاً نوى او لم ينولان وقف البناء لا يجوز (ب) يجوز تبعاً وبه يفتى (بم) متولى وقف  
بنى في عرصة الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه ونواه للوقف او لم يـ  
شيئاً وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنبى اذ ابى ولم ينول له ذلك وكان الغرض على هذا  
والغرس في المسجد للمسجد في حق الكل (بم) دار لسكنى الامام هدى بها وبنائها لنفسه وسقفها من  
الخشب القليلة لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت (ط) ولا يجوز استاجار السبيل ان يبنى فيه  
ضربة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معظماً غالباً ولا يرغب المستاجر الا على هذا  
الوجه جاز من غير زيادة في الاجر اذا قل القيم او المالك مستاجرها اذ نت لك في عما رتها فعمها  
بازنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يزعم معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر  
وفيه ضرر بالدار كالبالوعة او شغل بعضها كالتمور فلا مال بشرط الرجوع \* باب فيما يجوز للموقوف

عليهم من التصرفات في الوقف اعادة ورعاية وصيانة ونحوها \* ( حمر ) صيغة موقوفة على المولى  
 فلهم قسمتها تسعة حفظ وعناية لا تسعة تملك ( ط ) من ابي يوسف راجع اذا كان الارض عشرة  
 حمارها ياتهم وان كان حرا حية لا يجوز بيعه اذا امتسح الموقوف عليهم الارض الموقوفة عليهم  
 ولا حد لهم ابطالها ( طمر ) ارض وقف بينهما قسماها و آخر اخذها حصته بالاخر بينهما ومن  
 للموحر \* باب في وقف الكفار \* ( فتح ث ) وقف المحرمي صيغة على بيت نار او لسوا ثلث المحرمين  
 ودعا مؤنث اطل بالانفاق وكل الوقف عليه يهودي او نصراني لانه وقف بما هو معصية فلا يصح عليهم ( عس )  
 والمحرمين وقف صيغة على فقراء المحرمين لا يجوز ( ط ) محرمي وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده  
 اذ اما تاسلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود او المحرمين يجوز قال راجح فيسعى ان يجوز على  
 فقراء المحرمين اذ اقل \* باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف وفي الملك لمن يكون  
 والاحكام فيها \* ( ممر ) يهر من جماعة وعلى شطه اشجار فان كان مملوكا لهم فالاشجار عندك  
 وان كان ملكا عامما ولهم حق تسهيل الماء فان لم يكن عارضا معلوما فهي لصاحب الملك بمقابلتها  
 الا اذا اشترى منك الملك بعد قوسها ( حمر ) له شجرة عرج من عروقها في ارض آخر فان كانت  
 الاولى قائمة فهي للاول والا لصاحب الارض لان العروق من الارض ولهذا اذا اشترىها  
 ولم ينص موضع المقطع له لا يخل فيه العروق ( بيت ) هي الاول في الحالين ( م ) ومعهما في  
 القائمة وقال هي للاول سطلقا ولم ينكر ما اذا كانت مقطوعة وعن محمد راجح مثله ( فتح ) عرس  
 امصا في ارض خراف فاستغلظت وقطعها ثم احيى الارض غيره وسمحت اشجار من العروق الباقية  
 فهي لعارسها ( طرث ) شجرة في ارضه نبت من عروقها اشجار في ارض غيره فان سقاها صاحب  
 الارض حتى نبتت فهي له والا فلصاحب الشجرة وان اخلت في كثرتها من عروق شجرته فاقول لصاحب  
 الارض ( ط ) اشجار على غصنة حد ول نبت من عروقها على الشط لثاني اشجار ولرجل في هذا الحجاب  
 مكرم يسه ولبس الباقية طريق فادعياها فان عرفت انها من عروق تلك الاشجار فهي لصاحبها والا  
 فهي غير مملوكة اذ لم يعرف عارضا لا يستحقها احدهما ( فتح ) اشجار نبتت في سبيل الإمام فله  
 بغيره بغيره في اصابها الى حماره الارض بادن القاصي مشرقة كانت اولاد \* باب في مسائل مسرورة \*

(بم) وقف دار على امام مسجل فيكتبه بشرائطه ثم اخذ يوم بنفسه ليس له ان ياخذ اجرها (شم)  
 سبل مصحفا في مسجل بعينه للقرأة ليس له بعد ذلك ان ينفعه الى آخر من غير اهل تلك المحلة  
 للقرأة (تج) بنى في الدار المسبلة بغير اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف ويجوز القيم على دفع قيمته  
 للباني ويجوز للمستأجرين غرس الاشجار واكثر ورم في الرعايا الموقوفه اذ لم يضر بالارض بدون  
 صريح الاذن من المتولي دون حقرا الحياض وانما يحل للمتولي الاذن فيما يرضى بالوقف به خيرا  
 قلت وهذا اذا لم يكن له حق قرار العمارة فيها فاما اذا كان يجوز الحفر والغرس والمخاطم من  
 ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة (فتح) قضى القاضي بن خول اولاد البنات في الوقف على  
 اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ما مضى قيل اليس يستند  
 هذا الحكم الى وقت الوقف فقال بلى حتى ان الموجود وقت الحكم وغلا تلك السنين معدومة  
 مما الحكم بفساد النكاح بغير ولي لا يظهر في نوطيات المأمية والمهر قيل له اليس ان القضاء يظهر في  
 عدم وقوع الثلث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لا فيها وهي بطلان محلية النكاح  
 وانه امر باق بخلاف المغلة المستهلكه حتى لو كانت غلة السنين المأمية قائمة يستحق اولاد البنات  
 حصتهم منها (عج) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكه (تج) بعث شععا الى  
 مسجل في شهر رمضان فاخترق وبقي منه ثلثة اودونه ليس للامام ولا للموذن ان ياخذ به بغير اذن  
 اليافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والموذن ياخذ به من غير صريح الاذن في ذلك فله  
 ذلك \* كتاب الهبة \* باب في الفاظ التي تنعقد بها الهبة والقبض في ذلك \* (شم) قال المتفقه  
 انصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة (تج) دفع الى تافله مصحفا  
 وقال بالحق خنيد كاسه محسب فهو هبة منجزة لا تعليق والخط مشورة (شم) اعطى لزوجته  
 ادنا تير ليتخذ هائيا باوتيسها عنك فان فعتها هي الى معاملة فهي لها (بج) كانت تدفع لزوجها ورقا  
 عند الحاجة الى التفقة او الى شيء آخر وهو يتفقه على عياله ليس لها ان ترجع بها عليه (فتح) قال لا خير  
 جئت بطعام كل الى دارك ووهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فاكله يعذر ويكون ذلك اذا  
 بالقبض دلالة قال لرجل في يد شي من هذا فقال لك وما ملكه فهو لك كرامة لا يصير ملكا للمقر

له وكل الواخل منه ثم قال له لمن هذا فقال لك او هل انك او قال ملكك قال رح نعرف هذا  
مثل هذا الكلام لعون غير متبر حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه ايضا (تج) قال الاب جميع ما هو حق  
وملكي فهو الملك لولدي هذا الصغير فهل اكرامة لا تملك ليخلاف ما لو عييه مقال جائز في الذي املكه  
او ادري لابي الصغير فهو هبة ويتم بكونها في يد الاب (حيث) قوله هذا الذي اركب او هل في الارض لك هبة  
لا انرا (ط) مبدئي هذا الإعلان ولم يقل وصية ولا في ذكرها ولم يقل بعد مرتي كان هبة تيا صا واستحسانا  
(ص) لو قال هذا الذي اعلان فاقترار ولو قال ادري هذا في لقلان هبة لانه اصاب في الدار الى نفسه فكانت هبة  
وفي الاولى لم يصف فتحض اقترار او لمي هذا الوقال سد من هذا الذي اركب او قال ثبت ادري هذا (يب)  
اشترى لولده الكبير ثوبا بغير اذنه وامره ان يقطعه ثوبا له ويلبسه لم يملكه الا ان يقول هو لولدي  
او وهبته منه (حيث) يملكه بل يك ولو كان من خطا او عمام لا يملكه بل يك ولو قال اشترى ثوبا لولدي  
الصغير هذا يملكه (حيث) قيل اذا اتخذ لولده الصغير ثوبا فحتى يلبسها اياه ولو قال اشترى ثوبا  
له صار ملكا له (شص) اشترى ثوبا وقطعه لولده الصغير صار ملكا له لا يقطع مسلما اليه قبل الحياة  
ولو كان كبير لم يصير مسلما اليه الا بعد الحياة والتسليم (فع عن) امر اولاده ان يقسموا ارضه التي  
في فائمة كل ايمنهم ففعلوا الا ثبت الملك لهم (ظم) مثله (بسخ) قال لولده تصرف هذه الارض  
فاخذ بتصرفها لا يصير ملكا له (خجج) ادفع الى الجنيمة عينا لا رادة الزنا فان قال دفعتها اليك لازي  
بك فله الطلب وان وهبها لارادة الزنا وهي فائمة فله الاسترداد والا فلا \* باب ما يحرم  
الهبة وما لا يجوز وما يشترط فيه القبول \* (شب) استودع اخاه عبد او ثوبا او متاعا او ذرا او دابة  
ثم قال وهبت لك ود يعتني وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاحيه ونصه  
في المجلس او بعده بامره بالقبض فصاح فشرط القبول في الاول دون الثاني لان اقامه على القبض  
قبول منه وامره به رضى من الواهب ولا يملك في الاول لا يهي يد الموهوب له فلو لم يشترط القبول  
فصايقع الملك له في الهبة بغير رضاء وان ضرر (ص) وهبه له ولم يقل قبلت حتى قض جار اذا كان  
بحضرة الواهب هشام عن ابي يوسف لا يصح ما لم يقل قبلت (شيبا) وهب لوكيل اخيه لا يرجع في الهبة  
لان الملك والعقل وقبلا لا حيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه فان العقد ارفع للاجنبي وهو العبد لا



للمولى حتى كانت العبرة في الرد والقبول للعبد لا للمولى ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح  
 (ظم) وهب له مائة فصقلها فله الرجوع \* باب في التعويض في الهبة \* (شمس) وهب دارا من  
 رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب بيعا جازا بعد التفاضل ولو بيعت الى غيره فمقرا طابدة  
 ثم بان انه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بال علاج حتى صار اللبن صقرا طبا  
 وكذا الوعوض به المهدي اليه لان العوض هبة ابتداء وله الرجوع فيه \* باب فيما يدخل في الهبة من  
 غير ذكر \* (سمي) ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار ومن غير ذكر  
 وكذا في الصلح على ارض او عنها يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر (كص) الزرع  
 يدخل في الرهن والاقرار والبيع غير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة  
 والنكاح والوقف والهبة والصدقة في القضاء (ط) ولا يدخل الثمار والاوراق المتقدمة  
 في هبة الاشجار غير ذكر فاذا لم يذكر وفيه ثمر وورق فسلت الهبة لانه يمنع التسليم (فمخ) قال  
 هلال لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لشيوعها وفي القتايي البخارية تصدق بامة وعليها  
 ثياب او حلي جاز وهي للمتصدق وشغلها بها لا يمنع التسليم لانها لا تسلم عريانة بخلاف متاع الواهب  
 في البيت وهبت هذه الغرارة الحنطة وهذا الزق السمن لا يدخل الغرارة والزق في الهبة وكذا  
 على مكسه (فع عس) وهبت لزوجها جميع املاكها لا يدخل المهر فيه \* باب في الهبة في المرض \*  
 (فمخ) وهبت مهرها لزوجها في مرض موتها وماتت زوجها قبلها فلا دعوى لها بالصحة الا براه  
 ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتها دعوى مهرها (ص) مريض وهب لآخر عبد او سclave اليه ثم الموهوب  
 له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يراد الغلبة الى ورثة الواهب لانه في مرض الموت فكانت وصية  
 (فص) مرض الموت يعرف بالدلائل لا بالاموات نفسه لانه يحتمل انه مات فجاءه لاله (ص) طلق  
 امرأته في مرضه ثلاثا ثم قتل او مات من مرض آخر وهي في العدة فانها ترثه وان لم يموت من ذلك  
 المرض وهل الان مرض الموت وهو ما يكون قاتلا غالبا وهو ما يكون مضنيا ملقيا به على الفراش لاما  
 يموت منه لان الموت لا يكون من مرض كان لانه يحدث ساعة فساعة ويزداد حتى يموت فلم يكن مرض  
 في وقت بل هو ما يخاف المريض على نفسه الهلاك فيه \* باب في هبة الدين ممن عليه الدين \*

(فتح ع) وهما أحد الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض من  
استحسنا كالصالح قال روح وهما حصته من الدين لوارث أو غيره ويصح فيما لا يتحمل القسمة ولا يصح  
فيما لا يتحملها باب همة الصغير\* (قمر) ادفع لولد هـ الصغير قرضا على قصعه ثم أحده منه ودفعه لآخر  
يضمن إذا كان دفعه لولد هـ على توجه التملك وإذا دفعه على وجه الأباحة لا يضمن قال روح عني  
به أن مجرد دفع من الأب إلى الصغير لا يكون تملكاً وأنه حسن وفي المتأوى المتأدية لها على زوجها  
دين فوهبته لولد هـ الصغير صحيح لأن همة الدين من الصغير من عليه الدين يحوز إذا أسلمه على القبط  
والأب ولاية قبض الهبة لولد هـ الصغير فكان قبضه يحكم الولاية كقبض الصغير فصار كأنها سلطت  
لصغير على قبضه (ط) سئل أبو بكر عن امرأة وهبت مهرها الذي على زوجها لولد هـ الصغير وقبل  
هـ الأب فقال أنا واقف في هذه المسئلة ويحتمل أنه يجوز كما لو ادفع عبد رجلاً فابق ثم وهب له ابن  
المودع الصغير يجوز سئل عنهما مرة أخرى فقال لا يجوز لأنها غير مقبوضة (ث) وبه نأخذ (عس)  
أقرار الأب بالولد هـ الصغير يعين من ماله تملك أن أضاف ذلك إلى نفسه في الأقرار وإن أطلق  
كما ظاهراً كما مر في شد من ذار فله وكذلك هـ والد له (بصح) أنظار في المحالين لا تملك وفي تنبيه  
الغافلين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حمل من السوق طرفة إلى ولده كان كمن حمل  
حذقة حتى يضعها في فيه واليدين أبالأيدي فان الله تعالى رقى للأيدي ومن رقى للأيدي كان كمن نكح  
من أخشية الله تعالى من كل من أخشية الله تعالى غفر الله له ومن أفرح إنشأ فرحه الله تعالى يوم  
الحزن (جست) ويحوز قلص الصغير بنفسه أن كان يعقل استحساناً وببيعه التناكح حتى لا يزوج الوهاب  
قال روح فهذا أصل أن ولاية الروح مع تثبت في الهبة للصغير (ط) مثله في موضعين باب في تعجيل  
بعض الأضلاع على البعض في الهبة\* (بصح) ويبنى أن يعدل بين أولاده في العطايا وذلك في  
التسوية بين الذكر والأنثى عند أبي يوسف وعلى قدر الميراث فتدفع روح للذكر مثل حظ الأنثيين  
ويحوز أن يعطى البعض دون البعض حكماً لكنه تركب الانصاف وإن كان بعضهم حاجر أو فاسق والبعض  
حقها ما بد اعتد المتقن من وعند المتأخرين لا بأس بأن يعطى العالمين المتأدين دون الفسقة (ع)  
ذكر الخلاف بينهما ثم قال فإن وهبت ماله كله للأب قال محمد هو آثم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم قال في مثل هذه الضرورة اتق الله قال محمد واجيزه قضاء (ص ش) افتى بقول ابي يوسف قال  
 ربح والصحيح في اعتبار الوزع والد ين ونحوه قول المتأخرين (ن) لا ينبغي ان يعطى ولك الفاسق  
 اكثر ممن قوته لانه اعانة على المعصية في شروط ابونصر الدبوسي الوقف اذا كان على اولاد الوقف  
 فان شاء جعل بينهم بالتسوية وان شاء فضل الذكور وان شاء فضل الانثى كيف ما فعل جائز ثم قال واختلف  
 في صلة الاولاد حالة الحيوة فقليل يفضل الذكر وقيل يسوي بينهم وقيل يفضلهم على قدر منازلهم في  
 الدين والورع والصلاح وهذا الصح عند (ش ب) وعن ابي حنيفة رح لا باس بالترتيب بالفضل  
 في الدين ولا بكرة وعن ابي يوسف رح لا باس بالترتيب اذا لم يرد به الاضرار \* باب في الاباحة  
 والنار والرشوة والهدايا \* (شم) ائتمت لقان ان ياكل من مالي فاكل قبل العلم بالاباحة  
 لم يضمن (قع) لا يذهب وسادة كرسى ومن وبعها تحل ان كانت وضعت للنهب (خويت)  
 الشيوع لا يمنع صحة الاباحة بخلاف (قع شص) للسير الكبير الرشوة لا تملك (علك) وغيرها  
 قاض او غير دفع اليه سحت لاصلاح المهم فاصلح ثم ندم يرد ما دفع اليه (فصح) المتعاشقان يدفع كل  
 واحد منهما لصاحبه اشيا فهي رشوة لا يثبت الملك فيها وللدفع استردادها وفي خلاصة العزني  
 خطب امرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع  
 لانها رشوة ولو انفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابت ان يتزوجها فان شرط  
 في الانفان التزوج بما انفق والا فلا يصح انه لا يرجع كذا قال المصدر الشهيد وقال الاستاذ  
 (فصح) الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولم تزوجها لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء  
 (ط) مثله (بسم) ابراه من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو ابى الاضطجاع  
 عند امرأته فقال لها ابرأني من المهر فاضطجع معك فابرأته لا يبرأ وقيل يبرأ لان البراء للثودد  
 الداعي الى الجماع وقال عليه الصلوة والسلام تهدا وتحابوا بخلاف البراء في الاول لانه مقصور  
 على اصلاح المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة وبذل المال فيما هو مستحق عليه جد الرشوة  
 \* باب في الصدقة والتحليل \* (شم) تصدق على فقير بطازجة على ظن انه فلس ليس له ان يسترد  
 (فصح) ان كان قال ملكيت منه فلسا ثم ظهر انه طازجة له ان يسترد فان قال ملكيت هذا لا يسترد

(مسي) الا يستردني الحائس (فع) في اتحاد الحرحاني الهمة لا تصح الا بقول بالقول واستحس في صيغة  
الصدقة من غير مدول بالقول الحريان العادة في كانه الاغصا بالتصديق على المعراء من غير اظهارهم  
القول بالقول (فع) ادفع الى آخر شيئا فخلطه بماله ثم استحل صاحبه لعلته ظنه انه لا يمكنه تمييزه او ابراء  
ففعله في حل وسعه ثم وخذ ذلك وعرفه يوده وعن علاء الائمة الحياطي من عليه حقوق فاستحل صاحبه  
مطلقا ولم يفصلها ففعله في حل بعد ان علم انه لو فصله له ليعمله في حل والا فلا قال روح وانه حسن وان  
روى انه يصير في حل مطلقا (فع) غصب عينا فخلطه ما ذكره من كل حق هو له قبله قال ائمة بلح التحليل  
يقع على ما هووا حسنى الذمه لا على ما قام \* ان التوكال في الهمة وهمت مال الغير \* (ص)  
وهنا لرحل ثوبا وارصا اميره وسلم اليه فاحارب الثوب اورب الارض الهمة حارت من مالكه وله  
الرجوع وان عوى الرهاط او كان بينه وبين ما هو به قرابة رحم محرم \* كيات البيوع هذا  
الكتاب يشتمل على خمسة واربعين بابا \* باب فيما يعقل في البيع وما تصح انعقاده \* (شمر) البيع  
ويعقل باللفظين مستعملين كالوفال بالبح پاردا مهيدى وقال الآخر حمامين ولوا الانحاب يسمى ان يحور  
(ط) لا يعقل (شقي) والآخر من مثله قال روح ولكن حوايا (شمر) صواب فقد اطلقا في (حس واث)  
فعالي وقوله لبيعك كقولك نعت (لث) البيع لا يعقل الا باللفظين يعنى عن استهلاك والملك على صيغة  
الماضى او الحال فان بقول احد هما نعت او ابيع وبقول الآخر اشتري قال روح واليتوفيق بين القراين  
انه ان اراد بالمصارع الحال ينعقد وان اراده الاستقبال والوعد لا يعقد لان المصارع يحتمل الحال  
والاستقبال ونص على هذه التفصيل في شرح الطحاوى وى (مسح) باللفظين الماضيين يعقدان دون  
البيوع اما بصيغة المستقبل لا يعقد الا بالية فان يقول البائع ابيع منك هذا المعلن باللف او ائدله  
او اعطيكه وقال المشتري اشترى به منك او اخذ به وبرأ الانحاب للحال او كان احد هما بلغا الملقى  
والآخر المستقبل مع بية الانحاب للحال فانه يعقد وان لم يولأ يعقدا قلت وهل المنفعة وهوان  
الشرع جعل الانحاب والمقبول علامة الرضاء والا حارص الحال ادل على الرضاء وقت العقد من  
الماضى بل على هل ايه عقد البيع بلسان الحوار زمينة بصيغة السال من غير بية لان اولهم بالغ پاردا  
مهيدى پاردا بار وبقول المشتري حماميهين لا يحتمل الا الحال ولا يحتمل الوعد والاستقبال

فينعقد البيع والنكاح والخلع بصيغة الحال بدون النية وهذه مسألة أكثر امتناعها غافلون  
 (فتح) أما بلفظ الامر والمستقبل بدون نية الحال فيهما وفي احد هما لا ينعقد (مشم) ولفظ الاستفهام  
 لا ينعقد بان قال اتبيع هذا امنى فقال الآخر بعت ونوى لا ينعقد وكذا قوله منى حري أين را  
 فقال الآخر خريدم (شم) ساومه منه بثمن قليل فقال البائع لا ابيعه به ودفع ذلك القليل فقال  
 المتوسط خذها فآخذها والبائع ساكت لا يكون بيعا قلت والظاهر ان هذا فيما اذا لم يدفع ذلك الى البائع  
 فاما اذا دفعه اليه واخذ المتاع ولم ينكر عليه يكون بيعا بالتعاطى خصوصا في زماننا (شم) اعطاه  
 دراهم وقال هل بعت بمنى هذا الشيء بها فقال نعم قد هب به اولى عكسه بان قال هل اشتريته بها  
 فقال نعم ولم يقل بعت فهل ابيع قام ونقد الدراهم دليل على انها مقصد التحقيق (طائص)  
 مثله (س) خلافه (بمع) دفع اليه ذبا يشتري منه البطاطين المعينة فآخذها ويقول لا اعطيها  
 بها واخذ المشتري منها البطاطين فلم يسأل ذها ويعلم عادة السوق ان البائع اذا لم يرض يرد  
 الثمن او يسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصح خلعه لا اعطيها تطيما لقلب المشتري فقال مع هذا  
 لا يصح البيع (بو) مثله (بم) اشتريته جاريتك هذه بعشرة دنانير فروختني فقال فروخته كبير يصح  
 ان كان مراد التحقيق البيع (شط) وينعقد البيع سواء بدون المشتري بالاجاب او البائع وقبل صاحبه  
 (بم) قال ان لال للبائع فروختني بدون بها فقال فروخته مثل ثم قال للمشتري خريدي فقال بخريدي  
 مثل فان كان مراد هذا تحقيق البيع ينعقد (شمع) دفع الي بالنعمة خمسة دنانير لياخذ منه  
 حنطة وقال له بكم تبليعه فقال مائة من بد ينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة لياخذها فقال  
 البائع غدا ادفع اليك ولم يسر بينهما بيع وذهب المشتري فيجاء عن اليها خنطة وقد تغير السعر  
 الاول فليس للبائع ان يمنعها منه بل عليه ان يبيعها بالسعر الاول قال رضى وفي هذه الواقعة  
 اربع مسائل الجد لها ان البيع ينعقد بالتعاطى عند تأخلاف الشافعى راجح والثانية انه ينعقد في  
 الاشياء النفيسة والخسيسة وهو الاصح وقيل لا ينعقد بالتعاطى الا في الخسيسة كالقمل والزمانة  
 والخنز ونحوها والثالثة انه ينعقد بالاعطاء من جانب واحد وبه (فلك بم فتح) وشرط (عس حيل)  
 (ا) من الجانبين والرابعة انه لا ينعقد باعطاء المتبيع ينعقد باعطاء الثمن (شم) اشتري دهن

على انه مائة من قوزته فوجله مائة وعشرون مائة فقال للبائع اليك البعير اغنياني المائة فقال  
فليكن قبيل البيع في الزيادة (كسباً) من بعد ان اردت فوشت اجور خط كزدها ومنت ومبلغ معلوم ارد  
ليخرج طرحة غلبية فمبدا اذا كان دفع الثمن فيما يفتق منه متعارفا معتاداً ايضاً ما (بعض) قيمته ردت  
خارجاً والخبث شوذ (ففسخ) (أردت) تواليداً خروا يستن (انصغر) يجوز البيع والشراء بلفظ السلم اي السلم  
ولفظ البيع والشراء قبل ذكر في السلم (انه يجوز للسلم بلفظ البيع والشراء اذا وجد له شيئاً فله وقا  
المجرد انه لا يجوز (شخص) يجوز مثل فاعلاً بالزجر (ففع علياً) دلالة قال ليز از هذه السبعة بل يزار  
فحل ما يقال البئر انضمتها فوضع وخرج ولم ياخذ الثمن قال استحسن ان يكون له ما ولو قل البئر ان  
لرجل بكم تدفع هذا فقال كل من يارين فقال ان منيها مئودين قوزته وتركه ولم ياخذ الثمن فله  
فاقض ليس ببيع (يشت) مثله وان قلض الثمن ببيع (ط) ان المجردين اي جنيته روح قال للجامع  
كيف تبني هذا اللحم فقال كل ثلاثة ارطال بن درهم قال قل اخذت منك زني طه ان لا يزن وان  
وزن فلكل واحد منهما ان يرجع فان قبضه المشتري او جعل البائع في وعاء المشتري بامر وقد تم  
البيع وعليه درهم (ط) قال محمد قال للقصاب زني من هذا اللحم كذا بكذا فوزنه فله الخيار ولو قال  
زني من هذا الجنب او الرجل كذا بكذا او قال زني من هذا الجنب بحساب كذا فوزنه جاز  
ولا خيار له وعن ابي يوسف امثلة (عليه) قال لا خلاف ان كان هذا المصيبة خمسيناً من قوزن بقدر  
بعته منك بكذا فقال المشتري قد اشتريته ثم وزنه فكان كذا قال البائع فليس ببيع اذا عرف البائع  
وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليست بتعليق (حيث) ان تعليق البراءة بامركا بن يجوز ويكون  
تجيزاً قال روح فلم يفصل بينهما اذا كان عالماً بكونه كائناً بينهما اذا لم يكن (من) اذ هب به هذه السلعة  
فانظر اليها اليوم فان رضيتها فهي لك بالف درهم او قال ان رضيتها اليوم فهي لك بالف درهم  
فهو جائز على ما شرطاً استحساناً عندنا باطل قياساً وبه زفر لانه تعليق ولذا لهما ما تبايعني ببيع نية  
خياراً فانه قال فان رضيتها اليوم والا فردت علي (صغيرم) بعثت منك عبداً هذا بالف درهم  
فلان جاز والرضي منه جائز يعني اذا اياين وقت الرضي في الجامع للبرعري بعثت منك عبداً هذا  
ان شئت جاز وكان تملكاً (شيطاً) تعاقب البيع وهما بمشيان او يسيران على دابتين او على دابة واحدة

في ممل واحد فان قبله متصلا بخطاب صاحبه ثم البيع وان فصل وان فلا يصح وان كان في السفينة  
 التجارية يتم والسفينة بمنزلة البيت (ن) لو قال له بيعت منك هذا الثوب بعشرة وفي يده قدح  
 فشرب ثم قال اشتريت جاز ولو كان في الركعة الاولى من التطوع فيضيف اليها آخرها وياخذ جاز ولو كان  
 في الفريضة وقيل بعد الفراغ منها جاز (فع) البائع يقوم في جانبته ويقعد المصالح له فقال المشتري  
 اشترينته بكل انقام البائع لمصلحة له لا معرضا وقال بيعت لا يصح (حيث) ولا يجوز ان يناديه من بعيد او من  
 وراء جدار (بمع) رجل في البيت فقال للذي في السطح بعته منك بكل ا فقال اشتريت صح اذا كان  
 كل واحد منهما ايوى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعث (فع) شمر (فع) ضمح) وغيرهم تعاقد البيع  
 وبينهما النهر المزداخا قاتني يصح البيع قلت وانه كان نهرا عظيما يجري فيه السفن قال ربح وقد تقر  
 رأي (بمع) في امثال هذه الصور ان كان يحال يوجب التباس ما يقول كل واحد منهما لصاحبه  
 يسمع والا فلا (بو) ساومه السلعة بعشرين دينارا فقال البائع لا ابيع الا بخمسة وعشرين فقال  
 اترك لي الخمسة ورضي بذلك ولم يؤجل منه قول ولا فعل فهل اليس بيع (بمع) قال له بالرح اهي  
 باروخ اى كالك نى بن يزار فقال البائع نعم وقال الاول اشتريت لا يتعقد بينهما بيع لانه لم يصف البيع  
 الى نفسه الا اذا جرى بينهما مقل مات كما اذا قال له المشتري بعينه فقال نعم ثم جرى هذه الكلمات  
 فحينئذ يتعقد (ط) مثله \* باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه \* (تم) فمن علاء الدين الزاهد  
 الوكيل بقبض المسلم فيه قبضه ردا او مغيبا لا يلزم الموكل الا ان يرضى به (فع) اسلم في حنطة بالبحر  
 او شحياح لا يصح (شبهه) مثله (فع) اسلم في الماء مختلف فان كان موضوعا جرت العادة بالسلم فيه  
 وقد كثر شرط السلم صح (فع) عك) باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه باكثر من براس المائي  
 او براس المال لا يصح ولا يكون اقاله (فصح) اسلم دينارا في مائتي من من رتيب فلما دخل الاجل  
 وعجز عن ادائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من ذلك الزبيب الذي على المسلم اليه بن يزار  
 وقبض الدينار لا يفسخ السلم في حصة الدينار (قب) السلم في العنب العلابي وقت كونه حصوما  
 لا يصح والسلم في التفاح الشتائي قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحا (فع) فك) اسلم زيبا في  
 منطقة لا يجوز (حم) عك) يجوز قابو الفضل جعل الزبيب كياليا وها جعلاه ونيا (بمع) القى

ورب العلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير المثل الذي شرط الا يفاء فيه فله مطالبة له بالمسلم  
 فيه ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط او دونه لان شرط المكان حق رب العلم  
 في الموضع الجبل قال ربح واقتى بعض مفتي و ما تناه لا يتمكن من مطالبة لان تعيين المكان  
 بحق المسلم اليه في الموضع الجبل وهذا الجواب احب الي الا في موضع الضرورة وهو ان يتم  
 المسلم اليه في ذلك الجبل فيعجز رب العلم عن استيفاء حقه ثم قال هذا قال الله تعالى الى الرواية المنصومة  
 باب الفساح في القبض على صوم البشري (بسم ط) عن ابي حنيفة ربح قال له هل الثوب لك  
 في عشرة دراهم فقال ما تم حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيري فاحل على هذا اوضاع منه فلا شيء  
 عليه ولو قال ما تم فان رضى به لحل به قضاء فهو على ذلك الثمن (بسم ط) مثله ومن ابي يوسف ربح  
 قال صاحب الثوب هو عشرة فقال الماوم ما تم حتى انظر اليه وقبضه على ذلك فباع لا يلزمه شيء  
 لانه اخذ على السطروان احل على غير النظر ثم قال انظر اليه فباع لم يخرج حقه قوله انظر اليه من  
 الفساح وهو على ما اخذ عليه اول مرة (بسم ط) اشأ الى انه ليس بمقبوض على صوم الشراء (ط)  
 اخذ منه ثوب وقال ان رضى به اشتريته فباع فلا شيء عليه ولو قال ان رضى به اخذ منه عشرة فعليه  
 قيمته لان المقبوض على صوم الشراء اما يكون مقبوضا اذا كان الثمن مسمى (حسب) ولا يحل  
 ضمان الصوم الا ما ذكر الثمن قيل هو قول ابي يوسف ربح ويكفي عند محمد ربح ان يعجل ثوبها  
 (حسب ط) دفع الى فامي في يار الينعق منه الارز والبعد من والجص ونحوها ثم اختصها بجزية الماحقة  
 فعليه قيمة يوم الاخذ لا يوم الحصر ثم وكل الوالم يدفع اليه لثمنه لانه صوم حين ذكر الثمن قال ربح  
 فبعله مقبوضا على صوم الشراء بمجرد ذكر الثمن وان لم يبد بكونه مقبوضا وعرف به ان المقبوض على صوم  
 الشرعي يضم من بالقيمة وان كان من ذوات الامثال (بسم ط) باب فيما يتعلق بقبض الجميع وتصرف المتعاقدين  
 قبل القبض والحلا له ونحو ذلك (بسم ط) اشترى حارية فزوحها قبل القبض فقبلها الزوج اولمها  
 قال يتبعي ان يصير قابضا كما لو وطئها ولو قطع للمائع طرفا من الثوب يسقط حصته كالطراف المند  
 ولو تبايعا وتقل المشتري الثمن والمبيع بينهما بحيث يتمكن كل واحد منهما من قبض فباع او ملكا  
 فمضى ان يهلك من المائع (بسم ط) (بسم ط) (بسم ط) (بسم ط) (بسم ط) (بسم ط) (بسم ط) (بسم ط) (بسم ط) (بسم ط)



قابضاً وكل الواشتر له لغيرة أو واشتراته غيره وفي الودعة ولخوها حتى يصل إليها أو يكون بضمرة  
 بالبيع ولا يستردّها البائع بعد ذلك قال رح يعني لا يحبسها منه لاستيفاء الثمن ولو وضعه قريباً منه  
 بحيث لا يمكنه قبضه إلا أن يقوم إليه لم يضح (فح) ابق المبيع قبل القبض فجعل الراذلي البائع  
 (شمر) اشترى في القرية ألف من من الحنطة وأرجوها وهي مشار إليها وقال البائع له أجمها إلى  
 الجرجانية وزنها بها فقد ايتمنتك فدخلها وهلك في الطريق هلكت من المشتري ولو سلمت فاجر  
 حملتها إلى المشتري (فح) اشترى ثمار الكرم والإشجار وهي عليها يتم تسليمها بالتخلية وإن كانت  
 ممتلئة بمالك البائع كالمشاع بخلاف الهبة (ط) مثله ولو باع قطناً في فراش أو حنطة في هليل وسلم  
 بمالك لم يصح إذا لم يمكنه القبض إلا بالبدق (يو) يصح تسليم دار فيها متاع لغير المشتري  
 أو أرض فيها أشجار لغيره بحكم الشراء (فب) الهبة (فب) وقبض المبيع بالبيع الغاسل ينوب عن  
 قبضه في المبيع الصحيح (جنم) اشترى ماء فأتى بحد قبل قبضه يبقى المبيع وعلى عكسه ينعكس الجواب  
 لأن المبيع لم يمتق (فح) اشترى عبيد أو أمراً بالبائع بالحجامة منه ففعل لا يصير به قابضاً (ط سبق)  
 الأصل في هذا البعثن أن المشتري متى أمر البائع بعمل في المبيع ينقصه يصير قابضاً وإلا فلا كالبصارة  
 أو الغسل بأجر أو بغير أجر لم يصير قابضاً ولا جراً واجبوا الحجامة لا تنقصه معنى كالغسل (فح) الحسن  
 من زياتين ح اشترى الحما أو سمكاً أو شيئاً يتسارع الفساد إليه وذهب لينجي بالثمن فابطلت فحشى  
 البائع فساداً ويبيعه ويحل للمشتري إذا علم ذلك شراً وهو يتصدق بالبائع بالزيادة إن باعها  
 بها والنقصان موضوع عن المشتري إن باعها بالنقصان (ط) هشام بن محمد اشترى خراج ثياب هزوية  
 أو تمر قوصرة لا يخل الجرا أو القوصرة في البيع (سج) باع سلعة غائبة بثمن ليس له أن  
 يطالب المشتري بها إمتن حتى يحضر السلعة ويجهلها بهيمة التسليم (جنم) اشترى داراً أو عبيداً أو  
 ضرراً أو تركها في يد البائع فباعها ورجع فالبيع باطل وإن باعها المشتري ففاسد أيضاً ويجب نسخه  
 (عك) اشترى حنطة لم يرها فلم يقبضها حتى باعها البائع عن غيره وسلمها إليه والتفتها انفسخ  
 المبيع وعليه رد الثمن على الأول (ح) باع عنب مثله بالفلم يقبضه حتى باعه البائع من آخر  
 أو وهبه وسلمه أو عاره وسلمه إليه فبات في يده فاشترى الأول بالخيار إن شاء أن يضي

فَقَدْ وَضَعَ الْمُشْتَرِي الْبَائِي وَكَذَلِكَ فِي الْهَبَةِ وَالْعَارِيَةِ قِيمَةً فِيهِ يَوْمَ قَبْضِهِ وَلَا يَرْجِعُ الْمَوْهَبُ لَهُ  
وَالْمُسْتَعِيرُ عَلَى الْبَائِعِ بَشَرِيٌّ وَإِنْ شَاءَ نَقَضَهُ وَاسْتَوْفَى مَا دَفَعَ وَلِلْبَائِعِ أَنْ يَضْمِنَ الْمُشْتَرِي الْبَائِي قِيمَةَ  
يَوْمَ قَبْضِهِ وَكَذَلِكَ فِي الْهَبَةِ وَالْعَارِيَةِ وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ أَخْبَرَهُ أَوْ دَعَاهُ وَسَلَّمْ وَمَاتَ فِي يَدِهِ انْتَقَضَ الْمَبِيعُ  
وَلَا يَضْمِنُ الْمُشْتَرِي وَاحِدًا مِنْهُمَا لِأَنَّهُ إِنْ ضَمِنَهُ رَجَعَ يَدُهُ عَلَى الْبَائِعِ فَيُضَيَّرُ كَأَنَّهُ مَاتَ فِي يَدِ الْبَائِعِ (م)  
بَاعَ عَبْدٌ وَامْرِئِيهَ بَقْتَلَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلِلْمُسْتَرِي نَقْضُهُ وَإِنْ شَاءَ ضَمِنَ الْقَاتِلُ قِيمَتَهُ وَلَا يَرْجِعُ بِهَا  
عَلَى الْبَائِعِ لَعَدَمِ الْغُرُورِ وَلَوْ بَاعَ ثَوْبًا مَقَالًا لَخِيَّاطٍ أَقْطَعَهُ فِي قَيْصِيَا بِأَجْرٍ أَوْ بغيرِ أَجْرٍ لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْتَرِي  
أَنْ يَضْمِنَ الْخِيَّاطُ لِأَنَّ الْخِيَّاطَ يَرْجِعُ بِالْقِيمَةِ عَلَى الْبَائِعِ (سَمِعْتُ) وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ عَبْدًا لَقُطِعَ الْبَائِعُ يَدُهُ بِغَيْرِ  
الْمُسْتَرِي إِنْ شَاءَ أَخَذَ الْعَبْدُ بِنِصْفِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ سَقَطَ عَلَيْهِ الثَّمَنُ قَالَ رَاحُ وَاشْرَا فِي أَثْنَاءِ  
الْمَسَائِلِ أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ أَجَنِبِي قَبْلَ الْقَبْضِ عَمْدًا كَانَ أَوْ لُخْطَاءً لَا يَنْتَقِضُ (رَبِطْتُ) عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِ اشْتَرَى  
مَنْزُلًا كَيْفَ لَمْ يَقْبِضْهُمَا حَتَّى قُتِلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْبَائِي بِالثَّمَنِ كُلِّهِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَإِنْ  
مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْآخَرَ فَيُخَضِّعَهُ مِنَ الثَّمَنِ وَإِنْ اشْتَرَى شَاتَيْنِ فَتَطَلَّعَتْ أَحَدُهُمَا لِأُخْرَى  
فَقُتِلَتْهَا فَهَلْ أُمْتَزَلَتْ الْمَوْتُ (ع) عَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِ اشْتَرَى خَاتَمَ فِضَّةٍ بِنِزَارٍ لَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى ذَهَبَ  
فِضَّةً بِخَيْرٍ إِنْ شَاءَ أَخَذَ الْحَلْقَةَ بِنِزَارٍ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِحَصَّةٍ مِنَ الثَّمَنِ وَلَوْ  
اشْتَرَاهُ بِنِزَارٍ إِنْ شَاءَ أَخَذَ بوزنه عِنْدَهُمَا وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَلَوْ اشْتَرَى قَمِيصًا لَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى تَحْتَرِقَ  
الْأَكْمَرُ فَقِي قِيَامِ قَوْلِ أَبِي جَنَيْفَةَ رَحِ إِنْ شَاءَ أَخَذَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَى سَاجِدَةً  
أَوْ خَشَبَةً فَلَمْ يَسْجُدْ أَوْ ذَرَاْعًا مِنْهَا أَوْ دَارًا نَفَسًا بِنِزَارٍ وَلَمْ يَنْفَسْ لَكِنَّهُ اسْتَحَقَّ فِيهِ أَخْذَ الدَّارِ  
بِالْحَصَّةِ وَإِنْ اشْتَرَى الدَّرْعَ فِي الْأَرْضِ فَاحْتَرَقَ يَأْخُذُ بِهَا بِحَصَّةِهَا إِنْ شَاءَ (سَمِعْتُ) بِسُورِيٍّ يَمِينِ الْهَلَاكِ  
وَالْإِسْتِحْقَاقِ فِي مَسْئَلَةِ الشَّمِصِ وَالْخَشَبَةِ وَالْأَوْخَلِافِ الشَّائِعَةِ مَعَ الصَّرْفِ حَتَّى لَا يَأْخُذَ الصَّرْفُ  
تَسْلُطًا مِنَ الثَّمَنِ إِلَّا إِذَا سَمِيَ لَهُ أَوْ لِلْبِنَاءِ أَوْ لِلشَّجَرِ ثَمَنًا أَوْ طَرَفًا عَلَيْهِ الْقَمِيصُ وَظَهَرَ مَا اشْتَرَاهُ نَائِمًا  
كَاسْتَحْقَاقِ الْمَبِيعِ فِي وَجْهِهِ (ص) وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدٌ ابْنُ بَنِي وَنَقَضَهُ ثُمَّ هَلَكَ الثَّرْبَانُ ثُمَّ اعْتَقَ الْعَبْدُ  
أَوْ وَهَبَهُ وَنَسَلَهُ أَوْ بَاعَهُ قَبْلَ قَضَاءِ الْقَاضِي بِشَيْءٍ جَازٍ ذَلِكَ كُلُّهُ وَبَعْدَ الْقَضَاءِ لَا يَنْفَعُ ذَلِكَ التَّصَرُّفَاتُ  
لِأَنَّ الْجَوَازَ ارْتَفَعَ بِهَلَاكِ الثَّرْبَانِ وَيَقْبَى أَصْلُ الْعَقْدِ فَاحِدٌ أَوْ أَنَّهُ كَافٍ لِلْمَلِكِ الْمَقْبُوضِ وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي

(أ) رفع أصل العقل فلم ينفك شيء من هذه التصورات ولو استعصى الثوبان بالفضل لم يحتق نقول  
 باليمن بالاستحقاق بفعل العقل فصار كالفاصل البتة ولو اشتري عجل بمائة أو عشرين قيمة خضريين  
 وهلك الغرض قبل التسليم انفسح العقل في ثلثه وكل البواشتر المائة وثمنا بثلثهم زادوا المشتري  
 عرضا قيمته خمسون وهلك قبل التسليم ينفسح العقل في ثلثه في باب حبس المبيع بالثمن والماثل  
 المتعلقة بالثمن (بم) اشترى شيئا لم يوزن فليس للبائع ان يطالبه بالثمن قبل الزينة (الشيخ)  
 راخذ المتوسط الثمن وجعله في كفه البائع فقال لا آخذة ومن كفه فصاع فان فعله المتوسط باذن  
 المشتري يضمن البائع والا فهو غاصب فيضمن المشتري ايضا فاع (أفع) ان كان المتوسط قبضه  
 للبائع باذنه فهو ثمن البائع والا فمن المشتري ان كان يرضاه بعد ان لم يوزن يبيع منه ثمن  
 (الشيخ) يسلم المشتري في الاثمان في كل دينار طسوجان مثقالين وقرابة كل واحد منهما وهلك  
 عادة جازية بينهم لا يعزلان في الزينوف وكتب غير يعزلان (الشيخ) وان لم يمكن الاختيار  
 عنه فاخذه البائع على ان لا يرد ثمنه لا حين يعزل ولو باع بشئ من متاعا وقال المشتري هذا اسد بش  
 وهوزيف وتجاوز به البائع واخذ ويجوز (الشيخ) اشترى به بشئ من وزان في الوزن بقدر شعيرة مما  
 يدل خل بين الوزنين لا يجوز (الشيخ) اشترى به بشئ من الى شئ فلم يسلمه حتى مضت السنة فلا اخذ من  
 وقت التسليم (بم) اشترى شيئا بالثمن من الحنطة فحقن ثم باع البائع شهرين قبل المطالبة للحال  
 ان كانت الحنطة معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم يكن معينة فلا ولو اجل المشتري الشقيع  
 في الثمن فالتأجيل باطل (لم) ابن يوسف ربح عجلان لم يعز في كل واحد منهما عجل  
 من عجل مما حبه فباعهما اكل المولى بان باجازه الآخر واحد هما اكثر قيمة من الآخر فالثمن بينهما  
 نصفان وكل البيوت فانما ينظر الى عددها لا الى فضل بعضها على بعض (الشيخ) اشترى بما في هذا الكيس  
 من الدراهم فاذا هي دنانير جاز البيع لانهما جنس في حق الزكوة وعالية لانهما ذلك الكيس من  
 دراهم نقد بله وكل اعتد تفاوت النقد بين (تفع) فاك دفع الى بقال ثمنا ليشترى منه شيئا فوزنه  
 بضاع منه شيء قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع ضاع حتى ان دفع (علك) ما وزن ضاع  
 البقال (س) الشراء بالحنطة لا يصح ما لم يبين انها جيدة او وسطا وزانية (عجن) بعثك فبقي

بما مع دارك سنة لا يتصور (طرح) هذا البيع في حق العبد اشارة في حق الله اروا انه حائز (مصحح)  
 رفاع صبيته باربعين طلحا خمسة وثلاثين واشترى بعد الخمسة النافيه من المشري شيئا محضرا به  
 رقيقه ثم تنى بطلان البيع اوردها المشتري بعتا او شرط او خيار ليس له ان يطلب الخمسة التي  
 باع ذلك البشيم بها وراعه عمره فيه \* باب فيما يتعلق بالعلوم والعدييات والدراهم المعشوشه  
 في المايعات \* (بسم الله) (شوط) اشترى علوسا وهي عديه فعل الدم صارت وريسة بمشترى  
 (صح) ولو اشترى بد فانير عدييات بعد قاتوا احد مكان العدييات علوسا حار (صح) اشترى  
 علوسا ثم تهن منها لم يكن راقا وقب العبد فهو ناطل لا نه بيع الثمن وهو معدوم وان كان انما  
 كانت كايدي قد له الرد فعلى ظهوره الى حصر في سائر الاعيان لان التقصير ثم من حصه حيث  
 لم ير المتابع له وفي الصائر ولا كنه لهما (شوط) اد يستأجر على الصه في ذلك اهم بهي في  
 حكم شيء من يتلف من صير وقصه لا يبيع احد قضا الاجر فان اشترى بهده الدراهم صه حاله  
 قابلا يصح وان لو علم ان وزن القصة القصاصه اكثر من وزن القصة التي في الدراهم والا فلا ويراعى  
 فيه شرائيا الصير ولو اذنت له ببيع الصير في مالان مما يميز للصير صررا كالتسيف المحلى وان اشترى  
 بهاد في حار كنف وما كان يلقى مراعى فيه شرائط الصير ولو بعت به صها لم يحس حار كنفها كان لانه باع  
 حديسين بحسن وكذا الك القصة التي وليت عشا لهما تبعا لوال العبد ثم قال في حاد من الحسن اعبر  
 القصة وان يمتدح رواية الجامع ولا يجعلها في كل يوم فكثيره الصغر لان السعر اسو وعه يد هانا ولها  
 لو ارادوا تميره يسترق الصير في كثير احتج بتميره المجهه منه وكذا الك الذي ذهب اذا احاط بهيره  
 في هذا الاقسام فالذي يرجح تقوية هذا كله ان المدراهم التي عكس عليها الصغر لا يتصور بيعها انما  
 او بعت الى ذلك ايد فعلها اما يبيعها الصير في من العدييات والسترة قد نايير ولا يوجد قبض  
 اليه ليس في الحال به طل العبد في ذلك لان في حاله صير وان يملكه (مصحح) لا يطل ببيع العدييات المعشوشه  
 بالدرهم المدراهم فالاعن قد من لمدركي ومحصر المقيروا في انهاء حكم العروص فالزوج والاصم  
 ما يصح به (شوط) ولما العدي وريها اول حكم تصاير للزكوة \* باب في بيع الحسن والحسن وما يصدق  
 منه \* (بسم الله) يبيع الحور بعد العدي لا يتصور على وجهه الا عسل (نفع) الاصح انه لا يصح (عكس عت)

(١) يجوز كيف ما كان (ظمر) لا يجوز كيف ما كان (عك) باع ديماء جازله خمسه ائنه بالبريسم وزقه  
 منها يجوز كرخن من ابي يوسف لا بأس بخزل قطن بتياب قطن يد اييد لا نهيما ليسا بخوزونين ولا  
 جنسهما وكل لك غزل كل جنس بتيابه اذا كانت لا نورن تلك الثياب ثم قال ولا اعلم فيه بخلافه عن  
 اصحابنا (جئت) مثله انه يجوز بيع الثوب بالغزل كيف ما كان الا ما يوزن وينقص يعني فيعود الى اصله  
 (ع) مثله (خو جت عمح) بيع كسب السمسم بالسمسم ائنه يجوز بالا اعتبار (عمح) بيع العنب بالنزله  
 لا يجوز كيف ما كان لانه خبز فيه دهن (مست م) قال ابو حنيفة ربح لا بأس بالخبز قرص يقرصين  
 يد اييد او ان تفاوتا كبيرا (مست) ذهب انض على ان يبيع العنب بالخبز يجوز كيف ما كان عند ابن حنيفة  
 وابي يوسف ويجهل ربح وعند زرارة وروى في جواب عمر بن قيس قول زرارة (عمح) وبيع الدقيق  
 بالخبز يجوز لان الدقيق فيه صاومه (مست) يبيع العنب بالدبس يتبعني ان يجوز كيف  
 ما كان لتغيره بالنار يد ليل ان العصير من ذوات الا مثالي والدبس من ذوات القمح (ظمر) اليدين  
 او الحليب جنس واحد ويجوز بيع الصابون بالصابون مثلاً بمثل \* باب البيع في الكمية غير مدية \*  
 (شمر) اشترى موزونا كالدهن الخطئة الى اجل فان بين نوعها وصفتها صحت (فمح) الاصح انه يصح (شمر)  
 صح ان كان الدهن عتيبا (عك) الاشياء التي تؤخذ من البياع على وجه الخروج كاهو العاد يمين  
 غير بيع كالعدس والملح والزبيب ويخونها ثم اشتراها بعد ما فعلت صح \* باب فيما يندخل في البيع  
 من غير ذكره \* (فمح) قال بائع الفاليز بعت منك هذه الميطينات بالخوارزمية وبالروح ناو ولم يذكر  
 الحد جات والباطيغ فانها تدخل فيه في عرفنا (سمر) لا يدخل البطاطيغ (بمح) باع دارا فيها  
 بريد خل فيه ولو باع نصف دهليزة من شريكه او غيره يدخل نصف الباب الخارج (بمح) اشترى  
 كرم ما يدخل الوثائق المشدودة على الاوتاد المضروبة في الارض وكل اعمل الى راجين المدفونة  
 اصولها في الارض من غير ذكره قال ربح فعلى هذا يدخل بخوارزم اي تكتبي اورد واجه سيرج في  
 جيار (بمح) وفي تهميد ياب المقلانسني وفي فوائد ابي بكر محمد بن الفضل قيل لا يدخل الولد في بيع الام  
 كيف ما كان وقالوا بل يدخل الولد الرضيع في بيع البقرة والشاة والنافه والرمكة عند هنادون  
 الفطيم ولا يدخل في بيع الا تان كيف ما كان فبنى الجواب على تعلق منفعة لبن الام على الولد

(سج) وعبره ناع ارضا فيها ثواب مقولة من ارض اخرى لا يد حل في البيع قال رص وهذا اذا  
كانت معمورة شبه التل (تسج) ناع ارضا فيها مقادير صبح البيع بها وراعا المقايير (سج) اشارة الى انه  
يبدل حل ارض العربي البيع (فصح) نالغ اي يردى دك في دي ياردن او في ايشبيه كرنت او في  
اراجيه واما في ميا حوتيه حكود لا يد حل في البيع الجزر والسلق الا اذا كان براد في العربي  
يملك ذلك بلفظ العالين (تسج) ومطرح الحصان ليس من مراقق الارض فلا يد حل في البيع بل كره  
المراقق \* فان في البيع الموقوف \* (شم) وصولي ناع مال غيره فلهه فسكت متا ملا يقال له ثالث  
هل ائمت في الا حارة فقال نعم فاحاره تمد ولو حر ك راحه سمح فلا لا تحرك الراس في حق  
والباطق لا يعتبر (فصح) قال ليعتد هذا العمل من فلا يقال العصولي اشترى به لعلان لا يرجع الحق  
الى العصولي لانه اخرج الكلام صحاح للرسالة (ط) الاصل فيه ان من اشترى شيئا لغيره بغير امره  
وكان للعائد وان اثار لعلان الا اذا ضاعه اليه فان قال اشترى به لعلان او علمه له او كان المانع بعه  
من يلان وقال العصولي اشترى به او قبلته فحيث يتوقف ولا يبعد على العاقل (فصح) اشترى دارا  
في احارة انسان فقال احو المشتري للمستأجر ان احو اشترى الدار التي في احارة فقال صار ك  
ربا وهذا احارة (ف) اشترى من وصولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه انه يصولي ثم هلك الثمن  
فحمله ولم يحرك المالك البيع بالثمن مضمون على العصولي (فصح) يرجع على العصولي بمثل الثمن  
(ب) لا يرجع عليه بشيء (ط) ان علم انه يصولي وقت اداء الثمن يهلك امانته كره في (م)  
اقال رص وهو الاصح ولو ناع حارة وروحه يقال يد مع اما المشتري للثمن حيد او هو احارة (حت)  
يقال ماعبي فلان يملك ان كان كل انقل احوته او فهو حائز حازا ان كان نكدا او باكثر من  
ذلك النوع ولو احاز من آخر بطل وعس اس سلام لا يعتبر العلم بالثمن لانه مأمور وقيل اي اذا  
كان ما يتعاقب قيمة \* فان في بيع المستأجر والمرهون \* (كص) والعلاء ان وعيرهم ناع الراهن الرهن  
وقس الثمن ثم ناعه من آخر قبل الفك ثم امكه فالسائق اولى ولو احاز المرتهن التبع الثاني وسلم  
فالثاني اولى (سج) ناع الراهن الرهن المشاع لا يد نقل على المرتهن اذا كان الرهن ساقا على الدس  
قال رص وانه صحيح فان للرهن العاقل حكم بالصحيح اذا كان ساقا على الدس في حق المبيع

المبرهن أن الحق يقع من تباين الغل ما بعد الموت وإذا كان الدين سابقا فلا عرف في (ط) ولو  
 باع الموراهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه ففيه خلاف (فسخ) باع الدار المؤجرة بغير رضا المستاجر  
 ثم زاد المستاجر في الإجارة وجازد العقد فنقل البيع الموقوف لأن تجديدا لا جازرة تضمن الفسخ  
 الأول في نقل البيع (رقب) ادعى المشتري القطع على المستاجر قبل الشراء وهو ينكر والبايع  
 ضائب يسمع بينته على المستاجر (فسخ) يسمع المستاجر البيع فقال للمشتري أنها في اجارتي ولكن من  
 كرمك أن تعرفني حتى أخذ الإجارة التي دفعتها إليه فهو جازرة وينقل البيع (فسخ) أجر المستاجر  
 الدار من غيره ثم باعها ما يكها وإجازه الثاني يظهر إجازته في حقه فليخرج من الدار وعليه الجور  
 تمام المدة الأولى لأنه لم يظهر في حقه الثاني وأغلقها \* باب في بيع أحد الشريكين أو بيع المشاع  
 في العمارة أو الشجر أو الزرع والنبات ونحوها وبيع العمارة دون الأرض \* (شتم) أرض بين رجلين  
 الثلثين والزرع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع مشاعا من اجنبتين صلح في  
 الأرض دون الزرع ولو اشترى حصرا ما منتفعا مقرزا أو بعض الفاليز من غير شريكه مشاعا فسل البيع  
 فيهما (شتم) صلح في الحصر دون الفاليز قلت والظاهر أنهما أرادا بالفاليز الثلثين لم يكن رك فان  
 بيع نصف المدرك مشاعا جائز عندنا (شتم سني) باع نصف الفاليز مشاعا وإن للقطع يجوز (رفع)  
 باع نصف البطلطيج أو الخلدج المحوزة ونصف التلق الذي يعد في الأرض مشاعا لا يصح من  
 غير شريكه قبل الإذراك (ط) مبطلخة بينهما باع أحدهما نصيبه من أنسان من غير أرض لا يجوز  
 (شتم) يجوز ترصاء صاحبه (فسخ) ولو إجازة الشريك له أن لا يرضى بغير ذلك (رفع حلك) فاليز  
 مشترك بين صاحب الأرض والخراث فباع صاحب الأرض نصيبه من الخراث صلح (حملا) مثله  
 (ثما) هو فاسد ولو باع الخراث نصيبه من صاحب الأرض صلح (رفع شتم) يبيع نصف الزرع مشاعا  
 من غلوه قبل أن يتركه لا يجوز إلا برضا صاحبه وقال أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وإن رضى  
 صاحبه (جنت) الشجر كالزرع في ذلك وكذا اشترى نصف حائط بل فيه جائز وبغير أرض لا يجوز  
 من غير شريكه والظاهر في الحائط جوازه (جنت ط) اشترى أرضا وزرعها فاشرك في الأرض  
 والزرع جاز ولو اشرك في الزرع وحده لم يجوز (شتم رفع) ثوبا بينهما فباعه أحدهما بغير إذن

شريكه ولم يجزه لزم في نصيبه البائع (ان) مثله في العبد (فح) باع أحد الشريكين نصف الحصن ثم شاع  
 من غير شريكه وسلم ثم باع شريكه نصفه منه ايضا مع الثاني وانقلب الاول جائزا (شمر) لا ينظر  
 جائزا (فك) عارية مشتركة بينهما باع اصيلهما ونصوني جميع العارية يتوقف البيع على اجازة شريكه  
 فاذا لم يجز يقيد البيع على ازالة اصيل الشريكين الدار المشتركة (فح) مثله في بيع العارية المشتركة  
 (كح) باع نصف عارية طيبة مشاعا والورقة للوالي أصبح قال روح وحك المشاع حتى زاد ويجوز بيع  
 نصف العارية مثلهما لو كان يقضى (فتح عتيق) من غير تفصيل (شيب) مثله انما يبيع نصف الزرع  
 وشاعا لان العارية للبقاء فاستبنت الزقية ولا لكل ذلك الزرع قلل ازح فالصالح ان في جواز بيع نصف  
 العارية مشاعا المختلف للزوايا من المشايخ والجواز اقول اجمع (يحب) في ارضه اشجارا وجوز في ابيع  
 قهقهة مشاعا لم يجز كالزروع ولو باع نصف كلهما جاز ولو باع نصف خشبة مقبومة او نصف عارية لوعيتها  
 مشاعا جاز وان كان في قسمها غير ارضين (من) الزرع دين ثلثه باع لخصه نصيبه من اصيلهم لم يجز ولو  
 باعه منهم لاجاز (طع) باع نصف اشجارا وشاعا يعلت اولان قطعها جاز والا فلا (فتح شيب) يندفع في  
 الغير وان رها فمها غصنها فباع اجدهما نصيبه بجا لان القطع يستحق جليهما (يحب) امر ارضين لرجلين  
 بينهما سهمان اكلوا الفصل منهما اختلف بيعته فبيع مشاع باع احدى همتا نصفها ولم يكن معينها ولا مشاعا  
 ينفذ في نصفه نصفه ويتوقف في نصف نصف شريكه فمما يدعى ببيع الاشجار والاعشاب  
 والاوراق والابطحة والزروع (فتح عتيق) مثله في اشجارا ولم يبين موضع القطع يجوز قطع من  
 ونحوه الا ان يقطعها من اصلها الا اذا لم يحد ضلالة او اضمحلت فلهما ليريد ما ظهر منها (فتح  
 صك) اشترى من مطة قد ثبت يقطعنها بجوز وما تعلق بها من البطل طبع تغلج ملكه لان بالشرع  
 ملك اصلها وهما ليطعين وللبيع ان ايا موه بالقطع الا اذا احتاجوا لمشتري ارضه او احتال فيستأذن  
 في التبرك ويقول له متى رجعت عن هذا الاذن كان ما ذكرناه في ترك هذا اليقطين او الثمار والزروع  
 الى التودد اليك كقولنا ان جد يد في المستقبل واستجلا والاشجار وللزرايين باطل (ظن) مثله في شروطه  
 (ين) مثله فيم قال وفيه حيلة الخوف وهما ان ياشد مشترى الثمار الاشجار ضمن اليافع معاومه  
 معة معاومة فلان للبائع من ثمها جزء والمشتري الفاجز فيكون الملك للبائع ولا يتمكن من دعه



[illegible]

فَمَا (فَعَّ ب) يَجُوزُ بَيْعُ الْحَيَاتِ إِذَا كَانَ يَنْتَفَعُ بِهَا لِلاَذْوِيَّةِ (ط) وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْهَوَامِّ كَالْحَيَّةِ وَالْفَأْرَةِ  
 وَالزُّزْعَةِ وَالْقُبَّاءِ وَالسَّحَابَاتِ وَالْقَنْقَلِ وَعَلَى مَا لَا يَنْتَفَعُ بِهِ وَلَا يَجْلِدُ وَيُؤْتَى بِغَيْرِ الْبَسْكَ مِنْ دَوَابِّ  
 الْبَحْرِ إِنْ كَانَ لَهُ ثَمَنٌ كَالسَّقَنْقُورِ وَحُلُولَةِ الْخَزْزَخِزْ وَخُزْهَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِلَّا كَالْقَصْفِ وَالسَّرِطَانِ وَجَمَلُ الْمَاءِ وَقِيلَ  
 يَجُوزُ حَيْثُ لَا مِثْلَ وَلَا مِثْلُ الْجَسَنِ أَطْلُقَ الْجُزْأَنَ (شَمْنُ) جُفْرٌ مَوْضِعٌ مِنَ الْمَدِينِ ثُمَّ يَأْتِي تِلْكَ الْجُفْرَةُ أَوْ تَجُزْ  
 لَمْ يَصُحَّ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَمْلِكُ مِنَ الْمَعْلُومِ مَا يَخْرُجُ وَيَأْخُذُ وَمَا بَقِيَ تَبَيَّنَ عَلَى الْإِبْرَاهِيمِ قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ رَوَيْهِ  
 فِي وَاقِعَةٍ بَلَّغْنِي عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَاتِلِينَ بِالْمِجَازِ فَإِنَّ لَهُ نَفْسًا مِنْ جُفْرِ جَدِجِيلٍ أَرْضٌ بِخَيْرٍ وَجُفْرٌ لِيَتَّخِلَ مِنْهُمُ  
 الْقُدُورُ ثُمَّ مَا تَرَى تَحْتَ شَيْءٍ مِنْهُمْ قَدْ وَرَدَ إِيَّانَ نَوْرَةٍ بِالْجَانِبِ الْمُنْعَى تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَهَلْبِنَا وَهَلْبَارَ وَابْنَا  
 وَالصَّوَابِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمُ الْمُنْعَى لِأَنَّ الْجُفْرَ الْبَاقِيَّ وَإِنْ ظَهَرَ الْجُفْرُ بَكْنَهُ بَقِيَ وَلَمْ يَصِلْ إِلَّا بِإِبْرَاهِيمِ (ط) بِشَرْطِ جَوَازِ  
 الْبَيْعِ كَوْنِ الْمُبْتَاعِ قَائِمًا مَعْلُومًا مَقْدُورًا وَالتَّسْلِيمُ وَتَبَايَعُ الْمُنْفَعَةِ وَامْكَانُ الْإِنْتِفَاعِ لِلْحَاكِمِ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَوْ  
 الْأَجَارَةُ شَرْطٌ حَتَّى تَجَازِيَ بَيْعَ الْمَهْلِ وَالْجَمْعُ وَالْطُّفُلُ وَالسَّخِيفَةُ لَمْ يَجُزْ إِجَارَتُهَا بِأَيِّ جِهَةٍ الْمُبْتَاعِ  
 وَاللَّثْمُ وَمَعْدَمُ لَصَاقَةِ الْعَقْلِ إِلَى مَلِكِهِ \* (عَلَتْ) لَهُ عَلَيْهِ نَصْفُ دِينَارٍ وَبِطْنِ الْمَدِينَةِ الْبُورُ الْبُورُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ  
 فَبَاعَ مِنْهُ شَيْئًا بِمَا عَلَيْهِ لَا يَخُوزُ إِلَّا الْفَقْرُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فِي الْمَحَلِّ (بُورُ شَمْنُ) بَاعَ خَيْطَةً قَدْ وَاعِلُهَا  
 وَلَمْ يُعَيِّنْهَا إِلَّا بِالْإِبْرَاهِيمِ وَلَا بِالْوَصْفِ لَا يَصُحُّ (شَمْنُ) خَيْطٌ قُطِعَ خُفًا مِنْ جِلْدِ لَبٍ جَلَّ حَرِيفٌ لَهُ وَيُقَى  
 مِنْ الْجِلْدِ قُطْعٌ فَاسْتَأْمَنَ الْخَيْطُ مِنْهُ فَقَالَ صَاحِبُ الْجِلْدِ لَا أَعْرِفُهَا وَلَكِنْ بَعَثَ مِنْكَ مَا بَقِيَ مِنْهُ وَهُوَ  
 لَمْ يَكُنْ يَكُنْ أَقْبَالَ أَكْثَرَ بَيْعٍ صَحَّ (ط) بَيْعُ مَا لَمْ يَعْلَمْ الْبَائِعُ وَالْمُسْتَعْرِ بِمَقْدُورِهِ يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَحْتَجِ بِهِ  
 إِلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّسْلِيمُ كَوْنُ اقْتِرَانِ فِي يَدِهِ مَتَاعٍ فَلَا غَضَبَ أَوْ دَوْبَعَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ الْمُتَعْرِ مِنَ الْمُقُولِ جَانِ  
 وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مُقَدِّمَهُ (شَمْنُ) قَالَ لِغَيْرِهِ يَعْنِي مَا فِي يَدِي بِكُلِّ أَفْهَامِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْبَائِعُ بِهِ فَذَا هُوَ جَوْزُ  
 لِلْبَائِعِ جَازٍ (ب) أَبُو الْقَاسِمِ رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ لَكَ فِي يَدِي أَرْضٌ خَيْرٌ فِي شَيْءٍ كُنْ لَا تَسَاوِي شَيْئًا فَبَعَا  
 مِنْ بَيْتِهِ دِرَاهِمَ فَبَاعَهَا وَلَمْ يَعْرِفْهَا الْبَائِعُ وَهِيَ تَسَاوِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ (بُيْعُ) اشْتَرَى  
 مِنْهُ يَبْقَى عِشْرَةَ أَمْثَلٍ مِنَ الْجُزْأَنِ خَزْرُ لَهُ كَثِيرٌ صَحَّ كَعِشْرَةِ أَقْبَلَتْ مِنَ الْجَنَّةِ لِأَنَّ الْمَشَاحِدَ لَا تَجُزِي  
 فِيهِ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنْ اخْتَارَ مِنْهَا لَمْ يَصِحَّ (حَمْدُ) قَالَ لَهُ اشْتَرَيْتَ مِنْكَ الْفَيْءَ مِنْ هَذِهِ الْجَنَّةِ فَرَزْتَ  
 فَذَا عَمِي بِحَمْدِ مَا تَقْبَلُ فِي الْمَوْجُودِ وَقِيلَ لِأَنَّ الْغَسْبَ قَوِيٌّ فِيهِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ (شَمْنُ) صَحَّ فِي الْمَوْجُودِ

اتفاق وكذا في العدديات المتقاربة إنما الخلاف في العدديات المتفاوتة إذا وجد لها نقصان  
 إلى حنيقة روح فسد العقد في كله وإن سمى لكل واحد منها ثمنًا عندهما يجوز ويتخير  
 المشتري (عكس) بعث منك من الحنطة التي في بيتي بمائتي من فاذا هي مائة لم يصح في الموجود (بعض)  
 فيجوز لمن اشترى خمسة أثواب كل ثوب بدرهم فاذا هي أربعة قال روح جواب (عكس) مستقيم على  
 رواية قاضي الحرمين عن أبي حنيفة روح في مسألة الثياب واختيار الجرائد أنه يفسد في الكل وعن أبي بكر  
 محمد بن الفضل باع شعير اله ولم يصف البيع إليه ولا وصفه فالبيع جائز لأنه باع ما يملك ولو لم يكن  
 في ملكه مقدرا ما باع بطل في كله لأنه باع ما يملك وما لا يملك (تجب) باع كرا من حنطة إن لم يكن  
 في ملكه بطل وإن كان بعضه في ملكه المعلن وموهم في الموجود وإن كانت في ملكه لكنه  
 من نوعين أو في موضعين لا يجوز وإن من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف البيع  
 إليه بل قال بعث منك كذا من الحنطة جاز وإذا علم المشتري مكانها يخير إن شاء أخذها بطل لك  
 الثمن في ذلك المكان وإن شاء ترك وعن أبي يوسف روح تجوز (ع) بعثك جارية بكذا أو عتقك جارية  
 فالبيع عليها ولو كانت أكثر من واحدة فسد إلا أن يسمى ببيضاء ولا يبيضا عنه غيرها (فج حث)  
 لا يجوز حتى يقول جارية لي في هذا البيت أو اشتريتها من فلان وعن محمد روح مثله (سبح) بعثك  
 محمد إلى نقيه اختلاف والاصح أنه لا يجوز البيع (شيب) فيه اختلاف المشايخ والروايتين عن محمد روح  
 ولو قال عبد الله في مكان كذا جاز (ن) بعث منك جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز  
 وإن لم يعلم لم يجز عندهما ويجوز عند أبو يوسف ولو قال بعث منك لجميع ما في هذه القرية من  
 متاعي لم يجز عندهم وإنما يجوز إذا كان في صندوقه \* باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد  
 عليه وبين ما لا يصح \* (نوب) اشترى عشر بيضات فوجد أحد لها ملة لا قيمة لها أو عشر بطيخات  
 واحد لها ناسية لا قيمة لها فسد البيع في الكل لأنه اشترى ما لا وغيره ما لا بخلاف التراب في الحبوب  
 لأنه لا يضاف العقد إليه \* باب في بيع الأشياء المتصلة وما فيها استثناء \* (شم) يجوز بيع الحنطة  
 في سنبليها مكائلة أو موازنة وإن لم يشتد الحبوب بعد (ظم) دفع إليه غزلا لينسج له عمامة من سداه  
 فنسجها ثم اشترى منه الإبريسم الذي تسمى فيه جال (جم) اشترى دارا ولها باع فيها خب لا يمكن أخراجه

الا بقلع الباب فيملكه المشتري بقيته ان كان نقصان هدم الباب اكثر من قيمته وان كان قيمته اكثر  
 يخرج البائع ويدفع نقصان الهدم (اطر) مثله (حيث) للمشتري ان يصنع من قلع الباب ما يشاء  
 ولو شاء الله تعالى ابتلاه بما هو اشد فان قلعه خير للمشتري فاما بيع هذه الحبات فعاقد كالجلد (تسح)  
 ويشترط العوازي بيع العمارة في الحانوت والاشجار في الارض ان لا يلحقها ضرر بالقلع في الاملاك  
 للمائة وفي الوقف لا يشترط ولو باع بناء دار واستثنى مائة من الحشب او استثنى مائة من اللبن  
 والتراب يجوز اذا اشتراه للنقض \* باب في المقايضة وما يتعلق بها من احكام الخيارات \* (حسن)  
 ابن مسافة عن محمد بن ابي اسحق عن رجل اشترى جارية بثوب بعينه ثم زوجها فماتت القرض ثم هلك الثوب عند ثوبه  
 قبل التسليم بطل البيع في الجارية والمهر يرجع الى بائع الجارية وفي رواية بشر منه انه نطل الكاح  
 كما بطل البيع ولا مهر على الزوج (يف) اشترى صاعا من الجارية وثقافها وطيبها بمشتريها ثم رد مشتريها  
 العبد العبد خيار روية او عيب فهو بالخيار ان شاء صمته قبة الجارية يوم دفعها اليه وان شاء اخذ  
 الجارية على حالها ولا يصمته فقما نها بكر اكانت او ثيبا (ن) اشترى عبد ا بكر حنطة بعينها وقبضها  
 بمشتريها ثم وهبها لبايعها ثم وجد بالعبد عيبا ورده لا شيء له من الثمن ولو كان انكر بعينه يرد  
 العبد بمثل الكر (نظ) ولو اشترى عبد بزر بعد على انه بالخيار في العبد ثلثة ايام حاز بالاتفاق  
 وله الخيار بينهما عند ابي يوسف ورجح وقال زفرح له الخيار في العبد دون العبد (فتح صل) باع  
 جارية بزر وتمر بعينتهما وثقافهما وحد بائع الجارية التمر فاصدا يقيم الجارية على قبة التمر  
 والزيت ولا عيب بهما لانهما دخلا في العقل بصفة السلامة فما اصاب التمر من السارية يسترد ذلك  
 القدر من الجارية ويرد التمر \* باب في ان المتعارفين بين التجار كالمشروط وتما يكون العبرة للملفوظ  
 دون المتعارف \* (فن) اشترى قطننا وزنا معلوما بثمن معلوم يحط من الثمن حصه الورام لانه  
 معروف والمعروف كالمشروط قال روح فعلى هذا الحط الورام في خوارزم في شراء السلم والعليق  
 اذا كان معهودا (عمت) باع شيئا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد انهم يعطون كل خمسة  
 امداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فاليقظ ينصرف الى ما يتعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة  
 (ذلك) جرت العادة فيما بين اهل خوارزم انهم يشترون سلعة بدينار ثم ينقلون ثلثي دينار

محموديه او تلثي دينا ووسطوح نسابورية قال يجري على المواضعة ولا تبقى الزيادة دينا عليهم  
 \* باب فيما يتعلق ببيع الوفاء الفتوى على ان البيع اذا اطلق ولم يشترط فيه الوفاء الا ان المشتري وكل  
 بعد العقد وكلاهما يفسخه مع البائع عند اداء مثل الثمن فهو بيع بات لا رهن اذا كان البيع بمثل الثمن  
 او بغبن يسير وان كان بغبن فاحش فهو رهن لكن شرط (نسخ) شرطاً حسنًا وهو ان يعلم البائع بالغبن  
 وقت البيع فاما اذا ظن وقت البيع بعشرين ان قيمته عشرون وهو مساور بعين فهو بيع بات لا فاسد  
 انما يجعل البيع بنقصان فاحش رهنا بظاهر حاله انه لا يقصد البيع البات مع علمه بالغبن الفاحش  
 فاما اذا لم يعلم به فظاهر حاله لا ينفي ذلك وقال (بسخ) والبيع وان كان بثمن المثل لكن وضع المشتري  
 على اصل المال ربحا كمن وضع على مائة دينا وعشرين ربحا ثم اشترى منه دارا بمائة وعشرين وانه  
 ثمن مثلها فهو رهن لا بيع بات قال رح قال هذا بمحض من المشائخ والصدور فلم ينكر عليه احد  
 وكذا اذا لم يوكل باقالة البيع لكن عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان اوفى مثل ثمنه فانه يفسخ  
 معه البيع فهو على هذا التفصيل ان كان بغبن فاحش فهو رهن والا فعدّة جارية على قوله صلى الله عليه  
 وسلم رحم الله امراء قال ناد ما بيعته وساعده المفتون فيه (نسخ) الزباع عمارة له في ارض وقف  
 بنقصان فاحش فهو رهن فاسد \* باب البيع الفاسد واحكامه \* (ش) التوكيل بالشراء الفاسد  
 صحيح كالتركيل بالشراء الى الحصاد والد يامس وقبض التوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة  
 (جبت) لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز كذا الواحال البائع على  
 المشتري (شم رفع) اشترى جارية شراء فاسدا فزوجها البائع اياه قبل القبض يصح (حلت) نحوه (شم)  
 باعها بالف نصفه نقل ونصفه الى رجوعه عن دهيستان فهو فاسد (بسخ) تبرع انسان باداء بعض  
 ثمن المبيع الى البائع ثم قبضه ثم تبين ان البيع كان فاسدا ليس للمشتري ان يحسم على البائع ما تبرع  
 به المتبرع من القيمة ولو قبض الثمن في البيع الفاسد ملكه (ظلم) قبض الكرياس في البيع الفاسد  
 بامرؤ وقطعه ثم اودعه البائع فهلك في يده هلك منه (بسخ) وعلى المشتري نقصان القطع (فج) اشترى  
 من قصاب مسوك الشيا ومائة بخمسة دنانير شراء فاسدا ثم تواضعا ان ياخذ كل مسك بحساب ذلك  
 ينقلب جائزا ولو اشترى شيئا فاسدا ثم مات احد هما فلورثته النقص (سني ظلم) مثله (نسخ)

ولو تعيب عند ذلك الرد بفساد الشراء ان كان العيب يسيرا والا فلا وفي مختارات ابن حنبل اشترى  
 خارية شراء باجل المصريات عند ورودها مع نصف قيمتها ولو نقصت يرد لها ويرد ما نقصت ولو لم يأت  
 يرد لها وولد لها ولو ماتت الام يرد الولد وقيمة الام قال رضي وهو قولهم وفي العنية ولو نقص أمينه رد  
 ونصف قيمته لانه مضمون بالقبض والا وماف تضمن بالقبض ولو نقضها غير المشتري فللبائع ان  
 يضمن العاقبة او المشتري ويروح المشتري على القاطن (لمح) وللبيع في البيع للعامل حبس الثمن  
 حتى يقبض المبيع كحبس المبيع بالثمن (من) وكل منيع مبيع فاسد رد المشتري على البائع بهبة  
 او صدقة او بيع او توكيل من الوجوه كالوديعة والاعارة والاجارة والعصب ووقع في يد البائع فهو  
 متاركة للمبيع وبرئ المشتري من ضمانه (حصص) انكر حتى قال ابو يوسف ربح اذا اودعه البائع على  
 مبيع فاسد او اماره او هبه او آجره اياه او غصبه للمالك او اشتراؤه بغو عن فاسد اكله باطل بطلان  
 المتضمنة للعقدة الاول وبرئ المشتري من ضمانه وهو بمنزلة رد عليه (فصح) نزل رد المشتري  
 بفساد البيع فلم يقبله فاعاد المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا المقبضة وكل الغاصب  
 رد المصروف الى المصروف منه فلم يقبله فحمله الغاصب الى منزله مضاع عينه لا يضمن ولا يتحمل  
 العصب بالحمل الى منزله اذا لم يضعه عند المالك لانهم صاروا مائة فان وضعه بحيث ياله يده ثم حمل  
 الى منزله فضاع مبيعهم وقال ابن سلام ان كان فساد البيع متفقاً برئ المشتري وان لم يقبله البائع وان كان  
 محتاجاً لا يبرأ الا بقبوله او بقضاء القاضى وقال ابو بكر الاسكاف يبرأ من الوضوء (فصح) وما قاله  
 ابن ملام اشبه كحيار البلوغ ونسج الاجارة للعقد وعمل على احكام البيوع الباطلة والفساد :  
 (وهي) نص في هبة المشاع انهم يميل الملك فلهذا التخصيص على بيع نصيب الماء مشاعاً انه ينيل الملك  
 فيكون لبيع نصف عمارة الميناء فاسد الا باطلا (تظلم) هو قاسد (فصح) بيع التلجينة باطل حذر ابو  
 حنبل لا يبيع فناع تلجينة لا يحنث (فصح) المبيع المقبول قبل القبض فاسد (شحن) بيع الاتق والمقر  
 قول القبض فاسد وبيع الطير في الهواء والمشمك في الماء باطل (فك) وان اخذه ثم ارسله فلهذا  
 الهواء والماء فاسد (فصح شبق) ما لا يصح من البيع على ثلاثة اوجه ما لده قيمة مينا كان او متعة  
 كبيع برعى ايله في ارضه او شرب الماء من بئر ومساواة ما لا يحق للمسلمين او في حق غيرهم

بالبائع بالخمر أو الخنزير فانه يملك المبيع بالقبض. وقال أبو يوسف ومحمد وخ وكن الربا عه  
 وسكت عن الغنن لانه تجب القيمة بخلاف ما لو باعه بغير ثمن والثاني ما ليس له قيمة كالبيع  
 بالميتة والدم والريح أو بغير ثمن فهو لا يملك بالقبض أو لالثالث اذا كان الغنن ضمن قبل الشروط  
 لا من جهة المبيع وبه له او كان لجهالة ثمن له قيمة فهو ايضا يملك بالقبض قال زح وقد جعل الكرخي  
 في مختصره البيع بالمد بزو المكاتب وام الولول كالبائع بالخمر والخنزير في انه يملك بالقبض (شرح  
 حك) المبيع بالميتة والدم لا يملك بالقبض في الروايات كلها ولا يضمن ايضا في رواية (حك)  
 كالماتات وفي السير الكبير يضمن لانه قبضه لنفسه فشابه الغصب (شرح حص) لا يضمن في رواية  
 الحسن عن ابي حنيفة زح وروي ابن سنان انه يضمن (شحن) لا يضمن عند ابي حنيفة زح  
 بخلافهما (شرح شحن) الصحيح ما ذكر في السير الكبير (حصن) الكرخي اشترى من برة او مكاتبة  
 او ام ولد قبضها وما تلم يضمن عند ابي حنيفة وزح وروى قال لا يضمن <sup>في</sup> بان في الشروط  
 لمفسدة للمبيع (فمح) بعث منك هذا الخمار على اتك ما لم تجاوز به هذا التهر فرددته علي اقبله منك  
 والا فلا يصح فكذا اذا قال ما لم تجاوز به الى الغد لانه تعليق خيار الشرط بالشروط فلا يصح (عشيم)  
 لا بيعك بقرتي يالغ بي شرط كاسميته فامد ان هقرنج فقال نعم ثم باعها لا يصح بعد الشرط (بصح) اشترى  
 على ان يوردني الثمن من بيعه فهو كالمسند ان شرطه في البيع ولو اشترى بطيخة على انها حلوة او شاة  
 فطلى انها تحلب كذا الوز يتا اومسما على ان فيه كذا امتا من الدهن او اوزا خا ما على انه يخرج الازر  
 الابيض من المائة كذا امنا او شاة او ثورا جيا على ان فيه كذا امنا من اللحم فسن البيع في الكل ليتغير  
 معرفته قبل العمل وعجز البائع عن الوفاء به (ببان البيع بشرط الكيل والوزن والوزن واحكامها  
 (شيم) اشترى بمكيلا مكاتبة وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب ردها فخرها جاز له التصرف في الباقي  
 ولو هلكت يتبعي ان يضمن كالمقبوض على سوم الشرايد ولو اشترى اهلما مكاتبة مائة فقال البائع خذها فانها  
 مائة فاحملها وكاله لنفسه فكانت مائة ينبغي ان يكتفى به ولو قال له زن على احنطة بل يناروا لسعر  
 خمسة من مائة ينار فغوزن فاعطاه الدينار والخذ الحنطة ولم يتلف ظا لمبيع فهو يتبع موزنة لا موزنة  
 فيجب الوزن على المشتري ثانيا ولا يحتاج في بيع التعاطي في الموزونات الى وزن المشتري ثانيا

وان صار بيعا بالقبض يعد الورن (طاس) مثله (يسخ) مثله (وتب) شاع سعر اللحم والخبز باصطلاح  
اهل الملكة على ولحه لا يتفاوت فقال رجل لأخرا عطي خمر اندرهم اولحماند لهم فاقطاه اقل ما  
شاع ولم يعلم به المشتري فله ان يرجع بخصه المنقصان من الثمن دون بالخمر واللحم ان كان المشتري  
من اهلها وكذا العريص يرجع في الخمر دون اللحم لان سعر اللحم اشهر من سعر اللحم وانما لا يرجع  
بتقصان المتاع في مثله لان البيع فيه انما يهمل بالتعاطي فانما يدخل في البيع ما وقع عليه القبض  
(يسخ) يشتري من الخبز خبز اكله انما يميز فيه وكفة سجات ميزانه في درسته فلا يبرأ والمشتري او  
من السباع كذا انما يميز فيه في الوقت ثم يحرجه اليه موروفا لا يجس عليه اعادة الورن وكذا اذا  
لم يعرف عدل منجته قال رح نعرف بهل انه اذا عرف المشتري وزن السجات وراها ان يكتفى  
بدك خلاف ما دل عليه ظاهر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يحوى فيه صاعان  
صاع اليافع وصاع المشتري (فمع عكس حم) انه يكفى بوزن البائع بحضرة المشتري (تب)  
اشترى عشرة اثواب معينة على ان خمسة منها خمسة اذرع وخمسة منها عشرة اذرع حاز  
(حت) واذا باع قبل اكيل فباع الثاني جاز وضمن المشتري قال رح يقوله وضمن دليل على  
ان يبعه قبل اكيل فاسد (حم) اشترى شيئا فوحد ازيد فادفع الزيادة الى البائع والباقي حلال  
له في المثليات وفي ذوات القيم لا يعل حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا يجري  
فيها الضمة فيمثل يعلار وهكذا في مختصر القل وروى (ن) ابن سماعة عن محمد رح اشترى حرا  
على ان فيه مشرين ثوبا فوحد لها احدى وعشرين وعاب البائع فاشترى ان يعزل ثوبا من ذلك  
ويمتعمل بقية \* باب في بيع الشيء على انه كذا او كان بخلافه (شم فجع) قال اشترى منك هذا  
البقرة على انها ذات لبن وقال البائع انا ابيعها لك ثم باشر العقل من سلا من غير شرط ثم وحدها  
بخلاف ذلك ليس له المرد (شم شبه فجع يت) او صر الاديمن اشترى حنطة على انها ربيعية  
للبلد فخره بها ونمت ثابا انها خريفية وثابت منه فائقة الارض فليس له الا تعاونه ما بين الربيعي  
والخريفى هي القيمة وقت البلر (عك) الجواب فيه كالجواب فيما اذا اشتري دينه ذراهم فانفقها ثم علم  
ترياقها لم يرجع بشيء فيل هو عند ابن ابي يوسف رج يزد مثل الزبوف ويراجع بالجياد كذا هذا



ثم قال (حك) وعندى فيما اجتهد ان يجيب على البائع ما انفق المشتري حتى زرعتها وما تضرربة  
المشتري لان ارضه بقيت فارغة كل السنة قال روح وكلاهما مخالف لما مر من احوبة المفتين وعليها  
الاعتماد (حك) اشترى بنو بطيخ على انه شتوي فوجد بعد البذر رصيثا. فابيع باطل (بم)  
وعلى هذا ابن السوهاني مع كشته اوس بن خطا قال روح وعلى هذا بالخيار شتمخ او ذاخر بورغون  
او دبار اخمان اجناس مختلفة وكل بنو القنبيط الطويل والمدور فاذا اشتراه منها على انه كذا  
فكان غيره فالبيع باطل فعلى البائع رد المثلن وعلى المشتري رد مثل ذلك البذر (بم) ولو وجدها  
مختلطة يرد حصة ما لم يكن على شرطه (ظم) انها انواع لا اجناس بخلاف بنو البطيخ مع بذر  
الخيار او بنو الخيار مع بنو القنأ (ود) اشترى بنو الغيلق على انها مروزية فلما خرج الدود ظهر  
انها غيرها فعلى البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثله لفساد العقل لانه باع ما ليس عنده (بم)  
اشترى جارية على انها غير بالغة فوجدها نجيس فله الرد (جت خع) لم يعمل الشرط (بم) اشترى  
زندان يجيات ببشار على ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها بغل اذا فاذا بهو ثلثة عشرية  
يرجع بها ليردها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان (فمخ) يرجع بنقصان الزرع (فب) يرجع  
بنقصان القية (ط) هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن ابي حنيفة روح انه لا يرجع (بم) اشترى اربعة  
برود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احد لها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فله رد البقية  
(شع ن) ابو القاسم اشترى على انها بكر فلما اخذ في وطئها علم انها ثيب فان زائلها بلا لبث فله  
الرد والالزمتة (ص ط) والوطى يمنع الرد وهو المذهب (بم) اشترى على انه كنان فاتخذ قميصا  
ولبس حتى دنس فغسله فاذا هو من قطن فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع ولو اشترى سويقا  
على انه ملتوث بممن من السمن او صابونا على انه جعل فيه كذا امنا من الدهن او قميصا على انه من  
عشرة اذرع فظهر انها كانت اقل والمشتري ينظر اليه وقت الشراء فلا خيار له (فك) اشترى  
خشبة على انها دلبة فاذا هو خلاف فله ان رد (بمخ) اشترى عمامة على انها شهر ستانية فاذا هي  
خوارزمية لا يصح اصلا لان اختلاف الاجناس يحصل باختلاف البلد ان والصنعة وان التحل الاصل  
في النصف من اقول الفقهاء ان اختلاف الاجناس يحصل بمجرد اختلاف البلد ان والصنعة

فالزئد يجي البخاري مع الحوارزمي حسان (شخص) ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر  
 ما لم يتبدل الاسم والمقصود بالقوهي مع المروي والهروفي فعلى هذا اني المحسنة الشهر ستانية  
 والزئد يعني البخاري اذا ظهر حوارزمي صاحب الميع وله الرد (بم) اشترى عمامة طماتها شهر ستانية  
 فاذا هي سر قندية بالمع باطل (خج) مثله \* باب في ظهور العلقاني قدرا للميع او الثمن بعد  
 ما وقع القرار بينهما على حساب آخر \* (قع خوا) عدد الكواهد فظنها اربعة وعشرين واخر المائع به ثم  
 اصاب العقل الى عيتها ولم يذكر العلام ثم ازدادت على ما طئه فهي حلال للمشتري في تناوي صاعدا  
 ساومه الصنطة كل تفيين بثلثين معين واحاسبوا فبلغ ثمانمائة درهم فغلطوا واحاسبوا المشتري بحمسمائة  
 درهم وباعوها منه بحمسمائة ثم ظهر ان فيه غلطا لا يلزمه الا خمسمائة (بم) افوز القصاب اربع  
 شياء فقال بائعها في الخمسة كل واحد يد بتار وربع فلما ذهب القصاب فجاءه اربعة ثنائير فقال للبائع هل  
 بعث هذه بهذا القدر والبائع يعتقد انها خمسة قال نعم مع البيع قال رح وهذا اشارة الى انه يبيع  
 باربعة ولا يعتبر ما سبق ان كل واحد يد بتار وربع \* باتا خيار الشرط \* (بم) اذ كان الخيار  
 للبائع لانه ان يطالب المشتري بالثلثين ولو ائخذ ولا يسقط خياره (طم) ولو ائخذ بالالف من المشتري  
 مائة دينار فهو مضار للمبيع وكذا لو ابرأ المشتري صح وهو اجازة وكذا لو اشترى منه بالثلثين الذي  
 على المشتري شيئا او ساومه ولو اشترى بالثلثين من غيره لم يصح ولو لم العقل (بم) اختلاف شرط  
 الخيار واقاما البينة غيبية مدعى الخيار او في المشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مقتضون  
 عليه بالثلثين كالمثلثين وفي خيار البائع بعد الفسخ مقتضون عليه بالقيمة والرد بخيار الروية والرد  
 بالبيع بقضاء تطير الرد بخيار الشرط للمشتري \* باب خيار الروية \* (قنب) اشترى قمر صرة مكر لم يره  
 ثم اخبره من القمر صرة وعمر بالله فلم يعجبه سقط خياره (بم) خياره باق (بم) اشترى قطنا بكرميه  
 وحملها الى شمر قند لم يره ليس له ان يرد الخيار وروية او يصيب بل يرد عليه في موضع العقل  
 (ط) لمن عجز مثله قال روح وهو ازيد اذ لا قيمته بالحمل او انتقصت (بم) اشترى ارضا فيها  
 دار وروبا وراى الارض دون الدار والروبا فله ردها بخيار وروية وان دخل في البيع تبعا  
 (كص شمر) مثله (فع) ولو كان له خيار وروية في دار فراها ولم يرضها وامسكها فاما له الرد ما لم

يتمتع فيهما (ظهير) اشترى مما يدل أن قل اق له لا ولم يرد مطلق خياره \* باب في العيوب \* (فمنح) اشترى  
قورا فابق من قرية المشتري الى قرية البائع لا يكون عيبا وفي الغلام عيب (بهم) هو عيب في الثور كخلع  
الرس من عيب فلهن الاولى (فمنح) ان دام على ذلك فعيب اما المزدان والثالث فلا قال ر ح وجواب  
(بهم) احسن (بمنح) ابقى العيب فمن المشتري الى بائعه ولم يختف عيبه لا يكون عيبا (ظهير) الذين  
على العيب عيب الا اذا كان يستمر الا يعين مثله نقصا فانه فيه (فمنح) اشترى الخصرم ونز اكرم وحف العيب  
فليس بعيب فيه (بمنح) اشترى رجلا كان بالبحر منبذ امر بك فليطرح بعيب (شعر) وتراك اصله في  
العبد لا يوجب الرد (بمنح) اشترى مسجلا لا يسعها الرجل مع اللقافة ويسعها بدونها فله الرد اذا  
اشترى اهل الليسه (ظهير) اشترى خيلا على انه مطبوخ بالماجا الغرات ثم علم انه بخلافه فله الرد وكل  
اذا لم يذ كر لفظ الشرط (بمنح) ان لم يشتري لا يرد (بهم) اشترى جمارا ذكرا يعطوه الخمر ويأقونه  
في دبره قال واقعت هذه المسئلة بخلاف فلم يستقر فيها جواب الائمة وقال عبد الملك النسفي ان  
طالع نعيم والا فلا وقبل عيب (فمنح) سمعت بعضهم لو اشترى عبد اعمل به عمل قوم لوط فان كان  
مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف الجارية فانه يكون عيبا كيف ما كان لانه  
يفسد الفرائش قال ر ح اشترى عذرا ولها مسيل مام الى ساجية الغير ثم ظهر انه بغير حق ولم يعلم وقت  
الشراء انه بغير حق فله الرد وان شاء امسكها ورجع بنقصانه (ظهير) ولو كان اليد اركن في شارع  
في الطريق او ظلة شارعة فامر القاضى برفعها بخصومة اهله لم يرد لان لا نه ليس من حقوقها الواجبة  
ولو كان لها باب في الطريق الا عظم وباب في سكة غير نافذة اقام اهله بينة انهم اعاروا البائع  
هذا الطريق فامر القاضى بسده بخير المشتري ان شاء رده وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق  
والتخيير ههنا بخلاف سائر العيوب (بهم) اشترى جانبا فوجد بعد القبض على بابه مكتوبا وقف على  
مسيل كل الا يرد ههنا لانه علامة لا تبني عليها الاحكام (بهم) اشترى ارضا فظهر انها مشروطة  
بمنحى ان يترك من الرد لان الناس لا يرغبون فيها (فمنح) اشترى حمارا لا ينهق فهو عيب ولو  
اشترى جبة عتائية فوجد بها بالبحر زورا جيا دك فله الرد (فمنح) ولو وجد الجارية تحيض في كل  
سنة اشهر مرة فله الرد (ظهير) ولو كانت مغنية فله الرد \* باب فيما يمنع الرد يا لعيب \* (فمنح)

اشترى كوما بتمره وذكر الثمر وأكل منها ثم وجد بالكرم غيبا فله أن يرده بالكرم (بم) مثله (لمع)  
 فلم بالغيب القديم بعد ما تغيب فله أن يرجع بالنقصان ثم زال الغيب الجدل فله أن يرده المبيع  
 مع النقصان (بمع) مثله (فمع) ظاهر ليس له الرد ومال (مست) إلى أنه يرد إذا كان بدل النقصان قائما  
 والافلا (فمع) أراد رده بالغيب فاشترى البائع منه الغيب بدل ما زالا يصح وله الرد (مست) ببيع ثوبا  
 بواحد بثمنه ما زجة نقبضه وأجعلها قطعاً ثم ظهر زبانهما سقط الرد (بمع) اشترى حبل يد الينخل  
 منه آلات النجارين وجعله في الكور لسجدة بالنار فوجد به مينا ولا يصلح لتلك الآلات فرجع بالنقصان  
 ولا يرد (بمع) اشترى سنجابا وحلوه الثعالب فبها للذئب فيظهر بها غيب يزاجع بالنقصان بحلوه  
 اشترى ابن سمار به نظره عيبة (ط) مثله (غيب) ولو رده عليه بعد القبض لفساد البيع ثم وجد به  
 عيبا قل يما فله أن يرده على بائعه (فمع) اشترى حمارا ورجل به غيبا قل يما فإراد الرد فيصالح بينهما  
 قبل يناروا حلوه ثم وجد به عيبا آخر قل يما فله أن يرده مع الذئب (بمع) يرجع بنقصان الغيب عنه  
 يرد ولو اشترى عبدا في قيمته يباح فمال بائعه فله أن يرده من الضرب ويؤن إلى عشرة أيام ويثبت  
 العشرة ولم يؤن لا يرده (فب) اشترى غلاما بركبته ورأى فقال إنه حد يثأصا به من الضرب  
 فاشترى على ذلك ثم ظهر أنه قد يم ليس له رده بخلاف ما اشترى وبه حمى فقال البائع أنها غيب فإذا  
 هي ربع أو مكي العكس فانه يرد (ط) اشترى فرسا ظهر برجله فرحة هي اثر الحنك ونقال البائع  
 هي فرحة آخر ما اشترى على ذلك ثم ظهر أنه كان اثر الحنك ليس له الرد كسئلة الورم وقد مر أمثالها  
 (أن) محمد بن سلمة ربح اشترى جارية بها فرحة فنظر إليها ولم يعلم أنها غيب ثم علم فله الرد (ط)  
 والصحيح أنه إذا كان غيبا يئلا يخفى على الناس لا يكون له الرد والافله الرد (مست) للزيادات  
 بعض المبيع وهو غيب وزاده لم يبطل حقه من الرد والرجوع لانه قد يرد ولا يعرف تلك الصفة وكذلك  
 في نظر الحمار كان الغيب وزاده ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيظنه سمما أو ورم فلا يعرف من أي نوع  
 هو أو يظن أنه امر يسير حتى ينبت عليه فلا يبطل حقه حتى يعرف حقيقة الغيب ويرضى به (بم) اشترى  
 بدار فابقي ثم حله وكان لم يبق عند بائعه بل ابقى عند بائع بائعه فله الرد (شع) رده بالغيب ثم قال البائع  
 زال الغيب فاشتراه ثم وجده معيبا بل لك الغيب فله الرد ولو بعته إلى المعرض لا يسقط حقه في الرد (بم)

اشتري زاجا يتخلل لا يرفعه بالعيب (م) ولو اشتري ثم بالرد لا يرفعه بالعيب بالكره  
 حتى يحملها الى الزيت ولو كان مكان التفرج خزانة نقل اشترى ربح الى ان يفرجها لغيره  
 قال ارفع شغل الجارية هناءة قريبا ولا مؤنة كثيرة في حملها قال ربح فاشترى الجارية  
 ومنه تغلوب السعير واقله المؤنة في حملها وخزيم في التمر لانه اقل قيمة بالكره منها بالرد  
 يرد هالرد هانفا قويا يغيب آخر (ثبت) انتهاز ربح الطائر المذبح يرضع الردي بالعيب (م)  
 اشتري سيفا على انه بالخيار ثلثة ايام فجد به بالرد يسقط خياره وبالبحر لا يسقط (م) اشتري  
 من ربه لثوب ثوبه ونذنيو لم يعلم به ثم عاد فبرحه واخبر الجرحون ان غودها بالسبب للقدوم  
 لم يرد ويرجع بنقصان العيب قال ربح وهذا الخلاف مسئله (ط) كانت به قرحة فالتجرت او جدي  
 فالتجرت طين المشتري فله الرد لان انقجاره ليس بعيب حادث (نفع) اشتري غلاما فوجد به عيبا ثم  
 استعمله ايا ما فله الرد وفي الدابة لا لمنها محتمهم في استعمال العبد دون الدابة (ط) والامتنع  
 بعد العلم بالعيب مؤنة لا يكون رضا ومريتين او مرة كرها يكون رضا وتفسيره لا يستعمل ان يامرها بحمل  
 المتاع على السطح او انزاله منه او يامرها بالطبخ او بالخبز بعد ان يكون يسيرا  
 فان امرها بالطبخ او بالخبز فوق العادة فهو رضا قال ربح يجوز ان يجعل الامن مريتين في (ط)  
 رد ليل الرضا وكل الاكره عليه في المرة الاولى لانه وضع المسئلة في الجارية وفي (نفع) لم يجعل دليل  
 الرضا لوضعه المسئلة في الغلام فاختلف الجواب فيهما لا اختلاف الوضع ظاهر لان الضمة باستعمال  
 الجارية فوق الضمة باستعمال الغلام (تم) اشتري برمة جديقة فقال له البائع اطبخها فان ظهر  
 بها عيب اقبلها بعد الطبخ واد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد هابذون رضا ويرجع بنقصان  
 العيب ولو علم العيب لكن لم يعلم انه قد يم فتمصرفه فيها تصرف الملاك ثم علم قدمه لم يرد هالو اشتري  
 قتيلا فشمسه ثم وجد به عيبا فله الرد (شط) اشتري امة فاستغلها ثم وجد بها عيبا فيردها ويطيح  
 الغلة له (شط) زيادة المبيع في البيع الفاسد لا يمنع الرد والفسخ كيف ما كانت ويرد المبيع مع  
 الزيادة الا اذا كانت متصلة غير متمولة منه كالصبي فالبائع فيه يخير ان شاء اخذ وضمن للمشتري  
 ما زاد وان شاء تركه وضمنه قيمة المبيع او مثله (ط) يعتبر في اخذ رضا المشتري لان حقه فيه (شط)

في الزيادة في المبيع من وجهين اما قبل القبض او بعد القبض وكل واحد منهما على الزيادة او على  
 الزيادة متصلة متولدة من المبيع ومتصلة غير متولدة منه وزيادة منفصلة متولدة منه ومنفصلة غير متولدة  
 منه فاما قبل القبض فالمتصلة المتولدة منه كالشئ والعرض والجمال والسن والكناف السيلاني واليدين  
 والجنم فبالاذن لا يمنع الرد بالعيب والمتصلة التي لم يتولد منه كما يمنع وليست السن في العروق  
 والبناف في الارض يمنع الرد لان المشتري يصير قابضا باحد اقسامها بالزيادة ويخرج حصته العيب  
 هو اما المنفصلة المتولدة كالولد والتموز والصوف والارض والعتق ونحوها لا يمنع الرد فان شاعروا  
 بحسينها بوجهي لهما بجميع السن ولو وجد بالزيادة ميثالا يوردها الا اذا اوجبته نقصان في المبيع  
 عليه خيار الرد لنقصان المبيع ولو قبض الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع شيئا يورده بحصته من السن  
 بالانه صار للزيادة حصة بعد قبضها ولو وجد بها شيئا خاصة يوردها بحصتها من السن انما مرزوما  
 بالمتصلة التي لم يتولد منه كالهبة والصدقة والكسب فلا يمنع الرد لذاته قال الزيادة التي تشتري بغير  
 رهن عند ابن خنيفة ربح ولا يطيب له وعند اهل النكاح ولا يطيب له ولو قبض المبيع مع هبة بالزيادة  
 او وجد بالمبيع شيئا فعند اهل خنيفة ربح الرد بالمبيع خاصة بجميع السن وعند اهل الزيادة  
 لا يوجب قبل القبض ولو وجد بالزيادة شيئا لا يوردها الا بحصة لها من السن انما مرزوما  
 ويمنع بغيره ولو هلك بالزيادة او المبيع فممنوع يورده خاصة بجميع السن بالاجتماع واما الزيادة بعد  
 القبض فان كانت متصلة متولدة يمنع الرد بالعيب عند اهل النكاح والعيبان العيبان عند اهل الزيادة  
 (ظ) لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية والمشتري مطالب بقضان العيبان فان ظلم فليس للبائع  
 ان يقول انما قبله كل لك عطل هما وان قال عطل له ذلك (شطر) ولو كانت متصلة غير متولدة منه يمنع  
 ما يورده بالاجتماع ولو كانت متصلة متولدة منه يمنع الرد ويخرج حصته العيب قلت لو كانت متصلة  
 بغير متولدة منه كما لكسب لا يمنع الرد بالعيب ويطيب له الزيادة (نعم ط) هل المدة كانت بالزيادة  
 قائمة فاذا هلك فقله ثلاثة اوجه اما ان تهلك بآفته منها او بآفة الوافعين المشتري او بآفة الاجنبي  
 ومكان هلك بآفته منها ولا تها لم تكن غلوة ولا اصل وان هلك بفعله يختار البائع ان شاء قبله ورد  
 المشتري وان شاء رخصه العيب ولن يملك بفعله الاجنبي لا يورده لان ضمانه كضمانه عينه ويرجع له

الغييب هل الكله حكم الزيادة وأما إذا انتقص فاما ان انتقص قبل القبض او بعد وكلاهما على وجه  
 اوجه بفعل البائع او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او بفعل المعقود عليه لو باء فسخا وانه اما النقصان  
 قبل القبض بفعل البائع الخير المشتري وجد به عيبا او لان شاء تركه وان شاء اخل وطرح من الثمن  
 حصه النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وصار قابضا بالجناية ولو وجد به عيبا يرجع  
 حصه العيب الا اذا اخل به البائع معينا فيسقط منه جميع الثمن وليس له ان يمسكه ويطلب النقصان  
 ولو منعه البائع بعد جناية المشتري لاجل الثمن فلم يشتري زده بالعيب ويسقط عنه الثمن الا ما نقصه  
 بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار تعيب او لا ان شاء رضى به بجميع الثمن  
 واتبع الجاني بآرائه وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان باء فسخا وانه او بفعل المعقود  
 عليه يرد به جميع الثمن او ياكله وجد به عيبا او لا ولو اخله يطرح عنه حصه جناية المعقود عليه به  
 واما النقصان بعد القبض فان كان بفعله او بفعل المعقود عليه ان باء فسخا وانه لا يرد به بالعيب لانه  
 يرد به بالعيبين ويرجع حصه العيب الا اذا رضى به البائع ناقصا وان كان بفعل البائع او الاجنبي يجب  
 الارش لمن الجاني وانه يمنع الرد ويرجع حصه العيب من الثمن \* باب الخصومة في العيب وما يمنع  
 الرجوع \* ( تسج ) اختلاف في كون الفرسه قل يمة فشك البضاعة من الاطباء انها لا تحدث مثلها  
 في الملك التي قبضها المشتري منه تقبل شهادتهم ويرد ( فع ) اشترى سمكة فوجد بها معيبة وغاب  
 البائع ولو انتظر حضوره تفسد فشواها وباعها ليس له ان يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في  
 دفع هذا الضرر ( ظم ) سئل عن مثلها في الشمس فقال لا يرجع على قول ابي حنيفة رج ( شع )  
 اشترى دارا اجنبا ما نزل ولم يعلم به حتى سقط رجع بنقصان العيب ولو كان غزلا فنسجه او فلقا  
 فجعله ابريسما ثم ظهر انه كان رطبا وانتقص وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع المشتري  
 \* باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل \* ( بيع ) رد المبيع بعيب بقضاء او بغير قضاء او تقايلا ثم ظهر  
 البائع بعيب حدث عند المشتري فله الرد ( فع خويست عم ) قايض ثور ابقرة حامل فولدت عنك  
 المشتري ووجد الاخر بالثور عيبا فرد به يرجع بقيمة البقرة ( ن ) مثله ( بق ) باع بعيرا فوجد المشتري  
 معيبا فرد فقال له البائع اذهب به وتعهد الى عشرة ايام فان برأ فلك البعير وان هلك فمن مالي

لا يكون ردا (جميع) وبخايم الوكيل في عيب فان رده عليه بقبضه اخله بثمنه وان نقض الى موكله  
 فله عليه وذكر تطير له ثبيلها فقال والوكيل هو المطالب بتسليم المبيع ان تقب ثمنه مشترى به اليد  
 ولو استحق المبيع وجع بثمنه عليه وان نقض الى موكله فعليه وفي ثمنه المتاوي البصري باع عبدا وسلمه  
 وركل رجلا لقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته وباع اودعه عنده الى الامم مزور جعله الا موكله فالقول للوكيل  
 مع يمينته وبخايم المشتري من الثمن ولو وجد به عيبا ورده لا يرجع بالثمن على المباع لعين ثمن  
 المقض في رصه ولا على الموكيل لانه لا يقد بينهما وانما هو اذن في قبض الثمن وانما يصدق في دفع  
 الصنان عن ثمنه قال رشح وعرف انه اذ اصدق الا من الوكيل في الدفع يرجع المشتري بعد الرد  
 بالعيب بالثمن على الامر دون القاض \* باب ديانا واجد ببعض المشتري عيبا والمصلح عن العيوب \*  
 (بسم) اشترى كرادا وقبضها ودخل في كرده منها عيبا فله الرجوع وحدها الا ان الواجب ان يراها من  
 بقيتها انقصا فادبها ولو كانا قرا حين مله راد المقيب وله (بسم) باع المشتري بعد المصلح من العيب  
 ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ايس للبائع ان يرجع على مشتريه بهذا المصلح \* باب مسائل  
 متفرقة في العيوب \* (شم) ساءمه غلاما بائني عشرة دينار فابى وقال وهبته لك وقبضه المشتري  
 وذهب له الدنانير الا اثني عشر وقبضها ثم وجك المؤهب له بالعيب عيبا ليس له ان يرد (بسم) اخذ له  
 فانه قال لو قال اليك ما لنها بعشرة فابى البائع فقال هبها له يعني للمشتري او قال المشتري هبها لي  
 فقال البائع وهبها لك فقال المشتري انا ايضا وهبت لك هذه والعشرة او قال وهبت لك هذه فما  
 بالتيها لمريم فورد جاليدسا والوقال الاخر او علمت لك هل ما الجارية وقال الاخر له انا وهبت لك هذا  
 انك تانيروني وتبيع اخذنا لعلنا الله ما يعطينا قال لا فليك (شم) باع منه دخنا للبلد وروى قال ابراهيم  
 لم يمتعت انا فاضا من لهذا الذي رزاع ولم يمتعت فعليه فسلن القضان لاخير (بسم) باع منه موطيه  
 جرة اخذ لو قال المشتري لا تحسف معها فان هلك بفسادها فانا صا من فاحذيه واهلك مبيعها لا شيء  
 عليه (فصح) قال البائع بعني منك مغيبا عهد العيب وقال المشتري عمل بالمساخ القول للمشتري  
 (بسم) يدعي ان يسلخ الثمن ولو اشترى خمارا بفلافة فافترق فذهب ثم اعطاه وهو ضاخرهم ثم  
 رده بعد شهر بعربا وقد اقتطع اسعر الداراهم فله ان يطلب من المباع ما كان الثايب وبمبلغه اجاب



الا قاله اذ ادفع لكان اللب هتج حيلة (بهي) اشترى عذرا ولا يوزن فيه ايام فنقص بان كان رطبا  
 يمس فله الوزن من حقه اليافع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبايع لا فيه ينكر وجوب الوزن ونسج  
 العزل وجعل الفيلق البر يسمي لم يظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقل من (ن) ابو بكر  
 روح باع منه ان يسمي كلب الصاوي وزنه عليه وقبحه ثم جاء يعيد له وقال وجدته ناقصا فان كان اقر  
 يقبضه كل امنا فلا شيء له والا يسترد حصة النقصان من الثمن اذ لم يكن نقصانه للهواء ولا لتفاوت  
 الوزن (بهي) اشترى من علة فظهر فيه ازب القاضى بالبيع اشد في نفيك لا يوزن ولا يرجع بنقصان  
 العيب لان العيب في غير المبيع وهو البطاطس واشجارها قاصد وخبره بالامساك وهو لا يستحق  
 الامساك فيها (كرب) اشترى دارا الا قيطونا ثم ظهر ان في القيطون فبر الا يردده وان استوحش  
 منه لان العيب في غير المبيع (بهي) ردت من الغلام المشتري فقال المكمل بالبيع واذا نفي  
 فان اجماع يرد به بل لك (شخص) للوارث الرد بالعيب والا فانه يردون الموصى له (طجنت) الموصى  
 له وجد بالتركة عيبا فله الرد على فائعه ان لم يكن للميت وارث والا فلا في التي حصة اشترى منها من  
 الغائب فوجد واحدة او اثنتين فادفع ما يرد له المبيع ايض بخبر وزن جار وفي الثالث لا يجوز  
 لانها تلخل تحت الوزن وكل اشترى الخبز وجد خيرا واحدا معترقا يرد له الخبز لم يرد الا بالوزن  
 لانه مما يدخل تحت الوزن فان اخذت اساتير وعشرة وزن حجاز فلا يجوز عليه المصارفة قال روح وعرفه  
 في كثير من المسائل وهو ان استبدل كل الشئ بمثله في الرد بالعيب انما يجوز بمصارفة اذ لم يكن  
 لك ملك في ارضي ذلك الجشع حجر يوزن به وان كان له من جشع آخر حيز الا ان كان له ثوب  
 الثلاثة من الغائبين يوزن به وان لم يكن ذلك المقتدر من الخبز موزونا (شخص) في المستثنى او اشترى  
 منه عينة ثم اقر انه كان لفلان يوم المبيع وجدته المقر له واجر المبيع وان دخل الثمن ثم وجد به عيبا  
 لا يرد على البايع لان لا قوة له بالملك له بل ان لم يبنق فملكه منه ياد في زمان يمكن فيه فيجعل  
 كانه ملكه منه ثم اقر له بناء عليه فيبطل حقه في العيب اجملا وان اكل به المقر له في الاقرار يرد به بالعيب  
 لا انه يطل التملك بطلان متضمنه ولكن الواقر له به يعلم بالعيب ولكن به فله الرد ولو تعذر رده  
 ورجع بنقصان العيب ثم اقر وجدته المقر له فيه لم يرجع عليه بمادفع من النقصان لا حتمال التملك

قيل الاقرار \* باب في خيار المغبون والمعتور وخيار الكم \* (بم) قال لغزالي لا معرفة في الغزل  
 فأتى بغزل اشتريه فأتى رجل بغزل لهذا الغزالي ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دالالا بينهما ما اشتري  
 ذلك الغزل له نازيل من ثمن المثل وصرفت المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالعين وبما صنع فله  
 رد الباقي نعمته من الثمن قال روح والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صوف الى حاجته ويسترد  
 جميع الثمن كمن اشترى بيتا مملوا من درقاذا فيه دكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل اتفاق  
 شيء منه وبعد يرد الباقي ومثل ما اتفق ويسترد الثمن كل اذ كره ابو يوسف ومحمد روح (ط) ومن  
 اشترى شيئا وعرض فيه غشانا فاحشاه ان يرد له الى البائع يحكم الغبن (ع) حكى عن امتاذه وان  
 في المسئلة روايتان وكان يفتى بالرد وفقا للناس (بم) وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو  
 ابو بكر الزاوي في واقعاته ان للمشتري ان يرد للبائع ان يشتري وهو اختيار ابي بكر الزرنجري والقاضي  
 الجلال (م) اكثر روايات كتاب المضاربة انه يرد بغبن فاحش وبه يفتى (فم) ليس له الرد والاسترداد  
 وهو خوات طاهر الرواية (فم) وله ائتي (تج) ان غر المشتري البائع فله ان يسترد وكل ان غر  
 البائع المشتري له ان يرد (ط) قال البائع للمشتري قيمته كل ما اشتريه ثم ظهر انها اقل فله الرد  
 وان لم يقل ذلك فلا وبه ائتي صدر الاسلام والزرنجري والريفي وموتى وبه (بم) ولو لم يعرف  
 البائع لكن غره الدال فله الرد ابو بكر الزرنجري والقاضي الجلال البخاري اشترى فيلق الابريغ  
 خارج البلد ممن لم يكن عالما بسعر البلد بغبن فاحش فللبائع ان يرجع على المشتري بالفيلق (ح)  
 مثله في حق المشتري (ط) اشترى طعاما في حفرة ثم علم بمقداره فله الخيار وهو خيار الكمية (ن)  
 اشترى جارية بهذا المالك راها في هذه الحاية تجازو للبائع خيار الكمية بخلاف ما اذا اشتراها  
 لما في هذه الصرة ويرى ان الصرة فانه لا يثبت الخيار لان ما في الصرة امرأى منهما ليجازي ما في هذه  
 الحاية قال روح نعرف لهذا ان الخطئة اذا لم تكن في الحفرة بل كانت في موضع يمكن الوقوف عليها  
 وحزرها يوحه من الوتوه فلا خيار له (بم) اشترى صبرة حزر وخراج من تحتها حزر صاعا  
 فله الرد (فم) اشترى جارية على وجهها ختيعة واستفاد اج طنه من حسنها فلما غسلت وجهها  
 زال ذلك الحسن فليس له الرد الا اذا طهر عينا منزهة الاستفاد اج والختيعة وهذا صحيح فله

في (ط) ان القبيح في الجوارح ليس بعيب \* باب في بيع الاب والام والجد والوصي والقاضي  
 والمملوق والاخ والعلم للصغير وشراعتهم وسائر تصرفاتهم له \* (بم) باع الاب مملوك ابنته فقال الابن  
 دكت يا لعا حيا باعه بغير اذني وقال الاب كنت صغيرا فالقول للابن ولو ماتت وخلفت لولاها  
 صغار او كبار اقباع اب الصغير شيئا من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير اذا كان يمثل  
 القيمة (ق) باع من الصغير شيئا يمثل الثمن فلما جاز القاضي تفك وكل الزوجين البايع وصيا فاجاز  
 هو ينفك (ابو) وصي الصغير لليتيم من من يوان اليتيم دارا بعشرين قيمته احتسونه دينارا فلما  
 استوفى الدين قال يبعه لا يجوز وفي رواية ابن رستم الوصي والعبد الناذون اشترعا غلاما  
 بافت قيمته ثلاثة آلاف ليس له ان يرداه بالعتيق ويورثه في خيار الوثية والشرطتان (رح) في (ط) والوكيل  
 بالشرء كلك (شتم) فع اعرج) نصب القاضي وصيا لليتيم لم يبلع القاطن من ماله شيئا ينفك صيا  
 المحجيين لا ينفك كافي وصي الاب قال (ميت) وهو الصواب لانه ذكر في فتا وعما خرجك بطلب القاضي  
 وصيا لليتيم فهو كوصي الاب لكن الاب اذا اقصيه واعين في توشع يكون عا لما خلاف للقاضي (حاشا)  
 العدة على وصي الميت وعلى من جده اعمى وصيا من الميت ولا كذا لك اذا جعل امين في امور الميت  
 لان وصي القاضي نائب عن الميت وامينه نائب عنه ولا عهدة عليه قلت فالقاضي محجور عن التصرف  
 في مال الميت عمن وصي الميت وعند من نصبه هو وصي عن الميت بخلاف ما اذا جعل امينا (ط)  
 للصبي او المعتوه اب او وصي او جد صحيح فاذا ن القاضي للصبي لو المعتوه في التجارة وابن ابواه  
 فاذا نه جائز وان كان ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب والوصي قال زوج فقل نص على ان ولاية  
 القاضي مؤخره عن ولاية الوصي ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة بمن المملوك  
 لا ينفك لانه محجور به والقاضي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضي لنفسه من الوصي الذي  
 نصبه عن الميت جاز للمهر (شخص) الحجة في قسمة وطى الام فيما سوى العقار من تركة الام اذا لم يكن  
 اب او وصيه او جد صحيح فان للام ولاية الحفظ والبيع والقسمة فيما سوى العقار فكذلك النائبها (حسن)  
 اما قسمة الاخ والام وصيهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكل القسمة الا في المثل قول فانهم  
 يمكنون القسمة والبيع للنظر اذا كان الصبي في عيالهم ثم قال (ص) ومن وكل المملوق في مال اللقيط

الصغير قال ربح قيل (فصح من قبل) (فصح) (جس) (جوار) (دع) (الام) (والاخ) (والعم) (والمنطق) (وشراءهم)  
 للصغير بالايدين منه وشروط ايضا ان يكون المباشرون يعول الصغير وينفق عليه \* بابت في المراجعة  
 والبنوية \* (دست) (اشتري) كذا ما يقال بالبح حاجت فيه اك او قال حاجت فيه اك بالثنى المدا  
 اشتريته كذا ما يقال يمكنه فهو قولية اذ الاحكام في المجلس وعني به البيع والشراء ولكن لا بد من ذكر  
 النقص او عليه بالنقص \* باب في الاستبراء \* (يما) (اذا) (حاجت) (الامة) (المشترا) (في) (يد) (الوكيل) (ينوب)  
 من الاستبراء \* (باب) (في) (الاستبراء) \* (فصح) (دست) (اشتري) كذا او غرس فيها الشجر او كرومها  
 المستحق يقوم بالاستبراء على البائع غير مقلوبة (عاشد) يرجع عليه بما انفق وما الحق من النقصان  
 والمؤمن (المشتر) (اشتري) ليراضه بغيره فانفق في حيازة تارة تسمية اكل مهوره حقها ثم استحققت  
 لا يرجع على البائع من البائع المستحق انما انفق في حيازة تارة تسمية اكل مهوره حقها ثم استحققت  
 في استحقاق لا يرجع على البائع من البائع المستحق انما انفق في حيازة تارة تسمية اكل مهوره حقها ثم استحققت  
 (ويشمله) (اربع) (شخص) (ان) (كان) (المشتري) (في) (الارض) (تهد) (للو) (حفر) (ماتية) (وتتعلق) (على) (نهر) (في) (بأجر) (ثم  
 استحققت) (لاربع) (يرجع) (على) (المبائع) (بقية) (المطلوعة) (ولا) (يرجع) (بما) (انفق) (في) (كري) (النهر) (وحفر) (الساقية)  
 وبنائها المساقية من بئرها وان بناها بأجر وليس اذ رجس له قيمة يرجع بقية ذلك كله بان يرد المصالح  
 على البائع والبائع المستحق بقية (صا شخص) (انما) (يرجع) (بقية) (النبا) (على) (البائع) (اذا) (كان) (البناء) (وقد  
 لا) (استحقاق) (تماما) (فمنقصه) (المستحق) (او) (يؤخذ) (المشتري) (على) (البائع) (ويؤخذ) (منه) (قيمه) (طهنا) (يوم) (استحققت  
 البائع ولا يرجع بها انفق وكله الوحيه بغير او طوعا بالام اجبر يرجع بقيمة ما طوعه وان ما انفق في الحفر  
 ولو ان هذا ما ياتي قبل الاستحقاق لا يرجع بها انفق لان شرط الرجوع قيام البناء (صت) (اشتري)  
 قبل الزلزلة فانفق عليه تمام الاستحقاق لا يرجع المشتري على البائع ولو المنفق (ش) (اشتري) (لا) (يملكها  
 زيد) (فعلها) (حتى) (استحققت) (لا) (يرجع) (على) (البائع) (بما) (انفق) (ولا) (العلف) (يما) (اشتري) (حمارا) (وكل  
 فالنقصان لكل فاداه ثم استحق الاستحقاق لا يرجع بالتمتع على البائع حتى يحضر المكمل ولو اشتري عسا  
 وباعها من ثمره واداه عن التملك ثم استحققت لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه (نفس) (ليس  
 له) (لكن) (فارجع) (فصح) (يما) (اشتري) (عن) (جاري) (او) (علام) (عليه) (ثيابا) (او) (حمارا) (عليه) (يرد) (في) (كر) (في) (البيع) (ثم

استحق الثمن او المرد علة لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شخص يخل في البيع تبعاً لاحصاة له من  
 الثمن ولكن بخير المشتري فيه (صحت سجع) اشترى ارضاً فيها اشجار لم تدكر في البيع ثم استحققت الاشجار  
 قبل قبض المشتري لا يسقط شيء من الثمن بل بخير المشتري ان شاء غلبها بجميع الثمن وان شاء فسح وان  
 استحققت بعد القبض سقط حصتها من الثمن قال زح ولم يذكر غيره تفصيل القبض وعدم القبض بل اطلقوا  
 الجواب انه لا خصبة للاشجار من الثمن انما تدكر في البيع واذا لم تدكر لها ثمن على حدة قال زح  
 ولم اشرط على الرواية فيما اقر ان كان في الأرض بناء فاستحق وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل  
 المتي مرت في الاشجار وفي (اع) اشترى داراً فاستحق بنائها بخير المشتري ان شاء اخذ له بخصته  
 من الثمن وان شاء تركه قال زح بالظاهرة انه اذا به قبل القبض يعني اذا استحق بعد القبض الفا  
 ان يرجع بخصته من الثمن والفرق بين اشجار الارض وبناء الدار ان اسم الارض لا يتناول الاشجار واسم  
 الدار يتناول البناء غير فاقبل خل في البيع قصد (صحت) اقل بعين صريحا انه لا فلان ثم اشترى منه ثم  
 استحققت فالاصح انه يرجع بالثمن الى بائعه وقيل لا يرجع ولا ينصون هو الاول (صحت) قوله  
 بالملك للمبايع ثم استحق من قبله فوسخ من لم يملكه لم يملكه حتى لو وصل بعين ترك الى يد بسبب ما  
 يقا به يوم يتسلمه اليه بخلاف ما قال زح ولم يقوله بالملك لان نفس المشرع وان كان اقراراً  
 بالملك لكنه محتمل بخلاف اليقين به (يشترى) ساوياً حجارة فقال بهو عار تبسبب لا يبيع له ولكن لدفع الى  
 مبنا من الابريسم وحكي وفعل ثم استحق الحجار له ان يرجع بالابريسم (صحت) اشترى عبد او عتق  
 به مال اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق (صحت) هذا اقول ابي حنيفة  
 بخلاف هذه او ائله اقصب عبد فا اجر العبد نفسه فاحل الغنا صلباً الا جر من الثمن فاكبر لم يقص من عمله  
 بخلافها (سجع) زيد اشترى بخارية من عمره وكان اشترىها من بكره فسنع زيد ان بكره كان اعتقها  
 فطلب ثمنها من عمره وقال بعتيها وهي حرة فلم يصدقه عمره وكان زيد يستحل منها ثم اقامت المجارية  
 بيعة على زيد ان بكره كان اعتقها وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمره وان  
 كان اعتقها ثابتاً قبل ذلك باقراره لان العتق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاء فيه ليكر  
 واكتفى بها السابقة على اقراره لها ولا كذلك في العتق الثابت بالبينة الثالث باقراره على ان القضا يبينها بينها

لم تعتق باقراؤه بل باعتاق بكر قال (سبح) ولو اقام زيد يئنه على فمروان بكر اكان اعتقهها تقبل به يئنه  
 فيرجع بالثمن عليه وكله لك لو ائنيها زيد ثم اخذ يئنه فبصرف الملاك فاقامت الجارية عليه يئنه  
 بان بكر اكان اعتقها رضى لها بالعتق يرجع بالثمن على فمروان (شخص) اشترى دارا بعبد واحد لها  
 الشفع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البائع اليد ارضى الشفع لبطلان البيع وان  
 كان المشتري دفعها الى الشفع بغير فضاء وبقية العبد ومساها نهل لكالبيع يئنهما وهي للشفع يئنه  
 القيمة وعلى المشتري ثمة الدار للبائع لان يدك المستحق يملك بالقبض وتصرف المشتري باعتباره  
 ملكه فائد وكل لك لو باءها المشتري او وهبها وسلم لها او تزوج عليها ثم استحق العبد ففسد ثمة اليد  
 للبائع لما مر (ص) اشترى عبد يئنه وبقا بضاعته استحق العبد او رد بعبه وهلك احد الثوبين  
 بأخذ الباقي وثمة الهلاك ولو هلكا بأخذ ثمةها والقول في القيمة قول اليد في كافي يئنه ولو كان  
 الثمن حارية فولد ثمن غير سيد هاهم استحق العبد اخذها لها حبها ولو ولد هاهم التقضان ان تعلقت  
 ايضا ولو كان ائنيها لاد قيمتها مع الولد ان كان نسول تدقبل العتيق وكذا الحكم في البيع الغامد ولو  
 وجد العبد حرا كان فحق البائع في الجارية وجميع ما صنع فيها باطلا ولو اشترى قبل بثوبين وثمة  
 ثم هلك الثوبان قبل قبضهما عليه ان يرد العبد فان ائنيها او باعه قبل هلاك الثوبين او بعد قبل  
 القضاء عليه بشيء فهو جائز وعليه ثمة ثم فراح عليه الشفعا في الثوبين او اخذها وذاك يعرف  
 بالتامل الى آخره (شتر) اشترى جارية بقرى وباعها من آخر ثم استحق من يد المشتري الثاني وراح  
 الثاني على الاول بالثمن بالقضاء والاول لا زال ان يترجع على بائعه فقال بائعه ان المستحق لها كان  
 باعها مني ولي يئنه على ذلك فليس لك المخلوع علي لا يسمع لاجموا ولا يئنه على المشتري (شخص)  
 يسمع (شخص) ولو اقام البائع الاول والثاني على يئنه على المستحق يسمع ولو اقام المستحق عليه على  
 المستحق يئنه عند هذا اللقاء يئنه بانك كست دعوت هذا في الجارية من بائع بائعي فله ان يأخذها من  
 المستحق ويؤدها على المستحق عليه ما لم يرجع فبالبثمن على بائعه ولو هلك في يد المستحق يرجع  
 بة ثمةها عليه (بمرا) اقام الخارج يئنه على الملك المطلق ففضى له وقد كان يشترى ذوا اليد من زيد  
 ثم اقراته ملك المستحق لا يرجع على زيد لان باقراؤه يئنه ان القضاء لم يكن قضاء حقيقة فلا يرجع

باب في الاقالة \* (شمر دفع صنف) اشترى جوزة وتسلمها وترك بعضها في يد البائع فامره البائع  
 ان ياخذ البقية فقال المشتري بالغ غاردين خميسكاوند او ك فقال مكينناج فهو اقالة (بيت)  
 اشترى كراما شراء صحيحا ثم قال البائع بالغ حاجت منها ا ك اي فاعك في فقال بالغ مكناه فان وجن  
 فاقبول في المجلس فاقالة والا فلا ولو باع منه حنطة مائة من بد ينارود فغها اليه واقتن قائم قال  
 للمشتري ادفع الي الثمن او الحنطة التي دفعتها اليك قد فغها او بعضها فهو فسخ في المزدود (فغ)  
 ود المشتري المبيع الى البائع فاخله فهو فسخ اذ ارد الثمن اليه وان لم يتلفظ بلفظة الفسخ (غمت)  
 ياعت لمبتها شيئا وابتاعها من الثمن ثم قالت بعد سنة لا ابيعه فقالت ابعتها بالغ خد يورك يا لا يفسخ  
 البيع (بيت) تصح اقالة الموكل مع البائع او المشتري (شمر دفع) اشترى ابريسما فاخله وقال للبائع  
 لا يصلح لعملى فخله وادفع الي الثمن فابى البائع فقال تركت كذا من الثمن وادفع الي الباقي ففعل  
 فهو اقالة لا بيع منتهى (شمر) طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الي الثمن  
 فكتبه قبالة ود فغها اليه فاخله هانته ورد المبيع فهو فسخ (شمر) ولو قال اشتريت مني هذه التجارية  
 بكذا فكر فان عزم البائع على ترك المبيع فهو فسخ والقياس ان يشترط فيه المجلس (فغ) يرد البندلة  
 بفعل والتصيق وقال له اتخلها اخرى اوسع فقال البندل في ضيعها اتخل لك اخرى ففعل ووضعها  
 البندل في المبيعة فهو فسخ (بو) باع بقرة ثم قال لمشتريها بعتها منك وخيصة فقال المشتري ان  
 كانت رخيصة فخلها وابتاعها وباعها لنفسك واوصل الي ثمن بقرة التي بعتها مني فباعها وبيع  
 فان كان قبل القبض او بعد لكن قبل له مشتريها بعتها لنفسك فهو فسخ والبرج له والا فهو تركيل  
 في البرج للموكل (بيح فعم) رأى المشتري السلعة غالية فقال لبائعها انها غالية بالغ ذهي زاميا  
 بكم قال زاميا لا يكون فسحا (كسب) هو فسخ (بيح) لا يصح تعليق الاقالة بالشرط (فم) اتقا يلا  
 بالبيع في العبد فابق من يد المشتري فان لم يقل رضى تسليمه بطلت الاقالة والبيع بحاله واقالة الوكيل  
 بالسلم بجائزة عند استئنفه ومحمد رح كالا براء وكل اقالة الوكيل بالبيع واقالة الوكيل بالشراء  
 لا يجوز اجماعا وهكذا في (صغز) واراد باقالة الوكيل بالسلم الوكيل بشري السلم بخلاف الوكيل  
 بشري العين (عن) اقالة الوكيل بالشراء على هذا الخلاف وانكره (فمخ) وهو الاصح والمعنى فيه

أَنْ بَاقَالَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ يَسْقُطُ الثَّمَنُ مِنَ الْمُشْتَرِي عِنْدَهُمَا وَيُلْزَمُ الْمُبِيعُ الْوَكِيلَ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَجَحَ  
 لَا يَسْقُطُ الثَّمَنُ مِنَ الْمُشْتَرِي اصْلًا قَالَ فِيهَا لِعُصَامِي وَلَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ ثُمَّ أَقَالَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ بَيْعِيًّا  
 أَوْ غَيْرَ عَيْسًا لَزِمَهُ دُونَ الْأَمْرِ (بِمِر) بَاعَ عَبْدُ أَوْ سَلَمَةُ ثُمَّ قَالَ لِلْمُشْتَرِي ادْفَعْ إِلَيَّ الْعَدْلَ فَقَالَ دَفَعْتُ  
 فَهَذَا قَالَهُ قَالَ لَدَحَ الْمُوَكَّلُ بِهَا لِشُرَاءٍ مَعَ الْبَائِعِ مَا صَحَّتْ مَكَدَتُكَ أَقَالَهُ الْمُوَكَّلُ بِالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْتَرِي  
 (حَنَك) أَقَالَ لِقَالَ الْوَارِثُ جَائِزَةٌ وَرَوَى أَنَّهُ بَاعَ (ع) أَقَالَهُ الْوَارِثُ وَالْوَصِيُّ جَائِزَةٌ وَانْهَابَ بَيْعٌ وَلَا يَحْزُرُ  
 أَقَالَهُ الْمَوْصِي لَهُ (فَسُحْطُ) اشْتَرَى بِحِمَارٍ أَوْ قَتْلُ الْيَوْدَةِ فَلَمْ يَجِدِ الْبَائِعَ فَبَادَخَلَهُ فِي أَصْطِلْبِهِ فَبَاءَ الْبَائِعُ  
 بِالْعِيْطَارِ فَبِزَغِهِ فَلَسَّ بِقُسْطٍ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ مَعْلُومَ الْبَائِعِ وَإِنْ كَانَ قَبُولًا وَلَكِنْ يَشْتَرُ بِهٖ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ وَكَأَيُّهَا  
 قَبُولُ الْأَمَالَةِ نَصَافِي مَجْلِسٍ إِلَّا قَالَهُ مَكَدٌ أَدْلَالَةٌ بِالْفِعْلِ وَالْإِنْفِلَا الْآخِرُ أَنْ مَنْ بَاعَ ثَوْبًا وَسَلَمَهُ ثُمَّ قَالَ  
 لِلْمُشْتَرِي أَقْبَلِ الثَّيْلُ فَبَقَطَ عَلَى قَبْضِهِمَا فَإِنْ قَطَعَهُ فِي الْمَجْلِسِ فَهُوَ أَقَالَهُ وَالْآخِلَا (بِمِر) بَاعَتْ صَبِيحَةٌ  
 مَشْرُوكَةً لِبَنِيهَا وَابْنٌ أَبْنَاهَا بِالْبَائِعِ وَأَجَارَ الْآخِلَ الْبَيْعِ ثُمَّ أَقَالَتْ وَأَجَارَ الْآخِلَ الْأَقَالَتِ ثُمَّ بَاعَتْهَا ثَانِيًا  
 فَبَغِيرَ أَحَازَتِهِ يَحْزُرُ وَلَا يَتَوَلَّفُ فَبِهَا الْجَائِزَةُ لِأَنَّ الْأَقَالَتِ يُعْرَدُ الْمُبِيعُ إِلَى مَلِكٍ الْعَاقِدِ إِلَى مَلِكٍ الْمُوَكَّلِ  
 وَالْمَجْتَبِزِ (بِمِر) اشْتَرَى كُرْمًا بِالْهَبَاءِ وَدَفَعَ مَكَدَةً حَنْطَةً ثُمَّ تَعَاثَرَا الْبَيْعَ قِيلَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَا الْحَنْطَةَ  
 (بِمِر) اشْتَرَى بَدْرًا مِنْ حَبِيَادٍ وَدَفَعَ زَيْتًا مَكَدَةً وَتَحَوَّزَ بِهَا الْبَائِعُ ثُمَّ تَقَابَلَا فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْبَائِعِ  
 بِالْحَبِيَادِ وَكُلُّ ذِكْرِهِ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْتِ (بِمِر) اشْتَرَى الْبَائِعُ الْمَشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُبِيعِ ثُمَّ تَقَابَلَا  
 لَا يَصِحُّ (بِمِر) اشْتَرَى شَيْئًا حَمَلٌ وَمَرْئَةٌ وَنَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ثُمَّ تَقَابَلَا فَمَرْئَةُ الرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ (قَبْ) ب  
 اشْتَرَى بِقَرَّةٍ وَتَقَابَلَا بِضَائِمٍ تَقَابَلَا بِالْقَرَّةِ بَعْدَ خِيَالِ الْمُشْتَرِي تَحْلِيلُهَا وَبِأَكْلِ لَبَنِهَا لِلْبَائِعِ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ  
 مِثْلُ اللَّبَنِ وَلَوْ هَلَكَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي تَبْطُلُ الْأَقَالَتِ وَلَا يَسْقُطُ صَمَانُ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي بِطَلُورِ  
 الْأَقَالَتِ فِي حَقِّ الْقَائِمِ دُونَ الْهَالِكِ (فَسُحْطُ) اشْتَرَى أَرْضًا مَعَ الزَّرْعِ وَادْرَكَ الزَّرْعُ فِي يَدِهِ ثُمَّ تَقَابَلَا  
 وَلَا يَحْزُرُ الْأَقَالَتِ لِأَنَّ الْعَقْدَ أَمَّا وَزِدَ عَلَى الْفَصِيلِ دُونَ الْحَنْطَةِ (قَبْ) ب (بِمِر) وَلَوْ جَعَلَ الْمُشْتَرِي الزَّرْعَ  
 ثُمَّ تَقَابَلَا تَصَحُّ الْأَقَالَتِ فِي الْأَرْضِ بِحَبْلِهَا مِنَ الثَّمَنِ (قَبْ) ب (بِمِر) وَلَوْ اشْتَرَى أَرْضًا فِيهَا أَشْجَارٌ فَقَطَعَهَا ثُمَّ  
 تَقَابَلَا صَحَّتْ الْأَقَالَتِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ مِنْ قِيَمَةِ الْأَشْجَارِ شَيْءٌ (بِمِر) وَيُسَلَّمُ الْأَشْجَارُ  
 لِلْمُشْتَرِي فِي هَذِهِ الْأَقَالَتِ بِالْبَائِعِ يَقْطَعُ الْأَشْجَارَ وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَقْتُ الْأَقَالَتِ يَسْجُرُ أَنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِجَمِيعِ



الثمن وان شاء ترك كقصة (م) و (ط) اشترى عبد انقطع ايدنه فادخل ارضها ثم تقابلها بغيره  
 بجميع الثمن ولا شيء للبائع من الرشا اذ اعلم وقت الاقالة انه قطع يداه وادخل ارضها وان  
 لم يعلم بخيرين الاخذ بجميع الثمن وبين التوكيد (ب) الا شحاز لا تسلم للمشتري وللبائع ان  
 ياخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصير ولا  
 ضمنا (ب) اشترى ارضا وزرع فيها وحصار بقلا ثم تقابلها بغيره لا يصح دفع الضرر قطع البقل (ب) اشترى  
 بمشقة (ش) وقيل يصح لان الزرع لا يدخل في الاقالة فلا حرجه فبقى في ملك المشتري فيؤمر بقلعه  
 لو يكون هذا ضررا مريضيا حين اقله م على الاقالة (ش) تقابلها بغيره لا يصح في الثوب بعد ما قطعه  
 والمشتري زخا طه قميصا او في الخدين بعد ما لا تجل لا شيء الا يصح الاقالة كمن اشترى غير لا ينسبه  
 او حنطة فطحنها وقال (ش) وانما لا تصح الاقالة في الثوب بعد القطع والحنطة اذ تقابلها  
 ان يكون الثوب للبائع والحنطة للمشتري يعني يقال للمشتري اقتنى الحنطة واسلم الثوب الى البائع  
 فلما فيه من ضرر يلحق المشتري فلا تصح الاقالة على هذا الوجه بعد القطع والحنطة ينسب الضرر  
 وحتى لو رضى المشتري بان تكون الحنطة للبائع بان اسلم المشتري الثوب الى البائع كذا قيل (ش) اشترى  
 يقول بانه تصح الاقالة على هذا الوجه لا يلزم الضرر للمشتري وانما لا تصح في الثوب اذ لم تسلم  
 القميص اليه اما اذا سلم فيصح (ب) جاء ان لا يبالى بالثمن الى البائع بعد ما يباعه به لا من المطلق فقال  
 والبائع الا اذا فعه بهد الثمن واخبر به المشتري فقال ان لا اريد ايضا لا ينفسخ لا في ليس من الفاظ  
 الفسخ والان اتى اذ المجلس شرط في الاقالة ولم يؤجل \* باب فيما يتعلق بالشراء ثانيا بعد البيع والشراء  
 وفي الهبة من المشتري بعوض وفي الشراء من الواهب والمتصدق وفي التصديق بين المشتري وفي  
 الزه من عند المشتري هل يفسخ الثاني الاول (ط) (ظ) اشترى شيئا بالقب وقبضه ثم باعه منه للبائع  
 بالقب وختمه سمانة الى اجل مجهول وهو مقبوض في يد فاسد ولا يتضمن الثاني فسخ الاول بخلاف  
 ما اذا كان الثاني صحيحا قال روح وفيه نظرون (ش) بخلافه وكان ايجابا حيبا بخيرته بان الثاني  
 وان كان فاسدا يتضمن فسخ الاول كالمو اشترى قلب فضة وزنها عشرة عشرة او تقابلها بغيره اشتراه منه  
 بتسعة تضمن فسخ الاول وان كان الثاني فاسدا (بو) اذن لللال في بيع ثياب ثمانية عشر دين

فيها عشرية يتبعها بالتعاطي ثم بأهل منه ثانياً يكثر بالصحيح هو الثاني قال (مت) هذا إلى  
 ويستقيم على قولهما لفساد الأول فاما عند أبي حنيفة ورجحنا الأول صحيح والوكيل لا يملك نفسه  
 على الموكل انما يصح الفسخ ليطه وبيان المشتري عند أبي حنيفة ومحمد راجح فيضمن الأول للموكل  
 عشرة اذا اشترى دارا بالفاطم اشترى اهلها منه ثانياً بحسمائة فالثاني نسخ الأول وهو معروف  
 ولو وهبها البائع للمشتري بعد ما باطها منه بالفاطم ان يعرضه المشتري بحسمائة وتقا بها  
 فيفسخ الشراء بالهبة ايضا ولو اراد هبتها للمشتري من البائع بعد الشراء بحسمائة لا يفسخ الشراء  
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأحمد والرواية عن محمد بن أبي حنيفة (ط) عن أبي يوسف  
 راجح باع مئة دارا بالهبة ثم قال له تصدقك عليك بالدار وهو قبل المشتري تصدقته باطله وله الثمن  
 (حسب) ولو تصدقك بالهبة بالدار وحملها اليه ثم باعها منه صح وتضمن نسخ الصدقة كالوباع ثم باع  
 واكثر الوباة من الثمن الأول لان الصدقة تقر تحصيل الفسخ حتى لو تقا سحاب بعد تمامها يتبع فيه  
 المستقرض اذا اشترى اكر المستقرض بعينه بعد القبض لا يصح لانه ملكه (جمع بو) وهب لولك ارضا  
 هبة مشيئة ثم قبضت ثم اشترى الولد منه تصفها فان شراة باطل \* باب في القروض \* (بفتح) استقرض  
 الطوارق لم تضاعف له فبكره فيطلب منه المبلغ الطوارق او مثله ليس له ذلك لانه لما تجوز التكرار  
 حلفه في الجواز وقيل التجوز له طلب الطوارق (شعر) شرع الشيعي اليسير بفتح قال اذا كان  
 له حاجة الى القرض يجوز واكره (ط) استقرض مشورة دراهم وارسل عبدك لياخذها من المقرض  
 فقال المقرض ياخذتها اليه وافر العبد به وقال دفعته الى مولاي او انكر المولى قبض العبد العشرة  
 قال القول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض الى العبد لانه اقر انه قبضها بحق (فتح) استقرض ابن الدنيق  
 بوزن الجوز هو الا احتمياظ لان يبرح كل واحد منهما ما صاحبه قال راجح الجواز رواية عن أبي يوسف  
 ورواية الاصل بخلافه (عياض) استقرض الحصة بوزن الجوز (ط) وروى عن أبي يوسف ومحمد بن جعفر (يهر)  
 فغارني استقرض من سلمو قتلني حنطة بسمو قتلني فغارني بسمو قتلني المطالبة الا يضمن قد  
 (نمست) توفى فله فاستقرض المسرقين اختلاف في المشايخ بناء على انه مثلي ام من قروا القيم ثم قال  
 والمستقرض الشجين وروى في بلادنا يجوز لا جرا ولم يتعرض الاستقرض الحميمية بالخوارمية مادك

ينبغي ان يجوز من غير وزن وسئل النبي عليه الصلوة والسلام عن خميرة يتعاطاها الحيوان ا يكون  
 يربوا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح  
 وهكذا في (شرح بو) انفق من تصاب لحوم ما لم يذكر انه قرض او شراء فذلك قرض فاسد يملك  
 بالقبض ولا يحل اكله (شعب) القرض الفاسد يقبل عند القبض الملك (بو) يعطيه مد يوانه حنطة  
 فينفقها ويحسبها لها فله انفاقها ويكون قرضا الى ان يحسبها ذلك (فجع شه) يجوز استقراض الدبس  
 قال روح وقد كتبت في الغصب ان الدبس من ذوات القيم فيتلحق ان لا يجوز استقراضه (شعب)  
 دفع اليه ارض الغرس فيها نخلا او كرم ما بالنصف ليكون نصف النخل والكرم لصاحب الارض ونصفهما  
 للغرس فهو فاسد والاغراس كلها لصاحب الارض بالقيمة ويضمن صاحب الارض للغرس ان لا  
 مثل عمله لانه صار مستقرضا للاغراس وان كان استقرضا فاسدا انكن ملكها لما قبضها حكم الاصل  
 فملكه والاستقراض الفاسد يقبل الملك عند القبض الا ترى ان استقراض الحيوان لا يجوز ثم اذا  
 اتصل به القبض افاد الملك عندنا كل هذا فيجب عليه قيمة الاغراس من هذا (ان) عشرون رجلا  
 جاءوا استقرضوا من رجل وامروه ان يرفع الدراهم الى واحد منهم فدفع ليس له ان يطلب  
 منه الا حصته قال روح وحصل بهن ارواية مسئلة اخرى ان التوكيل بقبض القرص يصح وان لم يصح  
 التوكيل بالاستقراض \* باب مسائل متفرقة \* (شعب) جلسا لبيع تجارية تجارية فقيل لاحد هاهنا  
 بيعت تجارية بثلث اقلان بل وهبتها له وقبضها الموهوب له في المجلس ثم دفع جاريته الى الواهب من  
 فيوزان يقول عوضتها وقبضها الواهب قال ينبغي ان يكون هبة ايضا لانه دفعها اليه على تصد التملك  
 بغير عوض (شرح) بخلافه (شعب) كتب صك الاراضي وكتب الحلد ودم استثنى منه الطريق العامة  
 وليس له في الحلد ود طريق فالمكتوب فاسد لجهالة المبيع ولودفع الى دهان مسمما لياخذ منه دهنا  
 فخاطبه الدهان بسمسمه ثم باعه منه بثمان معلوم واشترى الدهن بذلك الثمن منه قبل ان يفترقا  
 وقبل القبض يقع المقاصة بين الثمنين اذا تقاصا واذا فاشى الدهن الى ذلك الثمن والا فلا  
 ولو ابرأه عن ثمن السمسم قبل شري الدهن ينبغي ان ينفسخ العقد (فجع) مثله (شه) خلط الدهان  
 السمسم يكون باذن صاحبه عادة فيكون مشتركا فيكون البيع جائزا لانه بيع العين ويكون شري

الذي من جائز ايضا قلت وبهذا امر في البيع السمس قبل الخلط بضمن معين وشرع الذي من بين الذين  
 الثمن يكون جائز عندنا هم (فج) ساوم متاعا ولم يكن عند من فقال لا خراطة فثمنه وفي قلبه انه من  
 بجهته بالخطا فهو لك افع ولو قال اعطه من جبهتي فهو لا مبر ولو قال المتساوم للبائع بعد ما قال  
 لصاحب الذي كان اعطه ثمنه هل يملك هذا المتاع بكذا اطلاق نعم فقال لا معا انا اشتريته بانه فهو للمصاطب  
 (قنب) قال الجوز ان للصراف ان يملكها افتاده اخذت فقال الصراف اذهب واشترها ثمن زر  
 يد هم فاشترها فبيع الصراف الثمن فالثياب للجوز اذ لم يكن دفع الثمن حتى يوجه الشركة  
 والصراف ملي ابرازا مثل ما دفع الصراف وان كان دفعها على وجه الشركة لكونه مبعودا عندهم  
 فالثياب للصراف وللجوز مثل اجر عمله (جم) اشترت روجها من مولاه بغيرها الذي وجب لها  
 ملي روجها بجوز (قنب) لا يجوز (بيح) اشترى ثورا بضمن معين فقال له البائع اشتره بتهمني  
 رخصيا فقال المشتري ان وحدثت من يشتريه باز يد بعه فبأيه باز يد لا ينقل لان هذا تعليق الاقالة  
 بالشرط غير ان تعليق الوكالة وتعليق الاقالة بالشرط لا يبيح \* باب في الصراف \* (بيح) الذي يباح  
 الذي ينسج فيه بالخز في ور اي زر في يوسيتا فيجوز احم في بيعة شرائط الصراف في مقداره  
 ما فيه من الذهب حتى يجهت قبض يد له في المجلس وبيعه بالذهب بطريق الاعتبار ولا يخلص  
 منه اشياء من الذهب وما يخلص منه ذهب يعبر صراف \* باب في الوكالة والرسالة في الصراف \*  
 (بشم) وكل عمل مجبور او صيبا مجبور في الصراف يعتبر مجلس المتعاقد بين هل ين لصحة قضيهما  
 وتسليةهما وان لم يكن عليهما عهد وتويعت رسول في الصراف ينلغي ان لا يصح العقد اذا كان  
 المزمع غائبا لان قبض الرسول وتسليمه لا يعتبر \* كتاب الشفعة وانه يشمل على عشرة ابواب  
 له \* باب في كيفية طلب الشفعة \* (قنب) طلب الشفعة باي لعطيفهم منه طلبها جاز كقوله طلبت الشفعة  
 او اطلبها وانا ظال بها والطلب على ثلاثة مراتب طلب المواتية وهو ما مر عند سماع البيع وطلب اشهاد  
 فهو اقله اذا التقى المشتري بقول اطلب الشفعة في دار اشتريتها من فلان ويد كرحل ودها فسلمها الي  
 ون الذي لا تعرف الا بعد ودها وطلب عند القاضي بان يقول اشترى فلان دارا او يد كرحل ودها  
 ربا فاشمعيها بالجوار يد او يد كرحل ودها لان الدعوى انما يتم باعلام المدعى به (قنب) مثله

(س) قال الشفيع للمشتري شفا عت بخواهي بطلت شفعته لانه طلب الشفعة لا الشفعة ولو جاء الى المشتري وقال انا شفيعك اخذ الدار بالشفعة بطلت لان قوله انا شفيعك لغو فتبطل كالنوقال له كيف اصبحت (تب) سمع في طريق مكة يبيع دار جارية فطلبها طالب موراثة يوكل احد الطالبين الاشهاد وان لم يوجد من يوكله يكتب بالتوكيل في بلدة لطلب الاشهاد فان لم يوكل ولم يكتب ومضى بطلت شفعته (ت) له دعوى رغبة الدار المبيعة ويضاف اليه ان ادعى وعجز عن اثباته تبطل شفعته وان طلب الشفعة يبطل دعواه يقول هي داري ادعي رقبته فان وصلت اليها والا فانها على شفعة منها الا يبطل شيء منهما الان الكلام واحد (ن) ولو بيعت ولشفيعها فيها دعوى يقول طلبت الشفعة ان لم يثبت في الحق الذي ادعى فيها وهذا كصبيته بلغت ولها خيار البلوغ والشفعة فاذا اختارت احد هاتين يبطل الآخر فيقول طلبت الحقتين جميعا الخيار والشفعة \* ياب فيما يبطل به حق الشفعة \* (ج) لم يشهد في طلب المورثة في المجلس بطلت شفعته (ت) اخبر بالبيع فلم يطلب لا تبطل شفعته مالم يخبره رجل عدل او فاسقان كالبكر اذا اخبرت بالتمكاج فسكتت لا يكون رضا ختن يخبرها عدل او فاسقان عند البيعة روح ولو كان للمبيع شريك وجار فسمعا البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار لتركه طلب المورثة ولو باع دار الى ستة فعلم ان المشتري بالخيار فاخر الشفيع طلب الاشهاد الى تمام السنة او مضى مدة الخيار بطلت شفعته لان الموجب للشفعة زوال ملك البائع فاخر الطلبي به (س) لم يعلم احد الورثة ان له نصيب من ارض مورثة حتى بيعت ارض تبينها وعلم وسكت ثم علم ان له نصيبا من الارض المورثة بطلت شفعته ولو سلم الشفعة للمشتري ثم علم انه اشتراه لغيره فله الشفعة وقال الفضلي بطلت والاول اصح (ن) علم انه اشتراه بالفسلم ثم حط البائع مائة فله الشفعة لا التحاق المحطوط باصل العقد كالرباعه بالفسلم ثم زاد البائع له جارية او متاعا وعلم بالبيع في نصف الليل فاشهد حين اصبح صح لان تاخير العذر (س) وتأخير اليهودي في السبت لا شغل له بالنسبت مبطل (ن) الباغي سمع البيع والمتعاقد ان في عسكر اهل العدل وهو يخاف دخوله فيه لطلب الاشهاد فاخر بطلت شفعته (س) ولو ترك الطالب عند قاض لا يرى الشفعة بالجوار كيلا يبطل حقه فهو عدل ولا تبطل شفعته (ع) ولو اراد الاشهاد قبل القبض على احد

المتعاقدين واحد هما اقرب والآحر اعدل واختار الا بعد ما كان الشفيع في المصروالا بعد خارجا  
او على العكس بطلت شفعته وان كانا في المصروالا اذا احتاز على الاقرب ولم يطلب لان نواحي  
المصركما كان واحد ولهذا اذا شرط الابعاد في السلم في المصروا وان لم يعين ناحيته (ث) ولولي  
المشتري مع ابيه يسلم على الاب بطلت شفعته ولو سلم على الابن المشتري لا تطل هو المختار لاحتياجه  
الى السلام للكلام (ع) ولو سمع البيع فقال الحمد لله او سبحان الله او شمت العاطس لم تطل ولو سكت  
هيهة ثم طلب من ماعته بطلت (ن) الشفع صلى بعد الجمعة اربعاء وبعد الظهر ركعتين لا تطل  
ولو صلى اكثر تطل لانه ليس بمسروق (وب) ولو علم البيعة في التطوع ففعلها اربعاء او سأل عن  
مخرج لا تطل والمخار انهاء تطل بخلاف الاربع قبل الظهر او بعد الجمعة (ع) ولو قال للمشتري  
سلم لي نصفها بالشفعة سكت او قال فاسلم لك النصف الباقى فابى المشتري فهو على شفعته لان هذا  
ذا لقول ليس بتسلم ولو دأع لشفع بعد علمه بالسعد او بالاشغصا منها لا يبطل لانه سب كافي (س)  
وحيث له الشفعة فهوها او ناعها من ايمان ليس بتسلم لان البيع لم يصادف محله ولعا (ن) اذا  
احر بعد الاشهاد لم يبطل انما لم يسلم بلسانه عند اتيه بشفعة وحده فاحد وكذا لو قال للمشتري  
له بعد الظلمين هات الدراهم وخذ شفعتك فلم يجبه في ثلاثة ايام فصاعد امع الا مكان لا تطل  
ولو قال (ث) تطل وهو رواية عن محمد ورجح المختار هو الاول (ش) ولو قال له المشتري ان لم تحصر  
بالثمن على احدى بيعتي بربع من ثمنه يقال نعم ولم يحصره فيه بطلت لصحة تعاقب التسلم بالشرط لانه  
محض اسعاط ولو احصرها فابى وثلث دراهم بالمختار انه لا تطل (ع) ولو قال له القاضي بعد  
الظلمين احصرها لما لي حتى تسلم لك الشفعة فقال له اقبل لي ولا تسلم اليك حتى آتيك بثمنها  
لا يعمل القاضي ذلك (ثب) طامها طلب اماوا اثنتان تطوع بركعتين ثم طلبها طلب الاشهاد بطلت  
ولو احر بعد الظلمين شهر انطلت عند محمد ورواية عن ابي يوسف رجحونه يعني ولو قال كنت سلهما  
لك ان كنت شترتته لعسك وكان اشتراها لغيره فليس بتسلم ولو ارسل المشتري الى الشفيع رسولاصيا  
او بعد الواسقا او كتب اليه كتابا لم يطلب بطلت شفعته ولو كان هو مصريا لم تطل خلاهما ولو قال  
المشتري للشفيع ذعتها اليك فان كان علم بالثمن صار له والا فلا التوكيل بطلب الشفعة يسلم الشفعة

متى جاز عندهما خلافة المحمّد وكلّ الخلفاء في تسليم الاب والجد شفعة الصغير باب في اخذ المشفوع  
 وضمنه \* (ت ن) اشترى دارا الى الحما دفليس للشفيع ان يعجل الثمن وياخذها بالشفعة لانه  
 ملكها بالبيع الفاسد وهي من الحيل لا بطل الشفعة (ع) اشترى دارا وصبغها بالوان كثيرة فالشفيع  
 بالخيار ان شاء اخذها واعطاه هازاد الصبغ فيها وان شاء ترك لان نقض صبغه متعذر وقال لصدور  
 الشهيد فيه تظرفان الشفعين يتمكن من نقض بناء المشتري قلت لكن الفرق بينهما بين لان لنقض  
 البناء قية ولا قية لنقض الصبغ (ت) اشترى ارضا فيها اشجار فاشترى واكلاها ياخذها بالشفيع  
 بجميع الثمن اذا كان لم يبد طبعها وقت قبض المشتري واذا كان قد اطلعها سقط حصّة الطلع وقت  
 القبض من الثمن ولو اشترى ارضا بمائة فرفع ثرابها وباعه بمائة ثم اخذها بالشفيع بالشفعة  
 اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي  
 يباعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري دار فباعها بمائة فباعها  
 بملك (س) ولو وهب البائع للمشتري بمشقة من الثمن قبل قبضه سقط ذلك عن الشفعين ولو وهبها  
 بعد القبض لا يسقط ولو وكل رجلا ببيع داره بالالف فباعها بها ثم خط من المشتري ما نهوضه للموكل  
 لا يسقط عن الشفعين لان خط الوكيل لا يلتحق باصل العقد (ن) ولو اشترى ابا بالحياد ونقل الزبوف  
 فالشفعة بالحياد وهي خمس مسائل احد نها هذه والثانية كفل بالحياد ونقل الزبوف يرجع بالحياد  
 على المديون والثالثة اشترى بالحياد ونقل الزبوف ثم باعه مرا بعة فزاس المال بالحياد والرابعة  
 حلف ليقضين حقه اليوم وعليه جيا د فقضاه الزبوف بر والخامسة على غريمه جيا د فاخذها وانفقها ثم  
 سلم زبونها لا يرجع عليه بالحياد الارواية عن ابي يوسف رح (ع) اشترى نصف دار فقاظم البائع ثم اخذها  
 الشفعين لا تنقض القسمة بقضاء وكلّ بغير قضاء على الاصح ولو اشترى ادا وهما شفيعان ثم جاء الشفعين  
 الثالث بعد ما اقتسما ما بقضاء او بغير قضاء فله ان ينقض القسمة لانها لا تعاد كما كانت بخلاف الاولى  
 (ن) ولو كان لها شفيعان احدهما غائب فاخذها الحاضر فلو حضر الغائب يطالب من الشفعين دون  
 المشتري ولو طلب الحاضر نصف الدار على ظنّ انه لا يثبت له الا النصف بطلت شفעתه وكلّ اذا كانا  
 حاضرين فطالب كل واحد منهما نصفه لان طلب النصف تسليم للنصف الا خرقه بطلت فيه واذا

وبطلت في النصف بطلت في الكل (ع) للجار طلب الشفعة مع غيبة الخليط فان حضر الخليط فهو  
 الحق به وان لم يطلبه الجار حتى حضر الخليط وسلم بطلت شفعته (ت) طلب الشفيع من الوكيل باسراء  
 قبل التسليم الى المولى صح وبعد ولا تبطل شفعته هو المختار وتسلم الشفعة للوكيل يصح في المختار  
 باب في احد المشعوع بتغير حكم وفي دعوى الشفعة والاحتلاف (ث) شفيع استولى على الارض  
 من غير حكم اذ العلم انه قول بعض العلماء لا يقسق والا فهو فاسق طالم ولو كان شفعته عند القاضي  
 يطلبها عند السلطان ولو كان عند السلطان فامتنع القاضي من احضار ولا يبطل لانه تاحير عند (ز)  
 تباعا يطلب الشفعة بحضرتهم وفقا لان بيع معاملة لا يصد فان على الشفيع لانهما اقربا باصل البيع  
 فيكون القول لمن يدعى جواره على الشفيع الا اذا كان بضمن يسير لالة الحال عليه حتى لو اختلف  
 البائع والمشتري فقال البائع بعت معاملة وقال المشتري لا معاملة فان كان بضمن يسير فالقول للبائع  
 والا للمشتري (و) لو اشترى لابه الصغير دارا واختلف مع الشفيع في الثمن فالقول للاب لانه  
 ينكر حق التملك له بما يدعيه ولا يمين على الاب لان النكول لا يفيد (ن) غضب داره غاصب  
 فبيعت داره بجهها والغاصب والمشتري يجهل ان ثله طلب الشفعة حتى لو ثبت ملكه في المعصوبة  
 يكون على شفعته فاذا اطلب اخيرا القاضي بحالها ان اقام البينة على الغصب قضى له القاضي بالمعصوبة  
 وبالشفعة وان لم يكن له بينة يحلفهما فان حلفا لا يقضى للشفيع اصلا وان تكلا قضى له بالمعصوبة  
 والشفعة وان حلف احدهما ونكل الآخر يقضى له على الناكل فحسب لان النكول اقرار والاقرار  
 حجة في حق المقر خاصة (ح) اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الجار فالقول  
 للمشتري وان كان اليد دليل الملك ظاهر لان الظاهر لا يكفي للاستحقاق وللجار ان يحلعه لكن على البينات عند  
 محذو على العلم عند ابي يوسف راج وبه يفني (و) ولو انكر المشتري طلب المراجعة يحلف بالعلم وان  
 انكر طلب الا شاهد عند القائه يحلف على البينات لانه يحيط علما بهل ادون الاول ولو انكر الشفعة  
 بالجار والمشتري اذ لا يرى الشفعة بالحزب ار يحلف بالله ما لهد اشفعة قبلك على قول من  
 يرى الشفعة بالجار ولانه لو حله بالله ما لهد اقبلك شفعة يحلف فيفوت الحق المدعي (و) (ك)  
 تصل في احد الجارين بالسائط اذ في بلى دار حازه بما تحته لزيد وسلم ثم باع بقيةها منه فلا شفعة



١٠ فان طلب الجار يمين المشتري بالله ما وهبه الاول فزارا من الشفعة على التلجئة له ذلك  
 فان حلق ونكل كان له الشفعة (ت) اشترى عشر الصيغة بثمن كثير ثم بقيتها بثمن قليل فله الشفعة:  
 في العشرون الباقي فلواراد ان يحلفه بالله ما ارادت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه معنى  
 لواقربه لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيخ الاول تلجئة فله ذلك لانه معنى لواقربه يلزمه  
 وهو خصم وهو تاويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد الاستخلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك  
 اي اذا ادعى ان البيع كان تلجئة \* باب في حيل ابطال الشفعة \* (ن) يكره الحيلة في ابطال الشفعة  
 يجعل ثبوتها بالاتفاق ولا يأس به قبل الثبوت هو المختار لانه ليس بابطال حق ثابت وكذا الحيلة  
 في الزكوة والربوا ولو قال البائع والمشتري ابرئنا من كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت  
 الشفعة له بطلت قضاء لا ديانة كمن حال لآخر اجعلني في حل ولم يبين ماله قبله ففعل لا يبقى له حق  
 عليه قضاء لا ديانة حتى تبين ماله عليه ثم يجعله في حل (س ص) استاجر من زيد ثوبا يوما  
 فلبسه بجزء من مائة جزء من داره ثم باع بقيتها منه فلا شفعة للجار في الجزء الاول لانه اجرة  
 ولا في بقيتها لان المشتري خليط فيها ولو اشترى عشرها بثمن كثير لم يشتري بقيتها بثمن يسير  
 وخاف ان لا يبيع البائع بقيتها بثمن يسير يشتري الجزء الاول على انه بالخيار ثلاثة ايام فان  
 تمتنع البائع من بيع البقية بالثمن اليسير يفسخه ثم ان خاف البائع انه اذا باع بقيتها بثمن يسير  
 يفسخ البيخ الاول يبيعها على انه بالخيار ثلاثة ايام وان خاف كل واحد منهما ما حبه يوكل كل  
 واحد منهما وكيلة لازمة باجزة البيع بشرط اجازة صاحبه البيع (ن) ولو اشترى اربعين  
 الفا وثلاثة عشرة آلاف واعطى بياقي الثمن ديناراً فالشفعة بعشرين الفا لانها الثمن ثم اذا استحققت  
 الدار من المشتري لا يرجع على البائع الا بما ادعى من عشرة آلاف والد ديناراً لانه لما ورد الاستحقاق  
 بطل الصرف لانه تبين ان الثمن لم يكن عليه كمن اشترى ديناراً بعشرة على بائع الدار ثم تبين  
 ان العشرة لم تكن عليه بطل الصرف ويرد الدينار (س) اشترى بناء الدار بمائة ثم ساحتها بتسعمائة  
 وقيمتها سواها فالشفعة في الساحة بثمنها دون البناء وكذا لو اشترى الساحة او لاثم البناء (ع)  
 وهب له بيتاً مائة دار ثم باع منه بقيتها فلا شفعة فيها للجار \* باب في وقت ثبوت الشفعة وملكية العقار

ومن يثبت له الشفعة (ن) اشترى دارا فلم يقبض حتى بيعت دارا لغيره فله الشفعة (ح) اراد  
او مولى له ان اراد لم يعلم حتى بيعت دارا لغيره فله الشفعة لان موته كقبول الرصيدة فله ما مات قبل ان يعلم بان ماله  
ثم بيعت دارا لغيره فله الشفعة لان موته كقبول الرصيدة لتحقق السبب وقت العقد (ن) ان تزوج امرأه  
ولم يعلم لها مهر اثم قال جعلت له الدار ومهر كغلا شفعة فيها لانها مهرورة وان قال جعلتها  
بمهر كغلا فيها الشفعة لانها عرض عن المهر ولو اشترى دارا في مائة ففيز من الحصة ويملكها بالتسليم  
الشفعة ولو لم يعلمها حتى انقضى اطل السلم والشفعة لانه تسع ولو تفاصعا بعد الافتراق والتسليم  
فله به الشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفع بل هو بيع جديد ودور مكة لا يصح بيعها عند ابي حنيفة  
روح الا بئارا وما ولا شفعة فيها ورزى الحسن من ابي حنيفة روح انه يجوز وفيها الشفعة وبه ابو بريد  
وعليه الفتوى (س ن) لا شفعة بسبب الرقب لا للموقوف عايه ولا للقيم لغيره الملك فله لا حد  
باب من يثبت له الشفعة اشترى دارا لابنه الصغير وهو شفعيها فله الشفعة كشرع مال ابنه لنفسه  
ويقول اشترى رتعا واخذلها بالشفعة والجواب في الرصيدة كالجواب في الادب على قول من يورثه  
الرصيدة مال اليتيم لنفسه وعلى قول من لا يورثه ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشترى بيتا وطلبت الشفعة  
ثم يرجع الى القاضي فينصب قيا من الصبي فياخذلها الرصيدة منه ويسلم الثمن اليه ثم يسلم القيم الى  
الرصيدة ولو اراد ان يبيعها قبل مضي مدة الاجارة والمستاجر شفعيها فله حق المتبايعين دون المستاجر  
وان اجاز المستاجر فله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجازة بطلت الاجازة (ك) كس  
وكذا الرهن (لحج) صح في الاجارة دون الرهن بخلاف ما اذا باع دارا على ان يكفل فلان بالنسبة  
وهو شفعيها فكفل لا شفعة له لان الكفالة شرطت في البيع فصار الكفيل كالبائع ولو لم يبيع دارا على ان  
فلان بالخيار وهو شفعيها فله الشفعة ولو اشترى المزارع بعد ما صار الزرع بقاء الارض مع نصيب رب الارض  
من الزرع بالشفعة في الارض ونصف الزرع ايضا لانه مبيع لا يباخذ حتى يترك الزرع لان  
نصف الارض مشغول بنصيب المزارع (ص) عن محمد بن ابراهيم القيرير وحدثت الشفعة للصغير  
بشمن وخمس فسلمها الاباء والرصى لا يبيع والصبي يبيع شفعته اذا بلغ قال القزويني يبيع والد به  
ولا رواية عن المنقل من ذكر (ش ن) اني غلام لعين صبي فاشترى اهل رجل بخمسمائة وقيمة الدار

الف نسلم الاب اذا الوضي حق الصبي في ذلك جاز مند البني حنيقة وايي يوسف راح خلا فالمحمد  
وزنورح على فياس الشفعة فان في الموضعين لا يخرج عن ملك الصبي قال (ع) فعلى هذا  
لا فرق بين ان يكون الثمن رخيصة او لا (ع) مثله (صت عت) ولو اشتروا الدار الجار ولها  
جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفان لانهما شفيعان (خج) لا شفعة في بيع  
البناء في الارض المسبلة (صت) الشراكة في النهر الخاض باع صاحبها الاسفل صيغته يثبت حق  
الشفعة لجميع الشركاء على السواء وكل اى سكة غير نافذة \* باب في مسائل الجوار والشركة \*  
(ع) ثلاثة ابيات في دار كل واحد منها فوق الآخر لارباب ثلاثة فان كان طريق الكل في  
الدار فللباقيين ان يشتركا في الشفعة اذ ابيع احدها والاقبيع الاخرى يثبت الشفعة للاوسط  
دون الاسفل للثاني جزو كل ابيع الاسفل يثبت الشفعة للاوسط دون الاولى وبيع الاوسط يثبت لهما  
الشفعة لانهما جاران (ن) اذا بيعت ولها بابان في زقاقين غير نافذين فان كانت الدار المبيعة  
في الاصل دارين فلا هل كل زقاق ان ياخذ الجانب الذي يليه وان كانت في الاصل واحدة ولها  
بابان فلا هل الزقاقين الشفعة في كلها لان العبرة للاصل دون العارض وهذا كزقاق في اسفلها  
زقاق اخرى من جانب آخر رجع الحائط من بينهما حتى صار لكل زقاقا واحدة فالشفعة لاهل كل  
زقاق في زقاقهم في الاصل دون الباقيين وكذلك لو صارت سكة نافذة فاهلها فيها شركاء باعتبار  
الاصل لان المنفذ محذو ولهم سد ذلك الطريق وان كانوا جعلوها لاسلدين (س) سكة تذهب  
طولا وفي اسفلها سكة اخرى غير نافذة بينهما حاجز رب ولا حق لاهل السكة الاولى فيها فبيعت  
دار من السكة العليا فلا هل السفلي الشفعة لشركتهم في الطريق ولو بيعت من السفلي فالشفعة  
لاهلها خاصة وكذلك اذا كان فيها زائغة وكذلك نهريه زائغة فيها شرب قوم فبيعت ارض من الزائغة  
فالشفعة لاهل الزائغة لان شركتهم خاصة وان بيعت من غير الزائغة او اعلى النهر فالشفعة بين  
الكل لاستوائهم في الشركة العامة (ق) قراح واحد في وسطه ساقية جارية منها شرب القراح من  
الجانبين بيع القراح كله فالجاران من الجانبين شفيعان في القراح كله لان الساقية من المبيع  
فلم تكن حادثة (ع) دار كبيرة فيها مقاصير وبيوت فباع مالها مقصورة او بيتا منها او قطعة معلومة

فلجار الدار الكبيرة الشفعة من أي نواحيها كان لأن المبيع من أجله الدار فجار الدار جاز المبيع  
يعني وإن لم يكن متصلاً به فإن سلم الشفعة الشفعة ثم باع المشتري ما اشترى لم تكن الشفعة إلا لجار  
ذلك المبيع لأن المشتري صار مقصوداً فخرج من أن يكون بعض الدار ولو اشترى داراً في مكة  
غير نافذة ثم اشترى فيها أخرى فالشفعة في الأولى لأجل السكة خاصة وفي الثانية له ولأهل السكة  
وكذلك إذا رين ثلاثة نفر واشتروا أرضاً فاشترى أحدهم على التعاقب فالشفعة للجار في الأول دون الآخرين وكذلك  
لو كان معهم شركاء رابع غائب فحضر له الشفعة في النصيب الأول خاصة وفي الباقيين يشتركون  
ولو اشترى أحد الأربعة نصيب الاثنين متعاقباً بالمشتري والغائب شركاء في النصيبين رجل له  
خمس منازل في رفاق غير نافذة فباعها فليس للجار أن يأخذ أحداً منها بحق الشفعة في الطريق خاصة  
لأن السبب يشمل الكل وفيه تفرق الصفة وإن أخذ به حكم الجوار فله ذلك لأن السبب يحمي  
\* نائباً في الشفعة يريد أخذ بعض المبيع \* (ن) رجل له أرض كثيرة المؤن والخراج لا يشتريها أحد  
فباعها من الإنسان مع دار قيمتها ألف ألفاً للدار شفعياً فأخذها بحصة من الثمن فيقسم الثمن  
على القيمة الدار وقيمة الأرض أن اشترى أهلها أصحاب السلطان وأن كانت لا يرغب فيها أحد يعتبر قيمتها  
آخر وقت ذهاب رغبات الناس عنها لأن القسمة تعتمد القيمة (ع) اشترى عشرة أفرجة مثلاً رقة  
والشفعة أيضاً لا يفرق بينهما ولا يشفعة له إلا فيما يلائمه وكان لكذا القرية وكذلك الأراضي لأن السبب  
يخصه وإن كان فيه تفرق الصفة على المشتري لا ينافي ما إذا اشترى دارين إحداها للبناء والآخرى  
بالإيراق ويشفعيهما أو أحدهما فأخذها جميعاً ويتركها لأن فيه تفرق الصفة على المشتري مع شمول السبب  
لهما \* باري ما تسلم المشتري بالشفعة للشفيع \* (ن) أطلب الشفعة فقال المشتري دفعته إليك فإن علم  
بالثمن صار للشفيع والأمل وهو على شفيعته (ن) قال المشتري للشفيع رد علي الثمن ولك الشفعة فإنه ليس  
بتسليم لك الآن تعليق التسليم بالشرط لا يصح اشتري داراً وهو شفيعها فطلب جاز الشفعة فسلم الدار كلها  
إليه لأن نصف الدار له بالشفعة ونصفها بالشراء لأن المشتري يملك الدار بالشفعة والشفيع متى يملك  
الدار بالشفعة ثم سلم الشفعة لشريكه لا يصير لشريكه بالشفعة كما لو قضى المقامى بالدارين شفيعين  
ثم يبيع أحدهما لشريكه لم يصر كلها له لما مر \* بسم الله الرحمن الرحيم حتى ابتدأت بالمنتخبات من

نية الفقهاء لم يولوا نافعاً من الملة والدين البدعي ربح \* كتاب القسمة \* باب ما يجوز من  
القسمة وهل يثبت الملك بالقبض في القسمة القاسية \* (علك شند) قسمة التين بوضع علامة بين  
الجانبيين لا يجوز الا ان يضع كل واحد منهما من ملكه شيئاً مع جانب واحد لانه متجانسة فيتمثل  
ان يكون احد الجانبين اكثر (صنت) مانت وترك عمارة ابنية واشجاراً في ارض الغير فطريق قسمة  
هذه العمارة ان يستاجر الورثة الارض مدة معلومة ثم يقسم العمارة فيبقى نصيب كل واحد منهم  
فيها الى تمام المدة (ط) اقتسام الاراضي ان يكون لاجل منها حق وضع الحد وعمل جائط واقع في نصيب  
صاحبه جائز للمعامل وفي الكرم على ان يكون لاجلها قران اعضاء الشجرة المشرقة الى نصيب صاحبه  
لا يجوز (شخص) كل قسمة على شرط هبة او صلقة او بيع من المقسوم او غيره فاشك وكل المتعلقين  
على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان يزيد شيئاً معز وناجائز اكل زيادة في المبيع او المضمن  
(شخص) والمقبوض بالقسمة القاسية يثبت الملك فيه وينقل التصرف كالمقبوض بالبراءة القاسية  
\* باب من يلي القسمة \* (ط) قسم الوصي ما لا مشترك بينه وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان فيه منفعة  
ظاهرة للصغير مثل ابني حنيفة وعند محمد ربح لا يجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة وقسمة الاب يجوز  
وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة (حكك) ورثة صغار وكبار واحد الكبار وصي فارادة قسمة  
المعركة فالوصي يجعل نصيبه مع اقصاء الصغار ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبي  
ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي فيتحقق القسمة بين الكل قال استاذي ربح  
ولم يذكر تفسيراً لمنفعة الظاهرة هنا واختلف في تفسيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم او مال اليتيم  
من نفسه انه لما يجوز عند ابني حنيفة ربح بشرط المنفعة الظاهرة فقل ان يبيع ماله منه ما يساوي  
الف درهم ثماني مائة او يشتري من مال اليتيم ما يساوي ثلثي مائة بالف وقيل في البيع بالنصف  
وفي الشرعي بالضعف قال ربح نفى القسمة كذلك (خج) اسوي بعض الشركاء الى دار الحرب واراد  
الباقون اقراره نصيبه من الضيعة المشتركة فللقاضي اقراره اذا لم يعلم حيوة المأسور ولا موته (علك)  
لا يجوز قسمة الارض المشتركة مع غيبة بعض الشركاء الا ان تكون موزونة فينصيب القاضي فيما عن  
الغيب فيقسم حينئذ وللقاضي ان ياذن للشريك في زراعة كل الارض المشتركة اذا ربح ذلك كيلا

يصبح الحراج \* باب مسح القسمة والاستحقاق فيها \* (صت) اراضى مورثة قسمت على زعم بعضهم  
 انها هى المورثة بحسب ثم ظهرت اراضى اخرى فان امكن قسمتها حاشية يقسم والا يقسم الا  
 حصة واحدة (نسخ) وصيوا العروس يهلك بصيب احد هم بعد الاقرار قبل القبض لا يهلك على  
 (قب) مسا ارضيا مشتركة واقتر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع بصيبه ثم اراد  
 احد هيا المسح بالعس وله ذلك اذا كان العس ناحشا عند بعض المشائخ (عك) اسموا الرما  
 مرقعه يتراصيه ثم اراد احد هم بعد سبين ابطال تلك القسمة وله ذلك (نسخ) استحق بعض  
 بصيب احد الورثة بعيه بعد القسمة بنية وقضاء يقال احدها المسمى طلما يعبر حق ليس له ان  
 يرجع على بقية الورثة بشيى وكل المشتري اذا استحق عليه لبيع بنية اذا مال ذلك لا يرجع على بائنه  
 بالنس \* باب مسائل متفرقة \* (شمر) على بعض الشوكا فى الارض وحلين وقال لهما اقسماها  
 على بالسوة معهم ثم مالا معلما لك فقال ان فعلتما بالسوية فهو حيد ثم لما وقع على القسمة انكرها  
 وقال فيها عس فاحش هل تصح هذه القسمة فكتب لا (شمر) فجع) قسمت بين الشركاء وبيهم شريك  
 عائب فلما وقف عليها قال لا ارضى لعس فيها ثم ادس لحرانه فى زراعة بصيبه لا يكون هذا رفا  
 تلك القسمة بعد ما رد (قب) ارض قسمت فلم يرض احد الشركاء بمصه ثم روجه بعد ذلك  
 لم يعتد فان القسمة ترون بالرد \* كتاب الاحارات وهو يشتمل على ثلث وثلاثين بابا باب فيما بعد  
 به الاحارة \* (شمر) قال لا تحرق هذه الدار يد ياربى سنة هل رصية فقال نعم وددع اليه المباح  
 فهو احارة (طما) نعت مسك على ما مع د ارك سنة وقتل فهو احارة \* باب بقاء الاحارة بعد  
 انصاء مدتها وحوث الاحارة بغير عند \* (شمر) المراد يقول الفقهاء اذا انتهت الاحارة والروع  
 لم يستحصل بترك ناحراى بقضاء او عقلهما حتى لا يحل الاخر الا اذا كان هما دار معدة للاحارة  
 صارت اربا بين ثلاثة سكنها احد هم بغير اذن الاخرين مئة لا تحب عليه احرا (شمر) اعطاء الاخر  
 للحماسى اعطاء للمرس واليعازان كما لا يحير بل لهما ولا (نسخ) الاستاجر من القيم دارا سنة وسكنها  
 منها ثم تقى ساكنى السنة الثانية بغير مقل واحد القيم شيئا من الاحارة فانه يعتقد بان شىء من  
 الاحارة على السنة لا يى حصة ما احد فحسب (شمر) فجع) استاجر ارضا وفعار عوس فيها وبنى ثم مصت

فمكة الاجارة فلم يستاجر ان يشتبعيها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر وقيل لهما ولو اتين الموقوف  
 عليهما الا المقلع هل لهم ذلك فقال لا (بفتح ط) امتزاة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين  
 وكانت تعاضى عليها بالاجرة فعليها اجرة المثل (عطف مع كس) وعلينهم يتيم ضعيف ليس له البتة  
 ولا ام ولا عم استعمله او زبارة بغير إذن القاضي وبغير الاجارة عشرة سنين فله بعل البلوغ مال  
 يطالبهم باجر مثله فليها (فتح) لم يكن المثل ثلثي الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه اجرة لانه سكنها  
 بحكم المالك (ط) في الدار المعلقة للاستغلال انما يجوز اجرتها على الساكن اذا سكنها طين وتجب الاجارة  
 دلالة اما اذا سكنها ابتداء ايل ملك او علق كبيت معلى سكنه احد الشريكين ستة لا شيء عليه قال تراخ  
 هذا في المالك فامتنع الوقف اذا استعمله احد الشركاء بغير علق يلزمه الاجرة (فتح) واذا كان بغير  
 يتيم وبالع فسكنه البايع ستة لا شيء عليه قال وكذا الاجنبي بغير علق بخلاف الوقف قليلا وقيل  
 دار اليتيم كالوقف (بفتح) سكن رجل دار الوقف باهله واولاده ودخل منه فاجرة المثل عليه ولو غصب  
 دار معلقة للاستغلال او موقوفة او ليتيم واجرها ملك معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى  
 للاجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكثير لا ولكن يرد ما تجبض على المالك وهو  
 الاول ثم من قبل ايلزم المسمى للمالك ام للعائد فقال للعائد ولا يطيب له بل يرد على المالك ومن ابنى  
 يومئذ رح يتصدق به ولو استأجر دار معلقة للاستغلال ستة باجرة معلومة دون اجر المثل او موقوفة  
 ما لا يتعابن فيه ثم سكنها سنين يلزمه اجر المثل فيها وزاد تلك السنة الا المسمى في السنة الاولى  
 وعنه استأجرها بعشرة وزعم ان لا ياكل منه الا ثمانية فاكل الثمانية وباعه بالثلثين شيئا قليلا  
 ثم سكنها بعد سنين بغير علق جل ين يلزمه لكل سنة ثمانية قال استاذي رح وفيه نظر وعلى قياس  
 جوابه الاول يلزمه اجر المثل وعنه لو لم يكن الدار معلقة للاستغلال فاجرها سنة او سنتين او اكثر لا يصير  
 معلقة للاستغلال الا اذا ابتاعها لك واشترها له كذا او رده ابو اليسر رح وعنه باع اذا ابتاع  
 الدار للاستغلال لا يصير معلقة في حق المشتري وعنه رهن دارا غير معلقة وهي معلقة للاجارة فسكنها المرتهن  
 لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كالورهنها المالك فسكنها المرتهن (مت) سئل الوزير  
 هن فساد البيع بوجه او فسخ بالتراضي اذا امتنع مشتريها عن ردها فقال البايع هي عليك كل

سنة بخمسة دنانير ومضت السنة قال يجب المسمى قال (م) هل اذا اسكت المشتري اياما اذا  
صرح بالانكار لا شيء عليه لان الدلالة تبطل بالصرح بخلافها (خج) والصغار المروزي فصب  
دابة اودار انقال ما لكها له احرته كل يوم بدرهم او قال له ان لم ترده الى فعليك كل يوم درهم  
واستعملها مئة لا اجر عليه ما لم يقبل العقد قال استاذنا راج وما ايجاب به الوبري صحيح من حيث  
الرواية فانه ذكر في شرح السير الكبير استشهاده بان الموخر اذا شهد على المستاجر بعد ما نهاه  
من الاقامة فيها بعد مضي مئة الاجارة انه ان اقام الشهر ايد اخل فاجر الدار عليه عشرون درهما  
ثم اقام فعليه عشرون درهما قال وانتزع اصحابنا منه مسئلة اخرى فقالوا جميعا بان المعصوب منه  
اذا شهد على الغاصب انه ان رددت الى دارى والا اخلت منك كل شهر الف درهم فالاشهاد  
صحيح فلو اقام فيها الغاصب بعد يلزمه الاجر المسمى وى (ط) عن النوازل مثل مسئلة الاستشهاد  
وفى (م) مثل مسئلة العاصب لكن بما ايجاب به الصغار والسجندى صحيح من حيث المعنى لان اقامة  
العاصب فيه محتمل فلا يجعل رصا بالشك (عك) استاجر مائة باجر معلوم فسكنه اثم مكها مئة  
اخرى ودفن الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر قال استاذنا راج والتجريح الى الاصول يقتضى  
ان يكون له ولاية الاسترداد اذا لم يكن الدار معة للاجارة لانها لا تصير معة للاجارة بالاحارة  
سنة فقلد فاع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه الى وجه الهبة ابتداء واستهلكه الموخر  
وفى عارية الاصل استاجر ارضا سنة فزرعها سنين فعليه احر سنة الاولى وتقصان الارض فيما بعد ما  
ويتصلق بالفضل عند ابي حنيفة ومحمد راج وقال ابن ابي ليلى عليه اجر مثلها فى السنة الثانية  
قال القاضى الصدرونى اذا لم تكن الارض معروفة بالاجارة بان كانت لا يتوحد كل سنة اما اذا كانت  
معروفة بها يجب اجر السنين المستقبله بلا خلاف فعرف بهذا ان عند ابي حنيفة ومحمد راج لا تصير  
الارض معة للاجارة بالاجارة مئة او سنتين ونحوه فى (ط) وفيه استاخر رجلا لعمل معين شهرا  
فعمل شهرين فالاجر فى الشهر الثانى الى الخلاف المذكور فى القصار والحياط اذا عمل من غير  
مقد وقد انتصب لذلك (ط) وعن الشمس الاسلام الا وزجبتى قال لطيان اصلح الى هذا الجدي اربع عشرة  
فلما شرع فى عمارته اراد ان يجر اب فاصلح الكل فلا شيء له سوى العشرة \* باب من يعمل لغيره



او يدفع له عينا لينتفع به ويشترط عليه شيئا لا على وجه الاجرة او يفعل ليحصل له منفعة ما\* (فصح) قال  
 رب الدين لديونه اكره في هذه الارض بجهة المراجعة فكريها فله اجر معلل لان المدين اذا دفع  
 حماره واراضه الرب الدين لينتفع به مادام الدين عليه فانتهى فعليه اجر المثل فله الاول (فصح)  
 سئل ابو بكر البجلي اسكن المستقرض المقرض في خانوته وقال ما لم ارد عليك قرضك لا اطلبك  
 باجر قال عليه الاجر ان ترك الاجرة مع استقراره وان تركها قبل الاستقرار او بعكس فهي عارية  
 ولا اجر عليه وفي امالي (فصح) استقرض منه دراهم واسكنه في داره قالوا ان المقرض اجر المثل  
 لانه اسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو اخل المقرض منه حمارا ليستعمله حتى يرد دراهمه ولو  
 سلم المقرض الحمار الى بقار فعقره ذهب ضمن المقرض قيمته لان الحمار كان عنده باجارة فاسدة  
 فكان امانة فاذا دفعه الى المقارض صار ضامنا مخالفا (ظ) اعلم معي في كرمي هذه السنة حتى ازوجك  
 بنثني ثم عمل فلم يزوجها منه ففي وجوب الاجرة خلاف والاشبه الوجوب وكذا الخلاف اذا حصل  
 البتة من غير امر اب البنث اياه بالعمل بشرط التزوج ولكن علم انه انما يعمل طمعا في التزوج  
 وكذا اذا قال اعلم معي في كرمي حتى افعل في حقك كذا او كذا ثم ابني ان يفعل ولو في بالشرط  
 وزوجه بنته ففيه اختلاف المشايخ على ما ياتي في متفرقات الاجارة القاسقة وسئل ابو القاسم عن  
 اخذ من رجل مسحة وقال كم اجرها فقال لا اريد اجر او احمل لي خشب لمقبض المسحة ثم سأل  
 الاجر قال ان كان ما سأل له قيمة فله اجر المثل (ظمر) قال دفعت لك هذا الحمار لتستعمله وتعلفه  
 من عندك فهو اجارة (فصح) دفع داره الى رجل ليسكنها ويرمها ولا اجر عليه كان اعاره  
 \*باب الاجارة المضانة وتعليقها بالشرط\* (شمس قدس سره) ادرك اجارة رجل تجرها المالك من غيره اجارة  
 مضانة ثم فسح المستاجر الاجارة فيما بقي من المدة ثم استاجر هامنجز اقبل وقت الاجارة ثم  
 جاء وقت الاجارة المضانة فالممنجز اولى (فك) عن ابني القاسم اذا قال آجرتك هذه الدار  
 غدا يجوز ولو قال اذا جاء غدا فقد آجرتك هذه الدار فباطل لانه تعليق بخبر وقال ابو بكر يجوز في  
 اللغظين ولا يعدل هذا خطر في الاجارة وبه يفتي وعن ابن سنانة عن ابني يوسف راج قال آجرتك  
 داري بكذا اذا اهل شهر كذا اجاز ولا يجوز في البيع \*باب في اجارة غير المالك الموقوفة على الاجارة\*

(يُحْرَجُ كَيْسَ) أَحْرَ الْوَقْفِ يَقْوَرُ الْقِيمِ وَمَقِيَّتُ الْمِدَّةِ فَالْمَسْمُوعُ لِلْعَاقِدِ وَالْأَشْيَاءُ لِلْمَقِيَّتِ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْأَمْوَالِ  
وَالْقِيمِ وَالْمَالِكُ فَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْعَاقِدِ إِذَا أَجَارَ الْأَجَارَةَ فِي الْمِدَّةِ (تَجَرَّ) أَحْرَ الْفَصُولِ دَارًا وَمَوْلَانَهُ  
وَأَسْتَوْى الْأَحْرَ خَرَجَ الْمَسْتَحْرَقِ مِنَ الْعَهْدَةِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْخَوَاصِلُ ثُمَّ مَثَلُ إِنْ أَحْرَ لِلْعَاقِدِ أَمْ لِلْوَقْفِ  
فَيَقَالُ يُوَدُّكَ إِلَى الْوَقْفِ (ظَنُّ) أَتَشْمَعُ صَاطِعَةً بِمَوْفَقٍ عَلَيْهَا وَأَجْرُ أَحَدٍ هَلَا حَقَّتْهُ فَلَا أَحْرَ بَيْنَهُمَا مِنْ  
بَعْضِهِمْ (يُحْرَجُ) إِلَيْهِ حَائِزٌ مِمَّا كَانَ عَلَى مَوْفَقٍ إِلَى الْمَرَاحَاتِ وَأَجْرُهَا الْمَعْرُودُونَ أَحْرَ الْمَثَلِ  
فَأَخْرَجَهُ مِلْحَبِ الْخَالِصَاتِ مَعَ الْعَرَضَةِ وَالْمَسْمُوعِ لِلْعَاقِدِ وَنَ الْوَقْفِ وَلَا شَيْءَ لِلْوَقْفِ عَلَى الْمَسْتَحْرَقِ إِنْ كَانَتْ  
إِلَّا خَلُوهُ بِالْحَرِّ الْمَثَلِ وَإِنْ أَسْتَلْجِي هَامِصَةً وَبَكْتَهَا شَلِينِ فَالْمَسْمُوعُ مِنَ الْمَسْمُوعِ الْأَوَّلِ لِلْعَاقِدِ وَفِي مَقِيَّتِهَا  
أَحْرَ الْمَثَلِ لِلْوَقْفِ (صَلَتْ) أَتَجْلُو عَرُوطُ مَصُولِي يَقَالُ لَا حَيزَ فَيُحْرَجُ بِمَا عَرُوفَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِرَدِّ الْحَقِيقَةِ (يُحْرَجُ)  
أَخْرَجَهَا الْأَوَّلَ وَبَدَأَ بِأَحْرَ إِلَى الْمَالِكِ بِطَلَبِهِ لِأَنَّ أَحْرَ الْأَجَارَةَ لِلْأَجَارَةِ قَالَ رَجَعَ فَيَجْعَلُ أَحْرَ  
لِلْأَجَارَةِ مِنْ غَيْرِ فَصَلَّ (فَع) لَا جَرَ لِلْمَالِكِ إِنْ أَخْرَجَ قَبْلَ الْعَمَلِ وَإِنْ لِيَجَازَ بَعْدَهُ فَلِلْعَاقِدِ قَالَ  
وَقَالُوا بِأَنَّ أَجْرَ غَلَامًا وَدَ لِرَأْسِهِمَا مُسْتَحَقٌّ فَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ أَحْرَ أَحْرَ الْأَجَارَةِ فَإِنْ كَانَ يَجْعَلُ مَضَى الْمَالِكُ فَلَا جَرَ  
لِلْمُغَاصِبِ وَإِنْ كَانَ فِي نَصْرِ الْمَالِكِ فَاجْلُ مَا مَضَى الْغُلَاصِبِ وَأَجْرُ مَا بَقِيَ لِلْمَالِكِ عِنْدَ عَمْدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَوْلَانِهِ  
رَجَعَ كَلَامًا لِأَحْرَ بْنِ الْمَالِكِ (لَمْ يَأْمَنْ) أَلَيْسَ بِمَوْلَانِهِ كَقَوْلِ عَمْدٍ (بُيْمَرُ) أَخْرَجَهَا أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ وَاجْتَنَابَ  
لِلْأَحْرِ ثُمَّ حَضَرَ الْأَخْرَجَ لَهُ أَنْ يَشَارَكَ فِي الْخَلِّ (صَلَتْ) لِلْوَحَامِ أَخْرَجَهَا الْغَاصِبُ مَسْتَحَقٌّ ثُمَّ بِأَجَارَ الْمَالِكِ  
لَا يَلْحَقُ الْأَجَارَةَ بِمَا مَضَى مَوْلَانَهُ لِلْمَالِكِ كُنْتُ أَحْرَ مِنْهُ أَجْرُهَا فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ وَلَا يَلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ  
الْعَاصِبِ (يُحْرَجُ) مِيزًا وَيُحْرَجُ بِالثَلَاثِ كَرَبِ الْأَرْضِ مَرَارًا ثُمَّ أَحْرَ مَا عَرُوبَ الْأَرْضِ لَا تَحَاذُ الْعَالِيزَ عَلَيْهِ  
الثَلَاثُ مِنَ الْأَجْرِ لِعَقْدِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحَقْ شَيْئًا مَعْرُودًا كَرَوَابِ (شَمَّ) وَعِلَاءُ الْآيَةِ فَصَصَ صِيَا حَرَا  
وَأَحْرَهُ وَعَمَلُ فَلَا أَحْرَ لِلْعَاقِدِ (فَع) الْأَجْرُ لِلصَّبِيِّ قَالَ رُكْنُ الْآيَةِ الصَّبَاغِيُّ هُوَ الصَّوَابُ لَا يَذْكُرُ  
الْمُسْتَقَى أَحْرَ عَمْدٍ مَسْتَحَقٌّ ثُمَّ أَقَامَ الْغَبْدَ بَيْنَهُ إِنْ مَوْلَاهُ اعْتَقَهُ قَبْلَ الْأَخْرَاقَةِ فَلَهُ الْأَجْرُ وَلَوْ قَالَ إِنِّي أَحْرَ وَمَسْتَحَقٌّ  
الْأَجَارَةَ وَلَا بَيْنَهُ لَهُ وَاجْتَبَاهُ الْمَوْلَى عَلَى الْعَمَلِ ثُمَّ أَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى حَرِيَّتِهِ فَلَا أَحْرَ لَا تُخَدُّ وَلَوْ كَانَ مِيزًا بَالِغٍ  
فَلَا أَحْرَ فِي الْعَصَلِينَ لِلْعَلَامِ لَا يُوَدُّ كَلْفِي فِي حِجْرٍ رَحِلَ أَحْرَهُ \* بَابُ التَّسْلِيمِ فِي الْأَجَارَةِ \* (ظَنُّ) تَسْلِيمُ  
الْمُسْتَحَقِّ فِي الْمَصْرُوعِ التَّحْلِيطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّارِ تَسْلِيمُ لِلدَّارِ حَتَّى يَجِبُ الْأَخْرَاقَةُ بِهِ صَبِي الْمَالِكِ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ

و تسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للاروان حضر المملوك او المفتاح في يد في الجامع الا يصغر الاجر  
 دارة ودفع اليه المفتاح ايا ما قيم يقدر على فتحه به وفضل المفتاح ايا ما ثم وجه فان كان يمكن فتحه بهذا  
 المفتاح فعليه اجر ما مضى الا ان التقصير منه والا فلا لان التخليه في الابتداء لم يضره \* باب فممن

يجب عليه الاجرة حيث لا يتعين ممن يرجع اليه منافع العمل (\* نعم) الاجرة لا ادب والختان  
 في مال الصبي ان كان له مال والا فعلى ابيه والجره القابلة على من دعاها من احد الزوجين  
 ولا يجبر الزوج على استيجار القابلة لانها كالمطبيب ولا يجب فليها اجر المطيب (نسخ) والجره السجانه  
 سجن القاضي لا يجتنب على المحبوس (قلت) قيل في زماننا اجرة السجانه تجلب على رتب الدنيا  
 لانه يعمل له (علك) سفينة من قرعة الصلوات وخاف ركايتها الغرق فخرج يعرضهم وراستاجر سفينة  
 فنقل بعض الالهة الى المراكب حتى اختلفت وجرت وكان الركاب راضين بما فعل فالاجر على المراكب  
 والموافقة الاولى \* باب فيما يتعلق بالاجرة (\* نسخ نعم) الاستا جرد واثب من خوارزم ان

بخار ابعشرين دينارا ولم يعين الثقل والا الوزن فالمعتبر نقد خوارزم ووزنه مكان العقل فيه  
 (نعم نسخ) المعتبر مكان العقل سواء كانت بخاريين او لا (نعم نسخ) استعمله في الرستاق باجازة  
 فاسقة واختصم في البلد واجرم مثل ذلك العمل يثفاوت في المكانين يجب اجر مثل عمله في المكان  
 الذي استاجر فيه (بم) آجرها بثوب ثم رد بعد مضى الملك بخيار الروية فله اجر المثل لا قيمة  
 الثوب (نسخ عتج) قيم آجرها بدنانا رئيسا بوري ثم عاد نقد البلد ثلثي وطسوجان المخمودي  
 فللقم ان ياخذ المخمودي (يت) يستحسن جوازا خلة ان كان يرواج بلواج الملك كوركا الصلح يعني  
 صائح بدنانا رئيسا بوري ثم عاد نقد البلد مخموديا في شروط الحاكم للزيادة في الاجرة بعد مضى  
 شيخي من الملك لا يضر لغوت شيخي من المعقود عليه والخطا يجوز الزيادة في الملك يجوز (من) تكرار  
 دابة الى بغل اد بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بغل اد رد بعضها وقال هي ريوفا ويستولقة فالقول لرب  
 الدابة (نسخ) الا انه يتكر استيفاء حقه وان كان اقرب قبض الدارهم يعقل قوله في الزيوفا لانه من  
 جنس حقه فلا يكون منافضا ولا يقبل في المستوفى للتناقض وان اقرب استيفاء الاجرة او باستيفاء  
 حقه ان الجباز فلا قول له \* باب حينس العين بالاجرة \* قال استاذنا راج اختلف الميثاق في قول اصحابنا

كل صانع لعمله مثل في الآلات فلم يحسنها المزارع له العين والاختراع المملوكة للصانع الذي عاين  
 سجل العمل كالمشايخ والعوام والجنود ونحو هالهم معروضا على ويغايين في سجل العمل كالمشايخ والعوام  
 والجنود وطحن الجبلة وحلق رأس العبد باختار (فتح) صطت الثاني واحتار (هم) الاول  
 \* باب اجارة الابل ولله الصغير \* (فتح) كسب احرامه الصغير ستة عشرة وقبضها وانفعها على نفسه  
 ثم بلغ بعد شهر ونفس الاجارة ومات الابل معلسا للمستأجر ان يرجع على الابلين بقبض الاجارة لان  
 من الابل له (فتح) لا يرجع لان يالفح من ان من الابل لم يكن له \* باب اجارة المساحر \*  
 (فتح) استأجر حماما وقبضه وجره من غيره ومن الاجارة وباعه بالملك ولجار المستأجر الثاني  
 المبيع ليس له ان يرجع على الاول (هم) الوكيل آخو المداووم لم ثم استأجر أهله فلا يجور (فتح)  
 يجور (شخص) استأجر عبد للخدمة له ان يجره من غيره وكذا لرب العبد لا يقل لا يعاد لزيادة  
 خدمة عبد مستحقة ولو استأجر دابة او ثوب ليس له ان يجره من غيره (فتح) واجارة العنبر  
 قبل الفصل مختلف فيه كبيعته \* باب حماله الاجارة والملك والعمل \* (فتح) مكسب في كثير من  
 اذ به معاريفه ما لكه يقال ما اعطاكه فلا في السنة فاما اعطاكه بحسب اجور المثل ان لم يعلم في ذلك اليوم  
 ما اعطى (فتح) اراد ان يستأجر حمارا تامسلا فقال المقيم قال اجور الحمار ثلثه فثانيه قيل  
 له رد في الاجارة ثانيا وادعى وقال استأجرتها منك بربعة دنانير وقال اجرت ولم يرض دكر السنة  
 اصلا بالاختارة صحيحة قلت لان السنة معلومة عرفانها كالصوم عليه (فتح) استأجر حمارا  
 سنة ليعمل له اعمالا شاء المستأجر منه (هم) صبح اذا استأجره للاعمال كلها اذا كانت اعمال  
 المستأجر مضمونة معلومة عند الآخر (عك) استأجر رجلا سنة بالغ ليري باغيا شعلان دار  
 لا يصب (طت) استأجر رجلا مئة معلومة بالغ كما او ست ميث ارد ويد اكي اكيامي ذرمع صبح  
 والمستثله في ماوى السعوى (ط) واكل اذا استأجر سقاء ليعمل له كل اقربة من الماء وان لم ين  
 والمستعنا وله ان ينقل من مبيع موضع شاء وكل اذا استأجر ليعطى له كل اقربة او يتحش له كذا ودا  
 (لست) رجل ويخلل المسعولة او الحمام او يتحتم او يشرب الماء من السقاء ولا عقل ثم يد مع الآخر  
 والتمس بياح له ذلك كله المستحسنا بالودع الى الحياطون كما يحيط به ماء فعمل ولم يشارطه الآخر بدفعه

أكثر من أجر المثل زيادة لا يتغابن فيه جازاً خلاصهما كالصلح مع الغاصب على أكثر من قيمة المصروب  
 قال أبو الليث عند أبي الزيادة جائزة في قولهم لا نفع في معنى ابتداء التصديق ولو دفع إليه حوازا  
 ليستعمله ويعلقه من عنده فهو إجازة لا إجازة فاسدة (فصح) إهل يهلك ثقلت عليهم الموريات فاستأجروا  
 رجلاً لينهب إلى السلطان ويرفع قصصهم فيخفف عنهم فان كان الحال يتهيأ أصلاً في يوم  
 أو يومين جازت الإجازة والأفلا يصح حتى يوقتوا له أو قتال له المسنى وإن لم يوقتوا فاجبر المثل على أهل  
 الأهل على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقيل لا يصح هذه الإجازة على كل حال \* باب في إبطال الإجازة بالشرط (ط) من ش فصح بم  
 شرط رد المستأجر على المشتري فإما له الخمين في كل استأذنا راج وفيه نظرون أحدهما  
 الرواية فإنه ذكر في (ط) أنها فاسدة ومن حيث المعنى لأنه شرط لا يقتضيه العقل ولا ندب هما فيه منفعته  
 باب إجازة المشغول (يشتد عت) أجردا الزوقف وفيه رجل قد انقضت مدة إجازته وهي مشغولة بمشاعه  
 جازوا ابتداء المدة من حين سلمها فارضة فبما وتى صابعد حصار فيه يبروت أجرها بعد انقضاء مدة الإجازة  
 من آخر وبعض يبروت مشغولة بامتعة المستأجر والاول جازت الإجازة في الفارغ ويوم الاول باخراجها  
 والآخر لا (فك) أجردا ر وهي مشغولة بامتعة سكانها وسلمها كل لك لا يصح  
 \* باب إجازة القسام وكاتب الوثيقة من القاضي وغيره \* (يشتد) إجازة القسمة على عدد البر من  
 الصغير والبالغ سواء (ظم شمت) القاضي إذا تولى قسمة التركة لا أجوله وإن لم يكف مؤنته من  
 بيت المال (ط شلب) له الاجز إذا لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال استاذي  
 ونحو ما أوجب به (ظم شمت) حسن في هذا الزمان لغساد القضاة إذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقتنعون  
 بإجر المثل (ط) إذا أراد القاضى كتابة السجلات والمجاضر بنفسه وإن يأخذ على ذلك أجر أقله ذلك  
 وإنما يأخذ بقدر ما يجوز أخذه لغيره قلت ولم يرد في إجازة الصكاكين بمقتضى معينين سواء ملزومي فحق  
 علي السعدي وبغض المتقنمين مع أنه غير مفهوم المعنى وهو أن الوثيقة ليمان إذا كان يبلغ ليلها نفقها  
 خمسة دراهم وفي الفين عشرة إلى عشرة آلاف ففيها خمسون درهماً ما زاد ففى كل القدر درهم درهم  
 وإن كانت الوثيقة بأقل من الألف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الألف ففيها خمسة دراهم  
 وإن كان ضعفها عشرة وإن كانت نصفها درهماً ونصف وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت

يترك هذه التقلبات غير مفهومة المراد لان مشقة الكتابة لا يختلف بقله المال وكثرته ولا يشك  
 بان مشقة كتابة ألف الف درهم دون مشقة كتابة ثمانية وعشرين درهما الا ان يراد به كثرة  
 الاجناس والعروض المتعلقة بمقاديرها وقيمتها (ط) واما الحر كاتب القاضي وقسامه فان رأى القاصر  
 ان يعمل ذلك على الحصر فله قبله ان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وعلى هذا الصحيح  
 التي تكتب فيها دعوى المدعى او شهداءه ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعى فله ذلك  
 لعرضه منفعته اليه ولا يجعله في بيت المال (ق) احرقة السجل على المدعى (ج) على المدعى عليه  
 (ف) على من استأجره والا فعلى من اخذ السجل (م) يجوز للمدعى اخذ الاجر على كتابة الجوار  
 فقدره لان الكتابة ليست عليه لان الواجب على الجوار ان يكتب باللسان او بالكتاب \* بان الاستحجار  
 على المدعى (ش) ما لم يملكك نقد الثوب يصبغ فيه دم يستحق الاجر (ف) ما لم يملكك احرار  
 (س) استأجره ليكتب له تعويل السجور اذ ايام قلة الكافل والحظا كمن استأجره ليكتب له كتابا  
 الى خصميه او حبيبها جاز ويظلمه لا جرم له (ك) امره بالتحصيل له قمعة من الصفر المعصوم وكذا  
 من احره ففعل وهو يعلم انه غاصص فله الاجر \* ثانيا استحجار المستقرض المقرض لما حفظا سكين او مشط  
 كل شي اتركه الا حل المراد وهو ميا احدى اهل بخارا واستحجار المودع والمعيذوا اذ افسد  
 رطل من فضة منه والآخر والمشتري قتل القرض المودع والمستعير والمرتهن والغافل والمستأجر والمطع  
 على حفظ العين او عمل آخر في العين (ل) اختلف في استحجار المستقرض المقرض لقطع العين  
 ومن الاعيان للموكل الحق عن محمد بن مسلمة انه يجوز (ف) اقرضه درهم ثم اجره جوار الميزان على  
 شهرين درهمين قال ابو القاسم الضعيف ان لم يكن للحر قيمة الاجرة ولا يستأجر عادة الاثنى على المبتاع  
 وكن هذا في الممشط والسكين والملحقة لا يحسب على المبتاع شيئا لان هذه الاشياء لا قيمة لها  
 لعقل انما يستأجر للحفظ بها على ما يفتى لو كان قيمتها مقدرا لاجر الحفظ وزيادة فحينئذ يجوز ان لم يكن  
 مشطوطا في المقرض (خ) لا يجوز هذا في الاجارة املا ولا شيئا على المستقرض لان المشروط عرفنا  
 كما المشروط شرط ولو شرط ذلك في القرض فلا جارة فامدته فكله اهل الاول اجاب شيئا انهم الامة  
 لا يستأجره احد فبقية المدعى مستحقة به الفقهاء قال لان الناس ياتونهم فواحد لا تحل له الا ان ياتوا من استجار

للزوجة ليرعا وجوه الناس يجوزوا يستجيزان خلية فيها ما من ليراعي وجوهه التاهل لا يجوز لانه غير متعارف  
 قيل له تعارفه اهل بخلاف اقال التعارف انك قد ثبتت له الاحكام لا يثبتت بتعارف اهل الخلية والحق عند  
 البعض او عند البعض وان كان يثبت لك انه يدخل فيه بعض اهل بخلاف انك يمكن متعارفا مطلقا كيف وان  
 اهل اشيى لم يعرفوه ما منهم بل يعرفوه خروا صهم فلا يثبت بالتعارف بهذا المقدار قال استاذنا راجح وهو  
 الصواب لان الاجارة بيع المعلن ومع وجوبه على منافع الدليل للحاجة الناس الى استيفاء منافع  
 المستاجر فانما اوجبت الاجارة على ما لا يحتاج الى الاستيفاء الى استيفاء منفعته لا يجوز الاجارة  
 الا ترى انهم لو استأجروا ارضيا راضيا له او فله او لغيره ونحو ذلك لا يجوز الاجارة وان احتاج  
 الى نوع منفعة الارض والدار المستاجرة لما لم يكن محتاجا الى جنس منفعتها لاستغنائه عن منافع  
 ذلك الجنس وبذلك فكيف اذا لم يكن محتاجا الى ذلك لا جنسا ولا نوعا والمستقرض اذا استأجر المقرض  
 ليحفظ له سكينه ظير محتاج الى هذا العقل لحفظ العين وانما استأجر ليرسل به المقرض الى المراجعة  
 اذا كان على منفعة الدليل وانعدمت الحاجة المجزأة لم يجوز خلاف جواز بيع المقرض من المستقرض  
 وبنايسا ويحيى طشوا ابا عشرة ذلنا فيرفاهه على وفاق الدليل لانه بيع موجودا ملكوك له بالتراضي وقال  
 الله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض ثم قال محيل الآية البخاري وفتى بعضهم اليوم على انه يجوز  
 بيع الكراهة صياغة للناس من الوقوع في الربو المحض ثم قال فاذا اجازت الاجارة وقضى القرض قيل  
 للمفاتيح انفسحت الاجارة ضمنا لقضاء القرض والاصح انها لا تنفسخ الا بفسخها ولو دفع المستقرض اليه  
 قبالة وادخلها في المشط وحفظها المقرض لا اجر له ولو استأجره على حفظ الخط لم يجوز لان حفظ الخط  
 له لا خيا حقه ولو هلك المشط او السكين واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال  
 المستقرض هلك من سنة فالقول قول المستاجر المستقرض لانه يتكرر زيادة الاجرة ولو دفعه الاخير  
 الى امرأته او الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى اجتنبى لاشيى له ولو استأجره ليحفظه  
 بنفسه وتبين من شاء فالشروط جائز ويصير الثاني وكلاهما يحفظ ولو اذن له المستأجر ان ينتفع به السكين  
 ففعل المقرض لا اجور له مان الانتفاع لان بانتفاع المستعمل صان قابضا حكما ولا يطل الاجارة بالاعارة  
 للزوجة منها كرهن ولو وكل المستقرض رجلا ليستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكل افاستأجره

كل شهر يدبرهم لم يجز على الموكل بالشراء لا بملك الشراء تعين يا حش ما لم يعلموا  
 بعزمه بان يقول على انفا حرة شئت ولو استأجره لحفظ ملكية سنة كل شهر لعشر من دينار ليس له  
 من سبها قبل مضي السنة ولن يحق صررتن صررتن بقا له منفعة الحفظ كما يستحق بالحياطة والعصار والطحن  
 بخلاف المسكن اذا احتصر من اراد الكسبة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر نكدا له العزم  
 في اليوم الذي يهل فيه الهلال يحضره المقل من ولو استأجره رجلين او ثلاثة لحفظ السكين يحفظها  
 احدى من عليه كل الاحراد اكوا اشركاء في تحمل هذا العمل والا فصيله كمال استأجره رجلين يحملان  
 وحشة الى امر له يدبرهم يحملها احدهما (حاشا) المنة حرام مشترى التعتك للمانع قبل قطعه شهر  
 يدبرهم لتعلم الحر والحيطة حار وله الاحران علم وان ملك الى يد المانع قبل الشهر او بعد مائة  
 من مال المانع او لا يكون هنا امصار كد الموكل انما فاستأجره لغسله او لحياطة حار وان ملك ثلث  
 كان بقطعه القطع او الغسل صار يا بيا حياطة كمال من المانع ولو استأجره المشتري  
 ليحفظه لم يكن اكل الا جازة لا طلاء لا ينحطه على المانع حتى يفتحه الى المشتري وكان الواجب لآخر الراعي  
 للزاتن لحفظ الرهن ولو استأجره لم تعلم عمل حار وكن للواستأجره لئلا يملك المانع على المشتري المذكور  
 قال محمد كل شيء اجملة اجملة من ودعة او عيونا فاما لو اهلك لا لصح ان عليه جلاله ان يمنعه صاحبه  
 ومن اراده وان استأجره كما صلب له لحفظه حار لانه يحفظه لصاحبه متى حفظ لنفسه بان كان لجال  
 لو اهلك يهلك من ماله لم يجز كل المانع قبل تسليم المبيع والموتة في مال لا يستحق راقب الاصال المباحة  
 والا يستحق من قبل المانع ليس في هذا المستأجر على شئ من اجره هذه الحفظه من الكس من الرهن  
 كل الموكل ان قال له منته طسدا وان اطلق سحار في موار واحد كل المانع (شهر) استأجره لحفظ العس  
 سنة ثم استحققت المغيث ان لم تعلم الا حيز اجملة ملك الغير له الا حار وكنه ان لم يعلم ولو استأجره او لاثم سلم  
 العين اليه وان سلم النفس او لا ولا احرار قلت لا انه يحفظه لنفسه (حاشا) استأجره يدبرهم ليتطع له  
 اليوم حالها بعد لا شيء عليه والحاج للما مور قال نصير سائب انا سليلان عمن الاستأجره ليحفظ له  
 اني الليل او صطار قال ان لم يسمي لو ما جازوا الحطب والصيد للمستأجر ولو قال هذا الصيد اريد الحطب  
 فالأخيرة واسري والحيطة والصيد للمصاخر وعليه اجر مثله (ط) ولو كان الحطب سائب الى المصاخر



المستأجر جاز قال فغير قلت ان الاستئجار بالنسيان يحتطب اليه الوصل طوله قال المحتطب والصيل للعامل  
وكذا ضرورة القابض قال استاذنا رحمه الله تعالى ان يحتفظ هذا اقل البتة الى ان الغاية والصلية يستغنيون  
بالناس في الاحتطاب والاختصاص وقطع الشوك والحاج احتياط المحتطب في حيث الملك للاغوان فيها  
ولا يعلم الكل بها فيفقونها قبل الاستئجار فطريقه ان لا يذن فليجب عليهم مثلها او قيمتها لو هم  
لا يشعرون لجهلهم وعقلتهم اما ذنبا الله تعالى عن الجهل ووفقنا للعلم والعلم ولو استأجره لاحتطابها  
له كذا او قرا من الحطاب او كحش له كذا او قرا من الحشيش جاز ووقت موت في ياقباجها لئلا انجل  
والملحة (فمنح) استأجر الحماشي خلافا ودلا كما ليخلق من دخل حطابه او يد لك لم تجز لا فله لا يقبل  
ان يشترع في العمل المعقود عليه في الحان كمن استأجر حرا حرا او نسا جارا للخلع والنسج ولا يقطن له ولا  
تقول له لا يجوز وكذا القران الذي يستخرج القرع الغامة النامس اذا هيا حانوته لذلك واستأجره ايجوا دفع  
معلومه ليقول عند الطست ويستخرج القرع والخياط هياد كانه العمل الخياطة لمعاونة والخفاف ونحوهم  
اذا استأجره والاجر امانة معلومة له في الاعمال لم تجز لما من (فمنح) استأجره لم يخلج له قطنا معلوم  
لا يقصر له مائة ثوباً متروكة جاز اذا كان القطن والشياف عنده والاولا (ط) قال لا يصل اليه الاستئجار على  
مما لا يماحل ليس عنده لا يجوز ولا يجوز بيع ما ليس عند الانسان قال وهو بالخيار اذا راعى الثمن لا خيار  
في القطن ومن ابي بكر احمد بن الفضل الاصيل في مجلس هذا ما عساه ان لا ينفذ الاستأجره انما انما يعمل  
لوزار ان يباين الا جاز في العمل بالمال بقدر عليه بحيث الاجارة تكون له ابك وقتها ولم يدل كروا  
لم يبين قبل العمل لكنه ذكر له وقتا جاز انما كملوا استأجره ليهبتم له هذا الخياطين وهم او استأجره  
لنجزه اليوم الى اليوم بل درهم ولو قال بل درهم اثنى عشر من اياك كذا ان لم يذكرك له ابك وقتها لا يجوز  
الجزء لان البذل رافة لا تقوم به انما تقوم بالبيع وان فيك وقتا ان ذكر الوقت او لا ثم لا يجوز بان  
قال استأجره كذا اليوم بدعهم على ان تدري هذا الكذا من جاز وان ذكر الاستأجره لولا ثم العمل بان  
قال استأجره كذا اليوم بل درهم الى يوم بل درهم هذا الكذا من لا يجوز لان العقب وقطع على الاجرة وانما  
يحتاج الى ذلك الاجرة بعد بيان العمل فاذا اكل العمل معد وما او يجهل لا جاز ذكر الوقت لا يستعمل  
لا يوقع العقل على المنفعة فلا يجوز قال (فمنح) وعلى هذا مسئله السمسار والبال اذا استأجره ليهبتم له

كل (فقط) كذا مسائل التلويح والسمبار والدلال كل من ثم قال وفي المحققات المتوى على ان الاجارة  
فاسم فيهما هو اء ابتدأ كذا العمل او المدة اذا ذكرها قبل تعلم العقول بان لم يذكر الاجارة  
ومدة ما اذا ذكر احد هاتين كذا لا جرحا ثم في العقل ثم ذكر الثاني فيهما لا يفصل بينهما العقول حتى لو قال  
استأجر ثوبا اليوم بلديهم على ان تعجز لي هذا العقول من المدة حتى بلديهم اليوم حازا العقول اليها  
لو قال استأجر ثوبا لتعجز لي هذا العقول من المدة حتى بلديهم اليوم بلديهم انفسا لان في الراجح الاول لما  
ثم العقول بل كالمدة او العمل وبقي كذا الاجارة معه كان في كذا الثاني بعد ذلك لتعيين العمل او للتعجيل  
فلم يفصل بين الثاني لما جمعت بين العمل والمدة قبل تعلم العقول بل كذا الاجارة صالحة لكل احد منهما  
متى بل لا بالاجارة وليس اجل اهله باولى من الاخر ففصل العقول \* باب منعت من اجارة ما يجوز من الاجارة  
وما لا يجوز (المسح) (تبيع) (استيجار) (الاراضى) (مادة طوق) (عشر سنين) (واكثر) (خص) (سعرها) (او غلاني)  
(الملك) (وفي التوفيق) (اذا اذ) (الاجر) (مثلها) (في لفلان) (لما يقبل) (وتطرح) (ان) (تعد) (العقل) (ثانيا) (بالتعجيل)  
(شظ) (ولا يملك) (بلاستيجارها) (قبل) (فيها) (ولو) (استأجرها) (ولا يمكنه) (الزراعة) (في) (الجال) (لا) (احتياجا)  
(للك) (السقي) (او كرمها) (لا) (فهار) (لو) (يجمع) (الماء) (من) (كان) (يجوز) (في) (مع) (العقد) (تجار) (والا) (لا)  
(وكالوا) (استأجرها) (في) (البيت) (لما) (تسعة) (اشهر) (ولا يمكنه) (زراعة) (فيها) (لا يمكنه) (في) (الماء) (لا) (اذا)  
(لم) (يمكن) (الاستئجار) (فيها) (لا) (ان) (كل) (لصاحبها) (او) (قوة) (مالا) (جاره) (فاستأجره) (من) (الماء) (ما) (يزرع) (به) (فيها)  
(فليس) (يملك) (ان) (يقطع) (الاجر) (او) (كلها) (وان) (مضى) (عالية) (فعلية) (من) (الاجر) (بحسب) (ما) (روى) (منها) (شروط)  
(وفي) (مسئلة) (لا) (استيجار) (في) (الشتاء) (يكون) (الاجر) (مقابلة) (لكل) (المدة) (لا) (يما) (ينتفع) (به) (بحسبها) (وقيل) (بما) (ينتفع)  
(به) (بمع) (يفتح) (برواية) (جلوز) (استيجار) (البناء) (في) (الكان) (منتهى) (ايضا) (الحيل) (والن) (مع) (السقي) (وفي) (ظاهر) (الرواية)  
(لا) (يجوز) (ولا) (لا) (ينتفع) (بالبناء) (واحدة) (استأجره) (ليصير) (في) (عملها) (المستأجر) (قال) (استاذنا) (طالب) (باجواب) (هذا) (الغرض)  
(وسألت) (اعضا) (ط) (عصر) (فالم) (ظنهم) (الا) (بما) (ذكر) (فمع) (في) (شرح) (اطان) (الحاجم) (الصغير) (ما) (يفهم) (منه) (انه) (لا) (يصح)  
(الاجارة) (ولا) (يلزم) (الغرض) (على) (الاجير) (شك) (استأجره) (كرما) (يفتح) (اليوم) (بابه) (فيستأنس) (او) (مصلحة) (اليطار)  
(المال) (وحجة) (في) (استأنس) (فيها) (او) (عابا) (مطلوب) (من) (ماء) (ليس) (سوى) (بله) (فما) (منه) (فهي) (باطلة) (ولا) (اجر) (عليه) (بحكم) (هذه) (العقود)  
(كالوا) (استأجره) (والا) (يفتح) (فيها) (ليصنع) (لنفسه) (مثلها) (فمع) (استأجره) (ليقطع) (له) (اشجارا) (راى) (قوة) (بعدها)

على ان جرد الذهاب والرجوع على المستأجر فلا جارة فاسقة لان اجر الذهاب لا يكون على المستأجر  
لانه لا يعمل له وكذا اجر الرجوع لان بعد العمل لا تبقى الاجارة فشرط فيه مما لا يقتضيه العقل  
قال استاذنا قوله لا احرله في الذهاب فيه نظر لانه وصيلة الى عمله المقصود فكان عاملا له في الجامع  
الصغير كمن استأجره لينتقل الى البصرة ويحج نعيها له فنذهب فوجد بعضهم ميتا وجاء بمن  
بقي فله اجر الذهاب كاملا وحصة من اجاء بهم من الاجر فجعل للذهاب اجر فكذا هنا \* باب مسائل  
متفرقة في الاجارة الفاسقة \* (بسم) آجر المشتري قبل القبض حتى لم يضح الاجارة وفضله المستأجر  
وامترو في منعته فعليه المسمى (فصح) قال لغيره اعجل لي سنة تاخذت بتمودهم فعجل له ثلاث سنين فعليه  
اجرة ستة واجلة (بسم) ان زوجها منه لا شيء عليه والا يجب اجر مثل سنة واجلة في قبض على  
الامر اجر المثل وفي الاول لا يلحق بالجرة لا تصلح الجرة (شخص من) المقبوض بل يلحق بالفسقة في حكم  
الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة قال راسح ذكر في الاصل في آخر باب التجارة والذهاب للمثل ولا  
ضمان على المستأجر في الدابة ان هلكت وهي في يده على اجارة فاسقة غلغل السرخسي ربح فقال لانها  
مستعمل للدابة باذن المالك (بسم) هو امانة في يده فاذا قصر في حفظه ضمن (ط) الاصيل ان العقول  
اذا فسدت مع كون المسمى معلوما يجب اجر المثل لا يزاد على المسمى واذا فسدت لجهالة المسمى او  
لغيره او بعضه يجب اجر المثل بالغاما بلغ كمن استأجر منزلا بعشرة كل شهر على ان يعمره ويبرمه  
يجب اجر المثل بالغاما بلغ ولا ينقص عن الاجر المعلوم حتى ان في هذه الصورة لكذا كمن اخذ المثل  
خمس عشرة يجب عشرة وهو المعلوم من المسمى (ط) اشتري قتيلا واستأجر الارض الى اذارا كنهان فسد  
لجهالة المالك ويجب اجر المثل واشترى عذرا واشترى الاشجار الى وقت اذارا كنهان فسد  
ولو استأجره الحاكم لاقامة البدن وحده القصاص لم يجوز ولو فعل شيئا من ذلك يجب اجر المثل ولو استأجره  
المقبض له بالقصاص ليقبضه قاصدا فقتل لا اجر له لانه ليس يعمل له (فنب) آجر ابنه الصغير بطعامه  
وكسوته فطى فاسق وله اجر المثل وما دفع الى الطبي يكون متبرعا (فصح) يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو  
الاصوب لانه ما اعطاه مجانا (بسم) يجب اجر المثل في الاجارة والمزارعة وغيرهما من جنس البراهم  
والكنايز لا من جنس المسمى (بسم) استأجره الوضعي لعمل البيت فاسد افاجر المثل في مال البيت

(ط) ولو استأخروه بزيادة لا يتعادل فيها بصير الوهن مستأجر لنفسه وأجره من ماله (شعب)  
 الأجارة للصغير ويرد الأجير الفضل على الأصغر والجواب في الإجماع الجواب في الوحي (فتح) فيما  
 يجب آخر المثل إذا كان متفقاً وقام منهم من يستقيض ومنهم من يتساقل في الأجر قال يبيح أجر الوسيط  
 حتى لو كان آخر بعضهم مثل هذه الدابة بائني عشرة درهما وبعضهم بعشرة وبعضهم بأحد عشر بجمد  
 أخذ عشر (شعب) أجر المثل في الأجارة الفاضلة يطالب وإن كان السبب حراً شاهداً ما يفسخ الأجارة  
 به وما يتعلق بالنفس (فتح) قلت قال الأجر للمستأجر في غلّال ذلك آخر من الذي أرفق في ميثاق  
 إليه للسكنى فقال فليكن وإستأجر داراً أخرى ولم يسلم الميثاق إلى الآخر حتى مضت المدة فغلبه الأجر  
 بتما مه (فتح) ولو قال للمستأجر قال ما إن أعارت نخوداً كبيراً فقال هلا لا يفسخ الأجارة (فتح)  
 تنفسع (بمرفق) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمستأجر إذا جرت وكلفت كماله أعارت بكبيراً فقال المستأجر هلا تنفسع  
 الأجارة (ط) ولو قال للمستأجر أرح المستأجر فقال هلا لا تنفسع ما لم يبيع وفي الأجارة المطر يلقاها ذل قال المستأجر  
 لا يجر ما لم يجرت يد فقال هلا لا يفسخ وإن لم يرفع وكذا في البيع إذا قال المشتري للبائع لها  
 بمان بالرد فقال البائع هلا لا تنفسع وإنه أشار محمد بن حنفية في الزوائد في الفتاوى البخارية قال المستأجر  
 للأجير ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر  
 وأما فروشهم مستأجر كفت هلا ولو قال للمستأجر للأجير ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر  
 لا تنفسع (فتب) تنفسع ولو قال للمستأجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر ما لم يجر  
 بانه من المستأجر ليغافرك ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ  
 ينجون المستأجر (فتب شعب) لا تبطل ليجترونها على الوكيل والأذن (بم) أحرها المستأجر ثم  
 مات المالك تبطل الأجران (فتب) لو قال فبطلت هلا الأجارة عند الأرواية في صحته وفيه اختلاف  
 المشايخ (فتح) أرفق دارواستأخروه هلا لا تنفسع ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ ما لم يفسخ  
 سواة قضى الدار برضاة أو على كراهة منه كمن أراد التمييزاً أرضاً فيها أشجاراً فاشترى الأشجار ولا يملك  
 أمثال الأجر مدة معلومة وانتضت المدة انفسخ البيع في الأشجار ومن غير ذلك قصد الغرض  
 كذا أهل (فتب) أجر الوكيل عليه مشرتين ثم مات بعل خص من وانتقل إلى مصرف آخر انتفست

الإجارة وقد رجع بما بقي من الإجارة في تركه الميسرة بآداب العذر في الإجارة. والإجارة التي وقعت  
 على استهلاك العين بغير عوض كالأجرة على السكنى حتى استهلاك الكاغذ والحجر وكل شيء الأرض في المزارعة  
 إذا كان المالك من قبله فله أن يفسخ الإجارة والمزارعة بغير عوض على من يفسخ حتى على هذا الأصل جواب كثير  
 من المؤلفات فيجب أن يحفظ (فتح) استأجره إذا أراد أن يفسخها أو لا يفسخها أو يمتنع من ذلك لا يفسخ  
 من مجلس القاضى لا يفسخ ويضبط القاضى وكذا أصله فيفسخه (بفتح) استأجره حتى لا يفسخ في الموقوف ثم  
 كسب الشوق حتى لا يمكنه التجاراة فله فسخ الإجارة لأنه على من يفسخ (بفتح) استأجره حتى لا يفسخ  
 له ذلك العزل وأنه ينقطع فلا يمكنه التحرك إلا بمدة طويلة فله الفسخ إذا كان إلا ينقطع فاحشا (بفتح)  
 فب (بفتح) أجرد الإجارة طويلة بما لا يستغرق قيمتها وعليه من من غيره فليس للقاضى أن ياذن  
 في بيعها للباين (بفتح) الطريق في فسخ الإجارة لا جلد المالك من أن يبيع الدار المستأجرة أو لا لزب  
 الباقين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول الأجر التسليم غير واجب علي لا نها في إجارة فلان بن فلان  
 فيحكم القاضى بفسخ البيع ويفسخ الإجارة ضمنا (بفتح) رستاق استأجره الأيام الفتنه ووقع الأمن فإراد  
 إلا يتقال إلى الرستاق فله الفسخ إذا كان بينهما مسيرة سفر وكل المصري إذا أراد الانتقال إلى  
 بلد آخر أو قرية (بفتح) من) أراد المستأجر الشخص من المصري فله نقض الإجارة لأنه لا يمكنه السكنى  
 إلا بمس نفسه وهى عقوبة ثم قال (ظمت) وهذا يدل على أن القروي إذا استأجره دار في الشتاء  
 وأراد الخروج في الصيف إلى قريته أو المصري أراد الخروج إلى الرستاق ضيفا فله نقض الإجارة  
 ولا يشترط أن يكون بين المصريين مسيرة سفر (فتح) إذا أراد المستأجر سفرا فهو عذر في فسخ الإجارة سواء  
 أراد المالك فيه أو لم يرد (بفتح) وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر ولو أجزت نفسها بالغ  
 في زنى ونسيبها وكلم يكن لزوجها فسخ الإجارة بخلاف الطورة إذا لم يكن موضعها والخطبة والتزوج  
 ليس بعذر في فسخ الإجارة (فتح) استأجره معلما سنة ليعلم ولد القبان فمضت سنة اشهر ولم يتعلم  
 شيئا فله الفسخ باب فيما يسقط الإجارة ويمتنع وجوبها ولا من سيف الأليمة المياثلي الغاصب  
 بعد المستأجر عن الدار في الملك أو بعضها لا يسقط الإجر (بفتح) والآخر إذا منع المستأجر عن  
 سكنى الدار التي أجزها بعد التسليم لا يسقط الإجر (بفتح) المستأجر كان يماطل الإجر في إداره

الملكة فاخل الأجر المفتاح ليلفع الغلة تبقى مغلقا شهر الا يسقط حصته لا لمكان متسكنا من الانتفاع  
 بواسطة اداء الغلة وكذا اذا احتاج جرمشط الحائك لعمل في محاسبة الوقت فاخله المتولى رهنا لاستيلاء  
 العلة شهر الا يسقط حصة الاجر منه بالامر (بسخ) آجر دارة وسيلها ثم وقعت فتنة فيشغل بيتا منها  
 بامتعة سقط حصته من الاجر ليقط تسليم المتبعة (ظهير) استاجره ليعمل له في الضيعة كاتخاذ الطين  
 وقيل الوثائل فخراج للعمل وامطرت السماء ما منعه بهذا العمل ولا يجب الاجر ولو استاجر  
 دارة من لها غاصب ملك سقط حصتها ان لم يمكن اخراجه الا بانفاق مال وان يمكن بالشفاة اذ  
 الحماية لا يسقط (بسخ) استاجر ارضا للفايز سنة اشهر وفروقت بعد خمسة اشهر وهلك الفايز  
 بوتعل رزوع آخر فعليه حصة ما مضى قبل الغرق (تج) استاجر رجامع الدار للطحن فبغعه الحجران  
 فقتوى الائمة او بالقضاء لا يسقط عنه الا حرم ما لم يمنع احسا (عك) انسدا لاقود الحمام فلا يستغ  
 به وهي في يد المستاجر سقط اخرة هذه الملكة ولا يبقى الا اجارة اذ لم يستغ بها انتفاء الحمام وقيل  
 ويجب الاجر بقدر ما ينفع بها للسكنى او رظا الذي (شج) استاجر حيا ما في قرية ونحو الناس  
 صلوا وحلت القرية لا اجر عليه ان لم يستطع الترفق بالحمام وقال ركن الاسلام للسفدي لا يجب  
 الا اجر مطلقا قل استأثنا وفيه اختلاف فما المشايخ \* نائب العيب والحيازة \* (بسخ) انعت  
 فمعا نزلت فيها لا يصلح للتعطل فاصح لما لك نظيره وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الجانبين  
 حال لم يركه او يكونه مغيبا وليس له ان يركه النصف دون النصفي (بسخ) استاجر دارا يسوي قيطوناته  
 فبكر ميتا ولم يعلم بمقتل علم عليه من العيب ولقد من الما الزند (فج) وكرويه بمصوبا عيبا فله الرد (بسخ) امر ملكا  
 فكتب له صك الشل ابراهيم بن ابي العباس بن ماله السنة فلا شيء على (الامر) استاجر حيا ما فوجر اقدوده  
 ومنسدا قلله الرد \* يارب صبان للمستاجر على الاقل في التصرفات التي لم يؤذن له فيها وفي الضياع من  
 غيرة تعطل \* بمرتكبا استاجر من المرمسحاة ليعمل في كرويه فاعارده جارية ومباح علم يصح في ملك الاجارة  
 من بعد بما يضمن قال استاذنا يارج فعمل المبرور المسحاة ومالا يجتلبا باحتلاف في السنة فعمل (ط) او اصل  
 هذه الجنس ان آجر ما يشتلها باحتلاف في المستعمل لا يصح حتى يعين المستعمل فان عين نفسه  
 وصار معها العايل الى فتح الى غيره ولتلم وعين المستعمل لم يدر ان يستعمله او لا ثم دفع الى غيره فبغير

عند البعض وإن دفعه إلى غيره أو لا فليس بمخالف وإن كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل  
 بصحت وإن لم يعين المستعمل ولا يضمن بالدفع إلى غيره قبل استعماله وبيعك والصراج مما يختلف  
 فيضمن بالدفع إلى غيره ولا أجر عليه (فتح) غصب الحمار المستاجر والمستاجر يقبل وإن يأخذ  
 منه بعد ليدين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن (بم) استأجر فاسن القضايد فأخذ منه الغوان بالزيادة  
 ولم يخلصه بل رآهم حتى ضاع لم يضمن (فم) استأجر حماراً وذهب به مع حماره إلى البعل فما خلفه  
 المعوان خماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستاجر وضاع لا يضمن إن كان لا يعرف  
 الغوان (فتح) لا يضمن مطلقاً (قب) يضمن (ط) تغرقت الغنم من الراعي تغرقاً لا يقدر على إتيان  
 أكلها فاقبل على فرقة منها وترك الباقي فهو في سعة من ذلك ولا يضمن إذا هلك ما ترك (فتح) استأجر  
 قصعة فوقعته من يده وانكسرت يضمن (ط) استأجر قرداً للطبخ فطبخ وأخذ له لخبز جه إلى الدكان  
 فما نزلق برجله فوقع فأنكسرت ضمن كالحمار إذا انزلق وقيل ينبغي أن لا يضمن كمن استأجر ثوباً  
 للباس وبخرق من لبسه قال (بم) وهو الصحيح وكذلك في مسألة القصعة لا يضمن إن سقطت حال الانتفاع  
 بها (ظم) استأجر بعيراً ليحمل عليه كذا مناً وبركبه فحمل عليه المسمى وأركب غيره وهو يطبقها  
 فلتف فعليه نصف القيمة \* باب في حكم اجير الخاص والمشترب وتلا من تها وضمانها \* سئل نجم الإيعة  
 الحكيمى سلم أفراسه إلى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع إليه أجر الحفظ والرعى واشتغل الراعي  
 بمهمه وترك الإفراس فضاقت فهل يضمن فقال لا إن كان ذلك متعارفاً فيما بين زعارة الخيل وإلا  
 فنعم (بم) وأبو حامد يوافق المأثور لا إدري أين ذهب الثور فهذه الأقرار بالتضييع في زماننا  
 (بم قب) لم يسلم الطحان الكقيق بعل الطحن مع القدرة فسرق منه يضمن بعد أخذ الأجرة طلبه  
 المالك منه ولم يطلب وقيل أحد الأجرة لا (بم قب) هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه  
 وضمن القيمة لا يرجع على المستاجر بها كإثبات العارية (بم) دفع البريسما إلى صباغ وقال إذا صبغته  
 فادفعه إلى معتمدني هذا فصبغه وأرسله بيد غيره إلى المعتمد وضاع من المعتمد لا ضمان على أحد لانه  
 لما وصل إلى المعتمد خرج المرسل والرسول من الضمان ولو نسج الحائك الثوب رد يا معيوباً فإن كان  
 فاحشاً فإن شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وإن شاء ضمنه النقصان (ظم) الطحان

مَعْنَى الْجَنَّةِ شُكْرًا لَا يَضْمَنُ وَلَكِنْ يُؤْمَرُ بِطَعْنِهِ ثَانِيًا (بِمَنْ شَرِيكَانِ فِي هَمَلٍ) الْقَصَارَةُ تَقْبَلُ مَتَابِيَاهُ  
 اخْلُوهَا حَتَّى تَمُوتَ وَتُحْمَلُ بِهَا إِلَى رَمَادَيْنِ ذَهَبٍ لَا ضَمَانَ عَلَى الثَّانِي (لِحَبَابٍ) قَالَ الطَّلَحَانُ أَوْ الْخَفَافُ  
 أَوْ الْحَيَاةُ لَعْنَةُ أَعْمَلِهِ وَاجِبٌ بِهِ قَلَمٌ يُجَنَّبُ بِهِ غَدَاةُ أَحْسَنِ هَلِكٍ يَضْمَنُ أَنْ أَمَكْنَهُ تَسْلِيمُهُ وَالْأَفْلَا (بِمَنْ)  
 الْحَيَاةُ الْمُسْتَأْجَرُ لِحِفْظِ الْأَمْتَةِ لِيَلْزَمَهَا رَأْسُهَا إِلَى الْحِمَامِ بَعْدَ ظُلُوعِ الشَّجَرِ قَبْلَ طُلُوعِ النَّفْسِ  
 وَتَرْكُهَا بِلَا حَافِظٍ مَعْتَرِجًا كَسَرَ الْمُنَازِقَ مَغْلَاقَ الْأَقْبَارِ خَافَةً وَمِرْقٌ مَحَافِيهِ لَا يَضْمَنُ لِمَا كَانَ أَوْثَرًا وَادُّوهُ  
 مِرْقٌ مِنَ الْكَادِرِ الَّتِي فِي الصَّخْرِ يَضْمَنُ هُنَا أَبِي يُونُسَ وَخُذْ دَمْعَ إِلَيْهِ زَجَاجَةٌ لِيَقْطَعَهَا مَقَالُ هَذَا  
 لَا يَكَادِ يَسْلَمُ مَتَى الْقَطْعُ نَقَالُ أَنْ يَنْكَسِرَ لَا ضَمَانَ عَلَيْكَ فَإِنْ كَانَ لَا يَسْلَمُ مِثْلُهُ فِي الْقَطْعِ مِمَّنْ انْكَسَرَ  
 لَمْ يَضْمَنْ وَالْأَيُّضُ \* بَابُ صَانِ مَارِي الدَّابَّةِ وَالْعَاوِذِ وَالْحَمَالِ وَالْمَلَا \* (حَبَابٍ) الْمَارِي كَانَتْ  
 يَنْقَلُ الدَّبَسُ مِنَ الْقَرْيَةِ إِلَى الْمَصْرِ فَيُنْزَلُ فِي الطَّرِيقِ وَتَأْمُ الْكَلْبُ الْمَرْقُ فَضَاعُ الدَّبَسِ لَا يَضْمَنُ  
 أَنْ تَأْمُ جَالِسًا (بِمَنْ) حَمَلُ الْغَاوِذِ حَابِيَةٌ وَالسُّنْ فَانْكَسَرَ الْقَتَرُ وَانْكَسَرَتِ الْحَيَاةُ يَضْمَنُ كَالْحَمَلِ  
 إِذَا زَلَّ وَكَلَّا إِذَا انْكَسَرَتِ لِحَرَّتِي فِي تَطْلِيلِهِ وَالْمَلَا وَلَوْ تَأْمُ الْبَاوِذِ فِي الْعَجَلَةِ فَصَابَتِ الدَّوَارَةُ  
 شَيْئًا وَائْتَوَى الثَّوْرُ مِنَ الطَّرِيقِ فَاتَّلَعَ شَيْئًا ضَمِنَ لِأَنْ سَلِيزَ الثَّوْرُ مَضَائِي إِلَيْهِ وَلَوْ تَأْمُ غِيَاهُ الْغَوَاذِ  
 وَانْقَلَبَتْ فَانْكَسَرَتِ الدَّوَارَةُ أَوْ الْقَبْ (وَسَائِرُ) الْآلَاتِ لَمْ يَضْمَنْ لِمَا لَكَّهَا لِأَنْ قَوْمُهُ مَا ذَوْنَ فِيهِ مَرَفَا  
 (فَأَمَّا) الْمُسْتَأْجَرُ سَفِينَةٌ مُعَيَّنَةٌ لِلْحَمَلِ عَلَيْهَا أَمْتُهُ هَذِهِ فَادْخُلِ الْمَلَا فِيهَا أَمْتُهُ أُخْرَى بِغَيْرِ رَأْسٍ الْمُسْتَأْجَرُ  
 وَهُوَ يُتَطَلَّقُ لِذَلِكَ وَغَرَّقَتْ السَّفِينَةَ وَالْمُسْتَأْجَرُ مَعَهَا لَا يَضْمَنُ الْمَلَا (بِمَنْ) مَلَا مُنْفِيَةً مِنْ أَمْتَةِ النَّاسِ  
 وَلَوْ تَأْمُ الشَّطْلُ لَا قَطْعَ وَفِيهَا ثَقْبٌ وَامْتَلَأَتْ مَاءً وَغَرَّقَتْ وَهَلَكَتِ الْأَمْتَةُ لَا يَضْمَنُ أَنْ كَانَتْ تَتْرَكَ هَلَا  
 مَحَادُّ قَوْلُ قَالَ مَا لَكَ إِلَّا مَتَعَةٌ لِلدَّلَاخِ شَلَّ السَّفِينَةَ هَهُنَا قَلَمٌ يَشُدُّ وَاجْزَاهَا حَتَّى تُغْرَقَتْ مِنَ الْمَوْجِ يَضْمَنُ  
 أَنْ كَانَتْ تَشُدُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ \* بَابُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْآجِرِ وَعَلَى الْمُسْتَأْجَرِ مِنْ تَوَابِعِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ \*  
 (فَح) زَجَاجَةُ الْكُرَةِ وَاصْلَاحُ الْمَسْنَاةِ وَتَسْلَمُ عَلَى الْآجِرِ وَفِي رَفْعِ الثَّلْجِ اخْتِلَافُ الْمَشَارِجِ وَالْمَغْتَبِينَ وَالْمَعْتَبَرِيَّةِ  
 الْعَرَفِ (مَتَى) الزَّجَاجُ عِنْدِي عَلَى الْمُسْتَأْجَرِ لِلْعَرَفِ (ط) أَصْلُهُ أَنْ الْآجَرَ مَتَى وَتَعَتَّ عَلَى عَمَلٍ وَلَمْ يَشْرُطْ  
 تَوَابِعُهُ عَلَى الْآجَرِ فَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ حَتَّى أَنْ الْبُرَّةَ وَالْمَسْلُوكَ عَلَى الْخِيَاطِ وَالنَّجِيرِ وَالْفَرَادِ عَلَى  
 رَبِّ الْغَزَلِ حَتَّى لَوْ مَرَّ بِهِ الْحَائِكُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ إِلَى صَاحِبِ الْغَزَلِ وَعَرَفَ بِهِ أَنْ



ما يجب على المستأجر ابتداء من تواتع العمل وفعله إلا بخير بين اذن من ربح فله ان يرجع به  
 على المستأجر (بم) تطمين الدار وصلاح ميلادها على رب الدار ولا يعبر على ذلك وللمستأجر  
 ردها اذا لم يعلم وقت الاجارة ولو استأجرها ولا زجاج فيها او في سطحها تلج وعلم به فلا خيار له (بسخ)  
 والنجرة تدخل في استيجار الحائث دون استيجار الابنارخانه في الخان للعرف \* باب في البصر فاب  
 التي لا يجوز للمستأجر والاجر في الدار والارض المسبلة وغيرها والتي يجوز \* (كيب نسج) المستأجر  
 الدار المسبلة القاء ما اجتمع من كثر الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله ان يتد فيه وتد  
 ويستني بحداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين (بسخ) استأجر ارضا سنة على ان يزرع فيها  
 ما شاء فله ان يزرع فيها زراعتين ربيعيا وخريفا (نسج) استأجر حائرا مرسلا يدق الارض له ذلك ان  
 لم يقصر بالبناء فويلس مستأجر الدار المسبلة ان يجعلها اصطبلا ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح  
 الى الآخر فله ان يتخذ فيه مقما حائرا ويؤجره من غيره بغير اذن المالك \* باب الاختلاف في الاجارة \*  
 (سمر) دفع الاجر الى الموحجر ومات بعد شهرين اقبل اليه الورثة باجرة عشرة اشهر وقال الموحجر  
 اجرتها بهذه الاجرة شهرين وابحت له السكنى بقيمة السنة وقالت الورثة بل اجرتها بهذه فالقول  
 للموحجر لانه ملك الاجارة وادعت الورثة ابطال ملكه (فيم) قال لاسيما هذه علمني الحرفة فعلمه ومات  
 فادعى التلميذ الاجر واذا ذكر الورثة فان كان يعطى لمثل هذا التلميذ اجرة فله اجر المثل (جميع)  
 اختلاف في مضي ابله فالقول للمستأجر ولو قال الموحجر ان لم تقو غدا في فعلك كل شهر ثلاثة دراهم  
 فسكت المستأجر ثم بعد ذلك قال لا يسوي لي فخذ ديارك فهو فسخ فيما زاد على الشهر الاول كريب السلم  
 والمسلم اليه اذ اختلفا في مضي الشهر المشروط فالقول قول الموقوف وان اقاما البينة فالبنية بينته  
 ايضا (من ط) وكان البائع والمشتري اذ اتفقا على مدة الخيار واختلفا في المضي فالقول لمن ينكر المضي ولو  
 استأجر الام المبانة المعتك لا رضاع ولدتها صبي في ظاهروا رواية ثم لو تزوجها بعن ذلك بيومين  
 (بم) لا يفسخ الاجارة ولا يجب الاجر لان في ابقاء الاجارة فائدة بان يطلقها ثانيا بائنا كل اقاله  
 ظهور الدار الموقنين (بم) انفسخت على الاصح \* باب الاستصناع \* (بسخ) دفع مصحفا الى مذهب  
 كين هبة بل ذهب من عنده واره المذهب المودع من الامشاور والاخماس ورؤ من الآي وارائل

(لعمري ما مررت بالمصحف ان يد فيه كذلك باحوة معلومة لا يصح مثل هذا السقي روح من ذئب  
 الى حائك عر لا يسبح له عمامة من سداه فحاء بها مسبوحة فقال صاحب العزل اشتريت منك  
 ما في هذا المسروح من الا نريسم نكد او قال الآخر لعنت هل يصح يقال يجوز بيع ما صار على الامر  
 للماور من الا نريسم (طمر) السدي بالعتق الاول صار ملكاً لآمرؤ قال ابو الفصّل الا نريسم دبر  
 على الامر واحة العمل عليه (عك) قال لحنار اس لي بيتاً فاذا ابنته بقومه المقومون ما يقولون  
 ادفعه اليك مرصانه وساده وقومه وحل لاتفاقهما وابي الصانع فله احر مثله وقال ابو حامد وحسن  
 الورى هو ممرولة المقوم لا الحكم يعني لا يلزمه تقويمه \* فان فيما يتعلق بالاحارة الطويلة الممرولة  
 - بخاراً \* (بمر) الاحر روج الارض المستاحرة بعد مسح الاحارة قبل ايعاء مال الاجارة الى المستاجر  
 من غير ادبه فليس للمستاحر ان يقطع الروح (فصح) له القليم كما لشري زرعها قبل ايقاء الثمن بعد  
 اذن النافع فله ان يكفه القلع (بمر) آجر الدار احارة طويلة بحمسة دنانير وقبضها وسلم الدار لم  
 باعها بغير اذن المستاجر بحمسة دنانير وقبض الثمن وماتت ولا مال له موعاهل الدار بالمساحر  
 راحق بها وله ولاية الخمس حتى يسرى مال الاجارة لابن بالموت بطل الا حارة دون البيع  
 تخفى الدار على مالك المشتري ملكه بخير ان شاء ادى الا حرة وقبض الدار وان شاء ترك وان  
 راحر بيعها ومال الا حارة عشرة والثلث خمسة للمستاجر لا حل الحصة الباقية ولاية الخمس  
 - ايضاً (قمت) ليس له ذلك (طمر) ابسخت الاجارة فطلب المستاجر مال الاجارة فقال الآخر  
 اتمه لي يوم ما فامهله لا يطل حتى الخمس (بمر) استاجر ارضاً احارة طويلة واشترى الاشجار  
 فليصح الا متيجار ثم اثمرت الاشجار ثم نسخاها فالتزم على ملك المستاجر ولو قطع الاشجار  
 - تعالى سخا بهي لا حرو ولو اتلفها المستاجر بعليه قيمتها لانه بيع ضروري لجوار الاجارة فلا يتروك  
 عليه احكام البيع البات ولو اتلف الآخر الاشجار في ملك الا حارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن  
 - بخير المستاجر في العسخ لانه عيب ولو قطعها المستاجر في ملك الا حارة (بمر) فصح ديبا لا نص  
 - المقصود لكنه بخير الآخر \* فان مسائل معروفة \* (رفع استاجر ماعداً باليتحل له سفينة من حش  
 في عرس اثني عشر شير احارة معينة فعاد السعاف ان جشبك لا يصلح لهذا العرس فاذل ان

أو ان تقضى من هذا المدة أن فازن له أن يزيد ما غابا تغلها ثلثة عشر شبر يستحق الأجر  
 بالزيادة (الخ) لو قال أريد أنسأنا يكتب لي مكا فقل رجل أذفع الي شيئا فاني أجاهد فيه اليه  
 وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء (يتم) ولو استأجرة لينسج له هبل الكبر باس بكن اعلى أنه  
 عشرة فنسجه فاذا هو خمسة عشر لا يستحق الاجرة بالزيادة لان الطول وخصف وانما استأجره لقطع  
 الشجرة في قرية بعيدة فذهب وقطعها ان ذكرنا ان هبل في الغنجل يجب يقدر به والافلا (ظم  
 يفتح) المستأجر اذا اخذ منه الجباية الراتية على الدور والجران تمت يرجع على الأجر وكن الا يجر  
 في الأرض وعليه الفتوى (يفتح) المستأجر اذا اغتفر في الدار المستأجرة عما زادت باذن الأجر يرجع  
 فيما اتفق وان لم يشترط الرجوع حرمها وكذلك القيم (فتح) وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد  
 الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاجتلاب غير مضمي  
 بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة استأجره لثلاثين الشهرين شهرين اربعة دراهم وشهرا  
 الخمسة دراهم فهو جائز والاوك منهما اربعة دراهم لانه لما قال شهرين اربعة اربعة اربعة في الاول  
 فلهما الخمسة الثاني كتاب ادب القاضى وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا \* باب من يجوز له  
 تقلد القضاء وجلوس القاضى وكيفية تمكنه وما يتعلق به من صاحب المجلس واجرة التولاة  
 والكتابة ووالله \* (نصف) لا يحل قبول العمل من غير اهله وان كان محتجا الى كنهه الى جليله  
 رادح لانه عون للظالم على الظلمة قال استاذنا رحمه الله تعالى في ادب القاضى  
 تلقاضى العمل وينبغي ان ينصب انسانا يحسن تقبل الناس بين يدي القاضى ليقومهم ويقبل الشهود  
 ليقومهم ويخرجهم من المجلس والادب ويهيئ صاحب المجلس والجلوس والارضا والانه ياتخذ من البلد على  
 شيئا الا انه يعمل له باعجا والشهود على الترتيب وغيره لكن لا ياتخذ اكثر من درهمين العمل اربعين  
 الدرهمين من الدرهم الرابعة في زماننا والولاة ان ياتخذوا من الذين يعملون له من الذين يعملون له  
 واهلهم او كمن لا ياتخذوا كل مجلس اكثر من درهمين والرجال لا ياتخذون الجورهم مضمين يعملون  
 له وهم المداون لكنهم ياتخذون في المصر من نصف درهم الى درهم واذا اخذوا الى الزماتين  
 فلا ياتخذون كل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم لوانه هكذا وضعه العلماء الا يقيموا الكبار وهي اجور

امثالهم واجرا لكا تبلى من يكتبه له الكتاب واجرا كتابة الحاضر والسجلات على قد والمثل فان  
ذلك عمل فيه دقة ولا ينبغي ان ياخذ اكثر من اجر المثل الذي ياخذ الناصر بمثل ذلك العمل  
وينبغي للقاضي ان ينصب انسا ناي قدم الاول فالاول ويمنعهم عن الدخول على القاضي حيلة  
ولا يترك القاضي حتى ياخذ من الناس شيئا ليتركهم فيدخلوا عليه فان الدخول على القاضي مباح  
لهم وواجب على القاضي ان ياخذ لهم بالدخول واخر هذا البيات على القاضي والوكلاء لانه يفعل  
لهم لانه يمنعهم حتى لا يزدحموا عليه وعليهم (جبت) واذا بعث امينا للتعديل فاجعل على المدين  
كالصيفة لقصيتهما (شمن) لادب القاضي للقاضي اذا بعث الى الما فاعليه بعلامة تعرضت عليه فامنع  
واشهد عليه المدعى على ذلك وثبت ذلك عنده فانه يبعث اليه فلما يكون مؤثقا المرجالة على  
المدعى عليه ولا يكون على المدعى شيء بعد ذلك قال (صنف) فالجواب ان مؤثقة الرجل على المدعى  
في الابتداء اذا امتنع فعلى المدعى عليه وكان هذا مستحسنا قال اليه للزجر فان القياس ان يكون  
على المدعى في الخالين (ط) قيل الجرة المشخص في بيت المال وقيل على المتمرد كالمسارق اذ اقطعت  
يد فاجرة الحد اذ ولد من اللاتي يحسم به المعروف على السارق لانه المسبب ولو ذهب الى باب  
السلطان وذهب يقاتل لا جوار خصمه فاخذ منه زيادة في الرمي يرجع الخصم على المدعى بترك  
الزيادة ان ذهب الى باب السلطان ابتداء وان ذهب الى القاضي او لا وعجز عن التمسك فحق  
الحكمة لا يرجع ولو امر القاضي زحلا بلزمة المدعى عاقلة لا مستحسنة المار او يضمن مؤثقا مؤثقة على  
المدعى عليه وقيل على المدعى وهو الاصح (بسط جبت) لا زكي ياخذ بالاجور من المدعى وكل المدعوت  
وللمدعى ان يرضى في ولايته لم يشهدا على نفسه في غير ولايته لا يرضح الا شهاده ابواب من يشترط  
حضرته لعتاق البينة والقضلة عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح (فصح) المستحق المبيع بالبينة  
او يرضح المشتري باليمن على البائع فاقام عليه البائع يمينه على ان هذا الخبر راجع في لا يسمع يمينه  
(بمهر) فيه ختلاف المشايخ (شمن) لا يقبل بينته (ط) المستحق الرعي من لا يدعى من لا يدعى بالملك المطلق  
وعلى بائعه فاقام البائع يمينه المدعى في ملكي من الممتن قيلت بينته اذ اقامها بحضرة المستحق  
وكل اللذان اقام البائع يمينه انه مدعى في ملكي بائعي من اقامه فشرطه عند حاضرة المستحق لقبول البينة

فيكون شرطه انك السهم قيل على قياس قول البيهقي رحمه الله وابي يوسف رحمه الله الاول  
 لا يشترط ان (بم) وهو الاظهر والاشبه وعندهما يشترط (شخص) اذا اقام البائع بينة ان المبيع  
 وصل اليه من جهة المستحق يشترط حضوره لقبول البينة هو المختار (فعم) ادعى رجل على  
 المشتري ان هذه الدار المشتراة في اجازتي فقال المشتري فسخت الاجارة ثم اشترى بها والبائع غائب  
 يتمكن المشتري من اثبات ذلك بالبينة (فم) ادعت على آخر قرضا واقامت بينة عليه ثم اقريت قبل  
 القضاء ان القرض ملك زوجي وانا وكيلة بالا قراض لا يقضى بهذه البينة للزوج لانها قامت على  
 غير خصم لان الوكيل بالا قراض ليس بخصم (بم) ادعى على وصي لقيط شيئا والقيط غائب لا يمكن  
 تعريفه بالنسب لا يصح دعواه لان حفرة الصغير شرط في الدعوى عليه ليشار اليه (ظم) قامت  
 البينة على خصم بالدين فاخر القاضي قضاءه فغاب المدعى عليه ووكل ابنه بتلك الدعوى فله ان  
 يقضى بتلك البينة التي قامت على ابيه قال استاذ نارج ولا يشترط حضور رب الدين في مجمع  
 بينة المحبوس على افلاسه (مت فلظ) وابو حامد والبرغري في وصايا الجامع الصغير فيمن ترك  
 زوجة وابنا فاخذ الابن كل التركة وغاب ثم ادعى رجل على الميت ديناً تنتصب الزوجة خصماً عن  
 الميت وان لم يكن في يد هاشم (علك) لا تنتصب الا اذا كان في يد هاشم قال استاذ نارج والصواب  
 هو الاول (ط) في دعوى العين انما تنتصب احل الورثة خصماً عن الميت اذا كان العين في يده والا فلا  
 وفي دعوى العين ينتصب خصماً وان لم يصل اليه شيء من التركة (فص) ادعى على الميت ديناً وادعى  
 على ورثته وليس في ايديهم شيء ثبت ذلك باقرار المدعى تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم وكذا  
 لو لم يكن للميت مال متروك تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم لان الحاجة الى اثبات الدين دون  
 استيفائه (ن) ومن القيمة ابي جعفر انه يسمع البينة قبل ظهور المال ولا يحلف الورثة الا عند الظهور  
 وبه ابو الليث (يضح) ادعى على اخيه الميت ديناً بماله فقالت لست بخصم لان للميت ابناً لا تندفع عنها  
 الخصومة بدون البينة (جمن) قد لا يكون الا نهران خصماً في البينة ولا في اليمين ولو اقر به لا يجزى  
 ولكن لو دفع جاز (من) كمن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكيل فلان فاقر المشتري بالشراء والوكيل  
 غائب لا تقبل بينة المدعى انه كان وكيله بالبيع ولا يحلف به ولو اقر به لا يجزى عليه ولكن لو دفع جاز وقد

لا يكون خصامى البيعة ولا فى اليمين ولكن لو اقره بجبر عليه (صحيح) كمن ادعى ميثاقا بينه وبين رجل فذكر  
 دعواه فصالح رجل مع المدعى على درهم ودفعها اليه على ان يكون الميعاد له ثم جاء الخصام الى المدعى  
 اليد واقام بيعة على ان العمل كان للمدعى وازاد احد ولم تقبل بيعة ولم يحلف عليه كس لو اقر  
 ذواليد بمردفع العبد الى المصالح ويكون المصالح بمنزلة المشتري ونص محمد بن حنفية انه لا تقبل البيعة  
 ولا اليمين ولكن لو اقر بمردف باقراره وقد يكون خصامى اليمين ولا يكون خصامى البيعة كمن  
 اشترى عبد او قبضه ثم اقره لغير البائع فلان من فلان ودفعه الى المقر له ثم اقام بيعة الله فان المقر له  
 لم يرجع بالنسبة الى البائع لم تقبل بيعة ولكن له ان يحلف البائع بالله ما كان للمقر له فان نكل رد للنسبة  
 وقد يكون خصامى البيعة دون اليمين وفى هذا عشر مسائل او اكثر منها ادعى ميثاق بين يدي رجل  
 فافكر ثم صالحه من دعواه على احد هاهنا بعينه ثم اقام بيعة ان العمل بين كان له له ان يلحد الآخر ولو  
 اراد ان يحلف ذواليد ليس له ذلك ومنها ان الوكيل بالشراء رد المتبيع بالبيعة فقال البائع رضى الامر  
 به تقبل البيعة عليه على رضاء الامر وليس له ان يحلف الوكيل ومنها الوكيل بطلت الشفعة اذ رضى  
 عليه المشتري ان الموكل سلم الشفعة تقبل بيعة ولا يحلف الوكيل عليه ومنها الوكيل بطلت الداس  
 اذ رضى عليه المدبر ان اولى رضى الدين دينه واقام بيعة عليه تقبل ولا يحلف الوكيل بالعلم اذ لم يكن  
 له دينه ومنها اذ رضى على رجل انه وهب التمس تقبل بيعة ولا يحلف المدعى عليه ومنها اذ رضى  
 باذنى الله وكيل فلان فافكر تقبل البيعة ولا يحلف ومنها اذ ادعى ان فلانا الميت ارضى الى  
 والى هذا فافكر تقبل البيعة عليه ولا يحلف ومنها ان الابن اذ ادعى على ابنة الصغير مخملى  
 لصاح البيعة دون اليمين ومنها ان من ادعى على ميت مالا او حقا من الحقوق وقت وصية الدنيا  
 وليس له ان ياتى الى الحاكم فليس له ان يعطيه لان اليمين لا رجوع فيها والكلول يدل او اقرار وليس  
 للوصى ولا للابن حق بالصغير ذلك (نسخة) ولو كان الوصى وارثا لم يحلف لانه يملك البذل الى حصه  
 شمس الاسلام ولا يجوز بيعها من احبها طفتن وملكها المتامق ورعا بغير البلد فهل لا محالة  
 واليابا ان يظلموها من زوجته فقال ان كان عينا لياهم بعت ما قلهم التمس ولا حل قال استاذنا  
 راجح ويحكم نظرا فالمسئلة الخمسة معروفة ان الغاصب والمودع والمفلس لا يجوز للموالاته من المستعبر من

غير المالك لا يكون خصما لمن عني المالك المطلق وتكون الضوابط ما الجائبة بغير شمس الاسلام وبه كان يقتضى  
 (تخي) فيمن رهن متاع غيره بغير اذنه فوجده المالك في يد المثل فنهض لله ان ياتخذ منه وزاجه ان  
 للمالك ان ياتخذ ملكه ويمنه وسجد - وله ان يحتال بمأخذ رجليه من الخيلة حتى يصل الى حقه فله  
 ان يطلب ملكه من مودع وغاصب او موهبة وغيرهم الا اذا ثبت ذوا اليد بانه مودع فحينئذ يندفع  
 عنه الخصومة فاما قبل دعوته فجواب المفتي ان للمالك طلب ملكه منه \* باب ولاية القاضى وتصرقاته  
على الغير \* (شعب) للقاضى ولاية اقرار اللفظة من الملقط واقرار مال الغائب ويبيع منقولة  
 اذا خاف التلف وهل اذا لم يعلم بمكان الغائب امانا اذا علم فلا ياتى به يمكنه بيعه الى الغائب اذا خاف  
 التلف قلت وهذا يدل على ان للقاضى ان يبيع مال الغائب الى الغائب اذا خاف التلف وعلى  
 تنمة (صغر) الاب اذا كان مسرفا مبدرا والتمسك للقاضى ان ياتخذ مال اليتيم من يده ويضعه على  
 يد عامل الى وقت حاجته الصغير ويكرهه (ط) على الرواية التى يجوز بيع الاب الذى هو قاسد  
 عند الناس فنقول وله الصغير يورث الثمن منه ويوضع على يد عامل (فشرح) الابن والوصى باع طائر  
 الضبي فزاد للقاضى نقض البيع مصلح للصغيرة ان ينقض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 ربح له ان ينقض قال استاذنا راجح اطلاق الجواب فى كتاب المأذون فى الاب او الوصى تنقيص على  
 ان الاب او الوصى وان كان مضلحا للقاضى نقض بيعه اذا رأى المصلحة فيه \* باب ما ينقض به القضاء  
 وما لا ينقض \* (حج) قضى بملك الالبى اداة الفروع ثم جاء الاصول فبطلان قضائه بشهادة  
 الفروع بخلافه فمن قال القضاء بحشهادة الاصول يبطل ومن قال يقع بشهادة الفروع لا يبطل  
 (رفع ظم) ادعى ارضا من ابيه فقضى له باليمنية العادلة ثم قال اشترى منها من ابى  
 يبطل القضاء (عنت) وابو حاتم اشترى ضيعة من فريث وباعها من عمرو ثم اشتق منه بالملك  
 المطلق باليمنية والقضاء ثم قام عمرو ويمنه ان انبسط حتى كان اقر قبل دعواه ان هذه الضيعة ملك لزيد  
 الملك كور فليس للقاضى مطالبته بيمينان كيقية الاصول اليه من جهة زيد ووجب على القاضى تسليم  
 الضيعة اليه وعن (نعم) ايضا ادعى على رجل ضيعة لى نيد وواقام يمينه وقضى له فآخذها وباعها  
 من انسان ثم ان القاضى اعليه يدعى ان هذه الضيعة كانتا لفلان فباعها من رجل واشترى منها من

ذلك الرجل وان المقتضى له قد كان اقرارا في عواره وان هل في الضيعة ملك في تلك البائع الاول وانما  
بينه على اقراره ذلك فهذا الدفع في غاية الصحة وليس للقاضي ان يسهل عليه صحة الدفع عن سبب  
الموقوف في ملكه لانه دفع وليس يبيع (عليك) الا حادثة الى هو الى القاضي من سبب الوقوع  
في ملكه قلت وهل الجواب واصله يدل على ان الدفع الصحيح يحل القضاء بمسوع شرعا (عليك)  
ولو ادعى على الحكم بالبيعة ان المقتضى له قد كان اقرارا في الجاهل وملك مسوع وفليس هذا الدفع  
صحيح ما لم يدع تلقى الملك من جهة مسوع ولكن ليس للمفتي ان يزيد في الجواب على قوله  
ليس يدفع صحيح لانه لو اجتمع المفتي يزيد الجاهل في المتعة دعوى تلقى الملك من جهة مسوع  
كاذب الصحة الدفع قال استاذنا راج وما الجواب به (عليك) في اصل المسئلة يدل على انه لو كانت  
الاداء في يد انسان فزعم رجل آخر انها ملك فلان لا ملك في اليد ثم ادعى حاكم ذلك على  
دعي اليد ملكا مطلقا لنفسه للقاضي ان يسمع دعواه وقد اجاب (عليك) بخلافه هل الجواب حامد فانه  
قضى في بيادته ثم ظهر له خطؤه بحسب عليه ان ينقض قضاؤه (عليك) هل اذا خالف قضاءه والاجماع  
او النص او السنة اما اذا كان كل واحد من هذه الاجتهاد لا ينقض وفيه حديث مسوع رضي (ط) ان  
كان خطؤه لا يختلف فيه الفقهاء رد القضاء ونقضه لا مجال له الا امضاء وقضى في المستقبل بما هو  
(ط) اذ هي عليه ذرا او اذ هي الملائم عليه الصلح ولا بيعة له نقض القاضي للصلح في يد او يامها  
من رجل ثم ان اليد هي عليه اريد ان يحلف المدين بالله بما احتج به من دعواه في ذلك الوقت  
قضاؤه بكم بها فله ذلك فاذا حلفه وكل كان للمدين عليه الخيار ان شاء اجاز البيع والرجل ليس  
وان شاء ضمنه على السعد في رجا ادعي اليه يوم الايام بعد القضاء بالدين عليه بالبيعة فانكر الدائن  
وخلف ثم اقام المدين بيعة بالجدل او قبل القضاء وتسمع عن شمس الاسلام الا وزجند في استجنى  
مؤمن على عهد الرجلين مسعود الى الملك المطلق بالبيعة والقضاء وتضمنه وناعه من آخره سلمه اليه  
ثم ادعى على الرجلين دفع على ضمان لياخلى ملكه وليس المحن وفيه يد يسمع دعوى الدفع على  
عثمان ونحوه ادعى عنه وقضى له ثم اقر بمعض ذلك العيان للمدين عليه لا يعطى دعواه في القضاء في اليان  
(ط) قضي القاضي بالبراءة والبناء بالبيعة ثم قال لا تقضى له من البناء اي وانما هو الموك في عليه ولم



يزول له فهو كمن اب لشهوده ولو قال البتة للمدعى عليه لم يكن كمن اب في رواية الا قضية وفي رواية  
شهادته الاصل مجزى اقر الزنا المقضى اليه باليمين للمدعى عليه ان كفى اب لشهوده لا يبطل به القضاء  
\* باب القضاء بشهادة الزور واليكنون هم كذب المدعى عليه \* (رفع المدعى عليه جارية انه اشترىها منه بكين  
فاذكر فحلف فبطل فقضى عليه باليكنون ليحل الجارية للمدعى في ديانته وعقابه كما في الشهود والزور (نسيب)  
لا تحل لان الجدل ثبت في الشهود لحد يث على رضى شاهد اكر زوجه ك فلا يرتفع حد الحية عنه (سنة)  
قضى في السلم او الضرب بشهود زور يشترط قبض راس المال وفدالي الضرب في المجلس القضاء للحل  
لان القضاء انشأ لليعقل بينهما لم يقتل لا يشترط وعلى هذا الخلاف اذا قضى بالكاذب بشهود الزور يشترط  
حضور الشهود واقت القضاء لانه انشاء وقيل لا \* باب المخرج من التعتيل \* شخص الاسلام  
الاورجندى اقام بيعة على ذاك من يد رجل فقال الشهود عليه لا تسلمح شهادة لانه قد روى به ملكية هذا  
البراقيل شهادة لا يخلف الشاهد \* الواقام بيعة لا تفتل ولو قال ادعى هذا الشاهد هذه الدار  
لنفسه قبل شهادة لا يخلف الشاهد عليه ولا يمين على من العلم والواقام البيعة عليه على انه خاتم عليه  
عند القاضي يبطل شهادته (رفع) خلافة والاموال موصو من عن محمد ربح (عكس خمر) شهد فخرج  
ثم شهد بعد خمس سنين في تلك الحادثة عند ذلك القاضي لا تقبل (عكس خمر) المزكى اذا قال عن في  
الظاهر فليس بتعديل ولو اطلق كان تعد يلا \* باب القضاء في المجتهدات وما يتصل به \* (رفع) علي التعليل  
زوجت نفسها بغير اذن وليها فعجز الزوج عن اداء المهر والنفقة فلما دها ان يطلب من القاضي  
الفرقة باعتبار العجز (رفع) ليس للقاضي ان يقضي بالفرقة بسبب العجز عن النفقة واثاب هو مؤان  
فيمن غاب عن امر الله وتركها بلا نفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة بطل قال وانما  
فرقت بين الجوارين لان الخلاف بينهما في الشافعي ربح في حال الاقرب ام للمدعى القضاء فعند لا يحل  
ولا خلاف في النفاذ بالجواب الاول جواب عن حرمة الاقرب ام والثاني عن النفاذ مع حرمة الاقرب ام  
عليه ولا يشترط ان يكون القاضي شفعوي المذنب لانه لا خلاف في نفاذ المقطاع (عكس) لا ينفذ  
القضاء بسبب العجز عن النفقة عند الاحتل يقضى قاض آخر بتفريق قضائه (رفع) اب الصغير مع امرأة  
الصغير اذا اراد الفرقة فالحيلة فيه ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ولان الكاخر كان

بلغة الهجة لا ويغير ولي فينقل والقاضي هذه الولاية لا تولى أن القاضى يفتح النكاح متى بالبراع  
 وهذا يؤيد جواب (فتح) العجز عن الانفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعى راح لها أن تطلب  
 من القاضي أن يفرق بينهما لو يكون ذلك فسحا وطى هذا الخلاف إذا عجز عن إيفاء المهر المعجل قال ترق  
 وهو شافعى المذهب نفذ قضاؤه عند الكل وإن كان القاضي حقيقيا لا يوجب له أن يقتضى لخلاف مقتضيه  
 إلا إذا كان مجتهدا وقع اجتهاده عليه وأن تقتضى بخلاف رأيه من غير اجتهاد محض لا يستحقه راح  
 في هذا أيضا فهو وإيتان وكل في كل فصل مجتهد وإن امتنعوا بغير مقتضى وهو غير ما موزا بالاشفاق  
 لو امتنعوا لكن المأمور والقاضي أحق بما لا يمتنع قضاؤه عند الكل لأن القاضي فيها أو نشأ لاطل عند  
 المحل وإن لم يداخل شيئا فوق المأمور ويجوز قهره ويمنه وإن كان المزدوج يملكها فلا صحت المبينة أن تزوجه  
 الغائب ما جاز من النفقة وطهرت الحيوان منه فأن كان القاضي حقيقيا فقد ذكرناه وإن كان شعريا  
 وفرق بينهما قال إمامهم عند جاز تفرقه لأنه قضى في فصلان مجتهد بين العجز والغيبة وعندنا لو قضى  
 على الغائب بغير قضاؤه فظاهر المروا يتبين من الحقيقة روح (الظهور) لا ينفذ لأن القضاء على الغائب  
 إنما يجوز عند الشافعى راح ويمنه في أحد من الروايتين بمن الحقيقة فروح إذا ثبت المشهود به وفاء  
 لم يثبت العجز عند القاضي لأن المال جاز ورائع فعسى رهيز الغائب متى لا يعلم الشاهد لما بينهما من  
 السادة فكان مجازا فاحمد حله فانه علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه لأن الغائب من أمراته  
 ضيقه منقطع ولم يخلش نفقته من حيثها إلى قاطن فكيف إلى عالم يترفع عن التفرق إلى العجز من النفقة  
 ففراق بالعجز عن النفقة يقع الفراق قبل لو كان له نفقه فافق وانما لا يتحقق العجز لأنه لا يجوز  
 بيعه في الأشياء للنفقة إذ لم يكن من جنس النفقة لا بما يتطابق القضاء على الغائب وكل ذكره  
 في (طائفة) قال وفيه نظر والصحيح أن لا يصح قضاؤه ما لم يرفع قضاؤه على فالحق كفتى المذهب فاجاز  
 قضاؤه بالصحيح أنه لا يعمل برفع الغائب أو إذا ولى وجه الإمام عن أو فالحق المحقق في الأمر أو حكم فحكم  
 في ترك لا ينظر بعض المشايخ لما يدل على خلافنا (وظنن) قال البر محل والمؤا فالحق من أو شيوخهم بالغ على  
 وفيه لود فينبغي نفقه اختلاف المسألة ولو قضى فالحق بعصمة هذا المسألة يتقل ويصلح ثم قال وأملت المسألة  
 على ابن تقي القاضى بما مثل هذا المجتهد لم يمتنع أن يغيره اختلافا في الحقيقة فيصالح أو لم يعرض

في اختلاف المتقدمين (فج علقا) القاضي المقلد في القضي على خلاف مله وهو لا ينقل (ط) الاختلاف  
 الروايات في قاض مجتهد إذا قضى على خلاف رأيه (شطن) البرقضي عاض بنماز ويا عن سفيلا  
 بن المسيب ان دخول المحلل بها ليس بشرط للحل الأول لا ينقل قضاءه فان شرط طهته ثبتت بالإثارة  
 المشهورة \* باب القاضي يقضي بعلم نفسه \* (يشرح) للقاضي ان يقضي بعلم نفسه ولو فف وكنال  
 ان كان مل على الوقف منصوبا من جهة له ان يقضي بعلمه \* يا ضما يكون الحكم من القاضي وما  
 لا يكون وما يجوز قضاءه ببيته قامت عند القاضي الميت \* (تج) قامت البيعة عند القاضي على رجل  
 بحق فقال لمعتمده اقمه واطلب الذ هب منه فهو حكم عليه (فج حمدا) الحسن بعد اقامة البيعة بالحق  
 قضاء منه وفي نفقات هذا الكتاب امر القاضي بحبس المدعى عليه قضاء منه بالحق (ط طه) على دعوى  
 العين اذا قال القاضي بعد سماع البيعة ادفع هذا الحق ودليل على لا يكون حكما ولم ينعى ان يقول  
 حكمت بهذا المدعى والمدعى (بمرة) او الصحيح ان قوله حكمتا او قضيت ليس بشرط  
 وقوله ثبت عندني يكفي وكن اذا قال اظهر عندني او صبح او علمت فهذا الحكم هو المختار (فج  
 عنت علك) اقام المدعى بيعة على ان هذه البيعة التي في يد املاكه (فطالبة) القاضي بالجو ابا  
 فاستمهله المدعى عليه فانه له القاضي خمسة اشهر وسلم البيعة الى المدعى حتى ياتي بالملك فم  
 ثم اتي بدفع غير مسموع ومات القاضي قبل ان يقول حكمت فذلك التسليم حكم منه وليس للمدعى  
 عليه ان يمنعه من التصرف وان يطالبه بالعادة الك عوى وعن (حمدا) مثله وابلغ منه (علك) ان  
 ارتاب القاضي الثاني في دين الاول او علمه وفقهه فما احسن ان يطلب الاعادة وقال عوى  
 امر القاضي يتسلم بعض المدعى او كله بعد اقامة البيعة العادية حكم منه بان البيعة للمدعى  
 \* باب الاستئناف \* (شمر فجع) وجب اليان للمدعى بعد انكاره وعلّم البيعة فقال اسقطت اليان  
 او حق في اليان او قال ان لم اقم البيعة الى وقت كل فقد اسقطت اليان والحق في اليان لا يسقط  
 وله ان يحلفه (فج) ادعى عليه ضيقة ولا بيعة له فطالب يمين خضمه فقال ان المدعى اقرا له لا حق  
 له في هذه الضيقة فطالب يمين المدعى له ان يحلف بما يدعى عليه من الاقرا في الجامع الاصغر  
 قال ابو نصر الدبرسي فحين ادعى على آخر اقرا له الحق وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي بالله ما اتى

انه يكل اكله وقال ابو القاسم ايضا وليس له الا ان يحلفه بالحق الذي يدعيه بالله ماله عليه  
 كذا او كذا الان حقه هل ابرون فيلوا طلق في (جيب) فقال ولا يمين في دعوى الاقرار (شهر)  
 يستخلف في دعوى الاقرار بالكاح قال استاذنا راجح ولعل الاختلاف في اليمين في دعوى الاقرار  
 بناء على اختلاف المشايخ في صحة دعوى محذو الاقرار (ط) في صحة دعوى الملك بسبب الاقرار  
 باختلاف المشايخ لجهلنا ان كتب بينهما متعارضة قال استاذنا راجح ولكن مع هذا جواب (فتح) انه  
 يحلف المدعي على ما يدعي من الاقرار صحيح فقد ذكر في محاصر (ط) انه اشار في التمام ان  
 دعوى الاقرار انما لا يسمع لاثبات الاستحقاق بالاقرار اما لا بطلان الدعوى في مقام الدفع  
 صحيح واذا صح ادعواه في مقام المدعى مع صحة الاستحالة لاختلاف استخلاف المدعى عليه في مقام الاثبات  
 على بعض الاقوال (شهر فتح) يحلف المدعى عليه بطلب المدعى يمينه بيمين يدعي القاضي قبل استخلاف  
 القاضي فهل للمدعى بتخليف الاقرار بالتخليف حتى بالقاضي سيف الا يمينه اليما في اليمين عادية  
 حاصلة لتخييل اليمين الاختلاف وبين اقامة اليمين الا ان كان قول القاضي لى يمينه حاصلة بانه لا يحية  
 الى الاختلاف (شهر) ان قلبي في ظنه انه ينظر فلم ان يحلفه وان عثى في ظنه انه يحلف  
 كذا ولا يعد في التخليف (فتح) وغيره سمعت المرواية من زواجها لفظ الكفر وهو يحسد لها ان  
 تخلفه (شهر كمن) طالبك روحها بالمهر فاقروا ولكن يقول لا يمين لي وانها اقربت لك ولا يمين لي على  
 اقرارها عليه ان يحلفها (شهر) ادعى على آخر انه وطى حاريتة وحديثه متروك ادعى بالانقصان بهذا  
 السبب واكثر هو انه حول فله ان يحلفه ولو حلفت اليه ما عليه فله ان يطلب من القاضي تعريض المدعى  
 ولو اقام المدعى يمينه فله قيمة الفصل (بم) قضى القاضي عليه بالمال يقال انما عسر المدعى يعلم  
 اعساري وهو متكل للقاضي ان يحلفه على ذلك قال استاذنا راجح وهل اختيارا حسن (ط) انه اختلاف  
 المشايخ ان يقول قول المدعي في اعساره ام قول رب الدين ولو اشترى حاريتة من رجل فادعت  
 امرأته انها اشترى بها مهر فقل هل لا يمين لها فله ان تحلف المشتري على العلم (فتح) اختلاف  
 المتبايعان في صحة العقد فساد في حيث يكون القول قوله لكن مع اليمين قال استاذنا راجح وانما  
 يكسب هذا الاثر لا يلزم ان يكون القول في قول الانسان مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون

الييمين منها (ط) قال الوصي لليتيم انفق عليك كذا من مالك وذلك نفقت مثله او قال ترك ابيك زقيقا فانفقت عليه من مالك كذا ثم مات او ابق وقال الصغير ما ترك ابي زقيقا او قال الوصي اشتريت لك زقيقا واذيت الثمن من مالك وانفقت عليه كذا فهو مضدق في ذلك كله مع اليمين قال (ب) الا ان مشائخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان يخلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة ومنها (شط م) عن محمد بن رباح قاض ياع مال اليتيم خرقة المشتري عليه بعين فقال القاضي ابو اثنى منه قال قول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم وازاد تحليفه لم يخلف لان قوله على وجه الحكم وكل في كل شيء يدعى عليه عن ابي يوسف رباح ادعى الموهوب له هلاك الموهوب عند ارادة الواهب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الواهب شرطت لي عوضا وقال الموهوب نيا له لم اشترط فالقول له بدون اليمين وما اشترى العبد شيئا فقال البائع انت محجور وقال العبد انا ما دون فالقول له بدون اليمين وما اشترى عبد من عبد شيئا فقال احل هما انا محجور وقال الآخر انا وانت فما دون فالقول له بدون اليمين (جس) ومنها اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلفا مع الشفيع في الثمن فالقول للاب بدون اليمين (ن) ومنها اذا اشترى دارا فاجاء الشفيع وانكر المشتري الشراء وقال انها لابني الصغير ولا بينة للشفيع لا يخلف المشتري ومنها في ادب القاضي اقروصني بالنفقة على اليتيم او القيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده وانكروا ذلك من الامناء بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل يستخلف بالله ما كنت تخنت في شيء مما احلت به وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر شيئا فيستخلف عليه وكذا اذا فيمن ادعى خيانة مطلقة على مودعه قيل لا يستخلف حتى يقدر وقيل يستخلف بالله ما خان فيما ايتن فان حلف برى وان ثكل يجبر على بيان قد رما ثكل عنه هذا كله بهذه العبارة في (شط ف) عاك (ع) ادعى المديون الا يصل فانكر المدعي ولا بينة له وطلب يمينه فقال المدعي اجعل حقي في الجنة ثم استخلفني فله ذلك في زماننا (عس) قال المدعي عليه للوكيل بالخصومة قد اقررت في غير مجلس الحكم ان موالي متعنت لا حق له قبلك فصرت معزولا فانكر الوكيل ذلك فله ان يستخلفه (عس) قال في حال مرضه ليس لي شيء في دار الدنيا ثم مات عن زوجة وبنات وورثة فللورثة

ان يحلفوا زوجه وابنته على انهما لا تعلمان شيئا من تزول المتوحى بطريقه وطريقه ان يعمنوا مقادير  
 ما يدعون (بمع) باع الرمي عند افادته المشتري عينا ولا يمينه له يحلف الرمي على الميثاق والوكيل  
 على العلم لان العبد في يد الرمي فيعلم بالعيب طاهر الحلاف الوكيل (عيت قسح) ادعى رجل  
 على مشتري العين انه له ورثة من ابيه فقال المدعى عليه انك قد بعته من يالعي قبل شرائي منه  
 ولا يمينه له فله ان يحلف المدعى بالله ما بعته من يالعي قبل شرائي منه قال استاذنا ربح وفي الروايات  
 ما يروى انه لا يستحلف (شخص) في حرمه عداك او اقامة البيعة لوان ذا اليد طلسم القاضي  
 يستحلف المدعى ما تعلم لى اني بنت بينا هذه اليد ولا يجيبه القاضي وهكذا الحلاف (شخص) ادعى  
 ارض دار في يد رجل واقام البيعة فقبل القضاء ادعى للمدعى عليه على المدعى انك اقرت بقاء فله  
 الدار الى واكثر قبيل منته عليه وله ان يحلف على اقراره ان لم يكن له بيعة لان في دعوى الرض الدار  
 ورتبتها والقضاء بل يكيد خيل البناء (شيخ) ادعى عليه انه ادعى الى السلطان واحل منه بسعائه كذا  
 واكثر فلما حكم ان يحلف على ذلك ولو اقام يد بك بيعة فله ان تعيل (محس شيزا) ادعى ارضا ارثا من ابيه  
 فقال ذو اليد نعم لكن وصي ابيك فلان باعها متى بعد موته حال مغرك فاكثر وصاية فلان من ابيه  
 وبيعه او انكر احد هما واقر بالآخر فله ان يحلف على ذلك \* باب الحيس والابلاس والشهادة على  
الابلاس واليسار \* (فج) الحسان القاضي خلى رجلا من المسجونين بحبس القاضي يد بين عليه ثلث  
 الدين ان يطالب الحسان باحضاره (بمع) انه يحلف على ابنته ما لا والا امر القاضي بحبسها فطلب الان  
 منه ان يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه بجيبه القاضي الى ذلك وكذا في كل  
 مدعى مع المدعى عليه (ابن) عليه ديون لجماعة لو احد ثمانية ولاخر احد عشر ولاخر عشرة  
 فحبسه صاحب الثمانية في المزم خمسة ايام فكل واحد من الباقيين ان يخرج من المزم ليكتسب  
 بقدر نصيبه (مر) المحيوس بالدين اقام البيعة على الابلاس ما اراد رب الدين ان يطلقه فلن  
 القضاء بالابلاس واي المحيوس ان يخرج حتى يقضي بالابلاس بحسب القاضي القضاء به حتى لا يعيد  
 وبالدن ثانيا قبل ظهور غناه (فج) فقيه لحنه دين وله كتب ملق بعضها عن استاذه واصلح  
 بعضها بنفسه فهو مرسى في حق قضاء الدين حتى يلحقه الحبس وان كان فقير الى حق المدة

في جواب الزكوة والبر كان له قوتان شهرين يباع عليهما وهو موزون وطاقما لا يباع عليه قوتان يوم (ط)  
 موبو كان له عقلان يحبس لبيعهم وان كان لا يشتري الا بيمين قليل (شخص حصة) فان اخبر القاضى ثقة  
 في حاجة المحبوس اخلا لا يمكن تضييقه في الخصم ولم يمتنع لزومه في الرواية لظاهرة فان غلب وظفر  
 اعشاره اخل منه كغيلة وخلافة اطلقه ابو يوسف مخرج فت روية ابن شحاته وفي ادب القاضى فان غاب  
 ومضت منه الا فلا من اقام المحبوس باليمين على اطلاقه وبيان القاضى عنه فوجد في مقيلا خلافا بغير  
 لو لا يمتنع حضور الخصم ولم يضر لي انه اذا لم يغيب هل يشترط حضوره وقال (تصح) (ط) الا يشترط  
 حضوره (ح) واذا قامت اليمين على الفلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضوره قريب الدين ليكنه ان كان  
 حاضر ولو كيلة فالقاضي يطلقه المحضرة وان لم يكن حاضر ا يطلقه بكفين سئل (تصح) (ح) لم يبين  
 المحبوس كغيلة هل يخل القاضى عليه فقال لا بد وان الكفيل (تصح) عن ابي بكر بن حاتم اقام  
 المحبوس يمينه على احتساره ورأى الك...  
 فانه على الزعم موزون ولم يبينوا مقدر اربا يملك قبلت شهادة تبهم  
 لان المقصود من هذا اثباته وام الجبس عليه قال ولو عني امة ان اربا يملك لم يمكن قبولها اليها قامت  
 للمحبوس من وهو منكرو اليمين متى قامت المنيكرو لا يتحمل وقولهم انه موزون ليس كذلك فيمقبول بخلاف  
 ما اذا اقام الشفيع يمينه على ان الشفيع تكفيما في الدار التي يجنب اليها المنيعة او في ابن ارميعة  
 فانها لا تقبل في (ط) وشرح الجاهل الصغير للمحبوس اقام المحبوس يمينه باعباره والدين يمينه على  
 (انه موزون يقبل القاضى يمينه الذي اثن وان لم يبينوا مقدر اربا يملك بجنى يملك في الجبس \* رايه ما يصير  
 مقضيا به ويدخل في القضاة واشهاد اولئك عوى من غير ذكر \* (فع علك) اذا مضى على رجل غيبة  
 رفاق يمينه فاعرفوا ليدل ابنه لا يحق له فيها اقسامها القاضى الى الملبى ثم ادعى المقر ان اربا يملكها في  
 ويدل رها يملك رى يستمع منه ان كان غاصبا قال ربح والزرع يدخل في الاقرار بالارض من غير ذكر (ط)  
 رها يعلو المشق في اخلان في دعوى الى اربا وادى البكر وفي دعوى المنزل لا يدخل العلو الا يذكرو  
 رادون كرا الحقوق وفي دعوى البيت لا يدخل يد كرا الحقوق ويشترط ذكره والكنيف الشبان رادون يخل في  
 ردعوى الب اربا من غير ذكر والسبا با ط اثنى احد جانيه على هذا الدار والآخر على الطريق لا يدخل  
 دحل ابي حنيفة مخرج الا يذكرو الحقوق وعندهما يدخل اذا كان مقتضاها الى الدار والآخر بطو المطبخ

على تخلفان في دعوى الدار كذا الحقوق والمرافق اولم يكن كذا في دعوى المثل لا يخل وان ذكر  
 الحقوق والمرافق (ط) ادعى ارضاً على ظهر شربها منه وشهد الشهود بالارض ولم يتعذر صواب الشرب  
 فانه يقضى له بالارض ويخصتها من الشرب (شرب) ويدخل البناء في القضاء بالدار (ط) وفي دخول  
 البناء والاشجار في القضاء بالارض والدار اختلاف المشايخ واذا ادعى نصف دار هل ان يدعى  
 بعد ذلك كلها فيه الاختلاف في المشايخ \* باب القضاء على الغائب (ط) غاب المدعى عليه او مات بعد  
 اقامة البيعة قبل القضاء لا يقضى حتى يحضر الغائب او نائبه او وارث الميت (ظهير) وكل بعد ما  
 قامت البيعة عليه وغاب يقضى على وكيله (ط) ولو كان المدعى عليه اقربا ادهى عليه ثم غاب يقضى  
 عليه باقراره في قول المجتهدية ومخرج واظهر الروايتين عن ابي يوسف راجح لانه يقضى عليه في  
 فصل البيعة والاقرار خالف طيبة (رفع) استشهد المدعى عليه بالقاضي بعد البيعة العادلة منه معينة  
 وغاب ومضت تلك المدة فان ظهر تعنته فله ان يقضى حال نيابته ومثله من الشجين في قال استاذنا  
 راجح فاشترطاهما التعتت للقضاء عليه اختياره من (ط) قالوا البيعة على الوكيل فغاب وحضر مولا  
 او على العكس او قامت البيعة على المورث فمات وحضر وارثه او قامت على وارث فغاب وحضر وارث  
 اتفرق في هذه الضرر يقضى على الذي حضر بملك البيعة \* باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى  
 بعد المدعى قبل القضاء \* (رفع حكا) باع المدعى على عليه المدعى به فبعد اقامة البيعة العادلة قبل  
 القضاء ينقل لانه قبل القضاء باق على ملك الذي ائتمن وكل اذ كره ابو بكر والزهري في الجماع (ط)  
 في آخر دعوى الجماع انه لا يصح بيعه وعرق بين الشاهد والمشهد بن (عنت) اقام المدعى بيعة  
 اذها اذرة وقال سبلتها ان مسجد كذا قبل القبض لا ينفذ دعواه \* باب البيع القاضى المدعى  
 عليه من التصرف وبعث الامين ليحكم بالباب او ليحفظ المال وما يتصل به \* (رفع يمين) ليس للقاضي  
 ان يمنع المدعى عليه عن التصرف في المدعى به قبل الحكم بعد اقامة البيعة ونقل (يهر) هل له المنع  
 قبل اقامة البيعة قال لا (رفع عنت حكا) والشجين في ليس للقاضي ان يمنع ذا اليد من التصرف  
 في الضيعة بالمدعى وطلب المدعى ذلك (شط) ماتت عن زوج وابنة فمات الوارث القاضى  
 ان لا يبعث امينا ليحضر ما لها لان نزاجها منهم وقال المزوج جميع ما في البيت ليد لم يتعذر



لقاضي وكن المومات الزوج فبقال الوصية الواه مثل ذلك وكن المومات عن امرأة وخيار وسائر  
 الجيران ختم الباب للصغار وقالت الخبيث ما في البيت لي لم يشترع القاضي لها ولا يبعثك امينا  
 في اشيائه ذلك الا في رجل يموت عن ابنه ووليس له من اهل شيئا فيماتي البيت فيبعث في ذلك  
 امينا يحفظ الصغار (فع عليك بالقرعة الملائع عليه السبعة ايام او ثمانية فلم يجد الملائع فطلب  
 من القاضي ان يخرج امرأته وابولاده من داره ويختتمها لا يجيبه القاضي الى ذلك في باب فيما  
 يقبل البينة على المقر او المكرم يقر فيقضي بالبينة لا بلقرارة في شرح ادب القاضي للخصائي  
 انه على الوكيل بقضاء الدين فاقترع المالك على عليه بولائه فقبض بالدين واخصمته ايضا لكن بخلاف  
 المدين فاقام الوكيل بينة بالدين لم تقبل ولا يصير او كيلا بالخصومة باقر (المالك عليه حتى يقيم  
 البينة على وكالته بالخصومة وبطريقه اذ هي على ميتة دينيا على بعض الورثة فاقترع ذلك الوكيل بالدين  
 فانه يستوفي ذلك من نصيبه اولادهم ان يقيم بينة على حقه ليكون حقه في كل الميراثه وكذلك ان  
 اقر جميع الورثة تقبل بينته ويقضى له لان المدين على محتاج الى اثبات الدين في حقهم وحق غيرهم  
 لو ظهر دائن وكن الموصى له اذ اتم على الوصية فاقترع بعض الورثة او الكل يسمع بينته بل لك (شظ)  
 رجل قال للقاضي ابن فلان ابن فلان اوصى الي ومات وله علي هذا اركل او في يد هذا اركل او عند  
 المدين علي عليه في كله فالباقى الا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البينة عليها قال صدر الشهيدي ظاهر  
 هذا يدل على ان البينة تسمع على المقر وهو ابي الخصم قال الحلواني واكثر مشايخنا على انها  
 لا تقبل على المقر في الجاهل البر غير ما يوجبهم الاب بحق على الصبي فاقترع لا يخرج عن الخصومة  
 ان يقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصى او امين القاضي اذ اقر يخرج عن الخصومة  
 (نسبت) اقام البينة ان هذه الوصية ملكي فاقترع واليد انه لا حق لي فيها فللقاضي ان يقضى في  
 المال بالبينة \* باب التحكيم \* ركن الائمة الشز في راج حكم الحكم يتقبل في مال الصغير وحقوقه ان  
 الحكم بما هو خير لليتيم (عليك) ليس للحكم ان يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير يعني اذا ادعى على وصيه  
 (حضر) لا يحكم وقال التميمي الوبر عا ان كان في حكم الحكم نظر للصبي ينبغي ان يلجوز وينفذ حكمه  
 ويكون بمنزلة صلح الرضى (رفع) لا يجوز استخلاف الحكم غرما للصبي (رفع عبث) ملين صهرته

بشدة ضرورة انتشارها فيكم الزواجران وخلاصكم بينهما بالخيال على اقله هي انما انما في رابع يصير حكما  
بينهما لكن الصحيح ان الحكم في مثل هذه الموضع لا يتغير بحال البتة فاعلم ان قوله يلزم من نفاذ قضاءه  
بما فيه لكن حكم الحكم في امثال هذه الحكم في المطلاق المصادقة مع مقتضىها وان كان الاصح هو  
ماله اذ الحكماء لم يحكم بينهما بما يورثها واذا كان التحكيم للحكم على خلاف ما يورثه الحكم انما هو الصحيح  
امد من نفاذ قضاءه لا يعرف لنا (طاعتك) تزوج باي امرأة تريد بها للدين ثم ادعت المودة عليه نفقة وامكن  
فيكم بالحل بينهما احكامكم او حكمي تحيل ولكن لا يكسبنا ان لا يقضى به \* يا ايها الناس انما امرت بقرعة \* (خاتمة)  
وقاض له خلعها بالقرعة فيقرض فصال جاذبة عندها الى بعض اهل القرعة غير الخليفة يصح لكن بطريق  
الاصح لا لقضائه (الطاع) اجرة من ان القاضى لا يجيب على التهمين بالقاضى خلعها بال الصغير بماله  
ولا يضمن (اشهد) في قوله بن عبد بن علي رضى الله عنه وفيه دليل على ان المصلح يجوز وتبينه ما  
ولا يجوز في القضاء المصلح على بعض الحق يجوز والقضاء بالمعنى في ذل ان البعض لا يجوز وقال عز وجل ان  
القاضى بتعليم بعض المدعى اليه او كله وتكون اقامة البينة للمعادلة حكمه منه بان الله تعالى لا يهدي عن قال  
(امشاذ فخرج وقد مارت مسئلة لقضاء القضاء ببعضه بل من طاعف قيام البينة على الكل وراثة فلم يوجلا  
عليها رواية الا انه في (فخ) قال (شريح) المسائل التي تتعلق بحال القضاء للفتوى فيها على قول النبي يواسي  
في الحلال فيه تحليل له في اذ لا علم بالتحريم قال (شريح) انما الذي يجوز فيه ما ذكره في الفتاوى والركوة ان  
له انما جاز في فتح كان يقول الضم فيه اتصال من اخراج المظنوع فلما خرج وعرف متاخر الجمع وقال الشيخ المفضل  
في كتاب الشواهد تحت او يشتمل على احوال في عشر من كتابه جاز في الشواهد التي تعين في الثاني  
فيما قبل (افرح عيني) شهدوا على الراد رآهم ولم يسموا لمقتضاها على انهم عطا زعة لا تقبل ولو كان في  
بالملك فقد اجروا في المنعوت اخذوا كلهم اليه ولو لم يكن وان لم يسموا فانها زادة ام تحيا ذو واجب الاقل  
(شريح) ما يبيع ضيعة من زوجة ثم ينفقها من بها فنفقت الزوجة بان يتعلم منها سابق على نفقة  
فيها وشهد بالشهود على المسمى ولم يسموا في البينة ولا اليزم تعين المسمى في من اذ  
في انعام الخليل هي البينة التي لا تقبل او لم يشترط في قول الشافعي التيقن بالمسمى قال امشاذ في راجه فكل  
في جميع المعقود بشرط كونه في السابق وان لم يذكر في السنة ولا اليوم (عمر) اذ شهد بالشهود في

ملك المدعى ولم يقولوا انه في يد المدعى عليه بغير حق يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى  
يقولوا في يد المدعى ولا يحتاج الى قولوا بغير حق وقيل لا يقبل حتى يقولوا في يد بغير حق وفي ( ط )  
هنا كلام طويل القاضي جمال الدين الاسميني بي شاهد الشاهد ان هذا المحل قد كان ملك اب  
المدعى مات وترك ميراثا له فها له القاضي انه الآن في يد بغير حق فقال لا ادري  
تقبل شهادته لا نه انما قال لا اعلم اليوم تورعا واحتياطا لا حقيقة وكذا ان قال الشاهد بالفارسية حين  
سأله القاضي انجه من اجل ما سمعت كتمت ( شري ) اقر لا خير فلم يصدقه المقر له ولم يكن به وتوفي وادعى  
ورثته عليه فشهد له الشهود على الاقرار ولم يشهدوا على المقر له تقبل ولو شهد المدعى  
الشراء او لا استبحار انه باع منه هذا العين بكذا او هو ملكه او آجره من هذا المدعى سنة بكذا  
ولم يقولوا واستراه منه او قبله تقبل ( لم ) ادعى انه ملكه هذا العين وشهد الشهود انه ملكه هذا العين  
لم تقبل لانهم لم يبينوا السبب فيه قال استاذ نارج وقضية تعليله توجب ان لا يسمع  
هذا المدعى ايضا وعنه فحين ادعى محله ودا انه كان ملك امي مانت وتركته ميراثا لي فقال ذو  
اليد ان امك ملكته مبنى وسلمته الي فهود فع مسموع واجاب غيره من ائمة زمانه انه غير مسموع  
لما مر وفرق هو بينهما بفرق حسن فقال اذا ادعى التملك يدون بيان السبب لا يصح لان القاضي  
لا يعلم باي ملك يقضى فالملك بالهبة غير الملك بالبيع في احكام كثيرة فاما اذا ادعى التملك في  
مقام المدفع بالقاضي لا يحتاج الى القضاء بالملك ليكون اختلافا انواعه مانعا من القضاء بل يقضى  
ببطلان دعوى المدعى والتملك باي نوع كان مبطلان للدعوى فكان المقتضى به معلوما وعن عدنان  
بنينا في لو شهدوا انه رضى بهذا البيع وهو بالغ يومئذ لا تقبل ما لم يشهدوا انه اقر انه  
بالغ او غير فنياسنه ( شري ) ادعى محله ودا انه اشتراه من فلان والآن ملكي وفي يد هذا بغير حق  
وشهد الشهود على الشراء والتقاء بعض يجوز القضاء بالملك له قال استاذ نارج ومعنى المسئلة ان الشهود  
اذا شهدوا بشيئ الملك الكفى ذلك للقضاء بالملك له وان لم يشهدوا انه ملك المدعى وفي يد  
هذا بغير حق ولو شهدوا ان هذا سجل قاضي بلد كذا لا يكفي لاثبات السجل \* باب ما يلزم الشاهد  
من اداء الشهادة والمؤنة في ذلك \* ( شري ) الشهود في الرستاق واحتيج الى اداء شهادتهم

هل يكرههم كراه الدابة لا رواية فيه ولكني سمعت من المشايخ أنه يكرههم \* نأث مني يحل للشاهد  
 أن يشهد \* (فتح) يرى حطه في القنالة ولا يتك كز اقرار المقر ولا الحادثة لا يشهد إلا إذا لم يحل  
 شاهد أعيرة وتيقن أن هذا حطه يشهد على اقرار المقر بما فيه وتعرف امرأة بغيرها ونعمة لأمها  
 ماتت عنه فامروا وراء الحجاب يعرفها بصوتها واحترت نساء من قبلها أنها أفلاثة ووثق بذلك  
 لكنه لم يرها فله أن يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن احترت النساء ولم تحضر لكتبه  
 يعرفها بصوتها ووثق به فليس له أن يشهد (مع) المروى قال في وصيته أعطوا عبدك أوزيد بعدي موتي  
 كن أولم يدكر اسم أبيه وحقه ولكن عرف من سمع ذلك أنه يريد عبد القلان ويريد القلان يكونه  
 معهودا في لسان الموصي من جادته أو قريبه وعلم على طين بالسامع أنه يريد هذا إلا يحل له أن  
 يشهد بالوصية ولا للموصي له أن يحد ذلك وقال (فتح) يحل الشهادة دون الإحد قال أستاذ نارج  
 وهو الأشبه بالصواب (سمر) حرج الحاكم عن المحكمة ثم اليهل على حكمه يصح إتيان (فتح) عليك  
 حرم) أشهد القاصي شهودا إلى قد حكمت لقلا ن على فلان بكل أقهر أشهاد باطل لا ضرورة به  
 والمختص بشرط (سمر) كتب شهادته في قنالة باقرار المقر ثم أخبره صاحبه أن هذا المال المقر به  
 مال القمار فالشاهد بالخيار أن شاء شهد وأن شاء لم يشهد (فتح) عليك) اقرار من صيغة كذا ملك  
 فلان وامتنع الشهود من الشهادة لعدم علمهم بمعددها يعرفهم المدعى حد ودعاه له أن يشهد وأ  
 إذا كان الصيغة معروفة مشهورة \* نأث ما يجوز أن يؤمر بالشهود ويطلب منهم لزيادة الثقة إذا هموا \*  
 (سمر) الخمس من القاصي أن يسأل الشهود وحدها بائنه التهمة بحجبه إلى ذلك (فتح) عليك) قال  
 المدعى عليه من الشاهد الحكي أنه كافر بالله فللقاصي أن يسأله عن الإيمان إذا اتهمه بذلك  
 (عك) إذا كان يشهد بوحدة إية الله تعالى وبرسالته محمد صلى الله عليه وسلم تقبل شهادته وكل  
 لو قال أنا مسلم وليست بكافر (حك) ولو سأله الحاكم قد كرمي خلال مواله ما لا يجوز على الله تعالى  
 للتحرفه فهل أحل من القاصي وحمق وقد أساء مما فعل وأوحورت هكذا يكون وما لا على نصيح  
 المسلمين خصوصاً في قصة أهل الرساتيق فلز أنه تحمق وفعل لا تعمل شهادته \* باب الشهاد يشهد  
 في غير شهادته بزيادة أو نقصان \* (فتح) عليك) يشهد بواثم تدكره العطائر كوها وكروا ذلك اللفظ

تقبل اذ لم يكن فيه مناصرة قال استاذ نازح واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذ لم يبرح عن مكافئة  
يجوز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وانه شرط حسن (فجع اذن) ادعى واقام عليه شهودا  
وكان في الدعوى او الشهادة او فيهما خلل فاعاد تلك المدة في مجلس آخر والشهود قد  
بدلون الخلل فالزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن بين الثاني والاو تناقض لان الظاهر انهم  
زادوه بتلقين انسان اياهم قرويرا واحتيا لا واليه اشار محمد بن ابراهيم بن بقره في الجامع الصغير فلا  
يبرح حتى يقول او همت جازت شهادة قال استاذ تازح تعرفي بهن! انه كالا تقبل الزيادة ممن  
الشاهد وحده بعد ما يبرح كل الا تقبل منه وان زاد المدعى في دعواه ما زاد الشهود وسواء كانت  
الدعوى الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد (شبن) اقام الشاهد نين بلفظ مختلف فلم  
يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس آخر مادتهما بلفظ موافق تقبل \* بابا لشاهد توخر شهادته هل  
تقبل ام لا \* اجاب المشائخ في شهور بابا بالحرمة الغليظة بعد ما انفروا شهدا نهم خمسة ايام  
من غير عدل انه لا تقبل ان كانوا ملين با نهما يعيشان عيش الزوج علاء الحماني والخطيب  
الانما طي وكال الائمة البياعى (فجع شمس كص) شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق  
الثلاث لا تقبل اذ كانوا ملين بعيشهم عيش الزوج وكثير من المشائخ اجابوا كذا في جنس  
هل وان كان تاخيرهم بعد تقبل (شبن) مات عن امرأة ورثة فشهد الشهود انه كان اقرب  
بحرمتها حال صحته ولم يشهدوا بل حال حيوته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا  
لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل (بسم) اقر بعض الورثة باعناق المورث جاريته وانكر البعض  
الشهود ان المورثي اعتقها فتاخير الشهادة لا يكون طعنا ان كان لغد راونا ويل قال استاذنا  
رح فهدا اشارة الى ان التاخير لو كان لا لغد ولا تاويل لا تقبل في عتق الجارية كالمطلاق وانه حسن  
لكونه شهادة في باب الفروج في الموضعين وعنه لا يسقط عدالة الشاهد في تاخير شهادة الاعتق  
اذا كان وحده ويعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده وان علم انه لو ابر القاضى وحده يحول بينهما  
يفسق بالتاخير وهكذا في الطلاق ادعى حل امرأة فقال خالعى وكيلك فقال عزلت الوكيل قبل  
الخلع وعلم به واقام بينة وقضى القاضي بالحل غلها بعيشا عيش الزوج فشهد جماعة ان الزوج

هذا اقرار مني بامتناعك ان ادعوا بها محرمته عليه بالثلاث وتهم عالمي في تلك المدة لما حرمتم من  
 الدعوى والاكتار والحصر منه واخر واشهاد تهم بكتبه برهان الائمة بالترحماني لا يعمل ولا يكتب في  
 تلك المدة في بعينه (نسخ) نعم تقبل لعدم تعيين شهادتهم لاظهار العزيمة لا نكارها الحل قال اما اذا  
 ربح ويهد الحبيب (نسخ) شجعنا ابا عبد الله الى الشاهدنا حفيظ وليشهد ويشهد فان كان امتناعا  
 من غير ذلك بل يكون اجرا (نسخ) اشتري ارضا وبي بها ثم يعد مدة تشهد جماعة ان شهد في الموضع مسعد  
 وهم عالمي بماتته تقبل ان لم يوجد بالدعوى وان وجد بالدعوى وهم متعينون في الشهادة او اسرع  
 فهو لا من غيرهم لا تقبل شهادتهم وكل الشواهد على المال ولا تقبلون تناحيير الشهادتة مع رونة المشهور  
 يسمى ليواربع المسجد اذ ارب عبد محمد ربح \* باب الشهادة العاصرة التي يتمها عنهم هل يقضى  
 بها ام لا \* (ط) شهودنا ان لم تشهد وانتهى يد المرمى عليه وشهد آخر ان انتهى يد المرمى  
 عليه يملها العاصي كالوشهد وانما الملك في المجد ود وشهد آخرون بالحد ود تقبل جميعا وكالوشهد وان  
 على الاسم والسب ولم يعرفوا الرجل بعينه وشهد آخرون ان المسمى بذلك الاسم تقبل وتعمل  
 كاليؤيد الامراي شهادته يرق واحد ولو قالوا يشهد ان الدار التي في يد بي ملا ويد كرام المسمى  
 حليو دها الاربع ملك المسمى بهذا السب ولكن لا يعرف حد دها ولا يعرف عليه شهاد آخرون  
 تحت ود الدار المسمى بها قليل لا تقبل وفي عامة الروايات تقبل وهو الاصح \* باب الشهادة بالسامع \*  
 (قبح عك) كاج حصره رجلا ثم احصوا جماعة ان ملا فانا ابرو ح فلاة نادى وليها ثم  
 الآن يتحدث هذا الشاهد بجوار للسامعين ان يشهدوا به على ذلك \* باب من تقبل شهادته ومن  
 لا تقبل \* (نسخ) لما ربح حصر يلهي ويرتدع اذا اخرج فلما قضى ان تقبل شهادته اذ كان ذامرا  
 ويحرم في معاليه ووجد حادقا (كتب عك) امتدت العصمة سبعين ومع المدعى اح وانهم  
 ساجدان له مع المدعى عليه ثم شهد له في هذه الحادثة بعد هذه العصمة لا تقبل شهادتهما  
 (لم) من اتهم بامرأة ورجل حتى احدهما الشحنة ما لا يهون السب ثم شهد روح المرأة مع اخيه  
 على ذلك الرجل لا تقبل (نسخ عك) رجل حاصم رجلا فصره ثم شهد الصارب على المصروب لا تقبل  
 في شهادته ما لم يظهر منه ما يصير متهما به شرعا (ط) لا يجوز شهادته رجل على رجل بيمينها على اوقه

في شهر من امور الدنيا واذا كان بسبب مبيع من امر الدين تقبل قال ابى تاذ نارج وجواب (عاصم)  
يشير الى ان نفس العداوة بسبب الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسد بسببها او يجلب بتلك منفعة  
او يدفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وماى (ط) والواقعات لاختيار المتأخرين واما الرواية  
المنصومة فبخلافها وفي كنز الروا من شهادة الغدو على عدوه تقبل وقال الشافعى لا تقبل لنا ان  
العداوة ان كانت قاذحة في الشهادة وجب ان يكون قاذحاً حتى يترك الكلف كالفسق والافتقار ويمكن ان  
اطلق في سفر ائمة الفقهاء ذكر في شرح السنة ومعال السنن على من ذهب الشافعى لا تقبل  
شهادة العدو على عدوه لانه متهم وقال ابو حنيفة رخص تقبل اذا كان الشاهد عدلاً قال استاذ نارج  
وهو الصحيح وعليه الاعتماد انه اذا كان عدلاً لا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا  
(جسم) كفل بنفس المشتري على انه ان لم يسلمه اليه فغلبه الثمن ثم غابا المشتري وكفلت المرأة  
المشتري للكفيل بنفس زوجها على انه ان تقدر على تسليمه تؤدى الثمن ثم بعد غيبة الزوج ادعى  
الكفيل عليها الكفالة فانكرت تقبل شهادته البائع بكفالتيه كره الدين اذا شهد لم يوثقه (فصح)  
لا تقبل للبهمة وعنه رجالان شهد انه باع داراً من هذا المدعى باللفظ على انهما كفيلا بالثمن  
قال محمد رخص ان كان ضمانهما في اصل البيع لا تقبل لانهما كالبائعين والافتقار (طمر) كفيلا بالمال  
شهد على رجل انه كفل بهذا البائى لا تقبل وقيل تقبل (بمع) امير كينز ادعى فشهد له بالغ اى خوا  
رجحيه اودى اى شريفاً سلوا اى نائباً اوتى اى عجيجه لا تقبل شهادتهم وعنه من يشك في احاديث  
العية وقسمة النوائب والمضارب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادة المزارع لرب الارض ثم رجع وقال  
رخص المزارع من عن شراف الائمة الاستغفار رخص لا تقبل شهادة اهل الرعية لو كفل الرعية  
والشعنة والرئيس والغامل لجهلهم وميلهم خوفاً منهم وكذا شهادة المزارع (قرب) لا تقبل شهادة  
الكليل رايغ ولا شهادة المزارع لرب الارض ان كان البئى من قبل رب الارض لانه احيى (بمع) رجل  
قال لارب امرأة مريضة قل لبيته كفلت على زوجها عن مريضها ثم ماتت البنت وشهد شاهد وهذا الرجل  
لزوجها لانه كانت ابنته عن مريضها قبل هذا المريض لا تقبل (فصح عك) اخ واخت ادعى ارضا  
وشهد زوجها ورجل آخر نرد شهادتهما حتى حقت الاخ والاخت وان الشهادة متى زد بعضها زيد كلها

وفي روضة القضاة اذا شهد لمن لا يحور له الشهادة وغيره لا يحور لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق  
 واختلف في حق الآخر فقيل بطل وقيل لا تبطل (عليك) اذا رتبته الى مسجد غائب ادعى اهل  
 المحلة نصيبا منها لمسجد هم فشهد بعض اهل المحلة ثقيل اذا كان المحلة جميعين او اكثر (يعني) ادعى  
 محد وداني يد رجل انه وقف على هذا المسجد فشهد بعض اهل محلة المسجد ثقيل شهادة تهم هو  
 المختار (ظمر) الركوب المحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح اذ ذب القاضي للشهيد جسام الائمة  
 اسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه محاط بمتنفسه وذينة من مكى ذار الحرب وتكثير  
 مصادمهم وعدلهم الاجل المال ومثله لا يقبل بشهادة الزور ومنها التجارة في مرقع فخر من  
 فانهم يطعمونهم الربوا وهم يعلمون (شرح) شهد ليمينت امرأته او اطلقته ثقيل (صحت) وزعمها  
 بعد انقضاء العدة (بفتح) طلقها ثلاثا وهي في العدة لا يحور شهادته لاهل ولا شهادة بها له (فتح)  
 تقبل شهادة الربيب للرابية وعن الوردية من زوجه الجاهل في خادته لا يجوز لحاكم آخر ان تقبله  
 في تلك العادة وان اعتقله من لا (فجر فب) ثقيل شهادة الذي يرب الدارين (ط) ولا تقبل  
 شهادة قريب الدين لمن يوفه اذا كان مفلسا (شرح) او والد صاحب المحيط ثقيل شهادة رب الدين  
 لمن يوفه وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للعتابي رب الدين اذا شهد لمن يوفه بعد موته بيان  
 الا يقبل لتعلق حقه بالتركة وكذا الموصى له بالقرض مطلقا وشيئ بعينه لا تقبل لانه يزاد به محل  
 وصيته وعلامته عينه (فتح) يجوز شهادة الدائن لمن يوفه البطلان والميت لما مر (شرا) شهد قبل  
 ان يستشهد تسمع شهادته بعد ذلك (فتح) قال محمد بن علي القاضي تقبل شهادة ابنه ولو شهد ان  
 باياهما ففني للمدعى على المدعى عليه لا تقبل \* باب شهادة الرجل على شحيح اجماع بقبوله المسمى  
 فيه (بفتح) انما لا ينفذ في امرأة من رجل تجوز شهادته وانما لا ينفذ في المحل ثقيل شهادة  
 الغصون لها اذا لم يخلط العقل الى نفسه وعنه قال الزكري بل بشر الماشي بلفظ نفسه وقال ابو كل  
 يل اشتريتها في زواجي لقرار الزكري ان لا تقبل شهادة البائع له (فتح عليك) مثله (عليك) احد  
 الشاهد بن قال هذا الشيخ ومك المدعى كان في بيته وبه رقبته بالثمن لا تقبل شهادة فيه (فتح)  
 شهادة القاسم او بالمتوسط بين الثروة تقبل (ط) بخلاف محمد بن ج \* باب فيما يتعلق بحد والمدعى



والشهادة والغلط فيها \* (شمر) وذاكر خذ ودالمدا وشهد الشهود عقيب الد عوى  
ولم يذكروا احد ودالمدا في شهادتهم لم تقبل الا اذا قالوا نشهد على المحل ود الذي ذكر المدا على  
احد ود (شمر) وغيره ادعى ضيعة وذاكر خذ ود بها فشهد الشهود على الضيعة ولم يذكروا  
الحل ود وقالوا الا نعرف الضيعة بعينها والحل ود بل نشهد على اقرار ذي اليد ان هذه الضيعة  
المحل ود وكذا ذكر المدا على خذ ود بها حق فلان من جهة الميراث تقبل شهادتهم عن الغلائل العظمى  
والتاجري اقر بملكية الد ازبنته ولم يذكروا احد ود ها عند الشهود تقبل شهادتهم على اقراره بملكية  
هذه الد ارضا (شخص بمرا) ادعى محل ود اذكر خذ ود ها الا ربعة فانكره واليد وطعن في الحل ود  
فسأل الحاكم فوجد احد ها بخلافه فقال المدا على كان حل ها ما ذكرت وقت الشراء لكنه تغير بتغيير  
المالك يسمع منه التوفيق (فع عك) الشاهد يصف جد ود المدا حين ينظر في الفك فاذا  
لم ينظر لا يقدر على وجهها لا تقبل (شمر) انه اذا كان ينقله ويحفظه عن النظر فاما اذا كان يستعين به  
فروع استعانة كقاري القرآن من المدا (لا باس به) (عك) احد حل ود المدا على ينتهي الى اراضي  
زيد وازاضى عمر وفد كبر الشهود اراضي زيلدون عمر وتقبل شهادتهم اذا لم يقع الخلل في بقية  
الحل ود وتدل اركو اذ ليك الخلل بالذكر في مجلس آخر وقال الشيخندى الخطا في الحل ارا احد  
ولا يوجب نقصان في الشهادة (ميت ز) ان تداركو الغلط في ذلك المجلس يسمع واذا افرقوا لا يسمع  
(ج) اذا غلط الشاهد في احد الحل ود لا تقبل شهادته بخلاف ما اذا ترك احد الحل ود \* باب البينة  
يقيمها المدا على يعد استخلاف المدا على عليه \* (رفع) ويد رالا يمة الطاهر قال المدا على شهودى غنيها  
طلب يمين المدا على عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا يعد المدين لا اسمع شهادتهم فقال  
(رفع) حلف المدا على عليه ثم اقام المدا على بعد ذلك بيته تسمع شهادتهم \* باب الاختلاف الواقع بين  
الشهادتين والد عوى وفيه اختلاف الشاهد بين \* (رفع) ادعى مهر اخته خمسين ديناراً فيسأبورية  
وشهد الشهود بخمسين محمودية تقبل لانهم شهدوا بالاقول وكل اعين السائلين وعلى العكس  
الا تقبل (رفع ظم) ادعى النيسابورية وشهدوا بالمحمودية لا تقبل قال استاذنا راج لعل انه  
امتد ان المحمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (رفع) ادعى المدا على

الا يصل الى الذن متفرقا وشهد شهوده بالا يصل مطلقا بحملة لا تقبل وعندا ملى على آثم يدين  
 لمورثه فاقربا للدين وقال اخذ مورثك ميني فانورثا من هذا الدين شهد له احد الشاهد ملى ولفق  
 ذميرا وشهد آخرا ملى اقربا للميت باحد التابوت عن الدين تقبل ولولم يقولوا من الدين لا تقبل (نفع)  
 والسائي شهد احد الشاهد ملى ان هذا الحق المدعى والاخر باقرا للمدعى عليه بل لك تقبل (بمع)  
 وروث دارا عن ابيه قادمها عليه رجل ملكا مطلقا واقام بيته ملى اقربا لمورثه انها للمدعى تقبل (نفع)  
 ادمت ملى زوجها انه وكل وكيلها تطلقى وشهد انه طلقها بنفسه يقع الطلاق (علك) ادعى الغائب  
 ان الما ملى عليه اقربا عندنا بالف ومائة تقبل اذا ولفق وهو ان يقول كان لى عليه الف الا انه اقرب  
 باكثر من ذلك ولو ادعى انه دفع اليه ثلاثة من العنك بشاعة قيمتها كل اشد ملى على ثلاثة من العنك  
 بشاعة ولكن قالوا لا ندرى قيمتها فان كان عدلين تقبل شهادة هما ويحصر الما ملى عليه ملى بيان قيمتها  
 وان جاء ابعدها فقالوا قيمتها كذلك اتسمع ليجوار طهر ورزها لهم بالف كفى فى الفتاوى البيارية ادعت الطلاق  
 وشهدوا بالحل تسمع لان وجه التوفيق ممكن (بمع) ادعى بكاح امرأة ولم يمل كرتا ربحا وذكر شهوده  
 تاريخا تقبل (ظهور) ادعى ملى آخر دينا يسب وشهدوا بالدين مطلقا تقبل ولا يمة بخارا باجمعهم  
 راجا برانه (شهر) لا تقبل كادى دمرى العين (ط) نى نحو قد اختلفا المشائخ ولو ادعى المدعىون  
 خضاء دينه وهو الف تشهد والله انه اعطى الربا الى ايسر الف ولم يقولوا عن الدين فعليه اختلاف  
 للمشائخ (بمع) ولو ادعى المدعىون ا يصل الدين او شهدوا بالانراء تقبل لاحتمال حصول الانراء  
 بالاستيفاء ولو ادعى المدعىون الانراء وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه تصل معلوم تقبل  
 شهادتهم ان كان الصلح يثبت الحق لوصول الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستيفاء ولو  
 ادعى عليه خمسة دنانير ووزن ثمر فشهدوا انفسا لهم القاضى ان الوزن ثقيل الوزن مكة تثبت  
 شهادتهم ان كان وزن مكة مثل وزن ثمر فثقلوا او اخل والا فلا يقع غمت) ادعت انها اشترت ثوبا  
 والعارية من زوجها بمهر ثمان شهدوا ان زوجها اخطأها بمهر فامتنع غير ان يجرى البيع بينهما  
 تقبل ولو اشترى ثوبا من رجل ثم ادعت ثوبا من رجل ثمان شهدوا ان ثوبا من رجل ثمان فامتنع غير ان يجرى البيع بينهما  
 ايجازة ميتها لو ثبت (بمع) اختلاف الشاهد ملى (شهر) شهد احد ملى خمسة عشر والآخر ملى

عشر في الخامسة والمدة على يد عي حمدا . . . ينبغي ان تقبل وامن يوسف البلا لني شهد احد هما  
 على اقرار رجل بالطلاق والآخر باقراره على الحرمة لا تقبل ( رفع ) ادعى عند الشاهد احدى هما بملكته  
 مرسل والآخر باقرار ذي اليد بملكته للمدعي تقبل ولو كانت هاتين دعوئتي الامة والضيعة لا تقبل  
 وفرق بينهما علاء الدين النخعي فقال لان القضاء بالملك المطلق قضاء بالولاية الملك يظهر  
 في الزوائد المنفصلة والقضاء بالاقرار قضاء مقتصر على الحال لا يظهر في حق الزوائد المنفصلة  
 فالشاهد بالملك المرسل اوجب قضاء يظهر في حق الزوائد والشاهد بالاقرار اوجب قضاء لا يظهر في  
 حق الزوائد والامة والضيعة زوائد وهي الاولاد والثمار فلم يمتد بموجب الشهادتين ولا يكتسب  
 العبد فانه لا زوائد له فالتحلل موجبهما وهذا فرق حسن قال استاذنا روح والنور اب في مسئلة  
 بالامة والضيعة مستقيم نص عليه ( شخص ) وفي مسئلة العبد نظر فقد ذكر في ( ط ) رواية ابن  
 جماعة عن محمد بن ابراهيم ادعى دارا فشهد احد هما انها دار الملك عي وشهد الآخر على اقرار رضا حنب  
 اليد انها للمدعي فالشهادة مختلفة فقياسا من هذا ان لا تقبل في العبد ولعل المقاضي كان عنده  
 رواية انها تقبل ( رفع ) عن ابني دارا ادعى دارا استكاثن الميث وشهد احد هما باقرار الميث ببيعها منه  
 والآخر باقرار الميث انها داره واختلفا في الوقت ينبغي ان تقبل ( بمر ) ادعى عليه دية عشرة  
 وناير فشهد احد هما ان المدعي اعطاه عشرة دنانير امانة وشهد الآخر انه اعطاه عشرة دنانير  
 ولم يقل امانة لا تقبل ( فن ) ادعى المدينون ايفاء القرض ما تني درهم فشهد احد هما انه قضا الدين  
 وقبضه وشهد الآخر انه اعطاه ما تني درهم لا تقبل ( ظمرط ) تقبل ( بمر ) ادعى المدينون الا يصال  
 له احد الشاهدين بالا يصال والاخر على اقرار رب الدين بالا يصال لا تقبل ( شط ) واصله  
 انه ر . . . احد هما على معاينة الفعل وشهد الآخر على الاقرار بربك الفعل لا تقبل لانهما شهدا  
 بامرين مختلفين ( بسم ) ادعى عليه الفاق شهد احد هما انه دفع له الف المدعي عليه الفاق وشهد  
 الاخر على اقرار المدعي عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل وفكر وان لا يجمع بين القول  
 والفعل بخلاف ما اذا شهد احد هما بالف للمدعي على المدعي عليه وشهد الاخر على اقرار  
 المدعي عليه بالف فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل ( شني ) ادعى ارضائي من رجل

تشهد احدهما انه شاهد الآخر على اقرار ذي اليد لكونه تقبل (ط) وكل الى رواية ابن ابي سبيحة  
 عن محمد بن روح بن دهمي (بسم) اذ هي ما لا تشهد احد هما ان المحتال عليه اصيل من  
 عزيمه بهد المال وشهد الآخر انه كفل من فؤيده بهذا المال تقبل (قبح) شهد احدهما في دهمي  
 الشتم انه قال له يا فاجور وشهد الآخر انه قال له يا فاسق لا تقبل (فحظ ظمرا) اختلا فهما في العلوية يمنع  
 قبول الشهادتين اذ لم يمكن التوفيق قال استاذنا راجح لم يذكر تفسير امكان التوفيق وذكر (شمس)  
 في مسئلة انه سؤق بقررة واختلغا في لونها قال ابو حنيفة راجح تقبل شهادتهما وقال لا تقبل من  
 ابن جعفر ان هذا الخلط فيهما اذا اختلفا في صفتين متضادتين كالسواد والبياض فاما في المتقاربان  
 بان شهد احدهما على الصقرة والآخر على الحجرة فانه تقبل لان الصقرة المشعة تضرب الى الحجرة  
 والحجرة اذا رقت تضرب الى الصقرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكل اذا شهد احدهما انها  
 قمرية والآخر انها بيضاء تقبل بلا خلاف (نليص) عن الكرخي غير هذا ان قال هذا في الروي يتشابهان  
 كالسواد والحجرة والصفرة فاما اذا لم يتشابهما كالسواد والبياض لا تقبل عندنا هم حمينا (فحظ ضمرا)  
 اقام شاهد بين مني الصلح فالبهاهما القاضي الى بيان التاريخ فقال احدهما اظن انهم كان مثلث متبعة اشهد  
 او اقل او اكثر وقال الآخر اظن انه كان مثلث مثلث سدين او زيد لا تقبل لما اختلفا في الاختلاف الفاحش  
 وان كان لا يستأجنان الى بيان التاريخ \* باب التها تروى الشهادات \* (فحظ) قامت البيعة على الانسان  
 يقول او فعل في مكان في زمان معين فاقام المدعى عليه بيعة انه لم يكن في ذلك المكان في ذلك الزمان  
 فهي من التها تروى تقبل عمر النفس راجح رجل ادعى على ورثة رجل انه ابن الميت وهو ابن اثنين  
 وعشرين سنة واقام عليه بيعة واقامت الورثة لبيعة ان سن المدعى ثمانية عشر سنة فهل ادفع صحيح  
 (بسم) ادعى على رجل انه امره بئالي ضربا حماره وبخرجه عن كرمه فضر به الصبي حتى مات واقام  
 عليه بيعة واقام المدعى عليه لبيعة ان ذلك الحمار حي لا تقبل بينته لانها قامت على النفي مقصورة  
 \* باب البيعتين المتضادتين وترجى احداهما على الاخرى \* (فحظ) رجل جرح انسانا ومات فاقام  
 الولياء القتل بيعة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيعة انه درأ ومات بعد عشرة ايام فبيعة  
 اولياء المقتول اولى وعن سيف الائمة المائلي ومي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غبنه واقام

فبينة ان اقام المشتري بيئته ان قوية اما . . . لك الوقت مثل الثمن فبينة الغبن اولى (نسخ) امة  
 اقام . . . ان مولاهاد برهان في مرض موته وهو عاقل واقام الورثة بيئته انه كان مخلوط العقل  
 فبينة الامة اولى وكذلك اذا اخلع امرأته ثم اقام الزوج بيئته انه كان مجنوناً وقت الخلع واقبلت  
 بيئته على كونه عاقلاً حينئذ او كان مجنوناً وقت الخصومة فاقام وليه بيئته انه كان مجنوناً والمرأة على  
 انه كان عاقلاً فبينة المرأة اولى في الفصلين (المنح) باع ضيعة ولد له فاقام المشتري بيئته انه باعها  
 في منغره بثمن المثل والا بن بيئته على انه باعها في حال البلوغ فبينة المشتري اولى (بهر) بيئته  
 الابن اولى ولو اقام البائع بيئته الى بيعتها في صغري واقام المشتري بيئته انك بيعتها بعد البلوغ فبينة  
 المشتري اولى لانه يثبت العارض (فعل عكسك بهر) ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرأته  
 من الصدق حال صحته واقام لبينة واقامت الورثة بيئته انها ابرأته في مرض موتها فبينة الصحة  
 اولى وقيل بيئته الوارث اولى وفي تحفة الصغري والمحيط والواقول وارث ثم مات فقال المقل له اقر في الصحة  
 وقالت الورثة في منغره فالقول قول الورثة والبيئته بيئته المقل له وان لم يقيم بيئته وارداً استحلافهم له ذلك  
 (شهر قع) ادعى على رجل انه اكرهني بالتخريف بحبس الوالى والضرب على ان يستاجر منه جانوناً  
 واقام بيئته واقام المدعى عليه بيئته بان كان طائعا فبينة الطواغية اولى ولو قضى القاضي ببيئته الاكره  
 ينقل قضاءه ان عرف الخلاف وقضى ببناء على الفتوى (فعل عكسك) اقام المشتري بيئته انه باع  
 منه هذا الشيء بيعاً صحيحاً واقام للبائع بيئته انه باعه مكرهاً فبينة الصحة اولى (حضر) بيئته الاكره اولى  
 (ط) ادعى المشتري بيعاً بائناً والبائع يبيع الوفاء فالقول للبائع وان اقاما البيئته فالبيئته بيئته المدعى الوفاء  
 . . . كل اذا ادعى احد هما البيع او الصلح عن طوع وادعى الآخر عن كره فبينة المدعى الكره اولى  
 وكذلك ادعى الاقرار عن طوع والاخر عن كره فبينة الكره اولى (شهر) وانبه برهان الدين وبرهان  
 الكاشي وعلاء التاجري وغيرهم ماتت عن زوجة واولاد من زوجة اخرى فادعى الاولاد انها كانت  
 حرة اما قبل موته بنسبة اشهر واقاموا بيئته واقامت بيئته انها كانت حرة لا وقت الموت فشهود  
 المرأة اولى (المنح) له كنيث في طريق العامة فزعم غيره انه محنث وزعم صاحب انه قد يم واقاما  
 الميمنة فالبيئته بيئته من يدعى انه محنث (بهر) القول في هذا القول المدعى لكونه متمسكاً بالاصل

(رفع) ادعى على رجل ان هيل والد ار التي في يدك وقف عليه مطلقا وذو اليد ادعى ان بائعي (الشيء) من الواقف وارح واقاما البينة فبينة الوقف اولى (شهر) ان ائمتا ذو اليد تاريخا بقاء على الوقف فبينة اولى والا فبينة الوقف اولى (فتج) استولى الوقف ادعى على الوارث واقعه الداعي في المحدثه منه وقف على كذا وقف صحيحا واقام بينة واقام الوارث بينة على فساد الواقف فان كان الفساد نشرا في الوقف متعمدا له فبينة الفساد اولى لانه اكثر اثباتا وان كان المعنى في المحل او غيره فبينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده (كص) والعلا آن والبدن الطاهر اقام مدعى الملك المطلق بينة من ادعوا واقام ذو اليد بينة بالشراء من آخر فبينة يدعى الملك المطلق اولى (شهر) فبينة يد امراة اقام رجل بينة على ملكها واقامت هي بينة على ان زوجها ملكها منها بمهرها منذ عشرين سنة فليس بدفع ولو اقام الجاهل بينة على ان هذا المبلغ مرق مني منذ شهر ونصف واقام ذو اليد بينة انه ملك بلان ورثه من ابيه قبل هذا بينة ثم اشترى بينة منه فهل ادفع عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح (الحسن) في نوادر ابن سبابة اقام اجل الحار جين بينة انه اشترى من ثلان وقبضها والاخر بينة انها له فهو بينهما نصعان (كص) (ظ) والعلا آن ادعى عليه ثور انه له فتج فتد من بقرته المملوكة له فيحكم وسلم اليه واراد ذو اليد الرجوع الى بائعه بالقبض فاقام بائعه بينة ابن هذا الثور نتج عندنا من بقرتين المملوكة بمحصرتهم ومن المستحق فبينة البائع اولى وبه ادعى السائل وقال لان ذا اليد تلقى الملك من جهة البائع فكان ذا اليد اقامها فكان اولى (بمح) ولو اقام الراهن بينة اني رهنك الثور فلما قيمته عشرة واقامها المرتهن انك رهنته صدي بعيل فبينة خمنه فبينة الراهن اولى ولو قال لا من ثمة ابن شريك مسكرا فليؤا ذك باموك بيدك واقامت بينة على وجود الشرط واقام الزوج بينة انه كان باذنها فبينة المرافة اولى (ظ) (الحسن) بلع شيئا فدعى الورثة على المشتري ان الرضى باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع واقام المشتري بينة انه كان وصيلا وقت الشراء فبينة المشتري اولى لما فيها من اثمات نفاذ الشراء وسبق التاريخ (الحسن) وبينة العزل اولى من بينة البيع وكل الطلاق والعراق من البركيل (بهر) ادعى تهما را لانه ملكي فابى عن مثله ثمانية اشهر وقال ذو اليد اشترى بينة منذ سبعة عشر شهرا واقام البينة فبينة

بفتح اولى ولو اذ عت المرأة البراءة للمهر بشرط وادعائها الزوج مطلقا واقاما البينة فبينة  
 المرأة اولى ان الشرط متعارف به براء معه (فتح) بيينة الزوج اولى (بمع) اقام احد  
 الاخوين بيته ان الدار التي في ايدينا كانت لامى تركتها ميراثا بيني وبين ابي واقام الاخر بيته انها  
 كانت لا بينا تركها ميراثا لنا فبينة الاول اولى لاثباته الزيادة (لمح) وغيرها اقامت المرأة بيته على المهر  
 على ان زوجها كان مقربا لك الى يومنا هذا واقام الزوج البينة انها ابرأتها من هذا المهر الذي تدعى  
 فبينة البراءة اولى (ط) وكذا في الدين لان بيينة مدعى الدين بطلت باقرار المدعى عليه لما ادعى  
 البراءة ولم تبطل بيينة مدعى البراءة وهذا كشهود البيع والا قالة فان بيينة الاقالة اولى لبطلان بيينة  
 البيع باقرار مدعى الاقالة وينبغي ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات (ط) ادعى  
 على رجل شته تانير فقال المدعى عليه انه ابرأني فمن هذه الد عونا واقام بيينة واقام للمدعى بيينة  
 انه كان اقربى بستة د تانير بعد البرأني اياها فقبل بيينة المدعى في دفع المدعى وقيل لا تقبل  
 يعني قيل يصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذكر الخصم المقبول او التصليق في الابرء  
 لا يصح والا فيصح (عمت فليح) ادعينا شيئا في يد ثالث فاقام احد هيا بيينة على الشراة بالصحيح منه  
 والاخر بيينة على الشراء القامد فبيينة الصحة اولى (حذف) فبيينة الفساد اولى اذ ادعى القبض ثم اجاب  
 مرة اخرى اذ ذكر شرطاً فاشد ادخل في العقل فبيينة الفساد اولى (فتح) باع ملك الخير وسلم ثم  
 ادعى المالك الرديحين سمع وادعى المشتري الاجازة واقاما البيينة فبيينة المشتري اولى لانها ملازمة  
 (ط) زواج البكر اقام بيينة على خنكوتها حين بلغها الخبز واقامت بيينة على الرد فبينتها اولى (فتح)  
 ابر اقام الزوج بيينة انها اجازت العقل حين اخبرت واقامت بيينة على انها ردت فبيينة الزوج اولى  
 فسد لان اولى لان بيينة الزوج حثمه قامت على الغم وفي الثابتة على الاثبات وعن ابي الغضيل ادعى  
 عليه ثارا اذ باعها بمئ من خمسة عشر سنة وادعى آخر انه وقف عليه بمسجل واقاما بيينة  
 مدعى البيع اولى وان ذكر الواقف بعينه فبيينة الوقف اولى لانه يصير موقفا عليه فلا بد من التعيين  
 كبيينة الملك منع بيينة العتق لان الوقف انتهاء للملك كالا عتاق وفي تسمية الفتاوى الصغرى ادعى على  
 آخر موقفية مصل ودوقضى له بالبيينة ثم ادعى الآخر الملك المطلق على المقضى له تقبل بميزة الملك المطلق

بخلاف العتق لانه قضاء على اليأس كافة \* باب الشهاد في الشهادة \* (يشرح) شاهد الاصل  
 اشهد على امرى على شهادته فلم يتعملها و قال لا تقبل ينسى ان لا يغير شاهد (الامر) الاصل في الشهادة  
 اذ كان امرى محبوبة يحور به اشهد على شهادتها و المرأة التي تخرج من بيتها لقضاء حاجتها  
 ولا يجل الحمام و نحوه تكون محبوبة بشرط ان لا يتجاوز الى حال و قال البيهقي حسان الذي لا يحور  
 الشهادة على الشهادة من الامير و السلطان اذ كانا في البلد \* باب الشهادة على المييب \* (يشرح)  
 اذ من على احدى يدي على ماله و شهود و ائنه كان له على المييب \* لا تقبل حتى يشهد و الله مات و هو عليه  
 \* باب ما تقبل فيه الشهادة خمسة من صير الياقوتى و ما لا تقبل \* (يشرح) الشهادة على البيع بدون  
 دعوى المرأة مقبولة كأي المطلق و عتاق الامنة و يبعث المهر عن ذمة الروح و يدخل المال في هذه  
 الشهادة تعاقبا لالشهادة على التذبير كالشهادة على العتق لا تقبل عند الشيعة في روح بدون الدعوى  
 و الشهادة على ديرة المرأة نصف و عند ثقل من غير دعوى \* باب مسائل متفرقة في الشهادات \* (يشرح)  
 شهد على اقرار رجل بدين و قال المشهور عليه اشهد ان هذا القدر على الآن مقال لا اذرى اهو عليك  
 الآن ام لا لا تقبل شهادته و على العار لى امام يسه على رجل انه اقر ان له على ثلثة كرايس من التي  
 يسمى بالبحر حليمي ثقل بخلاف البيته على المكر ايس \* باب مسائل متفرقة في الرجوع من الشهادة  
 (يشرح) شاهد لن شهد ايمان ثم دها هذا القاصى الى الصلح و اطلع على بعضه ثم رجع احد الشاهد ين  
 لا يصح لانه لم يقص شهادتهما (ط) طما لحتك عن الالف التي ادعيت على هذا العبد لا يصير مقرا  
 بالالف و لو صالحه على ان ناعه بالالف التي ادعى عليه عند فهو حائز و يصير مقرا بالالف  
 \* كتاب الكعوى و هو يشتمل على ست عشرة بابا \* باب ما يسمع من الكعوى و ما لا يسمع و شرائط  
 صحة الكعوى \* في الغتاوى و التجارة مسلم مصب من مسلم حمو او هى قائمة بعيها يسمع كعوى  
 المعصوف منه عليه و ثقل بيته و يستحلف ان لم يكن له يسه و يقصى بالكلول عليه و يدل عليه ما ذكره  
 (يشرح) لو غصب خمر افعليه رد عيها و ضمها و ردها و ان لم يكن عليه صلت قيمتها (يشرح) لو مال  
 في دعوى تجهيل الوديعه لم يمس وقت الموت لا يصح و لو قال لمات محمدا او مات من غير بيان يصح  
 (يشرح) لو لا يشترط في دعوى العتق بالتذبير بعد موت سبيك ان يدعى انه يخرج من الثلث (يشرح)



على آخر رضى وتغلز احضاره فانضى ببعض اميننا فيجتمع شهادة الشهود عند حضرة الرضى  
 فاذا اسد من القاضي بذلك فيقف القاضي باخبار امينه وجاه ونحوه فيلجأ فيه وادعى  
 على آخر الى بطلان اجنبك يا مترك بيمان معلوم ومات رب الدين واديت ذكرك المال الى ورثته  
 فادفع لي ما دفعت اليهم ولم يقل اديت الى كل وارث حصته بخيامها فهذه الدعوى غير صحيحة  
 ولو ادعى سراجا وذكرا جميعا او صاغة لكنه لم يذكرا انه سراج الرجال ام سراج الصبيان قال وصف  
 كونه سراج الرجال او الصبيان لا يلزم في صحة الدعوى كما في القميص ولو كان المحل ود الموقف في  
 يد عشرة بقر فادعاه على ثلاثة حاضرين منهم فانما يصح الدعوى وتقول البينة ويصح القضاء بقدر  
 ما في يد الحاضرين لا في حق الكل (مجموع) واكمل عن جماعة بالدعوى لا شيئا يدعى الاشياء  
 عن نسخة يقرها بعض الموكلان بسمع دعواه اذا ائتمتها من لسان الموكل والا فلا (تسج) ادعى  
 على آخر انك وكيل في تسليم المتاع اشتريته من فلان بتوكيله اياك لا تسمع لانه وان ثبت وكالته به  
 لا يلزمه التسليم وبه افتى استاذنا في فخر الائمة وسراج الائمة العربيان جازاهما الله تعالى مناجسين  
 الجزا (تسج) احضرا بن الميث فادعى ان اياك قبا اخذ منى كذا دينار او شار الى الابن ولم يدكر اسم  
 الاب ونسبه او شهد الشهود بنحو ما ذكرنا لا يصح ويشترط ذكر اسمه ونسبه قال والمسئلة في المحيط  
 قال استاذنا راج قد طلبتها في المحيط فما وجدتها فيه بعد (شن) ادعى عليه واذكر ان هذا المحل وده  
 كان ملكك بعته من فلان بن فلان وسلمته اليه وذلك المشتري ياعه منى وسلمته اليه فالיום ملكي به  
 بالنسب وفي ذلك بغى وحق واقام البينة يصح هذه الدعوى والبينة والله ان يحلفه به في الدعوى  
 لم يكن له بينة وكان اتى ببيع وصلى الصغير ويصح الدعوى المحل وذا ذكر المالك والمحل والموضع  
 والحد (ظهير) ادعى كذا امنا من الجناء ولم يبين نوعه وصفته وكذا اذكرهما او يبين نوعه وصفته واقام  
 عليهما البينة فللقاضي ان يقضى بالذي بينه ان لم يقض بالآخر لان فساد الدعوى في الجناء يستبعد  
 الجهالة فلا يتعدى الى الدارهم المعلومه (فصح) اذا شهد وانه حر الاصل وما درش آزاد بوده است تقبل من  
 غير ذكر اسم امه ونسبها ولو شهد وانه حر الاصل كه ان ما در آزاد زاده است يحتاج الى ذكر نسب الام  
 لانه صار ذكرك عملة وعنه ادعى شيئا في يد غيره وي اقرار كرده است لا يصح دعواه ولو قال ملك منسبت

دوي انرا ركرد؛ است تقبل لانه اذ لم يزل كر الوصا رحلة للكل مكانه قال له و انرا كزده است و هو لا يملك  
طلة للملك لانه مظاهر لا مثبت قال استاذنا راج و ذكرني (ط) في موضعين كلامي انه من يصح ان يدعي  
بشيء الا انرا ركته استدل في تلك الصفحة بمسائل و في استدل لانه نظر فالاشبه بالصواب ما اجاب به  
(الشيخ) انه لا يضح دعواه الا باثبات شيئا يتعلق بكون المدعى بين الملك على غلبة شرط الصحة الدعوى  
والشهادة وبيان من يكون ذا اليد في العقار (فخرج الخرج) في يد ضيعة اخذها القاضى من يده  
موقوفها تقبل الشهادة عليه (على نعم) و عزوز في يد ضيعة يتبعه القاضى من التصرف و اخذها  
من يده ثم ادعيت امرأة تلك الضيعة عليه و اقامت بيعة لا تسع الدعوى و البيعة (نجست) و هذا  
الاخوة انما تصح اذا امتنوا دعوى الملك وان امتنوا دعوى الغصب لا تصح (شخص) دعوى الغصب  
على غير ذى اليد مسلمة و لا بخلاف دعوى الملك (على) اخذ من الغاصب ضيعة من يد المتصرف ثم  
ادعاه عليه و دخل و اقام البيعة و قضى بذلك و لم يقل انها ليست في يد القاضى فاصح (قلت)  
لقد مارا في احتياال الدولة في بعض القضاء فالتى به اختصا لمادة الخيل (على) و لو قال وقت الذموى  
احسنت في يدى بل منى في يد الغاصب و مع هذا قضى عليه ثم ادعى المقتضى عليه انها لم يكن في اليد  
مرا اقام بيعة لا تسع (على) هذه حيلة كاذبة قاسية خلوا لتفتت اليه لان القاضى لا يقضى الا على ذى  
اليد (على) لما قام الملك على عليه بيعة انها كانت في يد الغاصب وقت الدعوى و اقام المدعى بيعة  
انها كانت في يد البيعة الغصب ولى و مثله نحن (على) نعمت (على) مير و يخرجى فقال القضاء باطل  
ير ينقض اولاد على الملك على تحلية ذلعا انها لم يكن في يدى يافه و دفع جميع (ط) يقول الملك على بعد القضاء بالبيعة  
انها كانت في يد الملك على عليه و في يد رجل آخر بطل القضاء لان الملك على يافه و اكله بيعة و  
بعض ما شغل و ابيه بعد القضاء و كل يجب ان يلقى لشهوده في بعض ما شغل و ابيه بعد القضاء و يجب  
بطلان القضاء على ما عليه اشارة الاصل هو الجامع و لو ادعى المدعى عليه ذلك لا يتسمع دعواه  
ولا يبيته (فبلى) اقرا المتصرف ان هذا الاصل لان الغائب قبيح رجل و زرعها و قال الاصل  
المدعى ثم لجاء المقر له يد عليها فالراجح ذواليد حتى التوا قاما البيعة فالمقر لها ولى بالبيعة باطل

في المثل يبي من قول او فعل والتناقض فيه عن السائل قال لا تدعوا علي على تركه اخي او لا حق  
 في تركه اخي وهو احد الورثة لا يسل حقه ولا يد فيه الورثة بهذا الغلط (شهر) اقول على ترك  
 المذموم يبي فلان يسمع دعواه ولو قال لا تدعوا علي عليه لا يسمع (شهر) لا يسمع في الفصلين (فصل  
 في الميراث) اقامت بينة على الخلع وقضى القاضي ثم قال الزوج بالفاضية من خلع كرهته بؤدم وليكن  
 في النكاح كرهته فلهذا ادفع مسموع (فصل) قال اشترى بنت هذه الاربع فقال آخر انا اشترى بنتها قبلك فقال  
 القائل الاول باي حاجت اهيد ميكن يزوج اليه فان لم يبين لا يبطل تحقه (فصل) قال المذموم عليه للمذموم  
 لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينه ادعى الا يصال لا يسمع ولو ادعى اقرار المذموم بالوصول او الا يصال  
 يسمع (شهر فصل) باع جارية فولدت لابل من ستة اشهر من وقت الشراء فادعى البائع وقال  
 علمت وقت البيع انها حملت متى لكن يعتبها الضرورة او مخافة يصح دعوته اعتبار الحق الولد (فصل)  
 ادعت من اقام على وارث زوجها فقال صاحبتي عنه واخذت بيد الصالح فلما اقامت البينة قال ابرأ  
 زوجها من الصداق حال حيوته يسمع منه هذا (شهر) ادعى عليه دينان من جهة ابيه  
 ان التركة في يده ثم ادعاه بطريق الاصاله لا يسمع (فصل) باع جاريته ثم ادعى انه كان اعقبها  
 قبل البيع وتزوجها فهي منكوحته لا يسمع دعواه وان اقام البينة على اعتاقها تقبل وهي مذكرة  
 (فصل) ولو ادعى المشتري على البائع انك اعقتها قبل البيع يسمع الذموي والبينة ويقضى بالعتق  
 ويسترد الثمن ولو ادعى عليه مهر امرأة فقال ما تزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسموع  
 ان وفق ولو ادعى الزوج بعد موتها انها وهبت له فصف الصداق ثم اقام بينة على انها ابزأتها قبل  
 ذلك يستبين لا يسمع قيل له المنزى يستبين بالابراء فلا يمنع التناقض فيه قال لكن الظاهر علم الرجل  
 في كتابه اجاب (بمر) فيما اذا استتمهل في قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يسمع (بشهر) وكذا  
 الوارث اذا اقر بالوصية وانها حق للموصى له ثم ادعى رجوع الموصي عن الوصية لا يسمع للتناقض  
 قال استاذ نارج الزجوع عن الوصية امر يتفرد به الموصي فكان تناقضا فيما تجرى فيه الخفاء  
 فيمنع ان يسمع دعوى الرجوع كالمختلعة اذا اقامت بينة على الثالث قبل الخلع او المكاتبة اذا اقام  
 بينة على العتق السابق قبل الكتابة او الوارث اقر بانها زوجة الميت وزوجها ثم وجد شهود على

البينونة في الصحة بجمع (تج) قيل له هل اوصي لك فلان شيئا فقال لا ثم ادعى الوصية فان كان  
 قوله لا قبل موت الموصي يسمع والا فلا قلت والقيام على مسئلة المحتلقة والمكاتبة اذ ادعى الامتناع  
 السابق يقتضى ان يسمع مطلقا (يخرج كن) وارثا اقتسموا الرضا ورثوا ثم ادعى احداهم انه كان  
 مملوكا جده لا يبيعه تمليكاً شريعياً ومات ابيه عنه فالآن ملك المذموم ولم يكن مالمات وقت القضية به لا يسمع  
 (ظهر) اذ ادعى على تركة ديناً قصد فيه الوارث ثم ادعى ان مورثه قد فاض لا يسمع بعد اقراره بوجوب المال  
 في التركة قيل وكل الكفيل اذ اقر بوجوب المال بسبب كفايته ثم ادعى ان الاصيل فاض لا يسمع  
 قال استاذنا مع وضوئته بناء على ما مر (اكن عتج) ادعى عليه محمد ود بسبب الشراء منه ثم  
 رآه في يد غيره فادعاه عليه ملكاً مطلقاً يسمع خمير الزبيري وهنر الحافظ ادعى جارية في يده  
 انها له اقرت بها امه فلحقها بالبينة ثم نجاء وادعى ملكاً مطلقاً لا يصير منافعها (يصف عن)  
 لا يسمع (ظهر) قال استاذنا رضى وهو الاصول لا نه يدعى الملك المطلق في الخالين قال  
 صنعت شيخ الاسلام القاضي ملاء الدين المزورى يقول يقع عندنا كثير ان الرجل يعمر على نفسه  
 بمال في صك ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبغضه ونوا عليه ونحن نقتضى ان اقام  
 على ذلك بيته تقبل وان كان متافضالا نعلم انه مضطرا الى هذا الاقرار (يخرج بمن) باع محلاً ودأ  
 بعشرة وكتب الصك واشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه اقر انه بقى عليه نصف  
 الثمن واقام بيته تسمع قال استاذنا رضى وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح واخذه الله لكن للزوجة  
 الصحيح انه وان كان متافضالا انه لما ادعى اقرار المشتري بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه واثبت  
 بالبينة والناكب بالبينة كالتأنيب فيها فالرؤى اقرار المشتري ببقاء شيء من الثمن يسمع دعوى  
 ابا نوح ولا يكون التناقض مانعاً ولا نص في (ط) بان التناقض يرفع بطلان في الخصم قلت رضى  
 هل الا يلزم ما اذا ادعى بقاء شيء من الثمن حيث لا يسمع لعلم التصديق وغيرها (نفع بك)  
 لشئ تراى من آخر من ارضه ثم ادعاه لا يسمع (شرفع) مات عن زوجة واولاد عن زوجة اخرى  
 وانكر الاولاد ووجبت لها افلا وقالوا ما كانت زوجة ابنتا قط فاميت بيعة بالنكاح والمهر ثم ادعى  
 الاولاد انها كانت مطلقة لا تسمع وكل ادعى البراءة لا تسمع (ط) وفي نحو هذا الخلق المشايخ

(١) ادعى عليه مالا يحكم بالكفا لفقاه ما تكفلت اصلا ثم اثبتته عليه فادعى ان الاصيل اداؤه  
 لا بد منه لانه انما يسمع على اعتبار كونه كفيلا والافهو فضولي فتضمن دعوى الاصيل في مقام  
 الخصومة الاقرار بالكفا لانه انكره في الاصل فهو مناقض (ظم) ادعى على زيد ضيعة ثم  
 ادعى آخر على ذلك تلك الضيعة واقام بينة وقضى له القاضي نقيل الاول قد استحقها فلان فقال  
 قضيت بحكم الحاكم يسمع دعواه على المستحق (يم) ادعى على امرأة نكاحا فانكرته وابوها ايضا  
 لم ماتت فادعى عليه الاب نفيه من المهر الذي اقرب به لا يسمع قال استاذنا وهذا بخلاف ما ذكر  
 في (م) في رجل ادعى انه تزوج هذه المرأة فانكرت ثم ماتت وادعت الميراث والزوجية فلها  
 الميراث وكذا على منكسه ولو ادعت على زوجها انه طلقها فلا فانكرت ثم ماتت وطلبت ميراثها منه  
 لم يورثها (ط) وعن محمد ان من ادعى قبل ان يموت ورثته والا فلا (فتح غمت) ادعى عليه شيئا فامره  
 القاضي بالمصالحة فقال لا ارضى بهذا المصالحة وتوكتها صلا فهو اسقاط لما يدعيه (حك) اذا  
 قال تركته اصلا فهو ابراء وعنه لو قال تركت دعواي على فلان وفوضت امرى الى الآخرة لا يسمع  
 دعواه بعده (فسح) لو قال للمدعى عليه بالبح كاشاح نني اشأك دعواي عليك باطلة فلم يحج في الغد  
 لا يبطل دعواه (فتح غمت) اعتق امته واقربها بمهر كذا فقالت هي لم اعلم به ثم ادعت الزوج  
 والارث والمهر يسمع (يم) اثنان قسما تركه ابيهما ثم قال احدهما بعد القسمة بالقارسية ابن  
 فلان جيز زيد ثم بنام من كزدة بؤدوا واقام بينة تسمع ان ادعى ان ابني وضعة باسمي في حال شعري  
 وان ادعاه مطلقا لا تسمع (فب) ادعت مهر المثل ولم يثبت حتى ادعت المسمى وهو مثله او اقل منه  
 وتسمع (يم) كتب شهادته في شك يبيع صحك ودم صار متولي مسجد فادعاه للمسجد لا يسمع ان كان  
 الصك ان البائع باع ملكه قال استاذنا مخرج فعرف به ان اقرار الانسان بكون العين  
 ملكا للمدعى عليه كما يمنع دعواه لنفسه يمنع دعواه لغيره وعلى هذا اقرار الوكيل بالخصومة  
 كما يمنع الدعوى لموكله اذا اقر بعد التوكيل يسمعها اذا اقر قبل التوكيل اشار اليه في (جفت)  
 في الفتاوى البخارية رجل مات فقال امرأة لابن الميت كنت امرأة ابنيك في اليوم موته  
 وطلبت الميراث والمهر فانكره الابن وقال انهم ابني لم يكن محمد او انما كان عمي ثم جاءت فادعيت

انها امرأة اتيك عز الى يوم موته وادعت المهر بسمع دعواها والى بيتنا فبينما هم اذ  
 يكون له اسمان (شز) بسمع اذ اذفق المدعى (صح) ضمن كمال الاجارة من المستاجر ثم ادعى  
 هذا الكفيل هذه الدار بسمع (ط) او لو استاجر دارا او قبل الا بسمع دعواها فيه (فصح) فب  
 رادى عليه ان موافقا او يميل الى بثلث المال وصدقه الورثة ثم ادعى كل المال بحكم الورثة  
 لمتهم وعجز من اثبات الورثة فقال ان كنت عجزت من اثباتها فاعطوني ثلث المال بحكم الورثة  
 التي اصل تنتم في فيها بسمع وهذا القدر لا يكون تناقضا (يحب) لا يصح بعد دعوى الورثة (الصح) من  
 اذ دعوى ربه ارفله ان يدعى بثلثها ومن ادعى ثلثها بثلثها ان يدعى بثلثها فهو اجنبيا (يحب)  
 وقال (شز) لا بسمع (فصح) هو (ادعى) على امرأته اراواستحقها وزوجها ساكت لم يدع فيها الامارة  
 ثم ادعى املاك لنفسه بسمع (يحب) الرضى باع ثم ادعى انه باع بغيره فاحش بسمع واذا ادعى على  
 الا بسمع دعوى التمسك وكل امتري الوقف اذ ايجز الوقف ثم ادعى انه آجر باقل من اجر المثل  
 وكل من باع ثم ادعى فساد او بسمع وتناقضه هل الا بسمع دعواها قال استاذنا ما راج فعلى هذا الاحتياح الى  
 الفرق بينه وبين ما في الجامع الصغير انه اذا باع عبد الغير ثم رجع البائع او المشتري انه باع  
 بغيره امرأته لا بسمع (يحب) انكر المودع الوديعة بان جهل الايداع اصلاح اقام بينة على الرد  
 لا تقبل وان انكر الوديعة تقبل (يحب) امرأته صاحبة مع انعان عن مهرها لم يمس ملفوف ثم  
 ابرأت ثم ردت يد المصلح بخيار الروية ثم ادعت المهر بوجهه لا بسمع دعواها ولا يفيد هذا المصلح  
 وعدم صحة الابراء والولاية اخذ مثل المهر لو طهرت من جنس حقيقته ديانة لا قضاء قيل  
 له لم يثبت هل يمكن ابرائها من الدعوى فقال لا لانه قائم مقامها فما يصنع صحة دعواها يمنع  
 صحة دعوى الوارث الا قربان المورث يمنع دعوى الوارث ثم اجاب (يحب) ان مرة اخرى عند  
 الصديق زهان الدين المكي وحكى انه حين قديم (يحب) خوارزم سئل عن هذه امثلة فقال لا يمكن  
 من الدعوى بقبيل له اين يظهر فائدته فقال اذا طهرت بجنس حقيقها لانه لاخذ ديانة وكان في  
 الجامع بحضرة المفتين كاليلد المطاهر وعلاء الجامع وغيرهما يقالوا يمكن من الدعوى فقال  
 (يحب) باورثت عليهم من باع شيئا ثم ادعى انه ملكه وقساو البيع بسبب انه كان باعه قبل هذا المبيع

قال لم اشترأ منه فهو الآن ملكه ايسمع دعواه فقالوا جميعا يسمع الى ابن يرحم الله فيه  
 بئر قال (يسمع) ثم اوجلت المروية في جميع العلوم انه لا يصح الدعوى في مسئلة البيع قال  
 استاذنا لحيون بلغنى عن بعض ائمة زماننا حيلة حسنة لسماع دعواها بعد الابراء وهي ان يقول في  
 الابراء ان كان لي عليك مائة فقل ابراءك او قالت حتى قد عواها الا يكون بنا فضا فتسمع وفي منتخبات  
 (كص) ولو قال لها الزوج بعد الابراء قولى ان اذ عيت هذا المهر فدعواي باطله عيسى جاليت  
 اياك بشوب ملفوف عنه فقال ذلك ثم رأت الثوب ورد به يصح دعواها المهر لانها لما قالت دعواي  
 باطله عن المهر الذي عاير اكله عنه ولا مهر للجمال فلا يصح البراءة فلا يصح قولها دعواي باطله عن ذلك  
 المهر وهذا المهر في الحكم مهر جلد يند فلا يتناول قولها قال استاذنا راج فهد ايدل لها فيمكن من  
 دعواها في الابراء مطلقا حكيت عن ائمة الجامع وهكذا رايت في الابراء مطلقا جواب الاخوين زين  
 والائمة وابن هان الا ائمة الترخمانين (يسمع) ولو قال لا تعلق لي ملى فلان فهو كقول لا حق لي ببله فيتناول  
 الذين والاعيان ولو قال لا حق لي عليه يتناول الذين دون الاعيان (كص) اقرانه لا دعوى  
 له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعى عليه بحكم الوكالة لغيره يسمع وفي منتخبات (كص) برواية  
 هشام عن محمد اذا قال لا حق لي في هذه الدار ولا دعوى ولا طلبة ثم زعم انه وكيل رجل في دعواها  
 اقبل ذلك منه وهكذا في (شيب) قال استاذنا راج وما حكى (يسمع) عن منتخبات (كص) انه ذكر في  
 (شيب) انه لا يسمع دعواي لغيره فهو سهو وقرره غاية التقرير (يسمع) ادعى ملى زيد عشرة دنانير  
 مطالقة او بسبب ثم اقران لزيد عليه عشرين دينار الا يسمع دعوى العشرة يعده منه وعنه دفع الي  
 غيره اما ان لا يبلغها الى فلان وكان بين الدافع والرسول اخذ واعطاه فلان دفع الدافع حجة للرسول  
 ان لا دعوى له عليه ثم ادعى الامانة عليه فقال الرسول في الدافع انك اقررت بان لا دعوى لك  
 علي لا يسمع هذا دفع وقوله لا دعوى لي عليه ينصرف الى سائر التعلقات قال وعلى هذا اذا ادعى  
 عليه دعوى معينة ثم صالحه واقران لا دعوى له عليه ثم ادعى دعوى اخرى يسمع وينصرف الاقرار  
 الى ما ادعى او لا لا غير الا اذا اعم فقال اعي دعوى كانت فحينئذ لا يسمع اية دعوى كانت واجتنبها  
 في (ط شيب) ادعى عينا في يد انسان فقال انه لي فساله القاضي البينة فاقام بينة انه ملك فلان

وَأَنَا وَكَيْلُهُ بِالْخِصْرِ مَطْمَحٌ وَتَقْبَلُ بَخْلًا مَالُ الْوَالِدِ مَكِّي ثُمَّ قَالَ إِلَهُ مَنكَ تَلَانٌ لَا يَطْمَحُ (يُصَحِّحُ) إِلَّا لَدَى إِدْمَا  
 عَلَى رَيْدٍ أَوْ قَالَ تَدَا شَعْرَتُهُمَا مَكْمٌ فَطَوَّلَتْ بِاللَّيْنَةِ فَقَالَ لِي الدِّبْعُ اشْتَرَيْتَهُمَا مِنْ رَيْدِكُمْ حَالٌ مِنْكُمْ  
 لَا يَسْمَعُ مِنْهُ هَذَا الدِّبْعُ وَفَعْلُهُ يَاعِزُّ مَا وَصَلَتْهَا إِلَى الْمُشْتَرَى وَتَصَرَّفَتْهَا مَعَ زُرْعَا وَبَنَاءٍ وَجَارٍ مَا كَتَبَتْ  
 ثُمَّ الْآنَ يَدْعُو إِلَهُمَا مَكْمٌ لَا يَسْمَعُ دَعْوَاهُ إِنْ كَانَ حَاضِرًا رَأَيْتَ الْمُبْتَاعَ وَالتَّسْلِيمَ وَطَارَ كِتَابُ وَرَقَتِ تَصَرُّفُ  
 الْمُشْتَرَى قِيلَ لَهُ فَلَوْلَمْ يَحْضَرْهَا الْمُشْتَرَى وَلَكِنْ كَانَ سَائِرَ كِتَابِ وَرَقَتِ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ قَالُ لَا يَنْقُطُ دَعْوَى  
 الْجَارِ بِهَذَا الْقَدْرِ بَخْلًا مَالُ الْخِصْرِ لِلتَّحَارُفِ فِيهَا إِذَا بَاعَ وَصَلَتْ وَلَهُ أَوْ زَوْجَتُهُ حَاضِرَةً مَا كَتَبَتْ حَيْثُ  
 يُسْقَطُ بِهَذَا الْقَدْرِ رَدُّهَا (يُصَحِّحُ) ادْعَى عَلَى رَيْدٍ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِ كُلَّ أَدِينَارٍ أَلَيْسَ نَعْمًا إِلَى خَرِيصَةٍ تَلَانٌ  
 وَفَجَعَلَ رَيْدٌ وَخَلَّفَ ثُمَّ ادْعَى عَلَى الْمَدْعَى بِتَحْكَامِ الْمَالِ عَلَى طَمَرٍ وَقَالَ إِنَّمَا دَفَعْتُهُ لَكَ لَيْدٍ نَعْمًا إِلَى خَرِيصَةٍ  
 لَوْ زَعَمَ إِنْ دَعْوَاهُ عَلَى رَيْدٍ كَانَ أخطاءًا وَطَعْنًا لَا يَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَى طَمَرٍ وَلِلتَّنَاقُضِ (ط) وَلَوْ أَقْبَرُ بَارِضٌ لَا يُبَاسَ  
 وَلَيْتَ هَارِزٌ دَخَلَ الزُّرْعَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرٍ وَرَأَى فِي الرُّوْضَةِ تَلَانٌ وَأَنْ أَيْتَمَ الْمُقَرَّبِينَ إِنْ الزُّرْعَ إِلَى  
 تَلَانٌ تَلَانٌ زُرْعٌ فَلَمْ يَكُنْ أَقْرَبُ بِالزُّرْعِ مَا نَعْمًا تَبُولُ يَنْتَه عَلَيْهِ لَمَّا كَانَ أَقْرَبُ بِهِ لَكَ تَبْعًا وَصَمْنَا  
 لَا أَقْرَبُ بِالْأَرْضِ وَيَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَسْأَلِ (عَلَيْكَ) لَوْ قَالَ أَلَيْسَ لِي مَعَهُ أَمْرٌ شَرْعِي  
 يُبْرَأُ مِنْ دَيْنِهِ وَعَلَى دَعْوَاهُ فِي الْعَيْنِ (عَلَيْكَ حَمْدًا) أَقْرَبُ بَانَ الدَّارِ التِّي فِي يَدِ تَلَانٍ مَلِكٍ رَيْدٌ ثُمَّ ادْعَاهَا  
 الْبَيْتَةَ لَا يَسْمَعُ وَتَقَالَ تَحْيِيَّةٌ لَا يَسْمَعُ إِلَّا إِذَا ادْعَى تَلَانٌ يَلْقَى الْمَلِكَ مِنْ رَيْدٍ وَقَدْ مَرَّ عَنْ (عَلَيْكَ) حَلَّافٌ هَذَا  
 (عَلَيْكَ) أَقْرَبُ لَاحِقٌ لِي فِي مَجْعَدٍ وَدَعَا دَعَا تَلَانٍ ادْعَى فِيهَا وَقَفَ عَلَيَّ وَأَعْلَى أَوْلَادِي فِيهِ اِخْتِلَافٌ  
 الْمَلِكُ حَزَنٌ وَفَعْلُهُ لَوَمَاتٍ تَحْنُ وَرَدَّةٌ يَقْسَمُوا الشَّرْكَاءَ مِنْهُمْ وَأَبْرَأُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ صَاحِبُهُ عَلَى جَمِيعِ  
 الْبَيْنَاتِ وَتَحْنُ ثُمَّ ادْعَى الْخِصْرَ الزُّرْعَةَ يَنَامُ عَلَى الْمَيْتِ يَصْحُحُ دَعْوَاهُ (ط) ادْعَى بَعْضُ الْوَرْدَةِ دَيْنَانِي الْبَرَكَةَ  
 بَعْدَ تَمَامِ الْقِسْمَةِ صَحَّحَ وَلَهُ أَنْ يَتَقَبَّلَ الْقِسْمَةَ وَلَوْ ادْعَى اِعْتِمَادًا مِنْ أَصْيَانِ التَّرَكَةِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الْمَيْتِ أَوْ  
 وَهَبَهُ الْمَيْتَ لَهُ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ لَا يَسْمَعُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ (عَلَيْكَ) دَفَعَ بَعْضًا مِنَ التَّرَكَةِ لِلْغَرِيمِ ثُمَّ قَالَ كَانَ الْمَوْتُ  
 أَقْبَرُ بَانَ الْعَيْنِ وَمَا كَتَبَتْ حَلَّتْ ذَلِكَ لَا يَسْمَعُ مِنْهُ (يُصَحِّحُ) رَيْدٌ مَلِكٌ فَادْعَى أَرْضًا مِنْ تَرَكَةِ أَخِيهِ  
 الْمَيْتِ مَوْرُوثَةً مِنْ وَالِدِهِ حَامِيًا إِدْعَاهَا مَلِكًا عَلَى الْخَصْمِ لَوْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ الْأَقْرَابُ صَدْرًا مِنْ أَخِيهِ الْمَتَوَلَّى  
 إِلَيْهَا ثُمَّ يَصْحُحُ وَلَا تَبْلَى بَيْنَهُمَا (عَلَيْكَ) لَمَّا لَتَ مَنْ زَوَّجَهَا الطَّرِيقَ بِشَوَاطِيرِهَا إِيَّاهُ ثُمَّ ادْعَتْ أَنَّهُ كَانَ



قال فلما لا يسمع ولا تقبل بينتهما بل لك ولوقالت ما علمت وقوع الثالث لم يصدق قال استاذنا راج  
 نوقده به حيث المعنى لانه وان كان تنافضا لكن في امرين وفيه الحفاء ومن حيث الرواية ايضا قد  
 ذكر في (ط) عن ابى يوسف رجل مات تقياً صمت امرأته وله الميراث وهم كبار وارقروا انفاز وجة  
 الميت ثم اقاموا بيعة ابن زوجها كان طلقها فلما في صحتها فاتهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث  
 وكل لك قال ابو حنيفة وابو يوسف راج في امرأة اختلعت من زوجها بمان ثم اقامت بيعة انه كان  
 طلقها ثلثا قبل الخلع وكذلك الامة المكاتب والعبد والزواج والزوجة فاتهم يرجعون على الاخذ بناء  
 على ما من من المعنى (فج عك) امرأة ماتت فطلب زوجها من ورثتها براءة من المهر فابوا واعطى  
 المهر ثم ظهر له بيعة ابن امرأته ابنة في حال الصبحة ولم يعلم الزوج بذلك فله ان يرجع بما اعطى من  
 المهر ديانة فهل يشير الى انه لا يرجع عليهم قضاء وقد مر في جتن هذا الكلام طريق وسئل استاذنا راج  
 بمن ادعت المهر على زوجها فقال انك اختلعت بمعنى بالمهر وعجز عن البيعة فاقام بيعة على انها  
 ابنة من المهر فقال ينبغي ان يقبل لان دعوى الخلع بالمهر ليس اخرار ابقيا بالمهر وقت الخلع فان الخلع  
 بالمهر يصح وان كان المهر موعدي (لمنح) امة خالفت بولك فقال مولاهما هو من غيري هذا او صدقته الامة  
 بغيرها ما كان المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها جارية حرة تسخ لان دعوى فيما فيه حكمة  
 لا فرق ليس بشرط فلا يكون التناقض ما تغير وعنف دعوى ان هذا ولد ارزها عندي فلان وهو يملكها  
 لوسيلة لها التي وهي في ذلك بغير حق فقال نعم هي رهن عندك ولكن قل استأجرها من ذلك فلان  
 قبل ان يرضى لا يسمع دعوى الاستيجار ولو قال رهنها فلان عندك يسوع دعوى الاستيجار قبله وعنه  
 قال لا تخز لا دعوى في غايك اليوم ليس له ان يدعى عليه بعد اليوم وهي في جمعة وعنه لو اثنى  
 الزوجين وانفرتا انه لا دعوى لها عليه فلما انك على عليه بعد ذلك ثقة العدة قال استاذنا راج  
 وقيل ليس لها ذلك وقيل نعم ان لم تبلغ اخصا وخمسين سنة فحكيت له هل ين الجواب انما سئبل هما  
 وقال لو اخذت بالعدل انه لا دعوى لها عليه فلما ان تطلب عنه بالعشي فالثقة لانها تجب ساعة  
 فساعة وفيما مضى الكافي والاقرا من المدعي الذي في يد ية الشئ به على واجبه الصلح لا يمنع  
 من المدعى ان يطل الصلح بوجه الوجوه والاقرا من الذي هو في يد ية عند الصلح بواجبه رده

وبه ليه اذا بطل الصلح يعني به اذا اقر المدعى في ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح  
 يبطل اقراره الذي كان له فيه فله ان يدعى بعد ذلك والمضى له ان يقر عند الصلح بان هذا  
 الشيء للمدعى ثم بطل الصلح فانيه يقر في ذلك الشيء فاني المدعى على شئ واحد كايام مشوشة لكن  
 (يشن) او القاضي الصلح وقر بان المراد بالقرار عند الصلح الاقرار في صحت حتى يبطل بطلانه  
 كالزمنية بالاحكام في ضمن البيع وهو اختيار واستاذ فان (فتح) يعني بان الاقرار وان لم يكن في صلب  
 عقد الصلح لكنه بناء على الصلح التام لا يمنع الدعي بعد ذلك (شن) اي اقر بعد الصلح فن جميع  
 دعواه وخصوماته صحيح وان لم يحكم بصحة الصلح الحسن الاسلام محمود وراحم بن اسد ادعى  
 عليه محذورا يقال اشتريته من امك واجزته فانكرتم قال اجزته ولكني كنت غير بالغ بالقول  
 قوله ومنها ادعى عليه مجبور اربسبب الشراء من غلاته وهي تبلكه فقال ذواليلد هو ملكي ايرثا  
 امن ثم سئل المدعى في مجلس الحكم هل سلمت اليك غلاته هذا المجد ود فقال لا لانها كانت  
 ماحزة من التسليم لا يسمع القاضي هل والدعي (شن) ادعى عليه اني دفعت الي فلان دراهم وقبضتها  
 منه ثم ادعى انك قبضتها مني لا يصير من افضال ان يدعى المدعى بالموذع وعنه انه ادعى عليه مائة  
 غطرية عشرة منها عدية ثم ادعى في مجلس آجر مائة غطرية عشرة وشهد الشهود بذلك يسمع  
 رواية اذا قال اردت بالعدلى العطر يفي قال استاذ فانك فعلت هذا الواحى عليه مائة عدية عشرة  
 منها فلوس ثم اذنى في المجلس الثاني مائة عدية وشهدوا بمائة عدية ولم يروا ان يشهدوا  
 فلوس يسمع وتقبل وهذا احسن فانه لا فرق في اعراضا بين الكلامين (شن) ادعى مائة درهم وقال  
 بالقرار مائة بعضى هم دادم وبعضى غطري وكواهلان برصد غطري كواهي دادة اندا جاب اكر برقرار  
 كواهي دهنلي بر غطري فشنونك ولو ادعى قبضا وشهدوا على القبض لا يسمع لانه يكون تكلم بملأ شهادته  
 (لشن) ادعى عليه ارا لانها ملكي رهنها من والدك فلان بن فلان بكب اثم مايت والدك وتركها  
 لي ايدك فعليك ان يقبض الدين مني وقبلم الدار الي فاكره وشهد الشهود على وفق دعواه ولكن  
 زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه هذا غير حق يقبل هذه الشهادة لان  
 بانكاره الرهن صارت به غير حق وكذا الوقال المدعى وفي يدك بغير حق يسمع لما مر بابا بها

يتعلّق بجواب المدعى عليه <sup>(بمذ)</sup> ادعى عليه عند الحاكم قلم يجب لكن قال واحد من اهل المجلس  
 كه ويز اريد ين يدعو على غيره اذ في نيفت فاقام المدعى بناء عليه بيعة يتجو زلقاضى ان يحكم  
 بهذه البيعة ولو كان المدعى عليه ساكنا فاقام بيعة فقيروا وابتان فهذا اكل لك (شهر) بزا من مرفه  
 معتقل اللسان و للناس عليه خصوصاً مات فانه يكتب جوابه وحلفه (ط) ان علم القاضى ان المدعى  
 عليه اخر من يأموره بان يجيب بالإشارة ويعمل بالإشارة فان اشار بالاقرار ثم وان اشار بالاقرار  
 عرض عليه اليه فان اشار بالاجابة كان يميناً وان اشار بالاباء يكون نكولاً فيقضى عليه وان مرفه  
 القاضى اخر من اصم يكتب له و يأموره بان يجيب بالكتابة وان لم يعرفها وله إشارة معروفة يوم  
 بالاشارة ليحجب ويعامل معه كعامل لاخرس وان كان مع كونه اخر من واجه واعمى فالقاضى  
 ينصب عنه وصياً و يأمّر المدعى بالخصومة معه اذ لم يكن له اب اوجد اوصيهما \* باب دعوى اولية  
 الملك بالنتاج <sup>(أو لمّا في مغناه)</sup> (فع ونب) ادعى بقرّة كل واحد منهما انها نتجت في ملكه لكن قال  
 احدهما مثل سبتين وقال الآخر مثل ثلث سنين وظهر انها بنت ثلث سنين فادعى الاول ملكاً مطلقاً  
 و اقام بيعة عليه لا يسمع دعواه بعد ذلك (حك) ادعى عليه عمارة دار ان اياه بناها منذ ستين سنة  
 وادعاهاد واليد كل لك و اقام بيعة قال هذا القدر لا يكفي في الدعوى حتى يقول مات ابي وتركها  
 ميراثاً على ولو قال ذلك و اقام بيعة في بيعة ذي اليد اولى قال استاذ نازح فعرف بهذا ان بيعة ذي اليد  
 يحكم يكون اولى اذ ادعى اولية الملك بالنتاج و فجوه عنده فكل اذ ادعاه ذلك عند مورثه (ج)  
 وان اقام الخراجان البيعة اجلهما بالنتاج والآخر بالملك المطلق فصاحب النتاج اولى \* باب الدفع  
 في الدعوى \* (فع شهر) ادعى عبد اعليه ملكاً مطلقاً فقال ذو اليد دفعا قل ادعيته علي في غير مجلس  
 الحكم تجله بسبب فليس بدفع وعن (قع) دفع مسموع (حك) مثله (ط) المدعى عليه ملكاً مطلقاً  
 ولو قال للمدعى دفعا انك ادعيته علي قبل هذا بسبب يكون دفعا قال استاذ نازح فلعل معاملة المحيط  
 فيما ادعى انك ادعيت في مجلس الحكم ان صح ما اجابه وفي (حك) ما يدل على الاطلاق (فع)  
 اربع ضيعة ابنه البالغ بغير اذنه فاذا غاها الابن على المشتري فقال انك قبضت بعض الثمن فقد اجزته  
 فاقام الابن بيعة ان والى قبض جتمع الثمن وقت البيع لا يكون هذا دفعا وعنه لو قال المدعى عليه

هو لاء الشهود ادعوا هل الشئ قبل هذه الدعوى لا نعمهم واقام بيعة لا يكون دنا (ط) ان قد حرج  
وكل الو اقام بيعة ان الشاهد كان يدعى الشراكة فيها (شر) مثله (مسي) ادعى عليه شري باليزه  
منه وانكر فاقام بيعة فعال اشترته منه ولكن رد دته عليه يسمع لا مكان التوفيق لان الشئ يحمله  
كالمعدوم (نم ثبت) ادعت الخلع فانكر فقصى بالعرفه بالبيعة فقال حالعتها ولكن تروحتها يسمع  
وبهذا امرى ان الدعي المسموع قبل القضاء يسمع وبعد القضاء لا يسمع (نم) ادعى عليه شري حماره منه  
فانكر البيع فانام المدعى بيعة فادعى ذواليد انه سمع البيع معنى يسمع لان الاثكار فيما عدا البيع يسمع  
فلا يكون تناقضا وقيل له وجه ترمق فان يقول ما نعتك بل ناع وكيلي وانت مسحت البيع معنى ثم هل  
يشترط ذكر التوفيق قيل لا يشترط وقال (ط) يشترط (ط) ادعى عليه شري عدله وانكر واقام بيعة  
فقال المائع دعائك رد دته على بالغيث طمخ دعواه ويسمع بيته (شمسي) لو قال المدعى عليه  
بالبيعة اشترتها من فلان فادى هذا المدعى ما يى ملت له انما اشترتها من فلان فقال اشترها منه  
يهودى (فع) لا (عتج) يد روعيرهما ادعى عليه محله ودلوا واقام بيعة فقال ذواليد دعائيس له  
هل الدعوى علي لا نه كان يد ميه على زيد نسمسا والآن يد منه على مطلقا لا يسمع هل الدعي وفي  
(ط) يسمع وقد مر من (عتج) حلاه (ط) لو قال عد غير القاصى هل العين ملكى بسبب الشراء  
من فلان او قال بسبب الارث منه ثم اما دها عد الحاكم ملكا مطلقا لا يسمع دعواه ادعت ذلك منه  
وهذا اذا كان ادعى الشراء من رجل معلوم فان ذكر اسمه واسم ابيه وحده وما اشبه  
من اسباب التعريف اما اذا قال اشترته من رجل لا امره او من رجل او من محله لم يرد عليه  
ثم ادماه عد القاصى ملكا مطلقا يسمع وان ثبت ذلك عنه قال استاذ نارج يعرف بهذا ان  
الصواب حلاى ما احابوا به والصواب ان ذلك دعي مسموع اد ادكر صبا معلوما (فتح حمه)  
ادعى عليه صيغة انما كانت ملكا لاهم اجهة الشراء ما يت وروثها المدعى فانكر ثم ادعى بعد  
ذلك انما كانت ملكا لاهم مطلقا وروثها منها يسمع منه بعد رباى الجهة ها لا نه يدعى  
البحالين الارث منها (بمح) ادعى على حتمه مهرته الميت فقال الرأبى من مهرها حال صحتها  
فقال الاب ليس لك دعوى الا براء لا يك امرت بعد موتها وهذا المهر يسمع منه هل الدعي

وكتب كثر من الغتين منهم القاضي علاء الدين المروزي انه دفع الدفع فلا يسمع فانكر (بمعنى) جوابهم  
قال بل هذا دفع مبتدأ لان دعوى الاباء ليس بدفع لدعوى الاب بل هو اقرار بدعواه كما اذا ادعا  
الاصل والادعى عينا فقال ذواليل قد اشتريته منك فادعى المدعى اقراره وجرت هذه المباحة  
فيجامع الجرجانية فلم يجيبوه بجواب شاف (بمعنى) لو اقام الخارج وصاحب اليد بينة بالنجاح فقصي  
القاضي الذي اليد اولم يقض حتى قال الخارج لذي اليد انك مبطل في دعوى النجاج لانك اقررت  
انك بعثت هذه الدابة ثم اشتريتها يسمع هذا الدفع وبينته لانه اذا باع ثم اشترى فهو املك حادث  
فمبطل دعوى النجاج ونحوه في (ط) ادعى الخارج النجاج فقال انك مبطل في هذه الدعوى لانك  
اقررت انك اشتريتها من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى (فمعنى قب) باع دابة ثم ثقلها وادعاه عليه  
بغيب بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر عليه انها ملكه نتجت عنه في ملكه وادعى ذواليل النجاج ايضا  
لا يسمع منه لان الاقالة بيع جدي وتخلل البيع يبطل دعوى النجاج (قب) اشترى ثورا وقبضه فادعى  
عليه رجل انه ثوره مرقق منه واقام بينة فقال المشتري هذا الثور نتج عند البائع واقام بينة يسمع (شز)  
ادعى عليه خمارا واقام بينة ثم ذواليل اقام بينة ان هذا الخمار نتج في ملك بائع بائعي فلان  
خوارثم دعواه فهذا دفع اذا ذكر الثمن وذكر قبضة (قب بئس) الوصي ادعى عقار للصغير فقال ذواليل  
بأوصي القاضي له فملك بئس المثل لحاجته الى قضاء الدين فقال الوصي نعم ولكن وقع  
في دابة باع بئس فاحش او ترك الميث منقول لا يفي بالدين فلم يكن بيع العقار محتاجا اليه  
انما بينة يسمع (بمعنى) ادعى عليه عشرة دنانير فقال ذفا انك اقررت بالفارسية كه مرالين مدعا  
عليه جيزي خراستي ليست فهل اليس بدفع لاحتمال انه كان دينامو جلا فلم يكن له المطالبة قبل  
المحل (فمعنى) ادعى عليه دينا فقال كنت وقت الاقرار مصر وما بان تاريخ يماري وي ظاهر بوده است  
يصح هذا الدفع (بمعنى) ادعى عليه ارضا فقال ذفا انك مبطل في دعواك لانك ادعيت على فلان ثمن  
هذه الارض يسمع (قب) ادعى عينا واقام بينة فقال ذواليل ان احد شاهدك قد استماهمني واقام  
بينته لا تقبل (شز) استلم الشبيه ثم شهد لغيره عليه نقبل (شز) اقام بينة انك غصبت حماري وهلك في  
يدك فقال ذواليل ذهبت بحماره لكن باجازه واقام بينة تسمع وتقبل (بمعنى) ادعى على اخي الميث

دينا على الميت فقالت لم أر له فان للميت ائنا لا نتجزي الا نندفع منها الخسومة بغير رتبة (شيخ)  
 العينة القائمة لدى اليد متى اقرار المدعى على انه لا حق له فيه وانما هي لعلان دافع بمسروع (ط) على ان  
 يد رجل يقول ليست لي لا يصح نفيه ومواع كان له جنين من مزارع او لم يكن حتى لو ادعى اياها جازح وادعاهما  
 ذواليد بعد ذلك يصح دعواه على رواية كتاب الدعي وعلى رواية الجامع الصغير اذا كان هناك  
 مزارع صح نفيه وليس له ان يدعي عليه بعد ذلك لنفسه (عكس جرح) ادعى عليه ضيعة واقام بيعة  
 قبل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقرب بنصف هذه الضيعة لي واقام بيعة بنفسه القاصي له  
 بالنصف وسلمه اليه ثم اقام رجل آخر بيعة انى اشتريت جميع هذه الضيعة من المدعى عليه قبل  
 اقراره لك بثلاثة اشهر فقبل القضاء له اقام ذواليد بيعا بيعة فادعى ان المدعى عليه اقرب قبل شرائك  
 ستة اشهر انه لا حق لي في هذه الضيعة قصى القاصي بطلان دعواه ببيع ولا يبطل حكمه في النصف  
 والذي حكم به للمدعى ودفعه هذا مسروع قال ابو القاسم جرح جرح جرح جرح جرح جرح جرح جرح جرح جرح  
 ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم يتجدد دليل الحق (جرح) ادعى ان له اشترى هذه الضيعة من  
 فلان من خمسة اشهر واقام بيعة فقال ذواليد ان ذلكم العلان الذي اشترى منها منه اقر قبل شرائك  
 ان لا حق لي في هذه الضيعة واقام بيعة فهدى ادفع (عكس) كذا يقولون هو دافع وانا قول في زمانى  
 ليس يد مع لظهور المقتلة في ايوان القضاة ومن (ادعى) اذا كانت في بيعة المدعى انه يشتريه  
 من فلان وهو ملكه او في يد رجل البيعة ولا يلتفت الى المدفع (عكس) ادعى عليه ضيعة انها مزارع  
 من فلان واقام بيعة فقال المدعى عليه دعوا ان اليك باعها منك اقراره لا حق لي فيها وانما هي  
 لعلان والى عليه شهود باصهار فهدى ليس يندفع (جرح) ادعى عليه ضيعة ارثا من جدته فادعى  
 واقام بيعة فقال ذواليد كان لجدته ابن فائس ولم يعلم خبثته ولا موته ولم ترض ملكه بحكم موته  
 واقام بيعة لا يسمع وهو نقول في ابيات ملك للغير (عكس) لا يسمع (جرح) ادعى عليه ضيعة انها  
 ملكه واقام بيعة فقال ذواليد المدعى اقر قبل ذلك ان هذه الضيعة كانت ملكا لعلان يدعها الى ارضها  
 بحجة جاركين تسمع (عكس جرح) ليس يدفع لانه ادعى ملكا مطلقا فيجوز ان يملكه بعد ذلك (جرح)  
 ادعى عليه ضيعة ادعاه ملكه واقام بيعة وقضى القاصي وسلمها اليه ثم اقام المدعى عليه بيعة ان المدعى

أقر قبل ذلك والد عوى أنها منك فلان وفي يد عى عن جهة جاكين فهو دفع واجاب بمثله (عك) ثم  
 (خو) ادعى عليه دار أنها ملكه وأثبتته بالبينة ثم أقام المدعى عليه بيعة أن المدعى باعها من زوجته  
 وباعتها هي متى يسمع (ط) ادعى عليه عبد أو أثبتته بالبينة فأقام المدعى عليه بيعة أنك بعته من  
 فلان الغائب فعلى ما عليه أشارات الجامع والزيادة لا تقبل وذكر الناطقى في اجناسه أنها تقبل  
 قيل فعلى الد عوى ثم إذا قبلت وإن لم يدع تلقى الملك من المشتري فاولى أن تقبل إذا ادعاه (عك)  
 (عك) أقام المدعى بيعة فقال المدعى عليه إن لي دفعا شرعيا للقاضي إن يقضى إذا قامت البيعة  
 المعادلة ولا يلتفت إلى مثل هذه المقالة (خمر) يكلفه أن يأتي بالدفع فان الباطل كان له أن يقضى  
 ويبقى له حق الدفع قال استاذ نارج ولم يذكر حد الا بقاء ولعله ما في (ط صغر) ادعى المدعى  
 عليه الدفع وطلب من القاضي ألا مهال يمهله إلى المجلس الثاني (عك) أقام المدعى البيعة  
 وطلب القاضي من المدعى عليه دفعا فعجز عنه يقضى القاضي يعني لا يؤخر (خمر) يقضى والقاضي  
 ظالم في تأخير الحكم محمد بن علي الكرايشي تأخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم (خمر) أتى بدفع صحيح  
 وقضى القاضي بطلان دعوى المدعى ثم أعاد الد عوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه إلى إعادة  
 ثم عنه ولا ينقض الحكم به إذا ثبت ذلك بالبينة (خو) ادعى عليه شيئا أنه اشتراه من أبيه  
 من قبل عشرين سنة والاثبات بالخال فأقام ذو اليد بيعة أنه مات مثل عشرين سنة يسمع وقال عمر  
 لا يسمع قال استاذ نارج والصواب جواب الحافظ فيمنع أن يحفظ فانه كان يحفظ أن زمان الموت  
 بعيد خل تحت القضاء وهي في (ط) في الشهادات والد عوى (خج) ادعى عليه كذا دينار وأقام بيعة  
 أنه أقر عندهم في شهر ربيع سبع وثمانين وأربع مائة فقال المدعى عليه لم أكن بخوارزم وقتئذ وكنت  
 غائبا ولم أعلم القاضي غيبته وقتئذ لا يسمع هذا الدفع (عك) كذلك (عك) أنه دفع عند بعض  
 العلماء للقاضي أن يسمع (ط) كل بيعة لا يكون حجة شرعا فهي من النيات منها ما ذكر ابن سماعه من  
 أبي يوسف رح شاهد أن شهد المي رجل بقول أو فعل يلزمه بذلك أجرة أو كتابة أو بيع أو قضا أو مال  
 أو طلاق أو عتاق في موضع وصفاه أو في يوم مميته فأقام المشهود عليه بيعة أنه لم يكن في ذلك الموضع ولا  
 في ذلك اليوم في ذلك الموضع لم يقبل منه البيعة على ذلك وكل أكل بيعة قامت على أن فلانا لم يقبل لم

: بمعل لم يقر قبل ان يقر من النصارى (حسب) باع لورده من رجل ثم باعها من رجل آخر فاذن الماني من  
 الاول بيعة انها كانت رهنا عندى وقت شرائك فكان بالملا فاقام الاول بيعة انام وبيك كان مقبليا وقت  
 والشراء لم يسمع (بعك) لورده فسمع قال امتاذا نارج وهو الصواب لان الدين اذا مضى ينقل  
 والبيع وان بقى رهنا قبل الرد واليه اشار القن وراى في مختصره لوى فتنة منور (شبح) الماى عليه اذا  
 رادى غلاماى دجوى الماى قبل اقامة البيعة لا يسمع (صح) اذى عليه منقولاً انه فحبه مند فعليه  
 فزوه ان كان قائماى به لورده فتمته ان كان ماكلوا فاقام بيعة فاقال لى الذفع انك اردعته هند فلان وهو  
 رلى به لا يسمع لان التوسيع يتصور بعد الايداع قيل له لو لم يداج التوسيع بل اذى عليه الماى به  
 بغير حق والمسئلة بجبالها لا يسمع الذفع وليس يحسم لى اثبات بل المغير (شعب) اذى عليه حجارا  
 انه ملكه سرق منه منى شهرين واقام بيعة واقام ذواليد بيعة ان هذا الحجار ملكه ولى به مند  
 هنة وحين يزهم انه سرق منه كان لى به لا يندفع بها بيعة الماى (صح) مثله قيل اذى عليه  
 امراة لى به واقام بيعة فاقام ذواليد بيعة انك قلت لى طلقها مشير اليها لا يندفع الذعوى اذا  
 وفق الماى (ظمر) اذى عليه مالا معلوما واقام بيعة فاقام الماى عليه بيعة على اقوال الماى  
 انه استولى من هذا المالى اكثر اذى به لا يبطل دعواه فيما سوي ذلك لانه لم يظهرك لى الشهادة  
 بانهم ما ينو اسبب وجوب المالى ولم يعزوا استيعام بعضه فباللهم الشهادة على جميع المالى  
 كمن اذى به الف درهم فشهد بالشهود على الف وخمسائة فقال الماى لى كان اصل حقى كل لك  
 لى متوفيت خمسمائة لا يبطل البيعة فى قد لا لف كل هذا باب فممن يقر بطلان حقهم  
 يقضى عليه بخلافه فيصير ملكا باشرعاً وما لا يصير ملكا (شمر) باع جاريتته واخذ ثمنها واستحق  
 ذلك الثمن فقال البائع للمشتحق قيل القضاء كانت هذه الماى فائز لك لكن دفعتها الى المشتري  
 ليقضى بالثمن فدفعها لى فافكر المشتحق فخلقه البائع عليه فخلف وقضى عليه بالثمن واخذ منه  
 فللبائع ان يرجع على مشتريه بالثمن وكن الغزاي وعلاء العوامى وغيرهما اذى عليه ضبعة  
 فافكر واقام بيعة واقام الماى عليه بيعة انى اشتريتها من فلان وكنت راضيا به فاقضى عليه بالذفع  
 فله ان يدعى ذلك الثمن على البائع يحكم ان القاضي جعله راضيا بذلك (بمر) شهدوا بالعلم



بين زوجين ، أنكر أن الخلع وقضى بالحرمة بثبت المال ضمنًا للزوجات الخلع وان اشترط الذي جوى  
 في اثبات المال قُضِيَ \* باب الخصمين يتنازعان ولا بينة لولا خلع منهما كيف يقضى وقيل من يكون قوله  
 بولي \* (س) اثنا لرجلين ولدت أحدهما جحشا والآخرى بغلا واذ هيا الميخل فهُوَ بينهما ما  
 الجحش لبينة المال فظيروه استأن لرجلين ولدت أحدهما ذكرا والآخرى أنثى واذ هيا التي كور  
 وذكره في (ط) في امرأتين فقال الذكرا لهما ولا أنثى تربي من بيت المال لكن (ب) بهما فكيف فيه  
 شكالا (ش) رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهابها بالمرابحة لم ماتت فادعى ورثتها  
 أنك كنت تتصرف في مالها بغير إذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل ياذنها فالقول قول الزوج  
 قال استاذنا رَح وَهِيَ احسن ينبغي أن يحفظ فان السبب الموجب للضمان موجب لا إذا ثبت  
 إذنها ومع هذا القول قوله لان الظاهر شاهد له لان الظاهر ان الرجل لا يتصرف بمثل هـ المتصرف  
 على مال امرأته إلا بإذنها والظاهر يكفي المدعى \* باب دعوى كون العين في يدك \* (ص) أقام البينة أنه  
 كان في يده لم يقض له ولو اقر ذو وليد أنه كان في يد المدعى دفعت له إليه \* باب دعوى الرق والحرية \*  
 (م) ادعى الرق عليه فقال انا حر الاصل من ابوين حزين واقام بينة ثم ادعى الرق مرة  
 اب المدعى عليه يسمع بالاتفاق وفي الام خلاف (ف) ادعى عليه انه مملوك فقال  
 بفلان الغائب فان اقام بينة تندفع عنه خصومته والا يقضى بينة المدعى ثم ان حضر  
 سائب فلا سبيل له على العبد حتى يقيم البينة (ظ) عبد صغير في يد رجل ادعى عليه حرة  
 ممة انه ولد لها ولد ملي فراش النكاح حرا مسلما فانكروا عم انه عبك فطلبت منه وكيل لسماع  
 البينة ودعواها ان غاب فوكل به وغاب فاقامت البينة على الوكيل قبلت بيتهما عليه في حق النسب  
 والحرية عليه ان كان لا يعبر عن نفسه وان كان يعبر الصغير عن نفسه يرجع الى تضرع يقه للاحد هما  
 \* باب الدماء والنصومات واليمينات في الهبة \* (د) اقام وارث الوأهب بطلان موته بينة ان  
 ابي وهب هذا الشيء له هبة فاسقط على اخيه منه يسمع (ب) اختلف الموهوب له الوارث مع وارث  
 آخر ان الهبة كانت في الصحة والمرض فالقول قول من يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة  
 وانما تنقض على الموت وقد اختلفا فيه فالقول لمن ينكر النقص وهكذا (ف) وقيل القول للولي

يدعى المرض لانه يكرل روم العقد والملك \* ناب الدعاوي والاختلاف في المورثات (بسر)  
 مات من زوجة واح واثمة مات ايضا قال الاح مات احي بعد موت امه وقالت المروحة بل مات  
 احر كبل موت امه فالقول للمرأة والاصل في هذا الحسن ان المروحة متى اختلعت في تاريخ  
 موت الامار او اصله فالبينة بينة من يدعى ريادة الارث والقول قول من يكر (بسر) ادعى  
 على واحد من ورثة ميت دينا واثمة والتبركة في يد احسنى للمدعى عليه ان يطالب التركة من  
 الاحسنى (لمحج) مات من زوجة وابن صغير ونسبت فباعته ارضا من تركة زوجها ورثمت امه  
 دفعها اليها بمهرها فبلغ الابن وادعى نصيبه من الارض على المشتري فقال كانت ملكا لا يكر قبل  
 موته واكر ان يكون ملكه الى وقت الموت لانه دفعها الى زوجها فحتم بالمهر لا يطالب المشتري بالبينة  
 بل يورس بالتسليم لما اقر بانها كانت ملكا لابيها الا ان يشتد المدعى الصحيح بالمهر (شز) ادعى  
 ان اميرانا من ابيه او امه ولم يدكر اسم المورث ونسبه لا يسمع دعواه ولو قال هذا المحدث وكان  
 ملك ابي مات وتركه ميراثا لم يسم اياه او امه ولم يسمه الى جهة لا يصح دعواه ولو  
 ذكرها لكن الشهود اكتفوا بالاصافة اليه ولم يدكر اسمها ثقل ولو قال المدعى عليه للمدعى  
 اشتريت هذا المحدث ومن ليك او امك ولم يدكر اسمها صح اقراره قال روح والعرق ان التعريف  
 عند ابي خبيفة روح يحصل بثلاثة اشياء بدكر اسمه واسم ابيه واسم حده او مكان اسم حده وبعاقته  
 او بحده ونحوه ومهما صاحبه المقر الى المعين فاستغنى عن تعريف آخروى (حلت) في النكاح الثالث  
 من كتاب الرجوع عن الشهادات اذا ادعى انه عمه اح ليه لانيه وامه لا وارث له غيره يصح قول  
 لم يدكر اسمي واسم ابي وحده لا يصادف الى معين (قص) احمد بن اسد ادعى ان هذه الدار  
 كانت ملك والدي ما تبتد وتركتها ميراثا لى او قال هي ملكى ورثتها من والدي ولم يسمها لا يصح قلت  
 وما ذكرته من الفرق لم يتصح لى لان المدعى يصف انا واثمة الى نفسه ايضا (صدق) احد الورثة امام  
 البينة على اقرار صاحبه انه يزعم من ميراث ابيه والميراث اعيان لا ثقل \* ناب الاحلاق بين  
 الميراثيين في صحة العقد وفساده \* (بسر) وقال لا حر اشتريت منك هذا العمل بهذه المينة وقال  
 النائح بل بهذه المينة زوجة فالقول للمدعى لا يكر للعقد اصلا (بسر) وكذا لو قال النائح بعت

منك في ضعه. وقال المشتري بل بعد بلوغك فالقول لمن يدعي الصبي لأنه ينكر أصل العقد والبينة  
 بينة من يدعي بلوغ (فصح) مثله وقد مر في باب البينتين المتضادتين ما يشبه خلافه (بم) ادعى  
 عليه دار فقال ذواليلد اشتريتها من أبيك جال صغرك بثمن المثل وقال المدعي بل كنت بالغاً  
 ولم ارض به فالقول للمشتري وإن اقام البينة فبينة مدعي البلوغ أولى قال استأذنا رجوع في الاول  
 نظري بل عليه ما ذكره في (ط) ان رجل ادعى على امرأة ان وليها زوجها منه جال صغرها وادعت  
 هي انه زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبينة بينة المرأة والقول لها ايضا على اصح الروايتين وكذا  
 المبيع على هذا القياس والقول للابن على اصح القولين (بم) ادعى عليه الرضا و اقام بيينة فقال  
 في الدفع اني اشتريتها منك فقال المدعي لو كنتي كذاً طبينا وقال المدعي عليه بل كنت بالغاً  
 واقام البينتين فبينة مدعي الصبي أولى وقته اختلف الوضعي واليتم بعد بلوغه فقال الصبي بعث  
 عقاري الى حاجتي ولكن يغبين فاحش وقال الوضعي بل بعته بجهل القيمة لا يكون القول له (فصح)  
 قال البائع بعثك هل ابل الزرع وهو غير منتفع به وقال المشتري كان منتفعاً به فالقول له لانه ادعى  
 الصحة (فب) باع الوضعي من الشركة شيئاً فقال المورثة باعه يغبين فاحش وقال المشتري بل بعد  
 اقول قوله ادعى عليه محمد ابيك ايرثا من جهة ابيه فاقام ذواليلد البينة انه اشتراها من  
 القيمة واقام المداعي بيينة ان قيمته زيادة على ما ثبته ذواليلد فقبل البينة المثبتة للزيادة  
 ير منهم البينة المثبتة لقله القيمة أولى (بم) باع الرضا فادعى اخوه على المشتري ان  
 البائع معتوه وانا وصيه وقال المشتري بل عاقل واقام البينة فبينة العته أولى (فصح) ولو ظهر  
 جنونه وهو مفقود يجهل الافاقة وقت بيعه فالقول له وبينة الافاقة أولى من بيينة الجنون (فصح)  
 وعن ابي يوسف راج ادعى شري الدار منه فشهد شاهدان انه كان مجنوناً عند ما باعه وآخران  
 انه كان عاقلاً فبينة العقل وصحة البيع أولى (بم) اذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده  
 فانما يجعل القول لمن يدعي الصحة مع اليقين في شرح الاصل اختلف المولى والمكاتب في صحة  
 الكتابة وفسادها فالقول لمن يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد ولو حجب عاينه بعد صلاحه  
 واختلف هو مع المشتري فقال اشترينته مني حال الحجب وقال المشتري لا بل حال صلاحك فالقول

للمعجور لان الشرائع احدث ليحال الي القرب الا وقاتنا المشتري يد هي الشئق وهو يكثر وان اقام  
 البينة نية المشتري اولى \* باب دعوته الزكوة وطاعته النعاس وفرد الاختلاف فيما يتعلق بالنسب \*  
 (حك) ادمت على رجل انه زوجه وهذا الولد ابن ثمانية اشهر مية فعليه نفقته ما قدر بالزوجية  
 الا انه قال طلقتها منذ سنة وعشرة اشهر واقرضه بالقضاء العلقه بذلك ثلثة اشهر من التطبيق لهذا  
 الولد ليس معنى وانكرت الجميع ذلك قالتم قلة على ما لا يحصى لا تعقبى لانها طلقته على النصف ويلزمه  
 نفقته ونفقة العدة المأهولة لا يلزم (حك) فخرج في تفرقة المثلث والى بيت هتلا المشتري ما يقال المانع هو ولد ما  
 ولد له لا قل من نوبة اشهر من البيع وحال المشتري دعوته لا يكون باطله لانها ولد له لا اكثر من ستة  
 اشهر فالتقول للمشتري بحال ما اذا قال المشتري لم يكن العلقه عندك والى بيت هتلا المشتري ما يقال المانع هو ولد ما  
 فالتقول له فان اقام احد هاتين بقضى دعواه ان باقما البينة فعندك ابن هو ميت وان نية المشتري اولى  
 لا يثبتها صحة البيع وقتل يمان لا يثبت البائع اولى لا يثبتها الحريرة ولو اقامت بينة في الاختلاف  
 في العلقه بذلك (ط) حكى ان معنى انه علم النية ووارثه لا وارث له غير ابواه من آخر انه اخوه  
 لا وارث له غير ابواه والى ثالث انه ابنه لا وارث له غير ابواه واما من اقامت بينة عند الحاكم جميعا بقضى  
 بنسبه الكل وان كان الميراث للابن الا غير نو عليه بعض المشايخ وطعن عليه الكرخى وعليه بعض  
 المشايخ وح \* باب ملل ان متفرقة في الداعوى \* (حك) يجب قرض لقولا مرأته بعد اتها ومات  
 من ساعته واقامت الورقة بينة على ايمان انا هو اليها في صحته وقضى بها بطل حقه في الميراث  
 تيق (صغر) اقر لا مرأته في مرضه بمهر والحداد لهم لو تم تزوجها ماله من ماله ومات فقامت بينة انها  
 لم تمت بمهرها وزوجها في حيواته لا تقبل لا فيعلم كذبها باقرار الميتا آخر غيها خلعت كسب وغيرها  
 زوجان تحاصمان الميراث مع ماله من ماله ثم اعطى الزوج اقوال ماله بالمعنى في انتهاء الحصرية  
 لطاهرة عند الفاضل لا تسلم (فخرج) امرأة انفقت على زوجها عشرة دراهم في حاله الصحة ثم ماتت  
 بعد احوار ثلثة على الميراث والزوج قال الزوج كاذبة متبرهة بية والقول له \* باب الحيطن والمعلول رجل  
 راسه لا تحري (ط) ميت طمعه الرجل او علوه لا آخر انكسر سقف من الميعال او انه لم لا يجبر صاحبه  
 السفلى بمسارقه الا اذا كان ذلك بفعله (يخرج) رجل لو مشترك بين اثنين اهل به اجلها اختى وجبه

عليه بناءً ، **أيه فهو مشترك بينهما** ان بناء كما كان **(فصح)** فلهين مشترك بينهما اهل هما فوق  
سطحه جيرة **بشريكه** ثم باع الآذن نصيبه من الداهلين ليس للمشتري ان يأمره برفع الحجر عن  
سطحه والمسئلة مذكورة انه اذا استعار من آخر جدارا لوضع جبل وعه عليه ووضعها ثم باع المغير  
ليس للمشتري ان يأمر المستعير برفع جبل وعه لان المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري  
لم يملك الجبل اولا لم يشغول لا بجدار ولا المستعير فكان يحقه فيه ناقصا فلا يمكن من رفعه قال استاذنا  
رحم الله وان كان جنسا لكني عشرت على مسئلة الاستشهاد في امالي **(فصح)** وفي فتاوى ابني اليتيم  
على خلافة رجل اذن جاره في وضع الجبل ووع على حائطه او حفر سرداب تحت داره ثم باع داره  
اقبل المشتري برفع الجبل ووع والسرداب الا اذا اشرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك ثم  
ذكر **(فصح)** مسائل من يجتنب الى ان قال احداث بناء او غرفة في سكة غير نافذة بترطها فانها  
فما شترى رجل من غير اهل السكة دارا منها فله ان يأمره برفع الغرفة ولو باع ضيعة فيها اعصان جاره  
متدلية على المشتري ان يأمر جاره بتقريع الضيعة عن اعصان شجرته لان المشتري يقوم مقام البائع فيما  
كان للبائع ان يفعل وكذا الزومات صاحب الضيعة كان لوارثه ان يأخذ الجار بتقريع ضيعة عن الاعصان  
رحم الله وماد ذكره **(فصح)** اوفق للاصول واشبه بالصواب وان كان مسائل فسمه الكافي تشهد بصفحة  
ولعل ما ظنه شيخنا **(فصح)** ان المسئلة مذكورة هو ما اذا كان الحائط مشترك بينهما  
فانه **(صديق)** في كتاب الحيطان اذا كان الحائط مشترك بينهما وليس لاحد منهما عليه سقف  
يقف عليه احد هاتين صاحبه ثم قال له اذن شققك اختلف المتأخرون فيه فافتي ابو عبد الله الصيمري  
انه له ذلك وافتي ابو بكر الخوارزمي ليس له ذلك \* كتاب الاقرار وهو يشتمل على احدى عشر بابا \*  
باب حكم الاقرار \* **(فصح)** الاقرار كاذبا لا يكون ناقلا للملك عند بعض متاخرنا وعند  
بعضهم يكون ناقلا للملك **(ط)** حكم الاقرار شرعا ظهوره للقربة لا بثبوته ابتداء وانما هو اقرار لغيره  
بمال والمقرر له يعلم انه في اقراره كاذب لا يحل له ديانة الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة  
منه ابتداء **(عائذ)** اكره على ان يبيع عقاره فقال خونا من المكره ليس بملكى ليس للقاضي ان  
يمنعه من التصرف اذا لم ينزعه احد \* باب ما يكون اقرار من الالفاظ وغيرها \* **(فصح)** **(شيم)** هم

الشاهد على الشهادة فقال المذمى عليه بالبح انك فادع فتم بشئ لا يكون اقرارا (فج) ولو قال  
 المذمى عليه بالبح اي شافني ابري فان دعواي كاذبة لا يكون اقرارا وكذلك لو قال شهود و حضور  
 عند قول المذمى شهود و غيب و نظير و ما في جمع شيخ الاسلام نظام الدين السمرقندي اذا طلب  
 من القاضي تجليف خصمه بعد الالكار فقال المكر لما كان له بيعة فلا تحلفني لا يكون اقرارا (بج)  
 قال لي هل اكل ادينا فقال اب المذمى عليه بالبح احمي كيزدا كجاف فقال ابنه خميك كيناح ناز الحال  
 في اريامي لا يكون اقرارا ولو ادعى عليه محمد و ادعى للمذمى اهل احمك و ملكك فقال نعم  
 فقال بالبح بنيبايت دفاح بت فهذا اقرار قال استاذ نارج و لم يتضح لي وجهه ولو قال زيد لعمر و عليك  
 ابرو عشرون دنانير فقال عمرو اخون فاي و احمي كيناح فلا اريامي او قال اخون يا يا و احمي فهذا  
 ٢ اقرار لا اقرار ولو ادعى لرجل يثلث ماله فقال و رثته له لو اصرقنا ثلث ماله مورثنا اليك و رثته  
 ٣ اقرار و هو جكم يحرقك عليه فهل ليس باقرار و كذلك لو قال ثود دعنا اليك الثلث لا يكمي ليقرئك  
 عليه لانهم يراد به اظهار التهمة (فك) استاجر منه ذرا فها اقرار له بالملك (ملك) هو من وجه  
 اقرار و اجنامه في الفصل الثالث والعشرين من (ط) ولو اقرار انه كان يدفع غلبة هذا الدار الى  
 فلان لم يكن اقرارا بالدار له (فج شح) ولو قال المذمى عليه لا اقر ولا انكر فهو ملزم بصراحة الاكار  
 و قيل اقرار بقوله لا انكر وفي اختلاف البخينة وابن ابي ليلى و ح لو قال الخصم للقاضي لا اقر ولا انكر  
 قال ابو حنيفة و لا يجبره القاضي و لكن يدعي المذمى لشهوده و قال ابن ابي ليلى لا اقره مرتين  
 يقرأ و ينكر قال (صت) فالجواب انهما اتفاقا انه ليس باقرار لكن ابو حنيفة راح جعله اقرارا و ابن  
 ابي ليلى بمنزلة السكوت قال استاذ نارج و هكذا رأيت في (شج) و ما وقع لي بعض نسجه انه اقرار  
 عند البخينة و ح انكار صد صاحبيه فهل امن غير المفتين و هم و ظن و اثم (نظن) في قول البخينة بحسن  
 ولا يحلف لانه لم يظهر منه الاكار و عند هاهو مكر حيث قال لا اقر (ظمر) لو قال الخصم من الشاهد  
 هل اعدل فيما شهد لي لم يكن اقرارا (ط) و ارد بالقاضي للخصم لو قال الخصم هم عدول  
 فيما شهد و ابد علي يقضي القاضي بما شهد و اعليه قال (صديق) لان قوله هم عدول فيما شهد اوجه  
 على اقراره بالمال فيقضي القاضي باقراره لا بالشهادة فعرف بهذا ان جواب (ظمر) مشكل (فج)

لو قال فلان ع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذه البستان وهوى والكل في يد المقر  
 قال فلان بل هوى فاقول للمقر مع يمينته لان الاقرار بالزرع والبناء ليست باقرار باليد ولهذا  
 لو قال هذا الثوب من خياطة فلان لم يكن اقرارا له بالملك (ص) قال لرجل اكفل عني فلان بكذا  
 فهو اقرار منه بالمال كقول اولا ائتمنى سواج المالكين العربي والصدر برهان الدين محمد بن محمود  
 المكي في المديون اذ ادعى ايصال الدين الى الدين فأنكر ولا يثبت له فحلف فحلف الدائن واخذ المال  
 ثم قال بالحق اى سكندى بناحق خريين بان هذا اقرارا ايضا بالدين اليه قبل الحلف \* باب الجواب  
الذى يكون اقرارا \* (يت) قال لا خرى عليك كل افاذفعها الي فقال استهزاء فعم احششت  
 فهو اقرار عليه ويوجب به (بمع) ولو قال المدين على عليه في خلال دعوى المال عليه بالحق ياقر اركي  
 او ذناد يجمي فهو اقرار الا ان يكون على وجه الاستهزاء (كتب) هذا اقرار ان لم يكن على وجه  
 الاستهزاء (صت) مثله قال ويعرف ذلك بالنعمة (كض) فهو اقرار (فع) خجج) وقعت بين رب  
 المال والمضارب خصومة بعد رجوعه من سفره فقال رب المال جئت باربعين غدا من النوع  
 الثلاثي فقال له الاطبات انها كانت ما تدين وخمسين عد ذاف هو اقرار بما تدين وخمسين عد ائتمه قال  
 (مت) هذا اذا خرج الكلام مخرج الجدل اما اذا خرج مخرج الاستهزاء لم يكن اقرارا ويعرف هذا  
 قلنا في الايمان للحربي (فع) خجج) ادعى عليه ما لا معلوما فقال مستهزئا به الامر مرك  
 يوم سار اقرارا بالمدين (صت) لا بل هذا يبلغ في الانكار كما في امان العربي قال رج فعرف بهذا  
 يقول المدين عليه الامر مرك اذ لم يكن مستهزئا اقرارا بل بخلاف (يت) وقول المدين عليه  
 المدين المتقول او الجاني به بالخشاك شيئا يات اليك باقرار (فع) ادعى عليه حنطة فقال الحنطة مؤدات  
 اليه فهو اقرار (شمر) فع) يبنى) او جلان بينهما اعد واعطى ثوبا فقال اجد هما لصاحبه اخذت مني  
 كذا فغير حتى فقال بالحق توش جا فكن كفا تايصك ما تدين فهو اقرار ائتمى العلان بان قول المدين عليه  
 بعد اليه عود اى شغل فاذا ايدخل الجرد ليس باقرار (شمر) قوله اى شغل في مكى في خلد ايك انيج  
 مبيت ذل يعنى كل ايت وانباخار الج من لهه انه ليس باقرار العلان (واكتب) و (كشج) وغيرهم ادعى  
 لربيعا انه ادعى لنا فقال بذمت من هذا البقل وثلاثمائة فهو اقرار بالقد والمدين (كض) قال المدين

للمدعى عليه ان يأخذ منك هذا القدر يعنى المدعى فقالوا اننا ايضا اعطيناك فليس باقرار (ظفر)  
ادعى عليه مدسا من دار فقال لا ادعى اسد من ارضه فهو اقرار باقاربها (فتح) من قال لا حرم  
مشتوبى كرواست مرا بنيزد توپس ده فقال بسن مشتوبى زابعضان دانه ام هذا اقرار بكونه  
رهناعده (ظفر) ادعى عليه قيمه فوسى معلومه فقال ابرأنى عن الفرس لم يكن اقرار بقيمته عليه  
(ست) قوله اعيد فافقد او اقرن بعد قول المدعى لى عليك كذا اليس باقرار (ط) ولو قال انتقد بها  
وايتزنها ما قرار (يخ) مات المدعى قبل تمام الاصل فطالب الدائن ائنه يقال اصبر حتى يحل  
الاصل فهو اقرار (يخ) قال لا اجرى عليك عشرة دراهم بالغ وجرانجى باستوتى يقال بالغ  
كوانجنا مقام ديانا جى حال يا سيكام فهو اقرار بها ولو قال بالغ (الا تقر بها والمسئلة بحالها فليس  
ياقرار لان الاول تعليل للجهود وقوله اجد ها اقرار والثاني تعليل لمدام اقراره وان له ليس باقرار  
\* باب الاقرار بالكتابة \* (صح) كتب من اضيف اليه البيع فحسب الشراء فى آخره الامر كافى  
لا يسمع دعواه لاني هذا ولا فى بعضه ان كتب ذلك بعد الوقوف على ما فيه (يخ) القصص السبع  
توقع الى القاصى فانه لا يأخذ رافع القصة فيما كان فيه من اقراره وما قاض لان رافع القصة يطعن بشكايه  
ويكثر الحكايه فلا يأخذ القاضى به عليه اتفق الفقهاء كلهم \* باب الاقرار بالعام والمطلق ما يحد  
فيه وما لا يحد حل \* صياح الحججى ادعى عليه عيارة فى ارض مسبله فافترها يد حل الزور او ان  
كان مدركا ومحصودا لا يدخل (فتح) اقرار بعمارة ارض فيه لزور لا يدخل الزور وكذا  
لو اقر بارضى (فع وب) اقر ببنية بقطون فى منزله لا يد حل المدعى حتى يقول بطريقه (يخ)  
قول النام فى العادة جميع ما يدعى حق وملك لفلان فهو فى ارضنا محمول على اوجه الكرامة  
قال ربح وانه حسن (تج) بالغ حى فانام ما نوزنى يت بكسر الميم لا يصدق فى اقل من دينارين لان  
اقل درهم يكره كسر الياء يتار ان وما دونه بالمضم الزور بالسكون قال ربح وفيه نظر فانه يقال اذ  
ذان كتبنا زنى بكسر الياء قلت نعم لكن المكسور وصف للدينال لا للاستثناء ولما ورأه (فع وب)  
امرأة اقرت انها تشتريك دار المثلت اخيها بتركة اخيهام ما تبت المشتوية يصدق وارثا المشتريه  
انهارا كانتا غير ماذونة فى الشرع وانها ميراث عنها لانه الاصل حتى يقرم بينة على التوكيل



(فُغ) وجب ان ارية المشتراة عيبا قد يما فقال له البائع اخلف انك ما اسقطت حقك في الرقة او ما فعلت فعلا يسقط ردك فخلت لا يكون اقرار امن البائع بوجود العيب \* باب الاقرار بالنكاح والطلاق \* (ظم بفتح) ادعى على امرأة نكاحا فانكرت التزوج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به (صت)  
 - الاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح والاقرار بالولن من الحرة اقرار بالنكاح \* باب الاقرار بالعتق والرق والاستيلاء وتفسير مجهول النسب \* (فع وب) مولى اقراره اشتجاره شهره لعمله لم يكن اقرارا بعتقه (شص) لو اشتجار منه عبد ثم ادعى انه عبد لم يقبض قلنا لان الاستيجار من الاجنبي اقرار بان الملك له واستيجاره من نفسه لا يكون اقرارا بالحرية ليجوز ان يكون مكاتب وقت الاستيجار ثم بالعجز يعود الى الرق (وب) تزواج امته بمهر عند الشهور لا يكون اقرارا بالحرية وكذلك الوقال هي زوجتي (ظم) اقر بعتق عبك فلك به العبد لا يرتد الاقرار (بفتح) بلغ المولى ابن عبدك يقول امتقني مولاي فقال بالبح ابو شفا روازيج اود يار يا بويوشافاز فهل انكاروا استبعاد (بضم) مجهول النسب الذي يتوكل في الكتاب هو الذي لا يعرف نسبته في الملك التي هو فيها \* باب انما يكون اقرارا بالبرأة والقضاء \* (شم) طالب زين الدين الكفيل بالمال فقال له لم لا تطالب الاصيل فقال بالبح فازني ثاوارنج شغل في داريا لم لا يكون اقرارا بالبراء لانه محتمل (فع شص) برئ الاصيل والكفيل جميعا (شم شبه) قيل للذائن اذ ابا جكنك ابي  
 فقال ابا جكنك ام كفا فعل منفسست فهو اقرار بالقضاء اذا جرى ذكر الدين في كلامهم والافلا (فغ) هو تباعد لا اقرار (شمر) يقول الذائن لاحق لي عليه اليوم يبرأني الحال لاني الموجل (فصح) مثله في امرأة قالت لزوجها ما ارجو ان تؤمى بايشت يا فتم فان كان المهر مؤجلا كما هو عادة بلادنا لا يكون اقرارا بالاستيفاء والا فهو اقرار به \* باب الاقرار بمال في يد بالملك او الوراثة او ولاية القبط \* (شظنت) مات المودع فامر المودع لرجل انه ابن الميت لا وارث له بخيرة يوم يرفع المال اليه بخلاف ما لو اقرانه وكيل بقبض الرديعة لانه يقر بقيام المودع وعن ابني يوسف ومحمد راج انه يوم مر به رجع عند (شص) واختاف في الملتقط لو اقر بالقطعة لرجل هل يوم يرفع او اتفقوا في المد يورثه انه يوم (جيشا) لو ادعى الرضاية فصله المودع الميت او غاصبه او وصيه لا يوم يرفع وفيه

بخرمه خلاف ولو قال لا حره من الميراث وكل به المقر له الاول كان المال للاول لان الميراث عاقر  
 للثاني بعد ما استحقه الاول ولو قال الميراث هذا من الميت ولم يرد عليه بالقاضي الثاني فيه على ما مر  
 فان لم يظهر وارث آخر امره بدفع المال اليه وباحل منه كميل لا جرم وارث آخر قيل هذا على  
 قولهما وصح اني حبيبة روح لا باحل كميل وقيل الخلاف فيما اذا قامت البيعة بوارثته وفي الاقرار  
 باحل كميل بالاتفاق \* باب في تكذيب المقر له المقر في امره ثم يعود الى تصديق اوله \* (ص) (ل) لو قال  
 لفلان علي الف بخرمهم يقال فلان مالي عليك شي من الميراث ما اقر به لانه كذب فيه حتى لو عايناه  
 التصديق لا يستحق عليه شي ما بان عاد الاقرار بعد ذلك يقال لك علي الف بخرمهم يقال المقر له لعل  
 هي لي اجد به بها لانه اقرار آخر وصح فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر له حاربه او صديق له  
 ولو اكره المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له واقام بيعة عليه لا يسمع ولو اراد تحليفه لا يلتفت اليه  
 للسامع بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما يرفع التماس وهو  
 رجوع المقر الى اقراره وقال ايضا يباح ينمي ان تقبل بيعة المقر له على المقر بعد ما رد اقراره  
 على اقراره لو تابى هو الا شبه بالصواب لانه ظنم اذا كان بين الرجلين اجل واعطاه باذا قضى احبهما  
 حتى ما يسميه باقراره لا يحق اليه عليه ثم اداه ما حاسب الحق فيكتب اقراره ويشهد عليه بنه  
 ان لا يعيد الا شهد بان ثلثه لانه حبيب لا يسمع منه يدعوها الاقرار بعين اقراره السابق اليه لا حق  
 له عليه وايه يعمل شيع (ط) لو قال لا اجر بعينك هذا العمل فالف درهم وقال الآخر لم اشتره منك  
 فسكت البائع حتى قال المشتري ما في المجلس او يعده على قدر ما اشترى به منك بالف درهم فهو حلال  
 وكذا في البيع وفي كل شيء يكون له ما يبيع به حتى اذا رجع المبيع الى التصدق بقيل ان يصدق  
 الا لا يبرح انكره وهو جائز وكشيت يكون الحق في كل واحد من الهبة والصدقة والاقرار لا يسمع  
 اقراره له بعد ذلك \* باب من يقرن مدعى الغلط باقراره \* (فع) (ع) اقرار له عليه حطه  
 من سلم عقدا ثم قال بعد ما سألني العقهاء عنه فقالوا هو فاسد فلا يحسب على شيء وهو معروف بالجهل  
 لا يسه قطعه الحق مدعى الجهل \* باب اقرار المريض وتوالت له لهما معرووف ما قوتى مرضه  
 بل يذم منه لو رادى مهرها او اقراها بهن آخرها او اقراها بهن بعد الاقرار لا يلزم شيء منها

ولو كان له امرأة فتنزح اخري في مرض موته او امرأتين في عقله يصرح وان كان مستغنياً باخذ بهما.  
 (سج) قالت المريضة ليس على زوجي منك اق لا يبرأ عندنا وعند الشافعي قليل (ط) ولو اقرت  
 في المرض بالاستيقاظ لا يبرأ (فتح) قالت المريضة في مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه  
 مهر ولا قليل ولا كثير ليس لورثته ان يطلبوا المهر من الزوج وتصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها في  
 جنيات انا عظام لو قال المجرع لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثته المجرع ان قل هو اعلى الجوارح بهن  
 السبب فكل اهل (ظمر) لا يصح (بم) لا يصح ومسئلة الجرح على التفصيل ان كان الجرح من غير فاعلم القاضي  
 او الناس لم يقبل اقرار المريض والى النكاح هنا معروف فلا تقبل (شخص) في مسئلة الجرح لا يثبت  
 لورثته ان قل هو اعلى الجوارح مطلقاً ولم يفصل (فع ظمر) اقر في مرض موته ان هذا البقرة صدق  
 امرأته لا يصح في حق تعيين البقرة صدقها (حيات) لا يبرأ شجاع اقر الصحيح لعبد في يد ابيه لفلان  
 ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين ان  
 يموت الابن او لا فيبطل ويبين ان يموت الاب او لا فيصح قصار كما لا قرار المتبذ في المرض قال استاذنا  
 زاح فهد اكال التفصيل ان المريض اذا اقر بعين في يده لا جنتي فانهما يصح اقراره ومن جميع المال اذا  
 لم يكن تملكه اياها في حال مرضه معلوما حتى امكن جعل اقراره اظهراً وانما اذا علم تملكه في حال  
 مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثبت ما له قال زوج وانه حش من حشمت المعنى (فع غمض) مريض  
 قال في حال مرضه ليس لي شئ في الدنيا فمات فله بعض الورثة ان يخلعوا زوجة المتوفى وابنته  
 فهما الا يعلمان شيئاً من تركه المتوفى بطريقه \* كتاب الوكالة وهو يستعمل على تسعة عشر باباً  
 \* باب الالفاظ التي يثبت بها الوكالة \* (بم) قال الاجنبية هل اخطاك من زوجك فقالت تود اني  
 فاختار ان هذا اذن وتوكيل بالخلع وكذا في البيع والنكاح (ط) ان يكون قوله تود اني انت اعلم  
 توكيلاً بالنكاح عند قول الاجنبي ازوجك من فلان اختلاف المشايخ (ح) عن الشيخ غير اذا استاذنت  
 بالخروج فقال لها انت اعلم لا يكون اذا قال زوج فقياس هذا ان لا يكون قوله انت اعلم تود اني  
 قوله داني توكيلاً بالتصرف ويل اني ويمكن ان يفرق بين الاذن والتوكيل لان قوله انت اعلم  
 قل يستعمل في بالغها ماوى وانظروا ان الزوج يكون خروجهما في فصل الاستيفان فيحل عليه

بطلاق التوكيل لانه برأيه الظاهر المرعاه على رعاية الادب اليه (فمع شخص) ولو وكل مبيعاً لم يطلاق  
 امرأته لقول الوكالة في خبره ثم افاق فهو على وكالته لان بالاقافة يزداد التمكن من التصرف  
 ولا يزول ما كان ثابتاً ومثله في (ط) في البيع وفيه رواية اخرى \* باب التوكيل العام ما يملك فيه  
 وما لا يملك \* (شمر) ولو وكله توكيلاً عاماً في جميع احواله وامره فقال انت وكيل في كل شيء حائز  
 امرؤك علي في جميع احوالي وللوكيل حوازي وامهات اولاد يصير وكيلاً يتصرف في كل شيء حائز  
 احد يمين من نفسه (يبيع) وغيره امرأة قال في لامرأة بالبيع حاش ملاح في ياد نياوي ذاباوي في  
 حقايد نيا اكماكم امامح دوم اقام ملها ان يزوجه من رجل (فمع عيش) قالت لغيرها بالبيع حاشا  
 وينسب ذاباكي في حقايم ثم تزوجه من غير من الشهود يتي هذا على وجود المقدمة فان لم يستق  
 ذكر الكاح لم يجر \* باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن من مشتريه او مشتري وكيله \*  
 (شمر) وكله ببيع متاعه يبيعه فاسد او سلمه وقبض الثمن وتسلمه الى الموكل فله ان يفتح البيع  
 ويسترد الثمن من الموكل بغير وصاه (فمع) له ذلك لحق الشرع (فمع) وكله ببيع متاعه فقال لكم  
 ابيعه فقال انت اعلم بل لك وبثمنه ثبانه بئس حقير فله الرد وبه يقتضي (ظهر) لو قال الوكيل  
 يا جميع بعتك من رجل لا امره وسلمته اليه ولم اقدر عليه بئس (بمر) لو قال اعطى ثوبك فابيعه  
 لك لدفع ودين الثمن فامسكه لنفسه ودفع الثمن من ماله لم يكن بيعاً (فب) انه يبيع بالثمن اعطى ان  
 سلم صاحب الثوب انه اخذه لنفسه (فمع ذلك) دفع اليه خمسة دنانير ردية كالمسعودية وقال  
 له بعباءة هاندينا نير راجعة بطريقه بان يبيعها بعرض ثم يشتري بالعرض الرائجة حاز (يث)  
 لا يصرف الى شري العرض بها قال استاذنا راج وهو الصواب في زماننا فانه انما يراد به ان  
 يبيعها بوزن او ذهب (يبيع) باعه الوكيل وكل الموكل باستيفاء الثمن يبقى له حق الاحتفاظ  
 قسمة (صغر) الوكيل بالبيع يملك التوكيل بقس الثمن (حجت) للوكيل ان يرسل نقض الثمن  
 ويوكل الا ان الوكيل اذا لم يكن في ماله ضمن الوكيل الا اول الا ان يصل اليه بطلاق الرسول  
 ويدين المشتري ولا يضمن الثاني خلافهما كالمودع وقيل لا خلاف انه يضمن \* باب الوكالة في  
 الشراء \* (شمر) قال لا حرج في بيعك هذا بعد بلان فعمل يصير مشترياً للموكل وبصير الموكل

مستقر ضا العبد الوكيل قال وينبغي ان يتم استقراضه بعد العقل والتسليم حتى لو هلك العبد في  
يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن المولى قيمة العبد له (بم) قال لاخر بالبحر دودرم رانان خر  
ناديادودرم ناوبكند خير يصح بناء على مسئلة الكتاب دفع الى آخر ذراهم وقال اشترى بها طعاما فهو على  
الحنطة (فبفتح) الخبز في ديارنا متفاوت من حنطة وشعير فكان مجهولا فلا يصح قال راجح لكن  
نخبز الحنطة هو الغالب خصوصا بخوارزم فينصرف اليه كافي الكوفة في مسئلة الكتاب (شش)  
التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتركيل الى الحصاد وغيره وبعد صحة شري الوكيل كشرعيا  
المولى وقبض الوكيل للمولى فيصير مضمونا عليه بالقيمة (بفتح) قال لغينته اشترى هذا العبد  
ودفع المال اليه فهو توكيل بشرائه له عرفا وان لم يقل لنا او بهذا المال وليس للمامور اننا  
يشترى له لنفسه وان ثوابه لنفسه فهو للمولى (دفع فك) امره بان يشتري له حارية بعينها بعشرة  
دراهم فاشترىها فقال الامر اشترى عنها بعشرة وقال المامور اشترى بها لنفسى بخمسة عشر فالقول  
للوكيل والبينة بينته (بفتح) دفع اليه دينار واشترى له به كذا فاشترى بعد ليات قيمة دينار ودفع اليه  
مئال ليات فاشترى به بفلوس مثل قيمة العد ليات لا يقع الشري للامر وليس له ان يمسك ما دفع اليه  
الامر بل لا عماد فع هو الى البائع ولو دفع اليه درهما وقال اشترى بنصفه لحما ونصفه خبزا فاشترى  
بنصفه لحما واخذ بالنصف فلوسا فاشترى به الخبز لم يجز وهو للمشتري ويضمن النصف والسبيل فيه  
ان يشتري اللحم والخبز من القصاب والخبز ويدفع الدرهم اليهما او يشتري الخبز لحما بنصف  
الدرهم او القصاب خبزا بنصف درهم ويبيعهما اياه بدرهم كذا ذكره في تنبيهه المجيب انه لا  
يبسوا هذا (ففتح) امره بشراء مائة من من الحنطة فاشترى مائتي من منها ونوى ان يكون مائة  
منها للامر جاز ويقع له (صح) وشر الوكيل من مشتري موكله المولى به لغو (ففتح) وكل زجلا بشراء  
شعير يسمى وكالة جائزة وفي ملك المولى شعير من جنس ما امره بشرائه فباع المولى ما كان عنده فاشترى  
الوكيل للمولى لا يلزم المولى \* باب شر الوكيل ويبيعه بعد حنطه الوكالة \* (ط) عن ابي يوسف روح  
مضارب قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعتم الى الفاضارية فهو ضامن للمال وان اشترى  
منه البعير فهو مشتر لنفسه وكل ابدل الاقار قيا ما وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويبرأ من

الصمان وكذا الودع اليه الفال يشتريها وكذا له ولو امره بشراء عبد وعينه واشترى مع السجود ثم اقر  
 بالعبد للامر بخلاف المصارف قال ابو يوسف ورجح الوكيل لمبيع العبد اذا احل وادعاه لنفسه ثم اقر  
 بماله فالببيع جائز ودرج من الرمان وكل المأمور بالهبة والاعتاق ولو باع العتق او اشتقه او وهبه  
 ثم اقر بعت البيع فعلى ميا من مسئلة الوكيل بشرا عبد بعينه يستثنى ان لا يلزم الاثر \* ثابت فيما يتعلق  
 بالدلال والصمان على الوكيل بالبيع والسحط \* (صغر) رحلان دفع كل واحد منهما الى الدلال ما  
 من الاثر رسم مثلاً بضعة واحدة مباح احد ما ودفع الى الآخر ثمة حطاء وغلاف ولا يدونه الدلال  
 ليس للدلال ان يدفع ثمن الزعيم الغائب اليه لكل لو طهر به العاصر باحل ولو من صاحب الثمن  
 الاول الدلال فله ان يلزمه على الاجل ان يطهر به (فج) اخذ الدلال الثمن لينقله الى صاحبه  
 او كان يملكه ليطهر صاحبه لينقله اليه بضاع منه يصالح بينهما الى المصف (منجج) الوكيل بالبيع  
 وضع المتاع في دكانه ثم قام به واستحقاقا حاره وضاع فالصمان على الوكيل ان لم يكن المستحق فطاني فياله  
 ولا صمان على الجار ان لم يقضه ولم يقصر في الحفظ (فج) وشيخ الاملازم السعد يارج دفع الى  
 دلال متاعا بوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يملك شراءه بضاع يضمن وان كان يملك شراءه  
 فتركه عليه ليراه اولير في غيره فائق او هلك المتاع في يده لا يضمن (صغر) حله قال اسناد نارج  
 القيار ان يضمن لانه امين فليس له ان يودع غيره الا ان ما اخذ به (فج) وشيخ الاسلام  
 ارجس لان دفع العين الى المشتام ليراه اهله او من له بطارده فهو بغيره من معاد معهود فكان الدلال  
 ما ذروا به ذلاله وكل اذ ادهته المشتام لم يطهر به الدلال لا يضمن وكل السما ان امان  
 البندى لا يضمن لانه احيى ومشتراك (فج) يقال احل من الدلال خمسة ليرها وبشرها وتركها  
 ليرها في جارتها فقرر صها الفار فلما ملك ان يضمن ادها شاء (منجج) دلال دفع ثوبا الى ظالم لا يمكن  
 امتداده منه ولا احد الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفا فذلك (صغر) دلال دلال كدواع  
 السلعة ثم استحق المبيع اوردت بعيب نقصاء او بغير قصاء لا يسترد ما دفع الى الدلال وهكذا في (صغر)  
 وهكذا في (فج) حواب (علك) في الرد بالعيب (صغر) ثب) باع الوكيل بالبيع واحاله المشتري  
 بالثمن على الصراف وقيل الوكيل المهرقة والصراف يسره في دفعه فله وكل ان يفسد الثمن في

الحال من الوكيل وقيل بخلافه (بسم) السمسار الذي يبعث إليه المجاهدون امتعة ليبيعها إذا كان له أمين في قبض أئمانها فخان وعلم السمسار خيانتته ومع هذا جعله آمينا في قبض الأئمان فمات ولم يترك شيئا وعليه بقا يا تلك الأئمان يضمن السمسار قيا ما لم يترك الزوج الودائع عند زوجته وغاب وكانت خاتنة غير امينة فرجع وقد هلك الودائع يجب عليه الضمان كذلك هذا (فمنح) هلك المتاع في يد الدلال فسئل فقال لا أدري اهتك عن بيتي أم عن كفتي لا يضمن (بمنح) جرحه عادة حاكمة الرستاق أنهم يبعثون الكرايمس إلى من يبيعها لهم في البلد ويبعث بأئمانها اليهم بيد من شاء وزير أو امينا فإذا بعث البائع ثمن الكرايمس بيد شخص ظنه آمينا وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع إذا كان هذه العادة مغروفة عندهم قال استاذنا راجح وبه اجبت أنا وغيري (من شيب) دفع المديون إلى الدائن غبيل أو قال له بعه وخذ حقك من ثمنه أو دنانير وقال اصرها وخذ حقك منها وحقه في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم وهلكته في يد هلكته على المديون ما لم يحدث الدائن فيها قبضا وبمثله لو قال بعه بحقك أو قال بع الدنانير بحقك ففعل يصير المقبوض مضمونا عليه بقبضه

**\* باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع \* (فمع ع)** قال وكنتك بان تبيعه بكذا أو تبيعه بالنقد فباعه بالنسيئة جائز لأنه مشورة بخلاف ما لو قال وكنتك بان تبيعه بالنقد فباعه بالنسيئة لا يصح وكل الموقال بعه وبعه من فلان فله ببيعته من غيره (اجبت) قوله بعه من فلان يمتنع البيع من غيره ولا تتبع باكثر أو من النصراني أو من السلطان لا يعتبر بخلاف قوله من فلان النصراني ولا يعتبر ببعه بغيره إذا دالم يكن فيه ضرر ولا حمولة فكذلك أبيع كل واحد على حدة يجوز صفقة بخلاف قوله لا تبعها صفقة **\* باب عزل الوكيل وما ينزل به من الوكالة المتجددة وغيره \* (فمنح)** وكله ببيع عبك ثم قال لا ارضى ببيعه لا ينزل (ظمر) ينزل (ظمر شئ) قال لو كيله إذا جاء غدا فانت معزول قالوا نحن لا نفتي بصحة تعليق العزل حتى لا يصير معزولا (فمنح) بع حماري فله هب الماهور ليبيعه فلم يجد مشتريا فادخله في اصطبل الموكل لا ينزل حتى يسلمه إلى الموكل فإذا سلمه انزل (فمع ع) علك وكل رجلا وقال له كلما عزلت لك يتجددوكا لتك فإذا عزلته بحضرة منه ينزل وبقوله كلما عزلت لك يتجددوكا لتك لا يصير وكيلا حتى يقول فوكنتك أو فانت وكيلى لان قوله يتجددوكا لتك افتناء

وليس بتعليق (بمع) يبيع وكيل عند العزل فيها جميعا وما ذكره (عليك) أحد القولين قال ربح  
وكان شيخنا (بمع) المعتبر العرفي باب من يجوز للوكيل بالبيع والإبراء أن يعتد معه (مع) الوكيل  
ببيع العبد بأجره من نفسه لم يجوز لأنه إعتاق ولو باعه من ابن العبد أو من غيره جاز (بمع) ولو  
باعه من ابن الأم أو أخته أو أمه أو مكا تبه أو عيد له تاجر عليه دين جاز والإلم يجوز وكل الحيوان الموكلة  
هو العبد فباعه من مولاه وعلى العبد دين جاز والإفهوم رد وهو في النظم الوكيل بالبيع يبيع من أحبه  
الأمن ثمانية نقر لربته بالاتفاق عليه الماذون ومكاتبه وولد الصغير وأولئك مكاتبه وأربعة عند  
الشيخين فصرح خلافهما وهى ولد الكبير وولد ولد الكبير والولد والولد وولدتها إن كانت الوكيل  
امراة وقيل ولد ولد الصغير لا يجوز إذا مات أبوه ولم يترك وصيا بالاتباق وقيل مذبذبة الماذون  
باب توكيل الوكيل \* (شمر) وكذا بان يشترى له هذا العبد فوكل الوكيل وكيلنا شيئا يقع للوكيل  
الأول ولو قال له اشتريه لموكلي يقع للثاني ولا يصح توكيله في حق نفسه ولا موكله (فمع) وكذا بان  
يدركه من الدارين فوكل الوكيل فابراهة بحضور الأول لم يصح (غيب) وكذا بقبض دينه فوكل  
الوكيل به فقبضه وهلك في يده فإن كان الوكيل الثاني من عيال الأول لا يرجع الدائن على أحد  
ولا يرجع على المديون بل ينفذ (فمع) قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز من بيع أو شراء  
أو عتق عبدا أو طلاق امرأته فوكل هذا الوكيل شيئا يعتق عبدا موكله أو طلاق امرأته ففعل لا ينفذ  
لأن على المصالحف به فلا يقوم غيره بمقامه بخلاف البيع والشراء فإنه لا يحلف بهما فقام غيره بمقامه  
باب الوكالة في تصاء الدين وقبضه والإبراء والتأجيل \* الوكيل بقضاء الدين يملك ما كان الموكل  
الدين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمن أو كان متبرعا (بمع) لبعض الورثة وكل إنسانا  
لو استوفى نصيبه من دين موكله على المائتين ولا يعلم الموكل والوكيل بعض من عليهم الديون يصح  
أن ينفذ به بعد التأمل والمباحث الكثيرة ولو قال للدائنين المديون يأتى كيهاندا (أي فبالتك تهاستاس  
دهى) أي ترفي هجرانج أو قال من جاءك بغلامتك أو من أخذ بالبيعك أو قال لك كذا فادفع مائتي  
ملكك إليه لا يصح هل التوكيل لأنه للمجهول حتى لو جاء إنسان بالقبالة أو بتلك العلامة إلى  
المديون وأدى الدين لا يخرج عن العهدة إذا لم يكن أمرا إنسانا ببيعته بالقبض (فمع) الوكيل



بالتأجيل في الثمن مطلقا اجله شهر او سنة او سنتين يجوز عند اني حثيفة ربح وعند هما ينصرف  
الى المتعارف ولو وكله بقبض دينه على فلان فاخبر به المديون فوكله ببيع سلعة وايقاء ثمنه الى ربح  
الدين فباعها واخذ الثمن وهلك يهلك من ماله المديون لا يستحالة ان يكون قاضيا ومقضيا  
(ص) والواحد لا يصلح ان يكون للمطلوب والطالب وكلا في القضاء والاقتضاء (بمع) المديون دفع  
المال الى آخر ليقضى عنده دينه ليس له ان ياخذ منه \* باب فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق ونحوه \*  
(شمر) زوجان وقعت بينهما غيرة فطالبتة بنفقة ولده الصغير مخافة ان ينهب فوكل رجلا انه ان  
لم يحضر الى عشرة ايام ان يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكيل بالاستقرار لا يصلح ولكن لو  
اتفق على ولده يرجع على الامر ولو قال الغيرة ابن دارق اواقض ديني اوانفق على اهلي اوفى بناء  
دارق ففعل يرجع على الامر وان لم يشترط الرجوع وهو اختيار (شص) لا يرجع مالم  
يشترط الرجوع (عك) قال لاخر اذفع الى هذا الرجل دينار قد فع بحضرته لا يرجع على الامر  
الا اذا كان بين الامر والمأمور اخذ واعطاء (قبط) قال لجاره اخذت ولدي مع ولدك تاخرجه  
خرج كني من حصه خود ذيلهم ففعل فالتخل ضيافة فله ان يرجع على الامر بحضته ان كان لابنه  
صغير وان كان بالغ لا يرجع الا ان يقول الاب على اني ضامن (قع حم) وكله وكالة عامة  
على ان يقوم بامره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل اطلق له ثم مات الموكل  
فطالبه الورثة ببيان ما انفق ومصرفه فان كان عند لا يصدق فيما قال وان اتهموا اخلفوه وليس  
عليه بيان جهات الاتفاق (عك) ان اراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع  
فلا بد من البيينة (بمع) لهما دين على خريضة السلطان او الديوان ولا يستخلص الا بالرشى  
والهدايا بالسعاية فيه فامر احد هما صاحبه بها على ان يعطى له الحصة يصح ويرجع (فمع) قال لاخر  
هتب لفلان مائة درهم فذهب كما امر كانت الهبة من الامر ولا يرجع المأمور على الامر ولا على  
القايض ولا امر ان يرجع في الهبة والذ افع متطوع ولو قال هتب لفلان الف درهم على اني ضامن  
ففعل تجاوزت الهبة ويضمن الامر للمأمور ويرجع الامر في الهبة دون الذ افع ولو قال اقترضه الف  
درهم فاقترضه لا يضمن الامر شيئا سواء كان خليطا له او لم يكن والوا امره الموهوب له ان يعرض

الواهب من مال نفسه نفعل لا يرجع على الأمر إلا إذا شرط الرجوع وكذا الوفاة كفر بمبي  
 بطعامك أو أدركه مال بما لك أو أحمى رجلا بما لك أو اعتق عبداً عنى من ظهارى أو من  
 أبى يوسف ربح أن المأمور يرجع على الأمر في هذه المسائل \* باب الوكالة في أداء الزكوة والصدقات  
 (شمر) دفع إليه قدراً ليدفعه إلى فلان الفقير من الزكوة فدفعه إلى آخر فدفعه إلى آخر إلى ذلك  
 الفقير أحزاه وخرج الوكيل عن الضمان ولو دفع إليه مديوناته وأمره بأن يتصدق على كل فقير  
 أربع مديوناته فتصدق على كل فقير مديونتين فهو خاص (ففع) دفع إليه ديناراً ليتصدق به على فقير  
 فقير معين فدفعه إلى آخر وأمره أن يتصدق به على فقير معين فإن كان بحضرة الأول أو علمه بجور  
 (ظمر) ولو أمره أن يتصدق به على فقير معين فدفعها إلى فقير آخر لا يقص (ففع ففج) في الزكوة  
 يضمن وله التعيين (ففع) البقال أعطاه دراهم ليتصدق بها من زكوته فتصدق المأمور بدهم  
 نفسه بجزءه إذا تصدق بها على نية الرجوع كالقيم والوصى \* باب الوكالة في الطلاق والكاح  
 (شمر) قال لا خير زوجي ثلاثة وطلقها ثلاثاً ثم ظهر أن الأمر قد تزوجها قبل الأمر أو بعده  
 بنفسه يسعى أن يهوى وكيلاً بالطلاق الوكيل لو أقر على موكله بالكاح لا تقبل عند ابن حنيفة ربح  
 (شمر ففع) حاضته امرأة فقال له زحل مرحها فقال وكلتك فأخبر حتى من يدها بهي أتوا كليل  
 بالمبائن (شمر) أذن له في تزويج حواريه وأمهات أولاده ممن رأى أنه ان يزوجهن من  
 نفسه (مجبج) وكله على أنه أن أبرأته امرأته فطلقها فابراًته فطلقها الوكيل ثم ظهر أنه لم يبرأ  
 بجيلة اجتمعتها لا يقع الطلاق (ففع) وكله بأن يزوج ابنته الصغيرة فزوجها وقد زوجها الآخر  
 من غيره أيضاً ولا يعلم أي الكاحين وقع وأولادهما فاسدان عند أبي يوسف وعنه وكلته بأن يزوجهما  
 من نفسه بشرط أن يطلق امرأته مع هذه وكالة مضادة حتى لو لم يوجب الشرط لا يصير وكيلاً  
 بالكاح (يبر) الوكيل بالطلاق إذا قال لها أنت طالق متى أو أنت متى طالق لا يقع (ظمر شمر  
 ففع) مثله وعن (يبر) في موضع آخر خلافه أي يقع ويلغو قوله متى (ظمر) الوكيل بالطلاق المجزئ  
 إذا ألق لا يصح (فمبجج) والحياء وكه بطلاق رجعى فجاءها ملي بمهرها بحوزة دخل بها ولا لأن  
 العايشة لهم يريدون بالتوكيل بالطلاق بالبيع وقال أبو القاسم الصغار وأبو بكر البلخي يجوز

في غير المدخول فيه دون المدخول بها قال روح ولا يعرف من عرف خوارزم ما ذكره ابو جعفر  
 وكان الصحيح انه لا يقع (نكاح) لهما زوج فوكت رجلا بان يزوجهما من نفسه فلما طلقها وانقضت  
 عدتها زوجها الوكيل من نفسه جاز قلت فقد صحح توكيلها به مع عجزها عنه وقت التوكيل (فج  
 ظر) قالت لرجل زوجي ممن شئت فزوجها من نفسه لم يجوز ان (شئت) يجوز وذكر الجوابين  
 (حسن) عن شرح ابو بكر ثم قال ونحن نقضى بانه لا يجوز (كس) وكنيت رجلا لزوجها من نفسه  
 فقال اشهد والى تزوجت فلا تة بد ينار ومهر مثلها ما ثبات ينار وهي لم تعلم بالمهر ودخل بها  
 بحسب المسمى \* باب الوكالة بالخلع \* سئل (يحيى) عن قال لا خير بالخلع كما لا بد يا حقتام يا غريو سخناج  
 فاكتب لها الصك ولم يقل كاذب يا غريو سخناج جميع هل يصح فتأمل وباحث كثيرا فلم يتقرر رأيه  
 على شيء ولو قال كاذب يا غريو سخناج فاكتب لها الصك يصح كما لو اضافته الى نفسه واذا صح وكنيت  
 هي رجلا بالاختلاع فانه تلعبها وكيلها من وكيل الزوج فله ان يكتب لها الصك لان غرض الزوج  
 حصول الاختلاع لا بنفسها وقد حصل \* باب الوكالة بالخصومة والتوكيل بالاقرار والرأي الى  
 القاضي في التوكيل بالخصومة مع ابا عن خصمه \* (بئر) المرأة التي تخرج من البيت لقضاء حاجتها  
 ولا جل الحمام ونحوه تكون مخدرة بشرط ان لا تخاطب الرجال (علك) لا يجوز التوكيل  
 بالخصومة بغير رضا الخصم ولورضى ثم مضى يوم فقال لا ارضى له ذلك ولو اذعى وكيل المدعى  
 عليه عند القاضي ثم اتى بشهود ايقظه ولم يرض الخصم اي المدعى عليه بالتوكيل ويريد ان يخاضع  
 الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعي قلت وهذا كله على اصل الشيخية فخرج خلا فيه ما (ظاهر) التوكيل  
 بالخصومة اذ لم يكن بالموكل عند ولا يصح عند الشيخية فخرج الا اذا شرط في اصل المدعى ان يرضى  
 المطلوب به كذا روى عن البخازم (شيخ) لو قال الوكيل عزلي موكل وهو غائب وكان له المدعى لا يقبل  
 قوله (علك) التوكيل بالاقرار اقرار في المعلوم (حمدا) فيه روايتان في رواية لا يكون اقرار حتى يقو  
 الوكيل وفي رواية هو اقرار وان لم يقو الوكيل وقال الطحاوي التوكيل بالاقرار يصح عند الشيخية ويخارج  
 حتى يؤخذ الموكل باقرار الوكيل وعند ابي يوسف وزفرج لا يصح ويخارج بالاقرار حتى الوكالة  
 (جست) ويجوز التوكيل بالاقرار وروى الطحاوي خلافة (شيخ) وفي الجامع البير غرضي لو خولهم

الاب لا يحق على العبي فأن لا يخرج من العيصومة ولكن يقام البينة عليه مع اقراره بعلاف الرمي  
 وامين القاصى ما ذهبه من الجان عن العيصومة بالاقرار (شخص) لا تقبل من الوكيل بالعيصومة  
 بينة على واكلته من غير خصم حاصرو لو قصى القاصى عليها صح لانه قضاء في المختلف \* باب التوكيل  
 بنقل المرأة \* (فبيع بمر) وكلمة بنقل امرأته من بحار الى سمرقند فطالها الوكيل به فقالت زوجي  
 ما دفع الى المشروط من المهر لمي منع تعصى منه فقام الوكيل ابينى على دفع المهر اليها تقبل  
 \* نأب اقرار الوكيل على الموكل واختلافهما \* (فبع وثب) ولو قال الوكيل بعيت ما امرتني ببيعه  
 لكن اتقبل قوله قبل العزل (ط م) ادفع عدل اليه وامره ببيعه بكذا ثم وجدته في يد رجل فقال الوكيل  
 بعته منه وصدقه ذواليد وكذا للموكل فله ان ياخذ العبد ولا يصدق على وكيله في العامين  
 اذا هلك العبد بعد ذواليد وفي كتاب العلل وكلمة بعيت لعبد معين فقال الوكيل بعته  
 امين وقد وكله بحبل امس فانه لا يصدق من غير بينة ولو كان ذلك في بيع او تكاح او عقد من العقود  
 فانه يصدق من غير بينة ولو كان ذلك في بيع او تكاح او عقد من العقود فانه يصدق في حال ربح والمغزى  
 مشكل \* باب مسائل متفرقة \* (فظ) التوكيل بالامتقراض لا يصح والتوكيل بنقص القرض يصح بان  
 يقول الرجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه صح (فمر فم) وكلمة بان يوخر داره ثم يحررها الموكل بنفسه ثم  
 انفسحت الاجارة يعود على واكلته والد (بمر) بلع المستبضع مريت المبيع وهو في الطريق وقد اشترى  
 رقيقا مال البضاعة ليس له ان يتصدق على الرقيق من بقية مال البضاعة الا بما امر القاصى (فبع عك)  
 الوكيل بالقسمة لا يملك القسمة بغس فاحش \* كتاب الكفالة وهو يشتمل على سبعة ابواب \* باب ما يكون  
 كفالة (بمع) قال لآخر تكفل عني بما علي من الدين فقال فليكن وكتب في القمالة تكملت لفلان بن فلان  
 بثلث القدر والمذكور في هذه القمالة ولم يلفظ بها ليس للداين ان يطالبه بها ولا يصح هذه الكفالة  
 وان قبل الدائن المحط ولو اشهد على نفسه في الصورة الاولى لا يصح ايضا (بص) كسبة القمالة في  
 المحط بعد ما طلب الدائن كفالة له وان لم يلفظ بها وافتى العلان بان يؤوله انا في عهد ما علي  
 فلان كفالة (ط فن بمر) قال اجه تراه فلان است من بدهم فهل لو قال لا كفالة ما لم يلفظ بلفظ يدل  
 على الالتزام بنحو كلفيت فمذنب علي الي (بمر) وكذا لو قال فرد ادين مالي وبيد هم ليس بكفيل ولو قال

الدين مال بثوت تسليم كنم فهو كفيل (بمع) قال للدائن كما تريد مد يوتك باليد هي جدي دست وسنامام  
فهو وعد لا كفالة ثماني المال اذا قال مالك عليه فاننا ادفعه اليك (بمع) انا في عهدك مالك على فلان  
وقبل الدائن لم يضر كفيل لانه قد يعني انه ياخذ من المديون ويدفعه الى الدائن وعنه لو قال  
باليد اعزني كفاج ذاربجا اي نانا م دنا ناز قبول مكين فليس بكفالة قيل له هو في العرف كفالة فانكر  
العرف (تسج) وغيره لو قال الدائن لا خ المديون الذ هب الذ لي على اخيك بالفارسية از من  
قبول كن فقال قبول كردم لا يلزمه شيء \* باب اخذ الكفيل \* (نفع سي) الدائن يطالب المديون  
باكفيل قيل حلول الاجل ليس له ذلك قال روح وهو الظاهر وفي رواية (بمر) له ذلك (نفع صت)  
له دين مؤجل الى شهر وثبت عند القاضي ان المديون يد هب سنة الى بعيد ويطلب الدائن  
كفيلة بالدين يقضيه اذا حل اجل فان عرف المديون بالمطل والتسويق ياخذ منه كفيلة والا فلا  
وهكذا في (جنت مسج) ليس به اخذ الكفيل مطلقا (ثالث) وليس للمدعي ولا للمقاضي طلب الكفيل  
بقوله في عبيد دعوى قبل بيان الد دعوى \* باب تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم تسليم نفسه وتعليق  
الكفالة بسائر الشروط ونحوه \* (نفع) قال للطالب ان لم اسلم اليك النفس عند افعلنى المال فجاء  
الكفيل بالاصيل ونوارى المكفول له لا يبرأ (فب) قال للدائن اعمل لك شهر ا بهت الد يتار  
فطلب منه الدائن كفيلة فقال ابو المديون اكر يكما راكار تو نكنك من ضمان كردم اين يكن يتار را  
وقبل الدائن ضمانه في المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلة لا نه شرط متعارف (ط)  
تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح وبغيره لا يصح واطلق القدوري في مختصره ويجوز تعليق  
الكفالة بالشرط قال الا قطع في شرحه ان كان الشرط لوجوب الحق او لامكان الاستيفاء جاز تعليقها  
به كقوله اذا استحق المبيع او قدم زين لان الاستحقاق للوجوب وتدوم زيد قد يسهل له  
الاداء بان يكون مكفولا عنه او مضاربة وان كان الشرط بخلاف ذلك لم يجوز كقوله ان هبت الريح  
او جاء المطر (شند) انما يجوز تعليق الكفالة بسبب وجوب الحق فاما دخول الد او قدم زيد  
ليس من اسباب وجوب الحق فلا يجوز تعليق الضمان به قال روح الا ان الاصح ما ذكره ابو نصر  
انه يصح بقدم زيد وقد نص به في تحفة الفقهاء (بمر فب) له على رجل الفدين وعند

رجل يقال رجل آخر للغيره من هو وبعثه كذا من ومن فريديك من آري اليه مال وادخل  
 كروم لا يصح لانه شرط غير متعارف (فتح) كذا للذي اثنى على الملك يونا (كروكار) وبعثه من آريهم  
 الذين دبروا ضدهم ان كروم يتوهم لا يصح (بمع) يصح (فتيح) بمع) له على آحوشه فطال به فقال  
 وحل من ضمان الكروم وبك يرفق كذا يرفق ويمنعهم واين مال يتوهم او قال له يرفقهم كذا  
 مال الرق كذا وصادهم لا يصح الكفاية ولو اضافها الى بيع ماله يصح حتى لو يبعه يلزمه ذلك المقدار  
 ويجوز على بيعه (صح) قال للذي اثنى ان لم يرد فلان ماله الى مئة اشهر فانا ضامن له يصح التعليق  
 لانه شرط متعارف نفس عليه في (طافح طحا) اكمل بنفسه وقال ان عجزت عن تسليمه الى ثلثة ايام  
 فعلى المال ثم يحس الحق او غير حتى او مريض ممن صايت على اجضاره يلزمه المبالى يعنى بعد الثلث  
 (بمع) قال ما غصمك فلان فانا ضامن بشرط القبول في الحال او عنه امنتقر عنه فامتنع فقال رجل  
 اقرضه فما اقرضته فانا به ضامن فاقضه في الحال ولم يقبل ضما فيه صحح المصنف (بمع) كحل  
 بنفسه وحل على ان يسلمه الى المكيل له متى طال به ثم حله اليه دليل ان يطالبه به ثم يسلمه كبرا  
 لان حكم الكفاية حوت التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على ان يسلمه (اليه متى طال به به يد كرا  
 للثا كيد لا للتعليق فكل من له حال كونه كميلا نيمرا) باب ما يصح من الضمان والكفاية ومن  
 يصح كفايته ومن لا يصح (شظت بمع) يولى ماله حيا ما وقال لحياله ان خربت دارك فعلى  
 ضمان ذلك وادارها الجار فخرت الدار قيل لا يرجع لا تصرف ضمان ما ليس هو اوجب فلم يصح  
 (فتيح) اشتري الوكيل بالشرع فطال البائع الموكل بالثمن فكفل به رجل لم يصح (بمع) الكفاية  
 لا يملك على رواية القلا وري يصح اشار في الاصل ان كان لهم عطاء في الدار وان لا قطع والاقطع  
 ولو كفل الموكل بالثمن عن الوكيل بالشرع يصح (ضصح) كفل عن مئيت معلن ثم ظهر له مال  
 يفي ببعض الدين صححت الكفاية بقوله (فتح) قال لامرأة ابنه ما دمت خديعة ودميت حيا منعك  
 على يصح (بمع) لا يصح حتى يقول في لغة التي تعبت على ثاني فقلت (شظت بمع) وكيل باغ وخس  
 الثمن لموكله من المشتري لا يصح لانه يلزم المطالبة من ثمنه لفسده وانه باطل وكذا الوباغ المخراب  
 وضمن الثمن لزوم المال وكذا الواحش بالثمن على فصح (بمع) وكذا الوباغ الوصي او

الاب قصصنا للقاء في الدنيا واليدين بعد ابلو الخ لم يجر بخلاف القاصي واعينه لرباع ومن الميتم بعد  
بلوغه جاز الوكيل ان يركب ان يقبض العنق الزكفل عن المشتري للموكل كوكذا الوصي لو اشترى ان يجر  
نفقة الميتم قصصنا لان خاضل المدفن على التيميم وكذا وكيل المتراة بالاشحاح ولو قصصنا انما المهر عن  
الزوج او احتمال به على العنقة او زينة ابنة الصغير او بنته الصغيرة وقصصنا المهر ضريح ولو قصصنا عن  
الطغير المهر في الصفة وادى في الطعة منه فليس بمشترع وثالثا الاستحسان ان ادعى في المهر عن  
او قصصنا فيه وما نتج عنه ذلك من نصيب الابن بخلاف ثانيا ولو قصصنا ربح لا يربح ببيعها ببيعها  
من ثلث لجن الصفة واحدا لا يطرح اقصاها احد هما الصاحبة فليمنه لو كان البائع بطعقتان بان سخطا  
كلوا احد منهما لتضليله بعتا وانكر القصر الـ من قصصنا من المهر فاقال (افلحج كرو لوتير) اع بالاولاد  
في هذا القطر من علم لان التيميم من ياد الاداء لم يغير الا اذا لم يصير مجسما لجل الحق في المقتاركة  
فيمض (فيمض) بطلان دين او ايمان او ايمان فيقال احد هما الصاحبة فليمنه من الدارين  
بالاداء صح للموكل ولو كليل ان يبيع اذا انكفل بالثمن على المشتري (البيع بالوكيل بالاصل  
والاصيل انما على المالك ان يابى ان يبيع ما ادعى الا جليل ولم يعلم به الا يبرج على الاصيل الا ان يبيع شيئا حكما على  
فلا يفتقر حق فيهما العلم لولا الجهل كمن قال (الوكيل اقله من باب الكفالة بالنقل) (شهر) اعظم الكفيل بالانفس  
المكفول عنه ان الطالب ليلاني فيكون لا يمكنه الغصنة وورثته فان كان المسلم بالطلبه يخرج عن العتق (المهر)  
كفيل لبقائه في الدن والسلم في الرستاق يضح ان كان في تلك القرية بها كرم وقال القائل المجرى والتبشر  
الظاهر لا يضح قال ربح وجوابهما احسن لان اغلب قضاء راسا ليس حوازم ظامة فلا يقدر على مشاكمته  
على وجه العدل فدان زلنا بيقه (افع خمر) كان المكفول له لاجل السامع قوم في امم رسله لاجل  
بالمكفول عنه وقال لفي هو المكفول عنه فلم يخلص بل مروض ج الى باب آخر فلهذا القرب وتسليم منه (افع)  
على المشعل اذا ضارب المكفول عنه فليس لئن ابن يارم الكفيل حتى يجره في الجيلة التي ادعاه ان يدعى  
المكفيل عليه ان يخطمك غائب غيبة لا بد ان يفتن في موضوعه لاجل ان لا يفتن في موضوعه لاجل ان لا يفتن في موضوعه  
باب اداء الاصيل الى الكفيل (المهر) اع فاعلم ان المكفيل الذي يفتن قبل ان يوفى الكفيل  
ولم يقل قضاءه الا بجهة الرسالة فانه يقع عن القضاة لانه انما يفتن في موضوعه لاجل ان لا يفتن في موضوعه

[illegible]



منه خمسة دنانير ان دفعها الى في المجال وقال المتوسطون يد فيها بالمقارن فيصير هكذا ان كان  
 يورضاها قال راج فاعلم به ان جهالة الاجل في يد المصلح لا يمنع صحته اذا كان المصلح يبيع بعض الحق  
 وانه حسن الا ان جهالة الاجل انما يمنع الصحة في المعاوضات وهذا اسقاط لما وراء الخمسة لامعاوضة  
 (مصحح) ارادوا ان يكون بعشرة دنانير واذن المصلح فقال المديون له هل بعثت هذا العشرة التي لك  
 على خمسة دنانير فقال الدائن بعثت وقال المديون اشتريتها لا يصح وان كان غرضه هذا المصلح الا ترى  
 ان له لو ماله عن قيمته يجوز او اشتريه بغيره لا يجوز لا طارضا او غرضه ما اراد من هذا المصلح غير ان  
 واقرضا على ان يعطيه الذي لم يميز المانع نصف المثل ولو يكون الزرع بينهما نصفين فان كان يعد نبات  
 الزرع جازوا الا خلا واقبل من زرع من غير كذا نعم قال لوجب الارض اذ دفع اليها من  
 رواه في فقه فان كانت الحصة المثل في الارض قائمة بحالها جاز المبادعة لكن بشرط  
 ان لا يكون في الكتاب وان قال ذلك بعد ما فصلت الحصة المثل وتكون لا يجوز ومن  
 من غيره ياديه ثم اذا اراد بدار في ان يخرجها من يد فليس له ذلك حتى  
 يستحصل الزرع فان اعطى البذر والتفقه ليكون ما دفع له ورثه به المزروع فان كان قبل نبات الزرع  
 لا يجوز قال (بهر) ولم يقبل بين القائمة والمستهلكة فاملان ياول بالمستهلكة ان يكون في القائمة  
 رواه يمان (فج طهر) ادعى عليه قساد البيع بعد قبض المبيع فصور في دعوى القساد في دنانير لم يصح  
 حتى لو وجد بينه بعد المصلح يسمع (علك) ادعى عليه ما الا فانكروا وحلف ثم ادعى عليه المدعي عند قاض  
 آخر فانكر فصور يصح (خرج) المصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في نكاح الشهران  
 وقيل يصح وروى يمان عن ابي حنيفة راج انه يصح ووجه عدم الصحة ان اليمين في يد المدعي فاذا حلفه  
 فقد استوفى البذل فلا يصح قال راج ويراد به يمان في الاثمة الحما في ادعى على آخر حق التعزير  
 او حلفه يقدفوا وانكر الآخر واتوجهت اليه اليمين فافتد يمينه بهما قال العلوي في فقه اختلاف  
 المشايخ فقبل بطل الاخذ ذلك وقيل لا محل فليت هذا ان ادعى عليه يستجلف في دعوى حق التعزير  
 وادعى القتل فلو كان نص عليه انه لا يمين في حلفه فانما في حق التعزير وكان نص  
 عليه قد افتدوا به القاه وادعى بان له ادعى بحق الشهود والمسئلة بحالها فالاصح انه يجوز اخذ المال

[illegible]

انه اذا لم يكن للاب او الوصي بينة على ما يدعي للصبي فصالح باقل منه يجوز قال فائدة انه يمنع  
 شعراهما ودعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاستحلاف فليس لهم ان يحلفوه وانما لهم اقامة  
 للمينة \* باب مسائل متفرقة \* سيف السائل اذ عي عليه ان يعين دينار المحمودية وخمسين  
 نيسابورية واجناسا آخر فانكرها فصول بينهما بتسعة دنانير صرح بالخلاف ما اذا ادعى نيسابورية  
 فصول بالمحمودية او بالعكس (بمركب) قال الحل في الضرتين لا اخرى خذ دينارين وفارقتي  
 زوجي فاخذتهما وفارقتهم سلمته ليس للرافعة ان يرجع عليها بالدينارين (فتح) لها ان ترجع  
 (بفتح) بمركب (الصلح ينتقض بنقضهما) (فتح) صالح عن العشرة بالخمس ثم نقض الصلح لا ينتقض  
 لان الصلح بجنس حقيقة اسقاط والساذق لا يبرأ من استاذنا راجح وهو الاشبه بالصواب والصواب  
 ان الصلح لا يبرأ من استاذنا راجح بنقضهما وجواب الياقين محمول على هذا او اذا كان  
 بمركب البعس ينتقض بنقضهما \* كتاب الرهن وهو يشتغل على ستة  
 اشياء \* (البيع) الرهن وما لا يصح وما يبطل بعد صحته \* (البيع) دار مشتركة بين ورثة كدار  
 وصغار فرهنها الوضعي والكبار بخراج ضيعة مشتركة بينهم صلح صفقة واحدة (شبه) الرهن داره  
 رهن دار مشتركة لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صلح الا اذا كان خد اراه متصل بالجدار  
 المشترك (البيع) رهن دار او الحيطان مشتركة بينهما وكيان الجيران صلح في العيرضة والسقف  
 والحيطان الخافضة واتصال المسقف بالحيطان المشترك لا يمنع الصحة كونهما (شبه) رهن داره  
 الارض المرهونة لو غرس فيها اشجار باذن المورثين يتبعها رهنها (فتح) لا يبطل الرهن  
 (شبه) رهن داره او الرهن الذي بينهما فقبضه المرتهن او الراهن ساكت ينبغي ان يصير  
 رهنها (بفتح) الا لجل في الراهن يفسد الرهن لان حكمه حبس مستحب ام وفي الدار لا (بفتح)  
 خراج اجر داره وسلمها الى المشتري ثم رهنها منه انفسه لا جارا او راجعا رهنها (بفتح) رهن عشرين  
 كذا ثم قال ان فيها واحدة مشبهة ولا تجوز متاعه صلح الرهن في المواقف \* باب حكم الرهن عند  
 هلاكه \* (البيع) رهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة دنانير ثم قال يكون الرهن رهنها بما  
 بقي من الدار من فهو رهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة دنانير عليه الرهن في دينارين (البيع) قال من



(سني) له عليه نصف دينار قد نفع المديون ديناراً وقال نصفه بحكمك وبالنصف آخذ منك مدد  
فأكل مدد من عليه النصف بالمقاصة والنصف بحكم القرض لأنه مقبوض يعقد فاسد (نفع) (أخذ) من  
داينه ديناراً فوجده أن نفعاً فجعله في الروث لم يرج ليس له الرد (يبيع) طلبه بينه القشرة من المديون  
فأعطاه ألف من من الخنطة ولم يعها منه صريحاً ولم يقل أنه أس جهة الدين فهو يبيع بالدين ولو  
كانت قيمتها أقل من الدين فإن كان السعريينهما معلوماً يكون بيعاً بقل قيمته من الدين والألا يبيع  
بينهما (شمر) (نفع) له عليه ثلاثة دنانير فأعطاه والمديون للثبائة من من خنطة وقال بالبح حتى زرني سيار  
ولم يزيد عليه وأحلها يقع الخنطة عن جميع الدين ولو كانت قيمته بدينارين وقال المديون أردت  
بقولي حتى زرني سيار من جميع الدين قال (نفع) (يصرف) قال جميع الدين وقال (شمر) (يصرف)  
هل اللفظ إلى الكل عادة قال استأذ نأرح وذ كرهشام عن محمد بن يحيى فقال لو قال الزوج يملك هذه  
الدار من مجهرك فما طل ولو قال بمجهرك أجار وكل الوقال بعتك هذه الدار <sup>فإن قالوا لو قال من</sup>  
حقك فعلى بعضه قامة بالمهر ثم قل أن نهل أيدل على أن الجواب في الخنطة كذا لك <sup>فإن قالوا لو قال من</sup>  
أدعيها من العرف لكني لظن أن العرف مشترك (يبيع) أدعيها من الصبي أو المجهون الذي لا يعقل  
إليه فاستهلكه فعليه الدين ولا تسمع فينته ولا قوله إلى أدعيها صاحب الحق ثم عن محمد بن أحمد  
في موهبة يمان لا يعرفه لمقرله ومات فلمقرله أن يأخذ أو يحلف عليه ما لم يعلم أنه أقر لما طل  
ومن محمد بن شجاع شهد شاهدان أن صاحب الحق أقر بأمر يمة هل النيس له أن يجعل أخيه لا إلا  
شهد وأعين الحاكم فيأمر الحاكم به (م) من النبي يوشع قال ملك ألقى القادرهم ولم يعلم المقر له  
ولا يخلطه إلا لمعلمة بينهما لا يسموه أحد إلا الألة العلم ديناً له عليه والألا الأمر غير مال فكبر  
فله أن يأخذه وإن لم يعزى أصله وقال محمد راح يجوز أخذك في الوجهين لا احتمال الرثة من قريته  
أو وجب له بنسباً تلقى شيئاً لا يعلم المقر له به (يبيع) المرسل الدين إلى صاحبه يملك أموال لا يعلم  
مثالته ولا نسقه بعد رثته أو غلب ما غلبه أو مولى إليه (فب) (يبيع) للدين يوق طلباً القبالة من  
رجع الدين بعد القسطاء أن كان دفعه وهو وراق الكاتب (تصح) أو ثومات الدين اثني بعد الاستبراء  
وتقبل القبالة في بدو رثته فلم لا يكون طلبها منهم أن تزلت بالخذلة يملوكة له وإن كانت مملوكة

المشتري على حاله (جس) من محمد بن أبي الدريس ان انتقاده من المستوفي واجرة القاد عليه وروى  
عن المولى والحرقة الزاين عليه ادمي عليه العاصم هائم اقر المدين انه لم يحسن عليه والمقبوض  
ملك العاصم ملكا باحد الحب عليه رادها بعينها ان كانت فاقمة وعملها ان كان وعملها او فسخ بها  
وبها (جس) ربيع الدريس اقلنا طعن بحسن حقه من مال المدعيون على صفته فله احدى بعير فراه  
ولا ياخذ البعير بالردى ولا باخذ الردى بالحيول ولا ياخذ خلاف اجسده كالدرهم والد ثاثير وعبد  
الشافعي روح له احدى بقدر قيمته ومن ابى نكر الراوى له اخذ الد ثاثير بالدرهم وكذا احدى  
بالدرهم بالد ثاثير استحسا فالاقيا ما ولو احدى من العزيم غيره ودفعه الى الدائن مال ابن  
سلمة هو فاصب والعريم فاصب العاصم فان عجز الاحتم لم يصرف فاصبا بد ثاثير ان ضمن الغريم  
صار قضا ما وقال نصير من يحسن صار قضا ما بد يسه والا احدى بعين له وبه يثبت وان عجز  
الد من المدعيون بعضه منه العزيم فالاحتارهما قول ابن سلمة والمدينون لمذا فسخي له  
مما عليه لم يحسن الدائن على القبول (شخص) يعجز خلا فالزمر (صخر) العصى المستقرض المقرض  
ما لا ليمير الجيد من الردى وباخذ منه حقه فهلك في احدى فملك من مال القاضى في قولهم جميعا  
لان الاحدى للتعويض لا للقضاء (فتح) ادفع المدينون الى الدائن حقه ثم دفع الدائن اليه ليقدر فملك  
من مال الدائن ولو دفع الى العايل حقه زلعا وقال انفعه فان لم يرجع فرد ما علي بفعل  
فلم يرجع فله الرد استحسا بالاقيا ما اكل اقاله اير يومك روح (فتح) والمظاهر انه يقول اكل بخلاف  
والرناح عبد او حاربه ورجل المشتري بها عينا فقال النافع اعطى لها على البيع فان لم يفت  
في الاخر فاما موصها ليس له ان يزاد عادل لك العيب (ان) له على كل واحد منهما حصة في اقام فاخل  
بهما مسمانم وحيد به فله اربعة اولا بد روى ان هو ليس رد شيين على ازال حدي متهما حتى يزاد  
على حصة فلي كانت البهر حصة بته يله ان يرد على كل واحد منهما ادهما وان كانت سبعة درهمين  
وان كانت ثمانية مثابة وان كانت ثمانية وثلاثون وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتيقن قال  
نعم الايمة الحكيمى قلت لا استاذى يعنى له الحكم الحان ويشعنى ان يمنع الرد على قول الجعيفة روح  
لان حلف الد را لهم حلفا يتعز وتميزها استبرأ عليك يقال لكن حقوق الرد ثابتة بيقين وانما بطل

بموت من عليه الدس بطل الحال لانه حقه وموت من له الدس لا يبطله ولو قال لروحه  
اطلقك بالغني شرط كاستأش ما هو حريم في الدين الذي على تلك على ثقلت بالغني اماح بعد اوع  
وايس نتاحيل واما يقع الطلاق بعد مضي ثلثه فاشهر ولم تطله به (ولت) قال الدائس للمديون  
بعد المطالبة ادعها واعطى كل شهر عشرة فليس بتاحيل لانه امر بالاعطاء (م ط) ما يدل على انه  
لوراعه بما في السية على ان يؤدى اليه كل شهر كل اصح البيع في شروط الخصم عليه مال مؤجل  
فيقال جعلت حالا وما قال البطلت الا حل او قال تركت هذا الا حل فهل اكله يبطل الا حل ويصير  
اليه ادا حل ولو قال لا يباحثني في الا حل اذا قال تركت من الا حل بالمال مؤجل على حاله (من  
شخص) ماله قبل اخله لئلا يكون للطلالسا ان ياتي بالتسليم (فصح) ولو رده فأنشأ به عا د مؤجلا ولو  
(مستوى منه شيئا) الدس المؤجل ثم رده بغيره لقضاء عا د الا حل ولو تعادلا لئلا يكون له  
دال دس كغيره لا يعود الكفالة في الروضهين \* نابا يبيع به للتزاة من الديون وما يتعلمه باليد \*  
(شمر) قال المديون عشرة لئلا اثن الخطي القيل له بوجه منى جمسية فاحدا هامة ودفع القسامة  
لمن عيرها حرى لئلا يسقط حقه في الياقي (كمن ظنت) الخصام والاعيان القائمة لا بد حل  
بني الافراء عن جميع الدعاوى (اكتب ظنت) قال الدس ليد يوجه بالغني فابعدك ويح محاميس  
او كدهن الباريس اودمى يامد اك هعرقا فليكن ودع ليس له المطالبة بالرجع قال ربح وان كان  
هذا تعليق الافراء ناداه رأس المال معنى لئلا يعترا صورة التحويل (يبيع) كذلك ولو قال  
بالبائع كاسم يامد اك هعرقا فليكن يامدك سرار مكن ودعه اليه لا يبرأ (فصح) قالت لروحه  
دست ييمان ترا ما ند م حوا مراعات نميكني مراد ليس نأراء اذا ارادت به ترك المطالبة (فصح)  
وهو نأراء فانه ذكر في السوادرو (ط) اذا قال تركت الدين او تركت لك ديمك كان نأراء (فصح) قال  
لدي يوجه حل القسالة بالغني اودمى اى ررني ديار كمت هعرقا فهو نأراء من الدايار بشرط اداء السامى  
لدى المجلس ولو خلى لئلا يكون نأراء (فصح) وبين ديه في المعارة اذا احدثها للصوم ما في  
الدائس ان يقبله قاله نأراء هم من نأراء ليس له ان لا يقبله وقال ابو الليث له ان لا يقبل لان  
المال في ذلك للصوم معنى كالكفيل بالنفس لئلا يكون المكفول له في المعارة (فصح) قال الدائس حل دراهمك

ان ادفعها الى فلان وعينه فل قد فع ومات المدفوع اليه فلرب اللذين ان يطالب المدفوعون بل ينه  
 لو كان له عليه عشرة حاة وعشرة موزعة فوجب له خمسة منها ينصرف اليهما (فمع) تعليق البراءة  
 امر كائن تنجيز (عك) تعليق البيع بامر كائن انما يكون تنجيز او بيعا اذا كان يعلم البائع به والا  
 لا قال استاذنا راجح فيحتمل ان يكون الا بر او على هذا التفصيل (م) قيل له دع دينك له لوجه الله تعالى  
 قال هو لوجه الله تعالى يبدو انما استحسانا ولو قال الاجنبي للدائن هب دينه لي او حله لي او قال  
 اجعل ذك لي فقال قد فعلت يبرأ استحسانا والبر وانه له ابتداء لا يبرأ قال استاذنا راجح وقعت  
 رافعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الدن هب الذي زمانا الد ينار خمسة دوا نيق ثم تنبه فاستحل  
 منهم فابروا هبنا بقى اسم عليه حال من ذلك فكتبنا فكتبنا انا وغيرى انه يبرأ وكتب ركن  
 الدين اليه لا يعجز في البرا لان رده الحق الشرع وقال به اجاب نجم الايمة الحكيم  
 معللا بهن الدليل وقال هكلا اجبته من ان يكون المرغبتها في قال راجح فقرب من ظني ان الجواب  
 قد دد فكتبنا اطلب القنوي لا يجوز جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الايمة  
 الشافعية فاجاب عنه انه يبرأ اذا كان الا بر او بعد الهلاك وغضيب من جواب غيره انه لا يبرأ  
 فان دد ظني بحجة جوابي ولم اصحه ويدل على صحة ما ذكره المزدودي في غناء الفقهاء من جملة من  
 البيهقي الفاسد جملة العقود الربوية تملك العرض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربو امه لو كان للقباض  
 بها لقرض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الا بر او ورد مثله يكون ذك رخصان ما استهلكه  
 لا رخصان ما استهلكه ويرد ضمان ما استهلكه لا يرتفع العقل السابق بل ينقضي فقبل المملك في  
 فضل الربو فلم يكن في زده فائدة نقض عقل الربو فكيف يجيب عليه ذك حقا للبشرع وانما الذي  
 يجيبه حقا للبشرع رخصان الربو اذا كان قائما لا رخصان به \* باب في الا بر او من المهور (مجمع)  
 وبورثا قالت الزوجان ان كان يمكن العهر فقد ابرأ تك يبرأ في الحال وليس بتعليق ولو استحل  
 الزوجته فاتهجه انه يبرأ البراءة من المهور فسكتنا فقال المهور فانرا ته ثم ماه ثانيا لا يبرأ وقال  
 رخصان جميع العلوم يبرأ (شهر) قالت الزوجان انما لا يكون الزوج قبلت او كان غائبا نكحت  
 ما برأنا الزوج يبرأ الا اذا ارادة (فمع هك) اطلق او لم تطلق ولم تعلم به ثم قال لها ان لم تبرزني من المهر



فانت طالق ثلثا ما برآته وقيل يبرأ وقال ابو حامد يبرأ قبل المولم يقبل (فتح) قال لزوجه انه انى من المهر  
فقلت بالحق في حيل فامكن من جميع الحقوق يبرأ من المهر ولو قال لها اجعلي في خل ونراه للبراء  
من صد اقها فيجعله في حل لا يبرأ حتى يقتل بقرينة تدل عليه (تج) وقال على السند يبرأ  
(ن) جعلت غرمائي في حل لا يبرون عند علمائنا وعند ابن مقبل يبرون ولو قال جعلت غرمائي  
فلان في حل يبرأ لانه معلوم دون الاول (م) عن احمد من كان له عليه مائة فله في حل لا يبرون  
ولو خص فقال في حل مائة عليه يبرأ ومثله من ابى يومئذ ولو قال رجل كان معه الف درهم او  
متاع فقال الالف التي كانت معي امس لم اقرصها احد الا ولم يقضها سوى احد ثم ادعى بعه فصبها  
على رجل واقام بيته لا تقبل لانه اكل بهم لان هذا شيء ملغين ولو قال ليس لي على احد شي  
او لم اقرض احد شي ثم اقام البيته على رجل تقبل لانه ما عدا ولو قال مالي في الكوفة دار او مالي  
في دهر دار او قال مالي في الدنيا دار او قال مالي على احد شي او قال اخذت من جميع من كان  
لي عليه شي من ان يدعى لانه لم يبرأ احد يعرف (فك) قالت الصداق الذي على المهر  
ملك فلان بن فلان لاحق لي فيه وصدقها المقر له ثم ابرأت زوجها عنه يبرأ (حمر) لا يبرأ (ظم)  
المهر الذي على زوجي لو اكد على ابني اقرارا به (ضعف) اذا حلت انسا فاملى الزوج على ان يؤدق  
من المهر ثم رهب المهر من الزوج قبل الدافع لا يصح الهبة قال امتيازنا راجح وله ثلث حيل احدها  
شرى شيئا ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشيئين ملفوف  
قبل الهبة والثالثة هبة المرأة للمهر لاس صغير لها من الزوج قبل الهبة \* كتاب المزارعة وهي  
اربعة ابواب \* باب المزارعة الجائزة والعاسية \* (فتح) شرط على المزارع الحصاد والديان  
ونحو ذلك من الاعمال بعد ادراك الزرع جائز المزارعة لما تعارف الناس ذلك ولو قال له اكر  
ارضى هذه بالشركة لا تصح الا اذا كان فيه عرف ظاهر في مقتدر التصيب في مثل هذه الشركة  
فينصرف اليه ولو كان الارض والبذر وثور واحد من احد هما وثور واحد والعمل من آخر حار  
لانه لو شرط كلا الثورين على اي واحد منهما جاز لكل اهل البيت (و) ولو احدى الراهن الارض  
مزارعة بطل الرهن ولو كان البذر ومن الراهن لم يبطال وكانت كالعارية للرهن في سقوط الزمان

\* باب المشروط في المزارعة \* وبني ذفع ارضه مزرعة او كزله ملك فوانا مزارعة وشرط عليه تسليمها  
 كذا لك فسدت ولو شرط في المساقاة ذفن الزراعيين على العامل لا تفسد قال مجد الائمة الاول  
 جواب المتقلا مين والآخر جواب المتأخرين (خسج) شرط على المزارع بان يسرقنها فسدت وقال  
 غزير بن ابي سعيد هذا جواب المتقلا مين والفتوى على اختيار المتأخرين انها لا تفسد (ظف)  
 مثله (بفتح) المستأجر ارضا ودفعها لمزارعة فكريها المزارع ثم المستأجر أجرها من آخر قبل ان  
 يبدلها المزارع صح ان كان البذل ربح المستأجر وللزمارة ان يطالب المستأجر باجر مثل عمله  
 (فك عك) لو لم يشترط على الحزب حق الزهر فاستعمله في الحفر لا يجب عليه اجر ما حفر \* باب فيها  
 يتعلق بالمعاملة في الكرم والاشجار (ففتح) دفع كرم ما معاملة فثمر واصحاب صاحب  
 الكرم يدخلون فيه وياكلون الكرم من صاحب الكرم ان اكلوا منه يغير اذنه وكل الا يضمن  
 ان اذن فيه لمن لا يجب عليه من نصيب العامل اذا اذن لمن يجب نفقته عليه وصار كانه  
 من نصيبه اليهم قال روح وعلى هذا اذا كان الكرم مشتركا بينهما شركة ملك او كان الزرع بين  
 الاكار وصاحب الارض او بين شريكين واصحاب احد هما يدقون السنابل قبل للروس وينفقونها  
 واما اذا باع ثمار كرمه ثم اصحابه كانوا ياكلون الثمار ينبغي ان لا يضمن صاحب الكرم ما اكلوا  
 باذنه وان كان يجب نفقته عليه لانه ليس له ان ياخذ من هذا الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلافه  
 الاول \* باب مسائل متفرقة \* (شم) مزارع جمع مرقيتا وكان التراب من رب الارض  
 والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما لان الخلط بالاذن (بفتح) السارقين كله للمزارع  
 وعليه قيمته التراب ان كان له قيمته والا فلا وان كان اخذ التراب باذنه فلا شيء عليه (نعم)  
 السارقين كله لرب الارض قال روح وهو الا صوب فان المزارع لا يجمع السارقين لنفسه بل ليلقيها  
 في ارض رب الارض عادة (عك) قال لا خرا عني اصطبلك لدايتي ففعل فالسارقين لصاحب  
 الدابة ولو قال صاحب الاصطبل ادفع لي دابتك لتبيت لي اصطبلي فالسارقين له (عك) السارقين  
 لمن القى الحشيش في الوجوه كلها من الغصب والا لا يضمن ان كان عين صاحب الاصطبل موضعا  
 معروفا لجمع السارقين فهو له (بفتح) السارقين لا يضمن عليهم قرض لا رباب الاراضي

لسواء البلد بحر حون السرقان منه فهو لهم قبل الإدخال في الأرض إلا إذا قال له ربها  
 الأرض خذ السرقان من مكان كذا بعيده فحينئذ يكون له لصيته الأرض ولو أخرج المستأجر  
 فرب الأرض أن صحت (الإجارة) بوجع المستأجر الأرض مزارعة إلى المزارع بعد التسليم أن كان  
 الليل ومن قبل المستأجر حار والاملا (يجمع) الذي يريد يقسم بترك الحفظ كله ليلا إذا كان الحفظ  
 عليه متعارفا والمزارع بالربح لا يستحق من الثمن شيئا والمزارع بالثلث يستحق النصف للكل  
 المتعارف (فجعت) الثمن والبقول بين المزارع وبين صاحبه مزارعا وفي شروط الحاكم التي لصاحب  
 الأرض في ظاهر الرواية إلا إذا شرط الشركة فيه قال أساذ نارح واختار في زماننا حواف (يجمع)  
 أنه لا شيء للمزارع بالربح من الثمن لكان العرف وطاهر الولاية \* كتاب المصارفة \* باب ما يصح  
 من المصارفة وما لا يصح وما يتعلق به \* (فجمع) دفع إليه عشرة دنانير ليشتري بها الإبراهيمي منها  
 ويبيعه بالربح بينهما لصقان صحت الشركة ولا يضمن المصارف شيئا من النقصان وإن شرط عليه  
 (يجمع) دفع المصارف أو شريك العنان الباح من مال الشركة لا يضمن ولو أعطاه من ماله <sup>مستغنى</sup>  
 أن يكون له المصارف لآفته مذكور فيه دلالة واحد المصارفين بمالك البيع دون صاحبه اختلاف  
 اليوكيلين (تجمع) المصارف إذا كان يدفع الثواب في سوق المتاع فهو من رأس المال (فجمع) ولو أدى  
 المصارف الواسعة وقال رب المال بل رجعت فصولي بينهما برأس المال لم يصح (شخص) أعطاه دنانير  
 ومصارفة لم أراد القسمة له أن يشتري دنانير وله أن يأخذ من المال بقيتها ويعتبر قيمتها يوم القسمة  
 لا يوم الدفع \* كتاب الشرب \* (يجمع) له خالط فيه معوض فيه ماء يحتاج الجيران إليه البعد هم من الماء  
 ولو تركه بآله مشروحا يخاف من الاستنقار على الثمار فيه فله أن يخلق باب الحائط (يجمع) يجوز دفع  
 الجمل من الحياء في بني بلاد كالأشعة كالماء ولو سبق إرضاه بالجميل الماء فيه فلكل أحد ربح ذلك  
 الجمل إلا إذا عد الرضاه لجمد الماء فيه (يأت) المستطاب يملك المستطاب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج  
 إلى أن يشده ويحمله تحت يثبته الملك والساق من البيز لا يملكه بنفسه ملاء المدلو حتى يحميه  
 من رائل البيز خلاصا لجمد ربح بناء على مسئلة السير في الطهارة \* باب الضمان في منقأ الأراهم  
 ونحوه \* وأمر من منقأ أرضه ولم يستوثق في مد البثق حتى أفسد الماء البثق وأضر الخار يضمن إذا

كان النهر مشتركاً وقصوى السد \* (شمر) له نهر لم يحفظ شطه وازداد الماء وغرقت ارض خبازة لم يضمن  
 (يخرج) فخرج الماء الى كرده واشتغل بعمل آخر فلم يشعر به حتى امتلأت فتجاوز الماء الجحاد م وانسد نزاع  
 خبازة يضمن (جث) ولو ملأها حتى خرج الماء يضمن وان كان غائياً (ط) هذا اذا كان ارض الساقين  
 بحال لا يستقر فيها الماء فاما اذا استقر فيها الماء ثم خرج لم يضمن (يخرج) جدول مشترك بين الجيران  
 على راسه واقرض يفتحه كل واحد من الشركاء ويسقى ارضه ويشك عقيب السقي به جرت عادتهم فتركه  
 الجدول هم مفتونوها بعد السقي حتى غرقت ارض بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح او السقي  
 \* باب احياء الموات \* (ظلم) وكل رجل باحياء الموات له فاحياه فهو للموكل اذا اذن له الا ينام في الاحياء  
 (فزع عنت) ارض غرقت وصارت بحراً ثم نصب الماء طمته او خربت من وجه آخر ثم جاء انسان وزعموها  
 ففيه اختلاف المقتدين قيل هي السالك القديم وقيل لمن احيها وفي زكوة زروضة الناطقي عقيب  
 مسائل الارض الموات فان كان لها ارباب ولها ثا وعبارة من مستحيات وغيرها ولكن لا يعرفون ذلك  
 فمنهم من لا يسمع لاخذ ان يحييها ولا ياخذ منها طمناً وفي رسالة ابن يوسف الى هارون  
 هي لمن احيها قال رح ورايت في هذه الرسالة وايضا قوم من اهل المستوراد وغيرهم من اهل  
 المدينة ومكة والحجاز واليمن بادوا فلم يبق منهم احد ويقيت اراضيهم معطلة ولم يكن في يد  
 احد وارث ولا غيره والاخذ ايل عني فيها دعوى فاخذها رجل فعمرها وبني فيها وغرس فيها النخل  
 والشجر والكرم واكرى فيها ابناء روادى خراجها فهي له وهذا هو الموات وليس للامام ان يخرج  
 شيئا من يد الاخذ الا لبحق ثابت معروفي قال رح فهذا ان يشير الى ان يكون لمن احيها لكن للامام  
 ان يدل فعها الى من اثبت انها كانت ارضه او ارض مورثه وعلى هذا الا يتحقق الخلاف بين  
 ابن يوسف ومحمد الا قبل اثبات احد حقه فيها فاما اذا ثبت فهو اولى بالخلاف كما في العبد الماسور لجله  
 المالك القديم وقد اطلق القنوزي في مختصره ان الاراضي المملوكة اذا انقطع اهلها موات  
 وذكر الاقطع والنضروي في شرحها للمختصر الموات اذا كان مملوكا في الاسلام وعليه اثر العمارة  
 ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه وقال الشافعي رح ان كان من املاك المسلمين لا يملك  
 بالاحياء \* باب مسيل ماء الدور \* (شط) داران لجاري مسطح احد بهما اعلى ومسيل مائه على الاخرى

فلما خشي الا لاسفل ان يرفع فيطحنه على سطحه علوا لانه يتصرف في ملكه وليس لجاره المنع ولكن  
يطلب اليه لزجه فيسيله فان انهدم الامثل لا يجوز صاحبه على البناء ولصاحب المسيل ان يبنيه ويمنع  
صاحبه من الانتفاع الى ان يعطيه ما اتفق عليه \* باب احكام التراب الذي يلقى على خافتي النهر \*  
(هـ) التراب المستخرج بالكرى الذي يوضع على جانبي النهر يختص به من وضع بجانبه اذا لم يضر بالنهر  
اخذ وقال لهاتين الاماكن هما مشتركتان اهل النهر المشترك قال زح وسالت (قنبر) ومعه (بني)  
ما حصر في الامنهار التي في القرية يحضر ما اهلها في الريح ويرمون بالتراب الى خافتي النهر هل  
لاخذ ان يخذ لها فقال (بني) نعم اذا لم يضر ذلك بالنهر نقلت له في ذلك يقال لانه مباح فقلت ليس  
الخاصون المستوفوا اهلها بالحفر فلكونه فقال الاستئذان انما يكون بيسمى الملك اذ لا يكون على قصد التملك  
والحفر ولا يقصدون به التملك كمن اجتش اشجيش النهر ليرى المانع من جري الماء فكل احد  
ان يخذ ذلك الجشيش او كان شيخ الاسلام يقره في ذلك قال راج واهل السطنج يخذوا ويهد اقلين  
ان اخوان (شمت) علوا تروا الى الصلحة والاصح طيبة جواب (شمت) لان النهر والري كانا مشتركين  
فهذا التراب الذي يرفع في الحفرة ليس من اهل النهر بل جمعه المانع فيه وكان مباحا ولم يقضي احد  
تملكه فبقي مباحا (عليك) يجوز اخذ التراب من القرية البعيدة فاذن الحاكم \* باب مسائل متفرقة \*  
(خ) اذا لم يصر في الري الى من الجراج الى خفر النهر لكن يعفوه للبايعين لا تفهم في تلك القرية  
او يبايع لا يحفرون فيه اصلا ولهم ضليعة بكر اليهم مقي او يضرهم الى الم فيمكن سقيها الى لا بالحفر (بما)  
نهر مشترك بين قوم معلومين فامتنع بعضهم من الحفر ثم مقي ارضه فمن لا يتمكن شيطنة الحفر في  
زروعهم والري كان يصيغتم حق الشرب من نهرين فبايعا بحق شرب اهل النهوين فليس له ان  
يجري ماء النهر الا خفر الى ضيعة اخرى (فع حنن) له ضيعة موعنة لا تسقى منها الا وقت المدحولة  
ان يسد النهر بواو دونه بغير رضا الا ساقط ليسقيها ولا يطف نفق الى الية لان فيها حرما  
عظيما والقصر العام يسير ومثله من لوزي \* كتاب الاشربة \* (فع) خمر طمخت وزالت مرارتها  
بالطبخ يجعل شربها في كتاب الاكراه \* (فع) متغلب قال لرجل امان تبيع لي فله الدار تلك واخذ فيها  
الى خصيك فبايعها منه فهو بيع مكروه ان تملك في ظنه تحقيق ما اراد قال راج فله اشارة الى ان

الاكره ياخذ المال اكراه شرعاً وفي (شط) الفاظ متعارضة الدلالة ولم اجد فيه رواية الا هذا  
 القدر (بفتح) تزوج امرأة سراً واراد ان تبرأه من المهر فدخل عليها اصيل قائمه وقالوا لها اما  
 ان تبرئه من المهر والا فلنا للبشنة بالخوارزمية كبا خفامنان فيسود وجهك فابراته خوفاً من ذلك  
 فهو اكراه ولا يبرأ ولم يقولوا فيسود وجهك والمسئلة بحالها فليس باكره (بفتح) ولو قال اذفع  
 للخفجاغين مائة دينار فيضربوك ويقعلون في حلقك كذا او كذا امن انواع المضار والافاقير فيقال  
 او قال فبيع لي كذا الخاف ذلك الغير منه لا متعلداً للخفجاغية والاقرا كفي زماناً فباع او اقربنقل  
 لان هذا تخويف مضمّن ثوابه ذلك والظاهر انه لا يبدل المائة لهم (فتح) قال المدعيون له انهم  
 اذفع الي القباله واقر انه لا شيء لك عاين والا اقول ان في يدك ذهب شمس الملك فذفع القباله  
 واقر انه لا شيء له عليه فهذا في معنى الاكره وليا ان يدعى دينه عليه وكان جوابه عقيب اخل شمس  
 للملك ومضاد رتبته وقتله وكان خبأ امره عند الناس وكل ممن يخبر عنه الغماز ابن عنه ماله يوخذ  
 ويؤخذ ويطلب منه ذلك بمجرد اذبحه بغير حجة معتبرة وكان ذلك الزمان زمان الخوف البشنة  
 من هذا القول قلت فعلى هذا اتخويفهم بالغزوة فيه وجد مال الغائب عند المتبرة وعما لهم  
 بعد الفتنة العجامة في معنى الاكره ايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال  
 والازواج (فتح غائب) خاسم زوجته واذها بالضرب والمشتهم حتى وهيت الضرب اق منه ولم يحوضه  
 فالكبرياء بالاطلة (احمر) هذا درجلا بغير حتى يباع ماله او ابزائه علما عليه فهل يختلف باختلاف  
 ذوق المرء انما قرب انشيان يكون القول ان الشك في حقه اكراه او رب انسان لا يكون الضرب  
 في حقه اكراه (فتح) قيل لربجل اما ان تشرى هذا الشراب او تبين كرمك فباع فهو اكراه  
 ان كان شرابا لاجل والا فلا قال راج فعلى هذا اذا قيل له اما ان تزني بهذا المرأة او تبين  
 كذا فباع لم ينفذ وكذا في نجواه من المحرمات (شخص) اكراه على البيع او الشراء فبيعا والفسخ  
 للمكروه لا للعطاع بخلاف بيع الفضولي وبكاه فان لكل واحد من المالك والعاقد الاصيل خيار الفسخ  
 قيل الاجازة (فتح ظم) اكراهه يقتل غيره فقتله المصور عليه دفعا عن نفسه لا يجب دية المكروه  
 على المكروه (بفتح) ضربها امر الله بغير لاشك في ان لا يبعث لنفسها منه بمهرها ونفقة عنها

وإثبات نيتها بان كان الضرب لا يخلل الاختلاع فليها ان يدعى ذلك بالطلاق واقع (فجع) اكراه على  
 قبول الرادعة فنقلت في ذلك فلم يستحقها تضمين المودع المكره \* كتاب الماذون \* (بم) اذا  
 اذن القاضي للصغير في التجارة وله ابا واحد صار ماذونا (يخرج) رهن عبده الماذون المديون في  
 التجارة وابق من المرتهن للغير ما ان يضم المرتهن لان لا يابق صار مستوفيا بل يبقه مكانه باعه  
 من المرتهن ولو باعه للغير ما ان يضم المرتهن الماشري في كل هذا (يخرج) قال لعبيدك اشتر نفسك متى فاستدان  
 من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه منه وبقي العين في يد المولى فلصاحب العين ان  
 يشتريها منه (من) استودع صبيا لعا فاستهلكها لم يضمن عند هذا وقال ابو يوسف ربح هو ضامن  
 له في ماله وان استودعها عبد المحجور افاستههلكها ضمنها بعد العتق عند هذا وقال ابو يوسف ربح  
 يباع فيها وان ملكك الالف عند الصبي والمحجور فلا ضمان عليها وان كانت الودعة عند عتقه  
 الصبي او العبد المحجور فهو كقتلهما عبد اليمن بودعة عند هذا والفرق بين العبد وغيره ان المولى  
 لا يملك روحه فلا يصح تسليطه بخلاف المتاع والذابة وان كان ماذونا فله في قبض الودعة او الشجار في  
 او مكاتبها فاستهلكها فعليه ضمانها قال ارح ورايت في نسخة عتيقة من شروح المتقدمين لو اودع  
 عند الاب مالا فاستهلكه ابنه الصغير وهو في عياله ضمن الصبي ولو اودع عند الصبي عبد ائجره  
 قتله يضمن كالوقته ولو القى ماله في الطريق فجا عضي واستهلكه ضمن الصبي لان التسليط حصل  
 للمجهول فلم يصح والودعة لو كانت ذابة فركبها الصبي المودع حتى عطيت فعلى الخلاف ولو  
 استودع ام ولد الرحل او مودة المحجورين فعلى الخلاف ولو اقضى صبيا محجورا او عبد صغيرا  
 محجورا الفا فاستهلكها قيل لا ضمان عليه لاني الحال ولا في الثاني بخلاف وقيل بان المقرض على  
 هذا الاختلاف وهكذا اطلق اكرمي في طريقته ولم يقيده بالعبد الصغير ولو باع منهما طعاما فاستهلكه  
 فعلى الخلاف ولو اودع سكران فاودعه عند آخر يضمن وعن عبد الرخيم اكرمي ان السكران اذا  
 كان لا يعقل الارض من السماء لا يضمن بالاستهلاك (جص) اودع صبيا قد عقل طعاما فاكله  
 لا ضمان عليه وان اودعه غلاما فقتله فهو ضامن لقيمته على العاقلة عند هذا قال ابن زياد في الخلاف  
 في الصبي العاقل فاما الذي لا يعقل يضمن بالاجماع لان تسليطه هذا وقال اخوه القاضي الصلبي

على عكسه وكل (فصح شنبز) الخلاف ثابت في العبد المخجور وهو ابن سبعين سنة أيضا والخلاف في الإلزام والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم إليه واحد (سبح) فالحاصل أن هذا ضمان عقد هما فلا يجوز جبان على الضبي شيئا لأنه ليس من أهل التزام الضمان وعند أبي يوسف ضمان فعله وأنه من أهل التزام ضمان الفعل \* كتاب الجنائيات \* باب ما يجب فيه القصاص \* (بم) قصد غيره وهونائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص (ثع) ذكر قاضي القضاة في كتاب التوبة أن الإمام شرط في استيفاء القصاص وبه بعض أهل الأصول ويسوون بينه وبين الحد وعند الفقهاء لا يشترط نص عليه في (خص) وفي الكافي لا سميعيل المتكلم وكتاب التوبة أنه لا يصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقتل ويعترف أو ليأكل الدم أنه لا يصنع من ذلك صموا على طلبه منه (بسبح) امرأة قطعت ذراعي ابني امرأة أخرى عند الرأس وبضعت سنة فلم تبلغ الذواتان النهاية القديمة بل بقيت كما قطعت ففيها حكومة عدل (قب) قطع ذراية امرأة يستأجر حولان فميتت فلا شيء عليه وأن لم تميمت فعليه حكومة عدل وهو اختيار الطحاوي (بم) كسر رجلان من رجل خطأ فالدية في مالهما لأن ما يجب على كل واحد منهم دون أرش الموضحة ولو وكثر أربعة رجلا فسقط بضر بهم من المضروب وانكسر من آخر منه فلو عرف آخرهم ضربا يجب عليه الدية والأشياء عليهم ولو كسر سن إنسان فاسودت أو احمرت أو اخضرت يجب تمام الأرش في ماله وفي (جض) حكومة عدل وجواب (بم) هو الصواب ولو أمر جلا بئزغ سنه لوجع أضابه وعين السن والمأمور فزغ سنا آخرهم اختلاف فيه فالقول للأمر فإذا حلف فالدية في ماله لأنه عام وسقط القصاص للشبهة (فصح قب) قال لا آخر أرم سهما لا خله فزماه ولم يمكنه الخله فاصاب عينه فله هبت لا يجب على الراعي شيئا (بم) لا شك في وجوب الدية إنما الكلام في وجوب القصاص لأنه قال في الكتاب إذا تضاربا يقال بالغارسة مشيت زدن فله هبت عين أحدهما يجب القصاص إذا أمكن لأنه تمت وإن قال كل واحد منهما للآخر دية قال رخ ذكر مسألة التضارب في (ط) في موضعين لكن لم يذكر قوله دية (بسبح) ضرب رجل بضمت أحدهما إذا نية يجب نصف الدية وإن لم تل هبت إذا نية كما إذا هبت بالضرب ضوا أحدهما عينيه ولو ضرب أنثى رجل فانتفخت أحد بهما ولاهما ففيه حكومة عدل ولو ضربها فارتفع



حية في الحكومة بل لو قيل الدية في الوضوء في انظار مستحالة فيكون عدل ولو ذكر في سقوط هذه التحرك  
 قبل ذلك محكومة عدل ولو سقطت بعد ثلث ايام ولا يدري امس الزكاة ام من التحرك السابق  
 يصيب الى الزكاة وان تأخر المقسط لانه آخر الصبيان يجب بحكومة عدل وذكر الطحاوي في اختلافه  
 الفقهاء انه لا يعلم فيمن اطلع في نيب غير وفقست عينه شيئا مصورا من اصحابا وملاهم انه قد قال  
 ابو بكر الرازي هذا ليس بشيء ولو لم يحكم الجناية وقال الشافعي راح هو هذا ركعا معصومين اذ انشأ  
 يد المعصومة بالكرس العاض ويقول النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع يد المارقوم بغير اذ نهم فقتلوا  
 قتله ولا دية ولا قصاص وهذا الاحاديث معهود على ما اذا لم يقتله دفعه الا بفقهي العدل وثمة  
 هذا ربا لاجتماع وفي كذا الرمن اذا انظر في باب ديار نيسابن فقضا عليه صاحب الدار لا يصح بالاجماع  
 لانه شغل ملكه كما لو قصد اخذ ثيابه فقتل بعد حمله فقتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من جرحه  
 في باب التسييس الى التلاخل النفس او العصف او الدواجر وغيرها \* (شمن) حوض حمام وقتل  
 في طريق المسلمين انكشف فوقع فيه صبي فهلك بالدية على عاقلة الموقوف عليهم (بسخ) من عند صبي  
 ليضر به فيحيا قل هب عقله يضمن الدية ولو جاني منه من غير ان يحس فقتل فقتل اللص التي  
 فحيا من بي البيت وحصل به قتل لم يضمن السارق وكذا الرمن من سور افحاشة فيحيا منه دابة  
 او انسان (ط) او شيئا في الطريق فيفوت منه دابة وقتلت لنفسا لم يضمن (بسخ) ولو غير صورة فقتل حرا  
 او غلاما فيجن يضمن (بسخ) وثيب من جاني على الطريق فقتل منه دابة والقتل حرمة دمه عليها  
 وهلك لا يضمن وكذا الرمن على دابة فقتل والقتل حمله وهلك وقال ابا والدين الاسجاني  
 يضمن التوايب والصائح قيمة الهاتيك (بسخ) اخذ الخمد من طريق البهائم الى شرب الماء فتلفت  
 فيها دهم لا يضمن (ثم) لقب موضع من حوض الصقي الماء فوقع فيه اعمى فتلفت فعليه الصمان  
 (فسخ) مثله كس وضع قبطرة على نهر العامة وهلك الهشيم يضمن (فنب) لا يصح لانه ما ذوق  
 دلالة دفع الماء ولا دية هي الا بما تقتض (بسخ) ان علفت قاس من يد قصا كان يكسر العظم فقتل عضو  
 انسان يضمن وهو حطامه والدية في داله لانه لا عاقلة للعجم (بسخ) امرأة غطت قدرا حرمي على فاصب  
 منه شيء من شدة عليانه واخرق رجل جهنم من المعطية (طع) عتيل الى السلطان وحلا وادعى

عليه شربة وطلب منه ان يصبر به حتى يفرغ شربة مرة او مرتين ثم اعيد الى الشجر حتى المبرور فصعد  
 الشطح ليقر فسقط منه ومات وقد لحقه غرامة بهذه السحابة وظهرت الشربة في يد غيره فلورثه عليه  
 الابنية والغرامة قيل هو مستقيم حتى الغرامة دون الدية وقيل مستقيم فيهما (بفتح) قال التلميد في  
 تسوية بمثل المسجل تحت العماد فاحل الا لا سناد حركت السحابة المغرورة بالمخوارزمية فادبوز فسقط  
 التسعة او قرن الى الخارج وهلك التلميذ يضم ان كان ذلك بعقله ولم يقدر على الانتقال والقرآن  
 وكان اليرفعوا اسفينة لا صلاحها قالوا للتلميذ صنع العباد لمحبها فوضعه في كروها بالغ بنواها التي تسقط  
 عليه يضمثون \* باب امر الغيور بالجنابة (بفتح) امر ابنه البائع ليشوقه نارا في ارضه ففعل وتعلت  
 الى ارض جارية فالتفت شيئا يضم الى الكي لان الامر سرح فانتقل فعل الابن اليه فمالوا بشرة الاب ولو  
 استجار نجار اليه سقط جلد على فارة الطريق ففعل وتلف به انسان فالضمان على النجار لعدم  
 حصة الابن (فصح) امر صبينا لينا في له بالنار من باع فلان فجاء بها وسقطت منه على خشيش وتعلت  
 الى الكلدس فاحترق يضم الصبي ويرجع به على الامر (تصح) عبد المحجور جنى على مال فتباعد  
 المولى بعد علمه بالجنابة فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجنابة على النفس (فتح)  
 هذا الولي عن نصف التضاير يسقط الكل ولا يثقل الباقي مالا \* باب جنابة الصبيان والمجانين وعليهم \*  
 (شمر) صبي ابن ثلث سنين وحق الجنابة للامم محرر جنت او تركت الصبي فوق في النار يضم  
 الانم (ط) لا تضم في بنت ثنت سنين (س) امرأة تصرع احيا فاحتاج الى حفظها لانها تقع في  
 ماء او نار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى القت نفسها في نار عند الصرع فعلى  
 المزوج ضمانها وكل لك الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي غسلة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن  
 (شمر) معلم بعث صبية لتجسس بنا ر يغير اذن اليها فاحترق حتى يضم من ان كان صغرها بحيث لا يمكنها الحفظ  
 النفس والا فلا (بفتح) امرأة تركت ولدها عند المرأة وقالت تجالحي اميكيك لشيء ذارني حتى ارجع فل هبت  
 وتركته فوق الصغير في النار فعليها الدية للامم وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) او دعت صبية  
 فوقعت في الماء فماتت فان غابت عن بصرها طمئت والا فلا ابو الفضل في صغير لن يلعبان فصرع احد هما  
 صاحبه فابكر فيمنه ولم ينجر حتى لا يمكنه المشي فعلى اقرباء المصبي من جهة ابية خمسمائة دينار (ن)

ابو بكر روح ميسان يرمون لعبا **باب ما بهم احد هم** من امرأة او هو ابن قمع منى ونحوه نالده  
 ن مال الصبي ولا شين مع الاب وان لم يكن لم مال فطارة الى مسرة قال ابو الليث وانما اوجب  
 الدية في مال الصبي لانه لا يرمى للجم عاقلة قال واما اذا كان للصبي ما قبله وثبت بالبيت فعلى  
 ما قبله ولو شهد الصبيان او اقر الصبي لم يجب على احد شيئا (ربع) فزع من امرأة فتبين يوما  
 وتبين يوما فحكومت على **باب مسائل السقوط والعشور** (ثمن) وضع شيئا على طريق العامة  
 فعثر به ففعل فسقط فهلك ذلك الشيء من غير قصد منه فمن هو الصحيح (فزع عت) وضع لثا في  
 الطريق فعثر به انسان فشقه فهلك يصح ان كان وضعه لعل والابلا (ط) ان كان اصره وعثر عليه يضمن  
 والا فلا **باب ما في القنطرة وجحر البير ونحوه في الطريق** (جمع) جعل قنطرة على نهر عام باذن  
 رجل من عيرس الباس دون اذن الامام فهلك بها دابة الاذن يضمن الباني ولا يعمل الذنه في  
 حقه ولا في حق غيره (ط) الاحتقر يرمى طريق مكة او غيره من القياس في غير ممر الناس يوقع فيها  
 انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقيد بغير ممر الباس فقال اذا احتقر يرمى الى طريق مكة  
 او غيره من القياس فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف الا مصار الا ترى انه لو ضرب هناك فسقاطا او  
 اقلع ثوبا للحمز او نطاد اية لم يضمن ما اصاب ذلك قال روح وتعليل القاصي الصدري في شرحه  
 ان الطرق التي في القياس لها حكم القياس لان لهم ان يروا في موضع آخر كما يرون بها فلم يتعين  
 للمروى بخلاف طرق الامصار وفيما بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور ويدل على ان  
 حائل المير في طرق المفار وغيرها لا يضمن قال روح التقييد في (ط) بعير المير صحيح فانه نفس في  
 (شخص) يقال هذا الذي كان في غير مسجة فاما اذا احتقر في مسجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه قال  
 امتا ذ نارج وهكذا فصل الجواب في (ط) ان نصيب السقاط في طريق مكة او في طريق آخر والحفر  
 للماء والصيد يروا (يبيع) بعد الحيا في يرحله فخرجت من اليد كانت الى المير وغررت في خلفه الا شئ  
 للقتل فتعلق بحلقة امرأة فشدتها فتجرفت بيدى ها لا يضمن الحيا **باب الخناقة على الدابة** (شتم)  
 فزع شدا قطع لسان الثور والحيار يلزمه كمال القيمة بعوت الاعتلاي (فزع ظم شمر) في قطع لسان  
 الثور والحيار يلزمه التعيان (عوت) هلك الجواب انما يستقيم في الحمار دون الثور (فزع شدا)

مثله (بفتح) ولو فُتق أعينى حماراً فصاحب الحمار لا نهال ويتفقد بالاستئصال وفي قول ابن خنيفة روح  
 لا ياخذ النقصان (فمعظم) فتأعين حماراً فعليه ربع قيمة ثم اذا فُتق الأخرى او فُتقا هما معاً فجميع  
 القيمة ان سلم الجثة وقال فخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الأدمى (بفتح) جاء يا تانية الى  
 حمار غيره مشدود بالطول بالغ جكانيك وانزى عليها هل الحمار فحصل نقصان بسببه لا يضمن  
 لان الحمار نزل عليها باختياره والا نزاه ليس بسبب للنقصان غالباً فلا يضمن بخلاف الشلاء الكلب  
 وغيره (بم) ضرب ثور غيره فكسر ثلثه من اضلاعه فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن كل القيمة  
 بالاتفاق وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان هلك في يدك فكل لك عندهما وعند ابن خنيفة روح يضمن  
 كل القيمة ولو خلى حماره الفحل الكفوي فاهلك حماراً آخران خلاه في موضع له حق التخلية فيه  
 لا يضمن (فتح فمعظم) استهلك عجل غيره فيميش لبن امة يضمن نقصان البقرة وكذا الرماح  
 اذ ان الغير من موضع قد ذهب معها الجحش ثم اتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجحش واكله الذئب  
 يضمن ويثبت بهذا انه قد يصير غاصباً ضمناً وان لم يوجد منه فعل في المغصوب (بم) ولو رمى  
 وقتل نسوته الى رجل بعير فضرب رجله بسببه على رجله او انكسر يضمن (فتح) ادخل زوجه جمل  
 بهيمة مراراً ولا يطيق منعه فحيسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاصيل فوجد مكسور الرجل  
 فان لم ينكسر في حبسه فقل قليل لا يضمن وقيل يضمن ما لم يسلمه الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي  
 ولو سلم حماره الى المزارع ليشده في الن الية ففعل ونام وانقطع خبله ووقع في المقرة ومات  
 لا يضمن \* باب ما يستهلكه البهائم من الزرع وغيره \* (بفتح) زارع سان الغنم من الراعي  
 الخاص او المشترك لبنيتها في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيه ونام ونقشت الغنم في زرع جاره  
 لا ضمان على احد لان جرح العجماء جبار (شمر فمعظم) ثور يعتاد اكل الثياب ومما قد صبي صاحب  
 الثور الى بناء في اشجاره ثياب فتيل للصبي احفظ الثور ونحه فلم يفعل حتى اكل ثوباً منه يضمن الصبي  
 وان لم يكن متمكناً من دفعه لا يضمن الا اذا اقر به منه (بفتح) له كلب يا كل عنب الكروم فاشهد  
 عليه فيه فلم يجف حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه فيما يخاف تلف بنى آدم كالحائط  
 المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ ولم يهدم الا نفس والاموال تبعالها

(يت) ادخل ثوراني السور (خائفا) هرب منه واستهلك صبيا لا يضمن (بئر) رابط كيشاملي  
طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطخ صبيا وكسر شنيته يضمن (بئر قصب) حل ثوراني  
اصطبل غيره لصاحبه ونطخ ثوره الآخر لا يضمن (فج حمر) سرح ثوره الى كردة حارة ليعتلف  
قنطح اثنان صاحب الكردة لم يضمن الا اذا ارسله عليها فنطعها في قنطرة ولو امرها صاحب الكردة  
باجراءه منها فلم يخرج حتى نطخه لم يضمن (شمر) جاء راعي اخيرة بها ليعبرها جاء من جانب  
آخر صبي غير بالغ مع العجلة فقال له الراعي امسك الثور مع العجلة حتى تمر الا حمرة فلم يمسك  
امساكه فمضى ووقع الحمار في النهر لم يضمن وهكذا الراعي ان لم يمكنه امساك الحمار ولا يضمن  
(سبح) اصاب العجلة صبيا تكسرت رجله وصاحبهما زالكب عليه وقال كنت بائنا فاعليه ارش الكيس  
ولو وضع البياح خايته من الصقراط الى الشوارع ورجع العا واذق بالعجلة الى السكة فانكسرت  
تلك الحاية وكانت في غير جانبها فمأراها يضمن (فصح) ولو وضع خايته على باباد كانه فجاء رجل  
دوقر حمار شوك فصادمها بغتة وهو يقول كوست كوست يعني اليك اليك فكسرها يضمن (ط) يعدر  
والم يضمن اذا لم يعلم ذلك والا فيضمن (ن) قصارا قلم حمارا على الطريق عليه ثياب تصدمه  
والكب تمزق الثياب يضمن ان كان يبصر الحمار والثوب والا فلا قال روح الابن ما اقمى به (سبح)  
(فصح) من الضمان مطلقا حسن لانه حكى في (ط) بعد هذا عن ابي الليث عن اصحابنا خلاف ذلك  
ثم قال ولكن لو اقمى بما ذكرنا اول ما سقط فلا باس (من) جفت ثمار ثوبا على حبل ضربت به حمولة  
فمزقته لم يضمن والضمان على مائتي الحمولة ولم يفصل بينهما اذا ابصرا ولم يبصرا لان سوق الدابة  
في الطريق صاح مقيد بشرط السلامة (سبح) دخلت دابة زرع غيره ففسد ثلوه حله ليجرحها يفسد  
ايضا لكن اقل من الدابة يجب عليه اخراجها ويضمن ما تلف ولو كانت دابة غيره لا يجب  
ولو اخرجها فهلك لا يضمن لانه ما دون ذلك دلالة من الجانين (سبح) رأى خماره ياكل  
بخطئة غيره فلم يمنعه حتى اكلفا ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه يضمن (فج فك) صبي ما نقل  
اشلى كلبا على غنم آخر فنقرت وقرهبت ولا يدري اين ذهبت يضمن (شمر) ان مشى عند الاشلاء  
معه خيل او يضمن والا فلا (سبح) وضع يده على ظهر فرس من عاداته نفخة بل نبه اربطه فنفخ

والتلف لم يضمن بخلاف النخس لان الاضطراب لا يزم للنخس ذون وضع اليد \* باب التلف بالنار \*  
 (بم) او قد نار في ارضه في يوم ريح لا حراق الحشيش فتعدت الى كبد من جاره فاحترقته  
 يضمن ان كانت الريح تهبت الى جانب الكبد من والا فلا (فج) دار بين شريكين لا حل هما فيها  
 الانعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن واولد نارا فيها فاحترقت الدار  
 والانعام فعليه قيمة الانعام والدار في الايقاد المعتاد قلت شكنا وجدته مكتوبا لكن تقيد به بالايقاد  
 المعتاد او قل لي شبهة فيه (فج) حمل قطنا الى البلد في فلقته في السكة امرأة تحمل قيسا من النار  
 فاجابته النار القطن فاحترقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا نظر ان كانت المرأة  
 هي التي مشيت الى القطن ضمنت وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن رجلا كان يد بغان  
 جلود في خانوت واحد فاذا اباحل هما شحما في مرجل فحاش نصب فيه ماء ليسكن فالتفتب الشحم  
 واصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وامتنعة الجيران لم يضمن \* باب ضمان المد اوى \* (جمع)  
 يدعى علم الطب ضمن بخطائه وزيادته لا في سزايتة وبه البري (جنت) فان اخطأ فقطع الذكور  
 في الختان ضمن وكذلك قلع السن ويصدق الامر انه لم ياذن في هذه (جمع) مثل عن صبغة  
 سقطت من السطح فانتفع راسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم راسها تموت وقال واحد منهم  
 ان لم تشقوه اليوم تموت وانما شقوه ابرأها فشقته ماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فتأمل  
 جليان قال لا اذ كان الشق باذن وكان معتمدا ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقبل له انما اذنوا بنا  
 على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت  
 فانا ضامن هل يضمن قال لا \* كتاب الوصايا \* باب الالفاظ التي يضح بها الوصية ويكون ايضا \*  
 (فج) قال معروف النسب ائت ولدك لا وارث لي غيرك فاذا امت فجميع تركته لك لا يستحق  
 الثلث بطريق الوصية (فج) امرأة قالت لصبي معروف النسب هذا الصبي ابني فاذا امت  
 فجميع ما هو لي فهو له ضح في الثلث وصية (ضح) ينبغي ان يضح في الكل اذا لم يكن لها وارث قال روح  
 جواب (فج) اشبه بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام مخرج الوصية قال روح سالت (فج) له خادم  
 ارقر بيا سمع محمد وهو معهود فيما بيننا اهلنا وجيرانه بهذا الاسم ومتي ذكر ذكره في الاسم

في جميع الامور من غير نسبة الى ابيه او قبيلة او حرفة يعرفونه بعينه فلوقال هل الرجل اوصيت  
 بحمل بكل اولم يذكرا اسم ابيه وجهه وفهم الجيران وعنده انه عناه وغلب على ظنهم ذلك هل يحمل  
 للسامع ان يشهد بالوصية له وهل يعمل وهو ان ياخذ فقال لا يحمل لهما ذلك فالزم بمسئلة الشهاد  
 لمن يراه يتصرفي المالك فلم يثز عن قوله وقال (يسمى) بل يحمل له ان ياخذ الوصية ويحمل للشاهد  
 ان يشهد له اذا اطمان قلبه ما انه المراد قال رح وهو الاشبه بالصواب ووافق بغيرها من المسائل  
 وادفع للخرج فيقال ابتلى الخاصة والعامة به يقولون اوصيت للامام كذا وللوزير كذا وللراي  
 كذا بالعربية وغيرها من اللغات ويريدون به امام المحلة ومن ذنها وذريتها وبغيرها الناس او تلك  
 (صت) ولو قيل له هل بقي من قلان عليك شيى فقال نالحيجا وساجدني وشنا وقد فان ادقني  
 شيى بغيرها فهو له والا فلا شيى له \* باب ما يستحب من الوصايا وما يجب \* (شم) رجل لا مال له  
 وعليه حقوق العباد وحقوق الله يستحب له الا بصاء ولا يجب (يسمى) وغيره عليه تبعات كثيرة ولا  
 مال له لا يجب الا بصاء (فع من ظمرك) الملتقطا منها سنة ثم تصدق بها على فقير لا يجب عليه  
 الا بصاء عند الوفاة ولا ياتم تركه (فك) قال القاضي ابو زيد لا يجب على المشتري اداء النص  
 قبل ان يطالبه البائع حتى لو حضره الوفاة لا يجب عليه الا بصاء به وغيره من المشايخ قالوا يجب  
 عليه اداء النص قبل المطالبة \* باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز \* (فعم بسم) يجوز الوصية  
 بالصح من ماله عن ابيه الميت (يسمى) اوصى بعشرين مائة من اجود الفخامة الضان يجوز ويخرج  
 من الثلث (يسمى) ولو اوصى بثلاث ماله الى تبعاته بالصح في شكود ما لا يصح لان التبعات يتناول حقوق  
 العباد والموصى له والموصى به مجهول فلواوصى بثلاث ماله الى صلواته وتبعاته ننصف الثلث نصري  
 الى الصلوة وتبطل في حصة التبعات ولوقال لغيره بالصح اي شكود ما يورثي يكون ايصاء وان لم يصح الوصية  
 فيصير وصيا في اصلاح امور اولاد الصغار (فع عت) الوصية لمن يقره عند قبره كل سنة بشيى مقدرا  
 باطلة ومثله في (ن ط) وقيل ان عين احد يجوز والا فلا (فسم) قال المديونة اذا ميت فانت برة  
 من ديني عليك قال ابو القاسم الصغار صح وصيته ولو قال ان ميت لا يبره للمخاطرة قال رح  
 وعلى هذا لو قال لمن يورثه بالصح جي لباغتم اتك بيزا فهو وصية ولو قال بالصح كما يدرك يزار لا يبر

(ردخ) تعلين الوصية بالشروط جائز ولو اوصى بمن ماله الغير باللف او باللف بعينه اثم مات فجاز  
 ذلك الغير بعد الموت فهو كالهبة ان شاء مسلم وان شاء منع وكذلك الوصية بعينه جارية ولا يجوز  
 في المشاع الذي تحتتمل القسمة بخلاف الوصية على الزيادة على الثلث بحيث لا يجوز له المنع بعد  
 الاجازة ان كانت بعد الموت \* باب الوصية التي تحتاج الى الاجازة \* (شمر) اوصى لاولاد بنته  
 بنصف ماله ومات وترك ابنا فقال ابنته بالخيار هي نيكام اى وصيته لا يكون اجازة فيما زاد  
 على الثلث (بهر) بلغه ان مورثه اعتق عبده عند موته واوصى له بكل اذلك يزيد على الثلث فقال  
 بالخيار خوب او قال بالخيار برسم خوب او قال ارج خوب نيش وكان الوارث راضيا به بقلبه حينئذ غير  
 منكروهوا جازة فيما بينه وبين الله تعالى سواء علم وقت الاجازة انه لا يخرج من الثلث او لم يعلم  
 وسواء غلب على ظنه عند الاخبار بذلك وجود هذا التصرف او لم يغلب \* باب الوصية للعقب والورثة  
 والعصبة \* (شدر) وعقب فلان وله الذكور والاناث ثم اولاد الابن ولكن بعد موت فلان وكل ا  
 ورثته بعد موته وعصبته قبل موته وبذلك حنى اوصى يعقب زيد او ورثته ثم مات زيد قبل الوصى  
 ضمت الوصية وان مات بعد بطلت ولو اوصى لعصبته تصح في الحالين وفي العقب وبنى فلان يستوي  
 فيه الذكور والانثى بخلاف الورثة \* باب الوصية بالصلقات وتنفيذ الوصى من ماله نفسه وبغيره  
 اوصى به الموصى \* (بمخ) قال لوصيه تصدق بهذه الضيعة على من شئت فمات الموصى ثم الوصى قبل ان يشاء  
 فلوصى الوصى ان يتصدق بها على من يشاء (فجمر) مثله قال ويكون مشيئة كمشيئته (بمخ) لو كان الوصى  
 حيا لكنه ابى ان يتصدق فباعها الورثة لم ينفذ ونفد (بمخ) وهل يجبر الوصى على التصديق ان ابى  
 التصديق فلم يكتب فيه جوابا (ان) اتصل قى الوصى من ماله نفسه فدية صلوات الموصى لم يجز ذلك عن الميت  
 وكان موطوعا وما راها ماجورا (ان) نقل الوصى الوصية من ماله نفسه قال خلف بن ابي له ان يرجع  
 على مال الميت ان كان وارثا والا فلا وقال محمد بن الازهر ان كانت الوصية للعباد يرجع والا فلا وقال محمد  
 بن سلمة ونصير يرجع بكل حال (ظمر) اوصى الى وارثه ان يصرف ثلث ماله الى المساكين وامواله  
 عقار فله ان يدفع القيمة من ماله نفسه ويستبقى الاعيان لنفسه (ط) ولو اوصى بمائة لرجل بعينه فباع  
 منه الوصى شيئا من مال اليتيم بمائة او صاحبه على ثوب قليل القيمة او مثلها جاز ولو هط الموصى له البعض



واخذ البعض ما روي لو كانت الوصية للمساكين ما كان له ان يوصي ثلثه منهم بعشرة لم يحز قياها  
وله ان يسترد العشرة وفي الاسان يحزولهم العشرة ولو لا ان الوصى تسعين الى المساكين ولو  
صالحهم على ثوب قليل القيمة لم يحزوله ان ياخذ الثوب منهم \* فاف كيفية تنفيذ الوصايا اذا اجمعت \*  
(جميع) او من لزم بعشرة دفاتير والماضي من الثلث الفلاس وفلان فما ترك اعيانا ثلثين دينار  
ودونائى الكناس فلكموصى له بعشرة دفاتير ان يطلب العشرة قبل خروج الديون ولو اوصى لزيد  
بعشرة واوصى ايضا الصلوات معلومة ولم يعين مصر ما ودفع الوصى عشرة الىه بنية مدية الصلوة بله  
العشرة المالية \* فاف الوصية لحسن من الناس \* (ظرف) يدخل المحزون في الوصية للموصى (بم)  
وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد حوازم دون بلادنا (فمعت) اوصى ان يقرى ثلث  
مالى الى العلماء يدخل المتكلمون واصحابه الحد يث ولو اوصى ثلث ماله الى الفقهاء يدخل  
تحت الوصية من يدحق المظروى مسائل الشروع وان كان يعلم ذلك مسائل مع ادلتها حتى قال  
بعضهم من اعطى الواسم المسائل دون ادلتها لا يدخل تحت الوصية ونص مالك في كتابه ان  
من اوصى للعقلاء يتصرفوا في العلماء الزاهدين لا لهم هم العقلاء في الحقيقة \* فاف فيما يتعلق  
بالوصى والاصاء والشرى واليتميم \* (شهر) ما وقع من الثروة على المبيع بعد العلم بالاصاء له  
بينه حتى ان يكون قتل الوصاية اذ اوصى اليه وهو غائب (بفتح) اوصيت ثلث ماله الى اربعة  
معينة واصلت وصيا وفانت وكرهوا انما فليس للوصى ان يخرج الثلث الى صارحه الا في المكمل  
والموزون (فمعت) اوصى اليه ثم قال لا اريد وصايتك فليس يتعزل اذ ورد نص القاضى وصيا امينا  
كايام ماله لا يحزول لانه الشغل كما لا يقيد (صغر) الوصى ان لم يكن عدلا لا يعزله القاضى ويصحب  
غيره وان كان عدلا غير كاف لم يملك الوصى ان يخرج الثلث الى صارحه الا في المكمل  
واشترط (ظفر) وقال انه مقدم على القاضى لانه مختار الميت قال امتا لاراح تاذا ان يتعزل اوصى  
الميت وان كان عدلا كافيا لم يملك وصى القاضى (فمعت) اوصى الى اربعة ثم قال لا اريد ان يخرج وصيتى الى  
بواير اوصيتك دارا امين ذلخوارا وانا نعيم له ما وصيتان (بفتح) الوصى الميت ان يخرج الصغير  
لصياطة الذئب وما غير الا عبال دون وصى القاضى وصى اليتيم امين صر القيام باموره الا لآخر

فللقاضي ان يقرض له اجزا (بئر) قال لا خرا صرف ثلث مالى الى فقراء المسلمين ثم مات فصرف الزرقة  
الثلث الى فقراء المسلمين فللوصى ان يخرج الثلث مرة اخرى ويصرفه اليهم والوصى اذا اخطأ مال  
اليتم بماله لا يضمن (بئر) استعار الوصى ثورا ليكرب ارض اليتيم فكريها ولم يرده بالليل حتى هلك  
ففيما نه في مال الصغير لان المنفعة تعود اليه وصى الميت اوصى الى غيره وبذلك اوصى القاضي فعل  
ذلك جاز وما روى الميت والقاضي \* باب تصرف الاب والام والوصى في مال الصغير \* (فع م)  
اذا كان في مال اليتيم ما يتسارع اليه الفساد ولا يجد الوصى من يشتريه فليس له ان يشتريه لنفسه  
بل يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه منه (بئر) ينبغي ان يجوز شراءه لنفسه (عن م) مات عن  
زوجة واولاد صغار فلها بيع شيء من منقولات التركة لحاجتهم الى النفقة وبغيرها وجنسها في نفقات  
(صغر بصر) ليس لوصى الا يتام ان يخلط مالا وثوبا من مورث واحد واكثر ولا يملك الوصى بيع  
جزء شائع من دار اليتيم لينتفع به او يجد ان يشتري جزء معين منها لانه تعيب بالمباقي (فع م)  
باع الوصى مال اليتيم بغبن فاحش فهو باطل لا يملكه بالقبض (الصح) بل هو فاسد (بئر) لا يضمن  
الوصى ما انفق في المظاهرات بين اليتيمة او اليتيم وغيره في ثياب الخياط او الخطة او البقيات  
المعتادة والهدايا الموهوبة في الاعيان وغيرها من مال اليتيم او اليتيمة فيما هو متعارف وان كان  
له منها بدل (فع م) اتخذ ضيافة من مال الصغير ليجتنبه الوفاة والخير والى الجحيم فالحكم من ذلك  
لم يضمن اذا لم يسرف (بئر) امثله كذا الواثق ضيافة لمودات الصبي ومن عند من الصبيان وكذا  
الغيل في البيت) وخمير الوبر في يضمن فيهما (الح) جاز ان ينفق الوصى على اليتيم في تعاليل القربان  
والادب من ماله ان كان يصلح كذلك وهو ما جروا الا فيكلف تعاليل ما يقدر في صلته بها ولا في  
الاشيى بجاني دعت ام الصبي ثورته الى رجل المروضة فجاءه في يده لم يضمن والام هذه الولاية  
لان رياسة ثورته تقع محض اله (بئر) لليتيم حذر والامه مع زوجها يسكنان فيها ليس له مال ذلك (فع م)  
مثله ولا اجر عليهما (فع م) حبس الوصى عن يما بن ابن الصبي ليس له ان يطلقه قيل قضائية اذا كان  
موسرا وان رأى ان ياخذ منه كقيل لا يطلقه فله ان يترك (بئر) ان كان معسرا اجاز اطلاقه (بئر)  
اختلف السلف في اكل الوصى من مال اليتيم فقليل يباح الكه بالمعروف وقيل لا يملكه بقرضه بغيره وقيل

لا يأكل من أهله ماله فاما البان المواسي وثمار الاشجار فصاح مالم يصير باليتيم وقيل يأكل منه  
 ولا يكسب وقيل يكسب ايضا وقال ابو حنيفة في كتاب الاثار لا يأكل ولا يأخذ من صاعيا كان او فقيرا  
 ولا نعرص غيره او قال الطحاوي له ان يأخذ من صائم بقصيه وقال ابو يوسف لا يأكل منه اذ كان مقيما  
 وان حرج في تعاصي دس له او لمراعات اصحابه وصياعه فله ان يبيع ويركب دابة وليس يؤجر  
 واذا رجع رد الدابة والثياب قال ابو ذر والصحاح قول ابو حنيفة لان الرمي شرع فيها متبرعا  
 فلا يوجب صديقا ولو نصب القاصي وصيا وعمل له اجرة لعمله حار وى آداب القاصي للخصاي  
 وللوصى ان يوكل ببيع مال اليتيم ويوكل في تعاصي دون الميت وامواله ويحرم لليتيم بماله ويبيع  
 له ويودع ماله وقال ابو حنيفة يودع بطرته ويصحب له من ماله ان كان له مال \* ناب فيما يعطين  
 ما يفاق الاب والوصى والورثة على الصغير \* (فتح) لو حلف الرمي المعة المبرورة للصبي في ماله  
 بحرقه ان كان حيز اليتيم اذن القاصي فيه او لم ياد و لو وصى الا يلمها ان تحلف بعقبتهم ببيعها عليهم  
 حمله اذ كان ذلك انفع لهم اتحد مورث الا يتام او اختلف (فتح) وصى يصدق على الصبي من  
 مرقه وحسره حتى بلغ موصع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذ كان افعه عليه ليرجع عليه (نص) وصى  
 اصدق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالورع ومث الا نفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المصدق  
 انا لم يرجع (فتح) استند ان الرمي على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله ان يرجع عليه اذ  
 صار له مال والدائن يرجع على الرمي وكذلك الا يستقر احس له وان لم يكن باذن الحاكم (شط)  
 وللوصى ان يستقرص للصغير (فتح) في يد الاب تركته ام الصغير اذ عى الاب بعد بلوغ الصغير ايه  
 انفق عليه نصيبه في صغره لا يصدق الا اذ امان اشهد (جمع) اب او وصى قال بعد بلوغ الصغير  
 بعث ارضه وانفقت ثمنه عليه قال (دو) صدق في الهالك منه ابو ذر والشيخ اليقاني يصدق في موله  
 بعث داره القاصي اذ لا ولي له (فعل نو) انفق مهر زوجته على اولاده الصغار بعد موتها لا يصدق  
 الا نسبة قال استاد نارج فالاول يحالف حوا (فتح) والثاني يوافق (فعل هك) اي يقر الراث  
 الكثير على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاصي لا يصدق (حمد) يصدق في نفقة مثله  
 ولا يحتاج في الا نفاق الى اذن القاصي قال راج والمصارف ما يبا (ط) اس سواة من عدا مات

هن ائنين كبير وصغير والف ذرهم فانفق الكبير على الصغير خمس مائة منها نفقة مثله فهو متطوع  
 في ذلك اذ لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما او ثوبا فاطعمه الكبير الصغير او البسه فاستحسنه  
 ان لا يكون على الكبير ضمان <sup>الذي يوصف مات وترك طعاما او دقيقا وسمنا والورثة صغار وفيهم</sup>  
 امرأة استحسن ان ياكلوا <sup>فيهم</sup> ويأخذ الكبير منهم حصته (ط) ما نفق الكبار على انفسهم  
 وعلى الصغار بغير امر القاضى والوصى فممنوا حصة الصغار قال روح المختار للفتوى ما مر عن محمد  
 (بفتح) ولا ينفذ حكم الحكم على اليتيم (عك) ولا يسمع دعوى الوصى لبعض الا يتام على البعض  
 \* باب ما يدفع الوصى الى الظلمة ونحوهم \* (عك) صرف الوصى من مال اليتامى الى ظالم يسأل  
 منهم فليس لهم الرجوع عليه (بفتح) تحكم الديوان بقدر معين من التركة فدفعه الوصى من مال  
 نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع له عليهم وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع  
 الحكم صار من حوائج الصغار فله الرجوع كالمصرف الى سائر الحوائج على قصد الرجوع وهكذا  
 الجواب اذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة \* باب الوصايا الى الصلوة وغيرها \*  
 (شمر) الاصح انه لا يلزم الا بصاء لسجدات الثلاث (شمر) اوصى بثلاث ماله لرجل واوصى بعد  
 ذلك بالزكاة والصلوات فمات يقسم الثلث بينهم اثلاثا (شمر شه) قالت بالخ انما جى ما يحكيك  
 ولم يزد عليه فمات فهذا على ثلث صلوات قلت وهذا اذا قالت ذلك بالعربية اما اذا قالت بالخوارزمية  
 فعلى صلوتين لان لفظ الجمع بهما موضوع للائنين فصاعد الا لا تثنية بهذه اللغة فالجمع الصحيح فيه  
 الاثنان فصاعد (بفتح) فمات عليه فواثبت فتجواها وقضاها ثم كان يجتهد في المحافظة على المكتوبات  
 والصيام لكنه يخاف انه جسي ترك تعديل الاركان او مدهنة في الوضوء والصوم وعليه تبعات آخر  
 فانه يقدم التبعات ثم ان كانت الورثة الغنياء يستحب ان يوصي الصلوات والصيامات (ظت) اوصى  
 بثلاث ماله الى الصلوات والصيامات وثلث ماله قبلات فتركها الورثة عليهم عن فدية الصلوات  
 والصيامات لا يجزيه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم (ط) ولو امر ان يتصدق بثلاث ماله وما ثم  
 غصب الغاصب ثلث التركة مثلا واستهلكه فازاد الوصى ان يجزيه ذلك ينفذه على الغاصب وهو مجسر  
 يجزيه والفرق بينهما ان قبض الغاصب حصل بعد موت الموصى فينبوب عن قبض المصدق بخلافه

الدون (بفتح) اوصت بصلوات وصيامات كذا استين وتلت بالهاديون على المعصمين فلو جعل  
 الرمي لهم ما عليهم من الصلوات يجوز ثل استادة نارج وجواب (طبت) اوجب الي حتى توحد  
 الرواية (بفتح) اوصت الى صلواتها وصياماتها ربعة دنايب وثلاث ما لها مشرة قال ترمي بقدر  
 ما عليها من المتروكات فان زادت على الثلث ترمي بالثلث ويكسب الله تعالى وهي لا يفتي للصلوات  
 والصلوات معتدرة (فجع حمر بو) لا يجوز للوصي ان يعطي من كفارة الصلوات ابن الوصي ولا  
 ابن نفسه الفقير (بمر) اوصي من ماله شيئا معيناً الى صلواته وصياماته وماتت الورثة محتاحون اليه  
 يجوز صرفه اليهم (عج) انه ذكر الحياطي عن عيين الائمة مثله وعن ابي بكر محمد بن الفضل اوصي  
 بثلاث ما له للصلوات والصلوات يجوز للوصي ان يصرفه الى الورثة اذا كان في محتاجين (ط) هشام  
 بن محمد اوصي بثلاث ماله للمساكين فاحتاج الورثة وهم اكار حضراً وطلق اجمعوا ان تجعلوه لانفسهم  
 او احتاج بعضهم فاجمعوا على ان يعطوه له فهو جائز وان كان في الورثة صغير او غائب او حاضر  
 غير راض لا يجوز (ن) ابو القاسم اوصي ان يعطي من كفارة صلواته لولد ولده وهو غير وارث  
 فانه يعطى كما امر ولا يحزبه عن الكفارة قال روح فعلى هذا ينبغي ان يكون ما احاب به (بمر) انه  
 يجوز الصرف اليهم اذا كانت الورثة غير الوالد بن والموكولة بن ممن يجوز صرف الكفارة اليهم  
 بخلاف ما ذكره هشام بن محمد في ذلك في مطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا (بمر)  
 اوصي بكفارة صلواته لرحل معين يجوز للوصي ان يصرفها الى غيره (صت) مثله (فجع حمر صبح)  
 انه يتمين وليس للوصي والمقاضي صرفه الى غيره بل روح وهو الصحيح ولا يقتضي الابهت العساد الزمان  
 وطمع القصاة وقيرهم فيها (بمر) اوصي بالحج وكفارة صلوات عشر سنين والثلث يطعمها ما دى الوصي  
 كفارتها من النقد وعين الدين للحج ثم مات المديون معلماً يضمن الوصي (بفتح) اوصي بصلوات  
 عمره وعمره معلوم صح فان ماتت صلوات بعد ذلك في منصفه او مات قبل ان يتطول مرضه  
 لا يلزمه استيناف الوصية وان برأ ثم فاته صلوات فلا بد من الايصاء بها قال روح الوصية لجميع حقوق  
 الله تعالى كالصلوات والركعات والحج والتداور والكفارات تمنع من تلك المال عند الصعابا وعند  
 اهل الجديت من كل المال (صت) اوصي بصلوات عمره وعمره لا تدري بالوصية باظلمة (كص)

أن كانت الثلث لا يفي بالصلوات جاز وأن كان أكثر منها لم يجز (فبين قلب) ولو أعطى فقير أو أحد  
 كفارة الصلوات جملة جاز بخلاف كفارة اليمين ولو أعطى عن خمس صلوات تسعة منها فقير أو من فقير  
 آخر قال الإسكافي يجوز ذلك <sup>قال أبو القاسم</sup> أبو القاسم أبو الليث يجوز عن أربع صلوات دون الخامسة  
 ولا يجوز أن يعطى كل مسكين اثنين من نصف صاع في كفارة اليمين فكذلك هذا (ن) امرأة أو صب  
 بشيء من الجنة ليتصدق بها على الفقراء عن كفارة إيمانها وفوات صلواتها وصيا مائتها ونذر وواجب  
 الله تعالى عليها قال أبو القاسم يقسم ما ذكرت من مقل أو الجنة خمسة أقسام سبعمائة من ذلك  
 حصه النبي وأولواؤه أعطى كيف شاء وكم شاء بفقير واحد أو أكثر وسهم الكفارة يعطى لكل إنسان  
 منوين ومبهما الصلوة والضيوم يعطى كيف شاء يعين أن يشفع الأئمة وقال المقاتلي يجوز تغريق ثلثة  
 صلوة واحدة أو صوم واحد على مسكينين ويجوز جمع الكل على مسكين واحد في (ن) فاتها صلوات  
 عشرة أشهر وماتت ولم يترك مالا قال أبو القاسم راح يستقرض ورثتها فقير حنطة فيدفعونها لمسكينها  
 ثم إن المسكين وهبها لورثتها ثم يتصدق به على المسكين فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل يوم فقير حنطة  
 أجره ذلك منه (كض ص) أبو موسى أثبت ما له إلى صلوات عمره وعليه دين فأجاز الغريم وصيته  
 لا يجوز لأن الوصية متاجزة عن الدين ولم يسقط الدين بإيجازه \* <sup>باب فيما يتعلق بالدين</sup> باب فيما يتعلق بالدين  
 في الوصية وفيما يتعلق بالوصية في ذلك \* (فج) أبو موسى الوصية إن يدفع هذا الشيء المعين إلى ذلك الشخص  
 لأجل دينه وقيمته أقل من الدين فليس للوارث منه (شهر) ولو أجاز الوصية لدينه للدين جاز إذا  
 كان فيه نفع ظاهر وفي الإيجاب مطلقا (فج) أثبت وصني الصغار ديننا للدين رجلي ثبت أيضا في حق  
 الكبار كما أخذ النورثة (فج عك) تركه غير مستغرفة بإذن من قاعها الوصية وأعلن ثم لم ينفقها فللغرماء  
 فإن ينقضوا البيع ولا يخلو ولا تركه لا يستيفاه ديونهم (شج) باع الوصية عيدا من الدين لقساء دين  
 الميت وأحال الغرماء على المشتري وقضوا ثمنه ثم استحق العبد بوجع المشتري على الوصية لأن أجاز الله عليه  
 رقبته (فج) قال أبطر ابن فلان خمسة دراهم فاني أكلت من ماله شيئا فإن لم يجز وأه فاعطوا النورثة فإن  
 لم تجز وأحد اتصل قوا عنه فوجدوا امرأة الابن لا غير قال أبو القاسم إن <sup>في قيل المتوفى مهرها</sup> في قيل المتوفى مهرها  
 ولم يعزف له وأرث سواها ينفق اليها مهرها وإن لم ينفق مهرها وأرث سواها ينفق اليها مهرها

وان قالت ما كان له ولد فالبيع \* باب تصرف الوارث في التركة \* (فمع عملك) مات من اولاد  
صغار وكبار فاستعمل الكبير الصغير وثيرانه والبلد مشترك من مال الميراث فللصغير نصيبه  
من الحصاد (عس) احدى الورثة اذا انفق في تجهيز الميت من التركة غير اذن الباقيين فحصب منه  
ولا يكون مثبتهما \* باب ثبوت الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها \* (بمع) الوارث يستخلص  
ستركة المستغرقة بالدل بن بقيتها لا بالدل بن (ط) استغراق التركة ابل بين الوارث لا يمنع جريان  
مالا زرع من لم يكن له وارث غيره (ش) يحل فيه فقال مات وترك ابنا وعبد او عليه دين مستغرق  
فادان الابن للدين في التجارة لم يصح لانه لم يملكه وكذلك الوارث يرض الابن وادى دين ابيه ثم اذن  
علم يصح لانه لم يملكه وانما يملكه اذا اذن الغريم الميت او ادى الوارث الدين من مال نفسه يثبتهما  
تاما اذا اذن الامن ما كان نفسه مطلقا فلا لانه يستوجب على التركة لا سيما فيمنع ملكه (ن) جعل الورثة  
لقتله الدين وتنفذ الوصية من مالهيم كان لهم استخلاص التركة وليس للوصي منهم من ذلك  
وان مر فو بيع الارضي التركة وينقل الدين والوصية (بمع) قال احمد الوارثين لا يخرب المستغرقة  
داقضى الدين واحل التركة نقضا ولا يملك التركة ولا امران ياخذ نصيبه منها ويدفع حصته من الدين  
والامروني الذخيرة قالت الورثة في التركة المستغرقة لا تتعرض لها ولا يبيعها ولا نقض الدين من  
من الناقيل يبيعها القاضى او وصيه من الميت وقيل بجبرادون على المبيع اذا طلب الغرماء ذلك فان  
الميت يبيعها القاضى ويقضى الدين (ش) الدين المستغرقة يمنع للملك للوارث حتى لا يملك  
ويبيعها ولا يهبها ولو هبت ثم سقط الدين ولو انتفى ثم سقط فقل (ن) قال لا امرأته ان يخلع  
فان قالوا فانها طلق فلا يخلعها بعد موته وعليه دين مستغرقة قال محمد بن سلمة طلقت لان الدار  
ملك الميت وقال ابو التين لا يحسن لانه وان كان عليه دين فقل زال عن ملكه بالموت ولهذا يتروك  
فصل في الوارث على خطأ الدين ولو كان ملك الميت لطلق (ش) ذكر كمال الخواري ان الدين وان قل  
لا يمنع الوارث والموصى عن التصرف في التركة واخر ابي حنيفة من منع لا يقسم القاضى التركة حتى  
تتقضى الدين لو قيل يقدر ذلك الدين ويقسم ما بقى (ش) عن الامويين الدين وان قل يمنع الملك  
لا يقدره كالكفن (ط) التركة مستغرقة يالك بن اوجاه غريم يد من يال على الميت فاما تقبل بينته على

الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الموارث لان فائدته التبرع الذي هو اقرار الوارث  
 لو اقر بالدين والتركة مستغرقة بالدين لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم (بم) وينبغي  
 ان يظهر في حق نفسه ولكن من لف لامر موهوم \* باب من الوصايا \* (بم) اوصى بثلاث ماله  
 لا يدخل الدين (ص) يدخل (صح) اوصى بداره على مصالح مسجد معين فهو وصية بربقتها يباع  
 فيها (بم) هي وصية بغلتها فلا تبايع فيها \* باب تصرفات المريض \* (بم) في (ز) باع المريض  
 او اشترى من وارثه بمثل قيمته لا يصح اصلا قبل اجازة الورثة عند ابني حنيفة رح وعندهما يصح  
 وان حاجب لا يصح انما اجازة عند الكل اجازته الرتبة اولا ويقال للمشتري اما ان يبلغ الثمن الى  
 قمام القيمة والا فلا باب ابدان نفس البائع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة  
 وعندهما يصح والمحابة من الوارث لا يصح الا باجازة بقية الورثة بالاجماع قل (بم) وهو الصحيح  
 (شعب) لو اشترى مريض شيئا من وارثه بمثل قيمته بمعاينة الشهود واعطاه الثمن جاز الوارث  
 انما يخالف الاجنبى في الاقرار فاما غيبا ثبتت معاينته فها هو سواء (فجع) امريض اشترى من وارثه  
 بمثل القيمة بدين للمريض على الوارث لا ينقل لجواز ان لا يجد الوارث مشتر يا غيبه منه  
 (شمكص) باع عينا من التركة لبعض ورثته بمثل الثمن واقر باستيفاء الثمن منه فاجاز الورثة وصل قوة  
 في استيفاء الثمن ثم مات ورجعوا عن الاجازة يبقى ثمن المبيع ديناً على المشتري تركة للميت (فعم)  
 (بم) محموم محمى غيب يصير في ثوبته صاحب قراش لا يطبق القيام وفي غير ثوبته يقوم بحوائجه في  
 السوق وغيره اذا تبرع في يوم ثوبته ومات بعد ايام يعتبر من كل المال (بضت) سبعة اشياء من ثلث  
 مال الميت وصاياها كلها وهباته في مرضه وصل قاته ومحاباته في البيع والشراء والاجارة والاستيجار  
 والمهور وعق مكاتبه وعق مدبريه وحقوق الله تعالى كلها مثل الصلوة والصيام والحج والزكاة والكفارات  
 والنذر واذا اوصى بها في قول ابني حنيفة رح واصحابه وعند اهل الحديث هي كلها من كل المال (فجع)  
 (حم) ابن وام مرض وللام عليه دين فمات الابن ثم ابرأته عن الدين بعد موته يصح من الثلث  
 لانه وصية الاجنبى لانه لمات خراج عن كونه وارثا \* باب مسائل (شم) القاضي يامر الوصى  
 بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح (بم) اوصى لابن بنته اليتيم وترك



وابتدأنا في الوصية على التيمم بآذن القاضي يجوز ان كان في حاله ما هو صغير لا يعقل القبح  
 في كتاب الفرائض \* (يسمى) صلب يرخله نطق وازنه السبل فوقع منكوما مات لا يصرم الميراث ولو مات  
 مطلقا لمعتق وبنات ابنته فالتركة بينهما نصفان وهذا هو <sup>المراد</sup> <sup>بأن</sup> <sup>يقر</sup> <sup>عن</sup> <sup>ابى</sup> <sup>يوسف</sup> واختيار المشائخ  
 في (يسمى) بنات المعتق وذوات حامه يرثون فيا زما نانا اذ لم يكن للمعتق وارث وكل ايرد  
 على الزوج والزوجة في زماننا (يسمى) ماتت عن زوج نصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم مصلح  
 عالم محتاج بعد وعند الله تعالى (خج) ام ولد تزوجت وولدت منه ومات ابوها لا يرثون منه (حنفا)  
 ولا ام الولد من متاعها يعي بعد فوت مولاهما <sup>الحقة</sup> <sup>وقميص</sup> <sup>ومقنعة</sup> <sup>استحسانا</sup> <sup>وكذا</sup> <sup>اليومات</sup> <sup>وعتق</sup> <sup>وبن</sup>  
 فله خفاه ولبنسوته وقميصه وازله وضراره ويزله دون السيف والمتعلق <sup>الامان</sup> <sup>يقول</sup> <sup>له</sup> <sup>متاعه</sup> وهو  
 وصية عند الله بن المبارك لغلامه قال روح ومسئلة ام الولد كذا بك في (من) برواية ابن جماعة عن  
 ابن راي مسئلة ثياب العبد نطق فقد ذكر (صت) <sup>فجع</sup> <sup>م</sup> <sup>كروام</sup> <sup>المد</sup> <sup>بر</sup> <sup>فليس</sup> <sup>له</sup> <sup>شيء</sup> <sup>من</sup> <sup>الثياب</sup> <sup>وغيرها</sup>  
 لا نه يخرج من الثلث وام الولد من جميع المال قال استاذنا روح سئلت عن ماتت عن زوج وبنتين  
 نواخ لاب وام ولا مال لها سوا مهرها ووجهها مائة دينار ثم مات الزوج ولم يترك الا خمسين دينار  
 فقلت يقسم بين البنتين والاخ اتساغا بقدر سهامهم لانه ذكر في كتاب العين والد بن اذا كان  
 على بعض الورثة دين من جنس غير التركة يحسب ما عليه من الدين كانه دين ويترك حصته عليه  
 ويترك العين لانصاء غيره من الورثة فحسبنا على الزوج من المهر خمسة وعشرين ديناراً كانه  
 دين وبقي الخمسون ديناراً نصيب البنتين والاخ فيكون بينهم على سهامهم من اصل المسئلة  
 وقد اتى به كثير من مفتي زماننا انه يقسم الخمسون بينهم اثلاثا وانه غلط فاحش \* <sup>باب</sup> <sup>الشروط</sup> \*  
 (يسمى) باع دار ابنه الصغير ولم يكتب في الصك انه باع بحكم الولاية يصح الصك قال استاذنا روح وفيه  
 نظر (يسمى) وفيقة الصلح مع المرأة عن مهرها بشيء موقوف لا بد وان يكتب انه صالحها على ثوب ملقوف  
 بعينه لانه اذا لم يكتب بعينه يكون صالحها على ثوب منكر وقال في صك جاورث بيع بآذن القاضي من  
 التركة الى قضاء دين الميراث <sup>في</sup> <sup>اخوة</sup> <sup>و</sup> <sup>ضمان</sup> <sup>الذرك</sup> <sup>على</sup> <sup>البائع</sup> <sup>هذا</sup> <sup>الصك</sup> <sup>فامد</sup> <sup>من</sup> <sup>وجهين</sup>  
 واحد هما انه لا ضمان في البيع على امين القاضي والثاني انه ليس فيه ان الغرم يطالب دينه لانه اذا

لم يطلبه لا يباع في ذك شيء من التركة وقال في خبك محيل ودك كتب في كحل خذ وذه ارض فيه لعما  
فلان بن فلان هو فاسد وينبغي ان يقول ارض في يد فلان بن فلان لجواز بيع العارة من الجنى  
سعيد خذ ارض الخالي في المبيع وان يكتب في صك الدار المبيعة اذا كان الجند ارمشتركا والحد الفلاني  
ينتهي الى دار فلان وقد داخل نصف الجند ازاله بين ههنا ايد اروين الدار المبيعة ههنا في  
ههنا المبيع وانما لم يكتب والجند ارمشتركا بين البائع وبين صاحب ههنا الدار لانه تنهيه على انه  
بقي نصف هذا الجند ارضى ملك البائع ولو كتب وكان ثلث الجند ارمشتركا بينه او الجند ارمشتركا  
بين المشتري وصاحب ههنا الدار لا يكون فيه ذكر الجند ارضى في المبيع وقال في كحل خذ وذه ارض فيه  
او قفها بجميع حقوقها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها  
منقول ويلحق باجرها وارضها المزمكة فيها حتى يغن عن كونها منقولة قال رح وهذا احسن  
\* كتاب البائع في الشفاء \* قال لمطلقة الرجعية اذا اراد جعته فانت طالق فالحيلة ان تعانق الزوج  
باب السجلات والخلل فيها عرض على \* (بمضغ) سجل دهرقا وكيل المدعى ارضاه وكيل المدعى  
عليه قد كتب فيه انه ادعى ارضه وكيل المدعى ههنا على وكيل المدعى عليه ههنا ان هذا المدعى  
بباع من هذا المدعى عليه ارضها بكذا دينار او وكل المدعى عليه ههنا انه اذا حضر هذا البائع  
الثلث فاقبضه او افسخ البيع معه وان هذا المدعى اوفى الثمن الى هذا الوكيل بالفسخ وفسخ هذا  
الوكيل بالفسخ هذا البيع مع هذا المدعى فيثبت ههنا الارض في يد المدعى عليه ههنا بغير حق فانكر  
وكيل المدعى عليه ههنا اذ لك فاقام وكيل المدعى يمينته على ذلك فحكمت بمحض المتخاصمين بكون  
ههنا الارض ملكا للمدعى بههنا السبب وبكونها في يد المدعى عليه بغير حق فقال فيه خلل من  
وجوه اخذ ههنا انه لم يقل في الدعوى وكيل المشتري فلانا انه اذا حضر البائع الثمن فاقبضه ثم  
افسخ البيع معه وكذا لم يقل اوفى الثمن الى هذا الوكيل بالفسخ ثم افسخ الوكيل البيع معه بل قال  
وافسخ والواو للجمع المطلق فلا يعلم من هذا ان الفسخ كان من قبل او من بعد التوكيل بالفسخ  
وان اردنا ان ههنا الترتيب لكن يجب صون المسجلات من بين يدي والثاني انه قال وفسخ هذا  
الوكيل البيع في الارض في يد المدعى عليه بغير حق وليس كذلك لانه ان كان يباع هذا افسخ

ارضها من الابد الى ابد لا يتكون الا رضى في به بغير حق ما لم يطالب به البائع بتسليمها لان اصل  
 القبض كان بحق والثالث انه قال فحكمت بكون هذه الارض ملكا للمدعى بهذا السبب والتميز  
 ليس بسبب الملك بل هو اعادة الى قديم ملكه او تقرير للملك في الارض والراعي انه قال فحكمت  
 بمحض من المختصين ولم يدل كرمي من حكم ولو قال حكمت على وكيل المدعى عليه لا يصح او انما  
 يصح الحكم على المدعى عليه بمحض من الوكيل \* باب مسائل لم ترحل فيها رواية منصوطة ولا جواب  
 من المتأخرين شاف \* ١ \* اشترى الوكيل ولم يره وسلمه الى الموكل ثم غاب الموكل او مات او هو  
 حاضر لكن لم يحاصم اليه فعمل للموكل ان يرد له الى البائع \* ٢ \* وصى القاضي اذا قدر له القبض  
 ثقة بنفقة على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المفرق فيهم او لغلاء السعر عمل له  
 ذلك وهل يضمن \* ٣ \* ولو انفق اكثر من زيادة من مال نفسه كيزرع هل له الرجوع \* ٤ \* ادعى  
 الصبي رجلا ان معام ما تامل التعاقب ثم مات الصبي ايرث اقرباؤه متهمين ام اقرباؤه من الآخر  
 لاخير \* ٥ \* شرط الواقف في وقف الفيعة او الدار ان يقسمها من يكون له النوبة ان شاء او ينتقل  
 كل واحد منهم بنصيبه استعلا لا وانتفاعا مادام حي ثم من بعد من ينتقل النوبة اليه كل يك هل يصح  
 هذا الشرط حتى يجوز قسمته ويختص كل واحد بذلك وان ابي الباقر بن عبد \* ٦ \* الفصولي باع ملك  
 قيمه بغير ادنه وتقاضاه اراد الفصولي او المشتري منه نزع العقل هل يكون كل واحد من العوضين  
 محبوسا بالآخر بعد كافي البيع القاسم ام يلزم على كليهما رد ما قبض ابتداء \* ٧ \* ابقى المدعى فرد  
 انسان وقيمته مدبر الا يبلغ اربعين وقيمته قناتر يد عليها فاما لعنبر قيمته مدبر او قيمته قناتر \* ٨ \* قد ف  
 ميتا بغير الزنى بان قال كان فاسقا او سارقا او نحره هل لاحد من ولده او قريبه ان يحاصم القاذي  
 في التعزير وكان (مخ) يميل الى ان لهم ذلك لانهم يتعبدون به لكن لم يجزم الجواز فيه \* ٩ \*  
 قالت لزوجها ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها انت طالق وانت طالق طلاقا  
 رجعيا يقع بانها للمقابلة بالمال كمسئلة الزيادة انت طالق اليوم رجعيا وغدا اخرى باللف  
 غالا لفي مقابل بهما وهما باثنتان كم رجعيان وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صحوة ام لا يبرأ  
 \* ١٠ \* اذا قال المودع للمودع من جاءك بعلامة كذا اياك تحل من اصبعك او قال لك كذا نادى